

[Faint, illegible text or stamp]

[Faint, illegible text]

[Faint, illegible text]

[Faint, illegible text]



قررت الإدارة العامة للجامع الأزهر تدريس هذا الكتاب
لطلبة السنة الرابعة الابتدائية في المعاهد الدينية

شَرْح
شَذَرِ الذَّهَبِ

في معرفة كلام العرب

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله
ابن هشام ، الأنصارى ، المصرى
المولود في القاهرة في سنة ٧٠٨ والمتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

مُنْتَهَى الْأَرْب ، بتحقيق شرح شذَرِ الذَّهَبِ

تأليف
محمد نجيب الدين محمد عبد الحميد

مكتبة المدبرية
مكتبة المدبرية
مكتبة المدبرية

كتاب
كتاب
كتاب

كتاب
كتاب
كتاب

يطلب من
المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد علي بالقاهرة
لصاحبها : مصطفى محمد

الطبعة السادسة

صفر الخير ١٣٧٣ هـ - أكتوبر ١٩٥٣ م

جميع حق الطبع محفوظ

مطبعة السبعاذه بجوار محطة متبر

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال
« له ابن هشام أنحى من سيويه » .

« إن ابن هشام على علم جمَّ يشهد بعُلُوِّ قدره في صناعة النحو »
« وكان ينحو في طريقته منحة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر »
« ابن جنيّ واتبعوا مُصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب »
« دالٌّ على قوة ملكته وإطلاعه »

ابن خلدون

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه ، والشكر له على آلائه ^(١) ، وصلى الله على سيدنا محمد واسطة عقد أنبيائه ، وعلى آله وصحبه وأوليائه .

أحمده — سبحانه ! — حمداً يكون سبباً مُذْنِياً من رضاه ، وأشكره شكراً يكون مُقَرَّباً من الفوز بمغفرته .

وبعد ، فهذا كتاب « شذور الذهب ، في معرفة كلام العرب » وشرحه ، وهما من تصانيف العلامة المحقق ، فخر العربية ، وحامل لواء علمائها ، أفضل من صنف من رجالات القرن الثامن الهجري في قواعد العربية والتطبيق عليها ، جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، وهذا الكتاب وشرحه صنو كتابه « قطر الندى ، وبَلِّ الصدى » وشرحه ، صنفهما ابن هشام للذين شدوا من علم العربية شيئاً يكون كالمقدمة لقراءتهما ، وكنا ندرسهما معاً في الجامع الأزهر في فرقة دراسية واحدة وفي عام واحد ، وكنا نستوعبهما قراءة ودرسا ، ولم نكن نجد في ذلك مشقة ولا عنتاً .

وللكتابين في نفس ذكريات لن يأتي عليها الزمان ، فقد تلقيتهما معاً على شيخ واحد ، وكان — رحمه الله تعالى ! — مثالا للجد والإخلاص في التحصيل والإفهام وبَعَثَ الهمة على الاقتداء به ، فكان ذلك أحد البواعث على محبة الكتابين وتحصيلهما ، ثم كان أشد البواعث إلى الكتابة عليهما وبهتهما .

وقد كان مما جرى به القدر أن رأيت مشيخة الجامع الأزهر في نظامها الجديد تدريس هذين الكتابين لفرقتين دراسيتين : فجعلت « قطر الندى » وشرحه للسنة الثالثة الابتدائية ، و « شذور الذهب » وشرحه للسنة الرابعة الابتدائية ، وقد قدمت

(١) الآلاء : النعم ، واحدها إلى ، بوزن رضا

لقراء العربية عامة ولأبنائي وإخواني من طلبة الأزهر وأساتذته شرحاً سهل العبارة
فائق التحقيق على شرح قطر الندى ، فكان لزماً على أن أعزّزه بشرح على « شذور
الذهب » ليكون له أخصاً ، يدانيه في السهولة والتحقيق ، ويُقَرَّبُ ما أغرب به ابن هشام
مما أودعه فيه من عويص المسائل التي ترجع إلى الفقه في العربية والدقة في معرفة أسرارها .
وقد سميت هذه الشرح « منتهى الأرب » ، بتحقيق شرح شذور الذهب « راجيا
أن يتطابق الاسم والمسمى ، وأن يكون ما أودعته فيه من ذخائر العربية مُقْنَعاً لراغب
البحث ، ساداً لثَمَّة المولعين بالتفقه في الحقائق العلمية .

فإن أكن قد أصبت الذي أردت فهذا توفيق الله تعالى وتيسيره ، وإن تكن
الأخرى فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وبحسبي خلوص النية لله تعالى ولرسوله .
ربِّ هَبْ لِي من لدنك رحمة ؛ إنك أنت الوهاب ؟

كتبه المعز بالله وحده

أبورجاء

محمد عيسى الدين عبد الحميد

مصر الجديدة : { رمضان ١٣٦٧
يولييه ١٩٤٨

ترجمة ابن هشام صاحب كتاب

« شذور الذهب ، في معرفة كلام العرب » وشرحه

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وشأى مَنْ تَقَدَّمَه ، وأُغْنِيَ مَنْ يَأْتِي بعده ، الذي لا يُشَقُّ غُبَارُهُ في سَعَةِ الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالح الورع ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى .

ولد في القاهرة في ذى القعدة عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد) . ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبي حيان ديوان زُهَيْرِ بن أبي سُلمَى المزنى ، ولم يلازمه ، ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التبريزى ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتَفَقَّه على مذهب الشافعى ، ثم تحبَّل بحفظ مختصر الخرقى قبيل وفاته . وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتَصَدَّرَ لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المفرد ، والاقتدار على التصرف في الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسَهَّباً ومُوجِزاً ، وكان — مع ذلك كله — متواضعاً ، براً ، دَمَّتْ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام على علم جَمٍّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو ، وكان يَنَحُّوْ في طريقته مَنَحَاة أهل الموصل الذين اِقْتَفَوْا أثر ابن جنى واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٌّ على قوة ملكته واطلاعه » اهـ .

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تُلَوِّح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيق الصيت ، ونحن

نذكر لك من ذلك ما أطلعنا عليه أو بلغنا علمه مرتباً على حروف المعجم ، وندلك على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذى حَدَّثَ به إن لم نعلم وجوده ، وهاكها :

(١) الإعراب ، عن قواعد الإعراب : طبع فى الآستانة وفى مصر ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى .

(٢) الألغاز ، وهو كتاب فى مسائل نحوية ، صنفه الخزانة السلطان الملك الكامل ، طبع فى مصر ، وفى الآستانة .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك : طبع مراراً ، وشرحه الشيخ خالد ، ونا عليه ثلاثة شروح : أولها شرح وجيز مطبوع ، وثان متوسط طبع أيضاً ، وثالث مبسوط لم يطبع .

(٤) التذكرة : ذكر السيوطى أنه كتاب فى خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شيء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل ، لكتاب التذييل والتكميل : ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير : ذكره السيوطى ، ويوجد فى مكتبة باريس .

(٧) الجامع الكبير : ذكره السيوطى .

(٨) رسالة فى انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافاً » و « أيضاً »

و « هلم جرا » ، وهى موجودة فى دار الكتب المصرية وفى مكتبة برلين وليدن ، وهى برمتها فى كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطى المطبوع فى الهند .

(٩) رسالة فى استعمال المنادى فى تسع آيات من القرآن الكريم : موجودة فى مكتبة برلين .

(١٠) رفع الخصاصاة ، عن قراءة الخلاصة : ذكره السيوطى ، وذكر أنه يقع فى أربعة مجلدات .

(١١) الروضة الأدبية ، فى شواهد عود العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللامع لابن جنى .

(١٢) شذور الذهب ، في معرفة كلام العرب : طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع.

(١٣) شرح البردة : ذكره السيوطي .

(١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً ، وهو

هذا الذي تقدمه اليوم .

(١٥) شرح الشواهد الصغرى : ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندرى : أهو كتاب

الروضة السابق ؟ أم هو كتاب آخر ؟

(١٦) شرح الشواهد الكبرى : ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندرى حقيقة حاله .

(١٧) شرح قصيدة « بانت سعاد » : طبع مراراً .

(١٨) شرح القصيدة اللغزية ، في المسائل النحوية : يوجد في مكتبة ليدن .

(١٩) شرح قطر الندى وبل الصدى : طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً .

(٢٠) شرح اللحة لأبي حيان : ذكره السيوطي .

(٢١) عمدة الطالب ، في تحقيق صرف ابن الحاجب : ذكره السيوطي ، وذكر

أنه في مجلدين .

(٢٢) فَوْحُ الشَّذَا ، في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا ، في مسألة كذا »

تصنيف أبي حيان : يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطي (ج ٤

ص ١٢٧ — ١٣١) .

(٢٣) قطر الندى ، وبل الصدى : طبع مراراً ، وهو متن الشرح السابع ذكره ،

ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) القواعد الصغرى : ذكره السيوطي .

(٢٥) القواعد الكبرى : ذكره السيوطي .

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير

في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشف ، واسم كتاب ابن المنير

« الانتصاف ، من الكشف » وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين ومكتبة الأزهر .

- (٢٧) المسائل السفرية ، في النحو : ذكره السيوطي .
- (٢٨) مغنى اللبيب ، عن كتب الأعراب : طبع في طهران والقاهرة مراراً ، وعليه شروح كثيرة طبع منها عددٌ وافٍ ، ولنا عليه شرح مبسوط ، نسأل الله أن يعين على طبعه .
- (٢٩) موقد الأذهان ، وموقظ الوَسَّان ، تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو : ويوجد في دار الكتب المصرية ومكتبتى برلين وباريس .
- وتوفى رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة — وقيل : ليلة الخميس — الخامس من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعائة من الهجرة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .
- وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه « كشف الظنون » أنه توفى في عام اثنين وستين وسبعائة من الهجرة ؛ وهو ما لم أجده لأحد سواه .
- رضى الله عنه وأرضاه^(١) !!

(١) تجد لابن هشام هذا — رحمة الله تعالى! — ترجمة في الدرر الكامنة لابن حجر ٣٠٨/٢ وفي بغية الوعاة للسيوطي ٢٩٣ وفي حسن المحاضرة للسيوطي أيضاً ٢٤٧/١ وفي المنهل الصافي . وفي المنهج الأحمد للعلامي ٢٥٥ وفي دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٥/١ وفي مواضع متفرقة من كشف الظنون .

وقد اشتهر بهذه الكنية قبل المؤلف جماعة : منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافري الذي هذب سيرة النبي صلى الله عليه وسلم التي ألفها ابن إسحاق . وقد توفى بمصر في عام ٢١٣ ، وقيل : في عام ٢١٨ ، وله ترجمة في ابن خلكان (الترجمة رقم ٣٥٣ بتحقيقنا) ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي السبكي ، النحوي ، اللغوي ، أحد أعيان القرن السادس ، وله ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي ١٩ وفي ابن خلكان (الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا) ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، ويعرف بابن البرذعي ، وكان رأساً في العربية ، وتوفى بتونس في سنة ٦٤٦ ، وله ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي ١١٥ .

واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤلف : حفيده محمد بن عبد الرحمن التوفي في عام ٨٦٦ من الهجرة ، وله ترجمة في الضوء اللامع للسخاوي ٩١/٧ ، واشتهر بها أيضاً محب الدين بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، وهو ابن الحفيد السابق ، وكانت وفاته في سنة ٩٠٧ من الهجرة ، وله ترجمة في الضوء اللامع ٩٢/٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام ، العالم ، العلامة ، العامل ، الجامع لأشتات الفضائل ، وحيد دهره ، وفريد عصره ، صدرُ المحققين ، وبركة المسلمين ، جمال الدين أبو محمد عبد الله ابنُ الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري . تغمده الله برحمته ، وأسكنه فسيح جنته !

أول ما أقول : إني أنحمد الله العليَّ الأكرم ، الذي علمَ بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، ثم أتبعُ ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل رحمةً للعالمين ، وإماماً للمتقين ، وقُدوةً للعالمين ، محمد النبي الأُمي ، والرسول العربي ، وعلى آله الهادين ، وصحبه الرافعين لقواعد الدين .

وبعد ، فهذا كتابٌ شرَحْتُ به مُختَصِرِي المسمى بـ « شذوَرِ الذهب » ، في معرفة كلام العرب « تَمَمْتُ به شواهدهُ ، وجمعت به شوارِدُهُ ، ومكنت من اقتناص أوادِده رائِدُهُ ، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة ، لا إلى إخفاء الإشارة ، وسمَّيْتُ فيه إلى لفِّ المباني والأقسام ، لا إلى نشر القواعد والأحكام ، والتزمت فيه أني كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه ، وكما أتيتُ على لفظٍ مُستَغْرَبٍ أردفته بما يُزيلُ استغرابه ، وكما أنهيتُ مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل ، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل ، وقصَّدي بذلك تدريبُ الطالب ، وتعريفهُ السلوك إلى أمثال هذه المطالب .

والله تعالى أسأل أن ينفعني وإياكم بذلك : إنه قريب مجيب ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب .

قلت : الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ .

أقول : في الْكَلِمَةِ ثلاثُ لغات ، ولها معنيان :

أما لغاتها فَكَلِمَةٌ ، على وزن نَبَقَةٍ ، وهي الفُصْحَى ولغةُ أهل الحجاز ، وبها جاء التنزيل ^(١) وجمعها كَلِمٌ كَنَبَقٍ ^(٢) ، وكَلِمَةٌ ، على وزن سِدْرَةٍ ، وكَلِمَةٌ على وزن تَمَرَةٍ ، وهما لغتا تميم ، وجمع الأولى كَلِمٌ كَسِدَرٍ ، والثانية كَلِمٌ كَتَمَرٍ . وكذلك كلُّ ما كان على وزن فَعَلٍ نحو كَيْدٍ وَكَيْفٍ ؛ فإنه يجوز فيه اللغات الثلاث ، فإن كان الوسط حرفَ حَلَقٍ ^(٣) جاز فيه لغةٌ رابعة ، وهي إتباع الأول للثاني في الكسر ، نحو فِخْذٍ وَشَهِيدٍ .

وأما معنيها فأحدهما اصطلاحِيٌّ ، وهو ما ذكرت .

والمراد بالقول : اللفظ الدالُّ على معنى ، كَرَجُلٍ وَفَرَسٍ ، بخلاف الخط مثلاً فإنه وإن دل على معنى لكنه ليس بلفظ ، وبخلاف المَهْمَلِ ، نحو ذِيْزٍ ، مقلوبَ زَيْدٍ ، فإنه وإن كان لفظاً لكنه لا يدلُّ على معنى ، فلا يُسَمَّى شيء من ذلك ونحوه قولاً .
والمراد بالمفرد : ما لا يدلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءٍ مَعْنَاهُ ^(٤) ، كما مثلنا من قولنا رَجُلٍ وَفَرَسٍ ، ألا ترى أن أجزاء كل منهما — وهي حروفه الثلاثة — إذا انفرد شيء منها

(١) وذلك في آيات كثيرة ، منها قوله تعالى : (كلا إنها كلمة هو قائلها) من سورة المؤمنين من الآية ١٠٠ ، ومنها قوله جل ذكره : (إن الله يبشرك بكلمة منه المسيح) من سورة آل عمران من الآية ٤٥ . (٢) قد ورد هذا الجمع في قول الشاعر :

لَيْتَ الْكُؤَاكِبَ تَدْنُو لِي فَأَنْظِمَهَا عُقُودَ مَدْحٍ فَمَا أَرْضَى لَكُمْ كَلِمِي
(٣) حروف الحلق ستة : الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والحاء .

(٤) شمل ذلك ثلاثة أنواع : أولها ما لا جزء له أصلاً ، وذلك كهمزة الاستفهام ولام الجر وفاء العطف ، وثانيها ماله جزء لكنه لا يدل على شيء أصلاً ، وذلك كزيد وإبراهيم ؛ فإن كل واحد منهما ذو أجزاء هي حروفه التي يتألف منها ، وهذه الأجزاء — من ناحية كونها أجزاء — لا تدل على شيء أصلاً ، وثالثها ماله أجزاء تدل على شيء ، ولكنه ليس جزء المعنى الذي تدل عليه الجملة ، وذلك نحو « عبد الله » و« تأبط شراً » و« قاضيخان » =

لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته ، بخلاف قولنا : « غلامٌ زَيْدٌ » فإنه مركب ، لأن كلاً من جزئيه — وهما غلام ، وزيد — دالٌّ على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة « غلام زيد » .

والمعنى الثانى لغوى ، وهو الجُمْلُ المفيدة ، قال الله تعالى : (كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا)^(١) إشارة إلى قول القائل : (رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا كُنْتُ^(٢)) .

* * *

و « كلاً » فى العربية على ثلاثة أوجه : حرف رَدِّعٍ وَرَجْرٍ ، وبمعنى حَقًّا ، وبمعنى إى ، فالأول كما فى هذه الآية ، أى : أُنْتَه عن هذه المقالة ، فلا سبيل إلى الرجوع ، والثانى نحو : (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا)^(٢) أى حَقًّا ؛ إذ لم يتقدم على ذلك ما يُزَجِّرُ عنه ، كذا قال قوم ، وقد اعترض على ذلك بأن حَقًّا تَفْتَحُ « أَنْ » بعدها^(٣) وكذلك أَلَا^(٤) التى بمعنىها ، فكذا ينبغى فى « كلاً » ، والأولى أن تُفَسَّرَ « كلاً » فى الآية بمعنى « أَلَا » التى يُسْتَفْتَحُ بها الكلام ، وتلك تكسر بعدها « إِنَّ » ، نحو : (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)^(٥) ، والثالث قبل القسم نحو : (كَلَّا

= أعلاما ؛ فإن كل واحد من هذه الثلاثة ذو جزئين ، وكل جزء منهما يدل على معنى ، ولكن هذا المعنى الذى يدل عليه الجزء ليس جزء المعنى الذى تدل عليه الجملة .

(١) من سورة المؤمنين من الآية ١٠٠ (٢) من سورة العلق الآية ٦ .
(٣) وذلك كما فى قول الشاعر :

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا أَسْتَقْلُوا فَنَيْدَتَنَا وَنَيْتَهُمْ فَوْرِقُ

وكما فى قول الآخر :

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولَا أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَانِي
(٤) هكذا فى أصول الكتاب كافة ، وصوابه « وكذلك أما — إلخ » :

(٥) من سورة يونس من الآية ٦٣ .

وَالْقَمَرِ^(١) معناه إى والقمر، كذا قال النَّضْرُ بْنُ شَمَيْلٍ، وتبعه جماعة منهم ابن مالك، ولها معنى رابع، تكون بمعنى ألا.

و «إن» حرفٌ تأكيدي يَنْصِبُ الاسمَ بالاتفاق، ويرفع الخبر، خلافاً للكوفيين والضميرُ اسمُها، وهو راجع إلى المقالة، و «كَلِمَةً» خبرها، و «هُوَ قَائِلُهَا» جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على أنها صفة لكلمة، وكذا شأنُ الجملِ الخبرية بعد النكرات وأما بعد المعارف^(٢) فهي أحوال، كـ «جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ».

ثم قلت: وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ.

وأقول: الكلمة جنسٌ تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غيرُ، أجمع على ذلك مَنْ يُعْتَدُّ بقوله^(٣).

قالوا: ودليلُ الخُصْرِ أن المعاني ثلاثة: ذاتٌ، وحدثٌ، ورابطة للحدث بالذات،

(١) من سورة المدثر من الآية ٣٢.

(٢) يستثنى من المعارف المحلى بأل؛ فإن في الجملة بعده تفصيلاً، وذلك بالنظر إلى معنى أل: فإن كانت أل جنسية فالجملة صفة كما في قول الشاعر (نسبه في الأصمعيات ٧٤ إلى شمر بن عمرو الحنفي):

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْتَبْنِي فَمَضَيْتُ مُمْتَقِلَةٌ لَا يَغْنِينِي

وإن لم تكن أل جنسية فالجملة حال، وعلى ذلك يكون مراد المؤلف أن الجمل بعد المعارف المحضة — وهى ما لا تشبه النكرة بوجه من الوجوه — أحوال، وبعد النكرات وما أشبهها من المعارف — وهو المحلى بأل الجنسية — صفات، فافهم ذلك.

(٣) ذهب بعض النحاة — وهو جعفر بن صابر — إلى أن أقسام الكلمة أربعة: اسم، وفعل، وحرف، وخالفة، فزاد الذى سماه خالفة، وزعم أنه هو الذى يسميه جمهرة النحاة اسم الفعل، وذلك نحو هيهات وأفوصه، ولما لم يكن لكلامه هذا نصيب من الصحة اعتبر المؤلف خلافه غير قائم؛ فقال «أجمع على ذلك من يعتد بقوله».

فالذاتُ الاسمُ ، والحدثُ الفعلُ ، والرابطة الحرفُ ، وأنَّ^(١) الكلمةَ إن دلتَّ على معنى في غيرها فهي الحرفُ ، وإن دلت على معنى في نفسها : فإن دلتَّ على زمانٍ مُحصَّلٍ فهي الفعلُ ، وإلا فهي الاسمُ .

قال ابن الخباز : ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب ؛ لأن الدليل الذي دلَّ على الانحصار في الثلاثة عَقْلِيٌّ ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات ، انتهى .

ولكلٍّ من هذه الثلاثة مَعْنَى في الاصطلاح ، ومَعْنَى في اللغة : فالاسم في الاصطلاح : ما دلَّ على مَعْنَى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وفي اللغة سِمَةُ الشيء : أى علامته ، وهو بهذا الاعتبار يَشْمَلُ الكلماتِ الثلاث ؛ فإن كُلاً منها علامة على معناه .

والفعل في الاصطلاح : ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وفي اللغة نَفْسُ الحدثِ الذي يُحدِثُه الفاعل : من قيام ، أو قعود ، أو نحوها .

والحرف في الاصطلاح : ما دلَّ على معنى في غيره ، وفي اللغة : طَرَفُ الشيء ، كَحَرَفِ الجبل ، وفي التنزيل : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ)^(٢) الآية : أى عَلَى طَرَفٍ وجَانِبٍ من الدين ، أى لا يدخل فيه على ثَبَاتٍ وَتَمَكُّنٍ ، فهو إن أصابه خير — من صِحَّةٍ وكثرة مال ونحوها — اطمأنَّ به ، وإن أصابته فتنة — أى شرٌّ ، من مرض أو فقر أو نحوها — انقَلَبَ على وجهه عنه .

والواو عاطفة ، و « مِنْ » جارة معناها التبعية ، و « النَّاسِ » مجرور بها ، واللام

(١) هذا عطف على قوله « أن المعاني ثلاثة » ؛ فيكون المؤلف قد ذكر دليلين لانحصار أنواع الكلمة في الأنواع الثلاثة .
(٢) من سورة الحج من الآية ١١ .

فيه لتعريف الجنس ، و « مَنْ » مبتدأ تقدّم خبره في الجار والمجرور ، و « يَعْبُدُ » فعل مضارع مرفوع نخلوه من الناصب والجازم ، والفاعل مستتر عائذ على « مَنْ » باعتبار لفظها ، و « الله » نصب بالفعل ، والجملة صلة لمن إن قدرت من معرفة بمعنى الذي لوصفة إن قدرت نكرة بمعنى ناس ، وعلى الأول فلا موضع لها ، وكذا كل جملة وقعت صلة ، وعلى الثانى موضعها رفع ، وكذا كل صفة فإنها تتبع موصوفها ، و « على حرف » جار ومجرور في موضع نصب على الحال : أى متطرّفاً مستوفزاً « فإن » الفاء عاطفة ، وإن : حرف شرط « أصابه » فعل ماض في موضع جزم لأنه فعل الشرط ، والماء منقول ، و « خَيْرٌ » فاعل ، و « اطمأن » فعل ماض ، والفاعل مستتر ، و « به » جار ومجرور متعلق باطمأن ، وقس على هذا بقية الآية ، وفيها قراءة غريبة ، وهى : (خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ) بخفض « الآخرة » وتوجيهها أن « خَسِرَ » ليس فعلاً مبنياً على الفتح ، بل وصفٌ مُعَرَّبٌ بمنزلة فهِمٍ وفَطِنٍ ، وهو منصوب على الحال ، ونظيره قراءة الأعرج : (خَاسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ) إلا أن هذا اسمٌ فاعلٌ فلا يلتبس بالفعل وذلك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به .

ثم قلت : فالاسمُ : ما يَقْبَلُ أَلْ ، أو النداء ، أو الإسناد إليه .
وأقول : ذكرت للاسم ثلاث علاماتٍ يتميز بها عن قسيميه : إحداها : « أَلْ » وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول « الألف واللام » لأنه لا يقال فى « هل » الهاء واللام ، ولا فى « بل » الباء واللام ، وذلك كالرَّجُل والكتاب والدَّارِ ، وقول أبى الطيب :
١ — اَخْلِيلُ وَاللَّيْلُ وَالْبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي وَالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالْقِرَاطُسُ وَالْقَلَمُ

١ — هذا البيت من كلام أبى الطيب أحمد بن الحسين ، الذى نبزوه بالمتنبى ، وهو أحد شعراء عصر الدولة العباسية ، مدح سيف الدولة الحمدانى فى حلب ، وكافوراً الإخشيدى فى مصر ، وعضد الدولة البويهى ، وغيرهم . ولد بالكوفة فى سنة ٣٠٣ . وتوفى منصرفه من شيراز فى سنة ٣٥٥ من الهجرة ، وليس أبو الطيب ممن يحتج بشعره على قواعد اللغة والنحو =

فهذه الكلمات السبع أسماء ؛ لدخول « أل » عليها .

فإن قلت : فكيف دخلت على الفعل في قول الفرزدق :

٢ — مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الثَّرَوَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

= والصرف ، ولكن المؤلف لم يذكر هذا البيت للاستشهاد به ، وإنما ذكره على سبيل التمثيل ، وفرق بين الأمرين ، فافهم ذلك .

اللغة : « البيداء » الصحراء ، وسميت بذلك لأن سالكها يبدي فيها : أى يهلك ، وسميت أيضاً مفازة ، من الفوز وهو النجاة ، تفاؤلاً لسالكها أن ينجو من مخاطرها كما سموا الجماعة المسافرة قافلة تفاؤلاً لها بالقول من سفرها : أى الرجوع منه والعودة إلى الأهل والوطن ، وكما سموا اللديغ سليماً تفاؤلاً له بالبرء والسلامة ، وجمع البيداء بيد ، وجمع المفازة مفاوز « القرطاس » ما يكتب فيه من الورق ونحوه .

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة وجراءة القلب وبأنه كاتب عظيم .
الإعراب : « الخيل » مبتدأ « والليل ، والبيداء » معطوفان عليه « تعرفنى » تعرف : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هى يعود إلى المبتدأ وما عطف عليه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول والجملة في محل رفع خبر « والسيف والرمح والقرطاس والقلم » معطوفات على المبتدأ أيضاً ، أو السيف مبتدأ ، وما بعده معطوف عليه ، وخبرهن محذوف ، والتقدير : والسيف والرمح والقرطاس والقلم تعرفنى أيضاً ، فحذف من الثانى دلالة الأول عليه ، وعليه تكون جملة المبتدأ الثانى وخبره معطوفة على جملة المبتدأ الأول وخبره ، فتكون الواو التى فى صدر الشطر الثانى قد عطفت جملة على جملة ، وسأثر الواوات عطفت مفردات .

التمثيل به : لقوله « الخيل ، والليل ، والبيداء ، والرمح ، والقرطاس ، والقلم » فإن هذه الكلمات السبع أسماء ؛ بدليل دخول « أل » على كل واحدة منها .

٢ — هذا البيت من كلام الفرزدق ، واسمه همام بن غالب ، تميمى بصرى ، من شعراء عصر الدولة الأموية الفحول ، وممن يحتج بشعره ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت فى أوضحه (رقم ٣) وابن عقيل (رقم ٣٠) والأشمونى (رقم ٩٧) والبيت فى هجاء رجل من بنى عذرة ، كان قد فضل جريراً على كل من الفرزدق والأخطل التغلبى النصرانى فى مجلس عبد الملك بن مروان الخليفة الأموى ، وكان الشعراء الثلاثة حاضرين ، فتغيط الفرزدق وقال أياًتافها بيت الشاهد .

قلت : ذلك ضرورة قبيحة ، حتى قال الجرجاني ما معناه : إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع : أى أنه لا يُقاسُ عليه ، و «أل» في ذلك اسم موصول بمعنى الذى .

الثانية : النداء ، نحو (يا أيها النبي)^(١) (يا نوح اهبط)^(٢) (يا لوط انا رسل ربك)^(٣) (يا هود ما جئتنا ببينة)^(٤) (يا صالح ائتنا)^(٥) (يا شعيب أصلواتك تأمرك)^(٦) فكل من هذه الألفاظ التى دخلت عليها « يا » اسم ، وهكذا كل منادى

اللغة : « الحكم » الذى يحكمه الخصمان ليقضى بينهما ويفصل فيما بينهما من خصومة « الأصيل » هو ذو الحسب « الجدل » شدة الخصومة ، والقدرة على غلبة الخصم المعنى : يقول لمن يهجوّه ذاماً له : إنك است بمن يحكمه الناس ويرضون حكمه ، ولا أنت بذى حسب ترجع إليه ويردعك عن الجور ، ولا أنت بذى فليج في الخصومة . الإعراب : « ما » نافية « أنت » مبتدأ « بالحكم » الباء حرف جر زائد ، الحكم : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة « الترضى » أل : اسم موصول نعت للحكم ، ترضى : فعل مضارع مبنى للمجهول « حكومته » حكومة : نائب فاعل ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » مثل سابقتها « ذى » معطوف على الحكم أيضاً ، وهو مضاف ، و « الرأى » مضاف إليه « والجدل » معطوف بالواو على الرأى ، ولم نجعل « ما » حجازية وما بعدها اسمها وخبرها مراعاة للغة الشاعر صاحب البيت ؛ لأنه من بنى تميم كما قلنا ، وتميم تهمل ما ، وإنما إعمالها لغة الحجاز .

الشاهد فيه : أنى المؤلف بهذا البيت ههنا ليعترض على قولهم : إن « أل » دليل على اسمية الكلمة ؛ فهى لا تدخل إلا على الأسماء ، وهى هنا قد دخلت على الفعل المضارع المبني للمجهول ، وحاصل الجواب على هذا الاعتراض أن بيت الفرزدق هذا شاذ لا يقاس عليه ، ونحن في تقرير القواعد لا نغنى إلا ما كان قياساً مطرداً تتكلم به العرب في شعرها ونثرها من غير إنكار ؛ فلا يعترض علينا بما استعمله بعض الشعراء لضرورة الشعر أو في النادر القليل .

(١) من سورة الأحزاب من الآية ١ (٢) من سورة هود من الآية ٤٨

(٣) من سورة هود من الآية ٨١ (٤) من سورة هود من الآية ٥٣

(٥) من سورة الأعراف من الآية ٧٧ (٦) من سورة هود من الآية ٨٧

فإن قلت : فما تصنع في قراءة الكسائي (أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ)^(١) فإنه يقف على (أَلَا يَا) ويبتدىء باسْجُدُوا ، بالأمر : وقوله تعالى : (يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ^(٢)) وقوله عليه الصلاة والسلام : « يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ؛ فدخل حرف النداء فيهنَّ على ما ليس باسم^(٣) ؟

قلت : اختلف في ذلك ونحوه على مذهبين : أحدهما أن المنادى محذوف : أَيْ يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا ، وَيَا قَوْمَ لَيْتَنَّا نُرَدُّ ، وَيَا قَوْمَ رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا ، والثاني أن « يَا » فيهنَّ للتنبيه ، لا النداء .

الثالثة : الإسنادُ إليه ، وهو : أَنْ يُسْنَدَ إِلَيْهِ مَا تَتِمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ ، سواء كان ذلك المسندُ فعلاً أو اسماً أو جملةً ، فالفعل كـ « قَامَ زَيْدٌ » فقام : فعلٌ مسند ، وزيد : اسم مسند إليه ، والاسم نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ » فالأخ : مُسْنَدٌ ، وزيد : اسم مسند إليه ، والجملة نحو « أَنَا قَتَمْتُ » فقام : فعل مسند إلى التاء ، وقام والتاء جملة مسندة إلى أنا .

(١) من سورة النمل من الآية ٢٥ (٢) من سورة الأنعام من الآية ٢٧

(٣) مثل الآية الأولى قول الشاعر :

أَلَا يَا أَسْمَى يَا دَارِمَى عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطَرُ
ومثل الآية الثانية قول الآخر :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيسُ
ومثل الحديث قول الثالث :

يَا رَبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَقٍ
ونظير هذه الشواهد قول جرير :

يَا حَبْدَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا
وقول الفرزدق يهجو رجلاً من بني عذرة (انظر شرح الشاهد رقم ٢) :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَاذَا الْخَنَى وَمَقَالَ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

فإن قلت : فما تصنع في إسنادهم « خير » إلى « تسمع » في قولهم : « تسمع بالمعیدی خير من أن تراه »^(١) مع أن « تسمع » فعل بالاتفاق ؟

قلت : « تسمع » على إضمار « أن » والمعنى أن تسمع ، والذي حسن حذف « أن » الأولى ثبوت « أن » الثانية ، وقد روى « أن تسمع »^(٢) بثبوت « أن » على الأصل و « أن » والفعل في تأويل مصدر ، أي سماعك ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم .

وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم ، وبها تعرف اسمية « ما » في قوله تعالى : (قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوِ وَمِنَ التَّجَارَةِ)^(٣) (ما عندكم يُنفد وما عند الله باق)^(٤) ألا ترى أنها قد أسند إليها الأخيرة في الأولى ، والنفاد في الآية الثانية ، والبقاء في الثالثة ، فلهذا حكم بأنها فيهن اسم موصول بمعنى الذي ، وكذلك « ما » في قوله تعالى : (إِنَّ مَا عَمَلُوا كِيدٌ سَاحِرٌ)^(٥) هي موصولة بمعنى الذي ، و (صنعوا) صلة ، والعائد محذوف : أي إن الذي صنعوه ، و (كيد) خبر ، ويجوز أن تقدرها

(١) قد روى هذا المثل بثلاث روايات : الأولى : « أن تسمع بالمعیدی خير من أن تراه » بنصب تسمع بأن المصدرية المذكورة ، وهذه الرواية لا غبار عليها ولا إشكال فيها ، لأن الخبر إنما هو عن المصدر المنسب من أن والفعل المذكورين ، ومثل ذلك قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) من سورة البقرة من الآية ١٨٤ . وقول العرب : أن ترد الماء بماء أكيس ، والرواية الثانية : « تسمع بالمعیدی من أن تراه » بنصب تسمع من غير وجود أن ، وفي هذه الرواية إشكال ، وهو حذف أن المصدرية وبقاء عملها ، وهو النصب ، مع أن القياس أنه متى حذف الناصب للمضارع ارتفع الفعل ، والرواية الثالثة : « تسمع بالمعیدی خير من أن تراه » برفع الفعل المضارع على ما يقتضيه القياس الذي قررناه ، وهذه هي الرواية التي تكلم المؤلف عنها وخرجها .

(٢) من سورة الجمعة من الآية ١١ (٣) من سورة النحل من الآية ٩٦

(٤) من سورة طه من الآية ٦٩

موصولا حَرْفِيًّا ، فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر ، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد ،
وليس لك أن تقدرها حرفاً كافاً ، مثله في قوله تعالى : (إِمَّا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ^(١))
لأن ذلك يوجب نصب (كَيْدَ) على أنه مفعول (صَنَعُوا) .

ثم قلت : والفِعْلُ إمَّا ماضٍ ، وهو : مَا يَقْبَلُ تاء التَّائِيثِ السَّاكِنةُ كَقَامَتْ
وَقَعَدَتْ ، وَمِنْهُ نَعَمْ وَبُسْ وَعَسَى وَلَيْسَ ، أو أَمْرٌ ، وهو : مَادَلَّ عَلَى الطَّلَبِ
مع قَبُولِ ياءِ المَخَاطَبَةِ كَقُومِي ، وَمِنْهُ هَاتِ وَتَعَالِ ، أو مُضَارِعٌ ، وهو : مَا يَقْبَلُ لم
كَلَمْ يَقُمْ ، وافتتاحه بِحَرْفٍ من « نَائِتٌ » : مَضْمُومٍ إن كان الماضي رُبَاعِيًّا
كَأَخْرَجَ وَأَجِيبُ ، ومفتوحٍ فِي غَيْرِهِ كَأَضْرَبُ وَأُسْتَخْرِجُ .

وأقول : أنواع الفعل ثلاثة : ماضٍ ، وأمرٌ ، ومضارعٌ ، ولكل منها علامة تدل عليه
فعلامة الماضي تاء التَّائِيثِ السَّاكِنةُ كَقَامَتْ وَقَعَدَتْ ، ومنه قول الشاعر :

٣ — أَلَمْتُ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ

فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتْ النَّفْسُ تَرْهَقُ

(١) من سورة النساء من الآية ١٧١

٣ — هذا البيت من كلام جعفر بن عتبة — بضم العين وسكون اللام — أحد بني كعب
ابن الحارث ، وهو شاعر غزل مقل ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وبينه هذا
قد اختاره أبو تمام في ستة أبيات في ديوان الحماسة (ج ١ ص ٥١ من شرح الحماسة
للتبريزي بتحقيقنا) .

اللغة : « أَلَمْتُ » زارت « حَيَّتْ » فعل ماضٍ من التحية « تَوَلَّتْ » انصرفت راجعة
« تَرْهَقُ » تخرج .

المعنى : يصف أن حبيبته زارته فألقت عليه التحية ، ثم لم تلبث أن غادرته مودعة ، ويصف
أنه لم يطق توديعها وانصرافها ، بل تألمت نفسه حتى عاين ما يعاين المشرف على الموت

و بذلك استُدِلَّ على أن « عسى وليس » ليسا حرفين كما قال ابن السَّرَّاج وتعلب في عسى وكما قال الفارسيُّ في ليس ، وعلى أن « نِعَمْ » ليست أسمى كما يقول الفرَّاء ومَنْ وافقه ، بل هي أفعال ماضية ؛ لاتصال التاء المذكورة بها ، وذلك كقولك : « ليستْ هند ظالمة فعستْ أن تُفلح » وقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ تَوْضَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعَمْتُ » وقول الشاعر :

٤ — نِعَمْتُ جِزَاءَ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةَ دَارُ الْأُمَانِي وَالْمَنَى وَالْمَنَّةَ

الإعراب : « أَلَمْتُ » أَلَمَ : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « حَيَّتْ » الفاء عاطفة ، وما بعدها فعل ماض متصل بتاء التأنيث ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَعْتُ » كذلك « فَلَمَّا » الفاء عاطفة ، لما : ظرفية بمعنى حين ، تتعلق بقوله تزهق في آخر البيت « تَوَلَّتْ » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جريضافة لما إليها « كَادَتْ » كَادَ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « النَّفْسِ » اسم كاد ، مرفوع بالضمة الظاهرة « تَزَهَقُ » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى النفس ، والجملة في محل نصب خبر كاد .

الشاهد فيه : قوله « أَلَمْتُ ، حَيَّتْ ، قَامَتْ ، وَدَعْتُ ، تَوَلَّتْ ، كَادَتْ » فإن الكلمات الست أفعال ماضية ، بدليل إلحاق تاء التأنيث بكل واحدة منها .

٤ — لَمْ أَقِفْ لِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مَعِينٍ .

اللغة : « الْأُمَانِي » جمع أُمْنِيَّة - بضم الهمزة ، ويأؤها مشددة ، وكذا ياء الجمع كما وقع في قوله تعالى : (لَيْسَ بِأُمَانِيكُمْ) من سورة النساء من الآية ١٢٣ ، ولكن الشاعر خفف ياء الجمع ، والأُمْنِيَّة : ما يَتِمَّنَاهُ الْإِنْسَانُ « الْمَنَى » - بضم الميم وفتح النون - جمع مَنِيَّة - بضم فسكون - وهي بمعنى الأُمْنِيَّة « الْمَنَّة » بكسر الميم وتشديد النون - أراد بها العطية .

الإعراب : « نِعَمْتُ » نعم : فعل ماض يدل على إنشاء المدح ، والتاء علامة التأنيث « جِزَاءَ » فاعل نعم ، وهو مضاف و « الْمُتَّقِينَ » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم « الْجَنَّةَ » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الخصوص بالمدح « دَارُ » بدل من الجنة ، وذات مضاف و « الْأُمَانِي » مضاف إليه « وَالْمَنَى وَالْمَنَّةَ » معطوفان على الْأُمَانِي .

واحتزرتُ بالساكنة عن المتحركة ، فإنَّهَا خاصة بالأسماء : كقائمه وقاعدة .
وعلامة الأمر مجموع شيئين لا بدَّ منهما : أحدهما أن يدل على الطلب ، والثاني : أن
يقبل ياء المخاطبة ، كقوله تعالى : (فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا)^(١) ومنه « هاتِ »
بكسر التاء ، و « تَعَالِ » بفتح اللام ، خلافاً للزَّخْشَرِي في زَعْمِهِ أنهما من أسماء الأفعال ،
ولنا أنهما يدلان على الطلب ويقبلان الياء ، تقول : « هَاتِي » بكسر التاء ، و « تَعَالِي »
بفتح اللام ، قال الشاعر :

٥ — إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوَّلِي تَمَائَاتٍ عَلَى هَضِيمِ الْكَشْحِ رِيًّا الْمَخْلُخَلِ

الشاهد فيه : قوله « نعمت » فإن دخول تاء التأنيث يدل على أن « نعم » فعل ماض ؛
لأن تاء التأنيث لا تلحق إلا هذا النوع من أنواع الكلمات ، وهذا الذي اختاره المؤلف
هو مذهب جمهرة النحاة إلا الفراء ، وهو الذي تنصره الأدلة ، ويشهد له الاستعمال العربي ،
وقد أنث صاحب هذا الشاهد « نعم » مع أن فاعلها — وهو قوله « جزاء المتقين » — مذكر
لكون المخصوص بالمدح — وهو قوله « الجنة » — مؤنثاً ، ونظير هذا البيت في كل ما
جاء به من أجله قول ذى الرمة يصف ناقة من قصيدة يمدح فيها بلال بن أبي بردة :

أَوْ حُرَّةً عَيْظَلٌ ثَبَجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعَائُمُ الزَّوْرِ ، نَعْمَتُ زُورِقِ الْبَلَدِ

(١) من سورة مريم من الآية ٢٦

٥ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، أحد الفحول من شعراء الجاهلية
وأحد أصحاب المعلقات ، وهذا البيت من معلقته المشهورة ، وحجر اسم أبيه بضم الحاء
وسكون الجيم .

اللغة : « هضم الكشح » يريد دقيقة الخصر نحيلته « رياء الخلخل » ممتلئة الساق .
والخلخل — بضم الميم وفتح الحاءين بينهما لام ساكنة — هو مكان الخلخال ، والعرب
تستحسن من المرأة دقة الخصر وعبالة الساقين .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط يخفض شرطه وينتصب بجوابه « قلت »
فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « هاتي » فعل أمر مسند إلى ياء المخاطبة ،
والجملة في محل نصب مقول القول « نولي » نول : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية
وياء التكلم مفعول به ، وهذه الجملة في محل نصب بدل من الجملة السابقة أو توكيد لها

والعامة تقول [تَعَالَى] بكسر اللام ، وعليه قولُ بعض المحدثين :

٦ — * تَعَالَى أَقَاسِمُكَ الْهُمُومَ تَعَالَى *

والصوابُ الفتحُ كما يقال : أَخَشَى وَاسْعَى .

فلو لم تدل الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة ، نحو « تَقُومِينَ وَتَقْعُدِينَ » أو دَلَّتْ على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة ، نحو « نَزَالِ يَا هِنْدُ » بمعنى انزلى ؛ فليست بفعل أمر .

« تمايلت » تمايل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي ، والجملة لاجل لها من الإعراب جواب إذا « على » جار ومجرور متعلق بتمايل « هضم » حل من الضمير المستتر في تمايل ، وجعله العلامة الأمير مفعولا به تنازعه كل من هاتى ونولينى ، وهو فى غاية البعد ، وهضم مضاف ، و « الكشح » مضاف إليه « رياء » حال ثانية وهضم مضاف و « المخلخل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « هاتى » فإن اتصال ياء المؤنثة المخاطبة بهات مع دلالة على الطلب يدلان على أنه فعل أمر ؛ لأن ياء المخاطبة لاتصل بغير الأفعال ، والدلالة على الطلب بنفس الكلمة من غير احتياج إلى خارج عنها لا يكون إلا بفعل الأمر .

٦ — هذا عجز بيت لأبى فراس الحمدانى ، ابن عم سيف الدولة أشهر ملوك بنى حمدان ، من كلمة له يقولها وهو أسير فى بلاد الروم ، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد نفسه فى كتابه قطر الندى (رقم ٩) وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ أَيَا جَارَتَا لَوْ تَعْلَمِينَ بِجَالِي
مَعَاذَ الْهَوَى مَا ذُقْتُ طَارِقَةَ النَّوَى وَلَا خَطَرَتْ مِنْكَ الْهُمُومُ بِبَالِي
أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ يَنْفَنَا تَعَالَى إلخ .

وقد نسب العلامة الأمير هذه الأبيات لأبى نواس ، ولعله انتقال نظر منه ، أو تحريف من النساخ .

الإعراب : « تعالى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « أقاسمك » أقاسم : فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به أول ، مبنى على الكسر فى محل نصب « الهموم » مفعول ثان لأقسام ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تعالى » إعرابه كالسابق ، وجملته تأكيد للجملة السابقة .

وعلامَةُ المضارع : أن يقبل دخول «لم» كقولك : «لَمْ يَقُمْ ، وَلَمْ يَقْعُدْ» .
ولابدَّ من كونه مفتتحاً بحرف من أحرف «نأيت» نحو «نُقُوم ، وأَقُوم ، ويقُوم زيدٌ ،
وتَقُوم يا زيدٌ» ويجب فَتْحُ هذه الأحرف إن كان الماضي غيرَ رباعِيٍّ ، سواء نقص عنها
كمثلنا ، أو زاد عليها نحو «يَنْطَلِقُ ، وَيَسْتَخْرِجُ» وَضَمُّها إن كان رباعِيًّا ، سواء كان
كله أصولاً ، نحو «دَخَرَجَ يَدْخَرُجُ» أو واحد من أحرفه زائداً ، نحو «أَجَابَ
يُجِيبُ» وذلك لأن أجاب وزنه أَفْعَلَ ، وكذا كل كلمة وجدت أحرفها أربعة لا غير ،
وأول تلك الأربعة همزة ؛ فاحكم بأنها زائدة ، نحو أَحْمَدُ وإِصْبَعُ وإِثْمِدُ . ومن أمثلة
المضارع قوله تبارك وتعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) (١) .

(لم) حرف جزم لنفي المضارع وَقَلْبِهِ ماضياً ، تقول : «يقوم زيد» فيكون الفعلُ
مرفوعاً نخلوه عن الناصب والجازم ، ومحملاً للحال والاستقبال ، فإذا دخلت عليه «لم»
جَزَمَتْهُ وَقَلْبَتُهُ إلى معنى المضى ، وفي الفعل الأول ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ،
وفي الثاني ضمير مستتر مرفوع لنيابته مَنْابَ الفاعل ، ولا ضمير في الثالث ؛ لأنه قد رفع
الظاهر ، وهو (أحدٌ) فإنه اسم (يكن) و (كُفُوًا) خبرها ، وجَوَّزُوا أن يكون حالا
على أنه في الأصل صفة لأحد ، ونعت النكرة إذا تَقَدَّمَ عليها انتصب على الحال ، كقوله :
لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كأنه خِلَلٌ

— ٧ —

التمثيل به : أراد المؤلف بذكر هذا البيت هنا أن يذكر أن هذا الشاعر قد أخطأ
فكسر لام «تعالى» والواجب أن يفتحها ويسكن الياء ، كما هو شأن كل فعل أمر آخره
ألف حين يسند لياء المخاطبة ، لكن الذي أنكر المؤلف في هذه الكلمة قد حكاه غيره
على أنه لغة من لغات العرب ، وذكروا أن لغة أهل الحجاز كسر اللام في «تعال» عند إسناده
لياء المخاطبة ، وضماها عند إسناده لواو الجماعة ، وإن كان الاستعمال المشهور فتحها في جميع
الأحوال ، وعلى هذا يكون الشاعر قد جرى على لغة أهل الحجاز ، لاعلى وجه غير
صحيح ، فتأمل ذلك

(١) من سورة الصمد الآيتان ٣ و ٤

٧ — هذا البيت من كلام كثير عزة ، وقد أنشده سيوييه (ج ١ ص ٢٧٦) كما أنشده

أصله : لَمِيَّةٌ طَلَّلٌ مُوحِشٌ ، وعلى هذا فالخبر الجار والمجرور ^(١) ، والظاهر الأول ، وعليه العمل ؛ ففي الآية دليل على جواز الفصل بين كان ومعمولها بمعمول معموها ، إذا كان ذلك المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو « كان في الدار زيدٌ جالساً » و « كان عندك عمرٌو جالساً » وهذا مما لا خلاف فيه .

المؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٢٦٩) وفي كتابه قطر الندى (رقم ١٠٥) وسينشد المؤلف صدر هذا الشاهد مرة أخرى في باب الحال من هذا الكتاب حيث يستدل به على ما ذكره هنا من أن صاحب الحال قد يكون نكرة إذا وجد مسوغ لذلك ، ومن مسوغاته تقدم الحال عليه اللغة : « مية » اسم امرأة « موحشاً » اسم فاعل من قولهم : أوحش المنزل ، إذا خلا من السكان ، وأصل معنى « أوحش المنزل » صار مسكناً للوحش ، وإنما يكون ذلك إذا خلا من الإنس « طلل » الطلل : مابق شاخصاً - أى مرتفعاً ظاهراً - من آثار الديار « خلل » بكسر الحاء وفتح اللام - جمع خلة بكسر الحاء ، وهى بطانة تغطي بها أجفان السبوف الإعراب : « لمية » حار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشاً » حال تقدم على صاحبه « طلل » مبتدأ مؤخر ، وهو صاحب الحال ، وستعرف لنا كلاماً في ذلك ، « يلوح » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على طلل ، والجملة في محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد إلى الطلل اسمه « خلل » خبر كأن ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لطلل

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت على أن نعت النكرة إذا تقدم عليها صار حالاً . وهذا كلام صحيح ، ويبانه أن أصل الكلام : لمية طلل موحش ، برفع موحش على أنه صفة لطلل ، ثم قدم قوله « موحشاً » على « طلل » فوجب أن ينصبه على أنه حال لأن الصفة لا يجوز أن تتقدم على الموصوف ، لكن بقي أنهم يقولون : إن الحال لا يجيء من المبتدأ على الأصح ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبه ، والعامل في المبتدأ هو الابتداء على أرجح الأقوال ، والابتداء عامل ضعيف ؛ لكونه معنوياً ؛ فلا يقوى على العمل في شيئين المبتدأ والحال . ولكن السبب أن هذا البيت من شواهد سيويه ، وهو يحيز بجىء الحال من المبتدأ ، فالعلماء تناقلوه من غير أن يفتنوا لهذه الملاحظة .

(١) هذا الكلام في الآية الكريمة ، وتلخيصه أن قوله سبحانه « أحد » اسم يكن ، وخبرها إما أن يكون هو الجار والمجرور الذى هو « له » وعلى هذا الوجه يكون « كفوا » حالاً من أحد ، وإما أن يكون خير يكن هو « كفوا » وعلى هذا يكون الجار والمجرور متعلقاً بقوله « كفوا »

ثم قلت : والحرفُ مَاعَدَا ذَلِكَ ، كَهَلْ وَفِي وَلَمْ .

وأقول : يُعرف الحرف بأن لا يقبل شيئاً من العلامات المذكورة للاسم والفعل ، وهو على ثلاثة أنواع :

ما يدخل على الأسماء والأفعال كَهَلْ ، مثالُ دخولها على الاسم قوله تعالى : (فَهَلْ أُنْتُمْ شَاكِرُونَ)^(١) ومثالُ دخولها على الفعل قوله تعالى : (وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخُسْفِ)^(٢) وما يختص بالأسماء كَفِي ، في قوله تعالى : (وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ)^(٣) وما يختص بالأفعال كَلَمْ ، في قوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)^(٤) ثم اعلم أن المنفى بها تارة يكون انتفاؤه مُنْقَطِعاً ، وتارة يكون متصلاً بالحال ، وتارة يكون مستمراً أبداً : فالأول نحو قوله تعالى : (لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً)^(٥) أى : ثم كان بعد ذلك ، والثاني نحو (وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً)^(٦) والثالث نحو (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ)^(٧) .

وهنا تنبيه ، وهو أن القاعدة أن الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حُذِفَتْ كقولهم في وَعَدَ : يَعِدُ ، وفي وَزَنَ : يَزِنُ ، وبهذا تعلم لأى شيء حذفت في (يَلِدُ) وثَبَّتَتْ في (يُولَدُ)^(٨) .

(١) من سورة الأنبياء من الآية ٨ (٢) من سورة ص من الآية ٢١

(٣) من سورة الذاريات الآية ٢٢ (٤) من سورة الصمد الآية ٣

(٥) من سورة الإنسان من الآية ١ (٦) من سورة مريم من الآية ٤

(٧) من سورة الصمد ، الآيتان ٣ و٤

(٨) أنت تقول : « أورد الشجر يورد ، وأودع فلان يودع ، وأولى يولى ، وأوصى يوصى » بضم ياء المضارعة وكسر ما بعد الواو في المضارع ، ولا تحذف الواو ، وتقول « يوصى فلان ، ويوهب له ، ويوعده بالخير ، ويورث » بضم ياء المضارعة وفتح ما بعد الواو لأن الفعل مبنى للمجهول ، ولا تحذف الواو أيضاً ، وتقول « وجل فلان يوجل » أى خاف ، بفتح حرف المضارعة وفتح ما بعد الواو ، ولا تحذف الواو أيضاً ؛ فإذا قلت « وعديده ، ووصف يصف ، وولى يلى ، وورث يرث » - بفتح حرف المضارعة وكسر عين الكلمة - حذفت الواو في المضارع وجوبا ، ومن هنا تعلم أن الاستعمال العربى دل على أن شرط حذف الواو وقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة .

ثم قلت : وَالْكَلَامَ قَوْلٌ مُفِيدٌ مَقْصُودٌ .

وأقول : للكلام معنيان : اصطلاحى ، ولغوى .

فأما معناه فى الاصطلاح فهو : القول المفيد ، وقد مَضَى تفسيرُ القول ، وأما المفيد فهو : الدالُّ على معنى يحسنُ السكوتُ عليه ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » و « قَامَ أَخُوكَ » بخلاف نحو « زَيْدٌ » ونحو « غلامُ زَيْدٍ » ونحو « الذى قَامَ أبوه » فلا يُسَمَّى شَيْءً من هذا مفيداً ؛ لأنه لا يحسنُ السكوتُ عليه ، فلا يسمى كلاماً .

وأما معناه فى اللغة فإنه يطلق على ثلاثة أمور :

أحدها : الحَدَث الذى هو التَّكْلِيمُ ، تقول « أَعْجَبَنِي كَلَامُكَ زَيْدًا » أى تَكْلِيمُكَ إِيَّاهُ ، وإذا استعمل بهذا المعنى عَمِلَ عَمَلُ الْأَفْعَالِ ، كما فى [هذا] المثال ، وكقوله :
٨ — قالوا : كَلَامُكَ هَذَا وَهِيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وسينشده المؤلف مرة أخرى فى باب إعمال اسم المصدر من هذا الكتاب ، للاستشهاد به على أن الكوفيين يرون إعمال اسم المصدر إذا كان قد وضع لغير الحدث ثم استعمل فيه كالكلام فى البيت
اللغة : « مصغية » اسم فاعل فعله أَصْغَى ، وتقول : أَصْغَى فلان إلى حديث فلان ، إذا أَمَالَ أذنه إليه ليسمعه ، وذلك علامة الانصراف عما يشغله عنه « يشفيك » يذهب ما بك من سقام الحب وبرحاء العشق « كان » فعل ماض تام معناه حصل وحدث
المعنى : سألتى الناس عما إذا كان لقائى هنداً ومحدثى إياها فى حال الانتباه لى والإصغاء إلى حديثى يكون سبباً فى زوال ما عراني من آلام العشق ، فأجبتهن : إن هذا لصحيح لو أنه حصل .

الإعراب : « قالوا » قال : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « كلامك » كلام : مبتدأ ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة ، وله محل آخر وهو الرفع بالفاعلية « هنداً » مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وهى » الواو واو الحال ، وهى : ضمير منفصل مبتدأ « مصغية » خبره ، والجملة فى محل نصب حال من هند « يشفيك » يشفى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى كلام فى أوائل البيت ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله =

أى : تَكْلِيمُكَ هَندًا ، ف « كَلَامُكَ » مبتدأ ومضاف إليه ، و « هَندًا » : مفعول ، وقوله « وهى مصغية » جملة اسمية فى موضع نصب على الحال ، و « يشفيك » جملة فعلية فى موضع رفع على أنها خبر .

والثانى : ما فى النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد ، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى « قام زيد » أو « قعد عمرو » ونحو ذلك ، فيسمى ذلك الذى تخيلته كلاماً ؛ قال الأخطل :
 ٩ — لَا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةٌ حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أَصِيلاً
 إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ ، وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلاً
 والثالث : ما تحصلُ به الفائدةُ ، سواء كان لفظاً ، أو خطأً ، أو إشارةً ، أو ما نطق به

== ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كلام ، وجملة هذا المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول « قلت » فعل وفاعل « صحيح » خبر مقدم « ذاك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مؤخر والكاف حرف خطاب ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول « لو » حرف امتناع لامتناع « كان » فعل ماض تام معناه حصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب لو محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير . لو حصل ذلك لشفانى .

الشاهد فيه : قوله « كلامك هنداً » فإن « كلام » هنا بمعنى الحدث الذى هو التكليم ، والحدث الذى هو بمعناه مصدر ، والمصدر يعمل الفعل فيرفع الفاعل وينصب المفعول إن كان متعدياً ، ولذلك عمل « كلام » نفس هذا العمل حين أشبهه فى المعنى ، وفى هذا المقدار ما يكفى .

٩ — البيتان للأخطل ، كما قال المؤلف ، وقد ذكر قوم أهمها لا يوجدان فى ديوان شعره ، وقد بحث ديوان شعر الأخطل فلم أجدهما فيه ، ووجدتهما فى زياداته نقلا عن مثل هذا الكتاب (انظر شعر الأخطل ص ٥٠٨ بيروت) والأخطل اسمه غياث بن غوث بن الصلت ، أحد بنى جشم بن بكر ، ثم أحد بنى تغلب ، وكنيته أبو مالك ، شاعر فحل من شعراء الدولة الأموية ، وكان نصرانياً

الإعراب : « لا » ناهية « يعجبك » يعجب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « من خطيب » جار ومجرور متعلق بـ « يعجب » خطبة « فاعل يعجب « حتى » حرف غاية وجر « يكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمر بعد حتى ، واسم يكون ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خطيب « مع » ظرف منصوب على الظرفية متعلق بقوله أصيلاً الآتى ، ومع مضاف ، =

لسان الحال ، والدليل على ذلك فى الخط قول العرب : « الْقَلَمُ أَحَدُ الْأَسَانِين »
وتسميتهم ما بين دَفَتَيِ المصحف « كلام الله » ^(١) والدليل عليه فى الإشارة قوله تعالى :
(آيَتِكَ إِلَّا تَكَلَّمُ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا) فاستثنى الرمز من الكلام ، والأصل
فى الاستثناء الاتصال ، وأما قوله :

١٠ — أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةً أَهْلِهَا إِشَارَةً مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ
فَأَيَقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرَحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالْحَبِيبِ الْمُتِمِّمِ

= و « الكلام » مضاف إليه « أصيلا » خبر يكون ، وأن المضمرة مع مادخلت عليه فى تأويل
مصدر مجرور بحق « إن » حرف توكيد ونصب « الكلام » اسم إن « لقي الفؤاد »
اللام هى اللام المرحلة ، و « فى الفؤاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « إنما »
أداة حصر « جعل » فعل ماض مبنى للمجهول « اللسان » نائب فاعل ، وهو مفعول أول
« على الفؤاد » جار ومجرور متعلق بقوله دليلا الآتى « دليلا » مفعول ثان لجعل

الشاهد فيه : أنشد المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن لفظ الكلام يطلقه العرب
على المعانى التى تقوم فى نفس الإنسان ويتخيلها ، قبل أن يعبر عنها بألفاظ تدل عليها ، وقول
الأخطل « إن الكلام لقي الفؤاد » يدل على هذا الذى ذكره المؤلف دلالة واضحة ، ثم إن
هذا المعنى الذى ذكره المؤلف معنى حقيقى لفظ الكلام ، لا مجازى ، والعبارات والألفاظ
إنما هى دلائل ، والكتابة دالة على العبارة الدالة على الكلام القائم فى النفس

(١) ويطلق « كلام الله » على ما تنطق به أيضاً ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وإن أحد
من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله) من سورة التوبة من الآية ٦
(٢) من سورة آل عمران من الآية ٤١

١٠ — هذان بيتان من قصيدة عدة أبياتها تسعة عشر بيتا لعمر بن أبى ربيعة الخزومى
(انظر شرحنا لديوانه ١٩٥ وما بعدها) وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا قُلْ لِهَيْدٍ إِرْجَى وَتَأَمِّمِ وَلَا تَقْتُلْنِي ؛ لَا يَحِلُّ لَكُمْ دَمِي

الإعراب : « أشارت » فعل ماض اتصل بقاء التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه « بطرف »
جار ومجرور متعلق به ، وطرف مضاف و « العين » مضاف إليه « خيفة » مفعول لأجله ، وهو
مضاف وأهل من « أهلها » مضاف إليه ، وأهل مضاف وضمير انغائية مضاف إليه « إشارة »
مفعول مطلق يبين نوع العامل ، وهو مضاف ، و « محزون » مضاف إليه « ولم » الواو عاطفة =

فإنما نفى الكلام اللفظي ، لا مطلق الكلام ، ولو أراد بقوله « ولم تتكلم » نفى غير الكلام اللفظي لانتقض بقوله « فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً » ؛ لأنه أثبت للطرف قولاً ، بعد أن نفى الكلام ، والمراد نفى الكلام اللفظي وإثبات الكلام اللغوي .
والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال قول نصيب :

١١ — فعاجوا فأنثوا بالذي أنت أهله ولو سكتوا أنثت عليك الحقائق

= لم : حرف نفى وجزم وقلب « تتكلم » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي « أيقنت » فمل وفاعل « أن » حرف توكيد ونصب « الطرف » اسم أن « قد » حرف تحقيق « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى الطرف ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به لأيقن « مرحباً » مفعول مطلق لفعل محذوف ، وتقديره : أرحب مرحباً : أى أرحب بك ترحيباً « وأهلاً وسهلاً » كل منهما مفعول لفعل محذوف : أى صادفت أهلاً ولقيت مكاناً سهلاً « بالحبيب » جار ومجرور متعلق بقوله مرحباً « المتيم » نعت للحبيب

الشاهد فيه : أنت ترى أن الشاعر في هذين البيتين قد أثبت أولاً الإشارة بطرف العين ثم نفى الكلام في قوله « ولم تتكلم » ثم سمى بعد ذلك إشارة العين قولاً ، وحكى في تفسير هذا القول والدلالة عليه جملاً مفيدة ، فلو أنك حملت الكلام المنفى على الكلام المطلق — أى ما يعم اللفظي والنفسى والإشارة ونحوها — لأصبح كلام هذا الشاعر ينقض بعضه بعضاً ؛ إذ كيف ينفى الكلام بالإشارة وهو يثبت بعد ذلك أن هذه الإشارة قول ، وهو قد عبر عن مدلولها بجمل متعددة ذوات معان مفيدة ؟ وإذ كان الأمر بهذه المثابة لزمنا أن نحمل الكلام المنفى على نوع خاص من الكلام لا يكون هو الذى أثبتته فيما بعد ذلك ، وليكن المنفى هو الكلام اللفظي ، والمثبت هو الذى حدث عنه أولاً بأنه إشارة بطرف العين ، فدل ذلك على أن الإشارة يصح أن يطلق عليها في اللغة « كلام » وهذا في غاية الوضوح فافهمه

١١ — هذا البيت من كلام نصيب بن رباح الأموي بالولاء ؛ لأنه كان مولى عبد العزيز ابن مروان ، وكان شاعراً فصيحاً مقدماً في المديح والنسيب ، والبيت من كلمة له يمدح فيها سليمان بن عبد الملك بن مروان .

وقال الله تعالى : (قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) ^(١) فزعم قومٌ من العلماء أنهما تكلمتا حقيقةً ، وقال آخرون : إنهما لما انقادتا لأمر الله عز وجل نُزِلَ ذلك منزلة القول ، وفي الآية شاهدٌ ثانٍ على إعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة مَنْ يعقل ، إذا نسب إليه ما ينسب إلى العقلاء ، ألا ترى أن « طائعاً » قد جُمِعَ بالياء والنون لما نسب لموصوفه القول ؟ وشاهدٌ ثالثٌ على أن النصب في نحو « جاء زيد ركضاً » على الحال ، وتأويل ركضاً براكضاً لأعلى أنه مصدر لفعل محذوف : أى يَرُكُضُ ركضاً ، ولا على أنه مصدر للفعل المذكور ، خلافاً لزمعى ذلك ، ووجهُ الدليل أن « طائعين » حال ، وهو في مقابلة (طَوْعاً أو كَرْهاً) فيدل على أن المراد طائعين أو مكرهين .

ثم قلت : وَهُوَ خَيْرٌ وَطَلَبٌ وَإِنشَاءٌ
وأقول : كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، كذلك

اللغة : « عاجوا » مالوا « أثنوا » ذكروا بخير « الحقائق » جمع حقيقة ، وهى وعاء يجعل فيه المسافر متاعه .

المعنى : يقول : إن هؤلاء الناس الذين لقيتهم وسألتهم عنك قد أثنوا عليك وذكروا من كرمك ومحاسن أخلاقك وشريف سجاياك ما أنت له أهل ، ولو أنهم لم يدحوا بأستهم لتكلمت حقائبهم ، يريد أن حقائبهم كانت ممتلئة بعطايه .

الإعراب : « عاجوا » فعل وفاعل « فأثنوا » فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالفاء على ما قبلها « بالذى » جار ومجرور متعلق بأثنى « أنت أهله » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وأهل مضاف والضمير الذى للغائب مضاف إليه « لو » حرف امتناع لامتناع « سكتوا » جملة من فعل وفاعل هى شرط لو « أثنت » فعل ماض ، والثناء للتأنيث « عليك » جار ومجرور متعلق بأثنت « الحقائق » فاعل أثنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها جواب لو .

الشاهد فيه : قوله « أثنت عليك الحقائق » فإنه قد أثبت للحقائق ثناء ، وهو كلام بحمیل ، ولا شك أن الحقائق لا تتكلم بلسان المقال ، وإنما كلامها بلسان الحال ، والمراد أن ما فى الحقائق يحدث بلسان الحال عن جودك وكرمك إذا سكت المعطون والمكرمون (١) من سورة فصلت من الآية ١١

انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع : خبر ، وطلب ، وإنشاء . وضابطُ ذلك أنه إما أن
يحتمل التصديق والتكذيب ، أولاً ، فإن احتملها فهو الخبر ، نحو « قام زيد » و « ما
قام زيد » ، وإن لم يحتملها فإما أن يتأخر وجودُ معناه عن وجود لفظه ، أو يقتربنا ؛
فإن تأخر عنه فهو الطلبُ ، نحو « أَضْرِبْ » ، ولا تَضْرِبْ » و « هل جاءكَ زيد ؟ »
وإن اقتربنا فهو الإنشاء ، كقولك لعبدك : « أَنْتَ حُرٌّ » وقولك لمن أوجب لك
النكاح : « قِيلْتُ هَذَا النِّكَاحَ » .

وهذا التقسيم تَبَعَتْ فيه بعضهم ، والتحقيقُ خلافه ، وأن الكلام ينقسم إلى خبر
وإنشاء فَقَطْ ، وأن الطلب من أقسام الإنشاء ، وأن مدلول « قُمْ » حاصلٌ عند التلفظ
به لا يتأخر عنه ، وإنما يتأخر عنه الامتثالُ ، وهو خارج عن مدلول اللفظ ، ولما اختصَّ
هذا النوعُ بأن إيجاده لفظه إيجادٌ لمعناه سُمِّيَ إنشاءً ، قال الله تعالى : (إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ
إِنْشَاءً) ^(١) : أى أوجدناهن إيجاداً

(إننا) إنَّ واسمها ، والأصلُ إِنَّا ، فحذفت النون الثانية تخفيفاً (أنشأناهن) فعل
ماضٍ وفاعل ومفعول ، والجملة في موضع رفع على أنها خبر إن (إنشاءً) مصدر مؤكد ،
والضمير في (أنشأناهن) قال قتادة : راجع إلى الحُورِ العِينِ المذكورات قبلُ ، وفيه
بُعْدٌ ؛ لأن تلك قصة قد انقضت جملةً ، وقال أبو عبيدة : عائد على غير مذكور ، مثل
(حتى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) ^(٢)

(١) من سورة الواقعة من الآية ٣٥ . وقال أبو حيان : « والضمير في أنشأناهن عائد
على الفرش ، في قول أبي عبيدة ؛ إذ هن النساء عنده ، وعلى ما دل عليه الفرش إذا كان المراد
بالفرش ظاهر ما يبدل عليه من الملابس التي تفرش ويضطجع عليها » وحاصل هذا الكلام أن
لفظ الفرش في قوله تعالى قبل الآية التي تلاها المؤلف (وفرش مرفوعة) إما أن يكون المراد به
ظاهره ، وإما أن يكون المراد به النساء ، فإن كان المراد به النساء فالضمير المنصوب في (أنشأناهن)
عائد إلى الفرش ، وإن كان المراد به ظاهره فالضمير عائد على النساء التي يشير إليها لفظ الفرش
من باب إطلاق اللفظ الدال على المحل وإرادة الحال فيه ؛ فهو على الأخير مجاز مرسل علاقته
الحالية والمحلية (٢) من سورة ص من الآية ٣٢ .

والذى حَسَّنَ ذلك دلالةُ قوله سبحانه وتعالى : (وَفَرُّشٍ مَرْفُوعَةٍ)^(١) على المعنى المراد [وقيل : عائد على الفرش، وأن المراد الأزواج]^(٢) ، وهن مرفوعات على الأرائك؛ بدليل (هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكِدُّونَ)^(٣) ، أو مرفوعاتٌ بالفضل والجمال على نساء الدنيا] .

ثم قلت : باب — الإعرابُ أثرُ ظاهِرُهُ أو مُقَدَّرُهُ يَجْلِبُهُ الْعَامِلُ فِي آخِرِ الْإِسْمِ .
الْمَتَمَكِّنِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ .

وأقول : للإعراب معنيان : لغوى ، وصناعى .

فعناه اللغوى الإبانة ، يقال « أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَمَّا فِي نَفْسِهِ » إذا أبان عنه ، وفى الحديث « الْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ ، وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا ، وَالْأَيْمُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا »^(٤) : أى تبين رضاها بصريح النطق .

ومعناه الاصطلاحى ما ذكرت ، مثالُ الآثارِ الظاهرةِ الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ فى قولك « جَاءَ زَيْدٌ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا » و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ألا ترى أنها آثارُ ظاهرة فى آخر « زيد » جَلَبَتْهَا الْعَوَامِلُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ — وهى : جاء ، ورأى ، والباء — ومثالُ الآثارِ المقدرةِ ما تعتقده منوياً فى آخر نحو « الفتى » من قولك « جَاءَ الْفَتَى » و « رَأَيْتُ الْفَتَى » و « مَرَرْتُ بِالْفَتَى » ؛ فإنك تقدر فى آخره فى المثال الأول ضمةً ، وفى الثانى فتحةً ، وفى الثالث كسرةً ، وتلك الحركاتُ المقدرةُ إعرابٌ ، كما أن الحركاتَ الظاهرةَ فى آخر « زيد » إعراب .

(١) من سورة الواقعة ، الآية ٣٤

(٢) إطلاق الفرش على الأزواج مجاز ، من باب إطلاق اسم المحل على الحال كما قلنا آنفا .
أو من إطلاق اسم الشيء على ما يحاوره . (٣) من سورة يس ، الآية ٥٦ .

(٤) البكر : البالغ الذى لم يسبق لها زواج ، وتستأمر : يطلب إذنها عند تزويجها .
والصمت : الصمت ، وهو السكوت عن الكلام ، والأيم : التى سبق لها زواج ، وتعرب : تبين رضاها بالكلام ، كما قال المؤلف .

وخرج بقوله «يجلبه العامل» نحو الضمة في النون في قوله تعالى (فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ) ^(١) في قراءة وَرَش ، بنقل حركة همزة أُوتِيَ إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة ، والفتحة في دال «قَدْ أَفْلَحَ» ^(٢) على قراءته أيضاً بالنقل ، والكسرة في دال (الحمد لله) في قراءة مَنْ أَتبع الدال اللام ؛ فإن هذه الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها ؛ فليست إعراباً .

وقولى « في آخر الكلمة » بيانٌ لمحل الإعراب من الكلمة ، وليس باحتراز ؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها .

فإن قلت : بلى ، قد وُجد ذلك في « امرئ » و « ابنم » ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرفع ضم آخرهما وما قبل آخرهما ، فتقول « هَذَا امْرُؤٌ وابْنُم » وإذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول « رَأَيْتُ امْرَأً وابْنًا » وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول « مَرَرْتُ بامرئٍ وابْنِم » قال الله تعالى : (إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ) ^(٣) (ما كَانَ أبوكِ امْرَأَسَوْ) ^(٤) (لكل امرئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ) ^(٥) .

قلت : اختلف أهل البلدين ^(٦) في هذين الأسمين ، فقال الكوفيون : إنهما مُعرَّبان من مكانين ، وإذا قرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما ، بل يجب إدخالهما في الحد . وقال البصريون ، وهو الصواب : إن الحركة الأخيرة هي الإعراب ، وما قبلها إبتاعٌ لها ، وعلى قولهم فلا يصح إدخالهما في الحد ^(٧) .

(١) من سورة الإسراء من الآية ٧١ (٢) من سورة المؤمنين من الآية ١

(٣) من سورة النساء من الآية ١٧٦ (٤) من سورة مريم من الآية ٢٨

(٥) من سورة عبس من الآية ٣٧ (٦) أراد بأهل البلدين الكوفيين والبصريين

(٧) حاصل ما ذكره المؤلف في كلمتي امرئ وابنم أن آخر كل منهما والحرف الذي قبل

الآخر يتغيران بتغير العوامل فيرفع الحرف الأخير والذي قبله بعامل الرفع ، ويتنصبان بعامل النصب ، وينخفضان بعامل الخفض ، وقد جعلتم الإعراب هو تغير الآخر فقط ، فلا يكون تعريف الإعراب شاملاً لتغيرها تين الكلمتين ، وحاصل الجواب أن هذا الاعتراض مبني على مذهب الكوفيين الذين يجعلون تغير الحرف الذي قبل الآخر فيها بسبب تغير العامل ، ونحن جعلنا تعريف الإعراب على ما هو مذهب البصريين الذين يجعلون تغير الحرف الذي =

وارتفاع (أمرؤ) في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: إن هلك أمرؤ هلك ، ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور ، خلافاً للكوفيين ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه ، ولا مبتدأ خلافاً لهم وللأخفش ؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية ، وانتصابه في الآية الثانية لأنه خبر (كان) وانجراره في الثالثة بالإضافة ^(١).

ثم قلت : وأنواعه رفع ونصب في اسم وفعل كـ «زَيْدٌ يَقُومُ» و «إِنَّ زَيْدًا لَّنْ يَقُومَ» وَجَرَّ في اسم كـ «بِزَيْدٍ» وَجَزَمَ في فعل كـ «لَمْ يَقُمْ» .
والأصل كَوْنُ الرَّفْعِ بِالضَّمَّةِ ، وَالنَّصْبِ بِالْفَتْحَةِ ، وَالْجَرُّ بِالْكَسْرِ ، وَالْجَزْمُ بِالشُّكُونِ .

وأقول : أنواع الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وعن بعضهم أن لجزم ليس بإعراب ، وليس بشيء . وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :
ما هو مشترك بين الاسم والفعل ، وهو الرفع والنصب ، مثال دخول الرفع فيهما «زَيْدٌ يَقُومُ» فـ «زَيْدٌ» مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة ، و «يقوم» مرفوع لأنه فعل مضارع خال عن ناصب وجازم ، وعلامة رفعه أيضاً الضمة ، ومثال دخول النصب فيهما «إِنَّ زَيْدًا لَّنْ يَقُومَ» فـ «زَيْدًا» اسم منصوب بإن ، وعلامة نصبه الفتحة ، و «يقوم» فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه أيضاً الفتحة .

== قبل الآخر ليس بسبب تغير العوامل بل للاتباع للحرف الأخير ، ومع هذا فإنه يمكن تصحيح التعريف حتى لو جرينا في هاتين الكلمتين على ما هو مذهب الكوفيين ، وذلك بأن زيد بالحرف الآخر في التعريف ما ليس بأول الكلمة ؛ فيشمل الآخر وما قبله .

(١) ههنا أصلان : الأول هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؛ ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز ذلك ، وأباه جمهور البصريين ، والأصل الثاني هل يجوز أن يتقدم الفاعل على رافعه ؛ ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز ذلك ، وأباه جمهور البصريين . ومن هنا تعلم السرفى أن الكوفيين والأخفش جعلوا (أمرؤ) في قوله تعالى (إن أمرؤ هلك) مبتدأ ، والسرفى أن يحوز الكوفيون جعله فاعلا ، والسرفى أن البصريين لا يجعلونه مبتدأ ولا فاعلا مقدما ، وتمسكهم بأنه فاعل لفعل محذوف يقدر متصفاً عليه .

وما هو خاصّ بالاسم ، وهو الجر ، نحو «زَيْدٌ» فـ «زيد» مجرور بالباء ؛ وعلامة جره الكسرة .

وما هو خاصّ بالفعل ، وهو الجزم ، نحو «لَمْ يَقُمْ» فـ «يقيم» فعل مضارع مجزوم بـلم ، وعلامة جزمه حذف الحركة .

والأصلُ في هذه الأنواع الأربعة أن يُدَلَّ على رفعها بالضمّة ، وعلى نصبها بالفتحة ، وعلى جرها بالكسرة ، وعلى جزمها بالسكون ، وهو حذف الحركة ، وقد بينت ذلك كله في الأمثلة المذكورة .

وقال الله تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ^(١)) .
إعراب ذلك (لَوْلَا) حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره ، تقول : لَوْلَا زَيْدٌ لَا كَرَمْتُكَ ، تريد بذلك أن الإكرام امتنع لوجود زيد ، و (دَفْعُ) مبتدأ مرفوع بالضمّة واسم الله مضاف إليه ، ولفظه مجرور بالكسرة ، ومحلّه مرفوع لأنه فاعل الدَفْع ، و (الناس) مفعول منصوب بالفتحة ، والناصب له الدَفْع ؛ لأنه مصدر حالٌّ مَحَلٌّ أَنْ والفعل ، وكل مصدر كان كذلك فإنه يعملُ عَمَلَ الفعل : أى ولولا أن دَفَعَ اللهُ النَّاسَ ، و (بَعْضُهُمْ) بدلٌ بعضٍ من كل ، وهو منصوب بالفتحة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا ، والتقدير : ولولا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ مَوْجُودٌ ، والمعنى لولا أن يدفع الله بعض الناس ببعض لَغَلَبَ الْمُفْسِدُونَ وبطلت مصالح الأرض ، وقال أبو العلاء المعرّى في صفة السيف :
١٢ — يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا

(١) من سورة البقرة من الآية ٢٥١ .

١٢ — هذا البيت من كلام أبي العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان المعري رهن الحبسين والفيلسوف الحكيم ، وهو أحد شعراء الدولة العباسية ، ولا يحتاج بشعره على النحو والصرف ولا على مفردات اللغة ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في كتابه أوضح المسالك (رقم ٧٧) وذكر هناك أنه أخطأ في ذكر الخبر على ما هو رأي جمهرة النحاة ، وأنشده الأشموني (رقم ١٥٨) وذكره ابن عقيل (رقم ٥٨) ومنذ كر ما فيه .

اللغة : «يذيب» مضارع من الإذابة ، وهى إسالة ما كان صلباً كالحديد «الرعب» =

فأثر ذكر الخير ، وهو « يمسكه » .

ثم قلت : وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ .
أحدهما : مَا لَا يَنْصَرِفُ ، فَإِنَّهُ يُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ ، نَحْوُ « بِأَفْضَلٍ مِنْهُ » إِلَّا إِنْ
أُضِيفَ أَوْ دَخَلَتْهُ أَلٌ ، نَحْوُ « بِأَفْضَلِكُمْ » وَ « بِالْأَفْضَلِ » .

وأقول : الأصل في علامات الإعراب ما ذكرناه ، وقد خرج عن ذلك سبعة أبواب :

== الخوف الشديد « غضب » بفتح العين وسكون الضاد — وهو السيف « الغمد » بكسر
فسكون — جفن السيف وقرابه .

المعنى : يقول إن سيفك لتها به السيوف ، كما أن الرجال يهابونه ، وإن سيوف الناس
تنوب في أغمادها هيئة لسيفك وخوفامنه ، ولولا أن الأغماد تمسكها لسالت كإسيل الماء
الإعراب : « يذيب » فعل مضارع « الرعب » فاعل « منه » جار ومجرور متعلق بالرعب ،
و بمحذوف ، حال منه « كل » مفعول به ، وهو مضاف ، و « غضب » مضاف إليه « لولا »
حرف يدل على امتناع الشيء ، لوجود غيره « الغمد » مبتدأ « يمسكه » يمسك : فعل مضارع فيه
ضمير مستتر جوازا تقديره هو فاعله ، والضمير البارز مفعوله ، والجملة من الفعل المضارع
وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « لاسالا » اللام واقعة في جواب لولا لا محل لها ، وسال :
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السيف

الشاهد فيه : اعلم أن الجمهور على أنه لا يجوز أن يذكر خبر المبتدأ الذي يقع بعد لولا
بل يجب عندهم حذف خبره ، بلا تفصيل ، ولكن المحققين فصلوا فقالوا : إما أن يكون خبر
ذلك المبتدأ كونا عاما كالوجود المطلق ، وإما أن يكون كونا خاصاً ، فإن كان الخبر كونا
عاما وجب حذفه نحو قوله تعالى : (لَوْلا أَتَمَّ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) من سورة سبأ من الآية ٣١
وإن كان كونا خاصاً ، فلما أن يكون في الكلام ما يدل عليه إن حذفناه نحو قولك « لولا
أنصار محمد لهلك » فإن كلمة « أنصار » تدل على أن الخبر تقديره : لولا أنصاره حموه أو
دافعوا عنه أو نحو ذلك ، فإن كان كذلك جاز ذكره وحذفه ، وإن لم يكن في الكلام ما يدل
عليه وجب ذكره ، فتحصل أن للمبتدأ الواقع بعد لولا عند هؤلاء المحققين ثلاثة أحوال :
حالة يجب فيها حذفه ، وحالة يجب فيها ذكره ، وحالة يجوز فيها ذكره وحذفه ، إذا علمت
ذلك تبين لك أن ذكر الخبر في كلام أبي العلاء لحن عند الجمهور ، ومن باب الجائز عند
المحققين . ومن العلماء من أعرب « يمسكه » بدل اشتغال من « الغمد » وجعل الخبر محذوفاً ،
ليطابق مذهب الجمهور . فافهم .

الباب الأول : باب مالا ينصرف ، وحكمه أنه يوافق ما ينصرف في أمرين ، وهما :
أنه يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويخالفه في أمرين ، وهما : أنه لا يُنَوَّنُ ، وأنه يجر
بالفتحة ، نحو «جاءني أَفْضَلُ مِنْهُ» و «رَأَيْتُ أَفْضَلَ مِنْهُ» و «مررتُ بأَفْضَلَ مِنْهُ»
وقال الله تعالى : (فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ^(١)) (يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ ^(٢))
(وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ^(٣)) .

ويستثنى من قولنا « مالا ينصرف » مسألتان يجر فيهما بالكسرة على الأصل :
إحداها : أن يضاف ، والثانية : أن تصحبه الألف واللام ، تقول : مررت بأفضلِ القومِ
وبالأفضلِ ، وقال الله تعالى : (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ^(٤)) .

اللام جواب القسم السابق في قوله تعالى : (وَالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ ^(٥)) وما بعدهما .
و (قد) لها أربعة معانٍ ، وذلك أنها تكون حرفَ تحقيقٍ ، وتقريبٍ ، وتقليلٍ ، وتوقعٍ .
فالتى للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ^(٦)) أى يعلم ما أنتم
عليه حقاً (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ^(٧)) وعلى الماضي نحو (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ)
الآية ؛ وكذا حيث جاءت [قد] بعد اللام فهي للتحقيق ، والتى للتقريب تختص
بالماضى نحو قول المؤذن : قد قامت الصلاة : أى قد حان وقتها ، ولذلك يحسن وقوع
الماضى موضعَ الحال إذا كان معه قد ، كقولك : رأيت زيدا قد عَزَمَ على الخروج .
أى عازماً عليه ، والتى للتقليل تختص بالمضارع ، كقولهم : « قد يصدق الكذوب » .
و « قَدْ يَغْثُرُ الْجَوَادُ » [أى : ربما صدق الكذوب ، وربما عَثَرَ الجواد] والتى للتوقع
تختص بالماضى ، قال سيبويه : وأما « قد فَعَلَ » فجوابُ « هل فَعَلَ » ؛ لأن السائل
ينتظر الجواب : أى يتوقعه ، وقال الخليل : هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر ، يريد أن

(١) من سورة النساء من الآية ٨٦ (٢) من سورة سبأ من الآية ١٢

(٣) من سورة النساء من الآية ١٦٢ (٤) من سورة التين والآية ٤

(٥) من سورة التين ، الآية ١ (٦) من سورة النور من الآية ٦٤

(٧) من سورة البقرة من الآية ١٤٤

الإنسان إذا سأل عن فعل أو علم أنه يتَوَقَّع أن يُخْبَرَ به قيل : قد فعل ، وإذا كان الخبر مبتدأ قال : فعل كذا وكذا ، ولم يأت بقد ، فاعرفه .

ثم قلت : الثانى ما جِمع بألفٍ وتاء مَزِيدَتَيْنِ ، كـ « هِنْدَات » فإنه يُنْصَبُ بالكسرة نحو (خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ) (فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ) بخلاف نحو (وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا) و « رَأَيْتُ قُضَاةً » ، وألحقَ به « أُولَاتُ » .

وأقول : الباب الثانى مما خرج عن الأصل : ما جمع بألف وتاء مَزِيدَتَيْنِ ، سواء كان جمعاً مؤنث نحو « هِنْدَات » و « زَيْنَبَات » ، أو جمعاً لذكر نحو « إِصْطَبَلَات » و « حَمَامَات » ، وسواء كان سالماً كما مثلنا ، أو ذا تغير كـ « سَجَدَات » بفتح الجيم و « غُرُفَات » بضم الراء وفتحها ، و « سِدِرَات » بكسر الدال وفتحها ؛ فهذه كلها ترفع بالضممة وتجر بالكسرة على الأصل ، وتنصب بالكسرة على خلاف الأصل . تقول : « جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ » و « مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ » و « رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ » و (خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ)^(١) .

(خلق) فعل ماض ، و (الله) فاعل ، و (النسموات) مفعول به ، والمفعول منصوب ، وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة .

وقال الله تعالى : (لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ)^(٢) (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)^(٣) (إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ)^(٤) ونظائر ذلك كثيرة . وألحق بهذا الجمع « أُولَاتُ » فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، وإن لم يكن جمعاً وإنما هو اسم جمع ؛ لأنه لا واحد له من لفظه . حمل على جمع المؤنث ، كما حمل « أُولُو » على جمع المذكور كما سيأتى ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ)^(٥) .

(١) من سورة العنكبوت من الآية ٤٤ (٢) من سورة النور من الآية ٢١

(٣) من سورة البقرة من الآية ١٦٧ (٤) من سورة هود من الآية ١٤٤

(٥) من سورة الطلاق من الآية ٦

(كُنَّ) كان واسمها ، (أولات) خبرها ، وعلامة نصبه الكسرة .

ثم قلت : الثالثُ «ذو» بمعنى صاحب ، وما أُضيفَ لِغَيْرِ الْيَاءِ مِنْ «أبٍ» و«أخٍ» و«حَمٍّ» و«هَنٍ» و«فَمٍ» بغير ميم ؛ فإنها تعرب بالواو والألف والياء .
وأقول : البابُ الثالثُ مُماخِرج عن الأصل : الأسماءُ الستةُ الْمُعْتَلَّةُ المضافةُ إلى غيرِ ياء المتكلم ؛ فإنها ترفع بالواو نيابةً عن الضمة ، وتنصب بالألف نيابةً عن الفتحة ، وتخفّض بالياء نيابةً عن الكسرة .

وشرطُ الأولِ منها — وهو ذو — أن يكون بمعنى صاحب ، تقول : «جاءني ذو مالٍ» و«رأيتُ ذا مالٍ» و«مررتُ بِذِي مالٍ» قال الله تعالى : (وإنَّ رَبَّكَ لَذُو مَقَرٍّ) ^(١) وقال تعالى : (أَن كَانَ ذَا مَالٍ) ^(٢) وقال تعالى : (إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ) ^(٣) فوقع «ذو» في الأول خبراً لأنَّ فرفع بالواو ، وفي الثاني خبراً لكان فنصب بالألف ، وفي الثاني صفةً لظلٍّ فجراً بالياء ؛ لأن الصفة تتبع الموصوف .

وإذا لم يكن «ذو» بمعنى صاحب كان بمعنى الذي ، وكان مبنياً على سكون الواو ، تقول : «جاءني ذُو قَامٍ» و«رأيتُ ذُو قَامٍ» و«مررتُ بِذُو قَامٍ» ، وهي لغة طيء ، على أن منهم من يُجْرِيها مُجْرَى التي بمعنى صاحب فيعربها بالواو والألف والياء ^(٤) فيقول : «جاءني ذُو قَامٍ» و«رأيتُ ذَا قَامٍ» و«مررتُ بِذِي قَامٍ» إلا أن ذلك شاذ ، والمشهور ما قدمناه ، وسمِعَ من كلامهم «لاوذو في السماء عرشه» فذو : موصولة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة ، فلو كانت معربة مُجَرَّتْ بواو القسم .

(١) من سورة الرعد من الآية ٦ (٢) من سورة القلم من الآية ١٤

(٣) من سورة المراتل من الآية ٣٠ (٤) وجاء على ذلك قول الشاعر :

فإِما كَرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

أى يكفيني من الذي عندهم ما كفانيا ، وذلك على رواية من روى «حسبي من ذي عندهم» بالياء ، ومن الرواة من يرويه «حسبي من ذو عندهم» بالواو على المشهور من لغتهم

والخمسَةُ الباقيةُ شرطُها أن تكون مضافةً إلى غير ياء المتكلم ، كقوله تعالى : (وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ) ^(١) وقوله تعالى : (إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) ^(٢) وقوله تعالى : (ارْجِعُوا إِلَى أَيْكُمُ) ^(٣) فوقع الأبُ في الآية الأولى مرفوعاً بالابتداء ، وفي الآية الثانية منصوباً بإن ، وفي الآية الثالثة مخفوضاً بإلى ، وهو في جميع ذلك مضاف إلى غير الياء ؛ فلهذا أعرب بالواو والألف والياء ، وكذا القولُ في الباقي .

ولوأضيفت هذه الأسماء إلى ياء المتكلم كسرت أو آخرها لمناسبة الياء ، وكان إعرابها بحركات مُقدَّرة قبل الياء ، تقول : « هذا أَيْ » و « رأيتُ أَيْ » و « مررت بأَيْ » فتقدر حركات الإعراب قبل ياء المتكلم ، كما تفعل ذلك في نحو « غلامى » . .

وقد تكون في الموضع الواحد محتملةً لوجهين أو أوجهٍ :
فالأول كقوله تعالى : (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعِجَةً) ^(٤) فيحتمل (أخى) وجهين : أحدهما أن يكون بدلاً من (هَذَا) فيكون منصوباً ؛ لأن البدل يتبع المبدل منه ، فكأنه قال : إن أخى ، والثاني أن يكون خبراً فيكون مرفوعاً ، وجملة (له تسع وتسعون نعجة) خبر ثان على الوجه الثاني ، وهو الخبر على الوجه الأول .
والثاني كقوله تعالى : (رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي) ^(٥) فيحتمل (أخى) ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مرفوعاً ، وذلك من ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون عطفًا على الضمير في (أملك) ذكره الزحشرى ، وفيه نظر ؛ لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر ، لا نقول « أقوم زيد » فكذلك لا يُعْطَفُ الاسمُ الظاهرُ على الاسمِ المرفوع به ^(٦)

(١) من سورة القصص من الآية ٢٣ (٢) من سورة يوسف من الآية ٨

(٣) من سورة يوسف من الآية ٨١ (٤) من سورة ص من الآية ٢٣

(٥) من سورة المائدة من الآية ٢٥

(٦) قديقال : إنه يغتفر في الثواني والتوابع ما لا يغتفر في الأوائل والتبوعات ؛ فيصح

فإن قلت : وأيضاً فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما في قوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَتْكُمْ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) ؟ ^(١)

قلت : الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يَقُومُ مَقَامَ التَّأْكِيدِ

الثاني : أن يكون عطفاً على محل « إن » واسمها ، والتقدير : وأخى كذلك

والثالث : أن يكون مبتدأ حُذِفَ خبره ؛ والتقدير : وأخى كذلك

والفرق بين الوجهين أن المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين ، كما نقول : إن زيدا منطلقاً وعمراً ذاهباً ، وفي الوجه الثالث جملة على جملة ، كما نقول : إن زيدا منطلقاً وعمراً ذاهباً .

الثاني : أن يكون منصوباً ، وذلك من وجهين : أحدهما أن يكون معطوفاً على اسم « إن » ، والثاني أن يكون معطوفاً على (نفسى) .

والثالث : أن يكون مخفوضاً ، وذلك من وجه واحد ، وهو أن يكون معطوفاً على الياء المخفوضة بإضافة النفس ، وهذا الوجه لا يُجِيزُ جمهورُ البصريين ؛ لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ^(٢) .

ثم قلت : والأفصحُ في الِهْنِ النَّقْصُ .

وأقول : الِهْنُ يُخَالِفُ الْأَبَ وَالْأَخَ وَالْحَمَّ ، من جهة أنها إذا أفردت نقصت أو آخرها وصارت على حرفين ، وإذا أضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحرف ، تقول : هذا أَبٌ ، بحذف اللام ، وأصله « أَبَوٌ » فإذا أضفته قلت : هذا أَبُوكَ ، وكذا الباقي ، وأما « الِهْنُ » فإذا استعمل مفرداً نَقَصَ ، وإذا أضيف بقي في اللغة الفصحى على نَقْصِهِ ، تقول : هذا هَنْ ، وهذا هَنْكَ ، فيكون في الأفراد والإضافة على حد سواء ، ومن العرب مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ تَأَمُّناً في حالة الإضافة ، فيقول : هذا هَنْوُكَ ، ورأيت هَنْأَكَ ، ومررت بهَنْيِكَ ، وهي لغة

(١) من سورة الأنبياء من الآية ٥٤

(٢) قد أجازهُ ابن مالك واستشهد له ، وقد قرئ : (واتقوا الله الذي تساءلون به

والأرحام) بجر الأرحام ، وقيل : إنه معطوف على الضمير المجرور محلاً بالباء .

قليلة ، ولقَّبتها لم يَطَّلِع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزَّجَّاجِيُّ ، فَادَّعَى أَنْ الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة .

واعلم أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالاً هي أفصح قياساً ، وذلك لأن ما كان ناقصاً في الإفراد فحقه أن يبقى على نقصه في الإضافة ، وذلك نحو « يَد » أصلها يَدَيَّ ، فحذفوا لامها في الإفراد ، وهي الياء ، وجعلوا الإعراب على ما قبلها فقالوا : هذه يَدٌ ، ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام ، قال الله تعالى : (يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ)^(١) وقال الله تعالى : (لَنْ بَسَطْتَ إِلَى يَدِكَ لِتَلْتَقِنِي)^(٢) وقال تعالى : (وَخُذْ يَمِينِكَ ضِغْثًا)^(٣) . فأما الآية الأولى فـ (يَد) فيها مبتدأ مرفوع بالضمّة ، و (الله) مضاف إليه مخفوض بالكسرة ، و (فوق) ظرف مكان منصوب بالفتحة ، وهو متعلق بمحذوف هو الخبر : أى كائنة فوق أيديهم ، و (أيديهم) مضاف ومضاف إليه ، ورجعت الياء التي كانت في المفرد محذوفة ؛ لأن التفسير يرُدُّ الأشياء إلى أصولها^(٤) .

وأما الآية الثانية فاللام دالة على قسم مقدر : أى والله لئن ، وتسمى اللام المؤذنة والموطئة ؛ لأنها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له ، و (إن) حرف شرط ، و (بسطت) فعل ماضٍ وفاعل ، و « إلى » جار ومجرور متعلق ببسطت ، و (يدك) مفعول به ومضاف إليه ، واللام من (لتلتقني) لام التعليل ، وهى حرف جر ، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها جوازاً ، لا بها نفسها ، خلافاً للكوفيين ، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض باللام : أى للقتل ، و (ما) نافية ، و (أنا) اسمها إن قدرت حجازية وهو الظاهر^(٥) ومبتدأ إن قدرت تميمية ، والباء زائدة فلا تتعلق بشيء ، وكذا جميع حروف الجر

(١) من سورة الفتح من الآية ١٠ (٢) من سورة المائدة من الآية ٢٨

(٣) من سورة ص من الآية ٤٤

(٤) وكذلك رجعت الياء في التثنية عند بعض العرب ، نحو قول الشاعر :

يَدَيَّانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمَنَّاعُنِكَ أَنْ تَذِلَّ وَتُضْهِدَا

وأكثر العرب لا يعيد الياء في التثنية ، ومنه المثل « يداك أو كتا وفوك نفخ » .

(٥) وجه كونه هو الظاهر أن القرآن نزل بلغة أهل الحجاز

لزائدة ، و (باسطٍ) خبر «ما» فيكون في موضع نصب ، أو خبر المبتدأ فيكون في موضع رفع ، والجملة جواب القسم ؛ فلا محل لها من الإعراب ، وهى دالة على جواب الشرط المحذوف ، والتقدير : والله ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إن بسطت إلى يديك لتقتلني فما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك .

وأما الآية الثالثة فواضحة ، والضَّغْتُ : قَبْضَةٌ من حشيش مختلطة الرطبِ باليابسِ .

ثم قلت : الرابعُ المثنى ، كالزَيْدِ . انِ والهِندَانِ ، فإنه يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بالياءِ الْمُفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا .

وأقول : الباب الرابع مما خرج عن الأصل : المثنى ، وهو كلُّ اسم دال على اثنين وكان اختصاراً للمعاطفين ، وذلك نحو الزيدان والهندان ؛ إذ كل منهما دال على اثنين والأصلُ فيهما : زيدٌ وزيدٌ ، وهندٌ وهندٌ ، كما قال الحجاج : « إنا لله ، مُحَمَّدٌ ومحمدٌ في يَوْمٍ »^(١) ولكنهم عدلوا عن ذلك كراهية للتطويل والتكرار .

وحكم هذا الباب أن يرفع بالالف نيابة عن الضمة ، وأن يجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة ، نحو « جاء الزيدان » و « رأيت الزيدَيْنِ » و « مررتُ بالزيدَيْنِ » وكذلك تقول في « الهندان » ، وإنما مثلتُ بالزيدان والهندان ليُعْلَمَ أن تثنية المذكر والمؤنث في الحكم سواء ، بخلاف جمعهما السالم .

ومن شواهد الرفع قوله تعالى : (قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا)^(٢) .

(قال) فعل ماض ، و (رجلان) فاعل ، والفاعل مرفوع ، وعلامة الرفع هنا الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ومعمول (يخافون) محذوف : أى يخافون الله ، وجملة (أنعم الله عليهما) تحتمل أن تكون خبرية فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان ، والمعنى : قال رجلان موصوفان بأنهما من الذين يخافون وبأنهما أنعم الله عليهما

(١) ومثل ذلك قول الراجز :

لَيْتُ وَلَيْتُ فِي مَقَامِ صَنْكِ كِلَاهُمَا ذُو أَشْرٍ وَمَحْكٍ

(٢) من سورة المائدة من الآية ٢٣

بالإيمان ، وتحتل أن تكون دعائية مثلها في قولك « جاءني زيدٌ رحمه الله ! » فتكون معترضة بين القول والمقول ، ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة ، ومثله في الاعتراض بالدعاء قول الشاعر :

١٣ — إِنْ الثَّمَانِينَ وَبُلَغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ
ومن شواهد الجر قوله تعالى : (لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ^(١))

١٣ — هذا البيت من قصيدة لأبي النبال عوف بن محم ، الخزاعي ، الشيباني ، يقولها في مدح عبد الله بن طاهر ، وكان قد دخل عليه ، فسلم ، وأجابه فلم يسمع ، فلما أعلم بذلك دنا منه وارتجل قصيدة أولها :

يَا ابْنَ الذِّى دَانَ لَهُ الْمَشْرِقَانُ طُرًّا ، وَقَدْ دَانَ لَهُ الْمَغْرِبَانُ
وبعد البيت الذى ذكره المؤلف ، وانظر الترجمة رقم ٣٤ من فوات الوفيات بتحقيقنا اللغة : « ترجمان » بفتح التاء والجيم أو ضمهما أو فتح التاء وضم الجيم — وأصله الذى ينقل إليك كلام غيرك عن لغته إلى لغتك .
الغنى : يعتذر عن عدم سماعه تحية الممدوح بأنه قد طعن فى السن ، وطال به العمر ، ويدعو للممدوح بأن ينسأ الله له فى أجله ويطلب بقاءه

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الثمانين » اسم إن ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكور السالم « وبلغتها » بلغ : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وضمير الغائب العائد إلى الثمانين مفعول ثان ، والجملة لاجل لها ، وهى اعتراض بين اسم إن وخبرها ، والمقصود بها الدعاء للمخاطب « قد » حرف تحقيق « أحوجت » أحوج : فعل ماض ، والتاء للتأنيث . والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الثمانين « سمى » سمع : مفعول به ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « إلى ترجمان » جار ومجرور متعلق بأحوج . وجملة أحوجت مع فاعله فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « وبلغتها » فإن هذه الجملة معترضة بين جزءى الجملة وهما اسم إن الذى هو قوله « الثمانين » وخبره الذى هو جملة « قد أحوجت » مع فاعله ومفعوله ، والمقصود بهذه الجملة الدعاء للمخاطب بأن يطيل الله حياته ويمد فى أجله حتى يصل إلى الثمانين ، وكل جملة تقع معترضة بين جزءى جملة على مثل هذا الوجه لا يكون لها محل الإعراب ؛ فهذه الجملة لاجل لها من الإعراب .

(١) من سورة الزخرف من الآية ٣١

(فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ)^(١) (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ)^(٢) .
ومثالُ النصب قوله تعالى : (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَلْنَا)^(٣) .

(ربنا) منادى حذف قبله حَرَفُ النداء ، والتقدير : يا ربنا ، و (أَرِ) فعل
دعاء ، ولا تقل فعل أمر تأدياً ، والفاعل مُستترٌ ، و (نا) مفعول أول ، و (الذين)
مفعول ثانٍ وعلامة نصبه الياء^(٤) ، وما بعده صلة .

وقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالألف في قوله تعالى : (إِنْ هَٰذَيْنِ لَسَاحِرَانِ)^(٥)
وفي هذا الموضع قراءات : إحداها هَٰذِهِ ، وهي تشديدُ النونِ من « إِنْ » و « هَٰذَيْنِ »
بالياء ، وهي قراءة أبي عمرو ، وهي جارية على سَنَنِ العربية ؛ فإن « إِنْ » تنصب الاسم
وترفع الخبر ، و « هَٰذَيْنِ » اسمها ؛ فيجب نصبه بالياء لأنه مثنى ، و « ساحران » خبرها
فرفعه بالألف ، والثانية « إِنْ » بالتخفيف « هَٰذَانِ » بالألف ، وتوجيهها أن الأصل
(إِنْ هَٰذَيْنِ) خَفَّفَتْ (إِنْ) بحذف النون الثانية ، وَأَهْمِلَتْ كما هو الأكثر فيها إذا خَفَّفَتْ
وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجاء بالألف ، ونظيره أنك تقول : إِنْ زَيْدًا قائمٌ ؛
فإذا خَفَّفَتْ فالأفصحُ أن تقول : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ ، على الابتداء والخبر ؛ قال الله تعالى :
(إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(٦) . والثالثة « إِنْ » بالتشديد « هَٰذَانِ » بالألف ،
وهي مشكلة ؛ لأن « إِنْ » المشددة يجب إعمالها ؛ فكان الظاهر الإتيان بالياء كما في
القراءة الأولى ، وقد أجيِب عنها بأوجه : أحدها : أن لغة بَلْحَارِث بن كَعْبٍ وَخُثْعَمِ

- (١) من سورة فصلت من الآية ١٢ ، والاستشهاد بهذه الآية في قوله (يومين)
 - (٢) من سورة آل عمران من الآية ١٣ (٣) من سورة فصلت من الآية ٢٩
 - (٤) حرى على أن « الذين » مثنى حقيقة ، وأنه معرب ، وهو رأى ضعيف عند النحاة
 - (٥) من سورة طه من الآية ٦٣ ، والمثل بالآية مبنى على أن « هَٰذَيْنِ » مثنى معرب
 - (٦) من سور الطارق الآية ٤ والاستشهاد بالآية الكريمة على قراءة من خفف الميم
- من (لما) وقد قرأ بذلك نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف ويعقوب ، وإعرابها
« إِنْ » مخففة من الثقيلة « كل » مبتدأ ، وهو مضاف و « نفس » مضاف إليه « لما » اللام لام
الابتداء ، وما : زائدة « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حافظ » مبتدأ
مؤخر ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « كل » .

وَزَيْدٍ وَكِئَانَةَ وَآخِرِينَ اسْتَعْمَلَ الْمَثْنَى بِالْأَلْفِ دَائِمًا ، تقول : جاء الزَّيْدَانِ ، ورأيت الزَّيْدَانِ ، ومررت بالزَّيْدَانِ ، قال :

١٤ — * تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً * .

١٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٌ *

وقد نسبته في اللسان (مادة هب) إلى هو بر الحارثي . وقد استشهد به في الهمع (ج ١ ص ٤٠) اللغة : « هابي التراب » هو ما ارتفع منه ودق ، ويقال : موضع هابي التراب ، إذا كان ترابه مثل الهباء .

المعنى : يصف رجلا قتله أبطاهم ، ويذكر أنهم طعنوه طعنة واحدة ، غر منها ميتا ؛ لأنها طعنة خبير بمواضع الطعن الميت .

الإعراب : « تزود » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية ، وعامله قوله تزود ، وهو مضاف وأذنا من قوله « أذناه » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، وأذنا مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « طعنة » مفعول به لتزود « دعت » دعا : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي يعود إلى طعنة ، وضمير الغائب مفعول به « إلى » حرف جر « هابي » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بدعا ، وهابي مضاف « التراب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « عقيم » هي في الرواية بالرفع ، وتخرج على أنه خبر مبتدأ محذوف ، ولكنها في المعنى من أوصاف طعنة ، ويقال : طعنة عقيم ، إذا كانت لا تثني لأنها نافذة .

الشاهد فيه : قوله : « أذناه » فإنه مثنى أذن ، للجراحة المعروفة ، وهذه الكلمة في موضع جر بإضافه الظرف الذي هو بين إليها كما رأيت في إعراب البيت ، ومن حق المضاف إليه أن يكون مجرورا ، ولو أنه جاء به على اللغة المشهورة المستعملة في لسان أكثر العرب لجره بالياء فقال « بين أذنيه » ولكنه جاء بذلك على لسان بعض العرب وهم الذين ذكروهم المؤلف ، ومن لغة هؤلاء أن يلتزموا في المثنى الألف في الأحوال كلها ، فيكون مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ومنصوباً بفتحة مقدرة على الألف كذلك ، ومجروراً بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر كذلك ، فهو في ذلك مثل المقصور كالنقي والهدي والعصا والرحى ، ونحوهن . ونظير هذا البيت قول التامس :

فَأَطَّرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وقال الآخر :

١٥ — إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

فهذا مثال مجيء المنصوب بالألف ، وذلك مثال مجيء المجرور بالألف . والثاني أن « إِنَّ » بمعنى نَعَمْ^(١) مثلها فيما حكى أن رجلا سأل ابن الزبير شيئا فلم يُعْطِه ، فقال :

١٥ — نسب قوم هذا البيت لرؤية بن العجاج ، ونسبه آخرون منهم السيد المرتضى شارح القاموس لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، ونسب أبو زيد أحياتا يذكر النحاة في ضمنها بيت الشاهد إلى بعض أهل اليمن ، ولكن أبازيد لم يرو هذا البيت فيأرواه ، وهذا بيت أنشده الأشموني (رقم ١٦) والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٩) .

الإعراب : « إِنَّ » حرف توكيد ونصب « أباهَا » أبا : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وأبامضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وأبا » الواو عاطفة ، أبا : معطوف على اسم إن ، وهو مضاف وأبا من « أباهَا » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغَا » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع « في المجد » جار ومجرور متعلق ببلغ « غايتها » غايتا : مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وغايتا مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غايتها » فإنه مثنى غاية ، والمثنى في لغة أكثر العرب ينصب بالياء . وفي لغة من ذكرهم المؤلف ينصب ويرفع ويخفض بحركات مقدرة على الألف ، وهذه الكلمة قد وقعت في موضع المنصوب لأنها مفعول به ؛ فلوأجراها على اللغة المشهورة لقال « قد بلغا غايتها »

وفي قوله « وأبا أباهَا » شاهد آخر ، وهو أن « أباهَا » مضاف إليه ، وهو من الأسماء الستة التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتخضع بالياء في لغة جمهرة العرب ، فكان حقه أن يقول « وأبا أبيها » إلا أن قوما من العرب يلزمون الأسماء الستة الألف في الأحوال الثلاثة ويرفعونها وينصبونها ويخفضونها بحركات مقدرة عليها ، وهذا الراجز قد جاء في هذه الكلمة على هذه اللغة ، فافهم ذلك

(١) ومن شواهد ورود « إِنَّ » بمعنى نعم قول ابن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبَوِ ح يَلْمَنِي وَأَلُوْمِيَّةُ
وَيُقْلَنُ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ ، وَقَدْ كَبُرَتْ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ

لعن الله ناقةً حملتني إليك ، فقال : إن وراكبها ، أى : نعم ولعن الله راكبها ، و«إن» التى بمعنى نعم لا تعمل شيئاً ، كما أن نعم كذلك ، ف(هذان) مبتدأ مرفوع بالالف ، و(ساحران) خبر لمبتدأ محذوف ، أى : لهما ساحران ، والجملة خبر (هذا) ولا يكون (لساحران) خبر (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ . والثالث : أن الأصل إنه هذان لهما ساحران ، فالهاء ضمير الشأن ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة فى موضع رفع على أنها خبر «إن» ثم حذف المبتدأ وهو كثير ، وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون »^(١) ومن قول بعض العرب « إن بك زيد مأخوذ » . الرابع : أنه لما مُنئى « هذا » اجتمع ألفان : ألف هذا ، وألف التثنية ؛ فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين ؛ فمن قَدَّرَ المحذوفة ألف « هذا » والباقية ألف التثنية قلبها فى الجر والنصبياء ، ومن قَدَّرَ العكس لم يغير الألف عن لفظها . والخامس : أنه لما كان الإعراب لا يظهر فى الواحد وهو « هذا » جعل كذلك فى التثنية ؛ ليكون المثنى كالمفرد لأنه فرع عليه .

واختار هذا القول الإمام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله ، وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفردة مبنياً أفصح من إعرابه ، قال : وقد تَقَطَّنَ لذلك غير واحد من حُذَّاق النحاة .

(١) لا يجوز أن تكون « إن » فى هذا الحديث عاملة النصب والرفع فى المذكور من الكلام ، على أية لغة من لغات العرب ؛ إذ لو كانت عاملة فى المذكور لكانت الرواية : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورين » على أن يكون قوله « المصورين » اسمها منصوباً بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، ولا يجوز أن تكون مهمله ؛ لأنها لا تهمل وهى مشددة مؤكدة ؛ فإزم أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً ، ومن محبى اسمها ضمير شأن محذوفاً قول الأخطل التغلبى .

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً

إذ لا يجوز أن يكون « من » اسمها ؛ لكونه اسم شرط . وأسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها

ثم اعترض على نفسه بأمرين : أحدهما : أن السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى :
(إِخْدَى أَبْنَتِي هَاتَيْنِ)^(١) مع أن « هاتين » ثنية « هاتا » وهو مبنى ، والثاني : أن
« الذي » مبنى وقد قالوا في تثنيته اللذين في الجر والنصب ، وهي لغة القرآن كقوله تعالى
(رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا)^(٢) .

وأجاب عن الأول ، بأنه إنما جاء « هاتين » بالياء على لغة الإعراب لمناسبة « ابنتي »
قال : فالإعراب هنا أفصح من البناء ؛ لأجل المناسبة ، كما أن البناء في (إِنْ هَذَانِ
لَسَاحِرَانِ) أفصح من الإعراب ؛ لمناسبة الألف في « هذان » للألف في « ساحران »
وأجاب عن الثاني بالفرق بين « اللذان » و « هذان » بأن « اللذان » ثنية اسم ثلاثي
فيو شبهه بالزيدان ، و « هذان » ثنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف
قال رحمه الله تعالى : وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ (إِنْ هَذَانِ) لحنٌ ، وأن
عثمان رضي الله عنه قال : إن في المصحف لحنًا وسُتْقِيمُهُ العرب بألسنتها ، وهذا خبر
باطل لا يصح من وجوه ، أحدها : أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار
أدنى المنكرات ، فكيف يُقَرِّوْنَ اللحنَ في القرآن ؟ مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته ،
والثاني : أن العرب كانت تستقيح اللحن غاية الاستقيح في الكلام ، فكيف
لا يستقيحون بقاءه في المصحف ؟ والثالث : أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها
غير مستقيم ؛ لأن المصحف الكريم يَقِفُ عليه العربي والعجمي ، والرابع أنه قد ثبت
في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت)^(٣) بالهاء على لغة الأنصار
فمنعوه من ذلك ، ورفعوه إلى عثمان - رضي الله عنهم ! - وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة
قريش ، ولما بلغ عمر رضي الله عنه أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ (عَتَى حِينَ)^(٤)
على لغة هذيل أنكر ذلك عليه ، وقال : أقرئ الناس بلغة قريش ؛ فإن الله تعالى إنما
أنزله بلغتهم ، ولم يُنزلْه بلغة هذيل ، انتهى كلامه ملخصاً .

(٢) من سورة فصلت من الآية ٢٩

(١) من سورة القصص من الآية ٢٧

(٤) من سورة يوسف من الآية ٣٥

(٣) من سورة البقرة من الآية ٢٤٨

وقال المهدي في شرح الهداية : وما روى عن عائشة - رضى الله عنها ! - من قولها « إن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها » لم يصح ، ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية ، وقد قال الله تعالى : (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)^(١) والقرآن محفوظ من اللاحن والزيادة والنقصان ، انتهى .

وهذا الأثر إنما هو مشهور عن عثمان رضى الله عنه ، كما تقدم من كلام ابن تيمية رحمه الله ، لا عن عائشة رضى الله عنها كما ذكره المهدي ، وإنما المروي عن عائشة ما رواه القراء عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنها رضى الله عنها سئلت عن قوله تعالى في سورة النساء : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)^(٢) بعد قوله : (لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ) وعن قوله تعالى في المائدة : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ)^(٣) وعن قوله تعالى في سورة طه : (إِنَّ هَٰذَا نِلسَاحِرَانِ)^(٤) فقالت : يا ابن أخي ، هذا خطأ من الكاتب ، روى هذه النسخة الثعلبي وغيره من المفسرين ، وهذا أيضاً بعيد الثبوت عن عائشة رضى الله عنها ؛ فإن هذه القراءة كلها موجهة كما مر في هذه الآية ، وكما سيأتى إن شاء الله تعالى في الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع ، وهى قراءة جميع السبعة في (المقيمين) و (الصابثون) وقراءة الأكثر في (إن هذان) فلا يتجه القول بأنها خطأ ؛ لصحتها في العربية وثبوتها في النقل^(٥) .

(١) من سورة فصلت من الآية ٤٢ (٢) من سورة النساء من الآية ١٦٢

(٣) من سورة المائدة من الآية ٦٩ (٤) من سورة طه من الآية ٦٣

(٥) قد أجاب الأديب النحوى الأندلسى أبو زكريا يحيى بن على بن سلطان اليفرنى الملقب «جبل النحو» عن هذه الآية الكريمة بجواب آخر ، وحاصله أن « إن » مؤكدة تعمل النصب والرفع ، و«ها» اسم إن ، وهو ضمير القصة ، و«ذان» مبتدأ ، و«لساحران» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وأقول : يعترض على هذا التخريج عتراباضين ، الأول : أن هذا التخريج كان يقتضى أن يكتب في المصحف (إن هذان لساحران =

ثم قلت: وَأَلْحَقَ بِهِ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وَثْنَتَانِ، مُطْلَقًا، وَكَلَّا وَكَلَّتَا مُضَافَيْنِ إِلَى مُضْمَرٍ .
وأقول: أَلْحَقَ بِالثْنِي خَمْسَةُ أَلْفَافٍ، وهى: اثنان، للمذكرين، واثنتان، للمؤنثتين،
فى لغة الحجاز، وَثْنَتَانِ لهما فى لغة تميم، وهذه الثلاثة تَجْرَى تَجْرَى المثنى فى إعرابه دائماً،
من غير شرط، وإنما لم نُسَمِّها مُثْنَةً لأنها ليست اختصاراً للمتعاطفين؛ إذ لا مفرد لها،
لا يقال « اثنٌ » ولا « اثنتٌ » ولا « ثنيتٌ » .

ومن شواهد رفعها بالألف قوله تعالى: (فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا)^(١)
ف (اثنتا) فاعل بانفجرت، وقوله تعالى: (شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ
الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ)^(٢) ف (اثنتان) مرفوع: إما على أنه خبر المبتدأ، وهو شهادة، وذلك على
أن الأصل شهادة بينكم شهادة اثنين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع
[ارتفاعه] وإنما قدّرنا هذا المضاف لأن المبتدأ لا بد أن يكون عين الخبر، نحو « زيد
أخوك » أو مشبهاً به، نحو « زيد أسد » والشهادة ليست نفس الاثنين ولا مشبهة بهما، وإما
على أنه فاعل بالمصدر، وهو الشهادة، والتقدير: ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان .
ومن شواهد النصب قوله تعالى: (إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ)^(٣) (قالوا رَبَّنَا آمَنَّا

= فأما وقد كتبت (إن هذان لساحران) فإنه يلزم اعتبار «ها» جزءاً من « هذان »
ويكون حرف تنبيه، والاعتراض الثانى: أن دخول اللام على خبر المبتدأ ضعيف؛ فلا يجوز
تخريج القرآن عليه، ويمكن أن يحاجب عن الأول بأن خط المصحف ليس جازياً على قياس
الكتابة العربية، ولهذا لا يجوز أن يقاس عليه، وعن الاعتراض الثانى بأن اللام التى
لا تدخل على خبر المبتدأ هى لام الابتداء، ونحن لا نقول بأن هذه لام الابتداء، بل هى
اللام الزائدة مثل التى فى قول الراجز * أم الحليس لعجوز شهرية * وقد حكى المقرئ فى
نفع الطيب (١٨٩/٧ بتحقيقنا) أن ابن البناء سئل عن هذه الآية: لم لم تعمل إن النصب
والرفع فى هذه الآية؟ فأجاب: لما لم يؤثر القول فى القول لهم لم يعمل العامل فى المعمول،
فقال له السائل: إن هذا الجواب لا ينهض، فقال: إن هذا الجواب زهرة لا تحمل أن
تحك بين الألف . وأقول: هذا الجواب ليس من باب التخريج على القواعد، ولكنه من
باب الإشارات التى يقول مثلها أهل التصوف .

- (١) من سورة البقرة من الآية ٦٠
(٢) من سورة المائدة من الآية ١٠٦
(٣) من سورة يس من الآية ١٤

اِثْنَتَيْنِ^(١) فـ (اِثْنَيْنِ) مفعول به ، و (اِثْنَتَيْنِ) مفعول مطلق : أى إِمَاتَتَيْنِ ، وكذلك (وَأَخَيَّتِنَا اِثْنَتَيْنِ)^(٢) ومنه أيضاً قوله تعالى : (وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا)^(٣) فـ (اِثْنِي) مفعول (بعثنا) وعلامة نصبيه الياء .

والكلمتان الرابعة والخامسة : كِلَا ، وَكِتَا ، وشرط إجرائهما مجرى المثنى إضافتهما إلى المضمَر ، تقول : جاءني كِلَاهُمَا ، ورأيت كِلَيْهِمَا ، ومررت بكِلَيْهِمَا ، وكذا فى كِلْتَا ، قال الله تعالى : (إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا)^(٤) فـ (أحدهما) فاعل ، و (كِلَاهُمَا) معطوف عليه ، والألف علامة لرفعه ؛ لأنه مضاف إلى الضمير ، ويقرأ (إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ) بالألف ؛ فالألف فاعل ، و (أحدهما) فاعل بفعل محذوف وتقديره : إن يَبْلُغَهُ أَحدهما أو كلاهما ، وفائدة إعادة ذلك التوكيد ، وقيل : إن (أحدهما) بدل من لألف ، أو فاعل (يبلغان) على أن الألف علامة ، وليس بشئ^(٥) ، فتأمل ذلك .

فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال ، وكان إجرائهما حينئذ بحركات مقدرة فى تلك الألف ، قال الله تعالى : (كِتَابًا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا)^(٥) أى : كل واحدة من الجنتين ، أعطت ثمرتها ولم تنقص منه شيئاً ، فـ (كِلْتَا) مبتدأ ، و (آتَتْ أُكُلَهَا) فعل ماض ، والتاء علامة التانيث ، وفاعله مستتر ، ومفعول ومضاف إليه ، والجملة خبر ، وعلامة الرفع فى (كِلْتَا) ضمة مقدرة على الألف ، لانفس الألف ؛ فإنه مضاف للظاهر .

(١) من سورة غافر من الآية ١١ (٢) من سورة المائدة من الآية ١٢

(٣) من سورة الإسراء من الآية ٢٣

(٤) أما أن جعل « أَحدهما » بدلا ليس بشئ فلا أنه يضعف المعنى ؛ ويبان ذلك أن البدل - كما هو معلوم - هو الذى يكون مقصوداً بالحكم ؛ فلو جعلناه بدلا لأفاد الكلام أن المقصود هو بلوغ أحدهما الكبر ، مع أن المقصود التوكيد والتعميم ، وهذا المعنى إنما يدل عليه جعل « أَحدهما » فاعلا بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور ، وأما أن جعله فاعلامع وجود الألف وجعل الألف حرفا دالا على التثنية ليس بشئ أيضاً ؛ فمن جهتين : الأولى : أن لغة الجمهور من العرب لا تبيح ذلك ؛ لأنها تجرد الفعل من علامتى التثنية والجمع ، والجهة الثانية أن لغة « أكلونى البراغيث » الضعيفة إنما تجز لحاق علامة التثنية والجمع للفعل إذا كان فاعله مثنى أو مفردين عطف ، ثانيهما على الأول بالواو ، وما هنا ليس واحداً من هذين .

(٥) من سورة الكهف من الآية ٣٣ .

ثم قلت : الخامسُ جمعُ المذكرِ السالمِ ، كالزَّيْدُونَ والمُسْلِمُونَ ؛ فإنه يُرْفَعُ بالواو ، ويُجَرُّ وينصبُ بالياء المكسورِ ما قبلها المفتوح ما بعدها .

وأقول : الباب الخامس مما خرج عن الأصل : جمعُ المذكرِ السالمِ ، واحتترزت بالمذكر عن المؤنث كهذاتِ وزَيْنَبَاتِ ، وبالسالم عن المكسر كغِلْمَانٍ وزُيُودٍ .

وحكمُ هذا الجمع أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة ، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة ، تقول : جاءَ الزَّيْدُونَ والمسلمون ، ومررت بالزَّيْدِينَ والمُسْلِمِينَ ، ورأيت الزَّيْدِينَ والمُسْلِمِينَ ، وإنما مثلتُ بالمتالين ليعلم أن هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وصفاتهم .

* * *

فإن قلت : فما تصنع في (المقيمين) من قوله تعالى في سورة النساء : (لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)^(١) فإنه جاء بالياء ، وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن يكون بالواو لأنه معطوف على المرفوع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت ؟ وما تصنع بـ (الصابئون) من قوله تعالى في السورة التي تليها : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ)^(٢) فإنه جاء بالواو ، وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن يكون (والصابئين) بالياء ؛ لأنه معطوف على المنصوب ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وجمع المذكر السالم يُنصب بالياء كما ذكرت ؟ .

قلت : أما الآية الأولى ففيها أوجهٌ ، أرجحُها وجهان : أحدهما : أن « المقيمين » نصبٌ على المدح ، وتقديره : وأمدحُ المقيمين ، وهو قول سيبويه والحقين ، وإنما قُطِعَت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها ، وثانيهما : أنه مخفوض ؛ لأنه معطوف على « ما » في قوله تعالى (بما أُنزل إليك) أى : يؤمنون

(٢) من سورة المائدة من الآية ٦٩

(١) من سورة النساء من الآية ١٦٢ .

بالكتب وبالمتقين الصلاة ، وهم الأنبياء ، وفي مصحف عبد الله (والمقيمون) بالواو
وهي قراءة مالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي ، ولا إشكال فيها .
وأما الآية الثانية ففيها أيضاً أوجهٌ ، أرجحها وجهان : أحدهما : أن يكون (الذين
هادوا) مرتفعاً بالابتداء ، و (الصابئون والنصارى) عطفاً عليه ، والخبر محذوف ،
والجمله في نية التأخير عما في حيز « إن » من اسمها وخبرها ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا
بألسنتهم من آمن منهم — أى : بقلبه — بالله إلى آخر الآية ، ثم قيل : والذين هادوا
والصابئون والنصارى كذلك ، والثاني : أن يكون الأمر على ما ذكرناه من ارتفاع
(الذين هادوا) بالابتداء ، وكون ما بعده عطفاً عليه ، ولكن يكون الخبر المذكور له ،
ويكون خبر « إن » محذوفاً مدلولاً عليه بخبر المبتدأ ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا من
آمن منهم ، ثم قيل : والذين هادوا إلخ ، والوجه الأول أجود ؛ لأن الحذف من الثاني
لدلالة الأول أولى من العكس ، وقرأ أبى بن كعب (والصابئين) بالياء ، وهي مروية
عن ابن كثير ، ولا إشكال فيها .

ثم قلت : وألحق به أولو ، وعالمون وأرضون ، وسنون وعشرون وبأههما ،
وأهلون وعليون ونحوه .

وأقول : ألحق بجمع المذكر السالم ألفاظ : منها أولو ، وليس بجمع^(١) ، وإنما هو اسم
جمع لا واحد له من لفظه ، وإيماله واحد من معناه ، وهو ذو ، ومن شواهد قوله تعالى :
(وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِيَ الْقُرْبَى)^(٢)
(لا) ناهية (يأتل) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف الياء ،

(١) بين الجمع واسم الجمع اتفاق واختلاف ؛ فيتفقان في كون كل منهما يدل على ثلاثة
فصاعداً ، ويختلفان في أن الجمع لابد أن يكون له مفرد من لفظه كرجل ورجال ومحمد
ومحمدين ، ولا بد أن يكون معنى المفرد هو بعينه معنى الواحد من أفراد الجمع ؛ ولهذا كان
العالمون اسم جمع ولم يكن جمعا لأن العالم المفرد اسم لكل ما سوى الله ، والعالمين خاص بالعقلاء .
(٢) من سورة النور من الآية ٢٢ .

وأصله يَأْتَلِي ، ومعناه يَحْلِفُ ، وهو يَفْتَعِلُ مِنَ الْأَلِيَّةِ ^(١) وهي اليمين ، أو من قولهم « مَا أَلَوْتُ جَهْدًا » أى مَا قَصَّرْتُ ، وعلى الأول فَأَصْلُهُ (أَنْ يُوْتُوا) على أَنْ لَا يُوْتُوا ، فحذفت على ولا ، كما قال الله تعالى : (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا) ^(٢) ، أى : لِأَنْ لَا تَضِلُّوا ، وعلى الثانى فَأَصْلُهُ فِي أَنْ يُوْتُوا ، فحذفت « فِي » خاصةً ، وقرئ (وَلَا يَتَأَلَّ) وأصله يَتَأَلَّى وهو يَتَفَعَّلُ ^(٣) مِنَ الْأَلِيَّةِ ، و (أَوَلُو) فاعل يَأْتَلُ ، وعلامة رفعه الواو ، و (أَوَلَى) مفعول يُوْتُوا ؛ وعلامة نصبه الياء .

وقال الله تعالى : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولَى الْأَلْبَابِ) ^(٤) ؛ فهذا مثالُ المجرور وذانك مثالا المرفوع والمنصوب .

ومنها « عَالَمُونَ » و « عِشْرُونَ » وبأبوه إلى التسعين ، فإنها أسماء جموع أيضاً لا واحد لها من لفظها .

ومنها « أَرْضُونَ » وهو بفتح الراء ، وهو جمع تكسير مؤنث ، لا يعقل ؛ لأن مفردة أَرْضٌ ساكن الراء ، والأرض مؤنثة ؛ بدليل (وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا) ^(٥) وهي مما لا يعقل قطعاً ، وإِنَّمَا حَقُّ هَذَا الْإِعْرَابِ — أى : الذى يجمع بالواو والنون — أَنْ يَكُونَ فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ ، تقول : هَذِهِ أَرْضُونَ ، ورأيت أَرْضِينَ ، ومررت

(١) من استعمال الآية بمعنى اليمين قول الشاعر :

عَلَى أَلِيَّةٍ إِنْ كُنْتُ أَدْرِى أَيْنَقْصُ حُبُّ لَيْلَى أَمْ يَزِيدُ

(٢) من سورة النساء من الآية ١٨٦

(٣) من استعمال تألى بمعنى حلف قول زيد الفوارس :

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلَقَةً لِيَرُدَّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَايِدُ

(٤) من سورة الزمر من الآية ٢١ .

(٥) من سورة الزلزلة الآية ٢ .

بَارِضِينَ ، وفي الحديث « مَنْ غَضِبَ قَيْدَ شَيْءٍ مِنْ أَرْضٍ طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وربما سكنت الراء في الضرورة ، كقوله :

١٦ — لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي

هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَغْوَادٍ مُنْبَرٍ

ومنها «سِنُون» وهو كَأَرْضُون ؛ لأنه جمع سَنَةٍ ، وَسَنَةٌ مفتوحُ الأَوَّلِ ، وَسِنُونٌ

١٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن السيوطي في كتابه همع الهوامع .

اللغة والرواية : المشهور في رواية البيت « إذ قام من بني سدوس — إلخ » .

المعنى : يهجو قوما بأنهم ليسوا أهلا للتقدم ولا للرياسة ، وأنهم لا يحسنون الكلام ، وذكر أن الأرض اضطربت وضح أهلها حين قام من هؤلاء القوم خطيب يخطب الناس الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « ضجت » ضج : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « الأرضون » فاعل منج مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والنون عوض عن التنوين في مفرده « إذ » كلمة دالة على التعليل قيل : إنها ظرف ، وقيل : إنها حرف « قام » فعل ماض « من بني » جار ومجرور متعلق بحذوف حال من خطيب ؛ لأن أصل هذا الجار والمجرور نعت له ، فلما تقدم عليه صار حالا ؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا ؛ لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع وبني مضاف ، و « هداد » مضاف إليه « خطيب » فاعل قام « فوق » ظرف مكان متعلق بتمام ، وفوق مضاف ، و « أعواد » مضاف إليه ، وهو مضاف ، « منبر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « الأرضون » فإنه جمع أرض جمع مذكر سالما ، شذوذا ؛ إذ جمع المذكر لسالم إنما يكون للعقلاء المذكرين ، وأرض من غير العقلاء ، ومن المؤنثات ، والمعروف أنهم إذا جمعوا أرضا هذا الجمع يحركون راءه إيذانا بهذه الحركة التي تخالف ما في المفرد بأنهم خالفوا قواعدهم في هذا اللفظ ؛ فجمعوا على هذا الجمع مالم يكونوا ليجمعوه عليه ، ولكن هذا الشاعر قد جاء به ساكن الراء ، فسكون في هذه الكلمة مخالفة للقياس بما ذكرناه أولا ، ومخالفة للاستعمال بسبب تسكين الراء ، فافهم ذلك .

مكسور الأول ، وسنة مؤنث غير عاقل ، وأصله سنو أو سنه ؛ بدليل قولهم في جمعه بالآلف والتاء : سنوآت ، وسنّهات ، وقولهم في اشتقاق الفعل منه : سانهت ، وسانيت ، وأصل سانيت سانونت ، فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة أحرف ، ومن شواهد سنين قوله تعالى (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) ^(١) تقرأ (مائة) على وجهين : منونة ، وغير منونة ، فمن نونها فـ « سنين » بدل من ثلاث ، فهي منصوبة والياء علامة النصب ، قيل : أومجرورة بدل من مائة ، والياء علامة الجر ، وفيه نظر ؛ لأن البدل يعتبر لصحته إحلاله محلّ الأول مع بقاء المعنى ، ولو قيل ثلاث لاختل المعنى كما ترى ، ومن لم ينونها فسنين مضاف إليه ، فهي مخفوضة والياء علامة الخفض ، ولم تقع في القرآن مرفوعة ، ومثالها قول القائل :

١٧ — ثم انقضت تلك السنون وأهلها فكأنها وكأنهم أخلام

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٢٥ .

١٧ — هذا البيت من قصيدة لأبي تمام : حبيب بن أوس الطائي . المتوفى في سنة ٣٢١ من الهجرة ، وهو من الشعراء الذين لا يحتج بشعرهم ، وقبل الببت الذي أنشده المؤلف قوله : أعوامٌ وصلّ كان يُنسى طولها ذِكرُ النوى ، فكأنها أيامٌ ثم انبرت أيامٌ هجرٍ أردفت نحوى أسى ، فكأنها أعوامٌ اللغة : « أخلام » جمع حلم — بضم الحاء المهملة واللام مضمومة أو ساكنة — وهو ما يراه النائم في نومه ، ووزانه قفل وأقفال أو عنق وأعناق . المعنى : يصف أيام سروره بقاء أحبائه بأنها قصيرة ، ويشبهها بعد أن مضت بحلم يراه النائم في نومه ، فكأنها خيال لاحقيقة له .

الإعراب : « ثم » حرف عطف « انقضت » انقضى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « تلك » تى : اسم إشارة فاعل انقضت ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « السنون » بدل من اسم الإشارة ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « وأهلها » الواو عاطفة ، أهل : معطوف عنى قوله السنون ، وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « كأنها » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبة اسم كأن « وكأنهم » الواو =

وأشرتُ بقولي « وبابه » إلى أن كل ما كان كسنيين^(١) — في كونه جمعاً ،
لثلاثي ، حذفت لامة ، وعُوضَ عنها هاء التأنيث — فإنه يعرب هذا الإعراب ، وذلك
كقَلَةٍ وَقَلَيْنَ وَعِزَّةٍ وَعِزِينَ وَعِصَّةٍ وَعِصِينَ ، قال الله تعالى : (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ
عِزِينَ)^(٢) أى : فِرْقَا شَتَى ؛ لأن كل فرقة تعتزى إلى غير مَنْ تعتزى إليه الفرقة

عاطفة ، كأن : حرف تشبيه ونصب أيضاً ، وضمير الغائبين اسم كأن « أحلام » خبر كأن
الأول ، وخبر الثاني محذوف يدل عليه خبر الأول ، وأصل الكلام : فكأنها أحلام وكأنهم
أحلام ، وتقدير الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه أولى من العكس كما مر للمؤلف قريباً .
التمثيل به : في قوله « السنون » ؛ فإن هذه الكلمة وقعت في موقع المرفوع ،
لكونها بدلا من المرفوع على الفاعلية ، والبديل يتبع المبدل منه في إعرابه ، وقد جاء بها
الشاعر بالواو ؛ لأن هذه الكلمة ترفع بالواو ، وتنصب وتخفض بالياء ، مثل جمع
المذكر السالم .

(١) ذكر المؤلف في هذا النوع مما يلحق بجمع المذكر السالم ثلاثة فيود : الأول أن
يكون مفردة ثلاثياً ، فخرج به ما كان مفردة رباعياً كجعفر وشبهه ، والتقييد الثاني أن تكون
اللام قد حذفت في المفرد ، فخرج به ما لم يحذف منه شيء أصلاً نحو تمر وكلمة ، وما حذفت
فاؤه لالامه نحو عدة وصفة وضعة ، وشذ أضون في جمع أضاة — وهى بوزن قناتة :
الغدير — كما شذ حرون في جمع حرة — وهى الأرض ذات الحجارة — وكما شذ رقون
في جمع رقة — وهى بزنة عدة : الفضة — وكما شذ لدون في جمع لدة — وهى بوزن
عدة أيضاً : الذى يساويك في سنك — وكما شذ حشون في جمع حشة — وهى بزنة صفة
أيضاً : الأرض الموحشة — فإن أضاة وحررة لم يحذف منهما شيء . ورقة ولدة وحشة حذفت
فأتمها لا لاماتها ، فإن أصل الرقة الورق واللدة الولد والحشة الوحش ، والتقييد الثالث أن
يعوض من اللام المحذوفة في المفرد تاء التأنيث ، فخرج به ما لم يعوض أصلاً كيد ودم ، وما عوض
بغير تاء التأنيث نحو اسم ، وشذ بنون وأبون وأخون في جمع ابن وأب وأخ ، فإن لاماتها قد
حذفت ولكن لم يعوض في الأب والأخ ، وعوض في الابن همزة الوصل في أوله ، وأصلها بنو
وأبو وأخو ، وبقي قيد رابع لم يذكره المؤلف ، وهو ألا يكون المفرد قد جمع جمع تكسير ؛
فخرج به ما جمع مفردة جمع تكسير نحو شاة وشفة فإنيها جمعاً على شياه وشفاه ، وشذ من
ذلك ظبون في جمع ظبة — وهى حد السيف — فإنها جمعت جمع تكسير على ظبي مثل
مدى وعلى أظب مثل أدل . (٢) من سورة المعارج ، الآية ٣٧ .

الأخرى ، وانتصابها على أنها صفة لِمُطْعِنٍ بمعنى مُسرِّعين ، وانتصاب مُطْعِنٍ على الحال . وقال الله تعالى : (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ)^(١) فعضين : مفعول ثان لجعل منصوب بالياء ، وهى جمع عِضَةٍ ، واختلف فيها ، فقيل : أصلها عِضْوٌ ، من قوهم : « عَضِيَّتُهُ تعضية » إذا فرقه ، قال رؤبة :

— ١٨ — * وَلَيْسَ دِينُ اللَّهِ بِالْمُعْضَى *

(١) من سورة الحجر ، الآية ٩١ .

١٨ — هذا الشاهد من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج أولها :

دَايَنْتُ أُرْوَى وَالْدَّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا
والشاهد قد أنشدته الأثموني لمثل ما هنا (رقم ٢٤) .

اللغة : « أروى » اسم امرأة « مطلت » تقول : مطل فلان بدينه الذى عليه ، إذا كان يسوف فى قضائه ، ولا يؤديه « المعضى » اسم مفعول من عضاه — بتشديد الضاد — إذا جزأه وفرقه .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « دين » اسم ليس ، وهو مضاف ، و « الله » مضاف إليه « بالمعضى » الباء حرف جر زائد ، المعضى : خبر ليس .

الشاهد فيه : قوله « المعضى » فإن هذه الكلمة اسم مفعول من معتل اللام المضعف الوسط ، مثل زكى ووفى وأدى ، واسم المفعول منها مزكى وموفى ومؤدى — بضم الميم فى الثلاثة وفتح مابعدا وتشديد الحرف الثالث — ومعنى المعضى المجرأ المفرق ، تقول : عضيت النديحة ، إذا قطعها أجزاء ، وفصلت كل جزء منها عن أخواته ، والأصل فى ذلك كله العضو الذى هو واحد الأعضاء ، والمؤلف يريد أن يقول : إن « عضة » بكسر العين وفتح الضاد التى هى مفرد « عضين » فى قوله تعالى : (الذين جعلوا القرآن عضين) مأخوذة من التعضية ؛ لأن المعنى فيهما واحد ، ألا ترى أن ابن العباس رضى الله عنهما فسر هذه الآية بقوله : « أى جزأوا القرآن أجزاء » وعلى هذا تكون أصلها عضو ، فحذفوا الواو ثم عوضوا منها الهاء ، وهذا أحد مذهبين للعلماء فى هذه الكلمة ، والمذهب الثانى أشار إليه المؤلف ، وحاصله أن عضة مأخوذ من العضه ، وهو السحروالكهانة أو البهتان والإفك ، =

يعنى بالمفروق : أى جعلوا القرآن أعضاء ، فقال بعضهم : سحر ، وقال بعضهم : كهانة ، وقال بعضهم : أساطير الأولين ، وقيل : أصلها عضفة من العضة ، وهو الكذب والبهتان ، وفى الحديث « لا يعضة بعضهم بعضاً » .

ثم قلت : السَّادِسُ بَفْعَلَانَ وَتَفْعَلَانَ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ ؛ فَإِنَّهَا تَرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ ، وَتُنْصَبُ وَتَجْزَمُ بِحَذْفِهَا ، وَأَمَّا نَحْوُ (تَحَاجُّونِي) فَالْحَذُوفُ نُونُ الْوَقَايَةِ ، وَأَمَّا (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) فَالْوَاوُ أَصْلٌ ، وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ ، بِخِلَافِ (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) .

وأقول : الباب السادس مما خرج عن الأصل : الأمثلة الخمسة ، وهى : كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة .

وحكما أن تَرْفَعُ بثبوت النون نيابة عن الضمة ، وَتُنْصَبُ وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون . مثال الرفع قوله تعالى : (فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ)^(١) (وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)^(٢) (وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ)^(٣) (وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ)^(٤) فالمضارع فى ذلك كله مرفوع ؛ لخلوه عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، ومثال الجزم والنصب قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)^(٥) ف (لم تفعلوا) جازم ومجزوم ، و (لن تفعلوا) ناصب ومنصوب ، وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون .

فإن قلت : فما تصنع فى قوله تعالى : (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ)^(٦) فَإِنَّ « أَنْ » ناصبة والنون ثابتة معه ؟

== بدليل جمع عضة على عضاه مثل شفاه ، وبدليل تصغيرها على عضية . ومن المعلوم أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ، وقد أشبعنا القول فى بيان المذاهب فى هذه الكأمة وبيان أدلتها فى كتابتنا على الأشمونى ، وهذه اللمحة لاتتسع للاطالة بسردها .

- | | |
|--------------------------------|---------------------------------|
| (١) من سورة الرحمن الآية ٥٠ | (٢) من سورة البقرة من الآية ٢٣٧ |
| (٣) من سورة البقرة من الآية ٨٤ | (٤) من سورة الأعراف من الآية ٩٥ |
| (٥) من سورة البقرة من الآية ٢٤ | (٦) من سورة البقرة من الآية ٢٣٧ |

قلت : ليست الواو هنا واو الجماعة ، وإنما هي لام الكلمة التي في قولك « زيد يعفو » وليست النون هنا نون الرفع ، وإنما هي اسم مضممر عائد على المطلقات ، مثلها في (والمطلقات يُتَرَبَّصْنَ)^(١) والفعل مبنى لاتصاله بنون النسوة ، ووزن يَعْفُونَ على هذا يَعْفُلْنَ ، كما أنك إذا قلت « النسوة يَحْرُجْنَ » أو « يكتبن » كان ذلك وزنه ، وأما إذا قلت « الرِّجَالُ يَعْفُونَ » فالواو واو الجماعة ، والنون علامة الرفع ، والأصل يَعْفُون ، بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة ، فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة وهي الواو الأولى ، فحذفت الضمة ، فالتقى ساكنان ، وهما الواوان ، فحذفت الأولى ، وإنما خصت بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور : أحدها : أن الأولى جزء [كلمة] والثانية كلمة ، وحذف جزء أسهل من حذف كل ، والثاني : أن الأولى آخر الفعل ، والحذف بالأواخر أولى ، والثالث : أن الأولى لاتدل على معنى ، والثانية دالة على معنى ، وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل ، ولهذا الأوجه حذفوا لام الكلمة في « غاز » و « قاض » دون التنوين ؛ لأنه جىء به لمعنى ، وهو كلمة مستقلة ، ولا يوصف بأنه آخر ؛ إذ الآخر الياء ، ويزيد وجهاً رابعاً ، وهو أنه صحيح والياء معتلة ، فلما حذفت الواو صار وزن يَعْفُونَ يَعْفُونَ ، بحذف اللام ، ولهذا إذا أدخلت عليه الناصب أو الجازم قلت : « الرِّجَالُ لَمْ يَعْفُوا » و « لَنْ يَعْفُوا » ، فاعرف الفرق .

ثم قلت : السَّابِعُ الفِعْلُ الْمُعْتَلُّ الآخِرُ ، كَيَغْزُو وَيَحْشَى وَيَرْمِي ، فإنه يُجْزَمُ بِحَذْفِهِ ، ونحو (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ) مُؤَوَّلٌ .

وأقول : هذا خاتمة الأبواب السبعة التي خرجت عن القياس ، وهو الفعل الذي آخره حرف علة ، وهو الواو والألف والياء ، فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابة عن حذف الحركة ، تقول : « لَمْ يَغْزُ » و « لَمْ يَحْشَ » و « لَمْ يَرْمِ » قال الله تعالى : (فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ)^(٢) .

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٢٨ . (٢) من سورة العلق ، من الآية ١٧ .

اللام لام الأمر (يَدْعُ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف الواو، و (ناديه) مفعول ومضاف إليه، وظهرت الفتحة على المنقوص لحققتها، والتقدير فليدع أهل ناديه : أى أهل مجلسه .

وقال الله تعالى : (وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ) ^(١) (وَلَمْ يُوْتِ سَعَةً مِنَ الْمَالِ) ^(٢)، فهذان مثالان لحذف الألف، وقال الله تعالى : (لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ) ^(٣).

(لما) حرف جزم لنفي المضارع وَقَلْبُهُ مَا ضِيًّا، كما أن «لم» كذلك، والمعنى أن الإنسان لم يَقْضِ بعدُ ما أمره الله تعالى حتى يخرج من جميع أوامره، وهذا مثال حذف الياء، والله أعلم .

وأما قوله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ) ^(٤) بإثبات الياء في (يتقى) وإسكان الراء في (يصبر) على قراءة قُنبِل - فمُؤَوَّل، هذا جواب سؤال تقديره أن الجازم وهو (مَنْ) دخل على (يَتَّقِي) ولم يحذف منه حرف العلة، وهو الياء، فالجواب عنه أن (مَنْ) موصولة لا أنها شرطية، وسكون الراء من (يَصْبِرْ) : إما لتوالى حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً، أو لأنه وَصَلَ بنية الوقف، أو على العطف على المعنى؛ لأن «مَنْ» الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإبهامها .

ثم قلت : فَصْلٌ - تُقَدَّرُ الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا فِي نَحْوِ «عَلَامِي» ونحو «الْفَتَى» وَيُسَمَّى مَقْصُورًا، والضمّة والكسرة في نحو «يَدْعُو» و «يَرْمِي» .

وأقول : الذى تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع : ما تقدر فيه الحركات الثلاث، وما تقدر فيه حركتان، وما تقدر فيه واحدة .

فأما الذى تقدر فيه الثلاث فنوعان : أحدهما : ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى

(١) من سورة التوبة من الآية ١٨ (٢) من سورة البقرة من الآية ٢٤٧

(٣) من سورة عبس من الآية ٢٣ . (٤) من سورة يوسف من الآية ٩٠ .

ولا جمع مذكر سالماً ، ولا منقوصاً ، ولا مقصوراً ، وذلك نحو « غَلَامِي » و « غِلْمَانِي »
و « مُسْلِمَانِي »^(١) فهذه الأمثلة ونحوها تُعَرَّبُ بحركات مقدرة على ما قبل الياء ،
والذي مَنَعَ من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانسها ، وهي الكسرة ،
فاستحال حينئذٍ الحجيء بحركات الإعراب قبل الياء ؛ إذ الحل الواحد لا يقبل حركتين
في الآن الواحد ، فنقول : « جاء غَلَامِي » فتكون علامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل
الياء ، و « رَأَيْتُ غَلَامِي » فتكون علامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء ،
و « مَرَرْتُ بِغَلَامِي » فتكون علامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء ، لا هذه
الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك فإنها كسرة المناسبة ، وهي مُسْتَحَقَّةٌ قبل التركيب ،
وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها .

واحتزرتُ بقولي « وليس مثني ولا جمع مذكر سالماً » من نحو « غلاماي »
[و غَلَامِي] و « مُسْلِمِي » فإن الياء تثبت فيهما جرّاً ونصباً مُدْغَمَةً في ياء المتكلم ، والألف
تثبت في المثني رفعاً ، وليس شيء من المدغم ولا من الألف قابلاً للتحريك .
وقولي « ولا منقوصاً » لأن ياء المنقوص تدغم في ياء المتكلم ، فتكون كالمثني
والجموع جرّاً ونصباً .

وقولي « ولا مقصوراً » لأن المقصور تثبت ألفه قبل الياء ، والألف لا تقبل
الحركة ، فهو كالمثني رفعاً ، قال الله تعالى : (يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ)^(٢) نُودِيَتْ الْبُشْرَى

(١) القول بأن المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع
من ظهورها اشتغال الحل بحركة المناسبة — هو أرجح مذاهب النحاة في هذا النوع ، وللنحاة
فيه ثلاثة مذاهب : أولها هذا الذي ذكره المؤلف ، وهو أرجحها وأصحها وأقربها دليلاً ،
وثانيها أنه مبني ؛ لأن آخره لا يغير بتغير العوامل ، وثالثها أنه واسطة بين المبني والمعرب فليس
هو بمبني ولا معرب ، وأصحاب هذا المذهب يقسمون الاسم إلى ثلاثة أقسام : معرب ، ومبني .
ولا معرب ولا مبني ، وأصحاب القولين السابقين يجعلون الاسم نوعين فقط : المعرب ، والمبني .
(٢) من سورة يوسف ، من الآية ٩٠ .

مُضَافَةً إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَفِي الْأَلْفِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ لِأَنَّهُ مُنَادَى مُضَافٌ ، وَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ (يَابْشُرْ) بِغَيْرِ إِضَافَةٍ ، فَالْمُقَدَّرُ فِي الْأَلْفِ إِمَّا ضَمَّةٌ كَمَا فِي قَوْلِكَ «يَافَتَى» لِمُعَيَّنٍ ، وَإِمَّا فَتْحَةٌ عَلَى أَنَّهُ نِدَاءٌ شَائِعٌ مِثْلَ (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ) ^(١) إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَنْوَن لِكَوْنِهِ لَا يَنْصَرِفُ لِأَجْلِ الْفِ التَّائِيثِ .

وَالنُّوعُ الثَّانِي : الْمَقْصُورُ ، وَهُوَ : الْأَسْمُ الْمُعْرَبُ الَّذِي فِي آخِرِهِ أَلْفٌ لَا زِمَةٌ كـ «الْفَتَى» وَ «الْعَصَا» ، تَقُولُ : «جَاءَ الْفَتَى» وَ «رَأَيْتُ الْفَتَى» وَ «مَرَرْتُ بِالْفَتَى» فَتَكُونُ الْأَلْفُ سَاكِنَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَتَقْدَرُ فِيهَا الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ لِتَعَذُّرِ تَحْرِكِهَا .

وَمِنْ مُحَاسِنِ بَعْضِ الْفُضَلَاءِ أَنَّهُ كَتَبَ مِنْ مَدِينَةِ قُوصٍ إِلَى الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ بِهِاءِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ النَّحَّاسِ الْحَلَبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ ! - يَتَشَوَّقُ إِلَيْهِ وَيَشْكُو لَهُ مُحْوَلَهُ ؛ فَقَالَ :

١٩ — سَلَّمَ عَلَى الْمَوْلَى الْبِهَاءِ وَصِفَ لَهُ شَوْقِي إِلَيْهِ ، وَأَنْتِي تَمْلُوكُهُ

(١) مِنْ سُورَةِ يَسَ ، مِنَ الْآيَةِ ٣٠ .

١٩ — هَذِهِ الْآيَاتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ رِضْوَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الرِّعَادِ ، كَتَبَ بِهَا إِلَى الشَّيْخِ بِهِاءِ الدِّينِ ابْنِ النَّحَّاسِ (أَنْظُرِ التَّرْجُمَةَ رَقْمَ ٤٠٨ فِي فَوَاتِ الْوُفَيَّاتِ ٢/٤٠٨ بِتَحْقِيقِنَا) وَلَمْ يَنْشُدِ الْمُؤَلِّفُ هَذِهِ الْآيَاتُ لِلِاسْتِشْهَادِ بِهَا عَلَى قَاعِدَةٍ ، وَلَا لِلتَّمْثِيلِ بِهَا لِقَاعِدَةٍ وَإِنَّمَا أَنْشَدَهَا اسْتَطْرَافًا لِمَعْنَاهَا ؛ وَلَأَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ ذَكَرَ فِي مَعْرِضِ الْإِشَارَةِ إِلَى حَالِهِ وَتَقْرِيرِ ضَعْفِهِ عَنْ الْحَرَكَةِ قَوْلَهُ عَنِ الْأَلْفِ «وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ» وَفِي الْبَيْتِ الْآخِرِ نَوْعٌ مِنَ الْبَدِيعِ يُسَمَّى التَّوْجِيهِ الْمَعْنَى : يَصِفُ أَنَّهُ قَدْ بَرَّاهُ الشَّوْقُ إِلَى ابْنِ النَّحَّاسِ وَأَضْعَفَهُ ، حَتَّى صَارَ بِحَالَةٍ لَا يَتِمَكَّنُ مَعَهَا مِنَ الْحَرَكَةِ ، فَهُوَ يَقُولُ : إِنَّنِي قَدْ بَلَغْتُ مِنَ الضَّعْفِ وَعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْحَرَكَةِ بِسَبَبِ نَحْوِ جَسْمِي وَهَزَالِهِ ، أَنْ صَرْتُ أَشْبَهَ الْأَلْفَ الَّتِي هِيَ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ ، وَكَمَا أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ لَا تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ فَأَنَا كَذَلِكَ .

الْإِعْرَابُ : «سَلَّمَ» فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرِفٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «عَلَى الْمَوْلَى» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِسَلَّمَ «الْبِهَاءِ» بَدَلٌ أَوْ عَظْفٌ بَيَانٌ لِلْمَوْلَى «وَصِفَ» الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، صَفٌ : فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرِفٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «لَهُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِصَفَ «شَوْقٌ» شَوْقٌ : مَفْعُولٌ بِهِ لَصَفٍ ، وَشَوْقٌ مُضَافٌ وَيَا الْمُتَكَلِّمُ مُضَافٌ إِلَيْهِ «إِلَيْهِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِشَوْقٍ «وَأَنْتِي» الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، أَنْ : حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَنَضْبٌ ، وَالنُّونُ لِلْوَقَايَةِ ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ اسْمٌ أَنَّ (٥ — شَذُورُ الذَّهَبِ)

أَبَدًا يُحَرِّكُنِي إِلَيْهِ تَشَوُّقِي جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مَنُوكُهُ
لَكِنْ نَحَلْتُ لِبُعْدِهِ فَكَأَنِّي أَلْفٌ، وَلَيْسَ بِمُكِنٍ تَحْرِيكُهُ

وأما الذى تقدر فيه الحركتان فنوعان :

أحدهما : ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط ، وتظهر فيه الفتحة ، وهو المنقوص ، وهو : الاسم العرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، نحو « الْقَاضِي » و « الدَّاعِي » تقول : « جَاءَ الْقَاضِي » و « مَرَرْتُ بِالْقَاضِي » بالسكون ، و « رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ » بالتحريك ، وإنما قدرت الضمة والكسرة للاستئصال ، وإنما ظهرت الفتحة للخفة ، قال الله تعالى : (فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ)^(١) (أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ)^(٢) (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ)^(٣) (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)^(٤) والتراقى : جمع تَرْقُوةٍ — بفتح التاء — وهى العظم الذى بين ثُغْرَةِ النحر والعاتق .

والنوع الثانى : ما تقدر فيه الضمة والفتحة ، وهو الفعل المعتل بالألف ، تقول : « هُوَ يَحْشَى » و « لَنْ يَحْشَى » فإذا جاء الجزمُ ظهر بحذف الآخر ؛ فقلت : « لَمْ يَحْشَ » قال الله تعالى : (وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا)^(٥).

« مملوكه » مملوك : خبر أن ، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « أبداً » ظرف متعلق بقوله يحرك الآتى « يحركنى » يحرك : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « إليه » جار ومجرور متعلق بـ يحرك « تشوقى » تشوق : فاعل يحرك ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « جسمى » جسم : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بمشطور الآتى « مشطوره » مشطور : خبر المبتدأ ، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « منهوكه » خبر ثان « لكن » حرف استدراك « نحلْتُ » فعل وفاعل « لبعده » الجار والمجرور متعلق بنحل ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه « كأني » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والياء اسمه « ألف » خبر كأن « ليس » فعل ماض ناقص « بممكن » الباء حرف جر زائد ، ممكن : خبر ليس مقدم « تحريكه » تحريك : اسم ليس مؤخر ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه . (١) من سورة العلق الآية ١٧

(٢) من سورة الأحقاف من الآية ٣١ (٣) من سورة مريم من الآية ٥

(٤) من سورة القيامة الآية ٢٦ (٥) من سورة القصص من الآية ٧٧

وأما الذى تقدر فيه حركة واحدة فهو شيآن : الفعل المعتل بالواو كـ « يَدْعُو » والفعل المعتل بالياء كـ « يَزِمِي » ؛ فهَذَا تَقْدَرُ فِيهِمَا الضَّمَّةُ فقط للاستئصال ؛ تقول : « هُوَ يَدْعُو » ، و « هُوَ يَزِمِي » فتكون علامة رفعهما ضمة مقدرة ، ويظهر فيهما شيآن : أحدهما النصب بالفتحة ، وذلك لخفتها نحو « لَنْ يَدْعُو » و « لَنْ يَزِمِي » قال الله تعالى : (لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا)^(١) (لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا)^(٢) (لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيَهُ)^(٣) (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى)^(٤) (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ)^(٥) الثانى : الجزمُ بحذف الآخر ، نحو « لَمْ يَدْعُ » و « لَمْ يَزِم » قال الله تعالى : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ)^(٦) (وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ)^(٧) (وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا)^(٨) وانتصابُ (مَرَحًا) على الحال ، أى : ذا مَرَحٍ^(٩) ، وقُرىء (مَرَحًا) بكسر الراء .

(١) من سورة الكهف من الآية ١٤ ، و « ندعو » هو محل الاستشهاد فى الآية الكريمة

(٢) من سورة هود من الآية ٣١ (٣) من سورة الفرقان من الآية ٤٩

(٤) من سورة القيامة من الآية ٤٠ (٥) من سورة المجادلة من الآية ١٧

(٦) من سورة الإسراء من الآية ٣٦ (٧) من سورة القصص من الآية ٧٧

(٨) من سورة الإسراء من الآية ٣٧ ، ومن سورة لقمان من الآية ١٨

(٩) المرح - بفتح الميم والراء جميعاً - مصدر فى الأصل ، وهو مثل الفرح فى الوزن والمعنى ، وقول المؤلف « أى ذا مرح » المقصود به تأويل وقوع المصدر حالا ، وللعلماء فيه ثلاثة تأويلات : أولها أنه على حذف مضاف يكون فى معنى المشتق ، وهذا هو الذى أشار إليه المؤلف ، فإذا قلت : طلع زيد بغتة ، وجاءنا ركضاً ، فهو على تقدير : طلع ذا بغتة ، وجاءنا ذا ركض ، أى : صاحب بغتة وصاحب ركض ؛ والتأويل الثانى : أن تجعل المصدر نفسه بمعنى المشتق ، فيكون قولهم « طلع زيد بغتة » بمعنى طلع مباغتاً ، ويكون قولهم « جاء زيد ركضاً » بمعنى جاء راكضاً ، والتأويل الثالث : أن يبق المصدر على معناه الأصل ، ولا يكون ثمة مضاف مقدر ، والقصد البالغة ، ومراد المتكلم أن يبالغ فى زيد حتى يجعله نفس البغتة ونفس الركض ونفس المرح . والسرى فى هذا كله أن الأصل فى الحال أن يكون مشتقاً =

ثم قلت: باب—البناء ضد الإعراب، والمبنى إما أن يطرّد فيه السكون وهو المضارع المتصل بنون الإناء، نحو (يتربصن) و(يرضعن) أو الماضي المتصل بضمير رفع متحرك كـ «ضربت» و «ضربنا»، أو السكون أو نائبه، وهو الأمر، نحو «اضرب، واضرباً، واضربوا، واضري، واغز، واخش، وارم» .
وأقول: قد مضى أن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وذكرت هنا أن البناء ضد الإعراب، فكأننى قلت: ليس البناء أثراً يجلبه العامل في آخر الكلمة، وذلك كالكسرة في «هؤلاء» فإن العامل لم يجلبها؛ بدليل وجودها مع جميع العوامل .

والبناء: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديرًا، وذلك كلزوم «هؤلاء» للكسرة، و «مُنذ» للضمة، و «أين» للفتحة .

ولما فرغنا من تفسيره شرعنا في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أسبق إليه، وذلك أننى جعلت المبنى على تسعة أقسام: الأول المبنى على السكون، وقدمته لأنه الأصل، والثانى المبنى على السكون أو نائبه المذكور في الباب السابق، وثنيته به لأنه شبيه بالسكون فى الخفة، والثالث المبنى على الفتح، وقدمته على المبنى على الكسر لأنه أخف منه، والرابع المبنى على الفتح أو نائبه المذكور فى الباب السابق، والخامس المبنى على الكسر، وقدمته على المبنى على الضم لأنه أخف منه، والسادس المبنى على الكسر أو نائبه المذكور فى الباب السابق^(١) والسابع المبنى على الضم، والثامن المبنى على الضم أو نائبه،

= لكونه وصفاً لصاحبه، والوصف إنما يكون بالمشتق . ومثل هذه التأويلات يجرى فى وقوع المصدر خبراً، نحو قولهم: زيد عدل، وخالد رضا، ومنه قوله تعالى: (قل أرأيتم إزد أصبح ماؤكم غوراً) وكذلك فى وقوع المصدر نعتاً .

(١) هذا النوع لا وجود له، ولم يشرحه المؤلف، فذكره هنا من باب تكميل مقتضى القسمة العقلية .

والتاسع ما ليس له قاعدة مستقرة ، بل منه ما يبنى على السكون ، وما يبنى على الفتح ، وما يبنى على الكسر ، وما يبنى على الضم ، وسأشرحها مفصلة إن شاء الله تعالى شرحاً يزيل عنها خفاءها .

الباب الأول : ما لزم البناء على السكون ، وهو نوعان :

أحدهما : المضارعُ المتصلُ بنونِ الإنثاء ، كقوله تعالى : (وَالْمُطَلَّاتُ يُتْرَبْنَ) ^(١) (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ) ^(٢) فيتر بصن ويرضعن : فعلان مضارعان في موضع رفع خلوهما من الناصب والجازم ، ولكنهما لما اتصلا بنون النسوة بُنِيَا على السكون ، وهذان الفعلان خبريتان لفظاً طلبيتان معنى ، ومثلهما « يَرْحَمُكَ اللهُ ! » وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيد والإشعارُ بأنهما جديران بأن يُتَلَقَّيَا بالمسارعة ؛ فكأنهن أُمُتِلَتْنِ ؛ فهما مخبر عنهما بموجودين .

الثاني : الماضي المتصلُ بضمير رفعٍ متحركٍ ، نحو « ضَرَبْتُ » و « ضَرَبْتُ » و « ضَرَبْتُ » و « ضَرَبْتُ زَيْدًا » والأصل فيه ضَرَبَ بالفتح ؛ فاتصل الفعل بالضمير المرفوع المنحرك ، وهو التاء في المثل الثلاثة الأول ؛ لأنها فاعل ، و « نا » في المثال الرابع . وهما متحركان ، وأعني بذلك أن التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من « نا » - وهو النون - متحرك ؛ فلذلك بنيت الأمثلة على السكون .

واحتزرت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب ؛ فإنه يتصل بالفعل ولا يغيره عن بناءه على الفتح الذي هو الأصل فيه ، نحو « ضَرَبَكَ زَيْدٌ » و « ضَرَبَنَا زَيْدٌ » . و بتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن ، نحو « ضَرَبَا » و « ضَرَبُوا » فإنه لا يقتضى سكون الفعل أيضاً ، بل يبقى آخرُ الفعل فيه قبل الألف مفتوحاً ويضم قبل الواو كما مثلنا ، وأما نحو (أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى) ^(٣) ونحو (دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا) ^(٤)

(٢) من سورة البقرة من الآية ٢٣٣

(١) من سورة البقرة من الآية ٢٢٨

(٤) من سورة الفرقان من الآية ١٣

(٣) من سورة البقرة من الآية ١٦

فالأصل اشْتَرَبُوا بِيَاءَ مضمومة قبل الضمير الساكن ، ودَعَوْا وبواوين أولاهما مضمومة قبل [الضمير] الساكن ، ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، ثم حذفت لألف الالتقاء الساكنين ، ومعنى « دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا » قالوا : يا ثُبُورَاهُ ، أَيْ : يَا هَلَاكَاهُ .

الباب الثانى : ما لزم البناء على السكون أو نائبه ، وهو نوع واحد ، وهو فعل الأمر ، وذلك لأنه يُبْنَى على ما يُجْزَم به مضارعُه ؛ فيبنى على السكون فى نحو « اضْرِبْ » وعلى حذف النون فى نحو « اضْرِبْ بَا » و « اضْرِبُوا » و « اضْرِبْنِي » وعلى حذف حرف العلة فى نحو « اُغْزُ » و « اُخْشَ » و « اُزِمَّ » .

ومن غريب ما يُحْكَى أن بعض مَنْ يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سمع قولَ بعض المعربين فى قوله عز وجل : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا)^(١) إن (قَوْلًا) مبنى على حذف النون فأنكر ذلك عليه ، وهذا قول مشهور بين الطلبة ، فحقاؤه على من يَتَصَدَّى للإقراء غريب والفاء فى الآية الكريمة عاطفة لقَوْلًا على (اذهبا) من قوله تعالى (اذهبا إلى فرعونَ أَنَّهُ طَغَى)^(٢) وكل منهما فعل أمر وفاعل ، وهما مبنيان على حذف النون ، و (له) جارٌّ ومجرور متعلق بقَوْلًا ، وسَمَّى ابنُ مالك هذه اللامَ التَّليغَ ، ومثله (وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)^(٣) (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ)^(٤) (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ)^(٥) (قَوْلًا) مفعول مطلق ، و (لَيْنًا) صِفَةٌ له . أَيْ : قَوْلًا مُتَلَفِّظًا فِيهِ وَلَا تُغْلِظُ عَلَيْهِ ، والقولُ اللين قد جاء مُفسَّرًا فى قوله تعالى : (فَقُلْ : هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ، وَأَهْدِيكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى)^(٦) .

(٢) من سورة طه من الآية ٤٣

(١) من سورة طه من الآية ٤٤

(٤) من سورة النور من الآية ٣٠

(٣) من سورة الإسراء من الآية ٥٣

(٦) من سورة النازعات من الآيتين ١٨ و ١٩

(٥) من سورة المائدة من الآية ١١٧

ثم قلت : أو الفتح ، وهو سبعة : الماضي المجرد كضربَ وضربَكَ وضرباً ، والمضارعُ الذي بشرته نُونُ التوكيدِ ، نحوُ (لِيُنْبِذَنَّ) و (لِيُسْجَنَنَّ) وليَكُونَنَّ) بخلاف نحو (لَتُبْلَوَنَّ) (وَلَا يَصُدُّنَكَ) ومارُكَب من الأعدادِ والظُروفِ والأحوالِ والأعلامِ نحوُ « أَحَدَ عَشَرَ » ونحو : هو يأتينا صباحَ مساءً ، و * بعضُ القومِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَ * ونحو : هو جَارِي يَبْتَ يَبْتَ : أى مُلاصِقاً ، ونحو « بَعْلَبِكَ » فى لُغِيَّة ، والزَّمنُ المُبهمُ المُضَافُ لُجْلَةً ، وإعرابهُ مَرْجُوحٌ قَبْلَ الفِعْلِ المُبْنِيِّ نَحْوُ * عَلَى حِينِ عَانَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصَّبَا * و * عَلَى حِينِ يَسْتَصِمِينَ كُلَّ حَلِيمٍ * وَرَاجِحٌ قَبْلَ غَيْرِهِ ، نحو (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) و * عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانِي * والمُبهمُ المُضَافُ لِمَبْنِيٍّ نَحْوُ (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ) (وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ) (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) (إِنَّهُ لَخَلْقٌ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) وَيَجُوزُ إعرابه .

وأقول : الباب الثالث من المبنيات : ما لَزِمَ البناء على الفتح ، وهو سبعة أنواع : النوع الأول : الماضى المجردُ مما تقدم ذكره ، وهو الضمير المرفوع المتحرك ، نحو « ضَرَبَ » و « دَخَرَجَ » و « اسْتَخْرِجَ » و « ضَرَبَا » و « ضَرَبَكَ » و « ضَرَبَهُ » وأما نحوُ « رَمَى » و « عَفَا » فأصله رَمَى وَعَفَوَ ، فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قَبِلَتَا ألفين ، فسكونُ آخرهما عارضٌ ، والفتحة مقدرة فى الألف ، ولهذا إذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيلاً : رَمَيْتُ ، وَعَفَوْتُ ، كما سيأتى .

والنوع الثانى : المضارعُ الذى بشرته نونُ التوكيدِ ، كقوله تعالى : (لِيُنْبِذَنَّ فى الخُطْمَةِ) ^(١) واحتُرِزَتْ بِإِشْرَاطِ المباشرةِ من نحو قوله تعالى : (لَتُبْلَوَنَّ فى أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ) ^(٢) فإن الفعل فى ذلك معربٌ وإن أُكِّدَ بالنون ؛ لأنه قد فُصِّلَ بينهما بالواو التى هى ضميرُ الفاعِلِ ، وهى ماقُوزٌ بها فى قوله تعالى (لَتُبْلَوَنَّ) ومقدرة فى قوله تعالى : (لَتَسْمَعُنَّ) إذ الأصل لتسمعوُنَّ ، فحذفت نون الرفع استثقالاً لاجتماع الأمثال ، فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين .

(١) من سورة الحمزة من الآية ٤ (٢) من سورة آل عمران من الآية ١٨٦

والنوع الثالث: مارُكَّب تركيب المزج من الأعداد، وهو الأَحَدَ عَشَرَ والإِحْدَى عَشَرَ، إلى التَّسْعَةِ عَشَرَ والتَّسْعَ عَشَرَ، تقول: جاءني أَحَدَ عَشَرَ، ورأيتُ أَحَدَ عَشَرَ، ومَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ، بيناء الجزئين على الفتح، وكذلك القولُ في الباقي، إلا « اثني عَشَرَ » و « اثنَتَي عَشَرَ » فإن الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى: بالأنف رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً.

والنوع الرابع: مارُكَّب تركيب المزج من الظروف: زمانيةً كانت أو مكانيةً، مثالُ ماركب من ظروف الزمان قولك: فلانُ يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءٍ، والأصل صباحاً ومساءً، أى في كل صباح ومساءً، لحذف العاطف، وركب الظرفان قصداً للتخفيف تركيب خمسةَ عَشَرَ، قال الشاعر:

٢٠ — وَمَنْ لَا يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَبْغُوهُ خَبَالًا

٢٠ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، ولم أعثر له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «الواشين» جمع واش. وهو الكاذب الذي يفسد ما بين المتحابين بما يلقفه ويفتره، وأصل هذه المادة قولهم «وشيت الثوب» إذا زخرفته، وذلك لأن الواشى يزخرف ما يذكره من القول «يبغوه» يريد يقصدوه ويطلبوا له «خبالا» الخبال هو الجنون أو الإفساد المعنى: يقول: إن من لا يباعد الوشاة عن نفسه كل لحظة لا يسلم من ضررهم؛ لأنهم يقصدونه بالشر ويوقعونه في الفساد.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «لا» نافية «يصرف» فعل مضارع فعل الشرط، محزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل التخلص من النقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «الواشين» مفعول به ليصرف، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكّر سالم «عنه» جار ومجرور متعلق بـ «يصرف» «صباح مساء» ظرف زمان متعلق بـ «يصرف»، مبني على فتح الجزئين في محل نصب «يبغوه» يبغيوا: فعل مضارع جواب الشرط، محزوم وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، والهاء ضمير الغائب العائدة إلى من مفعول به أول ليبغيوا مبني على الضم في محل نصب «خبالا» مفعول ثان ليبغيوا، وخبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط قيل: هو جملة الشرط وحدها، وقيل: هو جملة =

ولو أضفت فقلت « صَبَاحَ مَسَاءٍ » لجاز ، أى : صباحاً دامساً ، فذلك أضفته إليه لما بينهما من المناسبة ، وإن كان الصباح والمساء لا يجتمعان ، ونظيره في الإضافة قوله تعالى : (لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا) ^(١) فأضيف الضحى إلى ضمير العشية ، وقيل : الأصل وَضُحَى يَوْمِهَا ، ثم حُذِفَ المضاف ، ولا حاجة إلى هذا ، وتقول : فلان يأتينا يَوْمَ يَوْمَ : أى يوماً فيوماً : أى كُلَّ يَوْمٍ ، قال الشاعر :

٢١ — آتِ الرِّزْقُ يَوْمَ يَوْمٍ فَأَجْمِلِ طلباً ، وأبغِ للقيامة زاداً

== الجواب وحدها ، وقيل : هو الجملتان معاً ، وهذا الأخير هو الذى نذهب إليه وإن كان العلماء قد رجحوا خلافه .

الشاهد فيه : قوله « صباح مساء » حيث ركب الطرفين معاً ، وجعلهما بمنزلة كلمة واحدة ، فتضمننا معنى حرف العطف ؛ فأشبهنا في ذلك أحد عشر وأخواته ، ولما كانت أشبه به — وهو أحد عشر — مبنياً على فتح الجزين أعطى المشبه — وهو الظرفان المركبان — حكمه ؛ ولذلك بناهما على فتح الجزئين .

(١) من سورة النازعات من الآية ٤٦ .

٢١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « آت » اسم فاعل فعله أتى « أجمل » بقطع الهمزة — أمر من الإجمال ، وهو الإحسان ، « ابغ » اطلب ، وهو فعل أمر ماضيه بغى بمعنى طلب .

الإعراب : « آت » خبر مقدم ، مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من نقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل « الرزق » مبتدأ مؤخر « يوم يوم » ظرف زمان متعلق بآت ، مبنى على فتح الجزئين في محل نصب « أجمل » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « طلباً » مفعول به لأجمل « وابغ » الواو عاطفة ، ابغ : فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « للقيامة » جار ومجرور متعلق بابغ أو متعلق بمحذوف حال من قوله زاداً الآتى ، على أنه في الأصل نعت له ، فلما تقدم عليه صار حالاً « زاداً » مفعول به لابغ .

الشاهد فيه : قوله « يوم يوم » حيث ركب الطرفين معاً ، وجعلهما بمنزلة اسم واحد ؛ فتضمننا معنى حرف العطف ، فبناهما على فتح الجزئين ، ولو لم يركبهما معاً فيتضمننا معنى الحرف لأعربهما وأضاف الأول إلى الثانى .

ومثالُ مَا رُكِّبَ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ قَوْلُكَ : سَهَّلْتَ الْهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنٍ ^(١) ، وأصله بينها وبين حرف حركتها ، فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية ، وحذف العاطف ، وركب الظرفان ، وقال الشاعر :

٢٢ — نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

والأصلُ : بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ ، فأزيلت الإضافة ، وركَّب الاسمان تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ ، وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفاً واحداً في موضع نصب على الحال ؛ إذ

(١) هذه من عبارات الصرفيين في باب تسهيل الهمزة ، وسيبويه يذكرها كثيراً . وقد يقولون « همزة بين بين » .

٢٣ — هذا البيت لعبيد بن الأبرص الأسدي ، من كلمة يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وكان بنو أسد قوم عبيد قد قتلوا حجراً أبا امرئ القيس ، فأنذرهم امرؤ القيس ، وهددهم ، وفي ذلك يقول عبيد من قصيدة الشاهد :

يَا ذَا الْمَخَوْفُنَا بِقَتْلِ أَبِيهِ إِذْ لَا لَاحُ وَحِينَا

وقد استشهد بالبيت الشاهد صاحب الفصل .
اللغة : « حقيقتنا » الحقيقة : ما يجب على الرجل أن يحميه ، ويدافع عنه ، ويبدل نفسه في سبيل المحافظة عليه كالنفس والعرض والمال .

الإعراب : « نحمي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « حقيقتنا » حقيقة : مفعول به ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بعض » مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة . وهو مضاف ، و« القوم » مضاف إليه « يسقط » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بين بينا » ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في يسقط ، والتقدير : وبعض القوم يسقط (هو) متوسطاً : أي واقعاً في وسط المعركة ، وهذا الظرف مبنى على فتح الجزئين في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « بين بينا » حيث ركب الظرفين معاً ، وجعلهما بمنزلة اسم واحد ، فبناهما على فتح الجزئين ؛ لكونه أراد بهما معاً الظرفية ، ولو لم يرد ذلك لوجب عليه أن يجرهما ويضيف الأول إلى الثاني ، قال صاحب المفصل : « والذي يفصل بين الضريين أن ما تضمن ثانيه معنى حرف ، بنى شطراه ؛ لوجود علة البناء فيهما ، وما خلا من التضمن أ عرب » اهـ . وقد بين لك المؤلف ههنا أن الأصل في مثل ذلك « بين هَؤُلَاءِ وبين هَؤُلَاءِ » فأزيلت الإضافة ، وركب الاسمان ، وهما — حين ركبا — على معنى واو العطف .

المراد وبعض القوم يسقط وَسَطًا ، والحقيقة : ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة ، يقال : رجلٌ حَامِي الحقيقة ، أى : أنه شَمَهُمْ لا يَضَامُ .

والنوع الخامسُ : مارُكَّبٌ تركيب خمسة عشر من الأحوال ، يقولون : فلانٌ جارى بَيْتَ كَيْتَ ، وأصله بيتًا لبيتٍ : أى مُلَاصِقًا ، فحذف الجار وهو اللام ، وركب الأسمان ، وعاملُ الحال ما فى قوله « جارى » من معنى الفعل ، فإنه فى معنى مُجَاوِرٍ ، وجَوَّزُوا أن يكون الجارُ المقدَّرُ « إلى » وأن لا يقدر جارٌ أصلاً ، بل فاء العطف ، وقالت العرب أيضاً « تَسَاقَطُوا أَخْوَالُ أَخْوَالٍ » أى مُتَفَرِّقِينَ ، وهو بالخاء المعجمة ، قال الشاعر يصف ثوراً يطعن الكلابَ بقرنيه :

٢٣ — يَسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتَهَا سِقَاطَ شَرَارِ الْقَيْنِ أَخْوَالُ أَخْوَالًا
وفى الحديث « كَانَ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ » : أى يَتَعَهَّدُنَا بِهَا شَيْئًا فَشَيْئًا مَخَافَةَ السَّامَةِ

٢٣ — هذا البيت من كلام ضارب البرجمي ، كما ذكره فى اللسان (مادة خ ول) ، ولم يستشهد به سيبويه مع أنه تكلم على قولهم : « أخول أخول » (ص ٥٦ ج ٢) فقال : « وأما أخول أخول فلا يخلو من أن يكون كشعر بعر وكيوم يوم » اهـ .

اللغة : « روقه » بفتح الراء المهملة وسكون الواو — هو القرن « ضارياتها » جمع ضارية . وأصله اسم فاعل من « ضرى الحيوان يضرى » — من باب علم يعلم — وأراد بها الكلاب ، « القين » بفتح القاف وسكون الباء المثناة — هو الحداد « أخول أخول » بمعنى شيئاً فشيئاً وهو يؤدى معنى متفرقين .

الإعراب : « يساقط » فعل مضارع « عنه » جار ومجرور متعلق به « روقه » روف : فاعل يساقط ، وهو مضاف والهاء ضمير الثور مضاف إليه « ضارياتها » ضاريات : مفعول به ليساقط ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وضاريات مضاف ، وضمير الكلاب مضاف إليه « سقاط » مفعول مطلق ، عامله يساقط ، وهو مضاف و « شرار » مضاف إليه ، وهو مضاف ، و « القين » مضاف إليه « أخول أخول » حال ، بمعنى متفرقين ، مبنى على فتح الجزئين فى محل نصب ، والألف الأخيرة للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « أخول أخول » فإنه ركبهما معاً ، وجعلهما كالكلمة الواحدة ، وبناهما معاً على فتح الجزئين ، لما كان يريد معنى الحال منهما وضمهما معنى واو العطف ؛ فسارا شبيهين بأحد عشر وأخواته ، ولولا ذلك لوجب أن يضيف الأول إلى الثانى كما سيأتى التنبيه إليه فى كلام المؤلف .

علينا ، قال أبو علي : « هو من قولهم : تَسَاقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ : أى شيئاً بعد شيء »
وكان الأصمعي يرويه « يَتَخَوَّنَنَا » بالنون — ويقول : معناه يتعمدنا .

فإن قلت : ما الفرق بين هذا النوع والبيت الذى أنشدته فى النوع الذى قبله ،
فإنك زعمت ثم أن « يَبْنَى يَبْنَى » فيه حال ؟.

قلت : معنى قولى هناك أنه متعلق باستقرار محذوف ، وذلك المحذوف هو الحال
لأنه نفسه حالٌ ، بخلاف هذا النوع ؛ فإن المركب نفسه حالٌ ؛ لأنه ليس بظرف [بخلاف
« بين بين » فإنه ظرف] .

وإذا أخرجت شيئاً من هذه الظروف والأحوال ^(١) عن الظرفية والحالية تعينت
الإضافة وامتنع التركيب ، تقول : هَذِهِ هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنٍ ، مخفوض الأول غير منونٍ
والثانى منوناً ، ومثله : فُلَانٌ يَأْتِينَا كُلَّ صَبَاحٍ مَسَاءً ، قال :

٢٤ — وَلَوْلَا يَوْمٌ يَوْمٌ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ ، وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ

(١) ههنا أمران يجب أن تنتبه لهما : الأول أن الأعداد المركبة — نحو أحد عشر وثلاثة عشر —
لا يجوز فيها على أرجح اللغات إلا جعلها على تضمن معنى حرف العطف ، وأما الظروف
المركبة والأحوال المركبة فيجوز ألا تكون على تضمن معناه ، ويشير إلى هذا أن الشارح
قصر الخروج على الظروف والأحوال ، ويترتب على هذا أن تكون الأعداد المركبة ملازمة
للبناء على فتح الجزئين ، وأن الظروف والأحوال المركبة يجوز فيها البناء وعدمه . والأمر
الثانى : أن الظروف والأحوال عند تضمن معنى الحرف والتركيب ملازمة للظرفية والحالية ،
فإذا لم تتضمن معنى الحرف وأضيف أولها إلى ثانيها وقعت فى غير ذلك من مواقع الإعراب
كما وقع الظرف مبتدأ فى « ولولا يوم يوم » .

٢٤ — هذا البيت للفرزدق ، وهو بيت منفرد فى ديوانه ، وهو منسوب إليه فى لسان
العرب ، وهو من شواهد العلامة الرضى فى شرح الكافية (انظر البغدادى ج ٣ ص ١٠٨)
وهو أيضاً من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٥٣) .

اللغة : « القروض » جمع قرض — بفتح القاف وسكون الراء — وأصله ما تدين به
غيرك من المال ، ويراد به كل ما تقدم من بر وصلة « جزاءك » مكافأة تقابله .

المعنى : قال الأعلم : « يقول : لولا نصرنا لك فى اليوم الذى تعلم ما طلبنا جزاءك ؛
وجعل نصرهم قرضاً يطالبونه بالجزاء عليه » اهـ .

وهذا يفهم من كلامي في المقدمة . فإني قلت : « وما رُكِّبَ من الظروف والأحوال » فعمل أن البناء المذكور مُقَيَّدٌ بوجود الظرفية والحالية ، وأنها متى قُضِيَتْ وَجَبَ الرجوعُ إلى الإعراب ، وإنما قدمت الظروف على الأحوال لأن ذلك في الظروف أكثر وقوعاً ، فكان أولى بالتقديم .

فإن قلت : قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال ، كقولهم : وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ : أى في شِدَّةٍ يَعْسُرُ التخلص منها ^(١) . قلت : هو شاذ ؛ فلذلك لم أتعرض لذكره في هذا المختصر .

= الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره « يوم » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « يوم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً « ما » نافية « أردنا » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها جواب لولا « جزأك » مفعول به ، ومضاف إليه « والقروض » الواو واو الحال ، القروض : مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جزاء » مبتدأ مؤخر ، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ السابق ، وجملة المبتدأ السابق وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يوم يوم » حيث أجرى لفظ « يوم » الأول على ما تقتضيه العواص فرفعه بالابتداء ، وأضافه إلى « يوم » الثاني ، جره بالإضافة ، وذلك لأنه لم يرد بهمب الظرفية ، قال سيويو : « والعرب لا تجعل شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الحال أو الظرف » اه . ثم قال بعد ذلك « وهذا قول جميع من تثق بعلمه وروايته عن العرب ، ولا أعلمه إلا قول الخليل » اه .

(١) تقول « وقع القوم في حيص بيص » بفتح أولهما وآخرهما ، وبكسر أولهما وفتح آخرهما ، وفتح أولهما وكسر آخرهما - فأما معنى هذه العبارة فمن العلماء من قال : معناها وقعوا في شدة وضيق يعسر عليهم التخلص منهما ، ومنهم من قال : معناها وقعوا في اختلاط وهرج لا يخرج لهم منها ؛ وفي حديث سعيد بن جبير ، وقد سئل عن المكاتب إذا اشترط عليه أهله ألا يخرج من بلده ؛ فقال « أتقلتم ظهري ، وجعلتم الأرض عليه حيص بيص » وقال أمية بن أبي عائذ الهذلي :

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَلَوْ جَا صَيْرَفًا لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لِحَاصٍ

وأما إعراب هذه العبارة فاللغتان الأولى والثانية على ما ذكر المؤلف الكلمتان فيهما مبنيتان على فتح الجزئين ، وعلى اللغة الثالثة كل كلمة من الكلمتين مبنية الكسر .

ولم يقع في التنزيل تركيب الأحوال ولا تركيب الظروف ، وإنما وقع فيه تركيب الأعداد ، نحو (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) ^(١) (فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) ^(٢) (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ) ^(٣) أى : على سَقَرٍ تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكًا يحفظون أمرها ، وقيل : صنفا ، وقيل : صفًا من الملائكة ، وقرئ (تِسْعَةُ أَعْشِرٍ) جمع عَشِيرٍ مثل أَيْمَنَ في جمع يَمِينٍ ، وعلى هذا فتسعة مرفوع ، وأعشر مخفوض بالإضافة مُنَوَّنٌ .
ومجىء هذا التركيب في الأحوال قليلٌ بالنسبة إلى مجيئه في الظروف .

والنوع السادس : الزَمَنُ المَبْهَمُ المضافُ لجملة ، وأعنى بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه ، وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان ؛ فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضافته إلى الجملة ، ويجوز لك فيه حينئذ الإعرابُ والبناء على الفتح ، ثم تارة يكون البناء أَرْجَحَ من الإعراب ، وتارة العكس ؛ فالأول إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنيٌ كقوله :

٢٥ — عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالْمَشِيبُ وَازِعٌ

(١) من سورة يوسف من الآية ٤ (٢) من سورة البقرة من الآية ٦٠

(٣) من سورة المدثر من الآية ٣٠

٢٥ — هذا البيت للنابغة الذبياني ، أحد فحول الشعراء الجاهليين ، والحكم عليهم في سوق عكاظ ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٤) وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٣٥) .
اللغة : « عاتبت » العتاب هو اللوم في تسخط « المشيب » هو الشيب « الصبا » — بكسر الصاد — الصبوة ، وهى الميل إلى شهوات النفس واتباع لذائذها « أصح » فعل مضارع من الصحو ، وهو في الأصل ضد السكر « وازع » زاجر ونواه وكاف .
الإعراب : « على » حرف جر « حين » يروى بالجر معرباً ، وبالفتح مبنياً وهو المختار وعلى كل حال فهو مجرور بعلى إما لفظاً وإما محلاً ، والجار والمجرور متعلق بقوله « كفكفت » في بيت سابق على هذا البيت ، وهو قوله :

تروى « على حين » بالخفض على الإعراب ، و « على حين » بالفتح على البناء ، وهو الأرجح ؛ لكونه مضافاً إلى مبنى ، وهو عاتبت ، والثانى إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها معرب ، أو جملة اسمية ؛ فالأول كقوله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ

فَكَفَّكَتْ مِنِّي دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهْلٌ وَدَامِعٌ

« عاتبت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها « المشيب » مفعول به لعاتبت « على الصبا » جار ومجرور متعلق بعاتبت « ققلت » الفاء عاطفة ، قلت : فعل وفاعل ، وجملة معطوفة على جملة عاتبت « ألما » الهمزة للانكار ، لما : حرف نفي وجزم يدل على توقع مدخوله : أى انتظار وقوعه وحصوله « تصح » فعل مضارع مجزوم بما ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمّة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ومن رواه أصح كالشارح ففاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « والشيب » الواو للحال . الشيب : مبتدأ « وازع » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « على حين عاتبت » فإنه يروى بجر « حين » على أنه معرب تأثر العامل الذى هو حرف الجر ، ويروى بفتحه على أنه مبنى على الفتح فى محل جر ، والجملة التى أضيف إليها حين جملة فعلية فعلها ماض ، والفعل الماضى مبنى كما عمت مما سبق ، فدل ذلك على أن كلمة « حين » إذا أضيفت إلى مبنى جاز فيها وجهان ، لكن البناء أرجح ؛ لأن المضاف اكتسب البناء من المضاف إليه ، كما يكتسب منه التذكير والتأنيث ، وبيان ذلك أن المضاف إذا كان مذكراً والمضاف إليه مؤنثاً ، جاز فى المضاف وجهان : أحدهما التذكير نظراً إلى أصله ، والثانى التأنيث نظراً إلى المضاف إليه ، وعليه جاء قول الشاعر :

مَشِينًا كَمَا أَهْتَرَتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

الشاهد فيه قوله « تسفَهَتْ » . . . مر الرياح « حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو تسفَهَتْ المسند إلى مر الرياح ، والمر مذكّر ، لكنه مضاف إلى الرياح وهى مؤنثة ؛ فاكْتَسَبَ التأنيث من المضاف إليه ، ومثله قول الآخر :

* كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّامِ *

حيث أنت « شرقت » المسند إلى « صدر » وصدر مذكّر ، لكنه مضاف إلى القناة المؤنثة ؛ فاكْتَسَبَ منه التأنيث ، وكذلك العكس .

صِدْقُهُمْ) ^(١) فيوم : مضاف إلى ينفع ، وهو فعل مضارع ، والفعل المضارعُ معربٌ كما تقدم ، فكان الأرجحُ في المضاف الإعراب ؛ فلذلك قرأ السبعة كلهم إلا نافع برفع اليوم على الإعراب ؛ لأنه خبر المبتدأ ، وقرأ نافع وَحْدَهُ بفتح اليوم على البناء ، والبصريون يمنعون في ذلك البناء ، وَيَقْدَرُونَ الفَتْحَةَ إِعْرَاباً ^(٢) مثلها في « صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ » والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم ، وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه ، والثاني كقول الشاعر :

٢٦ — تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ

(١) من سورة المائدة ، من الآية ١١٩ .

(٢) إذا قرأت «يوم» بالرفع فهو خبر عن «هذا» واسم الإشارة لليوم ، ويوم حينئذ معرب ، وهذا الوجه لا يخالف فيه البصريون ولا الكوفيون ، وإذا قرأت «يوم» بفتح الميم غير ممنون فالكوفيون يحيزون أن تكون هذه الفتحة فتحة بناء ، وعلى هذا يكون «يوم» خبراً عن هذا ، مبنياً على الفتح في محل رفع ، والإشارة لليوم ، والمعنى هو المعنى الذى تدل عليه قراءة الرفع ، وكأنه قيل : هذا اليوم هو يوم ينفع الصادقين صدقهم ، والبصريون لا يحوزون أن يكون «يوم» مبنياً ، وتخرج الآية الكريمة على مذهبهم في قراءة فتح الميم من «يوم» أن تجعل «هذا» مبتدأ ، وخبره محذوف ، وعلى هذا يكون «يوم» ظرف زمان متعلقاً بقال ، وكأنه قيل : قال الله في يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا جزاء صدقك . ويحوز وجه آخر ، وهو أن يكون «يوم» ظرف زمان متعلقاً بمحذوف خبر عن «هذا» ولكن الإشارة للسؤال الواقع من الله تعالى والجواب الواقع من عيسى عليه السلام ، وكأنه قيل : هذا الذى ذكر من سؤال الله تعالى لعيسى وجواب عيسى عليه السلام واقع في اليوم الذى ينفع فيه الصادقين صدقهم ، فافهم هذا التحقيق ؛ فإنه نفيس ، وقد حاولت تفسير عبارته عليك ، والله ينفعك به .

٢٦ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه

(رقم ٣٣٧) والأشْمُونِي فِي بَابِ الْإِضَافَةِ (رقم ٦٢١) .

الإعراب : « تذكر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « ما » اسم موصول بمعنى الذى مفعول به لتذكر ، مبنى على السكون في محل نصب « تذكر » فعل ماض وفيه ضمير مستتر جوازاً هو فاعله ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد محذوف ، وأصله ضمير منصوب بتذكر الثانى ، والتقدير : تذكر الذى تذكره «من سليمى» جار ومجرور متعلق بتذكر ،

روى بفتح الحين على البناء ، والكسرُ أَرْجَحُ على الإعراب ، ولا يجيز البصريون غَيْرَهُ .

النوع السابع : المبهم المضاف لمبنى ، سواء كان زماناً أو غيره ، ومرادى بالمبهم : ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، كـ « مثل » و « دُونَ » و « بين » ونحوهن ، مما هو شديد الإبهام ؛ فهذا النوع إذا أُضيف إلى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه ، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها ، قال الله تعالى : (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ^(١)) يقرأ على وجهين : بفتح اليوم على البناء لكونه مبهما مضافا إلى مبنى وهو إذ ، وبجره على الإعراب ، وقال الله تعالى : (وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ) ^(٢) « منّا » جار ومجرور خبر مقدم ، و « دون » مبتدأ مؤخر ، وبنى على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبنى وهو اسم الإشارة ، ولو جاءت القراءة برفع « دون » لكان ذلك جائزاً ، كما قال الآخر :

٢٧ — أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونَهَا

أو بمحذوف حال من ما انوصولة « على » حرف جر « حين » يروى بالجر على أنه معرب ، ويروى بالفتح على أنه مبنى ، وعلى كل حال هو مجرور بعلی إما لفظاً وإما محلاً ، والجار والمجرور متعلق بتذكر الأول « التواصل » مبتدأ « غير » خبره ، وغير مضاف و « داني » مضاف إليه . وهذه الياء متولدة عن إشباع الكسرة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حين إليها الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل غير دان » جث روى لفظ « حين » على وجهين : الأول : الجُر على أنه معرب متأثر بالعامل الذي قبله ، وهو حرف الجر ، والثاني : الفتح على أنه مبنى على الفتح في محل جر ، وبعده جملة اسمية من مبتدأ وخبره هي في محل جر بإضافة حين إليها ؛ فدل ذلك على أن لفظ « حين » إذا أُضيف إلى جملة اسمية جاز فيه وجهان : البناء ، والإعراب ، لكن الإعراب في هذه الحال أَرْجَحُ من البناء ؛ وتجويز الأمرين هو ما ذهب إليه علماء الكوفة ، وذهب نحاة البصرة إلى أنه لا يجوز فيه في مثل هذه الحال إلا الجر ؛ لأنه إنما بنى في الشاهد السابق لأنه اكتسب من المضاف إليه البناء ، فإذا كان المضاف إليه معرباً كما هنا فلماذا يبنى ؟ ١١

(١) من سورة هود من الآية ٦٦ (٢) من سورة الجن من الآية ١١

٢٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « حميت حقيقتي » أراد منعت الناس أن يصلوا إليها أو يقربوا منها ، والحقيقة

— على ماضى في شرح الشاهد ٢٢ — كل ما يجب أن يدافع الإنسان عنه من عرض أو نفس =

(٦ — شذوذاذهب)

الرواية « دونها » بالرفع .

وقال الله تعالى : (لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْدُكُمْ)^(١) يقرأ على وجهين : برفع « بين » على الإعراب ؛ لأنه فاعل ، وافتحه على البناء ، وقال الله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ)^(٢) يقرأ على وجهين : برفع « مثل » على الإعراب ؛ لأنه صفة لحق ، وهو مرفوع ، وافتحه على البناء .

ثم قلت : أوالفتح أو نائبه ، وهو اسم لا النافية للجنس ، إذا كان مفرداً ، نحو « لَا رَجُلٌ » و « لَا رِجَالٌ » و « لَا رَجُلَيْنِ » و « لَا قَائِمِينَ » و « لَا قَائِمَاتٍ » وفتح نحو « قَائِمَاتٍ » أزجح من كسره .

ولك في الاسم الثاني من نحو « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ » و « لَأَمَاءٌ بَارِدٌ » النصب ، والرفع ، والفتح ، وكذا الثاني من نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ » إن فتحت الأول ، فإن رفعت أمتنع النصب في الثاني ، فإن فصل النعت أو كان هو أو المنعوت غير مفرداً أمتنع الفتح

أموال « باشرت حد الموت » أراد بحد الموت حدته وشدته « والموت دونها » أي حائل بيني وبينها الإعراب : « ألم » المعزة للاستفهام التقريرى ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « تريا » فعل مضارع ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وباء المتكلم اسمه « حميت » فعل وفاعل « حقيقى » حقيقة : مفعول به ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به ل ترى ؛ فإذا كانت بصرية لم تنج إلا إلى مفعول واحد هو هذا المصدر ، وإذا كانت علمية فهي بحاجة إلى مفعولين سدت جملة أن ومعموليهما مسددا « وباشرت » جملة من فعل وفاعل معطوفة بالواو على جملة حميت حقيقى « حد » مفعول به لباشر ، وهو مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والموت » الواو وال الحال ، الموت : مبتدأ « دونها » دون : خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، ودون مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « دونها » حيث وردت الرواية برفع دون على أنه معرب متأثر بالعامل الذى هو المبتدأ .

وأقول : الباب الرابع من المبنيات : ما لزم الفتح أو نائبة^(١) وهو اثنان : الياء ، والكسرة - وذلك اسم لا .

وخلصة القول في ذلك أن « لا » إذا كانت للنفي ، وكان المراد بذلك النفي استغراق الجنس بأشده بحيث لا يخرج عنه واحد من أفرادها ، وكان الاسم مفرداً ، ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، ولو كان مثني أو مجموعاً ، فإنه حينئذ يستحق البناء على الفتح في مسألتين ، والبناء على الياء في مسألتين ، والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدة .

أما ما يستحق البناء على الفتح فضابطه أن يكون الاسم غير مُثْنًى ولا مجموع ، نحو رَجُلٍ وَفَرَسٍ ، أو مجموعاً جمع تكسير ، نحو رِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ ، تقول « لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ » و « لَا فَرَسٌ عِنْدَنَا » و « لَا رِجَالٌ فِي الدَّارِ » و « لَا أَفْرَاسٌ عِنْدَنَا » . وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضابطه أن يكون الاسم مُثْنًى أو جمع مذكّر سالماً ، نحو « لَا رَجُلَيْنِ » و « لَا قَائِمَيْنِ » قال الشاعر :

٢٨ — تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَعَاً وَلَكِنْ لِيُرَادِ الْمُنُونِ تَتَابُعُ

(١) وهو : أي نائب الفتح شيان اثنان : أحدهما الياء في المثني وجمع المذكر ، وثانيهما الكسر في جمع المؤنث السالم ، على ما سيأتي إيضاحه .

٢٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٧) وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ٢٩٤) .

اللغة : «إلفين» مثني إلف - بكسر الهمزة وسكون اللام - وهو الصاحب الأليف ، وأصله مصدر ؛ بدليل قول الشاعر :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ لَهُمْ إلفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إلفٌ

ثم استعمل وصفاً مثل النقض والنكس - بكسر أولهما وسكون ثانيهما « وراود » جمع وارد «تتابع» بضم الباء - مصدر تتابع الناس ، إذا تبع بعضهم بعضاً .

الإعراب : «تعز» فعل أمر ، مبني على حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلا » الفاء حرف دال على التفریع ، لا : نافية للجنس «إلفين» اسم لا ، مبني على الياء في محل نصب « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقوله «متع» الآتي «متعاً» متع : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، والجملة =

وقال الآخر :

٢٩ — يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آباءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتُهُمْ شُؤُونُ

= في محل رفع خبر لا « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « لوراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف و « المنون » مضاف إليه « تابع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلفين » ؛ فإنه قد وقع اسماً للا نافية للجنس ، وهو مثنى ؛ فبنى على ما كان ينصب عليه وهو الياء ، ألا ترى أنك لو أدخلت عليه عاملاً يقتضى نصبه لقلت « رأيت إلفين » مثلاً ؟ .

٢٩ — وهذا البيت من الشواهد التي لم أعثر لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٨) .

اللغة « يحشر » أصل معنى الحشر الجمع ، ومنه قولهم : حشر الأمير جنده ، أى جمعهم ، والحشر في عرف الشرع : بعث الناس من القبور « عنهم » أهمتهم ، تقول : عنانى أمرى يعنئى ، وعنانى يعنوى ، عناية - بكسر العين في المصدر أو فتحها - وعنيت به - مبنياً للمجهول ، أو بوزن رضى - كل هذا مستعمل وارد عن العرب « شؤون » جمع شأن ، وهو الأمر والخطب الإعراب : « يحشر » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس « بنين » اسم لا ، مبنى على الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وخبر لا محذوف « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس أيضاً « آباء » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف أيضاً ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة بالواو على جملة لا الأولى واسمها وخبرها « إلا » أداة استثناء « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « عنهم » عنى : فعل ماض ، والتاء التانيث ، وضيم الغائبين مفعول به « شؤون » فاعل ، عنى ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال ، وهذا الحال في المعنى مستثنى من عموم الأحوال ، وتقدير الكلام : يحشر الناس لابنين موجودون ولا آباء موجودون في حالة من الأحوال إلا في الحالة التي عنهم وأهمتهم فيها شؤون وأمور خطيرة تلهى كل واحد وتشغله بنفسه عن كل ما عداه .

الشاهد فيه : قوله « بنين » حيث وقع اسم لا جمع مذكر سالماً ، وهو قوله « بنين » وبنى معها على الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها كما كان ينصب بذلك لو كان معرباً . واعلم أن أبا العباس البرد قد ذهب إلى أن اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعاً كان معرباً ؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ؛ فهما يعارضان سبب البناء ، ألسنت ترى أن « أى » الشرطية والاستفهامية معربتان عند عامة العلماء - مع تضمنها معنى الحرف - بسبب ما عارض =

وأما ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطه أن يكون جمعاً بالألف والتاء المزيديتين ، نحو « مُسَلِّمَات » تقول : « لَا مُسَلِّمَاتَ فِي الدَّارِ » قال الشاعر :
٣٠ — إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَاتَ لِلشَّيْبِ

== شبه الحرف من ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء ، وهو قول مردود عليه ، والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه وافق الجمهور على بناء المنادى المثنى على الألف وعلى بناء المنادى المجموع جمع مذكر سالماً على الواو ، مع وجود ما عارض البناء فيهما ؛ فهو لم يتخذ مذهباً مطرداً ، ولو أنه أخذ في المنادى بما أخذ به في اسم لا لجعل المنادى معرباً ، والجمهور سلكوا في البابين مسلوكاً واحداً .

٣٠ — هذا البيت من كلام سلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة طويلة يتحسر فيها على ذهاب شبابه ، وهي بطولها مذكورة في مفضليات الضبي ، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٦) وابن عقيل (رقم ١١٠) ويروى صدر البيت هكذا :

* أودى الشباب الذي *

اللغة : « مجد عواقبه » المراد بهذه العبارة أن نهايته محمودة عنده « الشيب » جمع أشيب ، مثل يبض في جمع أبيض .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسمه « الذي » اسم موصول نعت للشباب « مجد » خبر مقدم « عواقبه » عواقب : مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتي ، « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « ولا » الواو حرف عطف ، لا : نافية للجنس « لذات » اسم لا ، وهو يروى بالفتح على أنه مبني على الفتح في محل نصب ، ويروى بالكسر على أنه مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة في محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة للذات ، ويكون خبر لا محذوفاً ، ولغة طيء تلزم هذا الوجه ؛ لأنهم لا يذكرون خبر لا أصلاً ، ولهذا قيل في قول حاتم الطائي :

* وَلَا كَرِيمٌ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحٌ *

إن حاتماً قد فارق طائيته في هذا البيت ، حيث ذكر خبر لا ، أو يكون « مصبوح » صفة لكريم على الموضع ، وخبر لا محذوفاً على ما هو المطرد في لغة قومه .

الشاهد فيه : قوله « لالذات » فإن قوله « لذات » جمع مؤنث سالم ، وقد وقع اسماً للا =

يروى بكسر «لَذَات» وفتح .

ولما ذكرتُ حكم اسم «لا» أوردتُ مسألتين يتعلقان بباب «لا» .

المسألة الأولى : أن اسمها إذا كان مفرداً ، وُنِعِتَ بمفرد ، وكان النعتُ والمنعوتُ متصلين ، نحو «لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ فِي الدَّارِ» ؛ جاز لذلك في النعت ثلاثة أوجه : أحدها النصبُ على محلِّ اسم «لا» ؛ فإنه في موضع نصب بلا ، ولكنه بنى فلم يظهر فيه إعراب ، فتقول : «لَا رَجُلَ ظَرِيفاً فِي الدَّارِ» والثاني : الرفع على مراعاة محل «لا» مع اسمها ؛ فإنهما في موضع رفع بالابتداء ، فتقول : «لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ فِي الدَّارِ» برفع ظريف ، وإنما كانت «لا» مع «رجل» في موضع رفع بالابتداء ؛ لأن «لا» قد صارت بالتركيب مع «رجل» كالشيء الواحد ، وقد علمت أن الاسم المصدَّرَ به المحبَّر عنه حَقُّهُ أن يرتفع بالابتداء ، والثالث : الفتح ؛ فتقول : «لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ فِي الدَّارِ» وهو أبعدُها عن القياس ؛ فهذا آخرته في الذكر ، ووجهُ بَعْدِهِ هو أن فَتَحَهُ على التركيب وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئاً واحداً ، ووجهُ جوازِهِ أنهم قَدَّرُوا تركيب الموصوف وصفته أولاً ثم أدخلوا عليهما «لا» بعد أن صارا كالاسم الواحد ، ونظيره قولك «لَا خَمْسَةَ عَشَرَ عِنْدَنَا» .

المسألة الثانية : أن «لا» واسمها إذا تكررا نحو «لَا حَوْنَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» جاز لك في جملة التركيب خمسة أوجه ، وذلك لأنه يجوز في الاسم الأول وجهان : الفتحُ ، والرفعُ ، فإن فتحته جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه : الفتح ، والرفع ، والنصب ، مثالُ الفتحِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَا لَفْوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ)^(١) ، ومثالُ الرفعِ قولُ الشاعر :
 ٣١ — هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

= النافية للجنس كاهو ظاهر . وقد وردت فيه روايتان : الأولى بفتح ، والثانية بكسره ؛ فيدل مجموع هاتين الروايتين على أن جمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً للاجاز فيه أمران : البناء على الفتح ، والبناء على الكسر .

(١) من سورة الطور ، من الآية ٢٣ ، وقراءة حفص فيها برفع اللغو والتأنيب .

٣١ — ينسب هذا البيت لهما بن مرة ، وينسب لضمرة بن ضمرة بن قطن ، وينسب =

ومثالُ النصب قولُ الآخر :

٣٢ — لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

= لغيرهما ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٦١) وابن عقيل (رقم ١١٢) والأشموني في باب لا (رقم ٢٩٨) .

اللغة : « الصغار » بفتح الصاد ، بزنة محاب — الذل والمهانة والحقارة .
الإعراب : « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « لعمركم » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، والتقدير : لعمركم قسمي ، وعمر مضاف والكاف مضاف إليه ، واليم علامة على جمع المخاطبين ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها معترضة بين المبتدأ السابق وخبره الآتي « الصغار » خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة ، « بعينه » الباء حرف جر ، وعين : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعين تأكيد للصغار ، وعين مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصغار مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسمها « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « إن » شرطية « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل ، فعل الشرط « ذاك » ذا : اسم إشارة فاعل كان والكاف حرف خطاب « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أب » معطوف على محل لامع اسمها ، وهذا أحد ثلاثة أوجه في تخريج الرفع ، وستعرف الوجيين الآخرين ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « لأُم لى ولا أب » حيث عطف قوله « أب » على ما قبله بالواو مع تكرار لا ، وجاء بالاسم الأول مبنياً على الفتح على أن لا التي دخلت عليه عاملة عمل إن ، وبالثاني مرفوعاً ، وهذا المرفوع إما أن يجعل معطوفاً بالواو على محل لا مع اسمها عطف مفرد على مفرد ومحلهما رفع بالابتداء ، وإما أن يجعل اسماً للثانية على أنها عاملة عمل ليس ، وإما أن يجعل مبتدأ ولا التي قبله مهملة غير عاملة أصلاً ، وعلى الوجيين الثاني والثالث تكون الواو قد عطفت جملة على جملة ؛ فهذه ثلاثة أوجه يخرج عليها رفع الاسم الواقع بعد لا الثانية إذا كان الاسم الواقع بعد لا الأولى مفتوحاً .

٣٣ — هذا البيت من كلمة لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٦٤)

اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام — هى الصداقة ، وقد تطلق على الصديق نفسه .
المعنى : يقول : إنه لا ينفع فيما جرى بيننا من أسباب القطيعة نسب ولا صداقة ؛ لأن الخطب قد تفاقم حتى صعب رتقه .
=

وإن رَفَعْتَ الاسمَ الأولَ جازلك في الاسمِ الثاني وجهانِ : الفتحُ ، والرفعُ ؛ فالأولُ كقوله في هذا البيت :

٣٣ — فَلَا لَعُوَّ وَلَا تَأْتِيْمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيْمٌ

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، « اليوم » ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « خلة » بالنصب معطوف على محل اسم لا الأولى « اتسع » فعل ماض « الحرق » فاعله « على الراقع » جار ومجرور متعلق باتسع .

الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث عطف قوله « خلة » بالنصب على محل اسم لا الأولى المبني على الفتح في محل نصب ، وذلك بتقدير أن « لا » الثانية زائدة لتأكيد النفي وقال يونس بن حبيب شيخ سيديوه : إن قوله « خلة » اسم لا الثانية وهي عاملة عمل إن ؛ فهذا الاسم مبنى على الفتح في محل نصب ، وهذا التنوين ليس بتنوين التمكن ، وإنما هو تنوين الضرورة ، وعلى هذا يكون خبر لا الثانية محذوفا يدل عليه خبر لا الأولى ، وتقدير الكلام : لانسب اليوم ولا خلة اليوم ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، بخلافها على التقدير الأول فإنها عليه قد عطفت مفرداً هو ما بعد لا الثانية على مفرد هو اسم لا الأولى ، فافهم ذلك كله وتدبره .

٣٣ — هذا الشاهد من كلام أمية بن أبي الصلت ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٦٣) وابن عقيل (رقم ١١٣) ، وهكذا يروى النحاة هذا البيت ، وهو ملفق من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا :

فَلَا لَعُوَّ وَلَا تَأْتِيْمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ ، وَلَا فِيهَا مُلِيْمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيْمٌ

اللغة : « لعو » هو الباطل « تأثم » نسبة إلى الإثم ، وهو الحرام وما فيه حرج ، وتقول « أثم محمد خالدا » أى : نسبه إليه ، يريد أن أهل الجنة لا يتكلمون بالباطل ، ولا ينسب بعضهم بعضاً إلى الإثم ؛ لكون الإثم لا يقع من أحدهم حتى ينسب إليه .

الإعراب : « لا » نافية مهملة لا عمل لها « لعو » مبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، لا : نافية للجنس « تأثم » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وخبر لا محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، والتقدير : فلا لعو فيها ولا تأثم فيها ، ويجوز أن يكون المذكور خبر لا والمحذوف هو خبر المبتدأ ، عكس الأول ، لكن الأول أولى ؛ لما عرفت مراراً من أن الحذف من الثاني دلالة الأول على المحذوف =

والثاني كقوله تعالى : (لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ)^(١) في قراءة مَنْ رَفَعَهُمَا .
ولا يجوز لك إذا رفعت الأول أن تنصب الثاني .

* * *

ثم قلت : أوالكسر ، وهو خمسة : العلم المختوم بـ **يُؤَيِّهِ كَسِبُويُهُ** ، والجزميُّ
يُجَيِّزُ مَنْعَ صَرْفِهِ ، وفَعَالٍ لِلأَمْرِ كَنَزَالٍ وَدَرَاكِ ، وَبَنُو أَسَدٍ تَفْتَحُهُ ، وفَعَالٍ سَبَا
للمؤنث كَفَسَاقٍ وَحَبَاثٍ ، ويختص هذا بالنداء ، وَيَنْقَاسُ هُوَ وَنَحْوُ نَزَالٍ مِنْ كُلِّ
فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ تَامٍّ ، وفَعَالٍ عِلْمًا لِمُؤَنَّثٍ كَحَذَائِمٍ فِي لُفَةِ أَهْلِ الْجَبَّازِ ، وَكَذَلِكَ «أَمْسِ»
عِنْدَهُمْ إِذَا أُريدَ بِهِ مُعَيَّنٌ ، وَأَكْثَرُ بَنِي تَمِيمٍ يُؤَافِقُهُمْ فِي نَحْوِ سَفَارٍ وَوَبَارٍ مُطْلَقًا ،
وَفِي أَمْسٍ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَيَمْنَعُ الصَّرْفُ فِي الْبَاقِي .

وأقول : الباب الخامس من المبنيات : ما لزم البناء على الكسر ، وهو خمسة أنواع :
النوع الأول : العلم المختوم بـ **يُؤَيِّهِ كَسِبُويُهُ** و **عُمُرُويُهُ** و **نَفْطُويُهُ** و **رَاهُويُهُ** وَنَحْوِ ذَلِكَ
فليس فيهن إلا الكسر ، وهو قول سيبويه والجمهور ، وزعم أبو عمر الجرمي أنه يجوز
فيهن ذلك والإعرابُ إعرابَ ما لا ينصرف .

النوع الثاني : ما كان اسماً للفعل ، وهو على وزن فَعَالٍ ، وذلك مثل نَزَالٍ بمعنى
انزل ، وَدَرَاكِ بمعنى أدرك ، وَتَرَاكِ بمعنى أترك ، وَحَذَارٍ بمعنى أحوذ ، قال الشاعر :

= أولى من الحذف من الأول لدلالة الثاني على المحذوف ، وعلى كل حال الجملة لا مع اسمها
وخبرها معطوفة على جملة المبتدأ والخبر بالواو « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول
مبتدأ « فاهوا » فعل وفاعل جملتهما لا محل لهما صلة « به » جار ومجرور متعلق بفاه
« أبداً » ظرف منصوب على الظرفية ، والفاعل فيه فاهوا أو مقيم الآتي « مقيم » خبر
المبتدأ الذي هو الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » حيث رفع الاسم الواقع بعد لا الأولى على أن
لا مهمة ، وفتح الاسم الواقع بعد لا الثانية على أنها نافية للجنس عاملة عمل إن ، على ما
أوضحناه في الإعراب ،

(١) من سورة البقرة من الآية ٢٥٤ ، ورفع الاسمين فيها قراءة حمزة والكسائي
ونافع وابن عامر وعاصم ، وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالفتح في الكلمتين .

٣٤ — * حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ *

وقال الآخر :

٣٥ — * تَرَاكِهًا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهًا *

٣٤ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وهو من شواهد سيويوه (ج ٢ ص ٣٧) .

الإعراب : « حذار » اسم فعل أمر بمعنى احذر ، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من » حرف جر « أرماحنا » أرماح : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بحذار ، وأرماح مضاف وضمير المتكلم المعظم نفسه أو المتحدث عن نفسه وغيره مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « حذار » اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله . وجملة اسم الفعل مع فاعله مؤكدة لجملة اسم الفعل السابق مع فاعله .

الشاهد فيه : قوله « حذار » في الموضعين ، حيث بنى من مصدر الفعل الثلاثي التام الذي هو « حذر يحذر » اسماً على وزن فعال - بفتح الفاء والعين - واستعمله بمعنى فعل الأمر الذي هو احذر ، وبناء على الكسر ، قال الأعمى : « الشاهد في قوله حذار ، وهو اسم لفعل الأمر الواقع موقعه ، وكان حقه السكون ؛ لأن فعل الأمر ساكن ، إلا أنه حرك لالتقاء الساكنين ، وخص بالكسر لأنه اسم مؤنث ، والكسرة والياء مما يخص به المؤنث كقولك : أنت تذهبين ونحوه » اه كلامه .

ومثل هذا الشاهد مما لم يذكره المؤلف قول رؤبة بن العجاج :

* نَظَارَكُنِّي أَرَكَبَهَا نَظَارٍ *

وقول جرير بن عطية :

نَعَاءَ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمْرَةٍ وَجَرْدَاءٍ مِثْلِ الْقَوَاسِ سَمَحَ حُجُومَهَا

وقول الآخر :

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

٣٥ — هذا الشاهد من شواهد سيويوه (ج ١ ص ١٢٣ - وج ٢ ص ٣٨) ولم ينسبه

ولا نسبه الأعمى ، وبعده قوله :

* أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْزَاكِهَا *

وما أَحْسَنَ قَوْلَ بَعْضِهِمْ :

٣٦ — هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ يَمْلَأُ فِيهَا حَذَارَ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْحِي
فَلَا يَغْرُزُكُمْ مِنِّْي أَبْتِسَامُ فَقَوْلِي مُضْحِكُ وَالْفِعْلُ مُبْكِي

= الإعراب : « تراكها » تراك : اسم فعل أمر بمعنى اترك ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « من إبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول به « تراكها » تراك : اسم فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة مؤكدة للجملة السابقة « أما » أداة استفتاح « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الموت » مفعول به لـ « لدى » ظرف مكان متعلق بـ « ترى » ، أو بمحذوف حال من الموت ، وهو مضاف وأوراك من « أوراكها » مضاف إليه . وأوراك مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر . الشاهد فيه : قوله « تراكها » في الموضعين ، حيث اشتق من مصدر الفعل الثلاثي الذي هو « ترك يترك » ، اسما على زنة فعال — بفتح الفاء والعين — واستعمله بمعنى فعل الأمر وبناء على الكسر ، قال الأعم : « الشاهد فيه وضع تراكها موضع اتركها ، وهو اسم لفعل الأمر ، ووجب له البناء على الكسر لأنه مبنى ، وكان حقه السكون ، وكسر لالتقاء الساكنين وخص بالكسر لأنه مؤنث والكسر يختص به المؤنث ، اه كلامه »

ومثل هذا قولهم للضيع « دباب » بدال مهمل مفتوحة بعدها باء موحدة — أى دبابي ، وكذا قول الشاعر :

نَعَاءُ ابْنٍ لَيْلَى لِلِسَّاحَةِ وَالذَّيْ وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ
يريد انع ابن ليلي : أى اذكر خبر موته والفجعة فيه للساحة والكرم : يريد أنه كان أهل هذين الحقلين الكريمين ، وبموته يموتان .

٣٦ — هذان بيتان مشهوران يدوران على كل لسان ، وهما من قصيدة لأبي الفرج الساوي أحد كتاب الصاحب بن عباد يرثي فيها غر الدولة ، وقد أنشدها الثعالبي في كتابه يتيمة الدهر (٣ / ٣٣٩ بتحقيقنا) وذكر المؤلف لهما ليس على سبيل الاستدلال ، ولكن للتمثيل

الإعراب : « هي » ضمير الشأن ، وهو مبتدأ ، مبنى على الفتح في محل رفع « الدنيا » مبتدأ ثان ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « تقول » فعل =

وبنو أسد يفتحون فَعَالٍ في الأمر لمناسبة الألفِ والفتحةِ التي قبلها .

النوع الثالث : ما كان على فَعَالٍ ، وهو سَبَّ للمؤنث ، ولا يُستعمل هذا النوع إلا في النداء ، تقول : « يَا خَبَاثَ » بمعنى يا خبيثة ، و « يَا دَفَارَ » بالدال المهملة - بمعنى يا مُنْتَنَةٌ ، و « يَا لَكَاعَ » بمعنى يا لثيمة ، ومن كلام عمر رضى الله عنه لبعض الجوارى : « أَتَشَبَّهِينَ بالحرائر يا لَكَاعَ » ولا يُقالُ : جاءتني لكاع ، ولا رأيت لكاع ، ولا مررت بلكاع ، فأما قوله :

٣٧ — أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوَى إِلَى يَنْتِ قَعِيدَتُهُ لَكَاعَ

= مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو ضمير الشأن « بعل » جار ومجرور متعلق بقول ، وملء مضاف ، وفي من « فيها » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الدنيا مضاف إليه « حذار » اسم فعل أمر بمعنى احذر ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حذار » مثل سابقه ، والجملة تأكيد للجملة السابقة « من بطش » الجار والمجرور متعلق بحذار ، وبطش مضاف وياء التكلم مضاف إليه « وقتكى » معطوف بالواو على بطش « فلا » الفاء حرف دال على التفریع ، لا : ناهية ، « يغرركم » يغرر : فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وضمير جماعة المخاطبين مفعول به يغرر « منى » جار ومجرور متعلق بيغرر « ابتسام » فاعل يغرر « فقولى » الفاء دالة على السببية ، قول : مبتدأ ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « مضحك » خبر المبتدأ « والفعل » الواو عاطفة ، والفعل : مبتدأ « مبك » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة . التمثيل به : في قوله « حذار حذار » فإن كل واحد منهما اسم فعل أمر بمعنى احذر ، وهو مأخوذ من مصدر فعل ثلاثى تام هو « حذر يحذر » وقد بناه على الكسر ، على نحو ما بيناه في الشواهد السابقة .

٣٧ — نسبوا هذا الشاهد إلى الخطيئة ، واسمه جرول ، وهو أحد شعراء صدر الإسلام وكان بذيء اللسان فحاشاً هجاء ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٤٤٥) =

فاستعملها في غير النداء ؛ فضرورة شاذة ، ويحتمل أن التقدير : قعيدته يُقال لهايا لكاع فيكون جارياً على القياس .

ويجوز قياساً مطرداً صَوْنُ فَعَالٍ هذا وفَعَالٍ السابق - وهو الدال على الأمر - مما اجتمع فيه ثلاثة شروط ، وهى : أن يكون فعلاً ، ثلاثياً ، تاماً : فيبنى من نزل نَزَالٍ ،

= وقد رأيت الخطيب التبريزى نسبة في تهذيب الألفاظ (٧٣) إلى أبى الغريب النصرى ، وأنشد صدره * أطود ما أطود . . . * و « أطود » مثل أطوف في اللفظ والمعنى .

اللغة : « أطوف » أى : أكثر من الطواف والسير « آوى » أسكن ، وتقول : آوى إليه ، إذا اطمأن نحوه وسكن إليه ، ومنه قوله تعالى : (لو أن لى بكم قوة أو آوى إلى ركن شديد) من سورة هود ، من الآية ٨٠ .

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » مصدرية « أطوف » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق ، والتقدير : أطوف تطويفاً « ثم » حرف عطف « آوى » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا هو فاعله ، والجملة معطوفة على جملة أطوف الأول مع فاعله « إلى بيت » جار ومجرور متعلق بآوى « قعيدته » قعيدة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه « لكاع » خبر المبتدأ مبنى على الكسر في محل رفع ، وستعرف شيئاً في هذا الإعراب مع بيان وجه الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « لكاع » فإن حق هذه الكلمة وكل ما كان على وزنها مما هو سبب للأثني ألا يستعمل شيء منه إلا في النداء ، تقول : يالكاع ، ويادفار ، ويابخبات ، ويافساق ، ويادناء ، وما أشبه ذلك ، لكن الشاعر استعمل هذه الكلمة في هذا البيت بحسب الظاهر خبراً عن المبتدأ . وذلك ما لم يحجر به سنن الكلام العربى ، ولهذا كان من الناس من زعم أن خبر المبتدأ محذوف ، وقوله « لكاع » في الواقع منادى بحرف نداء محذوف ، وهذا المناذى مع الحرف المحذوف معمول للخبر المحذوف ، وتقدير الكلام : قعيدته مقول لهايا لكاع ؛ فهو من باب حذف الغنم وإبقاء المعمول . وله نظائر في العربية كثيرة ، وذلك كخبر المبتدأ المحذوف وجوباً إذا كان المبتدأ قد وقع بعده حال لا يصح أن يكون خبراً ، نحو « ضربني العبد مسيئاً » .

ومن ذهب ذهابٍ ، ومن كتب كتابٍ ، بمعنى انزل واذهب واكتب ، ويقال من فسقَ وفَجَرَ وزناً وسَرَقَ : يافسَقِ ، ويافجَرِ ، ويازنأ ، وياسرأق ، بمعنى يافاسقة ، يافاجرة ، يازانية ، ياسارقة .

ولا يجوز بناء شيء منها من نحو اللصوصية ؛ لأنها لا فَعَلَ لها ، ولا من نحو دَخَرَج واستخرج وانطلق ؛ لأنها زائدة على الثلاثة ، ولا من نحو كان وظل وبات وصار ؛ لأنها ناقصة لا تامة .

ولم يَقَعْ في التنزيل فعَالٍ أمراً إلا في قراءة الحسن (لامسأس) ^(١) بفتح الميم وكسر السين ، وهو في دخول « لا » على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعائر إذا دَعَوْا عليه بأن لا ينتعش — أى لا يرتفع — « لالْعاً » وفي معاني القرآن العظيم للفراء : ومن العرب من يقول : لِمَسَّاسٌ ، يذهب به إلى مذهب دَرَاكِ وَزَالٍ ، وفي كتاب ليس لابن خالويه : لِمَسَّاسٍ مثل دَرَاكِ وَزَالٍ ، وهذا من غرائب اللغة ^(٢) ، وحمله الزنجشري والجوهري على أنه من باب قَطَامٍ ، وأنه معدول عن المصدر ، وهو الْمَسُّ .

النوع الرابع : ما كان على فعَالٍ ، وهو علم على مؤنث ، نحو حَذَامٍ وقَطَامٍ ورَقَاشٍ .

(١) من سورة طه من الآية ٩٧ .

(٢) اسم الإشارة في قوله : « وهذا من غرائب اللغة » يعود إلى ما ذكره عن الفراء وابن خالويه ، ووجه غرابته أن « لا » النافية دخلت على اسم الفعل ، مع أن اسم الفعل في المشهور من الاستعمال العربي لا يجوز أن يدخل عليه عامل يؤثر فيه ، وذكر العلامة اللقاني أن وجه غرابة هذا الذي نقله المؤلف عن الفراء وعن ابن خالويه أنهما جعلتا « لا » النافية وما بعدها اسماً واحداً ؛ فزعم أنهما ركب « لا » مع « مساس » ثم أراد منه الإثبات ، مع أن الأصل في العربية أن « لا » إذا دخلت على اسم صيرته منفيّاً ، وههنا صارت هي والاسم بمعنى الإثبات ، ومن هنا تفهم أن اللقاني رحمه الله ! يرى أن معنى قوله « لا مساس » امسسنى ، بخلاف المعنى على ما ذكرنا أولاً ، فإن المعنى عليه لاتمسسنى . وهذا هو الموافق للقراءة المشهورة (لامساس) .

وسَجَّارَح - بالسین المهملة والجیم وآخرها حاء مهملة - اسم للكذَّابة التي ادَّعتِ النبوة ،
وكسَابٍ : اسم لكلبة ، وسَكَّابٍ : اسم لقرص .

وهذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات :

إحداها : لأهل الحجاز ، وهي البناء على الكسر مطلقاً ، وعلى ذلك قولُ الشاعر :
٣٨ — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدُّ قُوَهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ
والثانية : لبعض بني تميم ، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً .

٣٨ — هذا البيت قيل : إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، والصواب كما في
اللسان (مادة ر ق ش) أنه للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل ، وحذام التي يذكرها في
البيت هي امرأته . والبيت قد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٨)
وفي كتابه قطر الندى (رقم ١) والأشمونى في باب ما لا ينصرف .
اللغة : « قالت » من القول « حذام » اسم امرأة الشاعر كما قلنا « صدقوها » نسبوها
للصدق ، ولاتكذبوها .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه « قالت » قال :
فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت ، مبنى على الكسر في محل رفع ، والجملة من
الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « فصدقوها » الفاء واقعة في جواب إذا ، وما بعدها
فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى حذام
مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف
توكيد ونصب « القول » اسم إن « ما » اسم موصول : خبر إن ، مبنى على السكون في محل
رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « حذام » فاعل قالت ، مبنى على الكسر
في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير
الكلام : فإن القول الذي قالت حذام .

الشاهد فيه : قوله « حذام » في الموضعين ؛ فإن الرواية فيه بكسر آخره ، وهو فاعل في
الموضعين ، فدل ذلك على أنه مبنى على الكسر ؛ إذ لو كان معرباً للزم أن يرتفع بالفاعلية
ظاهراً ، فلما لم يرتفع لفظه علمنا أنه مرفوع المحل ، وهذا هو البناء .

والثالثة : لجمهورهم ، وهى التفصيلُ بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنى على الكسر ، أو غَيْرَ مختومٍ بها فيمنع الصرف ، ومثالُ المختوم بالراء « سَفَار » بالسين المهملة والفاء اسم ماء ، و « حَضَارِ » بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب ، و « وَبَارِ » بالباء الموحدة اسم لقبيلة ، و « ظَفَارِ » بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة ، قال الشاعر أنشده سيويه :

٣٩ — مَتَى تَرِدَنَّ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أَذْيَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمَعُورًا

٣٩ — هذا البيت للفرزدق ، وقد بحث عنه فى كتاب سيويه لقول المؤلف إنه أنشده ولكنى لم أجده ، مع أننى رأيت كلامه على هذه المسألة وعلى كلمة « سفار » بذاتها . وقد رواه صاحبها اللسان ومعجم البلدان هكذا :

* مَتَى مَا تَرِدُ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا *

اللغة : « سفار » بوزن قطام — منهل قبل ذى قار بين البصرة والمدينة ، وهو لبنى مازن بن مالك بن عمرو بن تميم « المستجير » المستسقى « المعور » الذى لا يسقى إذا طلب الماء الإعراب : « متى » اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب ، والعامل فيه تجدد « تردن » ترد : فعل مضارع فعل الشرط مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم متى « يومًا » ظرف زمان متعلق بتدد « سفار » مفعول به لتدد ، مبنى على الكسر فى محل نصب « تجدد » فعل مضارع ، جواب الشرط ؛ مجزوم وعلامة جزمه السكون « بها » جار ومجرور متعلق بتجدد « أديهم » مفعول به لتجدد ، « يسقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أديهم ، والجملة فى محل نصب صفة لأديهم « المستجير » مفعول به ليسقى « المعور » صفة للمستجير .

الشاهد فيه قوله « سفار » فإنه اسم على زنة فعال — بفتح الفاء — وهو علم على مؤنث وآخر حروفه راء مهملة ، وهو فى هذا البيت مروي بكسر آخره مع أنه مفعول به والمفعول منصوب ؛ فدل ذلك على أنه مبنى على الكسر ، قال سيويه (ج ٢ ص ٤٠) : « فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة الحجاز » اهـ ، ثم قال (ج ٢ ص ٤١) : « واعلم أن جميع ما ذكرنا فى هذا الباب من فعال ما كان منه بالراء وغير ذلك : إذا كان شىء منه اسماً لمذكر لم ينجر أبداً ، وكان المذكور فى هذا بمنزلة إذا سمي بعناق ؛ لأن هذا البناء لا يحىء معدولاً عن مذكر فيشبه به » اهـ .

وقال الأعشى فجمع بين اللغتين التيمييتين :

٤٠ — أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَىٰ بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَىٰ وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ

فبنى « وَبَارٍ » الأول على الكسر ، وأعرب « وبار » الثانى ، وقيل : إن « وبار »

٤٠ — هذان البيتان من كلام الأعشى ميمون بن قيس (انظر ديوانه المطبوع فى أوربة ص ١٩٣) وهما من شواهد سيويه (ج ٢ ص ٤١) وقد أنشدهما المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٨٠) .
اللغة : « إرم وعاد » جماعتان عظيمتان من العرب « أودى بها » أهلكها .
الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام التقريرى ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تروا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « إرمًا » مفعول أول ل ترى « وعادًا » معطوف عليه « أودى » فعل ماض « بها » جار ومجرور متعلق بأودى « الليل » فاعل أودى « والنهار » معطوف على الليل « وممر » الواو عاطفة ، مر : فعل ماض « دهر » فاعل مر « على وبار » جار ومجرور متعلق بمر « فهلكت » الفاء عاطفة ، هلك : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « جهرة » منصوب على الظرفية عامله هلكت « وبار » فاعل هلكت ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وبار » فإن هذه الكلمة قد وردت فى البيت الثانى من هذين البيتين مرتين ، وهى فى المرة الأولى مكسورة ، وفى المرة الثانية مرفوعة ؛ فبدل كسرها فى المرة الأولى على أنه بناها على الكسر لكونها علماً على زنة فعال - بفتح الفاء - محتوما بالراء ، ولو أنه أعربه لجاء به مفتوحاً لأنه حينئذ يكون مجروراً بعلى وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، ولكنه جاء به مكسوراً ، وليس فى العلماء ولا فى العرب من يعامله معاملة الاسم المنصرف ، فليس لنا بد من اعتباره مبنياً ، وأما فى المرة الثانية فإنه جاء بهذه الكلمة مرفوعة بدليل أن القوافى مرفوعة كما رأيت ، والكلمة فاعل ؛ فدل ذلك على أنه عامل هذه الكلمة معاملة الاسم الذى لا ينصرف ؛ فكان الشاعر بذلك قد استعمل فى البيت اللغتين جميعاً ، فإن قلت : فكيف تقول : إن الكلمة الأولى مبنية على الكسر مع أنها منونة ؟ قلت : إن سلمنا أنها منونة فهذا تنوين الضرورة الذى يلحق الاسم المبنى والذى لا ينصرف ، وليس تنوين الصرف ، فافهم ذلك ولا تغفل عن شئ منه . هذا ، وقد ذكر المؤلف تخريجاً للكلمة الثانية يخرجها عن الاستشهاد بها على هذه اللغة ، ولكن الكلمة الأولى باقية عند الجميع على الدلالة لما سيقت شاهدها له .

الثاني ليس باسم كوبر الذي في حشو البيت ، بل الواو عاطفة ، وما بعدها فعل ماض وفاعل ، والجملة معطوفة على قوله « هلك » ، وقال أولا « هلك » بالتأنيث على معنى القبيلة ، وثانياً « باروا » بالتذكير على معنى الحي ، وعلى هذا القول فتكتب « وباروا » بالواو والألف كما تكتب « ساروا » .

النوع الخامس : « أمس » إذا أردت به معيّن ، وهو اليوم الذي قبل يومك ، وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات :

إحداها : البناء على الكسر مطلقاً ، وهي لغة أهل الحجاز ، فيقولون : « ذهب أمس بما فيه » و « اعتكفت أمس » و « عجت من أمس » بالكسر فيهن ؛ قال الشاعر :

٤١ — مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُنْسَى

٤١ — هذان البيتان تتبع بن الأقرن ، وقيل : هما لأسقف نجران ، وقد أنشدها المؤلف في كتابه قطر الندى (رقم ٢) وأنشد الشطر الأخير منهما في أوضحه (رقم ٤٨٤) .
اللغة : « البقاء » أراد به الخلود « بفصل قضائه » أراد بقضائه الفاصل : أي القاطع ؛ فالمصدر الذي هو قوله فصل بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .
الإعراب : « منع » فعل ماض « البقاء » مفعول به تقدم على الفاعل « قلب » فاعل ، وهو مضاف و « الشمس » مضاف إليه « وطلوعها » الواو عاطفة ، طلوع : معطوف على قلب ، وطلوع مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الشمس مضاف إليه « من » حرف جر « حيث » ظرف زمان . بنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بطلوع « لا » حرف نفي « تنسى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة حيث إليها « اليوم » بالرفع : مبتدأ « أعلم » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لأعلم « يحىء » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم « به » جار ومجرور متعلق بيجىء ، وجملة يحىء مع فاعله لا محل لها صلة ما ، والعائد هو الضمير المجرور محلاً بالباء ، وجملة أعلم مع فاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « ومضى » الواو عاطفة ، مضى : فعل ماض « بفصل » جار ومجرور متعلق بمضى ، وفصل =

ثم قال :

اليَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسُ
الثانية : إعرابه إعراب مالا ينصرف مطلقاً ، وهى لغة بعض بني تميم ،
وعليها قوله :

٤٢ — لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمَسَا عَجَازًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا

= مضاف وقضاء من « قضائه » مضاف إليه ، وقضاء مضاف والهاء ضمير عائد إلى أَمَسُ
الآتى مضاف إليه ، « أَمَسُ » فاعل مضى مبنى على الكسر فى محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « مضى أَمَسُ » فإن كلمة أَمَسُ قد وردت مكسورة مع أنها فاعل
لمضى ، والدليل على كسرها قوافى الأبيات السابقة ، ومن أجل هذا روى المؤلف البيت
الأول من البيتين ، فلما كانت مكسورة وهى فى محل رفع علمنا أنها مبنية على الكسر ،
من قبل أنه لا يمكن أن يكون الفاعل فى المطرد من اللسان العربى إلّا مرفوعاً : إما لفظاً ،
وإما تقديرأً ، وإما محلاً ، فاعرف هذا .

٤٢ — هذان البيتان من الشواهد التى لا يعلم قائلها ، وقد أنشد سيويه البيت الأول
منها (ج ٢ ص ٤٢) وقد أنشد المؤلف أول شطر فى كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨٢)
وأنشد جميع ما أنشده هنا مع زيادة فى كتابه قطر الندى (رقم ٣) .

اللغة : « السعالى » جمع سعال — بكسر سين المفرد — وهى الغول ، وقيل : هى
ساحرة الجن « همساً » الخمس : الخفاء وعدم الظهور ، أو هو الصوت الخفى .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسمة ، قد : حرف تحقيق « رأيت » فعل وفاعل « عجباً »
مفعول به « مذ » حرف جر « أمسا » مجرور بـ مذ ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه
لا ينصرف للعلمية والعدل ، والجار والمجرور متعلق برأى « عجائزاً » بدل من قوله عجباً « مثل »
صفة لعجائز ، ومثل مضاف و « السعالى » مضاف إليه « خمساً » صفة لعجائز « يأكلن » فعل
وفاعل « ما » اسم موصول مفعول به ليأكل « فى رحلهن » الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقع
جملته صلة لا محل لها ، ورحل مضاف وضمير الغائبات مضاف إليه « همساً » مفعول مطلق عامله
قوله يأكلن ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، أى : يأكلن أكلهن كلاًهن « لا » دعائية « ترك »
فعل ماض « الله » فاعل « لهن » جار ومجرور متعلق بترك « ضرساً » مفعول به لترك .

الشاهد فيه : قوله « مذ أمسا » فإن كلمة أَمَسُ قد وردت فى هذه الأبيات مفتوحة مع =

يَا كُنْ مَا فِي رَحْلِي هَمْسًا لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهْنَ ضِرْسًا

وقد وهم الزجاجي ؛ فزعم أن من العرب من يبنى أمس على الفتح ، واستدل بهذا البيت .

الثالثة : إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة ، و بناؤه على الكسرة في حالتي النصب والجر ، وهي لغة جمهور بني تميم ، يقولون « ذَهَبَ أَمْسٌ » فيضمونه بغير تنوين ، و « اعتكفتُ أَمْسٍ » ، وعَجِيتُ مِنْ أَمْسٍ » فيكسرونه فيهما ، وهذا كله يفهم من قولي في المقدمة « و يمنع الصرف في الباقي » وقولي « الباقي » أردت به « أَمْسٍ » في الرفع وما ليس في آخره راء من باب حذام وقطام .

وإذا أريد بأمس يومٌ مامن الأيام الماضية ، أو كُسِرَ ، أو دخلته «أل» أو أضيف — أعرب بإجماع ، تقول : « قَعَلْتُ ذَلِكَ أَمْسًا » : أى في يومٍ مامن الأيام الماضية ، وقال الشاعر :

٤٣ — مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسٍ تَمِيسُ فِينَا مِيسَةَ الْعُرُوسِ

= أنها مسبوقة بحرف جر ؛ فدل ذلك على أنها عوملت معاملة ما لا ينصرف ، جُفِرت بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ولا يجوز أن تكون معربة منصرفة وهو ظاهر ، ولا أن تكون مبنية ؛ لأنها لو كانت مبنية لكسرت ؛ إذ ليس في العرب من يبنيه على الفتح ، خلافا لما زعمه الزجاجي .

٤٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده في اللسان عن جماعة ، ولم يعين قائله .

اللغة : « تَمِيس » تتبخر « مِيسَةَ العروس » الذى في اللسان « مشية العروس » . الإعراب : «مرت» فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «بنا» جار ومجرور متعلق بمر «أول» ظرف منصوب بمر ، وأصل الكلام مرت بنا وقتاً أول «من أموس» جار ومجرور متعلق بأول «تميس» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة في محل نصب حال من فاعل مرت «فينا» جار ومجرور متعلق بتميس «ميسة» مفعول مطلق ، وهو مضاف و «العروس» مضاف إليه . الشاهد فيه : قوله «أموس» فإنه جمع أمس ، وهو معرب ، ألا تراه مجروراً بالكسرة =

وتقول: «مَا كَانَ أَطْيَبَ أَمْسًا» وذكر المبرد والفارسي وابن مالك والخريز أن «أمس» يُصَغَّرُ فيعرب عند الجميع ، كما يعرب إذا كُسِّرَ ، ونَصَّ سيبويه على أنه لا يُصَغَّرُ وقوفاً منه على السماع ، والأولون اعتمدوا على القياس ، ويشهد لهم وقوعُ التَكْسِيرِ ؛ فإن التَكْسِيرَ والتَصْغِيرَ أَخَوَانِ ، وقال الشاعر :

٤٤ — فَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ
يَبَا بِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

= الظاهرة بعد حرف الجر ؟ وذلك لأن الجمع من خصائص الأسماء ، وخصائص الأسماء علة قاذحة في البناء ، إذا وجدت منعت منه ، فافهم ذلك .

(١) ما : تعجبية مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع ، كان : زائدة ؛ فلا محل لها من الإعراب ، أطيب : فعل ماض دال على التعجب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما التعجبية ، أمس : مفعول به لأطيب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأمس مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة فعل التعجب وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر ما .

٤٤ — هذا البيت من كلام نصيب بن رباح ، الأموي بالولاء .

الإعراب: «إني» إن : حرف توكيد ونصب ، وباء التكلم اسمه ، مبنى على السكون في محل نصب « وقفت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن « اليوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه وقفت « والأمس » معطوف على الظرف السابق ، ويروى بالنصب على أنه معرب منصوب بالفتحة الظاهرة على الظرفية ، ويروى بالجر فإما أن تقدره مبنياً على الكسر في محل نصب ، وإما أن تقدره منصوباً بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم ، فكأن الشاعر بعد أن قال « وقفت اليوم » توهم أنه قد أدخل « في » على الظرف فقال « وقفت في اليوم » فجر الأمس بالعطف على اليوم المجرور ، وذلك كما تقول: « ليس محمد قائماً ولا قاعد » فتجر قولك « قاعد » على توهم أنك قلت « ليس محمد قائماً ولا قاعد » وقول الشاعر « يبابك » جار ومجرور متعلق بوقفت ، وباب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « حتى » حرف غاية وجر « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « الشمس » اسم كاد « تغرب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الشمس ، والجملة في محل نصب خبر كاد .

الشاهد فيه : قوله « الأمس » فإن الظرف في اللفظ قد دخلت عليه « أل » وليس في العرب من يبنيه في هذه الحال ، وذلك لأن أل من خصائص الأسماء فوجودها في الكلمة مبعد من شبهها بالحرف الذي هو علة البناء ، ولكن الرواية قد وردت فيه بالنصب ولا إشكال فيها . =

روى هذا البيت بفتح « أمس » على أنه ظرف مُعَرَّبٌ لدخول آل عليه ، ويروى أيضاً بالكسر ، وتوجيهه : إما على البناء ، وتَقْدِير « آل » زائدة ، أو على الإعراب على أنه قَدَّرَ دخول « في » على اليوم ، ثم عطف « أمس » عليه عطف التوهم .
وقال الله تعالى : (فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ)^(١) الكسرة فيه كسرة إعراب لوجود آل ، وفي الآية إيجازٌ ومجازٌ ، وتقديرهما فجعلنا زرعها في استئصاله كالزراع المحصود فكان زرعها لم يلبث بالأمس ؛ فحذف مضافان واسم كان ، وموصوف اسم المفعول ، وأقيم فعليل مقام مفعول ؛ لأنه أبلغ منه ، ولهذا لا يقال لمن جرح في أَمَلْتِه « جريح » ويقال له مجروح^(٢) .

ثم قلت : أو الضمُّ وهو ما قُطِعَ لَفْظاً لَا مَعْنَى عَنِ الْإِضَافَةِ مِنَ الظُّرُوفِ الْمُبْتَمَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَوَّلُ ، وَأَسْمَاءُ الْجِهَاتِ ، وَالْحَقُّ بِهَا « عَلِ » الْمَعْرِفَةُ ، وَلَا تَضَافُ ، وَ « غَيْرُ » إِذَا حُذِفَ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ وَذَلِكَ بَعْدَ لَيْسَ ، ك « مَبْصُتُ عَشْرَةٍ لَيْسَ غَيْرُ » فَيَمْنُ ضَمٌّ وَلَمْ يُنَوَّنْ ، وَ « أَيْ » الْمَوْصُولَةُ إِذَا أُضِيفَتْ وَكَانَ صَدْرُ صِلَتِهَا ضَمِيراً مَحْذُوفاً ، نَحْوُ (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) وَبَعْضُهُمْ يَغْرِ بِهَا مُطْلَقاً .

وأقول : الباب السادس من المبنيات ما لزم الضمُّ ، وهو أربعة أنواع :

= ووردت كذلك بالكسر وهي محل إشكال . وقد خرجها العلماء على أحد وجهين : الأول : البناء ، وذكروا أن محل وجوب الإعراب إذا كانت آل معرفة ، وهي هنا ليست معرفة . بل هي عندهم زائدة ، والوجه الثاني : تقدير أنه معرب وإنما جره بالتوهم ، وقد بيناه في الإعراب .

(١) من سورة يونس ، من الآية ٣٤ .

(٢) أصل الكلام : فجعلنا زرعها كالزراع المحصود فكان زرعها لم يلبث - أي لم يوجد - بالأمس . فحدث في الكلام إيجاز - أي اختصار ، وهذا الاختصار قد حدث بحذف أربعة أشياء : الأول المضاف الذي هو زرع في قولنا « فجعلنا زرعها » فصار « فجعلناها » والثاني المضاف الذي هو زرع في قولنا « فكان زرعها » والثالث هو اسم كان ؛ لأن اسم كان في الآية الكريمة ضمير الشأن ، والرابع الموصوف وهو الزرع في قولنا « كالزراع المحصود » فيصير فجعلناها محصوداً ، فحدث مجاز : بوضع حصيد موضع محصود لقصد المبالغة لأن دلالة فعليل أقوى من دلالة مفعول ، وبإيقاع حصيد على الأرض ومن حقه أن يوقع على الزرع ، وبإسناد « تغن » إلى ضمير الأرض ومن حقه أن يسند للزرع أيضاً .

النوع الأول : ما قُطِعَ عن الإضافة لفظاً لامعنى من الظروف المهمة : كقبل وبعد وأول ، وأسماء الجهات نحو قدام وأمام وخلف ، وأخواتها ، كقوله تعالى : (اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)^(١) في قراءة السبعة بالضم ، وقدره ابنُ يَعِيشَ على أن الأصل من قبل كل شيء ومن بعده ، انتهى ، وهذا المعنى حق ، إلا أن الأنسب للمقام أن يقدر من قبل القلب ومن بعده ، فحُذِفَ المضاف إليه لفظاً ونُورِيَ معناه ، فاستحق البناء على الضم ، ومثله قولُ الحماسي :

٤٥ — لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى آيِنَا تَعْدُو الْمَيِّتَةَ أَوَّلُ
وقول الآخر :

٤٦ — إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمِنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

(١) من سورة الروم ، من الآية ٤ .

٤٥ — هذا البيت من كلمة لعن بن أوس مذكورة في أمالي القالي (ج ٢ ص ٢١٨) وفي ديوان الحماسة لأبي تمام (ج ٢ ص ٧) وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٤٨) وفي قطر الندى (رقم ٦) .

اللغة : «لعمر» بفتح العين ليس غير — كلمة يستعملها العرب في اليمين ، بمعنى وحياتك ومنه قول الله تعالى : (لعمر إنهم لفي سكرتهم يعمهون) فإذا لم يكن استعمالها في اليمين فنحو العين أو ضموها ، ومعناه حياتك «أوجل» يحتمل أن يكون فعلاً مضارعاً بمعنى أخاف وأن يكون أفعل تفضيل بمعنى أشد خوفاً «تعدو» بالعين المهملة : أى تسطو ، ومنهم من يرويه بالعين المعجمة ، وأصل معناه تجيء وقت الغداة «المنية» الموت .

الإعراب : «لعمر» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، وعمر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ما» نافية «أدري» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإني» الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، وباء المتكلم اسم «لأوجل» اللام هي اللام المزحلقة ، أوجل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر إن «على» حرف جر «آينا» أى : مجرور بعن ، والجار والمجرور متعلق بتعدوا الآي . وأى مضاف والضمير مضاف إليه «تعدو» فعل مضارع «المنية» فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب بأدري «أول» ظرف زمان مبنى على الضم في محل نصب ، والفاعل فيه تعدو . الشاهد فيه : قوله «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم على البناء ؛ إذ لو أعربها لجاء بها منصوبة ، وسبب بناءها أن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه .

٤٦ — أنشد المؤلف هذا البيت في كتابه «قطر الندى» (رقم ٧) ، ونسبه =

وقولى « لفظا » احتراز من أن يُقْطَعَ عنها لفظاً ومعنى ؛ فإنها حينئذ تبقى على إعرابها ، وذلك كقولك « أبدأ بذا أولاً » إذا أردتَ أبدأ به متقدماً ، ولم تتعرض للتقدم على ماذا ، وكقول الشاعر :

٧؛ — فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

= أبو العباس المبرد فى الكامل (١-٣٨) إلى عتي بن مالك العقيلي، وحكى روايته عن الفراء الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل خافض لشروطه منصوب بجوابه «أنا» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله فى محل جرياً إضافة إذا إليها ، وتقدير الكلام: إذا لم أومن (أنا) «لم» نافية جازمة «أومن» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة لا محل لها مفسرة «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله أومن «ولم» الواو عاطفة ، لم: حرف، نفى وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «لقاؤك» لقاء: اسم يكن ، ولقاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة حصر لا محل لها من الإعراب ، «من» حرف جر «وراء» ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن «وراء» تأكيد للأول ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن .

الشاهد فيه : قوله « من وراء » فإن وراء ظرف مبهم ، وهو فى البيت مرمى بالضم مع تقدم حرف الجر عليه ؛ فدل ذلك على أنه مبنى على الضم ؛ إذ لو كان معرباً لجرى به مجروراً بالكسرة الظاهرة كما يقتضيه حرف الجر إذا دخل على اسم معرب منصرف ، والذى سبب بناء هذا اللفظ حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه .

ومثل هذا البيت قول طرفة بن العبد البكرى :

ثُمَّ تَفَرَّى اللَّجْجَمَ مِنْ تَعْدَائِهَا فَهَيَّ مِنْ تَحْتِ مُشِيحَاتِ الْحَزْمِ
وكذلك قول رجل من بني تميم :

لَعَنَ الْإِلَهَ تَعِلَةَ بَنِ مُسَافِرٍ لَعَنَّا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامٍ

قال أبو العباس المبرد (الكامل ١/٣٧) : « فهذا الضرب مما وقع معرفة على غير جهة التعريف ، وجهة التعريف أن يكون معرفاً بنفسه كزيد وعمرو ، أو يكون معرفاً بالألف واللام ، أو بالإضافة ، فهذه جهة التعريف ، وهذا الضرب إنما هو معرف بالمعنى ؛ فلذلك بنى طرداً للباب » اهـ .

٤٧ — نسب العيني هذا البيت لعبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد بن الصعق ، وأن صحة روايته هكذا :

وقول الآخر :

٤٨ — وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ

فَسَاغَ لِي الشَّرَابَ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

وقد أنشده ابن عقيل على ما روينا (رقم ٣٣٢) وقد أنشده المؤلف كما هنا في قطره (رقم ٥) وأنشد صدره في أوضحه (رقم ٣٤٥) وأنشده الأشموني في باب الإضافة كما أنشده المؤلف هنا (رقم ٦٤٣) .

الإعراب : «ساغ» فعل ماض «لى» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل ساغ «وكنْتُ» الواو واو الحال «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه «قبلاً» ظرف زمان متعلق بكان «أكاد» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أغص» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجمله الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد ، وجمله أكاد مع اسمه وخبره في محل نصب خبر كان ، وجمله كان واسمه وخبره في محل نصب حال «بالماء» جار ومجرور متعلق بقوله أغص «الفرات» أو «الحميم» نعت للماء ، ونعت المجرور مجرور .

الشاهد فيه : قوله «قبلاً» فإن الرواية في هذه الكلمة قد جاءت بالنصب مع التنوين ، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه ، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه لأن النوى كالثابت .

٤٨ — نسبوا هذا البيت لبعض بنى عقيل ، ولم يعينوه . وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٤٦) وأنشده الأشموني في باب الإضافة (٦٤٤) .

اللغة : «خفية» بفتح الحاء وكسر الفاء وتشديد الياء — أجمة في سواد الكوفة تنسب إليها الأسود ، وأراد في البيت الشاهد تشبيه أعدائه الذين قتلهم بالأسود ، ليزعم نفسه أنه من أعظم الفرسان وصاديد الشجعان ، كذا قيل لتصحيح هذه الرواية ، غير أن الصواب في الرواية «أسد شنوءة» بفتح الهمزة من أسد ، وأسد شنوءة : حى من اليمن . المعنى : لقد أنزلنا بهؤلاء القوم من القتل والفتك ما جعلهم يهجرون اللذائذ ولا يقربون شهوات النفوس ، ولو أنهم شربوا خمرًا يوماً ما وجدوا لها طعماً ولا ذاقوا لها لذة ؛ لأن الألم لا يزال يحز في نفوسهم .

الإعراب : «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «قتلنا» فعل وفاعل ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «الأسد» مفعول به «أسد» بدل منه ، وهو مضاف و«خفية» مضاف إليه «فما» لفاء عاطفة ، ما : نافية «شربوا» فعل وفاعل «بعدا» ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه شرب «على لذة» جار ومجرور متعلق بشرب أيضاً «خمرًا» مفعول به لشربوا . =

وقرىء (لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) ^(١) بالخفض والتنوين ، على إرادة التنكير وقَطْعَ النظر عن المضاف إليه : أى لفظاً ومعنى . وقرأ الجُحْدَرى ^(٢) والعقيلي بالجر من غير تنوين ، على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده .

النوع الثانى : ما ألحق بقبل وبعد من قولهم « قَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُ » والأصلُ ليس المقبوض غَيْرَ ذلك ؛ فَأَضْمِرُ اسمُ « ليس » فيها ، وحذِفَ ما أُضيف إليه « غير » و بنيت « غير » على الضم ، تشبيهاً لها بقبلُ وبعدُ لإيهامها ، ويحتمل أن التقدير : ليس غَيْرُ ذلك مقبوضاً ، ثم حذف خبر « ليس » وما أُضيفت إليه « غير » وتكون الضمة على هذا ضمة إعرابٍ . والوجه الأولُ أولى ؛ لأن فيه تقليلاً للحذف ، ولأن الخبر فى باب « كان » يضعف حذفه جداً .

ولا يجوز حذف ما أُضيفت إليه « غير » إلا بعد « ليس » فقط كما مثلنا ، وأما ما يقع فى عبارات العلماء من قولهم « لا غير » فلم تتكلم به العربُ ، فإما أنهم قاسوا « لا » على « ليس » أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة .

النوع الثالث : ما ألحق بقبل وبعد من « عُلُ » المراد به مُعَيَّنٌ ، كقولك : أخذت الشئ الفلانى من أسفل الدارِ ، والشئ الفلانى من عُلُ : أى من فوق الدار ، قال الشاعر :

الشاهد فيه : قوله « بعدا » فإن هذه الكلمة قد وردت فى هذا البيت منونة منصوبة فدل تنوينها على أن الشاعر قد قصد قطعها عن الإضافة فلم ينو المضاف إليه بـ « لا لفظه ولا معناه » من قبل أنه لو نواه لوجب أن يمتنع من تنوين هذه الكلمة ؛ لأن الإضافة تمتنع التنوين ، والمنوى كالثابت تماماً ، ودل نصبه إياها على أنه لم بينها ؛ لأن البناء فى هذه الكلمة إنما يكون على الضم .

(١) من سورة الروم ، من الآية ٤ .

(٢) الجحدرى - بضم الجيم والذال المهملة - هو عاصم ، وهو أحد القراء السبعة ، سکن هذه القراءة غير القراءة المشهورة عنه ؛ فليست من القراءات السبع ؛ فهى قراءة شاذة

٤٩ — وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ
ولا تستعمل «عَلٍ» مُضَافَةً أَصْلًا ، ووقع ذلك في كلام الجوهري ، وهو سهو ،
ولو أردت بعلُّ علُوًّا مجهولًا غير معروفٍ تَعَيَّنَ الإعرابُ ، كقوله :
٥٠ — * كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ *
أى : من مكان عالٍ .

٤٩ — الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه جريراً ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه
(رقم ٣٤٩) .

اللغة : «ثنية» بوزن قضية — هى الطريق مطلقاً ههنا ، وأصله الطريق فى الجبل
ونحوه ، ويطلق على الطريق الوعرة ، وجمعه ثنايا ، مثل قضايا ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي
ويريد بقوله « سددت عليك كل ثنية » أنه ضيق عليه الخناق ولم يمكنه من الإفلات ،
« بنى كليب » هم قوم جرير بن عطية الذى يهجوهم ، ويريد بأنه أتاها من عل أنه نزل عليهم
كالقضاء الذى لا يتوقعونه ولا يعملون له حساباً .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « سددت » فعل وفاعل ،
والجمله لا محل لها جواب القسم « عليك » جار ومجرور متعلق بـ « كل » مفعول به لسد ، وهو
مضاف ، و « ثنية » مضاف إليه « وأتيت » الواو عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل جملة ما
معطوفة بالواو على جملة سددت « فوق » ظرف مكان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه
أتى ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر
سالم ، وبنى مضاف و « كليب » مضاف إليه « من » حرف جر « عل » ظرف مبنى على الضم
فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأتى .

الشاهد فيه : قوله « من عل » ؛ فإن هذه الكلمة قد وردت فى هذا البيت بالضم ؛ فدل
ذلك على أنها مبنية ، لكون المراد بها معينا ، وإذا كان المراد بها معينا فإنه يستلزم أن يكون
هناك مضاف إليه محذوف وهو منوى من حيث المعنى ؛ إذ ليس فى جوهر اللفظ ما يدل على
التعيين ؛ فيكون كأنه قد قال : أتيت نحو بنى كليب من فوقهم

٥٠ — هذا عجز بيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندى ، فى وصف فرس ،
وصدر البيت قوله :

* مَكْرٌ مَفَرٌّ مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعَا *

= وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد فى أوضحه (رقم ٥٣٠) .

النوع الرابع : ما ألحق بقبل و بعد من « أى » الموصولة .
واعلم أن أياً الموصولة مُعْرَبَةٌ فى جميع حالاتها ، إلا فى حالة واحدة ، فإنها تنبى فيها على الضم ، وذلك إذا اجتمع شرطان : أحدهما : أن تضاف ، الثانى : أن يكون صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً ، وذلك كقوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)^(١) .

(ثم) حرف عطف على جواب القسم ، وهو قوله تعالى : (فَوَرَبَّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ)^(٢) واللام لام التوكيد التى يُتَلَقَّى بها الْقَسَمُ ، مثلها فى (لَنَحْشُرَنَّهُمْ) و (نَنْزِعَنَّ) فعل مضارع مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد [والفاعل ضمير مستتر ،

== اللغة : « مكر » أى : أنه يصلح للكر والإقدام به « مفر » أى : أنه يصلح للفرو والهرب به من وجوه الأعداء ، والمراد بهاتين الكلمتين أنه سريع جدا « مقبل » أى : أنه حسن الإقبال « مدبر » أى : حسن الإدبار « معا » أى عنده هذا وعنده هذا « حطه السيل » أى : حدره .
الإعراب : « مكر مفر مقبل مدبر » هذه نعوت أربعة للفرس ، وهى مجرورة تبعا لـ « نعوت » وهو منجرد فى قوله :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا يَمْنُجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ
« كجسود » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى هو كائن بجسود ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة أخرى لمنجرد ، وجسود مضاف و « صخر » مضاف إليه ، « حطه » حط : فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « السيل » فاعل حط ، والجملة فى محل جر صفة لجسود « من عل » جار ومجرور متعلق بحط .

الشاهد فيه : قوله « من عل » فإن كلمة « عل » قد وردت فى هذا البيت مجرورة بدليل القوافى ؛ فدل على أنه أمر بها بالكسرة الظاهرة لدخول حرف الجر عليها ، وذلك بسبب أنه لا يقصد علواً خاصا ، وإنما يقصد علواً أى علو ، كما هو واضح من معنى البيت ، فتنبه والله يرشدك .

ونظير هذا البيت كلمة « عل » فى قول أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى يصف فرسا :

مَوْثِقِ الْأَعْلَى أَمِينِ الْأَسْفَلِ أَقْبَ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ

(١) من سورة مريم من الآية ٦٩ (٢) من سورة مريم من الآية ٦٨

والنون للتوكيد [و(من كل) جارٌّ ومجرور متعلق بنزع (شيعة) مضاف إليه ، و(أى) مفعول ، وهو موصول اسمى يحتاج إلى صلةٍ وعائدٍ ، والهاء والميم مضاف إليه ، و(أشد) خبر مبتدأ محذوف : أى أيهم هو أشد ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لأى ، و(على الرحمن) متعلق بأشد ، و(عتيا) تمييز ، وكان الظاهر أن تفتح أى ؛ لأن إعراب المفعول النصب ، إلا أنها هنا مبنية على الضم لإضافتها إلى الهاء والميم وحذف صدر صاتها ، وه المقدر بقولك « هو » .

ومن العرب مَنْ يُعَرِّبُ أَيْبًا في أحوالها كلها ، وقد قرأ هُرُونُ ومُعَاذُ ويعقوب (أيهم أشد) بالنصب ، قال سيبويه : وهى لغة جيدة ، وقال الجرميُّ « خرجت من الخندق — يعنى خندق البصرة — حتى صرت إلى مكة ، فلم أسمع أحداً يقول : «أضرب أيهم أفضل» : أى كلهم ينصب ولا يضم^(١) .

والمعنى أقسم بربك لنجمعن المنكرين للبعث وقرناءهم من الشياطين الذين أضلّوهم مُقرّنين في السلاسل كلُّ كافرٍ معه شيطانه في سلسلة ، ثم لنحضرهم حول جهنم جاثين على الرُكَبِ ، ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً : أى جراءة ، وقيل :

(١) ذهب جماعة من النحويين إلى أن « أى » في الآية الكريمة ليست موصولة ولكنها استفهامية ، وهى مبتدأ ، وأشد خبره ، ثم اختلفوا في مفعول نزع ، فقال الخليل ابن أحمد شيخ سيبويه : مفعول نزع محذوف ، وهو اسم موصول أو موصوف بموصول وصلة الموصول محذوفة أيضاً ، وجملة « أيهم أشد » من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل لفعل في جملة الصلة ، وتقدير الكلام : ثم لننزع من كل شيعة الفريق الذى يقال فيه أيهم أشد وقال يونس بن حبيب شيخ سيبويه أيضاً : مفعول نزع هو جملة « أيهم أشد » فهذه الجملة في محل نصب مفعول لنزع ، وهذا الفعل لم يعمل في لفظ الجملة ؛ لأن صدرها اسم استفهام ، واسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وقال الكسائي والأخفش : مفعول نزع هو قوله سبحانه « كل شيعة » و « من » التى قبله حرف جر زائد كما في نحو قولك : ما ضربت من أحد ، وجملة « أيهم أشد » على هذا القول لا محل لها من الإعراب مستأنفة ، وهذه المذاهب كلها مردودة ، والصواب في هذه المسألة ما ذكره المؤلف ، وهو مذهب سيبويه رحمه الله !

فَجُوراً وَكَذِباً ، وَقِيلَ : كُفْرًا ، أَى : لَنَنْزَعَن رُؤْسَهُمْ فِي الشَّرَفِ نَبْدًا بِالْأ كِبَرِ فَالْأ كِبَرِ جَرْمًا ، وَالْأ كَثْرَ جَرَاءَةٍ (ثُمَّ لَنَخْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صُلِيًّا) ^(١) أَى أَحَقُّ بِدُخُولِ النَّارِ ، يُقَالُ : صَلَّى يَصْلِي صُلِيًّا ، كَمَا يُقَالُ : لَقِيَ يَلْقَى لُقِيًّا ، وَيُقَالُ : صَلَّى يَصْلِي صُلِيًّا مِثْلَ مَضَى يَمْضِي مُضِيًّا .

ثم قلت : أَوِ الضَّمُّ أَوْ نَائِبُهُ ، وَهُوَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ ، نَحْوُ « يَا زَيْدُ » وَ (يَا جِبَالَ) وَ « يَا زَيْدَانِ » وَ « يَا زَيْدُونَ » .
وأقول : الباب السابع من المبنيات : ما لزم الضم أَوْ نَائِبُهُ - وهو ^(٢) الألف والواو - وهو نوع واحد ، وهو المنادى المعرفة .

ونعني بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ولا شيئاً به ، ولو كان مثنى أو مجموعاً ، وقد سبق هذا عند الكلام على اسم « لا » ونعني بالمعرفة : ما أريد به مُعَيَّنٌ ، سواء كان علماً أو غيره .

فهذا النوع ينفي على الضم في مسألتين :

إحداها : أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالماً ، نَحْوُ « يَا زَيْدُ » وَ « يَارْجُلُ » وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : (يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ) ^(٣) (يَا نُوحُ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ) ^(٤) (يَا صَالِحُ أَتُنْتَا) ^(٥) (يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ) ^(٦) .

الثانية : أن يكون جمع تكسير ، نَحْوُ قَوْلِكَ « يَا زَيْوُدُ » وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (يَا جِبَالَ أَوِّبِي مَعَهُ) ^(٧) .

(٢) وهو : أَى نَائِبِ الضم ، شَيَان : الألف

(٣) من سورة هود من الآية ٤٦

(٥) من سورة الأعراف من الآية ٧٧

(٧) من سورة سبأ من الآية ١٠

(١) من سورة مريم من الآية ٧٠

في المثنى ، والواو في جمع المذكر السالم .

(٤) من سورة هود من الآية ٤٨

(٦) من سورة هود من الآية ٥٣

وينبى على الألف إن كان مثني ، نحو « يَا زَيْدَانِ » و « يَا رَجُلَانِ » إذا أريد بهما معين .

وينبى على الواو إن كان جمع مذكر سالما نحو « يَا زَيْدُونَ » و « يَا مُسْلِمُونَ » إذا أريد بهما معين .

وأما إذا كان المنادى مضافا ، أو شبيها بالمضاف ، أو نكرة غير معينة ، فإنه يعرب نصبا على المفعولية ؛ فلا يدخل في باب البناء .

فالمضاف كقولك : « يَا عَبْدَ اللَّهِ » و « يَا رَسُولَ اللَّهِ » وفي التنزيل (قُلْ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)^(١) أى يا فاطر السموات (أَنْ أَدُّوا إِلَى عِبَادِ اللَّهِ)^(٢) أى يا عباد الله ، ويجوز أن يكون (عِبَادَ اللَّهِ) مفعولا بأدوا كقوله تعالى : (أَنْ أَرْسِلَ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(٣) ويجوز أن يكون (فَاطِرَ) صفة لاسم الله تعالى ، خلافا لسيبويه . والشبيه بالمضاف : هو ما اتصل به شئ من تمام معناه ، كقولك : « يَا كَثِيرًا بِرُّهُ » و « يَا مُفِيضًا خَيْرُهُ » و « يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ »^(٤) .

والنكرة كقول الأعمى : « يَا رَجُلًا خَذُ بِيَدِي » وقول الشاعر :

٥١ — أَيَارَا كَبَا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَارِقَا

(١) من سورة الزمر من الآية ٤٦ (٢) من سورة الدخان من الآية ١٨

(٣) من سورة الشعراء من الآية ١٧

(٤) أشار المؤلف بالتمثيل للشبيه بالمضاف بثلاثة أمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون ما يتصل بالمنادى مرفوعا على الفاعلية كالمثال الأول ، أو أن يكون منصوبا على المفعولية كالمثال الثانى ، أو مجرورا بحرف جر يتعلق بالمنادى كالمثال الثالث ؛ وبقي مثال رابع ، وهو أن يكون قد عطف على المنادى ما يتم به معناه ، نحو يائثلاثة وثلاثين ، إذا سمى به .

٥١ — هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، من كلمة له يقولها وقد أسرته التيم في يوم الكلاب — بضم الكاف وفتح اللام مخففة — وقد أنشد المؤلف صدر البيت في أوضحه (رقم ٤٣٤) وأنشده كله في القطر (رقم ٨٣) وكذا ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشعوني في باب النداء ، وسيبويه (ج ١ ص ٣١٢) .

ويحوز في النادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطرَّ إلى تنوينه ، كقول الشاعر:
 ٥٢ — ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ : يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

اللغة : « عرضت » أتيت العروض ، وهو مكة والمدينة وما حولهما ، وقيل: هي جبال نجد « نداهى » جمع ندمان ، وهو النديم ، وقيل : هو المجلس المصاحب « نجران » مدينة بالحجاز من شق اليمن .

الإعراب : « أيا » حرف نداء « راكبا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « إما » هذه لفظة مركبة من كلمتين : الأولى إن والثانية ما ، فأما إن فهي حرف شرط جازم ، وأما ما فهي زائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « فبلغن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبنى على الفتح لانصالة بنون التوكيد والخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له ، وجملة فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط « ندامى » نداهى : مفعول به بلغ ، وياء التكلم مضاف إليه « من نجران » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من نداهى « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شان محذوف ، والتقدير : أنه ، أى : الحال والشأن « لا » نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن ، وأن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به بلغ الشاهد فيه : قوله « أيارا كبا » ؛ فإنه نكرة غير مقصود بهامعين ، ألا ترى أن الشاعر - وهو رجل أسير في أيدي أعدائه - يريد أن يبلغ قومه على لسان من يعرفهم كائنًا من كان أنه لن يلقاهم بعد اليوم ؛ لأنه علم أن القوم سيقتلون به بلا ريب ؛ فهو لا يقصد راكبا دون راكب ، وهذا البيت يرد على من أنكروا من النحاة جواز نداء النكرة غير المقصودة .

٥٢ — هذا البيت قد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٤) وقد نسبته في اللسان تبعاً لنجوهري إلى مهلهل بن ربيعة أخى كليب بن ربيعة ، وقال صاحب التكملة : إنه ليس للمهلهل وإنما هو لأخيه عدى يرثيه ، وقبل البيت قوله :

ظَبِيَّةٌ مِنْ ظَبَاءٍ وَجَرَّةٌ تَعْطُو بِيَدَيْهَا فِي نَاصِرِ الْأَوَرَاقِ

اللغة : « وقتك » فعل ماض ، من الوقاية وهي الحفظ والكلاءة « الأواقي » جمع واقي بمعنى حافظة ، وأصله الواقي ، فقلبت الواو الأولى همزة .

الإعراب : « ضربت » ضرب : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي يعود إلى ظبية في البيت السابق عليه . والمراد بها المرأة « صدرها » صدر : =

وأن يبقى مضموماً كقوله :

٥٣ — سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

= مفعول به ، وصدر مضاف وضمير المؤنثة مضاف إليه «إلى» جار ومجرور متعلق بضرب «وقالت» الواو عاطفة ، قال: فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «يا» حرف نداء «عديا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف ما فيه «لقد» اللام موطة للقسم ، قد: حرف تحقيق «وقتك» وقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والكاف ضمير مخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح في محل نصب «الأواق» فاعل وقى ، مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله «يا عديا» فإن عديا هذا علم مفرد ، وكان حقه أن يبنى على الضم ؛ لأن المنادى إذا كان علماً مفرداً يبنى على الضم ، كما عرفت ، ولكنه اضطر إلى تنوينه ؛ فعدل عن ضمه إلى نصبه ؛ فشابه به النكرة غير المقصودة

ومثل هذا قول جرير بن عطية يهجو العباس بن يزيد الكندي :

أَعْبَدًا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيْبًا أَلُوْمًا لَا أَبَالِكَ وَأَغْتَرَابًا

فإن هذه الهمزة لنداء القريب ، و «عبدا» منادى ، وهو نكرة مقصودة ؛ لأنه يريد واحداً بعينه هو العباس بن يزيد الكندي الذي يهجو ، وقد علمت أن النكرة المقصودة إذا نوديت بنيت على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عدل عن ضمه المستحق له إلى نصبه ، تشبيهاً له بالنكرة غير المقصودة .

٥٣ — هذا البيت من كلام الأحوص الأنصاري ، وكان يهوى امرأة يشب بها ولا يفصح عنها ، فتزوجها رجل اسمه مطر ، فغلب الوجد والعشق على الأحوص فقال هذا الشعر ، والبيت من شواهد ابن عقيل ، (رقم ٢٠٣) وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٦) .

الإعراب : «سلام» مبتدأ ، وهو مضاف ، و«الله» مضاف إليه «يا» حرف نداء «مطر» منادى مبنى على الضم في محل نصب ، ونون لأجل الضرورة ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وليس» الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «يا» حرف نداء «مطر» منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة لا محل لها معترضة أيضاً «السلام» اسم ليس تأخر عن خبره ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

ويحوز في المنادى أيضاً أن يُفْتَحَ فتحة إيتباع ، وذلك إذا كان علماً ، موصوفاً
 بـبن ، متصل به ، مضاف إلى علم ، كقولك : « يَارَيْدَ بْنَ عَمْرٍو » وقول الشاعر :
 ٥٤ — يَاطْلُحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ وَجَبَتْ لَكَ الْجِنَانُ وَبُوَّتَ الْمَهَا عَيْنَا

== الشاهد فيه : قوله « يا مطر » الأول ، حيث نون المنادى المفرد العلم ، وهو مطر .
 وأبقاه على الضم حين اضطر لإقامة الوزن
 ومثله قول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة :

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّتَ يَا رَجُلُ
 إلا أن التنوين في هذا تنوين النكرة المقصودة ، وهى قوله « يا جمل » والتنوين في بيت
 الشاهد تنوين العلم المفرد كما قررناه ، ويجمعهما أنه تنوين ما وجب ضمه .

٥٤ — هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات يقولها سيدنا أبو بكر الصديق — رضى الله تعالى
 عنه — في طلحة بن عبيد الله ، الملقب بطلحة الفياض ، رضى الله عنه ! وكان طلحة قد قام في يوم
 أحد مقاماً محموداً إذ وقف دون الرسول صلى الله عليه وسلم يدفع عنه ويرد الأعداء ، وهو يقول :

نَحْنُ حُمَاةُ غَالِبٍ وَمَالِكِ نَذَبٌ عَنْ رَسُولِنَا الْمَبَارِكِ
 نَضْرِبُ عِنْدَ الْقَوْمِ فِي الْمَعَارِكِ ضَرْبَ صِفَاحِ الْكُومِ فِي الْمَبَارِكِ
 ولما انتهت المعركة أمر الرسول حسان بن ثابت أن يذكر طلحة بخير ، فقال أبياتا ،
 وقال أبو بكر هذه الأبيات التي منها بيت الشاهد . وقد ذكرها الحافظ ابن عساكر في تاريخ
 دمشق في ترجمة طلحة بن عبيد الله ، انظر مختصر تاريخ دمشق (٧ — ٨٢) .

اللغة : « بوئت » أراد هنا معنى أفردت بها « المهيا » جمع مهية ، وأصله البقرة
 الوحشية ، والعرب تشبه المرأة بالمهية « العين » جمع عينا ، وهى واسعة العينين .

الإعراب : « يا » حرف نداء « طلحة » منادى يحوز ضمه وفتحه : فإن ضمته فهو
 مبنى على الضم في محل نصب لأنه مفرد علم ، وإن فتحه قليل : هو مبنى على الضم المقدر على
 آخره منع من ظهوره اشغال المحل بحركة الإيتباع ، وقيل : هو منصوب بالفتحة الظاهرة
 لأنه مضاف إلى ما بعد ابن ، وابن مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وقيل : هو مع ابن
 مركبان تركيب خمسة عشر ؛ فهو مبنى على فتح الجزئين في محل نصب ، والأول هو الأوضح
 وهو الذى ذكره ابن مالك ، وهو الذى عناء المؤلف بقوله « فتحة إيتباع » . وقوله « ابن »
 هو بالفتح ، فإن ضممت طلحة فهو نعت له بالنظر إلى محله ؛ لأن محله النصب على ما علمت .
 وإن فتحت طلحة فكذلك هو نعت له بالنظر إلى محله ؛ لأنك علمت أن فتحته فتحة إيتباع
 وأن الضم مقدر عليه على ما رجحناه ، وابن مضاف و « عبيد الله » مركب إضافي مضاف =

وبقاء الضم أرجح عند المبرد ، والمختار عند الجمهور الفتح .

ثم قلت : وإِما أَنْ لَا يَطَّرِدَ فِيهِ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ ، وهو الحُرُوفُ كَهَلٍ وَثُمَّ وَجَرٍ وَمُنْذُ وَبَقِيَّةُ الْأَسْمَاءِ غَيْرُ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وهى سبعةٌ : أسماءُ الأفعال كَصَهْ وَآمِنَ وَإِيَهْ وَهَيْتُ ، والمُضْمَرَاتُ كَقُومِي وَقُمْتُ وَقُمْتُ وَقُمْتُ ، والإِشَارَاتُ كَذِي وَثُمَّ وَهَوْلَاءُ وَهَوْلَاءُ ، والمَوْصُولَاتُ كَالَّذِي وَالَّتِي وَالَّذِينَ وَاللَّذِينَ فَكُلَاثَتِي ، وأسماءُ الشرطِ ، وأسماءُ الاستفهام : كَمَنْ وَمَا وَأَيْنَ ، إلا أياً فيهما ، وبعضُ الظُّرُوفِ كإِذْ وَالْآنَ وَالْأَمْسَ وَحَيْثُ مُثَلَّثًا .

وأقول : لما أنهيتُ القَوْلَ فى المَبْنِيَّاتِ السبعةِ المَحْتَصَةِ شَرَعْتُ فى بَيَانِ مَا لا يَخْتَصُ ، وَحَصَرْتُ ذَلِكَ فى نوعين : أحدهما الحروف ، وقدمتها لأنها أَعَدُّ فى باب البناء ، والثانى :

== إليه « قد » حرف تحقيق « وجبت » وجب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بوجوب « الجنان » فاعل وجب « وبوئت » الواو عاطفة ، بوىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المخاطب نائب فاعل « لها » إما منصوب على نزع الخافض ، وإما مفعول ثان لبوىء « العينا » صفة للمها ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « يا طلحة بن عبيد الله » فإن المنادى هنا - وهو طلحة - علم مفرد وقد وصف بابن ، وهذا الوصف مضاف إلى علم ، وهو عبيد الله ، وهذا العلم أبو العلم الأول ، والمنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه الضم على الأصل ، والفتح على أحد وجوه ثلاثة ذهب إليها العلماء : الأول : أن هذا الفتح الذى على تاء « طلحة » ليس فتح إعراب ولا فتح بناء ، ولكنه فتح إتباع لما على نون « ابن » لأن الحاجز بينهما فى النطق ليس إلا الباء الساكنة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ، واختار هذا الوجه العلامة ابن مالك فى كتابه شرح التسهيل ، ولم يذكر سواء من الأوجه ، والوجه الثانى : أن هذا الفتح فتح بناء ؛ لأن الشاعر ركب الموصوف والصفة معاً تركيب خمسة عشر ، فبناها على فتح الجزئين ثم أدخل عليهما حرف النداء ، واختار هذا الوجه نجر الدين الرازى ، ولم يذكر سواء ، والوجه الثالث : أن هذا الفتح فتح الإعراب ، وذلك لأن طلحة مضاف إلى عبيد الله وابن مقحم بينهما ، والمنادى إذا كان مضافاً كان حكمه النصب ، وقد اختلف العلماء أيضاً فى ضم « طلحة » وفتحه أيهما أرجح ؟ فذهب جمهرة علماء البصرة إلى أن الفتح أرجح من الضم وأجود ، وقال ابن كيسان : إن الفتح أكثر فى لسان العرب ، وذهب أبو عباس المبرد إلى أن الضم أرجح وأجود ، وقد أشار المؤلف إلى ذلك .

الأسماء غير المتمكنة ، وَحَصَرْتُهَا فِي سَبْعَةِ أَنْوَاعٍ وَفَصَّلْتُهَا ، ومثلت كلا منها ، ورتبت أمثلة الجميع على ما يجب لها ؛ فبدأت بما بنى على السكون لأنه الأصل في البناء ، ثم ثنيت بما بنى على الفتح لأنه أخف من غيره ، ثم ثلثت بما بنى على الكسر ، ثم ختمت بما بنى على الضم .

فمثال ما بنى على السكون من الحروف : هَلْ وَبَلْ وَقَدْ وَلَمْ ، ومثال ما بنى منها على الفتح : ثُمَّ وَإِنْ وَلَعَلَّ وَلَيْتَ ، ومثال ما بنى منها على الكسر جَيْرَ — بمعنى نَعَمْ — واللام والباء في قولك « لَزَيْدٍ » و « بَزَيْدٍ » ولا رابع لهن ، إلا « مِ اللَّهِ » في لغة من كسر الميم ، وذلك على القول بحرفيتها ، ومثال ما بنى منها على الضم : مِنْذُ في لغة من جَرَّ بها ، وقولهم في القسم « مُ اللَّهِ » فيمن ضم الميم ، و « مُنُ اللَّهِ » فيمن ضم الميم والنون ، وَمَنْ قال فيهما وفي « مِ اللَّهِ » إنها محذوفة من قولهم « أَيْمَنُ اللَّهِ » فلا يصح ذكرها هنا ؛ فإنها على هذا القول من باب الأسماء ، لا من باب الحروف .

ومثال ما بنى على السكون من أسماء الأفعال : صَمَ — بمعنى أَسَكَتَ — ومَهَ — بمعنى انكفَى — ولا تقل بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم ؛ لأن اكفف يتعدى ومه لا يتعدى ، ومثال ما بنى منها على الفتح : آمِينَ — بمعنى اسْتَجِبْ ، لما ثَقُلَ بكسر الميم وبالياء بعدها بنى على الفتح ، كما بنى أَيْنَ وَكَيْفَ عليه لثقل الياء ، وفيه أربع لغات : إحداها « آمِينَ » بالمد بعد الهمزة من غير إمالة ، وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالاً ، ولكن فيها بُعْثٌ عن القياس ؛ إذ ليس في اللغة العربية [اسمٌ على] فَأَعْيَلْ ، وإنما ذلك في الأسماء الأعجمية كقَابِيلَ وهَابِيلَ ، ومن ثُمَّ زَعَمَ بعضهم أنه أعجمي ، وعلى هذه اللغة قوله :

٥٥ — [يَارَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا] وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينًا

٥٥ — نسب قوم هذا البيت لقيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى ، وقد نسبته صاحب اللسان (مادة أ م ن) إلى عمر بن أبي ربيعة الخزومي ، وليس بشيء ، ولا يوجد في ديوان شعره ، بل إنه لا يوجد في زيادات الديوان التي جمع فيها الشعر المنحول لعمر .

والثانية كالأولى ، إلا أن الألف ممالاة للكسرة بعدها ، رويت عن حمزة والكسائي ، والثالثة « آمين » بقصر الألف على وزن قدير وبصير ، قال :

* آمينَ فَرَادَ اللهُ ما بيننا بُعْدًا *

— ٥٦ —

الإعراب : « يا » حرف نداء « رب » منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، « لا » دعائية « تسلبني » تسلب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا الناهية ، وياء المتكلم مفعول أول لتسلب مبني على السكون في محل نصب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حبها » حب : مفعول ثانٍ لتسلب ، وحب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « أبداً » ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله تسلب « ويرحم » الواو الاستئناف ، يرحم : فعل مضارع « الله » فاعل « عبداً » مفعول به ، وهذه الجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى لأنهادعائية « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عبد ، والجملة في محل نصب صفة لعبد « آمينا » اسم فعل أمر ، بمعنى استجب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « آمينا » فإنه جاء به ممدود الألف مخفف اليم .

٥٦ — هذا عجز بيت وصدره قوله :

تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلْتُ إِذْ سَأَلْتُهُ

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « فطحل » بضم الفاء والحاء المهملة أو فتحها وبينهما طاء مهملة ساكنة —

هو اسم رجل « سألته » يروي في مكانه « دعوته » يعني ليغثني من الكروه .

الإعراب : « تباعد » فعل ماض « مني » جار ومجرور متعلق بتباعد « فطحل » فاعل

تباعد « إذ » ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب عامله تباعد « سألته » فعل

وفاعل ومفعول ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها « آمين » اسم فعل أمر ، مبني على

الفتح لا محل له من الإعراب « زاد » فعل ماض « الله » فاعل زاد « ما » اسم موصول مفعول

أول زاد ، مبني على السكون في محل نصب « بيننا » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره

ستقر ، يقع هو وفاعله جملة لا محل لها صلة الموصول ، وبين مضاف وضمير المتكلم المتحدث

عن نفسه وغيره مضاف إليه « بعداً » مفعول ثانٍ لزاد .

=

وهذه اللغة أفصح في القياس ، وأقل في الاستعمال ^(١) حتى إن بعضهم أنكرها ، قال صاحب الإكمال : حكى ثعلب القصر ، وأنكره غيره ، وقال : إنما جاء مقصوراً في الشعر ، انتهى ، وانعكس القول عن ثعلب على ابن قُرْظُولٍ فقال : أنكر ثعلب القصر إلا في الشعر ، وصححه غيره ، وقال صاحب التحرير في شرح مسلم : وقد قال جماعة إن القَصْرَ لم يحىء عن العرب ، وإن البيت إنما هو :

* فَأَمِينَ زَادَ اللَّهُ مَا يَبْنِنَا بَعْدَا *

والرابعة « آمين » بالمدِّ وتشديد الميم ، روى ذلك عن الحسن ، والحسين بن الفضل ، وعن جعفر الصادق ، وأنه قال : تأويله قاصِدِينَ نحوكَ وأنت أكرم من أن تُخَيَّبَ قاصداً ، نقل ذلك عنهم الواحدِيُّ في البسيط ، وقال صاحب الإكمال : حكى الداودي تشديد الميم مع المد ، وقال : وهى لغة شاذة ، ولم يعرفها غيره ، انتهى ، قلت : أنكر ثعلب والجمهورى [والجمهور] أن يكون ذلك لغة ، وقالوا : لا نعرف آمينَ إلا جمعاً بمعنى قاصدين كقوله تعالى : (وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ) ^(٢).

ومثال ما بنى منها على الكسر إيه — بمعنى انضٍ في حَدِيثِكَ — ولا تقل بمعنى حَدَّثَ كما يقولون ؛ لما بَيَّنْتُ لك في مَهْ ، وأما قوله :

* إِيْهِ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِينِهِ * — ٥٧ —

الشاهد فيه : قوله « آمين » حيث جاء مقصوراً ، أى بهمزة واحدة ليس بعدها ألف ، وهو مع ذلك مخفف الميم .

(١) أما أنها فصيحة في القياس فلائها جاءت على وزن قد جاءت عليه ألفاظ عربية كثيرة بعضها قياسى وكثير منها سماعى ، في حين أن الممدودة جاءت على زنة لم يحىء عليها شئ من الألفاظ العربية ، ومن العلماء من جعل الأصل في العربية المقصورة ، وادعى أن الممدودة عبارة عن المقصورة مع إشباع حركة الهمزة .

(٢) من سورة المائدة ، من الآية ٢

٥٧ — نسبوا هذا الشاهد لابن الأثير ، ولم يعينوا واحداً من أبناء الأثير ؛ فإنهم ثلاثة رجال من أفذاذ العلماء : أحدهم محدث ، وهو أبو السعادات محمد بن محمد بن عبد الكريم =

فليس بعربي ، وعند الأصمعي أنها لا تستعمل إلا منوَّبة ، وخالفوه في ذلك ،
واستدلوا بقول ذى الرمة :

— ٥٨ — * وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ *

المتوفى في سنة ٦٠٦ من الهجرة ، وثانهم مؤرخ ، وهو أبو الحسن علي بن محمد ، المتوفى في
سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وثالثهم أديب كبير ، وهو ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد ،
وثالثهم لا يحتج بشعرهم ولا بنثرهم على شيء من قواعد اللغة ، وقد قال المؤلف في رد هذا
الشاهد « إنه ليس بعربي » وثمة « ابن أثير » آخر متأخر عن هؤلاء جميعا .
وقد عثرت على بيت صدره هذا الشاهد ، وعجزه قوله :

* إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْأَحْبَابِ أُمَمَارٌ *

وقد أنشده على هذا الوجه بيتاً مفرداً شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التماساني في
كتابه أزهار الرياض (٦/١) ولم ينسبه إلى أحد ، ورأيت ذكر العجز في قصيدة طويلة
للناصر داود بن المعظم عيسى في كتابه نفح الطيب (١٦٤/٣ بتحقيقنا) .
اللغة : « نعان » بفتح النون وسكون العين المهملة - اسم واد في طريق الطائف
يخرج إلى عرفات ، وفيه يقول الشاعر :

تَصَوَّعَ مِسْكَاً بَطْنُ نَعْمَانَ أَنْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ
الإعراب : « إيه » اسم فعل أمر ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أحاديث » مفعول به لاسم الفعل ، وهو مضاف .
و « نعان » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن يمنع من الصرف ؛
لأنه علم على بقعة ، لكنه صرفه بتأويله بالمكان « وساكنه » الواو عاطفة ، ساكن :
معطوف على نعان ، وهو مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى نعان مضاف إليه .

سبب ذكره : قوله « إيه أحاديث نعان » فإن إيه اسم فعل أمر ، وهو دال على معنى امض
في حديثك ، وهذا الفعل الذي يؤدي اسم الفعل معناه لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به ، كما
سمعت ، ومن حق اسم الفعل أن يكون بمنزلة الفعل الذي يقوم هو مقامه : فيكون متعدداً
إذا كان الفعل متعدداً ، ولازماً إذا كان الفعل لازماً ، ولكن الشاعر في هذا الشاهد خالف
ذلك ؛ فعدى اسم الفعل إلى المفعول به ، مع أن الفعل الذي ناب هو عنه لازم ، فافهم ذلك .
٥٨ — هذا صدر بيت لذي الرمة ، واسمه غيلان بن عتبة ، وعجزه قوله :

* وَمَا بِالْ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَّاقِعِ *

اللغة : « ما بال » أي : ما شأن « البلاقع » جمع بلقع - بزنة جعفر - وهي الخالية من السكان . =

وكان الأصمعيُّ يُخطئُ ذا الرمة في ذلك وغيره ، ولا يحتجُّ بكلامه ، ومثال ما بنى منها على الضم : هَيْتُ - بمعنى تَهَيَّأت - قال تعالى : (وَقَالَتْ هَيْتُ لَكَ) ^(١) وقيل : المعنى هَلُمَّ لَكَ ؛ فلك : تبينٌ مثل سَقِيًّا لَكَ ^(٢) وقرئ مُثَلَّثَةً التاء ؛ فالكسر على

== الإعراب : «وقفنا» فعل وفاعل «ققلنا» فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالفاء على الجملة السابقة «إيه» اسم فعل أمر ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل نصب مقول القول «عن أم» جار ومجرور متعلق باسم الفعل ، وأم مضاف ، و «سالم» مضاف إليه «وما» الواو للاستئناف ، ما : اسم اسميها مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع «بال» خبر المبتدأ ، وهو مضاف ، و «تكليم» مضاف إليه ، وتكليم مضاف و «الديار» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله «البلاقع» صفة للديار ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جرهما الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله «إيه» فقد وردت هذه الكلمة غير منونة في هذا البيت ، وقد اختلف العلماء في توجيهه ؛ فذهب الأصمعي إلى أنه خطأ ، وأنه لا يجوز ترك التنوين ، وكان الأصمعي يتحامل على جماعة من الشعراء منهم ذو الرمة ، ولكن العلماء غير الأصمعي صححوا ذلك الذي نطق به ذو الرمة ، وذهبوا إلى أن هذه الكلمة - وهي إيه - معناها أنك تطلب من مخاطبك الزيادة من الحديث ، فإن كنت تطلب الزيادة من حديث معين لم تنون . وإن كنت تطلب الزيادة من حديث أي حديث نونت ، ويسمى هذا تنوين التذكير قال ابن سيده : «والصحيح أن هذه الأصوات إذا غنيت بها المعرفة لم تنون ، وإذا غنيت بها النكرة نونت ، وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثا معروفا ، كأنه قال : حدثنا الحديث ، أو خبرنا الخبر» اهـ ، وقد فسر إيه بحدث وعده كما ترى . وعبرة ابن سيده صراحة الدلالة على ما ذكرناه من أن لهذه الكلمة استعمالين : أحدهما تنون فيه ، وثانيهما يترك تنوينها ، كما أنه صريح في أن ترك ذي الرمة التنوين لأنه أراد الاستعمال الذي يجب فيه حذف التنوين ؛ فهو صريح في الرد على الأصمعي .

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٢٣ .

(٢) اعلم أن في هذا الموضع أمورا أحب أن أبينها لك بيانا لا ليس فيه عليك ولا غموض : الأمر الأول : أن العلماء الذين قرأوا القرآن الكريم قد اختلفوا في قراءة هذه الجملة وهي قوله تعالى : (هيت لك) وأشهر هذه القراءات ثلاث : الأولى قراءة لهشام (هيت لك) بكسر الهاء بعدها همزة ساكنة فتاء مضمومة ، والثانية قراءة ذكوان (هيت لك) ==

أصل التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف كما في أين وكيف ، والضم تشبيهاً بحيث ، وقرىء « هِئْتُ » بكسر الهاء وبالمهزة ساكنة وبضم التاء ، وهو على هذا فعلٌ ماضٍ وفاعل ، من هاء يهاء كشاء يشاء ، أو من هاء يهىء كجاء يجىء .

= بكسر الهاء بعدها ياء مثناة فتاء مضمومة ، والثالثة قراءة (هيت لك) بفتح الهاء وسكون الياء وبعد تاء مضمومة أو مفتوحة أو مكسوة .

الأمر الثانى : فى تخريج علماء النحو لهذه القراءات تخريجاً يطابق القواعد العربية فأما القراءة الأولى فلا خلاف بين أحد من النحاة فى أن (هِئْتُ) فعل ماضٍ مسند لتاء لفاعل ، كما تقول : جئت ، وكما تقول : شئت ، فهذه التاء ليست من بنية الكلمة ، ولكنها ضمير رفع متصل ، مثل التاء فى ضربت وخرجت ودحرجت واستخرجت ، وما أشبه ذلك و « لك » جار ومجرور متعلق بهاء ، ومعنى هاء على هذا الوجه تهيأ واستعد ، فكأنها قالت : تهيأت لك ، أو استعددت لك

وأما القراءة الثانية فهى مثل القراءة الأولى فى التخريج والإعراب ، وكل ما بينهما من الفرق أن القارئ قلب الهمزة الساكنة ياء لوقوعها بعد الكسرة ، وهذا جارٍ على لغة أهل الحجاز ؛ فإنهم يقولون فى ذئب : ذيب ، وفى بر : بير ، وفى سؤل : سول ، وفى مؤق : موق ، وفى رأل : رال ، وفى شأن : شان ، وهكذا .

وأما القراءة الثالثة فقد اختلف النحاة فى تخريجها ، ولهم فى ذلك رأيان : رأى الأول أن « هيت » اسم فعل ماضٍ ، ومعناه تهيأت واستعددت ، وهذه التاء من بنية الكلمة ، وليست ضميراً كما كانت فى تخريج القراءتين الأولى والثانية ، و « لك » جار ومجرور متعلق باسم الفعل الماضى . والرأى الثانى : أن « هيت » اسم فعل أمرٍ معناه أقبل ، مثل هلم وتعال ، والتاء من بنية الكلمة أيضاً ، وليست ضميراً كما كانت فى تخريج القراءتين الأولى والثانية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، وهذا المحذوف يجوز أن يكون فعلاً ؛ فيكون التقدير : أقول لك ، وكأنها بعد أن أمرت يوسف بالحجى والإقبال عليها قد توقعت منه أن يفهم أن الكلام ليس له ؛ فقالت له : إنما أقول لك ، ويجوز أن يكون المحذوف الذى يتعلق به الجار والمجرور اسماً ؛ فيكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : إرادتى أو رغبتى كائنة لك ، أودعائى كأئى لك .

الأمر الثالث : فى بيان لام التبيين التى أشار إليها المؤلف ، وذلك أن لام التبيين على ثلاثة أنواع : النوع الأول : اللام التى تبين الفاعل من المنفعل وتميز أحدهما من الآخر =

ومثال ما بنى من المضمرات على السكون : قَوْمِي وقُومًا وقُومُوا ، ومثال ما بنى منها على الفتح : قَتَّ للمخاطب المذكَر ، ومثال ما بنى منها على الكسر : قَتَّ للمخاطبة ، ومثال ما بنى منها على الضم : قَتَّ للمتكلم .

ومثال ما بنى على السكون من أسماء الإشارة : ذا للمذكر وذى للمؤنث ، ومثال ما بنى على الفتح : ثُمَّ — بفتح الثاء — إشارة إلى المكان البعيد ، قال الله تعالى : (وَأَرْزَقْنَاهُ ثُمَّ الْآخَرِينَ)^(١) أى وأرزقنا الآخرين هنالك ، أى : قَرَّبْنَا هُم ، ومثال ما بنى منها على الكسرة : هَؤُلَاءِ ، ومثال ما بنى منها على الضم ماحكاه قطرب من أن بعض العرب يقولون : هَؤُلَاءِ — بالضم — فلذلك ذكرت هَؤُلَاءِ في المقدمة مرتين : أولاهما تضبط بالكسر ، والثانية بالضم .

ومثال ما بنى على السكون من الموصولات : الذى والذى وَمَنْ وما ، ومثال ما بنى على الفتح : الَّذِينَ ، ومثال ما بنى منها على الكسر : الْأَلَاءِ — بالمد — لغة في الألى بمعنى لذين ، قال الشاعر :

٥٩ — أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا

== ومثلها قولك : ما أحبنى لفلان ، وقولك : ما أبغضنى لفلان ؛ فالعبارة الأولى معناها : أنك تحب فلانا حباً شديداً ، والعبارة الثانية معناها أنك تبغضه بغضا شديداً ، فاللام داخلية على المفعول وما قبله فاعل ، فإذا أردت أن فلانا يحبك حباً شديداً قلت : ما أحبنى إلى فلان . وإذا أردت أن فلاناً يبغضك بغضا شديداً قلت : ما أبغضنى إلى فلان ، فاللام في العبارة الأولى كانت للترقية بين الفاعل والمفعول والتمييز بينهما ، والنوع الثانى : اللام التى تبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ، والنوع الثالث : اللام التى تبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية . عكس الذى قبله ، ومثاله قولهم : سقيا لك ، ورحمة لك ، وما أشبه ذلك ، واللام التى تبين الفاعل من المفعول تكون متعلقة بمذكور ؛ فقولك « ما أبغضنى لفلان » اللام فيه متعلقة بأبغض واللام التى تبين مفعولية أو فاعلية غير ملتبسة بالأخرى تكون متعلقة بمحذوف كالذى ذكرناه فى بيان الرأى الثانى فى توجيه القراءة الثالثة من الآية الكريمة ، وفى هذا القدر كفاية فافهمه واحرص عليه ولا تغفل عنه . (١) من سورة الشعراء الآية ٦٤ .

٥٩ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، وهو المعروف بكثير عزة . اللغة : « الشَّم » بالضم — جمع أشم ، مأخوذ من الشمم — بفتح الشين والميم — وهو ==

ومثالُ ما بنى منها على الضم ذاتُ بمعنى اللَّيِّ ، وذلك في لغة بعض طيِّء ، وحكى
الفرَّاء أنه سمع بعض الشُّوَّال يقول في المسجد الجامع : « بالفضل ذوفَضَّلَكُم اللهُ بِهِ
والكرامةِ ذاتِ أكرمَكُم اللهُ بِهِ » بضم ذات مع أنها صفة للكرامة: أي أسألكم بالفضل ،
وقوله « بِهِ » بفتح الباء ، وأصله « بِهَا » فحذِفَت الألفُ ، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء
بعد تقدير سَلْبِ كسرتها .

ثم استثنيت من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ذين وتين والذين واللتين ، فذكرتُ

== استواء قصبة الأنف مع ارتفاع يسير في أرنبته ، والعرب تعد ذلك من علامات السُّودد في
الرجال ، انظر إلى قول حسان بن ثابت يمدح بني جفنة :

بِيضُ الْوُجُوهِ كَرِيْمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الْأَنْوْفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ
« القين » الحداد « صقالها » أراد صنعها ، وإجادته إياه معناه إحسانها وإحكامها .

المعنى : يصف قوما بأن الله تعالى عصمهم من فعل السوء ، وجنبهم صفات الشر؛ فيقول:
لقد أبى الله تعالى لهؤلاء الناس ذوى السُّودد والمكارم أن يأتوا منكرا ، أو يفعلوا فعلا
يلازمون عليه .

الإعراب : « أبى الله » فعل وفاعله ، والمفعول محذوف ، والتقدير أبى الله فعل الشر
« للشم » جار ومجرور متعلق بأبى « الألاء » اسم موصول بمعنى الذين صفة للشم ، مبنى على
الكسر في محل جر « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير اسمه « سيوف » خبر
كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره لا محل لها صلة الألاء « أجاد » فعل ماض « القين »
فاعل أجاد « يوما » ظرف زمان منصوب بأجاد « صقالها » صقال : مفعول به لأجاد ، وهو
مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من أجاد وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لسيوف .
الشاهد فيه : قوله « الألاء » فإنه اسم موصول بمعنى الذين ، وهو مبنى على الكسر ،
والدليل على أنه استعمله بمعنى الذين شيان : أولهما أن الموصوف به جمع تكسير لذكر وهو الشم ؛
لأنه جمع أشم ، والثاني تعبيره في الصلة بضمير المذكورين ، وذلك في قوله « كأنهم سيوف »
وأنت تعرف أن الضمير العائد من جملة الصلة يجب أن يطابق الموصول الموضوع لمعنى هو
نص فيه في تذكيره وتأنيثه ، وفي إفراده وتثنيته وجمعه .

أنهما كالثنى ، وأعنى بذلك أنهما معربان : بالالف رفعاً ، وبالياء المفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً ، كما أن الزَيْدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ كذلك ، وفُهم من قولى « كالثنى » أنهما ليسا مننّين حقيقة ، وهو كذلك ؛ وذلك لأنه لا يجوز أن يُثنى من المعارف إلا ما يقبل التنكير كزيدٍ وعمرو ، ألا ترى أنهما لما اعتقدَ فيهما الشياغُ والتنكيرُ جازت تثنيتهما ، ولهذا قلت : « الزيدان والعمران » فأدخلت عليهما حرفَ التعريف ، ولو كانا باقيين على تعريف العامية لم يحز دخول حرف التعريف عليهما ، وذا الذى لا يقبلان التنكير ؛ لأن تعريف ذا الإشارة ، وتعريف « الذى » بالصَّلّة ، وهما ملازمان لذا والذى ؛ فدل ذلك على أن ذَيْنِ وَالَّذَيْنِ ونحوها أسماءُ تثنية ، بمنزلة قولك : هما ، وأتما ، وليسا بتثنية حقيقة ، ولهذا لم يصح فى ذين أن تدخل عليها أل كالأ يصح ذلك فى هما وأتما .

فإن قلت : فهلا استثنيت من الموصولات « أياً » أيضاً فإنها معربة إلا إذا أضيفت وكان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً ؟ قلت : قد علم مما قدمت أن « أياً » مبنية فى هذه الحالة ، معربة فيما عداها ؛ فلم أحتج إلى إعادته .

ومثالُ المبنى من أسماء الشرط والاستفهام على السكون : مَنْ ، وما ، ومثالُ المبنى منهما على الفتح : أينَ ، وأَيَّانَ ، وليس فيهما ما بنى على كسر ولا ضم فأذكره .

فإن قلت : فإن من أسماء الشرط « حَيْثُما » وهى مبنية على الضم . قلت : المبنى على الضم حيثُ ، واسم الشرط إنما هو حيثما ، فما اتصلت بحيث وصارت جزءاً منها ؛ فالضم فى حشو الكلمة ، لا فى آخرها .

واستثنيت من أسماء الشروط وأسماء الاستفهام « أياً » ؛ فإنها معربة فيهما مطلقاً

بإجماع ، مثال الاستفهامية في الرفع قوله تعالى : (أَتَشْكُمُ يَا بَنِي بَعْرَ شِهَاء) ^(١) (أَتَشْكُمُ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا) ^(٢) ومثالها في النصب (فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) ^(٣) (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) ^(٤) فأیکم فیہما مبتداً ، وأی من قوله (أَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) مفعول به لتنكرون ، وأی من قوله تعالى (أَيَّ مُنْقَلَبٍ) مفعول مطلق لينقلبون ، وليست مفعولاً به لسيعلم ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ومثالها في الخفض (فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) ^(٥) وأی في هذه الآية مخفوضة لفظاً مرفوعة محلاً ؛ لأنها مبتداً ، والباء زائدة ، والأصل أَتَشْكُمُ أَيْكُمُ الْمَفْتُونُ ^(٦) ، والجملة نصب بتبصر أو يبصرون ؛ لأنهما تنازعاها ، وهما مُعلَّقان عن العمل بالاستفهام ، وفي الآية مباحث أخر .

- | | |
|-----------------------------------|----------------------------------|
| (١) من سورة النمل من الآية ٣٨ | (٢) من سورة التوبة من الآية ٢٤ |
| (٣) من سورة غافر من الآية ٨١ | (٤) من سورة الشعراء من الآية ٢٢٧ |
| (٥) من سورة القلم ، الآيتان ٦ و ٥ | |

(٦) هذا الإعراب الذي ذكره المؤلف هو إعراب سيويوه شيخ النحاة لهذه الآية الكريمة ، وعليه يكون (المفتون) اسم مفعول كما هو الظاهر . ويكون الاستفهام عن وقع عليه الفتنة ، فكان بعضهم يقول لبعض : أي امرئ منكم أثرت فيه دعاية هذا المدعى للنبوة فعلته يترك دين آبائه إلى دينه ؟ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الباء أصلية ، وأى : مجرور بها لفظاً ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمفتون : مبتداً مؤخر ، ثم اختلف النقل عنه في معنى الباء ؛ فنقل عنه قوم أنه يقول : إن معنى الباء السببية ، وعلى هذا يكون المفتون مصدراً بمعنى الفتنة ، وكأن بعض هؤلاء يقول لبعض : بسبب أيكم وقعت الفتنة ؟ وحجج المصدر على زنة مفعول مما أثبتته الأخفش ، ومثل له بالميسور والمعسور والمجلود والمحلوف والمعقول : بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف والعقل ؛ ونقل عنه قوم آخرون : أن الباء بمعنى في التي للظرفية ، وعلى هذا يكون المفتون اسم مفعول كما ذهب إليه سيويوه ؛ وكأن بعض هؤلاء يقول لبعض : في أي طائفة من طوائفكم هذا الذي وقعت الفتنة عليه ؟

ومثالُ الظرف المبني على السكون « إذ » وهو ظرف لما مضى من الزمان ، ويضاف لكل من الجملتين ، نحو : (وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ) ^(١) (وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا) ^(٢) [(وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ)] ^(٣) وتأتى ظرفاً لما يستقبل نحو (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ) ^(٤) وقوله تعالى : (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) ^(٥) بعد قوله سبحانه : (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ) ^(٦) وتأتى للتعليل ، نحو (وَإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَتَوْا إِلَى الْكَهْفِ) ^(٧) أى : ولأجل اعتزالكم إياهم ، والاستثناء في الآية متصل إن كان هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره ، ومنقطع إن كانوا يخصون غير الله سبحانه بالعبادة ، وكذلك البحث في قوله تعالى : (أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ، أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ، فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ) ^(٨) وتأتى للمفاجأة ، كقوله :

٦٠ — اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

(١) من سورة الأنفال من الآية ٢٦ (٢) من سورة الأعراف من الآية ٨٦

(٣) من سورة الزخرف من الآية ٣٩ (٤) من سورة غافر من الآيتين ٧٠ و ٧١

(٥) من سورة الزلزلة من الآية ٤ (٦) من سورة الزلزلة من الآية ١

(٧) من سورة الكهف من الآية ١٦ (٨) من سورة الشعراء الآيات ٧٥ - ٧٧

٦٠ — نسبوا هذا البيت إلى عنبر بن ليبد العذري .

اللغة : « مياسير » جمع ميسور بمعنى اليسر ، بدليل مقابلته بالعسر ، وفي هذا اللفظ فائدتان : الأولى أنه يدل لما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من محيى المصدر على زنة اسم مفعول كما جاء على زنة اسم الفاعل كالعافية ، والثانية أنه يدل على جواز جمع المصدر ، ألا ترى أنه جمع ميسورا على مياسير كما يجمع مجنون على مجانين

الإعراب : « استقدر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الله » منصوب على التعظيم « خيرا » منصوب على نزع الخافض « وارضين » الواو عاطفة ، ارض : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « به » جار ومجرور متعلق بارض « فبينما » الفاء للتعليل =

ومثالُ المبني منها على الفتح « الآن » وهو اسمٌ لزمانٍ حَضَرَ جميعه أو بعضه ؛
فالأول نحو قوله تعالى : (الآن جِئْتُ بِالْحَقِّ)^(١) وفي هذه الآية حذفُ النصفة ، أى بالحق
الواضح . ولولا أن المعنى على هذا لكفروا لمفهوم هذه المقالة^(٢) ، والثاني نحو قوله تعالى
(فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآن)^(٣) وقد تُعَرَّب ، كقوله :

== بين : ظرف مكان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه محذوف ، وما : زائدة « العسر »
مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام فيها العسر حاصل مثلاً « إذ » كلمة دالة على المفاجأة ،
وقد اختلف فيها ، ف قيل : هى حرف ، وقيل : ظرف مكان ، وقيل : هى ظرف زمان ، وعلى
القول بأنها ظرف قيل : هى بدل من بين ، وقيل : متعلق بما بعده ؛ لأنه غير مضاف إليه
« دارت » دار : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « مياسير » فاعل دارت .

الشاهد فيه : قوله « إذ » فإنها كلمة دالة على المفاجأة ، ألا ترى أن معنى البيت فبين
الأوقات التى العسر فيها حاصل يفجؤك دوران مياسير ، وقد بينا فى إعراب البيت خلافاً
للعلماء فى هذه الكلمة فاحفظه يرشدك الله .

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٧١ .

(٢) منطوق هذه العبارة بدون تقدير وصف أن موسى عليه السلام قد جاءهم فى وقت
التكلم بالحق الذى يجب الإيمان به ، ويدل هذا بالمفهوم على أن ما كان قد جاءهم به قبل ذلك
ليس بحق ، وهذا كفر لا شبهة فيه ؛ لأنه يجب الإيمان بأن الرسول لا يأتى فى وقت من
الأوقات إلا بالحق الذى يجب الإيمان به ، فإن قدرنا الوصف الذى قدره المؤلف كان المفهوم
من العبارة أنه قبل وقت التكلم كان آتياً بالحق أيضاً ، لكن هذا الحق الذى كان يأتى به لم
يكن واضحاً ظاهر المعنى لعقولهم ، وهذا لا كفر فيه ؛ لأن تنصه ليس راجعاً إلى ما جاء
به الرسول ، وإنما تنصه راجع إلى عقولهم .

هذا كله عند من يعتبر المفهوم اعتبار المنطوق ، فأما من لا يرون اعتبار المفهوم فلا
يلتزمون هذا التقدير ، والمسألة خلافة بين علماء الأصول ، وهذه العجالة لا تتسع لذكر
مقالاتهم وأدلتها .

(٣) من سورة الجن ، من الآية ٩ .

٦١ — لِسَامِي بَذَاتِ اِخْتَالٍ دَارٍ عَرَفَتْهَا وَأُخْرَى بَذَاتِ الْجِزْعِ آيَاتُهَا سَطَرُ
كَأَنَّهُمَا مِلَانٍ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِ نَاعَصُرُ

٦١ — هذان البيتان لأبي صخر الهذلي ، من قصيدته التي يقول فيها :
وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِلذِّكْرِكِ هِرَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطَرُ
وهذا البيت هو الشاهد (رقم ١١٠) الذي يأتي في باب المفعول لأجله ، ومن هذه القصيدة أيضاً قوله :

أَمَّاوَالَّذِي أَبْكَيْ وَأَضْحَكَ ، وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا ، وَالَّذِي أَمَرُهُ الْأَمْرُ
لَقَدْ تَرَكْتَنِي أَحْسَدُ الْوَحْشِ أَنْ أَرَى أَلِيفَيْنِ مِنْهَا لَا يَرُوعُهُمَا النَّفَرُ
فَيَا هَجَرَ لَيْلِي قَدْ بَلَغْتَ بِي الْمَدَى وَزِدْتَ عَلَى مَالِمَ يَكُنْ بَدَغَ الْهَجَرُ
وَيَا حُبَّهَا زِدْنِي جَوَى كُلِّ لَيْلَةٍ وَيَا سَلْوَةَ الْأَيَّامِ مَوْعِدُكَ الْحُشْرُ

اللغة : « ذات الحال » اسم مكان ، ومثله « ذات الجزع » وقوله « آياتها سطر » أى :
علاماتها دراسة غير ظاهرة لم يبق منها إلا ما يشبه السطر الذي ينحقه الكاتب ، وشعراء
هذيل الذين منهم أبو صخر صاحب هذا الشاهد كثيراً ما يشبهون آثار الديار بالكتابة ؛
ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي في مطلع قصيدة :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدَّوَا قِرَ يَزْبُرُهَا الْكَاتِبُ الْحُمَيْرِيُّ

الإعراب : « لسامي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بذات » جار ومجرور
متعلق بمحذوف حال من دار الآتي ، وذات مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « دار » مبتدأ
مؤخر « عرفت » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل رفع صفة لدار « وأخرى » الواو
عاطفة ، أخرى : معطوفة على دار ، أو مبتدأ أول « بذات » جار ومجرور متعلق بمحذوف
صفة لأخرى ، وذات مضاف ، و « الجزع » مضاف إليه « آياتها » آيات : مبتدأ ، وهو مضاف
وانضمير مضاف إليه « سطر » خبر المبتدأ الذي هو آيات ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع صفة
ثانية لأخرى ، أو خبر عنها إن جعلتها مبتدأ « كأنهما » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد على
الدارين اسمه « ملان » جار ومجرور ، وأصله من الآن ، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر
كأن « لم » نافية جازمة « يتغيرا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف
الانثنيين فاعله ، والجملة في محل رفع خبر ثان لكأن « وقد » الواو للحال ، قد : حرف =

أصله « كأنهما من الآن » فحذف نون « من » ؛ لالتقاء ساكنة مع لام « الآن » ^(١) ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب ، وأعرب « الآن » فخفضه بالكسرة .
ومثال ما بنى منها على الكسر « أمس » وقد مضى شرحه ، وإنما ذكرته هناك لشبهه بمسألة حذام في اختلاف الحجازيين والتميمين فيه ، وإنما كان حقه أن يذكر هنا خاصة لأنه كلمة بعينها ، وليس فرداً داخل تحت قاعدة كلية .

= تحقيق « مر » فعل ماض « للدارين » جار ومجرور متعلق بمر « من بعدنا » الجار والمجرور متعلق بمر أيضاً ، وبعد مضاف والضمير مضاف إليه « عصر » فاعل مر ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « ملآن » حيث أعرب « الآن » فجاء به متأثراً بالعامل الذي هو حرف الجر ؛ إذ الأصل « من الآن » وقد بين المؤلف علة حذف نون من .

هذا ، وأول يبقى الشاهد يروى على غير الوجه الذي أنشده المؤلف فيروى هكذا :
لِلْيَمَلِ بِذَاتِ الْبَيْنِ دَارُهُ عَرَفَتْهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا سَطَرُ
(١) لذلك نظائر في كلام العرب قدامهم ومحدثهم ؛ فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

وَتَعْلَمُ أَنَّ لَهَا عِنْدَنَا ذَخَائِرَ مِلْحَبٍّ لَا تَظْهَرُ

أراد « من الحب » فحذف النون ، ومنه قول القتال الكلابي :

وَمَا أَنْسَ مِلْأَشْيَاءَ لَا أَنْسَ نِسْوَةً طَوَّالِعَ مِنْ حَوْضِي وَقَدْ جَنَحَ الْعَصْرُ

أراد « من الأشياء » فحذف النون ، ومن ذلك قول أبي الطيب المتنبي :

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنٌ فِي زِيِّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجَمَالِ

أراد « من الجن » فحذف النون ، ومن ذلك قول النابغة الجعدي :

وَلَقَدْ شَهِدْتُ عُكَازَ قَبْلِ مَحَلِّهَا فِيهَا ، وَكُنْتُ أَعْدُّ مِلْفَتَيَانِ

أراد « من الفتیان » فحذف النون ، ومن ذلك قول النابغة الجعدي في نفس القصيدة التي منها البيت السابق :

وَلَبِستُ مِلْإِسْلَامَ ثَوْبًا وَاسِعًا مِنْ سَيْبٍ لَا حَرِيمَ وَلَا مَنَانٍ

أراد « من الإسلام » فحذف النون ، وربما حذفوا من « على » الجارة لامها والألف التي بعدها وذلك كما وقع في قول أبي السمال الأسدي ، واسمه سمعان بن هيرة :

وَنَامُوتُ خَيْرٌ لِلْفَتَى مِنْ حَيَاتِهِ بِدَارَةِ ذُلٍّ عُلْبَ لَابَا يُوقَرُ

أراد « على البلاء » فحذف الألف ، لالتقاء الساكنين ، ولم يكف بهذا فحذف اللام قبلها .

ومثال ما بنى منها على الضم « حَيْثُ » وهو ظرف مكان يضاف للجملتين ، وربما أضيف لتفرد ، كقوله :

— ٦٢ — * أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٍ طَالِعًا *

وقد يفتح ، وقد يكسر ، وبعضهم يعربه ، وقرئ : (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ)^(١) بالكسر ، فيحتمل الإعراب والبناء^(٢) .

٦٢ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نطلع لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٢٢) وبعده قوله :

* نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا *

اللغة : « سهيل » نجم تنضج الفواكه عند طلوعه « الشهاب » الشعلة من النار . الإعراب : « أَمَا » أداة استفتاح « ترى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم في محل نصب ، وعامله قوله ترى ، وهو مضاف ، و « سهيل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طالعا » حال من سهيل المجرور بالإضافة ، ومجىء الحال من المضاف إليه في غير المواضع الثلاثة المحفوظة قليل ، ولكنه يقع في الشعر « نجما » منصوب على المدح بفعل محذوف تقديره أمدح « يضيء » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نجم ، والجملة في محل نصب صفة لنجم « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله يضيء ، وأهو متعلق بضيء « لامعا » حال من فاعل يضيء ، وهو حال مؤكدة ؛ لانفهام معناه مما قبله . الشاهد فيه : قوله « حيث سهيل » فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة ، وإنما يضاف حيث عندهم إلى الجملة فعلية كانت أو اسمية ، وقد أجاز الكسائي إضافة حيث إلى المفرد ، واستدل بهذا الشاهد ، وبقول الآخر :

وَنَطَعُهُمْ حَيْثُ الْكَلْبِ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيِضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَى الْعَائِمِ

ونحوها ؛ ومن العلماء من روى بيت الشاهد على وجه غير الذي رواه المؤلف تبعا للكسائي ، فرواه « حيث سهيل طالع » على أن قوله « سهيل » مبتدأ ، وقوله « طالع » خبره ، وحيث مضاف إلى جملة المبتدأ وخبره ، لكن نصب المصراع الثاني يبعدهذه الرواية ، فافهم ذلك والله يرشدك .

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٨٢ — ومن سورة القلم ، من الآية ٤٤ .

(٢) فإذا قدرتها معربة كانت حيث مجرورة بمن ، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة . وإذا قدرتها مبنية كانت حيث مبنية على الكسر كأمس في محل جر .

ثم قلت : بابٌ — الْأَسْمُ نَكِرَةٌ وَهُوَ مَا يَقْبَلُ رُبَّ .
 وأقول : ينقسم الاسم — بحسب التنكير والتعريف — إلى قسمين : نكرة ، وهو الأصل ، ولهذا قدمته ، ومعرفة ، وهو الفرع ، ولهذا أخرته .
 وعلامة النكرة : أن تقبل دخول «رُبَّ» عليها ، نحو رجل و غلام ، تقول : «رُبَّ رَجُلٍ» و «رُبَّ غُلَامٍ» وبهذا استدل على أن «مَنْ» و «مَا» قد يَقَعَانِ نكرتين ، كقوله :
 ٦٣ — رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبُهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

٦٣ — هذا البيت من كلام سويد بن أبي كاهل بن حارثة اليشكري ، من قصيدة له رواها صاحب المفضليات ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٩٣) ومطلع القصيدة قوله :
 بَسَطْتُ رَابِعَةَ الْحَبْلِ لَنَا فَوَصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعَ
 حُرَّةً تَجَلُّوْا شَتِيَّتًا وَاضِحًا كَشُعَاعِ الْبَرْقِ فِي الْغَيْمِ سَطَعَ
 اللغة : « رابعة » اسم امرأة « الحبل » أراد به المودة والمحبة ، وبسطها أراد به أنها أقامت مودتها على خير حال ؛ لأن الذي يمد لك الحبل يجري على هواك ويوافق رغبتك « ما اتسع » ما : هي المصدرية الظرفية ، أراد مدة استقامة أمر ودادها « حرة » يريد هي حرة « شتيتا » أراد به ثغراً مفلج الأسنان في حسن « أنضجت » هو كناية عن نهاية الكمد الذي يحدثه في قلبه ، أو هو استعارة ، شبه تحسير القلب وإكاده بإنضاج اللحم الذي يؤكل .
 الإعراب : « رب » حرف جر شبهه بالزائد « من » نكرة بمعنى إنسان مبتدأ ، مبنى على السكون ، وله محلان أحدهما جر برب والثاني رفع بالابتداء « أنضجت » فعل وفاعل « غيظا » تمييز محمول من المفعول ، أو مفعول لأجله « قلبه » قلب : مفعول به لأنضج ، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة في محل رفع صفة لمن « قد » حرف تحقيق « تمنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من « لى » جار ومجرور متعلق بقوله تمنى « موتا » مفعول به لتنى « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يطع » فعل مضارع مبنى للمجهول ، محذوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة « لم يطع » في محل رفع خبر المبتدأ . وعليه تكون جملة « قد تمنى » في محل رفع أو جر صفة لمن . ولا مانع من جعل جملة « قد تمنى » في محل رفع خبر من ، وجملة « لم يطع » في محل رفع خبر ثان .
 الشاهد فيه : قوله « رب من » حيث استعمل « من » فيه نكرة ووصفها بجملة « أنضجت » =

وقوله :

٦٤ — لا تَضِيقَنَّ بِالْأُمُورِ فَقَدْ تُكْشِفُ غَمَّاؤَهَا بِغَيْرِ احْتِيَالٍ
رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحُلِّ الْعِقَالِ

فدخلت «رُبَّ» عليهما ، ولا تدخل إلا على النكرات ؛ فعلم أن المعنى رُبَّ
شخص أنضجت قلبه غيظاً ، وربَّ شيء من الأمور تكرهه النفوس .

= أو بحملة «قد تمنى» في بعض وجوه الإعراب التي قدمنا ذكرها ، والدليل على كونها نكرة
دخول «رب» عليها ؛ لأن رب لا تجر إلا النكرات ، ومن العلماء من يروى صدر البيت :
رُبَّمَا أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَ مَنْ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ
وعليه لا شاهد في البيت ، و«ما» في هذه الرواية حرف يكف «رب» عن جر ما بعدها
ويحيز دخولها على الجمل .

٦٤ — ينسب هذا الشاهد إلى أمية بن أبي الصلت ، وينسب لأبي قيس اليهودي ،
وينسب لابن صرمة الأنصاري ، وينسب إلى حنيف بن عمير الشكري ، وينسب لنهار ابن
أخت مسيلة الكذاب ، وهو من شواهد الأثموني (رقم ٩٥) .

الإعراب : «لا» ناهية «تضيقن» تضيق : فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم
بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالأمور» جار ومجرور متعلق بتضيق «فقد»
الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق «تكشف» فعل مضارع مبني للمجهول
«غمماؤها» غماء : نائب فاعل تكشف ، وغماء مضاف والضمير مضاف إليه «بغير» جار ومجرور
متعلق بتكشف ، وغير مضاف ، و «احتيا ل» مضاف إليه «ربما» رب : حرف جر شبهه
بالزائد ، وما : نكرة بمعنى شيء مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع بالابتداء «تكره
النفوس» فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع أو جر ، وعلى الوجهين هي صفة لما «من الأمر»
جار ومجرور متعلق بتكره «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فرجة» مبتدأ
مؤخر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، الذي هو ما ، وقال كثيرون : هذه الجملة في محل
جر صفة للأمر ؛ لأنه محلى بأن الجنسية فهو في قوة النكرة «كل» جار ومجرور متعلق
بمحذوف صفة لفرجة ، وحل مضاف ، و «العقال» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «ربما» حيث استعمل «ما» نكرة موصوفة ؛ بدليل دخول «رب»
عليها ؛ لأن رب لا يكون مجرورها إلا نكرة ، ولا يجوز لك أن تزعم أن «ما» في هذا الشاهد
حرف يكف رب عن جر ما بعدها ؛ لأنها اسم ألبته ؛ بدليل عود الضمير في قوله «له» كما
أنه يعود عليها ضمير منصوب بتكره ، وقد علمت أن الضمير لا يعود إلا على الاسم .

فإن قلت : فإنك تقول : « رُبُّهُ رجلاً » ، قال الشاعر :
٦٥ — رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

٦٥ — لم أجد من نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٩٣) .

اللغة : « فتية » جمع فتى « دَائِبًا » ملحقاً ، وهو اسم فاعل من قولهم : دأب على الأمر بادأب دأباً — بفتح الدال والهمزة — ودءوباً ، إذا لزمه وثابر على فعله .

الإعراب : « ربه » رب : حرف جر شبه بالزائد ، والضمير في محل جر رب ، وفي محل رفع بالابتداء « فتية » تميز للضمير ، منصوب بالفتحة الظاهرة « دعوت » فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « إلى » حرف جر « ما » اسم موصول مبنى السكون في محل جر يالى ، والجار والمجرور متعلق بدعا « يورث » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا يعود إلى « ما » وهو فاعل « المجد » مفعول به ليورث ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « فأجابوا » الفاء عاطفة . أجابوا : فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع معطوفة بالفاء على جملة دعوت .

الشاهد فيه : قوله « ربه فتية » حيث دخلت رب على الضمير ؛ فدل ظاهر ذلك على أن قولنا « إن رب لا تجر إلا النكرات » غير صحيح ؛ لأن الضمير معرفة ، بل هو أعرف المعارف ، وقد دخلت عليه رب ، وقد أجاب المؤلف عن هذا بأن الضمير ههنا ليس معرفة ، فضلاً على أن يكون أعرف المعارف ، وإنما هو نكرة ، والدليل على ذلك أنه عند إلى نكرة وهى قوله فتية ، والضمير إذا عاد إلى نكرة فهو نكرة .

وهذا الذى اختاره المؤلف من أن الضمير في هذا الموضع نكرة لعوده على نكرة ليس هو مآرجحه ابن مالك ولا هو مذهب البصريين الذى اعتاد العلماء أن ينصروه ، والراجح سدهم تسليم أن هذا الضمير معرفة ، وادعاء أن دخول رب على الضمير شاذ لا يقاس عليه ، وهذا هو الذى ذكره ابن مالك بقوله :

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبِّهِ قَتَّى نَزَرُ ، كَذَا كَمَا وَنَحْوُهُ أَتَى

والقول بأن الضمير الذى يعود إلى نكرة نكرة والضمير الذى يعود إلى معرفة يكون معرفة هو قول جمهور الكوفيين .

وقد استوفى المؤلف ذكر مذاهب النحاة في هذه المسألة — وإن كان لم يذكر أدلة فريق منهم — فلا حاجة بنا إلى أن نذكر لك شيئاً عنها ، وبخاصة إذا كان مبنى هذا الشرح على الإيجاز

والضمير معرفة ، وقد دخلت عليه ربّ ، فبطل القول بأنها لا تدخل إلا على النكرات .
قلت : لا نسلم أن الضمير فيا أوردته معرفة ، بل هو نكرة ؛ وذلك لأن الضمير في
المثال والبيت راجع إلى ما بعده : من قولك « رَجُلًا » وقول الشاعر « فتية » ، وهما
نكرتان ، وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة : هل هو نكرة أو معرفة ؟
على مذاهب ثلاثة : أحدها أنه نكرة مطلقاً ، والثاني : أنه معرفة مطلقاً ، والثالث : أن
النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجبة التنكير ، أو جائزته : فإن
كانت واجبة التنكير كما في المثال والبيت فالضمير نكرة ، وإن كانت جائزته كما في قولك
« جاءني رجل فأكرمه » فالضمير معرفة ، وإنما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة
التنكير لأنها تميز ، والتميز لا يكون إلا نكرة ، وإنما كانت في قولك « جاءني رجل
فأكرمه » جائزة التنكير لأنها فاعل ، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة ، بل يجوز أن
يكون نكرة وأن يكون معرفة ، تقول : « جاءني رجل » و « جاءني زيد » .

ثم قلت : ومعرفة ، وهى ستة : أحدها المضمّر ، وهو : مادّل على متكلّم
أو مخاطب أو غائب .
وأقول : أنواع المعارف ستة :

أحدها : المضمّر ، ويسمى « الضمير » أيضاً ، ويسمّيه الكوفيون : الكناية ،
والمكنى ، وإنما بدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح .
وهو عبارة عما دل على متكلّم نحو أنا ونحن ، أو مخاطب نحو أنت وأنتما ، أو غائب
نحو هو وهما .

وإنما سمي مضمّراً من قولهم « أضمرتُ الشيء » إذا سترته وأخفيتّه ، ومنه قولهم
« أضمرتُ الشيء في نفسي » أو من الضمور ، وهو الهزال ؛ لأنه في الغالب قليل
الحروف ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة - وهى التاء والكاف والهاء -
والهمس : هو الصوت الخفي .

فإن قلت : يَرُدُّ على الحد الذي ذكرته للمضمر الكاف من «ذلك» فإنها دالَّةٌ على الخطاب ، وليست ضميراً باتفاق البصريين ، وإنما هي حرف لا محل له من الإعراب . قلت : لا نسلم أنها دالة على الخطاب ، وإنما هي دالة على الخطاب ؛ فهي حرف دال على معنى ، ولا دلالة له على الذات ألبتة ، وكذلك أيضاً الياء في «إياي» والكاف في «إياك» والهاء في «إياه» ليست مضمّرات ، وإنما هي — على الصحيح — حروفٌ دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة ، والدال على المتكلم والخطاب والغائب إنما هي «إيا» ولكنه لما وضع مشتركا بينها وأرادوا بيان من عَنَوْا به احتجّ إلى قرينة تتصل به تبين المبنى المراد منه .

ثم أتبعته قولي « غائب » بأن قلت : معلوم نحو (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) أو مُتَقَدِّمٌ مُطْلَقًا ، نحو (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ) أو لَفْظًا لا رُبَّةَ نَحْوُ (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ) أو نِيَّةَ نَحْوُ (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) أو مُؤَخَّرَ في نحو (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا) و « نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » و « رُبَّةٌ رَجُلًا » و « قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » و « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » ، ونحو قوله :

* جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ *

والأصحُّ أن هذا ضرورة .

وأقول : لا بد للضمير من مُفسِّرٍ يُبَيِّنُ ما يراد به ، فإن كان لمتكلم أو مخاطب مفسره حضورٌ مِنْ هُوَ له ، وإن كان لغائب مفسره نوعان : لفظٌ ، وغيره ، والثاني نحو (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) ^(١) أى : القرآن ، وفي ذلك شهادة له بالنبأه وأنه غنى عن التفسير ، والأول نوعان : غالبٌ ، وغيره ؛ فالغالب أن يكون متقدماً ، وتقدُّمه على ثلاثة أنواع : تقدُّم

في اللفظ والتقدير ، وإليه الإشارة بقولي « مُطْلَقاً » وذلك نحو (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ) ^(١) والمعنى قدرنا له منازل ، فحذف الخافض ، أو التقدير ذا منازل ، فحذف المضاف ، وانتصاب « ذا » إما على الحال ، أو على أنه مفعول ثانٍ لتضمين (قدرناه) معنى صَيَّرْنَاهُ ؛ وتَقَدَّرَ في اللفظ دون التقدير ، نحو (وَإِذْ أُبْتَلِيَ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ) ^(٢) وتقدم في التقدير ، دون اللفظ ، نحو (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) ^(٣) لأن «إبراهيم» مفعول فهو في نية التأخير ، و « موسى » فاعل فهو في نية التقديم ، وقيل : إن فاعل « أوجس » ضمير مستتر ، وإن « موسى » بدل منه ؛ فلا دليل في الآية .

والنوع الثاني : أن يكون مؤخرًا في اللفظ والرتبة ، وهو محصور في سبعة أبواب : أحدها : باب ضمير الشأن ، نحو « هُوَ - أَوْ هِيَ - زَيْدٌ قَائِمٌ » أى : الشأن والحديث أو القصة ، فإنه مُفَسَّرٌ بالجملة بعده ؛ فإنها نفس الحديث والقصة ، ومنه : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ^(٤) (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) ^(٥) .

والثاني : أن يكون مُخْبَرًا عنه بمفسره ، نحو (مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا) ^(٦) أى : الحياة إلا حياتنا الدنيا .

والثالث : الضمير في باب « نِعَمَ » نحو « نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » و (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) ^(٧) فإنه مفسر بالتمييز .

والرابع : مجرور « رُبَّ » نحو « رُبُّهُ رَجُلًا » ؛ فإنه مفسر بالتمييز قطعاً .

والخامس : الضمير في باب التنازع إذا عملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع ، نحو « قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » ؛ فإن الألف راجعة إلى الأخوين .

- | | |
|-----------------------------------|-------------------------------------|
| (١) من سورة يس ، من الآية ٣٩ . | (٢) من سورة البقرة ، من الآية ١٢٤ . |
| (٣) من سورة طه ، من الآية ٦٧ . | (٤) من سورة الإخلاص ، الآية ١ . |
| (٥) من سورة الحج ، من الآية ٤٦ . | (٦) من سورة الجاثية ، من الآية ٢٤ . |
| (٧) من سورة الكهف ، من الآية ٥٠ . | |

والسادس : الضمير المُبدَلُ منه ما بعده ، كقولك في ابتداء الكلام : « ضَرَبَتْهُ زَيْدًا » وقول بعضهم : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ » .

والسابع : الضمير المتصل بالفاعل المُقدَّم على المفعول المؤخَّر ، وهو ضرورة على الأصح ، كقوله :

٦٦ — جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ

جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

٦٦ — اختلفوا في نسبة هذا البيت ؛ فقال قوم : هو لأبي الأسود الدؤلي يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقال آخرون : للنابغة — أى الجعدى — وقال قوم : لعبد الله ابن هاروق ، ولعله قد روى لكل واحد من هؤلاء جميعاً ؛ فإنه قد روى بروايات مختلفة ؛ مما يدل على أنه قد وقع في شعر أكثر من واحد ، وقد أنشد هذا البيت المؤلف في أوضحه (رقم ٢٢٠) ، وابن عقيل (رقم ١٥٣) ، والأشموني في باب الفاعل (رقم ٢٨٠) .

الإعراب : « جَزَى » فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف لا محل له من الإعراب « ربه » رب : فاعل جَزَى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، ورب مضاف والضمير الذي للعائب العائد على عدى مضاف إليه « عَنِّي » جار ومجرور متعلق بجَزَى « عدى » مفعول به لجَزَى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » صفة لعدى ، وصفة المنصوب منصوبة ، وابن مضاف ، و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق عامله جَزَى ، وهو مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رب ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « ربه عدى بن حاتم » حيث أعاد الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، فكان هذا الضمير عائداً على متأخر في اللفظ وفي الرتبة جميعاً : أما تأخره في اللفظ فظاهر ، وأما تأخره في الرتبة فلأن رتبة المفعول الذي عاد الضمير إليه أن يتأخر في الكلام عن الفاعل الذي اتصل الضمير به ، وهذا التقديم شاذ عند جبهة النحاة ، وذهب ابن جنى وجبالة إلى أنه سائق لا شذوذ فيه ، ووجهه عندهم أنه قد كثر في لسان العرب =

فَأَعِيد الضمير من « رَبُّهُ » إلى « عَدِي » وهو متأخر لفظاً ورتبة .

ثم قلت : الثاني العَلَمُ ، وَهُوَ شَخْصِيٌّ إِنْ عَيْنَ مَسْمَاهُ مُطْلَقًا كَزَيْدٍ ، وَجِنْسِيٌّ إِنْ دَلَّ بِذَاتِهِ عَلَى ذِي الدَّاهِيَةِ تَارَةً وَعَلَى الْحَاضِرِ أُخْرَى كَأَسَامَةِ .
وَمِنَ الْعَلَمِ الْكُنْيَةُ ، وَاللَّقَبُ ، وَيُؤَخَّرُ عَنِ الْأِسْمِ تَابِعًا لَهُ مُطْلَقًا ، أَوْ مَخْفُوضًا بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَا .

وأقول : الثاني من أنواع المعارف : العَلَمُ ، وهو نوعان : علم شخص ، وعلم جنس .

فَعَلَمُ الشَّخْصِ عبارة عن اسم يُعَيِّنُ مَسْمَاهُ تَعْيِينًا مُطْلَقًا : أَيْ بِغَيْرِ قَيْدٍ .

فَقَوْلُنَا « اسم » جنس يشمل المعارف والنكرات ، وقَوْلُنَا « يعين مسماه » فصلٌ مخرج للنكرات ؛ لأنها لا تعين مسماها ، بخلاف المعارف فإنها كلها تعين مسماها ، أَعْنِي أَنَّهَا تُبَيِّنُ حَقِيقَتَهُ وَتَجْعَلُهُ كَأَنَّهُ مُشَاهِدٌ حَاضِرٌ لِلْعَيَانِ ، وقَوْلُنَا « بغير قيد » مخرج لما عدا العلم من المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بَقَيْدٍ : كَقَوْلِكَ « الرَّجُلُ » ؛ فَإِنَّهُ يَعِينُ مَسْمَاهُ بِقَيْدِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَكَقَوْلِكَ « غُلَامِي » ؛ فَإِنَّهُ يَعِينُ مَسْمَاهُ بِقَيْدِ الْإِضَافَةِ ، بخلاف الْعَلَمِ فَإِنَّهُ يَعِينُ مَسْمَاهُ بِغَيْرِ قَيْدٍ ، وَلِذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ التَّعْيِيرُ عَنِ الشَّخْصِ الْمُسَمَّى زَيْدًا بِحُضُورِ وَلَا غَيْبِهِ ، بخلاف التعبير عنه بَأَنْتَ وَهُوَ ، وَعَبَّرْتُ فِي الْمَقْدَمَةِ عَنِ الْأِسْمِ بِقَوْلِي : « إِنْ عَيْنَ مَسْمَاهُ » وَعَنِ نَفْيِ الْقَيْدِ بِقَوْلِي « مُطْلَقًا » قَصْدًا لِلِاخْتِصَارِ .

وَعَلَمُ الْجِنْسِ عبارة عما دَلَّ ، إِلَى آخِرِهِ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ « أَسَامَةُ أَشْجَعُ » مِنْ ثُعَالَةٍ « فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ « الْأَسَدُ أَشْجَعُ مِنَ الثَّعْلَبِ » وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي هَذَا الْمَثَالِ

== تقديم المفعول على الفاعل تارة نحو (وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ) وَعَلَى الْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ جَمِيعًا تارة أُخْرَى ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى (فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ) فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ ظَنُّ أَنْ لِلْمَفْعُولِ رَتَبَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا ، التَّأَخُّرُ ، وَالثَّانِيَةُ التَّقَدُّمُ ؛ فَإِذَا عَادَ عَلَيْهِ وَهُوَ مُتَأَخَّرٌ لَفْظًا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ بِالْفَاعِلِ الْمُتَقَدِّمِ ، فَكَأَنَّهُ مُتَأَخَّرٌ لَفْظًا مُتَقَدِّمٌ رَتَبَةً ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ .

لتعريف الجنس ، وأن قولك « هذا أسامةٌ مُقبِلاً » في قوة قولك « هذا الأسدُ مُقبِلاً »
والألف واللام في ذلك لتعريف الحضور ، واحتترزتُ بقولي « بذاته » من الأسد والثعلب
في المثال المذكور ؛ فإيهما لم يَدُلَّا على ذى الماهية بذاتهما ، بل بدخول الألف واللام .

ثم بينت أن العلم ينقسم إلى اسم ، كما تقدم من التمثيل بزيد وأسامه ، وإلى لقبٍ ،
وهو : ما أشعر برفعة كزَيْنِ العابدين أو بضعة كقفّة وبطةٍ ، وإلى كنية ، وهو : ما بُدئَ
بأبٍ أو أم ، كأبي بكر وأمّ عمرو ، وأنه إذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب ،
ثم إن كانا مفردين جازت إضافة الأول إلى الثانى ، وجاز إتيان الثانى للأول فى إعرابه ،
وذلك كـ « سعيد كُرْزٍ » . وإن كانا مضافين كـ « عبد الله زين العابدين » أو متخالفين
كـ « زيد زين العابدين » وكـ « عبد الله كُرْزٍ » تعين الإتيان ، وامتنعت الإضافة .

ثم قلت : الثالثُ الإشارةُ ، وهو [مادلٌّ على مُسمًى وإشارةٌ إليه ، كـ] « ذا »
و « ذان » فى التذكير ، و « ذى » و « تى » [و « تا »] و « تان » فى « التانيث »
و « أولاء » فيها .
و تلحقهنَّ فى البعدِ كافُ خطابٍ حرّيةٌ مُجرّدةٌ مِنَ اللامِ مُطلقاً ، أو مقرونةٌ
بها ، إلا فى المثنى ، وفى الجمعِ فى لغةٍ من مدّه ، وهى الفصحى ، وفيما سبقتُه
ها التنبيه .

وأقول : الثالث من أنواع المعارف : الإشارة ، وهو : مادلٌّ على مُسمًى وإشارةٌ
إلى ذلك المُسمًى ، تقول مشيراً إلى زيد مثلاً : « هذا » فتدلُّ لفظةً « ذا » على ذاتِ
زيد ، وعلى الإشارة لتلك الذات ، وقولى « وهو » بالتذكير بعد قولى « الإشارة » على
حذف مضاف ، والتقدير اسم الإشارة ؛ فالضمير من قولى « وهو » راجعٌ إلى الاسم المحذوف .
وتنقسم أسماء الإشارة بحسب مَنْ هى له ستة أقسامٍ باعتبار التقسيم العقلى ، وخمسة
باعتبار الواقع ، وبيانُ الأولِ أنها إما مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل منها إما لمذكر ،

أو مؤنثٍ ، وبيانُ الثاني أنهم جعلوا عبارة الجمعِ مُشْتَرِكَةً بين المذكرينَ والمؤنثاتِ .
فللمفرد المذكر « هَذَا » .

وللمفردة المؤنثة « هَذِهِ » و « هَاتِي » و « هَاتَا » .

ولثنية المذكرينِ « هَذَانِ » رفعاً ، و « هَذَيْنِ » جرّاً ونصباً .

ولثنية المؤنثينِ « هَاتَانِ » رفعاً ، و « هَاتَيْنِ » جرّاً ونصباً .

ولجمع المذكر والمؤنث « هَؤُلَاءِ » : بالمد في لغة الحجازيين ، وبها جاء القرآن ،
وبالقصر في لغة بني تميم .

وليست « ها » من جملة اسم الإشارة ، وإنما هي حرفٌ جيء به لتنبيه المخاطب
على المشارِ إليه ؛ بدليل سقوطه منها : جوازاً في قولك « ذَا » و « ذَاكَ » ووجوباً في
قولك « ذَلِكَ » ^(١) ولا الكافُ اسمٌ مضمَّرٌ مثلها في « غَلَامِكَ » ؛ لأن ذلك يقتضي
أن تكون مخفوضةً بالإضافة ، وذلك ممتنع ؛ لأن أسماء الإشارة لا تُضَافُ ؛ لأنها
ملازمة للتعريف ؛ وإنما هي حرفٌ لمجرد الخطاب لاموضع له من الإعراب ، وتلحق اسمُ
الإشارة إذا كان للبعيد ، وأنت في اللام قبله بالخيار ، تقول : « ذَاكَ » أو « ذَلِكَ » .
ويجب تركُ اللام في ثلاثِ مسائلَ :

إحداها : إشارة المتنّى ، نحو « ذَانِكَ » و « تَانِكَ » .

والثانية : إشارة الجمع في لغة مَنْ مَدَّه ، تقول : « أُولَئِكَ » بالمد من غير لام ؛ فإن

(١) ذكر المؤلف دليلاً على أن «ها» ليست جزءاً من اسم الإشارة في قولك « هذا ،

وهذه ، وهؤلاء » وحاصل هذا الدليل أن «ها» لو كانت جزءاً من اسم الإشارة كالزاي
من زيد لما جاز سقوطها بغير داع في قولك : ذا ، وذانك ، وأولئك ، بل لماوجب سقوطها
في نحو قولك : ذلك . وإنما وجب سقوط الهاء في ذلك وتلك لأن اللام والكاف زائدتان ؛
فلو جاز مع وجودهما زيادة الهاء في أول الكلمة لكثرت الزيادات كثرة تثقل بها ، فلما
كانت «ها» تسقط بغير سبب علمنا أنها ليست جزءاً من اسم الإشارة ؛ لأن جزء الكلمة
لا يسقط منها إلا لسبب .

قَصَرْتُ قَلْتُ : « أَوْلَاكَ » أو « أَوْلَاكَ »^(١) .

والثالثة : كل اسم إشارة تقدم عليه حرف التنبيه ، نحو : « هَذَاكَ » و « هَاتَاكَ »
و « هَاتِيكَ » .

ثم قلت : الرَّابِعُ الْمُوصُولُ ، وهو : مَا فَتَقَرَ إِلَى الْوَصْلِ بِمُجْمَلَةٍ خَبَرِيَّةٍ أَوْ ظَرْفٍ
أَوْ مَجْرُورٍ تَامِّينٍ أَوْ وَصْفٍ صَرِيحٍ ، وَإِلَى عَائِدٍ أَوْ خَافِهِ .

وأقول : الرابع من أنواع المعارف : الموصولات ، وهى عبارة عما يحتاج إلى أمرين :
أحدهما : الصَّلَةُ ، وهى واحد من أربعة أمور : أحدها : الجملة ، وشرطها : أن تكون
خبرية ، أى : محتملة للصدق والكذب ، تقول : « جَاءَنِى الَّذِى قَامَ » و « الَّذِى أَبُوهُ
قَامَ » ولا يجوز « الَّذِى هَلْ قَامَ » أو « الَّذِى لَا تَضْرِبُهُ » والثانى : الظرف ، والثالث
الجار والمجرور ، وشرطهما أن يكونا تَامِّينَ ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (وَلَهُ مَنْ فِي
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ)^(٢) واحترزت بالتأمين
من الناقصين ، وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة ؛ فلا يقال « جاء الذى اليوم » ولا « جاء
الذى بك » والرابع : الوصف الصريح ، أى الخالص من غلبة الأسمية ، وهذا يكون
صلة للألف واللام خاصة ، نحو « الضارب » و « المضروب » كما سيأتى .

والأمر الثانى : الضميرُ العائدُ من الصلة إلى الموصول ، نحو « جاء الذى قام أبوه »

(١) جميع ما فى القرآن من اسم إشارة الجمع ممدود ، كما فى قوله سبحانه وتعالى :
(أَوْلَاكَ عَلَى هَدًى مِنْ رَبِّهِمْ) من سورة البقرة من الآية ٥ ؛ وذلك لأن القرآن نزل بلفظة
أهل الحجاز ، وهم يمدونه ، وعليه جاء قول جرير :

دُمَ الْبَنَازِلُ بَعْدَ مَنْزِلَةِ الْوَاوِى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْإِيَّامِ

ومما ورد منه مقصوراً مع اللام قول الشاعر :

أَوْلَاكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلُ إِلَّا أَوْلَا لِكَأ

(٢) من سورة الأنبياء ، من الآية ١٩ .

وشرطه : أن يكون مطابقاً للموصول في الأفراد والتذكير وفروعهما ، وقد يخلقه الظاهر ،
كقوله :

٦٧ — سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا وإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

٦٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٨٢)
اللغة : «سعاد» اسم امرأة «أضناك» أورثك الضنى ، وهو المرض الذى كلما ظننت أنه
برىء عاد «إعراضها» أراد به هجرانها وصدودها «استمر» دام واتصل ، كلما ظننت
أنها أقلعت عنه ظهر لك أنها لا تزال عليه «وزاد» يريد أنه لم يقف عند حد تحمله
وتقدر عليه .

الإعراب : «سعاد» مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : اذكر سعاد ، أو خبر مبتدأ
محذوف ، تقديره : هى سعاد ، أو هذه سعاد «التي» نعت لسعاد ، مبنى على السكون في محل
نصب أو رفع «أضناك» أضنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له ، والكاف ضمير
المخاطب (وأراد به نفسه ؛ فهو يخاطب نفسه على سبيل التجريد) مفعول به مبنى على الفتح
في محل نصب «حب» فاعل أضنى ، وهو مضاف ، و«سعاد» مضاف إليه ، مجرور بالفتحة
نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث «وإعراضها» الواو عاطفة ، إعراض :
مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه «عناك» جار ومجرور متعلق بإعراض
«استمر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعراض ، والجملة
في محل رفع خبر المبتدأ «وزاد» الواو عاطفة ، زاد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى إعراضها ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع معطوفة
بالواو على جملة الخبر .

الشاهد فيه : قوله «التي أضناك حب سعاد» حيث وضع الاسم الظاهر الذى هو قوله
«سعاد» في آخر الشطر الأول ، موضع الضمير ؛ فربط به جملة الصلة ؛ والأصل أن يقول :
سعاد التي أضناك حبها ؛ ووضع الاسم الظاهر في موضع الضمير في جملة الصلة بنوع خاص
مما أنكره كثير من العلماء ؛ وذكروا أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ ومنهم المؤلف
نفسه فقد ذكر في المغنى أنه ضرورة لا يجوز تخريج القرآن عليه ، فافهم ذلك وتدبره .

ومثل البيت الذى استشهد به المؤلف قول الشاعر ، وهو مجنون ليلى :

فَيَا رَبَّ لَيْلَى ، أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

يريد «وأنت الذى في رحمة أطمع» فوضع الاسم الظاهر وهو اسم الجلالة موضع الضمير .

وَحَمَلَ عَلَيْهِ الزَّمْشَرِيُّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ)^(١) وذلك لأنه قدَّرَ الجملة الاسمية - وهي (الذين) وما بعده - معطوفة على الجملة الفعلية - وهي (خلق) وما بعده - على معنى أنه سبحانه خلق ما لا يقدر عليه سواه ، ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء ، ولولا أن التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون كما أن التقدير سعاد الذين أضناك حبها للزم فساد هذا الإعراب ؛ فخلو الصلة من ضمير ، وهذا في الآية الكريمة خير منه في البيت ؛ لأن الاسم الظاهر النائب عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول ، وهو سعاد ، فحصل التكرار ، وهو في الآية بمعناه لا بلفظه ، وأجاز في الجملة وجهاً آخر ، وبدأ به ، وهو أن تكون معطوفة على (الحمد لله) والمعنى أنه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق ؛ لأنه ما خلقه إلا نعمة ، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته .

ثم قلت : وَهُوَ « الَّذِي » وَ « الَّتِي » وَتَنْدِيَّتُهُمَا ، وَجَمْعُهُمَا ، وَ « الْأُلَى » وَ « الَّذِينَ » وَ « اللَّاتِي » وَ « اللَّائِي » وَمَا يَمَعْنَاهُنَّ وَهُوَ « مَنْ » لِلْعَالَمِ ، وَ « مَا » لِغَيْرِهِ « وَذُو » عِنْدَ طَيِّءٍ ، وَ « ذَا » بَعْدَ مَا أَوْ مِنْ الْأُسْفِيْهِامِيَّتَيْنِ إِنْ لَمْ تُلْغَ ، وَ « أَيُّ » وَ « أَلْ » فِي نَحْوِ الضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ .

وأقول : لما فرغت من حدِّ الموصول شرعت في سرد المشهور من ألفاظه : والحاصل أنها تنقسم إلى ستة أقسام ؛ لأنها إما مفرد ، أو مثني ، أو مجموع ، وكل من الثلاثة إما لمذكر ، أو لمؤنث .

فلمفرد المذكر « الَّذِي » ، وتستعمل للعاقل وغيره ؛ فالأول نحو (وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ)^(٢) والثاني نحو (هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ)^(٣) ولك في يائه وجهان :

(١) من سورة الأنعام ، الآية ١ (٢) من سورة الزمر ، من الآية ٣٣

(٣) من سورة الأنبياء ، من الآية ١٠٢

الإِثْبَاتُ ، والحذفُ ؛ فعلى الإِثْبَاتِ تكون إما خفيفة فتكون ساكنة ، وإما شديدة فتكون إما مكسورة ، أو جارية بوجه الإعراب ، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسوراً كما كان قبل الحذف وإما ساكناً .

وللمفرد المؤنث « الَّتِي » وتستعمل للعاقلة وغيرها ؛ فالأول نحو (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا)^(١) و « قد » هنا للتوقع ؛ لأنها كانت تتوقع سماع شكواها وإنزال الوحي في شأنها ، و « في » للسببية أو الظرفية ، على حذف مضاف : أى في شأنه ، والثاني نحو (سَيَقُولُ الشُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَا هُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا)^(٢) أى : سيقول اليهود ما صرّف المسلمين عن التوجه إلى بيت المقدس ، ولك في ياء « التي » من اللغات الخمس مالك في ياء « الذي » .

ولثنى المذكر « اللَّذَانِ » رفعا ، و « اللَّذَيْنِ » جراً ونصباً .
ولثنى المؤنث « اللَّتَانِ » رفعا ، و « اللَّتَيْنِ » جراً ونصباً .
ولك فيهن تشديد النون وحذفها ، والأصل التخفيف والثبوت .
ولجمع المذكر « الْأُلَى » بالقصر والمد^(٣) ، و « الَّذِينَ » بالياء مطلقا ، أو بالواو رفعا .

(١) من سورة المجادلة ، من الآية ١ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ١٤٢

(٣) من شواهد المد قول الشاعر :

أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ
وَمِنْ شَوَاهِدِ الْقَصْرِ قَوْلُ الْآخِرِ :

نَحْنُ الْأُلَى قَا جَمْعُ جُجُو عَاكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا

يريد نحن الألى عرفوا بالشجاعة وقهر الأعداء ، وهذا في جمع المذكر العاقل ، وقد تستعمل هذه في جمع المذكر غير العاقل ، ومن ذلك قول الشاعر :

تَهَيَّجَنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الْأُلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

وربما استعملت هذه الكلمة في جمع المؤنث العاقل ، ومنه قول مجنون ليلى :

ولجمع المؤنث « اللَّائِي » و « اللَّاتِي » بإثبات الياء وحذفها فيهما ، وقد قرئ (وَاللَّائِي يَلْسَنُ) ^(١) بالوجهين ، ولم يقرأ في السبعة (وَاللَّاتِي يَاتِينَ بِفَاحِشَةٍ) ^(٢) إلا بالياء ؛ لأنه أخف من « اللَّائِي » ؛ لكونه بغير همزة .

ومن الموصولاتِ موصولاتٌ عامّةٌ في المفرد المذكر وفروعه ، وهي :
« مَنْ » وأصلُ وضعها لم ي عقل ، نحو (أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ
الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى) ^(٣) .

و « مَا » لما لا يعقل ، نحو (مَا عِنْدَكُمْ يُنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ) ^(٤) .
و « ذُو » في لغة طيء ، يقولون : « جَاءَنِي ذُو قَامٍ » .
و « ذَا » بشرطين : أحدهما : أن يتقدم عليها « ما » الاستفهامية ، نحو (مَاذَا
أُنْزِلَ رَبُّكُمْ) ^(٥) أى : ما الذى أنزل ربكم ؟ أو « مَنْ » الاستفهامية نحو « مَنْ ذَا
لَقِيتَ » ؟ وقول الشاعر :

حَا حُبَّهَا حُبَّ الْأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ
ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الْأُلَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمًا
وقد تستعمل في جمع المؤنث غير العاقل ، ومنه قول الشاعر :

وَتُبْلَى الْأُلَى يَسْتَلْثِمُونَ عَلَى الْأُلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبُلِ
الشاهد في قوله « على الألى تراهن - إلخ » فإنه عنى بذلك الأفراس التى يركبها الذين
يستلثمون : أى يلبسون اللأمة ، وهى - بفتح اللام وسكون الهمزة - أداة الحرب .

(١) من سورة الطلاق من الآية ٤ . (٢) من سورة النساء من الآية ١٥ .

(٣) من سورة الرعد من الآية ١٩ (٤) من سورة النحل من الآية ٩٦ .

(٥) من سورة النحل من الآية ٢٤ والآية ٣٠ .

(١٠ - شذور الذهب)

٦٨ — وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً قَدْ قُلَّتْهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

٦٨ — هذا البيت من كلام أبي بصير الأعشى ميمون بن قيس بن جندل ، صانعة العرب في الجاهلية ، وأسيرهم شعراً ، من قصيدة مطلعها :

رَحَلَتْ سُمَيَّةٌ غَدَوَةً أَجْمَالَهَا غَضَبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَالَهَا

ورواية صدر الشاهد في ديوانه (ص ٢٣ طبع فينا ١٩٢٧) هكذا *وغريبة تأتي الملوك حكيمة* وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد في قطر الندى (رقم ٢٢) .

اللغة : «قصيدة» هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة ، وهي في اصطلاح علماء العروض عبارة عن جملة من الأبيات أقلها سبعة - وقيل عشرة - سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتجويد والإتيان «غريبة» يريد أنها نادرة منقطعة النظر .

المعنى : إن كثيراً من القصائد النادرة المثال قد صنعتها صناعة عجيبة ، وأحكمت صنعتها ، فيقول من تقرر أبياتها سمعه : من قائل هذا الشعر البديع !؟

الإعراب : « وقصيدة » الواو واو رب ، قصيدة : مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «تأتي» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قصيدة «الملوك» مفعول به لتأتي ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله لأنه مبتدأ ، أو في محل جر صفة له باعتبار اللفظ «غريبة» صفة أيضاً لقصيدة فهي مرفوعة أو مجرورة «قد» حرف تحقيق «قلتها» فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ليقال» اللام لام التعليل ، يقال : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام «من» اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع «ذا» اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع «قالها» قال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، يعود إلى ذا ، والضمير المتصل البارز مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل يقال .

الشاهد فيه : قوله «من ذا قالها» فإنه استعمل «ذا» اسماً موصولاً بمعنى الذي ، بعد «من» الاستفهامية ، وجاء لهذا الاسم الموصول بصلة هي جملة «قالها» وعائد هو الضمير المستتر في قال ، على ما بيناه في الإعراب .

أى : مَنْ الذى قَالَهَا ، وهذا الشرطُ خَالَفَ فيه الكوفيون ؛ فلم يشترطوه ، واستدلوا بقوله :

— ٦٩ — * نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

٦٩ — هذا عجز بيت ، صدره قوله :

* عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ *

وهذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميرى ، يقولها بعد أن خرج من سجن عبيد الله ابن زياد وإلى سجستان فى عهد معاوية بن أبى سفيان ، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد الذى هو عجز البيت فى كتابه أوضح المسالك فى باب الموصول ، وأنشد صدره فى باب أسماء الأفعال والأصوات ، وأنشد البيت كله فى كتابه قطر الندى (رقم ٣٣) .

اللغة : «عَدَس» اسم صوت يزجر به الفرس «عباد» هو عباد بن زياد «نجوت» يروى فى مكانه «أمنت» أى صرت فى مكان تأمنين فيه .

الإعراب : «عَدَس» اسم صوت ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ما » نافية « لِعَبَاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله إمارة ، أو بمحذوف حال منه ، أو بما يتعلق به الجار والمجرور السابق «إمارة» مبتدأ مؤخر «أمنت» فعل وفاعل « وهذا » الواو واو الحال ، هذا : اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ ، « تحملين » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف ، والتقدير تحمليه « طليق » خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول ، وجملة المبتدأ أخبره فى محل نصب حال ، وهذا الإعراب هو إعراب الكوفيين للبيت ، وستعرف ما فى هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحملين طليق » فإن الكوفيين زعموا أن « هذا » اسم موصول والجملة بعده صلة ، والعائد إليه محذوف ، على نحو ما قررناه فى إعراب البيت .

ولم يرتض البصريون ذلك ، وذهبوا إلى أن « هذا » اسم إشارة مبتدأ ، و « طليق » خبره ، وجملة « تحملين » فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى الخبر العائد إلى المبتدأ ، وتقدير الكلام : وهذا طليق حال كونه محمولا .

ومن هنا يظهر لك أن الكوفيين لا يشترطون تقدم ما أو من الاستفهاميتين ، ولا خلوه من حرف التنبيه ، وأما البصريون فإنهم يشترطون ذلك .

فزعوا أن التقدير: والذي تحمليه طليق، ف«ذا» موصول مبتدأ، و«تحمليين» صلة، والعائد محذوف، و«طليق» خبر.

الشرط الثاني: أن لا تكون «ذا» ملغاة، وإلغاؤها بأن تُرَكَّبَ مع «ما» فيصيرا اسماً واحداً؛ فتقول: «ماذا صنعت» وينزل «ماذا» بمنزلة قولك: أى شيء؛ فتكون مفعولاً مقدّماً، فإن قدرت «ما» مبتدأ و«ذا» خبراً؛ فهي موصولة؛ لأنها لم تلغ. ومنها «أى» كقوله تعالى: (ثُمَّ لَنُنْزِلَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آيَهُمْ أَشَدُّ) ^(١) أى: الذى هو أشد، وقد تقدّم الكلام فيها.

ومنها «أل» الداخلة على اسم الفاعل، ك«الضارب» أو اسم المفعول ك«المضروب» هذا قول الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين، وزعم المازني أنها موصول حرفي، ويردّه أنها لا تؤول بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرف تعريف، ويردّه أن هذا الوصف يمتنع تقديم معموله، ويجوز عطف الفعل عليه، كقوله تعالى: (فَالْمَغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ) ^(٢) فعطف «أثرن» على «مغيرات» لأن التقدير فاللاتى أغرن فأثرن، والمغيرات: مُفْعِلَات من الغارة، و(صبحاً) ظرف زمان، كانوا يُغِيرُونَ على أعدائهم فى الصباح؛ لأنهم حينئذ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون، ويقال: إنها كانت سرّية لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بنى كنانة فأبطأ عليه خبرها فجاء به الوحى إليه، والنقع: الغبار، أو الصوت، من قوله عليه الصلاة والسلام «مالم يكن نَقْعٌ أو لَقْلَقَةٌ» ^(٣) أى: فهيجن بالمُفَار عليهم صباحاً وجَلَبَةً ^(٤).

(١) من سورة مريم من الآية ٦٩، وقد تقدم الكلام على هذه الكلمة فى ص ١٠٨

(٢) من سورة العاديات من الآيتين ٣ و ٤.

(٣) اللققة - بفتح اللامين بينهما قاف ساكنة - هى شدة الصوت.

(٤) الجلبة - بفتح الجيم واللام والباء جميعاً - اختلاط الأصوات وشدها، وإغمايكون ذلك عند الاضطراب وكثرة أحباب الصوت.

ثم قلت : الخامس المحلى بالعهديّة كجاء القاضى ، ونحو (فيها مضباح المضباح)
الآية ، أو الجنسيّة نحو (وخلق الإنسان ضعيفاً) ونحو (ذلك الكتاب لا ريب فيه)
ونحو (وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ) .

ويجب ثبوتها في فاعلى نعم وبس المظهرين ، نحو (نعم العبد) و (بس مثل
القوم) « فنعم ابن أخت القوم » فأما المضمّر فمستتر مفسّر بتميّز ، نحو « نعم
امراً هرم » ومنه (فنعماً هي) ^(١) وفي نعتي الإشارة مطلقاً وأى في النداء ، نحو
(يأيّها الإنسان) ونحو (مال هذا الكتاب) وقد يقال يأيّها هذا .

ويجب في السعة حذفها من المنادى ، إلا من أسمى الله تعالى ، والجملة المسمى
بها ، ومن المضاف ، إلا إذا كانت صفة معرّبة بالحرّف ، أو صافّة إلى ما فيه أل .
وأقول : الخامس من المعارف : المحلى بالألف واللام العهديّة أو الجنسيّة .

وأشرت إلى أن كلا منهما قسمان ؛ لأن العهديّة إما أن يشار بها إلى معهود ذهنيّ

(١) نعم : لفظ مركب من كلمتين : إحداها « نعم » الذي يدل على إنشاء المدح ، والثانية
« ما » ، وقد اختلف العلماء في « ما » هذه في مثل هذا التركيب ، ولهم في ذلك
ثلاثة مذاهب :

الأول : أن « ما » هذه نكرة تامة ؛ فهي تميز للفاعل المستتر ، وكأنه قيل : نعم
الشيء شيئاً هي ، فالشيء هو الفاعل ، وعبرنا به عن الضمير المستتر في نعم ، وشيئاً هو
التمييز ، وهو الذي وضعت « ما » موضعه ، وهي : مبتدأ مؤخر ، وهو المخصوص بالمدح ،
وهذا المذهب هو الذي يريده المؤلف بالإتيان بهذا المثال في هذا الموضع .

والمذهب الثاني : أن « ما » معرفة تامة ، وهي فاعل نعم ، وجملة « نعم » من الفعل
وفاعله في محل رفع خبر مقدم ، و « هي » مبتدأ مؤخر ، وهو المخصوص بالمدح .

والمذهب الثالث : أن « ما » لا معنى لها ؛ لأنها ركبت مع « نعم » فصارتا كلمة واحدة ؛
وعليه يكون « نعم » فعلاً ماضياً دالاً على إنشاء المدح ، و « هي » فاعلاً تبعاً ؛ فالجملة على هذا
المذهب جملة فعلية ، وعلى المذهبين السابقين هي جملة اسمية ؛ لأنها من مبتدأ وخبر ، وهذا
المذهب الأخير هو مذهب الفراء ومن وافقه .

أَوْ ذِكْرِيَّ ؛ فالأولُ كقولك « جَاءَ الْقَاضِي » إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ في قاضٍ خاصٍّ ، والثاني كقوله تعالى : (فِيهَا مِصْبَاحٌ مُنْصَبِحٌ) ^(١) الآية ؛ فإن أُل في المصباح وفي الزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما ، وأُل الجنسية قسماً ؛ لأنها إما أن تكون استغراقية ، أو مشاراً بها إلى نفس الحقيقة ؛ فالأول كقوله تعالى (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) ^(٢) أي : كل فرد من أفراد الإنسان ، ونحو (ذَلِكَ الْكِتَابُ) ^(٣) أي : أن هذا الكتاب هو كل الكتب ، إلا أن الاستغراق في الآية الأولى لأفراد الجنس ، وفي الثانية لخصائص الجنس ، كقولك : « زَيْدٌ الرَّجُلُ » أي : الذي اجتمع فيه صفات الرجال الحمودة ، والثاني نحو (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا) ^(٤) أي : من هذه الحقيقة ، لا من كل شيء اسمه ماء .

وقولي « العهدة أو الجنسية » خرج به المحلى بالالف واللام الزائدتين ؛ فإنها ليست لعهد ولا جنس ، وذلك كقراءة بعضهم (لئن رجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ) ^(٥) بفتح ياء (ليخرجن) وضم رائه ، وذلك لأن الْأَذَلَّ على هذه القراءة حال ، والحال واجبة التنكير ؛ فلهذا قلنا إن أُل زائدة لا مَعْرِفَةٌ ، والتقدير ليخرجن الأعز منها ذليلاً ، ولك أن تقدر أن الأصل خروج الْأَذَلَّ ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانتصب على المصدر على سبيل النياية ، وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة .

ثم ذكرت أن « أُل » المعرفة يجب ثبوتها في مسألتين ، ويجب حذفها في مسألتين : أما مسألتا الثبوت فإحدهما : أن يكون الأسم فاعلاً ظاهراً والفعل « نَعِمَ » أو « بَشَسَ » كقوله تعالى (نَعِمَ الْعَبْدُ) ^(٦) (فَنَعِمَ الْقَادِرُونَ) ^(٧) (نَعِمَ الْمَاهِدُونَ) ^(٨)

(١) من سورة النور من الآية ٣٥ (٢) من سورة النساء من الآية ٢٨

(٣) من سورة البقرة من الآية ٢ (٤) من سورة الأنبياء من الآية ٣٠

(٥) من سورة المنافقين من الآية ٨ (٦) من سورة ص من الآية ٣٠

(٧) من سورة المرسلات من الآية ٣٣ (٨) من سورة الداريات من الآية ٤٨

و (بُسْ الشَّرَابُ) ^(١) وأَشْرْتُ بالتثنية بقوله تعالى : (بُسْ مَثَلُ الْقَوْمِ) ^(٢) إلى أنه لا يشترط كون « أَل » في نفس الاسم الذي وقع فاعلاً كما في (نِعَمَ الْعَبْدُ) ^(٣) بل يجوز كونها فيه وكونها فيما أضيف هو إليه نحو (وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) ^(٤) (فَلَيْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) ^(٥) (بُسْ مَثَلُ الْقَوْمِ) ^(٦) .

ولو كان فاعلُ نعم و بس مضمراً وجب فيه ثلاثة أمور : أحدها : أن يكون مفرداً لا مثني ولا مجموعاً ، مستتراً لا بارزاً ، مُفسَّراً بتمييز بعده ^(٧) كقولك : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، ونِعَمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ ، ونِعَمَ رَجَالًا الزَّيْدُونَ ، وقول الشاعر :

٧٠ — نِعَمَ أَمْرًا هَرَمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمِرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا

(١) من سورة الكهف من الآية ٢٩ . (٢) من سورة الجمعة من الآية ٥ .
(٣) من سورة ص من الآية ٣٠ . (٤) من سورة النحل من الآية ٣٠ .
(٥) من سورة النحل من الآية ٢٩ . (٦) يشترط في هذا التمييز خمسة شروط : أولها : أن يكون نكرة ؛ فلا يصح الإتيان به معرفة .
والثاني : أن يكون عاماً ، وزيد بالعام ما يكون له أفراد متعددة كرجل وامرأة وفتاة وكتاب ، فإن لم يكن له إلا فرد واحد كقمر وشمس لم يصح أن يكون تمييزاً ، نعم لو قلت : « نعم شمساً شمس يومنا » أو قلت : « نعم قرأ قرأ ليلتنا » صح ذلك ؛ لأن القمر يتعدد بتعدد الليالي ، والشمس تتعدد بتعدد الأيام ، فصار من قبيل النكرة العامة .
والشرط الثالث : أن تكون النكرة مما يقبل أَل ؛ فخرج بذلك لفظ « مثل » ولفظ « غير » ونحوهما مما هو متوغل في التنكير ولا يقبل أَل .
والشرط الرابع : أن يؤخر هذا التمييز عن الفعل الذي هو بس أو نعم ؛ فلا يصح تقديمه عليهما .

والشرط الخامس : أن يقدم هذا التمييز عن المخصوص ، بالمدح أو الذم ؛ فلا يجوز أن يؤخر عنه ، والمثال الجامع لهذه الشروط هو ما ذكره المؤلف من قوله « نعم رجلاً زيد » وقد اكتفى بذلك عن ذكر هذه الشروط .

٧٠ — زعم قوم أن هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني من قصيدة له يمدح فيها هرم بن سنان المري ، اغتراراً بذكر هرم فيه مع أن زهيراً كان كثير المدح لهرم بن سنان المري ، ولم أجد البيت في إحدى نسخ زهير بن أبي سلمي التي بين يدي ، على اختلاف روايتها وشرحها .

والثانية : أن يكون الاسمُ نعتاً : إما لاسم الإشارة نحو (مَالِ هَذَا الْكِتَابِ) ^(١) ،
(مَالِ هَذَا الرَّسُولِ) ^(٢) وقولك : مررتُ بهذا الرَّجُلِ ، أو نعت « أيها » في النداء ،
نحو (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ) ^(٣) (يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ) ^(٤) ولكن قد تنعت « أَيْ » باسم الإشارة

اللغة : « لم تعر » أى : لم تنزل « مرتاع » فزع ، خائف « وزراً » أى : ملجأ وحصناً
يريد أنه يدفع عنهم آثار نوائب الدهر بإحساناته إليهم .

الإعراب « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرأ الآتى ، والجملة من الفعل والفاعل
في محل رفع خبر مقدم « امرأ » تمييز « هرم » مبتدأ مؤخر « لم » نافية جازمة « تعر » فعل
مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تعر
« إلا » أداة استثناء « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هرم « لمرتاع » جار ومجرور متعلق بقوله وزراً الآتى « بها »
جار ومجرور متعلق بقوله مرتاع « وزراً » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة
من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وهذه الحال في المعنى مستثنى من عموم الأحوال
ألست ترى أن معنى الكلام : لم تعر الناس نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون
هرم فيها وزراً للمرتاعين بها ؟

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأ هرم » فإن نعم فعل فاعله ضمير مستتر فيه ، ومرجعه هو
قوله « امرأ » الذى وقع تمييزاً مفسراً لهذا الضمير لإبهامه ، فعاد الضمير هنا على متأخر
لفظاً ورتبة ، أما تأخره لفظاً فواضح ، وأما تأخره رتبة فإن من البديهي أن رتبة التمييز
متأخرة عن رتبة الفاعل ؛ لأن كل فعل يحتاج البتة إلى فاعل ، والأصل فيه أن يتصل به ،
والغالب أن الكلام لا يحتاج إلى التمييز ، لكن هذا الموضع مما يغتفر فيه عود الضمير على
المتأخر على نحو ما علمت مناسبق ، وشئ آخر يوضح لك هذا ، وهو أن الفاعل عمدة ، والتمييز
فضلة ، بدليل أن الفاعل مرفوع وهو جزء من الجملة ، والتمييز منصوب وليس جزءاً من الجملة .
وفي البيت شاهد آخر ، وذلك في قوله « إلا وكان لمرتاع بها وزراً » وذلك حيث
اقتربت جملة الحال الماضية الواقعة بعد إلا بالواو ، والمستعمل الكثير في اللسان العربى أن
تجىء جملة الحال التي بهذه المثابة غير مقترنة بالواو .

(١) من سورة الكهف من الآية ٤٩ (٢) من سورة الفرقان من الآية ٧

(٣) من سورة المائدة من الآية ٦٧ (٤) من سورة الانقطار من الآية ٦

كقولك «يَأْيْهَذَا» ^(١) والغالبُ حينئذ أن تُنَعَتَ الإشارةُ كقوله :
٧١ — أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي

(١) اعلم أن «أيا» إذا نعتت بمد كرفان لفظها يذكر ، كما في الآيتين اللتين أثرهما المؤلف ،
وإذا نعتت بمؤنث فإن لفظها يؤنث ، كما في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ) من سورة
الفجر من الآية ٢٨ ، وكما في قول أول بن حجر :

أَيُّهَا النَّفْسُ أَجْمَلِي جَزَعًا إِنَّ الَّذِي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا

٧١ — هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري أحد شعراء الجاهلية ، وهو من
شواهد ابن عقيل (رقم ٣٢٩) .

اللغة : « الزاجري » الذي يزجرني ويكفني ويعنني « الوعى » هو في الأصل الأصوات
والجلبة ، ثم استعملوه في الحرب والقتال لما فيهما من الأصوات « مخلصي » أراد هل تضمن
لى البقاء بزجرى إياى ومنعك لى من منازل الأقران ؟ .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف
مبنى على الضم فى محن نصب ، وهى : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة نعت لأى ، مبنى على
السكون فى محل رفع « الزاجرى » الزاجر : بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ،
مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وياء التكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى
محل نصب ، وقيل : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وهو ضعيف « أحضر » فعل
مضارع يروى مرفوعاً فلا لبس فيه ؛ لأنه فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ،
وعلامه رفعه الضمة الظاهرة ، ويروى منصوباً ؛ فهو منصوب بأن المصدرية المحذوفة ،
وستعرف ما فيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الوعى » مفعول به « وأن »
الواو عاطفة ، أن : مصدرية ناصبة « أشهد » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنا « اللذات » مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع
مؤنث سالم « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أنت » ضمير
منفصل مبتدأ « مخلصي » مخلص : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف ، وياء التكلم مضاف إليه مبنى على
السكون محل جر .

الشاهد فيه : قوله « أيها الزاجرى » حيث نعت « أى » باسم الإشارة ثم نعت اسم
الإشارة بالاسم المحلى بالألف واللام ، وهذا هو الغالب إذا نعت « أى » باسم الإشارة . =

وقد لا تُنَعْتُ كقوله :

* أَيِهْذَانِ كَلَّا زَادَيْكُمَا *

— ٧٢ —

وأما مسألة الحذف فإحداها : أن يكون الاسمُ منادًى ؛ فتقول في نداء الغلام

= وفي البيت شاهد آخر ، وهو انتصاب الفعل المضارع ، الذي هو قوله « أحضر » بأن المصدرية المحذوفة ، وذلك عند من روى هذا الفعل بالنصب ، وهم الكوفيون ، والذي سهل النصب مع الحذف ذكر « أُنْ » في العطف ، وهو قوله « وأن أشهد » فافهم ذلك ، ونظير ذلك قولهم في مثل « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » بنصب تسمع ؛ فأما البصريون فيروون البيت برفع « أحضر » والمثل برفع « تسمع » وذلك لأنهم لا يجيزون أن ينتصب الفعل المضارع بحرف محذوف في غير المواضع المحفوظة ، من قبل أن نواصب المضارع عوامل ضعيفة ، والعامل الضعيف لا يعمل إلا وهو مذكور .

٧٢ — هذا صدر بيت من الرمل ، وعجزه قوله :

* وَدَعَانِي وَاعِلًا فِي مَنْ يَغِلُّ *

وفي بعض نسخ الشرح ذكر البيت كله ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « واعلا » هو الرجل الذي يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى لذلك « يغل » أصله يوغل - بفتح الياء وسكون الواو وكسر الغين - فحذفت الواو لوقوعها بين عدوتها ، على نحو ما علمت مما سبق للمؤلف أول الكتاب في ص ٢٦ .

الإعراب : « أيهدان » أي : منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم في محل نصب ها : حرف تنبيه ، دان : إسم إشارة نعت لأى ، مبنى على الألف في محل رفع ، وقيل : مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالثنى « كلا » فعل أمر ، مبنى على حذف النون وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع « زاديكا » زادى : مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، والميم حرف عمامد ، والألف حرف دال على تنبيه المخاطب « ودعاني » الواو عاطفة ، دعا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « واعلا » حال من المفعول به ، وهو ياء المتكلم « فيمن » في : حرف جر ، من : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لواغل « يغل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الاسم الموصول والجملة لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أيهدان » حيث نعت « أى » باسم الإشارة الذي لثنى ، وهو قوله « دان » ، ولم ينعت اسم الإشارة باسم محلى بالألف واللام ، وذلك قليل .

والرجل والإنسان : يا غَلامُ ، ويا رَجُلُ ، ويا إنَّسانُ . ويُستثنى من ذلك أمران : أحدهما : اسم الله تعالى ^(١) ؛ فيجوز أن تقول : يا الله ، فتجمع بين « يا » والألف واللام ، ولك قطع ألف اسم الله تعالى وحذفها ، والثاني : الجملة المسمى بها ، فلو سميت بقولك « المنطلق زيد » ثم ناديته قلت : يا المنطلق زيد .

الثانية : أن يكون الاسم مضافاً ، كقولك في الغلام والدار : غلامى ودارى ، ولا تقل الغلامى ولا الدارى فتجمع بين أل والإضافة ، ويستثنى من ذلك مسألتان : إحداها : أن يكون المضاف صفةً مُعرَّبة بالحروف ؛ فيجوز حينئذ اجتماع أل والإضافة ، وذلك نحو « الضَّارِبُ زَيْدٌ » و « الضَّارِبُ زَيْدٌ » ^(٢) ، والثانية : أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لها وهو بالألف واللام ؛ فيجوز حينئذ أيضاً الجمع بين أل والإضافة ، وذلك نحو « الضَّارِبُ الرَّجُلُ » و « الرَّاكِبُ الفَرَسُ » ^(٣) وما عداها لا يجوز فيه ذلك ، خلافاً للفراء فى إجازة « الضَّارِبُ زَيْدٌ » ونحوه مما المضاف فيه صفةً والمضاف

(١) الأ أكثر فى نداء اسم الله تعالى أن تحذف حرف النداء ، وتعوض منه ميا مشددة فى آخر الاسم ؛ فتقول : اللهم ، وربما جمع بين الميم المشددة وحرف النداء ، وهذا خاص بالشعر ، ومنه قول الشاعر :

إِنِّ إِذَا مَا حَدَّثْتُ الْمَا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

(٢) ومن ذلك قول عنترة بن شداد العبسى :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمُّهُمْ
الشَّامِتَى عِرْضَى وَلَمْ أَشْتُمَهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ الْقَهْمَا دِمَى

ومحل الاستشهاد به فى قوله « الشامى عرضى » فإن « الشامى » صفة ؛ لكونه اسم فاعل ، وهى معربة بالحروف لكونها مثنى ، وقد أضيفت إلى « عرضى » الذى هو مفعول به لهذه الصفة .

(٣) ومن شواهد ذلك قول النابغة الذبياني :

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْأَبْكَارِ زَيْنَهَا سَعْدَانُ تَوْضِحَ فِي أَوْبَارِهَا اللَّبْدُ

إليه معرفةٌ بغير الألف واللام ، ولكوفين كلهم في إجازة نحو «الثلاثة الأثواب»^(١) ونحوه مما المضاف فيه عددٌ والمضافُ إليه معدودٌ ، والرُّمانيُّ والمبردُ والزَّخَشَرِيُّ في قولهم [في] «الضاربى» و «الضاربك» و «الضاربه» : إن الضمير في موضع خفضٍ بالإضافة .

ثم قلت : السَّادِسُ : المضافُ لمعرفةٍ ، كـ «غلامى» و «غلام زيد» .
وأقول : هذا خاتمة المعارف ، وهو المضافُ لمعرفةٍ ، وهو في درجة ما أُضيفَ إليه ، فـ «غلامُ زيد» في رتبة العلم ، و «غلامُ هذا» في رتبة الإشارة ، و «غلامُ الذى جاءك» في رتبة الموصول ، و «غلامُ القاضى» في رتبة ذى الأداة ، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى المضمرك «غلامى» ؛ فإنه ليس في رتبة المضمرك ، بل هو في رتبة العلم ، وهذا هو المذهبُ الصحيحُ ، وزعم بعضهم أن ما أُضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً ، وذهب آخر إلى أنه في رتبته مطلقاً ، ولا يستثنى المضمرك ، والذى يدل على بطلان القولِ الثانى قوله :

— ٧٣ — * ... كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ *

(١) إذا أُريد تعريف العدد المضاف إلى المعدود — على ما اختاره البصريون — أدخلت ال على المضاف إليه كقول ذى الرمة :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِ وَالْدِّيَارُ الْبِلَاقِعِ

٧٣ — هذا الشاهد قطعة من بيت لامرئ القيس بن حجر السكندى ، أحد فحول الشعراء

في الجاهلية ، والبيت يتأمله هكذا :

فَأَذْرَكَ لَمْ يُجْهِدْ وَلَمْ يُشْنِ شَأْوُهُ يَمْرُ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ

وهذا البيت من قصيدة له طويلة كان قد ساجل بها علقمة الفحل أمام امرأة اسمها أم جندب ، ونحا كما إليها في أن يصف كل واحد منهما فرسه في قصيدة ، ومطلع قصيدة امرئ القيس قوله :

خَالِيَّ مَرَّأِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِنَقْضِ حَاجَاتِ الْفَوَادِ الْمُعَذِّبِ =

فوصف المضاف للمعرف بالأداة بالاسم المعرف بالأداة ، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف ، وعلى بطلان الثالث قولهم : مررت بزید صاحبك^(١) .

== ومطلع قصيدة علقمة قوله :

ذَهَبْتَ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ وَلَمْ يَكْ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ

لغة بيت الشاهد : « أدرك » أى أدرك هذا الفرس الوحش الذى كان يطارده « لم يجهد » أى على طبيعته من غير أن أجهده أو أبغته أو أثيره « شأوه » الشأو : الشوط البعيد « الحذروف » لعبة للصبيان يدورونها خيط فى أكفهم فلا تكاد ترى لسرعة دورانها . المعنى : يصف فرسه بأنه أدرك الصيد من غير أن يجهد ، وأنه كان سريعاً سرعة تشبه سرعة حذروف الوليد .

الإعراب : « أدرك » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى الفرس المذكور فى أبيات قبل هذا البيت « لم » نافية جازمة « يجهد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير الفرس ، والجملة فى محل نصب حال من فاعل أدرك « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « يثن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبله دليل عليها « شأوه » شأو : نائب فاعل يثن ، والضمير مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب بالعطف على جملة الحال « يمر » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الفرس « كحذروف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : يمر مرأ كائناً كمر حذروف ، وحذروف مضاف ، و « الوليد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « المثقب » صفة لحذروف .

الشاهد فيه : قوله « كحذروف الوليد المثقب » فإن قوله « المثقب » نعت لقوله حذروف فى قوله « حذروف الوليد » على ما علمنا من الإعراب ، وهذا النعت محلى بالألف واللام ، والمنعوت مضاف إلى المحلى بالألف واللام ، والنعت لا يجوز أن يكون أعرف من المنعوت ، فدلنا ذلك على أن المحلى بأل ليس أعرف من المضاف إلى المحلى بأل ؛ فثبت أن المضاف إلى معرفة يكون فى رتبة هذه المعرفة ، وفى كلام المؤلف دليل على استثناء المضاف إلى الضمير فتنبه لهذا ، وافهمه .

(١) وجه دلالة هذا المثال أن النعت — وهو قولهم صاحبك — مضاف إلى الضمير ، والمنعوت علم ؛ فلو كان المضاف إلى الضمير فى رتبة الضمير لكانت الصفة أعرف من الموصوف ، ومن المقرر عند النحاة أن الصفة لا يجوز أن تكون أعرف من الموصوف ؛ فدل اتفاقهم على صحة هذا المثال — مع هذا المقرر عندهم — على أن المضاف إلى الضمير — مثل صاحبك — فى رتبة العلم كزيد .

ثم قالت : بَابُ - المرفوعات عَشْرَةٌ : أَحَدُهَا : الْفَاعِلُ ، وَهُوَ : مَا قَدَّمَ الْفِعْلُ
أَوْ شَبَّهُهُ عَلَيْهِ وَأُسْنِدَ إِلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ أَوْ وَقُوعِهِ مِنْهُ ، كـ « عَلِمَ زَيْدٌ »
و « مَاتَ بَكْرٌ » و « ضَرَبَ عَمْرُو » و (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ) .

وأقول : شَرَعْتُ من هنا في ذكر أنواع العربات ، وبدأت منها بالمرفوعات ؛ لأنها
أركانُ الإسناد ، وَتَنَبَّيْتُ بالمنصوبات ؛ لأنها فضلات غالباً ^(١) وختمت بالجرورات ؛ لأنها
تابعة في العُمْدِيَّةِ وَالْفَضْلِيَّةِ لغيرها ، وهو المضاف ، فإن كان عمدة المضاف إليه عمدة ،
كما في قولك : « قام غلامٌ زَيْدٌ » وإن كان فضلة المضاف إليه فضلة ، كما في قولك :
« رأيتُ غلامَ زَيْدٍ » والتابع يتأخر عن المتبوع .

وبدأتُ من المرفوعات بالفاعل لأمرين : أَحَدُهُمَا أن عامله لفظي ، وهو الفعل
أو شبهه ، بخلاف المبتدأ ؛ فإن عامله معنوي ، وهو الابتداء ^(٢) ، والعامل اللفظي أقوى
من العامل المعنوي ؛ بدليل أنه يُزِيلُ حكم العامل المعنوي ، تقول في زيد قائمٌ :
« كان زَيْدٌ قائماً » و « إنَّ زَيْدًا قائمٌ » و « ظَنَنْتُ زَيْدًا قائماً » ولما بَيَّنْتُ أنَّ عامل
الفاعل أقوى كان الفاعلُ أقوى ، والأقوى مُقَدَّمٌ على الأضعف ، الثاني : أنَّ الرفع
في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول ، وليس هو في المبتدأ كذلك ، والأصلُ في الإعراب
أن يكون للفرق بين المعاني ، قَدِّمْتَ ما هو الأصل .

والضمير في قولي « وهو » للفاعل ، وقولي « ما قَدَّمَ الفعلُ أو شبههُ عليه » نخرج
لنحو « زَيْدٌ قائمٌ » و « زَيْدٌ قائمٌ » فإنَّ زَيْدًا فيهما أُسْنِدَ إليه الفعلُ وشَبَّهُهُ ولكنهما
لم يُقَدِّمَّا عليه ، ولا بد من هذا القيد ؛ لأن به يتميز الفاعلُ من المبتدأ ، وقولي « وأُسْنِدَ

(١) إنما قال المؤلف « غالباً » لأن بعض المنصوبات ليس فضلة ، بل هو ركن من
أركان الإسناد ، وذلك اسم إن فإنه المحكوم عليه ، وخبر كان فإنه المحكوم به .
(٢) هذا مذهب البصريين ، وهو الراجح ، وذهب الكوفيون إلى أن العامل في المبتدأ هو
الخبر ، والعامل عندهم في المبتدأ لفظي ، وهو مذهب ضعيف .

إليه « مخرج لنحو « زيداً » في قولك « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « أنا ضاربُ زيداً » ،
فإنه يصدق عليه فيهما أنه قدَّم عليه فعلُ أو شبههُ ، ولكنهما لم يُسندَا إليه ، وقولِي « على
جهة قيامه به أو وقوعه منه » مخرج لمفعول مالم يُسمَّ فاعله ، نحو « ضَرَبَ زَيْدٌ »
و « عَمَرُو مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ » فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنهما قدم عليهما فعل
وشبهه وأسند إليهما ، لكن هذا الإسناد على جهة الوقوع عليهما ، لا على جهة القيام بهما
كما في قولك : عَمِلَ زَيْدٌ ، أو الوقوع منه كما في قولك : ضَرَبَ عَمَرُو .
ومثَّلْتُ لما أسند إليه شبه الفعل بقوله تعالى : (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)^(١) فالوانه :
فاعل لمختلف ؛ لأنه اسم فاعل ؛ فهو في معنى الفعل ، والتقدير : وصنفٌ مختلفٌ ألوانُهُ ،
أو يختلف ألوانه ، فحذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل ، وقوله تعالى : (كَذَلِكَ)
أى : اختلافاً كالاختلاف المذكور في قوله تعالى : (وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَنَحْرٌ
مَخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ)^(٢) .

ثم قلت الثاني نائِبُهُ ، وهو : ما حُذِفَ فاعِلُهُ ، وأَقِيمَ هُوَ مَقَامُهُ ، وَغَيْرُ عَامِلِهِ
إلى طَرِيقَةِ فُعِلَ أَوْ يُفَعَّلُ أَوْ مَفْعُولٍ ، وهو : المفعولُ به ، نحو (وَقُضِيَ الْأَمْرُ) فإن
فُقِدَ فالمصدرُ نَحْوُ (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (فَمَنْ عَنِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ
شَيْءٌ) ، أو الظرفُ نَحْوُ « صَيِّمَ رَمَضَانَ » و « جُلِسَ أَمَامَكَ » ، أو المجرورُ نَحْوُ
(غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ) وَمِنْهُ (لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا) :

وأقول : الثاني من المرفوعات : نائِبُ الفاعل ، وهو الذى يعبرون عنه بمفعول
مالم يُسمَّ فاعله ، والعبارة الأولى أولى لوجهين : أحدهما : أن النائب عن الفاعل يكون
مفعولاً وَغَيْرَهُ ، كما سيأتى ، والثانى : أن المنصوب فى قولك : « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً »
يَصْدُقُ عليه أنه مفعول للفعل الذى لم يُسمَّ فاعله ، وليس مقصوداً لهم ، ومعنى قولِي
« أَقِيمَ هُوَ مَقَامَهُ » أنه أقيم مقامه فى إسناد الفعل إليه .

(١) من سورة فاطر من الآية ٢٨ . (٢) من سورة فاطر من الآية ٢٧ .

ولما فرغت من حده شرعت في بيان ما يُفعل بعد حذف الفاعل : فذكرت أن الفعل يجب تغييره إلى فِعْلٍ أو يُفْعَلُ ، ولا أريد بذلك هذين الوزنين ؛ فإن ذلك لا يتأتى إلا في الفعل الثلاثي ، وإنما أريد أنه يضمَّ أوله مطلقاً ، ويكسر ما قبل آخره في الماضي ، ويفتح في المضارع ، ثم بعد ذلك يُقَامُ المفعولُ به مُقَامَ الفاعلِ ؛ فيعطى أحكامه كلها : فيصير مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ، وعُذَّةً بعد أن كان فَضْلةً ، وواجب التأخير عن الفعل بَعْدَ أن كان جائزاً التقديم عليه .

والمفعولُ به عند المحققين مُقَدَّمٌ في النيابة على غيره وجوباً ؛ لأنه قد يكون فاعلاً في المعنى كقولك « أعطيتُ زيداً ديناراً » ألا ترى أنه آخذ ، وأوضح من هذا « ضاربٌ زيدٌ عمراً » ؛ لأن الفعل صادر من زيد وعمرو ؛ فقد اشتركا في إيجاد الفعل ، حتى إن بعضهم جوز في هذا المفعول أن يُرفع وَصْفُهُ فيقول : « ضاربٌ زيدٌ عمراً الجاهِلُ » لأنه نعت المرفوع في المعنى .

ومثلتُ لنيابته عن الفاعلِ بقوله تعالى : (وَقُضِيَ الْأَمْرُ) ^(١) وأصله قَضَى اللهُ الْأَمْرَ ؛ فحذف الفاعل للعلم به ، ورُفِعَ المفعولُ به ، وَغَيَّرَ الفعلُ بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، فانقلبت الألف ياء .

فإن لم يكن في الكلام مفعولٌ به أقيم غيره : من مصدرٍ ، أو ظرفٍ زمانٍ ، أو مكانٍ ، أو مجرورٍ

فالمصدر كقوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) ^(٢) وقوله تعالى : (فَمَنْ عَنِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ) ^(٣) وكون « نفخة » مصدراً واضح ، وأما « شيء » فلأنه كناية عن المصدر ، وهو العفو ، والتقدير — والله أعلم — فأى شخص من القاتل عُنِيَ له عَفْوٌ ما من جهة أخيه ، والأخ هنا محتمل لوجهين : أحدهما أن يكون المراد به المقتول ف« من »

(١) من سورة البقرة من الآية ٢١٠ ، ومن سورة هود من الآية ٤٤ .

(٢) من سورة الحاقة من الآية ١٣ . (٣) من سورة البقرة من الآية ١٧٨

للسببية : أى بسببه ، وإنما جعل أخاً تعظيماً عليه وتنكيراً عن قتله ؛ لأن الخلق كلهم مُشتركون فى أنهم عبيدُ الله فهم كالإخوة فى ذلك ، ولأنهم أولاد أبٍ واحدٍ وأمٍ واحدة ؛ والثانى : أن المراد به ولئ الدّم ، وسمى أخاً ترغيباً له فى العفو ، و « مِنْ » على هـ — هذا لا ابتداء الغاية ، وهذا الوجهُ أحسن لوجهين : أحدهما أن كَوْن « مِنْ » لا ابتداء الغاية أشهرُ من كونها للسببية ، والثانى : أن الضمير فى قوله تعالى : (وأدأءِ إِلَيْهِ) راجعٌ إلى مذكور فى هذا الوجه دون الأول .

وظرفُ الزمان كقولك « صَيِّمَ رمضانَ » وأصله صامَ الناسُ رمضانَ .
وظرفُ المكان كقولك « جُلِسَ أُمَامُكَ » والدليلُ على أن الأمام من الظروف المتصرفة التى يجوز رفعُها قولُ الشاعر :
٧٤ — فَعَدَتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأُمَامُهَا

٧٤ — هذا البيت من معلقة ليبد بن ربيعة العامري التى مطلعها :
عَفَتْ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمُقَامُهَا بِمَيِّ تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا
اللغة : « عفت » درست وذهبت معالمها « الديار » جمع دار « محلها » هو بدل من الديار ، وهو موضع حلول أهلها : أى نزولهم وسكناهم « مقاسها » بضم الميم — موضع إقامتهم « تأبد » توحش « غولها » قيل : هو جبل ، وقيل : هو اسم ماء معروف عندهم « فعدت » يروى بالعين المعجمة — من الغدو ، ويروى بالعين المهملة من العدو ، وهو شدة الجرى « الفرجين » مثنى فرج ، وهو الثغرة فى الجبل « مولى المخافة » أى الموضع الذى فيه المخافة : أى الخوف .

المعنى : يصف بقرة من بقر الوحش سمعت صوت الصيادين فأخذت تعدو فى الجبل ، وهى كلما ذهبت إلى طريق حسبت أنه المكان الذى تجدد فيه الصيادين ، سواء فى ذلك الطريق الذى أمامها والطريق الذى خلفها .

الإعراب : « فعدت » الفاء حرف عطف ، عدا : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى بقرة الوحش « كلا » مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « الفرجين » مضاف إليه « تحسب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى البقرة = (١١ — شذور الذهب)

فمَوْضِعُ «كَلَا» رفعٌ بالابتداء ، و «خلفها» بدل منه ، و «أمامها» عطف عليه ، والجملة التي هي «تحسب» وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ ، والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأن ، وإنما يصف الشاعر بقرة وخشٍ بالتبليد ، وأنها لا تدرى على أى شىء تُقدِّمُ ، ولا بد من تقدير واوٍ حالٍ قبل «كلا» فكأنه قال : فعدت هذه الوحشية وكلا النقرتين اللتين هما خلفها وأمامها تحسب أنه مولى الخفاة ، أى : المكان الذى تُوْتَى فيه .

والجُرُورُ كقوله تعالى : (وَإِنْ تَعَدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا) ^(١) ف (يؤخذ) فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله ، وهو خالٍ من ضمير مستتر فيه ، و (منها) جار ومجرور في موضع رفع : أى لا يَكُنْ أَخَذٌ منها ، ولو قدر ما هو المتبادر من أن فى (يؤخذ) ضميراً مستتراً هو القائم مقام الفاعل ، و (منها) فى موضع نصب ، لم يستقم ؛ لأن [ذلك] الضمير عائد حينئذ على (كل عدل) و «كل عدل» حَدَثٌ ، والأحداث لا تؤخذ ، إنما تؤخذ الذوات ، نعم إن قدر أن (لا يؤخذ) بمعنى لا يقبل صح ذلك .

= أيضا «أنه» أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى كلا الفرجين اسم أن «مولى» خبر أن مرفوع بضمّة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و «الخفاة» مضاف إليه ، وأن واسمها وخبرها فى محل نصب سدّت مسدّ مفعولى تحسب ، وجملة تحسب مع فاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كلا ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال على تقدير الواو «خلفها» خلف : بدل من كلا ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وخلف مضاف والضمير الذى للغائبة العائد إلى البقرة مضاف إليه «وأمامها» الواو عاطفة ، أمام : معطوف على خلف ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وأمام مضاف والضمير الذى للغائبة مضاف إليه أيضا ، وفى هذا البيت أعاريب أخرى كثيرة أضربنا عنها صفحا ؛ لأنها لا تخاو من تكلفات بعيدة . الشاهد فيه : قوله «أمامها» فإن الرواية قد وردت برفعه ؛ بدليل أن هذه القصيدة ميمية مرفوعة القوافى ، ورفعها على أنه معطوف على خلفها الذى هو بدل من «كلا» الذى هو مبتدأ على ما علمت فى إعراب البيت ؛ فدل ذلك على أن «أمام» من الظروف المتصرفة أى التى تخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن ، إلى التأثير بالعوامل ؛ فتسكون مرفوعة بعامل من العوامل التى تقتضى الرفع كما هنا ، ونحو ذلك .

(١) من سورة الأنعام من الآية ٧٠ .

وفهم من قولى « فإن فقد المصدر — إلى آخره » أنه لا يجوز إقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به ، وهو مذهب البصريين إلا الأخفش ، واستدل المخالفون بنحو قول الشاعر :

٧٥ — أَتَيْحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرًا بِهِ وُقِيْتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرًا

٧٥ — هذا البيت ليزيد بن القعقاع .

اللغة : « أتَيْحَ لِي » هيء لى وقد ر « نذيرا » مخوفا ومخذرا « وقيت الشر » حفظت منه .

المعنى : يريد أن أعداءه قد دبروا له ليوقعوه فى شر يتفاقم خطبه ويتطير شرره ، وأن المقادير هيأت له من ينذره بما يتوهم له ، فكان ذلك سببا فى حفظه من الوقوع فى الشر .

الإعراب : « أتَيْحَ » فعل ماض مبنى للمجهول « لى » جار ومجرور ، وهو نائب فاعل أتَيْحَ « من العدى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله نذيرا الآتى ، وكان أصله حفة له ؛ فلما تقدم عليه أعرب ، حالا « نذيرا » مفعول به ثان لأتَيْحَ منصوب بالفتحة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق بوقيت الآتى « وقيت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل « الشر » مفعول ثان لوقى ، ومفعوله الأول هو نائب الفاعل « مستطيرا » حال من الشر .

الشاهد فيه : قوله « أتَيْحَ لى نذيرا » فإن أتَيْحَ فعل ماض مبنى للمجهول ، وأصل هذا الفعل وهو مبنى للمعلوم يتعدى إلى مفعولين يصل لأحدهما بنفسه وللآخر باللام ، وتقول : أتاح الله لى ظروفًا حسنة ، فلفظ الجلالة هو الفاعل ، والجار والمجرور أحد المفعولين ، وظروفاً : هو المفعول الثانى ، ولو أردت أن تبني هذا الفعل للمجهول فى مثالنا كنت تقول : أتَيْحت لى ظروف، حسنة ، فتغير صورة الفعل ، وتسند إلى المفعول الذى كان يتعدى إليه بنفسه ، وتترك الجار والمجرور ، إلا أن هذا الشاعر لما بنى الفعل للمجهول أسنده إلى الجار والمجرور مع ذكر المفعول به ؛ بدليل أن هذا المفعول به منصوب ، وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش ، ومقصود على ضرورة الشعر عند سائر البصريين

ومما ورد منه واستدل به أنصار الكوفيين والأخفش قول جرير يهجو الفرزدق :

وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَرُّو الْكِلَابَا

فقوله « بذلك » جار ومجرور هو نائب فاعل لقوله « سب » الذى هو فعل ماض مبنى =

وبقراءة أبي جعفر (لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)^(١) فَأَقِيمَ فِيهِمَا الْجَارَ
والمَجْرورَ ، وَتَرِكَ المفعول به منصوباً .

= للجهول ، و « الكلابا » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة ، فأنت ترى جريراً
قد أقام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به حينما اضطرت قافية البيت لذلك ،
ومثل هذا البيت أيضاً قول الراجز ، وينسب إلى ربيعة بن العجاج :
لَمْ يُعْنِ بِالْعُلَيَاءِ إِلَّا سَيْدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَىِّ إِلَّا ذُوهُدَى

فقوله « يعن » فعل مضارع مبنى للجهول ، وقوله « بالعلياء » جار ومجرور ، وهو
نائب فاعله ، وقوله « سيدا » مفعول به ثان لعين المبني للجهول ، وقد أناب هذا
الراجز الجار والمجرور كما ترى مع وجود المفعول به ، والدليل على أنه أناب الجار والمجرور
ولم ينب المفعول به أنه أتى بالمفعول به منصوباً ، ولو أنابه لرفعه كما علمت من أحكام إنابة
المفعول به أنه يرتفع بعد أن كان منصوباً .
ومثل هذه الشواهد قول الشاعر :

وَأِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

فإن قوله « حنيا » اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للجهول ، وهو منصوب لأنه خبر دام ،
وقوله « بذكر » جار ومجرور ، وهو نائب فاعل لمعنى ، وقوله « قلبه » مفعول به ثان لمعنى ،
ولم ينب الشاعر المفعول به مع وجوده في الكلام ؛ بدليل أنه جاء به منصوباً وأناب الجار والمجرور .
وكل هذه الشواهد محمولة على الضرورة الشعرية عند جمهور البصريين .

(١) من سورة الجاثية من الآية ١٤ — وأبو جعفر يقرأ في هذه الآية بضم الياء
من « ليجزى » على أنه فعل مضارع مبنى للجهول ، وينصب « قوما » على أنه مفعول
به ليجزى ، ونائب الفاعل هو « بما » وهو الجار والمجرور ؛ فدلّت هذه القراءة في هذه
الآية الكريمة على جواز إنابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به ، ولو تقدم المفعول به
على النائب عن الفاعل ، وهذا رأى الكوفيين

وقد رد جمهور البصريين على استدلالهم بهذه القراءة بوجهين :
أولهما : أن الجار والمجرور ليس هو نائب الفاعل ، ولكن نائب الفاعل ضمير مستتر
يعود إلى مصدر يجزى وهو الجزاء .

وثانيهما : أن هذه قراءة شاذة ، والقراءة الشاذة لاتصلح للاحتجاج بها ؛ لأنها لاتزيد
عما يكون من ضرورات الشعر .

نُمُّ قُلْتُ: وَلَا يُحَذِّفَانِ، بَلْ يَسْتَتِرَانِ، وَيُحَذِّفُ عَامِلُهُمَا جَوَازًا، نَحْوُ «زَيْدٌ» لِمَنْ قَالَ «مَنْ قَامَ» أَوْ «مَنْ ضَرَبَ» وَوَجُوبًا نَحْوُ (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ، وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ، وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ) وَلَا يَكُونَانِ جُمْلَةً؛ فَنَحْوُ (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) عَلَى إِضْمَارِ التَّبَيُّنِ، وَنَحْوُ (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ) عَلَى الْإِسْنَادِ إِلَى اللَّفْظِ؛ وَيُؤَنَّثُ فِعْلُهُمَا لِتَأْنِيثِهِمَا: وَجُوبًا فِي نَحْوِ «الشَّمْسُ طَلَعَتْ» وَ«قَامَتْ هِنْدٌ» أَوْ «الْهِنْدَانِ» أَوْ «الْهِنْدَاتُ» وَجَوَازًا: رَاجِحًا فِي نَحْوِ «طَلَعَتِ الشَّمْسُ» وَمِنْهُ «قَامَتِ الرِّجَالُ» أَوْ «النِّسَاءُ» أَوْ «الْهُنُودُ» وَ«حَضَرَتِ الْقَاضِي امْرَأَةٌ» وَمِثْلُ قَامَتِ النِّسَاءُ «نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ» وَمَرْجُوحًا فِي نَحْوِ «مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ» وَقِيلَ: ضَرُورَةٌ، وَلَا تَلَحُّقُهُ عِلَامَةُ تَدْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٌ، وَشَذَّ نَحْوُ «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ».

وأقول: ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعلُ والنائبُ عنه:
الحكم الأول: أنهما لا يُحَذِّفَانِ، وذلك لأنهما عُمدَتَانِ، وَمُنْزَلَانِ مِنْ فِعْلِهِمَا مَنْزَلَةُ الْجُزْءِ، فَإِنْ وَرَدَ مَا ظَاهَرَهُ أَنَّهُمَا فِيهِ مُحَذَّوْفَانِ فَلَيْسَ مَحْمُولًا عَلَى ذَلِكَ الظَّاهِرِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا ضَمِيرَانِ مُسْتَتِرَانِ^(١)؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) هذا الكلام على إطلاقه صحيح بالنسبة لنائب الفاعل، ولكنه غير صحيح بالنسبة للفاعل، وذلك لأن الفاعل قد حذف في مواضع عديدة، ومنها مواضع قياسية، وذكر المؤلف نفسه في كتابه قطر الندى بعض هذه المواضع، ونحن نجمل لك ذكر هذه المواضع حتى لاتضيع عليك فائدة نرجو أن تنتفع بها:

الموضع الأول: فاعل المصدر في نحو قوله تعالى: (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) مِنْ سُورَةِ الْبَلَدِ مِنَ الْآيَتَيْنِ ١٤ وَ ١٥.

والموضع الثاني: فاعل أفعال في التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه، نحو قوله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ) مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ مِنَ الْآيَةِ ٣٨.

والموضع الثالث: عند نيابة نائب الفاعل عنه، نحو قوله تعالى: (وَقَضَى الْأَمْرَ) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنَ الْآيَةِ ٢١٠.

والموضع الرابع: في إقامة البدل مقام الفاعل، نحو قولهم: ما قام إلهند؟ فهند عند

« لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ »
 ففاعل « يشرب » ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره — وهو الزانى — لأن ذلك
 خلافُ المقصودِ ، ولا الأصل — ولا يشرب الشارب » فحذف الشارب ؛ لأن
 الفاعل عمدة فلا يحذف ، وإنما هو ضميرٌ مستترٌ في الفعل عائداً على الشارب الذى استلزمه
 « يشرب » [فإن « يشرب » يستلزم الشارب] وحسنَ ذلك تقدمُ نظيره — وهو
 « لَا يَزْنِي الزَّانِي » — وعلى ذلك فقس ، وتلطفَ لكل موضع بما يناسبه ، وعن
 الكسائى إجازة حذفِ الفاعلى ، وتابعه على ذلك الشَّهيليُّ وابن مضاء .

الثانى: أن عاملهما قد يُحذف لقرينة ، وأنَّ حذفه على قسمين : جائز ، وواجب .
 فالجائز كقولك « زَيْدٌ » جواباً لمن قال لك « مَنْ قَامَ » ؟ « أَوْ مَنْ ضُرِبَ » ؟
 فزيد فى جواب الأول فاعلٌ فعلٍ محذوفٍ ، وفى جواب الثانى نائبٌ عن فاعلي فعلٍ
 محذوفٍ ، وإن شئتَ صَرَّحْتَ بالفعلين فقلت « قَامَ زَيْدٌ » و « ضُرِبَ عَمْرٌو » .

= التحقيق ليست فاعل قام ، بل هى بدل من فاعل قام ، وأصل الكلام : ما قام أحد
 إلا هند ، والدليل على أن هنداً ليست فاعلاً أنهم التزموا تذكير نحو قام ، ولو اعتبروا ما
 بعد إلا فاعلاً لأثروا الفعل إذا كان ما بعد إلا مؤنثاً .

والموضع الخامس : فاعل قل وكثر ونحوهما إذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، نحو قولك :
 قلما يكون ذلك ، وكثر ما يكون ذلك .

والموضع السادس : إذا أقيم المضاف إليه مقام المضاف ، كما فى قوله : (وجاء ربك) .
 فإن التقدير — والله أعلم — وجاء أمر ربك .

والموضع السابع : إذا أقيم مقام الفاعل حال مفصلة ، نحو قول الشاعر :

كُرَّةٌ ضُرِبَتْ بِصَوَالِحَةٍ فَتَلَقَّهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

أصل الكلام : فتلقفها الناس رجلاً رجلاً ، فحذف الفاعل ، وأنبأ عنه الحال المفصلة .

والموضع الثامن : الفاعل الذى حذف للتخلص من التقاء الساكنين ، وذلك فى الفعل
 المسند إلى ضمير الجماعة عند توكيده بنون التوكيد ، نحو قولك : اضربن يا قوم .

والواجب ضابطه : أن يتأخر عنه فعل مُفسَّر له ، وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة^(١) فـ (السماء) فاعل بـ (انْشَقَّتْ) محذوفة ، كالسماء في قوله تعالى : (فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ)^(٢) إلا أن الفعل هنا مذكور ، و « الأرض » نائب عن فاعل « مُدَّتْ » محذوفة ، وكلُّ من الفعلين يفسره الفعلُ المذكور ، فلا يجوز أن يتلفظ به : لأن المذكور عِوَضٌ عن المحذوف ، وهم لا يجمعون بين العِوَضِ والمُعَوِّضِ عنه .

الحكم الثالث : أنهما لا يكونان جملة ، هذا هو المذهب الصحيح ، وزعم قوم أن ذلك جائز ، واستدلوا بقوله تعالى : (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُئْنُهُ)^(٣) (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ)^(٤) (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ)^(٥) فجعلوا جملة (ليس جئنه) فاعلا (لبدا) وجملة (كيف فعلنا بهم) فاعلا لـ (تبين) وجملة (لا تفسدوا في الأرض) فاعلا (في الأرض) قائمة مقام فاعل (قيل) ، ولا حجة لهم في ذلك : أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد : إما على مصدرِ الفعلِ ، والتقدير : ثم بدأ لهم بداء ، كما تقول : « بدآلى رأى » ويؤيد ذلك أن إسناد « بدأ » إلى « البداء » قد جاء مُصَرَّحاً به في قول الشاعر :

٧٦ — لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ

(١) هي قوله تعالى : (إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت ، وإذا الأرض مدت) وقد تلاها المؤلف في المتن ، من سورة الانشقاق ، الآيات ١ — ٣ .

(٢) من سورة الرحمن من الآية ٣٧ (٣) من سورة يوسف من الآية ٣٥

(٤) من سورة إبراهيم من الآية ٤٥ (٥) من سورة البقرة من الآية ١١

٧٦ — نسب في اللسان (ب د ا) هذا الشاهد إلى الشماخ بن ضرار الغطفاني ، وذأجده في ديوانه المطبوع ، ووجدته في الأغاني (١٥٧/١٤ بولاق) أول أربعة أبيات منسوبة إلى محمد بن بشير الخارجي في مدح زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب وهجاء رجل كان قد وعده قلوفاً ، ثم مظه .

وإما على السَّجْن — بفتح السين — المفهوم من قوله تعالى (لَيْسَ جَنَّةُ) ويدلُّ عليه قوله تعالى : (قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ) ^(١) وكذلك القولُ في الآية الثانية ، أى : وتبين هو ، أى التبيين ، وجملة الاستفهام مُفسَّرة ، وأما الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد للمعنوى الذى هو محلُّ الخلاف ، وإنما هو [من] الإسناد اللفظى ، أى : وإذا قيل لهم هذا اللفظ ، والإسناد اللفظى جائزٌ فى جميع الألفاظ ، كقول العرب « زَعَمُوا مَطِيَّةُ الْكَذِبِ » وفى الحديث « لَأَحْوَلُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ » .

اللغة : « حق لقاءه » يروى فى مكانه « حق وفاؤه » و « القلوص » بفتح القاف — الناقصة الشابة « بدالك بداء » ظهر لك رأى آخر غير الرأى الذى كنت قد رأيتَه حين وعدتني القلوص المعنى : يقول : لعلك قد تغير رأيك فى شأن هذه الناقصة ، وظهر لك فى أخربات التفكير ما لم يكن ظاهراً ، وما قضى لا بد كائن .

الإعراب : « لعلك » لعل : حرف ترج ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه ، مبنى على الفتح فى محل نصب « والموعود » الواو واو الحال ، الموعود : مبتدأ « حق » خبر المبتدأ « وفاؤه » رفاء : فاعل حق ؛ لأنه صفة مشبهة أو مصدر ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « بدا » فعل ماض « لك » جار ومجرور متعلق ببدا « فى تلك » الجار والمجرور متعلق ببدا أيضاً ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « القلوص » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « بداء » فاعل بدا ، والجملة من الفعل وفاعله خبر لعل فى أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « بدالك بداء » حيث أسند الفعل — وهو بدا — إلى بداء ، وهو مصدر ذلك الفعل ، وذلك يرشح أن هذا الفعل لو ورد فى كلام آخر وليس معه اسم مرفوع على أنه فاعل جاز أن يقدر الفاعل ضميراً عائداً إلى مصدره كما فى الآية الكريمة : (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) على نحو ما ذكر المؤلف .

(١) من سورة يوسف من الآية ٣٣ .

الحكم الرابع : أن عاملهما يُؤنَّثُ إذا كانا مؤنثين ، وذلك ثلاثة أقسام : تأنيث واجب ، وتأنيث راجح ، وتأنيث مرجوح .

فأما التأنيث الواجب ففي مسألتين :

إحداها : أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلاً ؛ ولا فَرْقَ في ذلك بين حقيق التأنيث ومَجَازِيهِ ، فالحقيقُ نحو « هِنْدُ قَامَتْ » فهند : مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، والفاعل مستتر في الفعل ، والتقدير : قامت هي ، والتاء علامة التأنيث ، وهي واجبة لما ذكرناه ، والمَجَازِيُّ نحو « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » وإعرابه ظاهر ، وَلَمَّا مَثَّلْتُ به في المقدمة للتأنيث الواجب عُلِمَ أن وجوب التأنيث مع الحقيقي من باب أولى ، بخلاف ما لو عكست ، فأما قولُ الشاعر :

٧٧ — إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرْوَةَ ضُمْنَا قَبْرًا يَمْرَوُ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

٨٧ — هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم مولى عبدالقيس ، من قصيدة له تعد من نادر الكلام ونقي المعاني ، يرثى فيها المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة .

اللغة : «مرو» أشهر مدن خراسان وقصبتها ، وبينها وبين نيسابور سبعون فرسخا ، ويقال لها «مرو الشاهجان» وعلى بعد خمسة أيام منها مدينة أخرى يقال لها «مرو الروذ» . الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «السماحة» اسم إن «والمروءة» معطوف عليه «ضمنا» ضمن : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، مبني على السكون في محل رفع ، وهو المفعول الأول «قبرا» مفعول ثان لضمن «يمرو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «على الطريق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لقبر «الواضح» صفة للطريق .

الشاهد فيه : قوله «ضمنا» فإن «ضمن» فعل ماض مسند إلى ضمير المؤنث ، وهو الألف العائدة إلى السماحة والمروءة ، وكان من حقه أن يؤنَّث هذا الفعل فيقول «ضمنتا» لأن كل فعل أسند إلى ضمير مؤنث يجب تأنيثه ، سواء أكان هذا المؤنث الذي يعود إليه بالضمير مؤنثاً حقيقياً التأنيث أم كان مؤنثاً مجازياً التأنيث ؛ فترك الشاعر في هذا البيت تأنيث الفعل جار على خلاف الواجب ، وذلك شاذ لا يقاس عليه في السعة ، ومن أحكام ما يشذ عن المطرد الجارى على ألسنة العرب أنه ليس لنا أن نستعمل مثله لا في ثرنا وهو بديهي ولا في شعرنا ؛ لأن ما كان يجوز للعرب من الضرائر في أشعارهم لا يجوز لنا في أشعارنا ، فافهم هذا .

ولم يقل « ضُمَّنَا » فضرورة .

الثانية : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً بحقيق التأنيث : مفرداً ، أو ثنية له ،
أوجعاً بالالف والتاء ، فالمفرد كقوله تعالى : (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ^(١)) « ولثني كقولك :
قامت الهندان ، والجمع كقولك : قامت الهندات ؛ فأما قوله :

٧٨ — تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ٣٥ .

٧٨ — هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري ، من أبيات له أربعة يقولها لابنتيه ، وهو
أول هذه الأبيات ، وبعده قوله :

فَقَوْمًا وَقَوْلًا بِالَّذِي تَعْلَمَانِيهِ وَلَا تَحْمِشَا وَجْهًا وَلَا تَحْلِقَا شَعْرَ
وَقَوْلًا هُوَ الْمَرْءُ الَّذِي لَا صَدِيقَهُ أَضَاعَ ، وَلَا خَانَ الْخَلِيلَ ، وَلَا غَدَرَ
إِلَى الْخَوَلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ

اللغة : « تمنى » يجوز أن يكون فعلاً ماضياً مثل تقدم وتذكر وتقديس ، ويجوز أن
يكون فعلاً مضارعاً ، وأصله تمنى مثل تركزى وتتقدم وتهذب ، ثم حذف إحدى التاءين :
لأن كل فعل تصدر بناءين زائدين جاز لك حذف إحداها ، كما حذف من قوله تعالى :
« فأندرتكم ناراً تلظى » من سورة الليل ، من الآية ١٤ ، والأصل تلظى ، ومن قوله تعالى :
« فأنت له تصدى » من سورة عبس ، من الآية ٦ ، وأصله تتصدى ، ونحو ذلك كثير في
القرآن ، وفي الفصح المستعمل من لغة العرب « ربيعة أو مضر » هما ابنا نزار بن معد بن
عدنان ، وهما أبوا العرب العدنانيين ، ويراد بمثل هذا التعبير معنى : وهل أنا إلا من الناس
ينزل في ما ينزل بكل واحد منهم .

الإعراب : « تمنى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، أو فعل مضارع مرفوع بضمة
مقدرة على الألف « ابتنا » مبتدا : فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف
وباء التوكيد مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « يعيش » فعل مضارع منصوب بأن « أبوها »
أبو : فاعل يعيش ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير
الغائب مضاف إليه « وهل » الواو للاستئناف ، هل : حرف استفهام « أنا » ضمير منفصل
مبتدأ « إلا » أداة حصر « من ربيعة » جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة =

فضرورة إن قُدِّرَ الفعلُ ماضياً ، وأما إن قُدِّرَ مضارعاً - وأصلُهُ تَتَمَّنَى فحذفت إحدى التاءين كما قال تعالى : (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى)^(١) - فلا ضرورة .
وأما قوله تعالى : (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)^(٢) فإنما جاز لأجل الفصل بالمفعول ،
أو لأن الفاعل في الحقيقة «أل» الموصولة ، وهي اسمُ جمعٍ ، فكأنه قيل : اللَّاتِي آمَنَ ،
أو لأن الفاعل اسمُ جمعٍ محذوفٌ موصوفٌ بالمؤمنات : أى النسوة اللاتي آمَنَ^(٣) .

= متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أو » حرف عطف «مضر» معطوف على ربيعة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « تمنى ابتئى » فإن « ابتئى » مثنى ابنة ، وهي مؤنثة حقيقة التأنيث ، وقد وقع هذا اللفظ فاعلاً لقوله « تمنى » فإن كان فعلاً ماضياً كان خالياً من علامة التأنيث ؛ لأن علامة التأنيث في الفعل الماضي تاء ساكنة تتصل بآخره ، فعلى ذلك كان ينبغي أن يقول : تمت ابتئى ، ولو قدرت هذا الفعل مضارعاً محذوف إحدى التاءين كان مؤنثاً ؛ لأن علامة التأنيث في الفعل المضارع تاء متحركة تتصل بأوله ، وكل ما في الباب أن هذه التاء حذفت ، والمحذوف لسبب كالثابت في اللفظ ؛ فيلزم على اعتبار الفعل ماضياً أن يكون البيت شاذاً لأنه لم يؤث الفعل المسند إلى اسم ظاهر متصل بحقيقى التأنيث ، ويلزم على اعتبار الفعل مضارعاً جريان البيت على الاستعمل المطرد ، وهذا الاعتبار أولى بالاعتبار ؛ لأنه لا يجوز التخريج على الشاذ أو الضرورة ما أمكن غيره .

(١) من سورة الليل من الآية ١٤ . (٢) من سورة المحتجة من الآية ١٢ .

(٣) أنت تعلم أن كل ما يدل على معنى الجمع يحتمل أن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ، ويحتمل أن يؤول بالجمع فيكون مذكراً المعنى ، والذي يدل على معنى الجمع ستة أشياء ؛ لأن هذا الدال إما أن يكون جمعاً حقيقة أو يكون اسم جمع أو يكون اسم جنس جمعى ، ثم قد يكون الجمع جمع تكسير لمذكر أو جمع تكسير لمؤنث أو جمع مذكراً سالماً أو جمع مؤنثاً سالماً : فاسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة ، واسم الجنس الجمعى نحو روم وزنج وكلم ، وجمع التفسير الذى لمذكر نحو رجال وزبود ، وجمع التفسير الذى لمؤنث نحو هنود وضوارب ، وجمع المذكر السالم نحو الزيدى والمؤمنين والبنين ، وجمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات .

وعلى مقتضى هذا الذى ذكرنا من احتمال هذه الأنواع كلها للوجهين كان ينبغي أن يجوز في جميعها تأنيث الفعل المسند إليها على تأويلها بالجماعة ، وتذكيره على تأويلها بالجمع

وقد اختلف النحاة في هذا الموضوع على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله تجويز الوجهين في جميع هذه الأنواع ؛ تمشياً مع هذا الأصل الذي ذكرناه .

والمذهب الثاني : مذهب أبي علي الفارسي ، وخلاصته تجويز الوجهين في جميع الأنواع إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه أوجب فيه تذكير الفعل .

والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته تجويز الوجهين في اسم الجمع وفي اسم الجنس الجمعي وفي جمع التكسير لمذكر وفي جمع التكسير لمؤنث ، ووجوب التذكير في جمع المذكر السالم ، ووجوب التأنيث في جمع المؤنث السالم ، قالوا : لأنك حين تجمع رجلاً على رجال ، وحين تجمع هنداً على هندود ، لا يبقى في الجمع لفظ المفرد على ما كان عليه ، فأشبه اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه ؛ فأما حين تجمع زيداً على الزيدين وحين تجمع هنداً على الهندات فإنه يبقى لفظ الواحد في الجمع على ما كان عليه ؛ فأشبه المفرد ، والمفرد المذكر يجب معه تذكير الفعل ؛ فكذلك جمعه السالم ، والمفرد المؤنث الحقيقي التأنيث يجب معه تأنيث الفعل ؛ فكذلك جمعه السالم .

وخلاصة هذا الخلاف أن الجميع متفقون على جواز الوجهين في الفعل المسند إلى اسم الجمع أو إلى اسم الجنس الجمعي أو إلى جمع التكسير لمذكر أو جمع التكسير لمؤنث ، والخلاف بين البصريين جميعاً والكوفيين وحدهم في الفعل المسند إلى جمع مذكر سالم ، وبين البصريين جميعاً والكوفيين — ومعهم أبو علي الفارسي — في الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم .

وقد استدلل جمهور الكوفيين وأبو علي الفارسي على جواز التذكير والتأنيث في الفعل المسند لجمع المؤنث السالم بقوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) من سورة الممتحنة ، من الآية ١٢ ؛ فقد جرى بالفعل في هذه الآية الكريمة — وهو « جاءك » — من غير علامة تأنيث ، مع أن فاعله — وهو « المؤمنات » — جمع مؤنث سالم ؛ فدل على أنه يجوز خلو الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم من علامة التأنيث — وهذا هو موضع النزاع بينهم وبين البصريين — ولا حاجة بالكوفيين والفارسي إلى الاستدلال على التأنيث ؛ لأنه محل اتفاق في هذا المثال ونحوه — وأجاب البصريون على استدلال الكوفيين وأبي علي بهذه الآية بثلاثة أجوبة أشار المؤلف إلى جميعها :

== أما الجواب الأول : فإننا لا نسلم لكم أن السبب في تذكير الفعل هو كون الفاعل جمع مؤنث سالماً ، بل السبب في تذكير الفعل هو الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول الذي هو ضمير المخاطب ، وأنت تعلم أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث فاصل أى فاصل جاز في الفعل التأنيث وعدمه ، تقول : زارتنى اليوم هند ، وزارتنى اليوم هند .

وأما الجواب الثانى : فإننا لا نسلم أن الفاعل في هذه الآية الكريمة هو « المؤمنات » الذى هو جمع مؤنث سالم ، بل الفاعل هو «أل» الموصولة التى بمعنى اللاتى ، واللاتى ليس جمعاً ، بل هو اسم جمع ؛ فيكون الفاعل في الآية الكريمة — عند التحقيق — اسم جمع ، واسم الجمع يجوز في فعله التأنيث وعدمه بالإجماع .

وأما الجواب الثالث : فإننا لا نسلم أن الفاعل هو «المؤمنات» الذى هو جمع مؤنث سالم ، بل المؤمنات صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف المحذوف هو الفاعل حقيقة ، وأصل الكلام : إذا جاءك النساء المؤمنات ، والموصوف المحذوف الذى قدرناه بالنساء اسم جمع لا جمع مؤنث سالم ، فحذف التاء سببه أن الفاعل اسم جمع ، ونحن لا نخالفكم في جواز حذف التاء إذا كان الفاعل اسم جمع .

ومما استدل به الكوفيون وأبو على الفارسى على تجويز حذف الفعل المسند إلى جمع مؤنث سالم من علامة التأنيث قول عبدة بن الطبيب من قصيدة رواها المفضل الضبي في المفضليات :

فَبِكَيِّ بَنَاتِي شَجَوْهُنَّ وَزَوَّجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

حيث أتى بالفعل — وهو «بكى» — مجرداً من تاء التأنيث ، مع كون فاعله جمع مؤنث سالماً — وهو «بناتى» — وأجاب البصريون عن الاستدلال بهذا البيت بأن الفاعل — وإن كان جمع مؤنث سالماً — قد أشبه جمع التكسير ، بسبب أن مفردة — وهو بنت — لم يوجد بتمامه في لفظ الجمع ، والأصل في جمع المؤنث السالم أن تسلم فيه صيغة واحدة ، ومن أجل ذلك سموه سالماً ؛ فلما أشبه جمع التكسير أخذ حكمه ، وهو جواز الوجيين في الفعل المسند إليه ، وإذا جاز في هذا اللفظ الوجهان لهذه العلة لم يلزم جواز الوجيين في كل فعل يسند إلى جمع مؤنث سالم حيث لا توجد هذه العلة .

ومما استدل به الكوفيون على جواز تأنيث الفعل المسند لجمع مذكر سالم قول الله تبارك وتعالى : (آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) من سورة يونس ، من الآية ٩٠ . حيث لحقت الفعل — وهو «آمنت» — تاء التأنيث ، مع أن فاعله جمع مذكر سالم . وهو ==

وأما التأنيثُ الراجعُ في مسألتين أيضاً :

إحداها : أن يكون الفاعل ظاهراً متصلاً مجازى التأنيث ، كقولك : طَلَعَتِ الشمسُ ، وقوله تعالى : (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ)^(١) (فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ)^(٢) (جُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ)^(٣) .

الثانية : أن يكون ظاهراً حقيقى التأنيث مُنفصلاً بغير « إلا » كقولك : قام اليومَ هِنْدٌ ، وقَامَتِ اليومَ هِنْدٌ ، وكقوله :

٧٩ — إِنَّ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَاكِ فِي الدُّنْيَا لَمَفْرُورٌ

== « بنو إسرائيل » ومثله قول الشاعر وهو قريط بن أنيف أحد بني العنبر ، وهو أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذَهْلِ بْنِ شَيْبَانَ
حيث أُنْثِ الفعل — وهو « تستبح » — مع أن فاعله جمع مذكر سالم — وهو « بنو اللقطة » — وجواب البصريين عن الآية الكريمة والبيت واحد ، وهو من باب جوابهم السابق على بيت عبدة بن الطبيب ، وهو أن اللفظ — وإن كان جمع مذكر سالماً — قد أشبه جمع التكسير بسبب أن لفظ المفرد — وهو ابن — لم يوجد بتمامه فيه ، والأصل في جمع المذكر السالم أن يسلم فيه بناء واحد ، ولهذا سموه سالماً ، كما أن أصل جمع التكسير أن يتغير فيه بناء واحد ، ولهذا سموه مكسراً ؛ فلما كان كذلك جاز في فعله الوجهان ؛ فالجواز في هذا الفاعل بخصوصه لعله من العلل لا يستلزم الجواز في فعل كل جمع مذكر سالم حيث لا توجد فيه العلة المقتضية للجواز ههنا ، وهذا بحث طويل أردنا به تدريبك على الحوار والجدل والتخريج ، فلا تملّه ، وعه ؛ ولا تنسه ، والله يتولاك بإرشاده وتوفيقه .

(١) من سورة الأنفال ، من الآية ٣٥ . (٢) من سورة النمل ، من الآية ٥١ .

(٣) من سورة القيامة ، من الآية ٩ .

٧٩ — قد بحثت طويلاً عن هذا البيت فلم أجد أحداً نسبته إلى قائل معين ، والبيت قد استشهد به الأشموني (رقم ٣٦٥) وابن الناطم في باب الفاعل .

الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب « امرأ » اسم « إن » غر : فعل ماض ، والهاء ضمير غائب عائد إلى امرئ مفعول به « منكن » جار ومجرور متعلق بغير ، وهو متعلق بمحذوف حال من واحدة الآتى « واحدة » فاعل غر ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب صفة لقوله امرأ « بعدى » بعد : ظرف متعلق بغير ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « وبعدك » هذا الظرف معطوف بالواو على الظرف السابق ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « في الدنيا » =

والمبرد يخص ذلك بالشعر .

ومن النوع الأول - أعنى المؤنث الظاهر المجازي التأنيث - أن يكون الفاعل جمع تكسير ، أو اسم جمع ، تقول : قامت الزيود ، وقام الزيود ، وقامت النساء ، وقام النساء ، قال الله تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ ^(١)) (وَقَالَ نِسْوَةٌ ^(٢)) وكذلك اسم الجنس . كـ «أورق الشجر» و «أورقت الشجر» فالتأنيث في ذلك كله على معنى الجماعة ، والتذكير على معنى الجمع ، وليس لك أن تقول : التأنيث في النساء والهنود حقيقي ؛ لأن الحقيقي ^(٣) هو الذى له فرج ، والفرج لاحاد الجمع لا للجمع ، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد .

ومن هذا الباب أيضاً قولهم : نَعِمَتِ المرأةُ هَندٌ ، ونَعِمَ المرأةُ هَندٌ ؛ فالتأنيث على مقتضى الظاهر ، والتذكير [على معنى الجنس] ؛ لأن المراد بالمرأة الجنس ، لا واحدة معينة ، مدحوا الجنس عموماً ، ثم خصّوا من أرادوا مدحه ، وكذلك « بئس » بالنسبة إلى الذم ، كقولك : بئس المرأةُ حمالةُ الخطب ، وبئست المرأةُ [هَندٌ] .

= جارو مجرور متعلق بإمباقوله مغرور الآتى ، وإمام محذوف صفة لامرئى ، والآخر أولى عندنا من جهة المعنى «لمغرور» اللام هى اللام المرحقة ، مغرور : خبر إن التى فى أول البيت . الشاهد فيه : قوله « غره منكن واحدة » حيث أسند الفعل إلى اسم ظاهر حقيق التأنيث ، ولم يؤنث هذا الفعل ؛ لوجود الفاصل بين الفعل وفاعله بقوله « منكن » وذكر علامة التأنيث فى مثل هذه الحال أرجح من حذفها . ومثله فى المعنى قول حجر آكل المرار فى هند بنت ظالم امرأته ، وكانت قد أسرها زياد ابن الهبولة فى يوم بردان :

إِنَّ مِنْ غَرَّةِ النِّسَاءِ بَشِيءٌ بَعْدَ هِنْدٍ لِّجَاهِلٍ مَّغْرُورٌ
حُلُوةُ الْعَيْنِ وَالْخَدِيثِ ، وَمُرٌّ كُلُّ شَيْءٍ أَجَنٌّ مِنْهَا الضَّمِيرُ
كُلُّ أُنْثَى وَإِنْ بَدَأَكَ مِنْهَا آيَةُ الْحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورٌ

(١) من سورة الحجرات ، من الآية ١٤ (٢) من سورة يوسف ، من الآية ٣٠

(٣) هذا تعليل للنفى ، يعنى اتفق أن تقول هذا الكلام لأن المؤنث الحقيقى إلخ

وأما التأنيثُ المرجوحُ ففي مسألة واحدة ، وهى : أن يكون الفاعل مفصّلاً بإلا ، كقولك : ما قامَ إلا هِنْدٌ ؛ فالتذكيرُ هنا أرْجَحُ باعتبار المعنى ؛ لأن التقدير « ما قامَ أَحَدٌ إلا هِنْدٌ » فالفاعلُ فى الحقيقة مُذَكَّرٌ ، ويجوز التأنيثُ باعتبار ظاهر اللفظ ، كقوله :
 ٨٠ — ما بَرِئْتُ مِنْ رِيْبَةٍ وَذَمٌّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ
 والدليلُ على جوازه فى النثر قراءةُ بعضهم (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً)^(١)
 برفع (صَيِّحَةً) وقراءة جماعة من السلف (فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ)^(٢)
 ببناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، ويجعل حرف المضارعة التاء للثناء من فوق .
 وزعم الأخفشُ أن التأنيث لا يجوز إلا فى الشعر ، وهو محجوج بما ذكرنا .

الحكم الخامس : أن عامليهما لا تلحقه علامة تنثية ولا جمع ، فى الأمر الغالب ، بل تقول : قامَ أَخَوَاكَ ، وقامَ إِخْوَتُكَ ، وقامَ نِسْوَتُكَ ، كما تقول : قامَ أَخُوكَ . ومن العرب

٨٠ — وهذا الشاهد لم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه فى باب الفاعل (٢١٤) والأشمونى كذلك (رقم ٣٦٦) .

اللغة : « برئت » خلت « ريبة » أصل الريبة الشك « ذم » ما تعاب به .

الإعراب : « ما » نافية « برئت » برىء : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « من ريبة » جار ومجرور متعلق ببرىء « وذم » معطوف على ريبة « فى حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضاً ، وحرب مضاف ، والضمير مضاف إليه « إلا » أداة حصر « بنات » فاعل ببرىء ، وهو مضاف و « العم » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله : « ما برئت إلا بنات العم » حيث وصل الفعل بتاء التأنيث ، مع كونه مفصّلاً من فاعله بإلا ، ودخول التاء فى هذه الحال مرجوح ، على ما ذكره المؤلف تبعاً لابن مالك ، وحكى ابن عقيل أن الجمهور لا يميزون التأنيث فى هذه الحال ، كما حكى المؤلف عن الأخفش أن التأنيث لا يجوز فى غير ضرورة الشعر ، لكن الذى تنصره الأدلة هو ما ذكره المؤلف ، ومن شواهد ذلك قول ذى الرمة :

طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَاُ مَا فِي غُرُوضِهَا وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ

(١) من سورة يس من الآيتين ٢٩ و ٥٣ (٢) من سورة الأحقاف من الآية ٢٥

مَنْ يُلْحِقُ عِلَامَاتٍ دَالَّةً عَلَى ذَلِكَ ، كَمَا يُلْحِقُ الْجَمِيعُ عِلَامَةً دَالَّةً عَلَى التَّأْنِيثِ ، كَقَوْلِهِ :
 ٨١ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ
 وقوله صلى الله عليه وسلم : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ^(١) وقول
 بعض العرب : « أَكُلُونِي الْبَرَاغِيثُ » وقول الشاعر :

٨١ — هذا البيت من كلمة لعبد الله بن قيس الرقيات ، يرثى فيها مصعب بن الزبير ، وقد
 أنشده ابن عقيل (رقم ١٤٣) والأشمونى (رقم ٣٥٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٠٩) .
 اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين « مبعد » أراد به الأجنبي « حميم » هو الصديق .
 الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 إلى مصعب المذكور في أبيات سابقة « قتال » مفعول به ، وهو مضاف و « المارقين » مضاف إليه
 « بنفسه » الجار والمجرور متعلق بتولى ، ونفس مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف
 إليه « وقد » الواو للتحال ، قد : حرف تحقيق « أسلماه » أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال
 على التثنية ، والهاء ضمير الغائب مفعول به « مبعد » فاعل أسلم « وحميم » معطوف عليه .
 الشاهد فيه : قوله « أسلماه مبعد وحميم » حيث وصل بالفعل ألف التثنية ، مع أن
 الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد ، وهذه لغة جماعة من العرب ، وليست الألف عندهم إلا
 علامة على تثنية الفاعل ، كما أن التاء في نحو « قامت هند » علامة على تأنيث الفاعل
 عند جميع العرب .

والعرب الذين يلحقون علامة التثنية والجمع بالفعل ، يشبهون هاتين العلامتين بعلامة
 التأنيث ، فكما أنه تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كانت الفاعل مؤنثاً ، فكذلك تلحق
 الفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى ، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعاً .
 وجمهور العرب يحددون بين علامتى التثنية والجمع وعلامة التأنيث فرقا ؛ فلذلك
 لا يعطون أحدهما حكم الآخر .

(١) هذا الحديث رواه مالك في الموطأ ، وهو حديث مختصر من حديث روى مطولا
 « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » ومن أجل ذلك امتنع
 قوم من الاحتجاج برواية مالك التي يحتج بها العلامة ابن مالك صاحب الألفية حتى إنه سمي
 هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » كما سماها غيره من النحاة « لغة أكلوني البراغيث »
 لأن الرواية المطولة تدل على أن راوى الرواية المختصرة لم يراع اللفظ الذي ورد عن الرسول
 صلوات الله وسلامه عليه ، فأخطأ الصياغة .

٨٢ — نَتَجَ الرِّبْعُ مُحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبِ

٨٢ — هذا البيت من كلام أبي فراس الحمداني ، ابن عم سيف الدولة الحمداني ، وأبو فراس هو صاحب الشاهد (رقم ٦) السابق شرحه في أول الكتاب، وقبل البيت قوله:

يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي أَضَحَّتْ لَهُ جُمْلُ الْمَنَاقِبِ
نَتَجَ الرِّبْعُ مُحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا . . . البيت ، وبعده :
رَاقَتْ وَرَقٌ نَسِيمَهَا فَحَكَّتْ لَنَا صُورَ الْخَبَائِبِ
حَضَرَ الشَّرَابُ فَلَمْ يَطِبْ شُرْبُ الشَّرَابِ وَأَنْتَ غَائِبُ

وأبو فراس الحمداني صاحب هذا الشاهد ممن لا يحتاج بشعره على قواعد اللغة ومفرداتها ؛ لأنه مولد ، ولعل المؤلف إنما أراد التمثيل بهذا البيت ، ولم يرد الاحتجاج به ، و فرق بين الاحتجاج والتمثيل ، وقد أشد المؤلف بيت الشاهد في أوضح المسالك (رقم ٢٠٨) .

اللغة : « نتج » هو ههنا فعل مبنى للمعلوم ، وثم فعل من هذه المادة ملازم للبناء للمجهول تقول : نتج القوم الناقة — بالبناء للمعلوم — وتقول : نتجت الناقة — بالبناء للمجهول لا غير — فإذا أردت معنى استولد جئت بالفعل مبنيًا للمعلوم ، وإذا أردت معنى ولد جئت بالفعل مبنيًا للمجهول وأسندته إلى الناقة وشبهها ، ومن الأول قول الشاعر ، وينسب إلى قيس ابن حصين بن زيد الحارثي :

أَكَلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجِبُونَهُ

الإعراب : « نتج » فعل ماض مبني للمعلوم ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الربيع » فاعل نتج « محاسنًا » مفعول به لنتج « ألقح » فعل ماض ، والنون علامة على جمع الإناث ، وضمير الغائب العائد إلى المحاسن مفعول به « غر » فاعل ألقح ، وهو مضاف ، و « السحائب » مضاف إليه ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ألقحها غر السحائب » فإن قوله « غر » فاعل « ألقح » وغر : جمع غراء ، وقد ألحق بالفعل علامة جمع المؤنث ، وهى النون ، مع إسناده إلى الفاعل الظاهر الذى هو غر السحائب ، وليست هذه النون هى الفاعل ؛ لأن هذه هى لغة جماعة مخصوصين من العرب ، وهم يلحقون بالفعل علامات التثنية والجمع ، كما يلحق جميع العرب علامة التأنيث ؛ فإن جمعات النون فاعلا ، و « غر السحائب » بدلامنه — كان ذلك جاريا على لغة جمهور العرب ولم يكن خاصاً بلغة قوم منهم .

وقول الآخر:

٨٣— رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ
وقد مُجِّل على هذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم : منها قوله سبحانه : (وَأَسْرُوا
النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)^(١) والأجودُ تخريجُها على غير ذلك ، وأحسنُ الوجوه فيها
إعرابُ (الَّذِينَ ظَلَمُوا) مبتدأ ، و (أسرُوا النجوى) خبراً .

ثم قلت : الثالثُ المبتدأ ، وهو : الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ : مُخْبَرًا عَنْهُ ،

٨٣— هذا البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان
وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٤٥) والأشُمُونِي (رقم ٣٦٠) .
اللغة : « الغواني » جمع غانية ، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة ، أو هي
التي غنيت بزوجها عن التطلع إلى الرجال ، أو هي التي غنيت ببيت أبيها عن الأزواج لكونها
في نعمة ورفاهية عيش « لاح » ظهر « النواضر » الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهي الحسن
والرواء ، وواحد النواضر ناضر .

الإعراب : « رأين » رأى : فعل ماض ، والنون علامة على جمع المؤنث ، ورأى هنا بصريّة
فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد « الغواني » فاعل رأى « الشيب » مفعول به لرأى « لاح » فعل
ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى الشيب ، وجملة الفعل وفاعله في محل
نصب حال من الشيب « بعارضى » بعارض : جار ومجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف وياء
المتكلم مضاف إليه « فأعرضن » الفاء حرف عطف ، أعرض : فعل ماض ، والنون ضمير
جماعة النسوة فاعل « عني » جار ومجرور متعلق بأعرض « بالخدود » جار ومجرور متعلق
بأعرض أيضاً « النواضر » صفة للخدود .

الشاهد فيه : قوله « رأين الغواني » حيث وصل الفعل - الذي هو رأى - بنون النسوة
في قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر - وهو قوله « الغواني » - وهذه النون ليست
ضميراً مثلها في قوله « فأعرضن » بل هي علامة جمع الإناث مثل تاء التأنيث في نحو قولك
« قامت هند » .

(١) من سورة الأنبياء من الآية ٣ .

أَوْ وَصَفًا رَافِعًا لِمَكْتَفَى بِهِ ؛ فَلَاوَلُ «كَزَيْدٌ قَائِمٌ» وَ (أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) (وَهَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) وَالثَّانِي شَرْطُهُ نَفْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ ، نَحْوُ «أَقَامْتُ الزَّيْدَانِ» وَ «مَا مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ» .

وأقول : الثالثُ من المرفوعات : المبتدأ ، وهو نوعان : مبتدأ له خبر ، وهو الغالب ، ومبتدأ ليس له خبر ، لكن له مرفوع يُغْنِي عن الخبر .

ويشترك النوعان في أمرين : أحدهما : أنهما مُجَرَّدَانِ عن العوامل اللفظية ، والثاني : أن لهما عاملاً معنوياً - وهو الابتداء - ونعني به كونهما على هذه الصورة من التجرد للاسناد .

ويقتربان في أمرين : أحدهما : أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً ، نحو «اللَّهُ رَبُّنَا» وَ «مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا» ومؤولاً بالاسم ، نحو (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) ^(١) أى : وصيامكم خيرٌ لكم ، ومثله قولهم «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» ^(٢) ولذلك قلت «المجرد» ولم أقل الاسم المجرد ، ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر في تأويل الاسم البتة ، بل ولا كل اسم ، بل يكون اسماً هو صفة ، نحو «أَقَامْتُ الزَّيْدَانِ» وَ «مَا مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ» والثاني : أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه ، والمبتدأ المستغنى عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام كما مثلنا ، وكقوله : ٨٤ — خَلِيلٌ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَتَمًّا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاتِعُ

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٨٤ .

(٢) قد تكلمنا على هذا المثل كلاماً وافياً فارجع إليه في (ص ١٩) من هذا الكتاب

٨٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني (رقم

١٣٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٤) وفي القطر (رقم ٣٨) .

الإعراب : «خليلي» خليلي : منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء التكلم المدغمة في ياء الإعراب مضاف إليه «ما» نافية «واف» مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «بعهدي» بعهد : جار ومجرور متعلق بواف ، وعهد مضاف ، وياء التكلم مضاف إليه «أنما» فاعل بواف سد مسد خبره ، =

وكقوله :

٨٥— أَقَاطِنُ قَوْمُ سَلَمَى أُمُ نَوَازَا ظَعْنًا إِن يُظَعْنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنًا

= « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تكونا » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسم تكون « لى » جار ومجرور متعلق بتكون « على » حرف جر « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون « أقطع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد ضمير محذوف منصوب بأقطع ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا لى على من أقطعه فما واف بعهدى أتما .

الشاهد فيه : قوله « ماواف أتما » حيث رفع الوصف الذى هو واف ضميراً منفصلاً على أنه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لكونه معتمداً على حرف النفي وهو ما ، ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ والوصف خبراً عنه ؛ لئلا يلزم الإخبار بالمفرد وهو واف عن الثنى وهو أتما ، وذلك لا يجوز عند أحد من العلماء ، والبيت رد صارخ على من زعم أن فاعل الوصف المعنى عن الخبر لا يكون ضميراً منفصلاً ، وهم الذين ذكرهم الشارح فيما بعد .

٨٥ — وهذا الشاهد لم يتيسر لى الوقوف على نسبته إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ١٣٤) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٦٥) وفى القطر (رقم ٣٩) .

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، قاطن : مبتدأ « قوم » فاعل قاطن أغنى عن خبره ، وقوم مضاف ، و « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نوا » فعل وفاعل « ظعنا » مفعول به لنوا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة على جملة المبتدأ وفاعله ، وحسن ذلك لأن جملة المبتدأ وفاعله فى قوة الجملة الفعلية « إن » شرطية « يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « فعجيب » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم « عيش » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، و « عيش » مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « قطنا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث اكتفى بالفاعل الذى هو قوله « قوم سلمى » عن خبر المبتدأ ؛ لكون ذلك المبتدأ الذى هو قوله « قاطن » وصفاً معتمداً على أداة الاستفهام ، وهى الهمزة .

وقولى « رافعاً لمكتفى به » أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً كـ «قوم سلى» فى البيت الثانى ، أو ضميراً منفصلاً كـ «أتما» فى البيت الأول ، وفيه رد على الكوفيين والزخشرى وابن الحاجب ؛ إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً ، وأوجبوا فى قوله تعالى (أَرَاغِبُ أَنْتَ)^(١) أن يكون محمولا على التقديم والتأخير ، وذلك لا يمكنهم فى البيت [الأول] إذ لا يخبر عن المتنى بالمفرد ، وأعظم من أن يكون ذلك المرفوع فاعلاً كما فى البيتين أو نائباً عن الفاعل كما فى قولك « أمضروبُ الزيدان » .
 وخرج عن قولى « مكتفى به » نحو « أقام أبوأه زيدٌ » فليس لك أن تعرب أقام مبتدأ ، وأبواه فاعلاً أغنى عن الخبر ؛ لأنه لا يتم به الكلام ، بل زيد : مبتدأ [مؤخر] وقام : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل به .

ثم قلت : وَلَا يُبْتَدَأُ بِسَكِرَةٍ إِلَّا إِنْ عَمَّتْ نَحْوُ « مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ » أَوْ خَصَّتْ نَحْوُ « رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِي » ، وَعَلَيْهِمَا (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ) .
 وأقول : الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفةً ، ولا يكون نكرةً إلا فى مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين ، وأنهاها إلى نيفٍ وثلاثين ، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم .

فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفةً : إمابصفة مذكورة ، نحو (وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ)^(٢) (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ)^(٣) أو بصفة مقدرة ، كقوله السَّمْنُ مَنَوَانٍ^(٤) بدرهم ؛ فالسمن : مبتدأ ، ومَنَوَانٍ : مبتدأ ثان ، وبدرهم : خبره .

(١) من سورة مريم ، من الآية ٤٦ .

(٢) و (٣) من سورة البقرة ، من الآية ٢٢١ .

(٤) منوان : ثنية منابوزن عصا ، كما تقول : عصوان ، فى ثنية العصا ، وقد يقال فيه : من بفتح الميم وتشديد النون - والمنا : مقدار مخصوص من الموازين كالرطل ، وهو وزن رطلين تقريباً ، وسيأتى شرح المنا فى كلام المؤلف فى باب التمييز بما لا يخرج عما قلناه .

والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والمسوغ للابتداء بمنوان أنه موصوف بصفة مقدرة : أى منوان منه .

ومنها : أن تكون مُصَغَّرَةً ، نحو رُجُلٌ جَاءَنِى ؛ لأن التصغير وَصَفٌ فى المعنى بالصغر ، فكأنك قلت : رجل صغير جاءنى .

ومنها : أن تكون مضافة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ » .

ومنها : أن يتعلق بها معمولٌ ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيٌ عَنِ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » فأمر ونهى : مبتدآن نكرتان ، وسوغ الابتداء بهما ما تعلق بهما من الجار والجرور ، وكقولك : أَفْضَلُ مِنْكَ جَاءَنِى .

ومن أمثلة العموم : أن يكون المبتدأ نفسه صيغةً عمومٍ ، نحو (كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ) ^(١) و « مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ » و « مَنْ جَاءَكَ أَجْبَى مَعَهُ » أو يقع فى سياق النفى ، نحو « مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ » .

وعلى هذه الأمثلة قس ما أشبهها .

ثم قلت : الرَّابِعُ خَبْرُهُ ، وَهُوَ : مَا يَخْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَأٍ غَيْرِ الْوَصْفِ إِذْ كُورُ وَأقول : الرابعُ من المرفوعات : خبرُ المبتدأ ، وقولُ « مع مبتدأ » فصلٌ أولٌ مخرج لفاعل الفعل ، وقولُ « غير الوصف المذكور » فصلٌ ثانٍ مخرج لفاعل الوصف ، نحو « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » و « مَا قَامَ الزَّيْدَانِ » والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره فى حَدِّ المبتدأ .

ثم قلت : وَلَا يَكُونُ زَمَانًا وَالْمُبْتَدَأُ اسْمُ ذَاتٍ ، وَنَحْوُ « اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ » مُتَأَوَّلٌ .

وأقول : لما بَيَّنْتُ في حَدِّ المبتدأ ما لا يكون مبتدأ — وهو النكرة التي ليست عامة ولا خاصة — بينت بعد حَدِّ الخبر ما لا يكون خبراً في بعض الأحيان ، وذلك اسمُ الزمانِ ؛ فإنه لا يقع خبراً عن أسماء الذوات ، وإنما يخبر به عن أسماء الأحداث ، تقول : الصَّوْمُ الْيَوْمَ ، والسَّقَرُ غَدًا ، ولا تقول « زيد اليوم » ولا « عمرو غداً » فأما قولهم : « اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ » — بنصب الليلة على أنها ظرف مخبر به عن الهلال مقدم عليه — فمؤول ، وتأويله على أن أصله : اللَّيْلَةُ رُؤيةُ الهلالِ ، والرؤية حَدَثٌ لا ذاتٌ ، ثم حذف المضاف ، وهو الرؤية ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، ومثله قولهم في المثل « الْيَوْمَ خَمْرٌ ، وَغَدًا أَمْرٌ » التقدير : الْيَوْمَ شَرِبْتُ خَمْرًا ، وَغَدًا حَدُوثُ أَمْرٍ .

ثم قلت : الخامس اسمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَهِيَ : أَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَلَيْسَ — مُطْلَقًا ، وَتَالِيَةً لِنَفْيِ أَوْ شَبْهِهِ : زَالَ — ماضِي يَزَالُ — وَتَرَحَّ ، وَفَتَى ، وَانْفَكَ ، وَصِلَةً لِمَا الْوَقْتِيَّةِ : دَامَ ، نَحَوَ (مَا دُمْتُ حَيًّا) .
وأقول : الخامسُ من المرفوعات : اسمُ كان وأخواتها الاثنتي عشرة المذكورة ، فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر ، فيرفعن المبتدأ ، ويسمى اسمهن حقيقة ، وفاعلهن مجازاً ، وينصبن الخبر ، ويسمى خبرهن حقيقة ، ومفعولهن مجازاً .
ثم هنَّ في ذلك على ثلاثة أقسام :

ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، وهي ثمانية : كان وليس وما بينهما .
وما يشترط أن يتقدم عليه نفى أو شبهه ، وهو النهي والدعاء ، وهي أربعة : زال ، وَتَرَحَّ ، وَفَتَى ، وَانْفَكَ ، نحو (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ) ^(١) (لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ) ^(٢) وتقول : « لَا تَزَلْ ذَاكِرَ اللَّهِ » ولا « بَرِحَ رَبُّكَ مَا نُوَسَّوْا » ولا « زَالَ جَنَابُكَ مَحْرُوسًا » ويشترط في « زال » شرطٌ آخَرُ ، وهو أن يكون ماضِي يَزَالُ ؛ فإن ماضِي يَزُولُ فعلٌ

تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال ، نحو (إِنَّ اللَّهَ يُمِصُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أُمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ)^(١) و «إن» الأولى في الآية شرطية ، والثانية نافية ، وماضى يَزِيلُ فعلٌ تام مُتَعَدٍّ بمعنى ماز يَمِيزُ ، يقال : زَالَ زَيْدٌ ضَانَهُ من معز فلان : أى ميزه منه .

وما يشترط أن يتقدم عليه «ما» المصدرية النائية عن ظرف الزمان^(٢) وهو «دام» وإلى ذلك أَشْرَتُْ بالتمثيل بالآية الكريمة ، كقوله سبحانه وتعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا)^(٣) أى مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا ، فلو قلت « دَامَ زَيْدٌ صَحِيحًا » كان قولك « صحيحًا » حالا لا خبرًا ، وكذلك « عَجِبْتُ مِنْ مَادَامَ زَيْدٌ صَحِيحًا » لأن ما هذه مصدرية لا ظرفية ، والمعنى عجبت من دوامه صحيحًا .

ثم قلت : وَيَجِبُ حَذْفُ «كَانَ» وَحْدَهَا بَعْدَ «أَمَّا» فِي نَحْوِ «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ»

(١) من سورة فاطر ، من الآية ٤١ .

(٢) تسمى «ما» هذه المصدرية الوقتية ؛ أما وجه تسميتها بالمصدرية فلأنها تؤول مع صلتها بمصدر ، وهو الدوام ، وأما تسميتها بالوقتية فلنيايتها مع صلتها عن الوقت ، وهو المدة ، وهى تفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بمدة . ومما ينبغى أن تتنبه له أن «ما» كلما كانت وقتية فهى مصدرية البتة ، ولا يلزم من أن تكون مصدرية أن تكون وقتية ، بل قد تكون مصدرية فقط ، نحو مثال الشارح ونحو قول الشاعر :

يَسُرُّ الْمَرْءَ بِمَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

ومما ينبغى أن تتنبه له أيضا أنه لا يلزم من وجود «ما» المصدرية الظرفية قبل «دام» وجوب إعمال «دام» عمل كان ، بل قد تدخل «ما» هذه على «دام» ولا تعمل ، وذلك كما فى قوله تعالى : (وأما الذين سعدوا فى الجنة خالدين فيها مادامت السموات والأرض) من سورة هود ، من الآية ١٠٨ ، ولكن الغرض أنه لا يجوز أن تعمل «دام» عمل كان إلا إذا سبقها «ما» المصدرية الظرفية .

(٣) من سورة مريم ، من الآية ٣١ .

وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مَعَ اسْمِهَا بَعْدَ إِنْ وَلَوْ الشَّرْطِيَّتَيْنِ ، وَحَذْفُ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُورِ إِلَّا قَبْلَ سَاكِنٍ أَوْ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ .

وأقول : هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر إلى الحذف :

إحداها : حذفها وجوباً دون اسمها وخبرها ، وذلك مشروط بخمسة أمور ، أحدها : أن تقع صلة لأن ، والثاني : أن يدخل على أن حرف التعليل ، الثالث : أن تتقدم العلة على المعلول ، الرابع : أن يُحذف الجار ، الخامس : أن يوثق بما ، كقولهم : «أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ» وأصل هذا الكلام : انْطَلَقْتُ لأن كنت منطلقاً ، أى : انطلقت لأجل انطلاقك ، ثم دخل هذا الكلام تغييراً من وجوه : أحدها : تقديم العلة - وهى «لأن كنت منطلقاً» - على المعلول - وهى «انطلقت» - وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص ، والثاني : حذف لام العلة ، وفائدة ذلك الاختصار ، والثالث : حذف كان ، وفائدته أيضاً الاختصار ، والرابع : انفصال الضمير ، وذلك لازم عن حذف كان ، والخامس : وجوب زيادة «ما» ، وذلك لإرادة التعويض ، والسادس : إدغام النون في الميم ، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما في كلمتين ، ومن شواهد هذه المسألة قولُ العباس بن مرداس رضى الله عنه :

٨٦ — أبا خراشة أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضِّعْفُ

٨٦ — هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمى ، يقوله يخاطب به خفاف ابن ندبة وخفاف شاعر أيضاً ، وندبة : اسم أمه ، والبيت من شواهد سيوبه (١/١٤٨) والأشمونى (رقم ٢٠٧) وابن عقيل (رقم ٧٥) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٩٧) وفى القطر (رقم ٤٧). المعنى : لا ينبغي لك أن تفخر على ؛ لأنك لو افتخرت على لم يجد ما تفخر به إلا أن تذكر أن قومك كثيرو العدد ، وليست كثرة العدد من المفاخر ؛ لأن قومي إنما نقص عددهم وقوفهم فى صفوف الجهاد ، وإغاثتهم للملهوف ، وإجابتهم الصريح ، ولم ينقصهم الجذب ولا الجوع ، فهو فى المعنى كقول شاعر الحماسة :

إِنِّي لِمَنْ مَعْشَرٍ أَفْنَى أَوَائِلُهُمْ قِيلُ الْكُفَاةِ إِلَّا أَيْنَ الْمُحَامُونَ

الإعراب «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبامضاف و«خراشة» مضاف إليه «أما» هذا لفظ مركب من كلمتين : الأولى أن المصدرية ، والثانية ما ؛ فأما أن حرف مصدرى ، وأما ما =

« أبا » منادى بتقدير يا أبا ، و « خُرَاشة » بضم الخاء المعجمة ، و « أما أنت ذا نفر » أصله : لأن كنت ذا نفر ، فعمل فيه ما ذكرناه ، والذي يتعلق به اللام محذوف : أى لأن كنت ذا نفر افتخرت على ، والمراد بالضبع السنّة المجديّة .

المسألة الثانية : حذف « كان » مع اسمها وإبقاء خبرها ، وذلك جائز لا واجب ، وشرطه : أن يتقدمها « إن » أو « لو » الشرطيتان ؛ فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » فتقديره : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير ، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر ، وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب ، وفيه وجوه آخر^(١) ، والثاني كقوله صلى الله عليه وسلم : « أَلْتَمِسُ وَلَوْ خَاتَمًا

= حُفِرَ زَائِدٌ لِلتَّعْوِيزِ بِهِ عَنْ كَانِ الْمَحذُوفَةِ «أنت» ضمير منفصل اسم كان المحذوفة «ذا» خبر كان المحذوفة ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و«نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «قوى» قوم : اسم إن ، وهو مضاف وباء التكلم مضاف إليه «لم» نافية جازمة «تأكلهم» تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وضمير الغائبين العائد إلى قوى مفعول به «الضبع» فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله «أما أنت ذا نفر» حيث حذف كان ، وعوض عنها ما الزائدة ، وأبقى اسمها وهو قوله «أنت» وخبرها وهو قوله «ذا نفر» على ما بيناه في الإعراب وعلى ما هو في كلام المؤلف ، وليس يخفى عليك أن المحذوف من الجملة كلها هو كان وحدها بعد الذى نهنا إليه .

(١) في هذا التركيب أربعة وجوه مشهورة :

الوجه الأول : « إن خيرا فخييرا ، وإن شرا فشرا » بنصب خيرو شر في الموضعين جميعاً وتخرجه على أن خيرا الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، ومثله شرا الأول ، وخيرا الثانى مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الأول ، ومثله شرا الثانى ، وأصل الكلام : إن كان عملهم خيرا فهم يحزون خيرا ، وإن كان عملهم شرا فهم يحزون شرا .

والوجه الثانى : «إن خير فخير ، وإن شر فشرا» برفع خير وشر في الموضعين جميعا ، وتخرجه على أن خيرا الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها ، ومثله شرا الأول ، وخبر الثانى =

مِنْ حَدِيدٍ : أى ولو كان الذى تلتسمه خاتماً من حديد .

المسألة الثالثة : حذفُ نونِ « كان » وذلك مشروط بأمر : أحدها : أن تكون بلفظ المضارع ، والثانى : أن يكون المضارع مجزوماً ، والثالث : أن لا يقع بعد النون ساكن ، والرابع : أن لا يقع بعده ضمير متصل ، وذلك نحو (وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُسْرِكِينَ) ^(١) (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) ^(٢) ولا يجوز فى قولك « كَانَ » و « كُنْ » لانتفاء المضارع ، ولا فى نحو « هُوَ يَكُونُ » و « لَنْ يَكُونَ » لانتفاء الجزم ، ولا فى نحو (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا) ^(٣) لوجود الساكن ، ولا فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ » ^(٤) لوجود الضمير .

= خبر لمبتدأ محذوف ، ومثله شر الثانى ، وأصل الكلام : إن كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير ، وإن كان فى عملهم شر فجزاؤهم شر .

والوجه الثالث : « إن خيراً غير ، وإن شراً فشر » بنصب خير وشر الأولين ، ورفع خير وشر الثانيتين ، وتخريجه على أن خيراً الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، ومثله شر الأول ؛ وخير الثانى خبر مبتدأ محذوف ، ومثله شر الثانى ، وأصل الكلام : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير ، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر .

والوجه الرابع : « إن خير غيرا ، وإن شر فشرا » برفع خير وشر الأولين ، ونصب خير وشر الثانيتين ، بعكس الثالث ، وتخريجه على أن خيراً الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها ، ومثله شر الأول ، وخيراً الثانى مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الأول ، وأصل الكلام على هذا : إن كان فى عملهم خير فهم يجزون خيراً ، وإن كان فى عملهم شر فهم يجزون شراً .

وأرجح هذه الأوجه الأربعة هو الوجه الثالث ، وهو الذى اقتصر عليه المؤلف ، وأضعفها هو الوجه الرابع ، وأما الوجهان الأول والثانى فهما فى درجة واحدة ، ودرجتاهما متوسطة بين الثالث والرابع ، فاعرف ذلك واحرص عليه .

(١) من سورة النحل من الآية ١٢٠ . (٢) من سورة مريم ، من الآية ٢٠ .

(٣) من سورة « البينة » من الآية ٤ .

(٤) قاله عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد حدث أصحابه عن المسيح الدجال ، ووصفه لهم ، ثم كانت فتنة ابن صياد ، =

ثم قلت : السَّادِسُ اسْمُ أفعالِ الْمُقَارَبَةِ ؛ وَهِيَ : كَادَ ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ —
لِدُنُوِّ الْخَبَرِ ، وَعَسَى ، وَاخْلَوْلَقَ ، وَحَرَى — لِتَرْجِيهِ ، وَطَفِقَ ، وَعَلِقَ ، وَأَنشَأَ ، وَأَخَذَ ،
وَجَعَلَ ، وَهَبَّ ، وَهَلْهَلَ — لِلشَّرُوعِ فِيهِ ، وَيَكُونُ خَبَرُهَا مُضَارِعًا .

وأقول : السَّادِسُ مِنَ المرفوعاتِ : اسْمُ الأفعالِ المذكورة .

وهي تنقسم — باعتبار معانيها — إلى ثلاثة أقسام :

ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر ، وهي ثلاثة : كادَ ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .
وما يدل على تَرْجَى المتكلم للخبر ، وهي ثلاثة أيضاً : عسى ، وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَقَ .
وما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها ، وهي كثيرة ، ذكرت منها سبعة ،
فكملت أفعالُ الباب ثلاثة عشر ، كما أن الأفعال في باب « كان » كذلك .

فهذه الثلاثة عَشَرَ تعمل عمل كان ؛ فترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، إلا أن خبرها
لا يكون إلا فعلاً مضارعاً ^(١) ، ثم منه ما يقترن بأنْ ، ومنه ما يتجرد عنها ، كما يأتي
تفصيله . إن شاء الله تعالى — في باب المنصوبات ، ولولا اختصاص خبرها بأحكام
ليست لكان وأخواتها لم تنفرد بباب على حدة ، قال الله سبحانه : (يَكَادُ زَيْتُهَا
يُضِيءُ) ^(٢) (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَزَحْمَكُمْ) ^(٣) ، وقال الشاعر :

== فلما خرج النبي وأصحابه إليه رأى عمر شبهه قريباً مما سمعه من نعوت المسيح ، فهم بأن
يقتله ، فقال له النبي ذلك ، يريد أنه إن كان هذا هو المسيح فإن الذي يقتله هو عيسى بن مريم
كما أخبرتكم ، وإن كان إنساناً غيره وأنت تقتله على أنه هو فلا خير لك في قتله .

(١) وإذا دل عليه دليل جاز حذفه ومنه الحديث « من تأتى أصاب أو كاد ، ومن
عجل أخطأ أو كاد » ألا ترى أنه ينساق إلى ذهنك أنه أراد : من تأتى أصاب أو كاد يصيب
ومن عجل أخطأ أو كاد يخطئ .

(٢) من سورة النور ، من الآية ٣٥ .

(٣) من سورة الإسراء ، من الآية ٨ .

٨٧ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلْنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

٨٧ — هذان البيتان يرويان في كلمة لعمر بن أحمـر الباهلي مع بعض تغيير في ألفاظهما، ويرويان منسوبين لأبي حية النـميري، وانظر كتابتنا على الأثـموني (رقـم ٢٤٥) وانظر الأوضح (رقـم ١٢٠) وسينشد المؤلف أول هذين البيتين مرة ثانية عند الكلام على خبر أفعال المقاربة من هذا الكتاب.

اللغة: «يثقلني» يجهدني ويتعبني ويعني «أنهض» أقوم، والنهض مصدره «السكر» بفتح السين وكسر الكاف — صفة مشبهة بمعنى الثمل، وهو الذي أخذ منه السكر فهد قواه.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «جعلت» جعل: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «ما» زائدة «قمت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «يثقلني» يثقل: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به «ثوب» ثوب: فاعل يثقل، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وستعرف ما في هذا الإعراب من مخالفة الأصل وإن كان هذا هو الظاهر «فأنهض» الفاء عاطفة، أنهض: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «نهض» مفعول مطلق مبين للنوع، ونهض مضاف و«الشارب» مضاف إليه «السكر» صفة للشارب «وكنـت» الواو عاطفة، كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «أمشي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر كان «على رجلين» جار ومجرور متعلق بأمشي «معتدلا» حال من فاعل أمشي «فصرت» الفاء عاطفة، صار: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «أمشي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر صار «على أخرى» جار ومجرور متعلق بأمشي «من الشجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى.

الشاهد فيه: عبارة المؤلف ظاهرة في أنه لم يرد الاستشهاد بهذا البيت إلا على محي «جعل» فعلا من الأفعال التي تعمل عمل كان وتختص بكون خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا، ولكن العلماء يشدون هذا البيت لأن ظاهـره أن المضارع الذي وقع خبرا لجعل — وهو «يثقلني» — قد رفع اسماً ظاهرا مضافا إلى ضمير اسمها، وهذا الاسم هو قوله «ثوب» =

وقال آخر :

٨٨ — * هَبِيتُ أُلُومُ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى * *

وقال الآخر :

٨٩ — وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُتَعِدِّينَ فَهَلْهَلَتْ نَفُوسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزْهَقُ

== وهذا غير مرتضى عند جمهرة العلماء ، ولو أنه جاء على ما هو الموافق لما ارتضوه لقال «وقد جعلت أثقل» فيكون الفعل المضارع رافعا للضمير يرجع إلى اسم جعل ، وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر بأن جعلوا فاعل «يثقلني» ضميرا مستترا يعود إلى التاء التي هي اسم جعل ، وقوله «ثوبى» بدلا من هذا الضمير المتصل ، فإن قلت : كان يجب أن لو كان فاعل يثقلني ضميرا مستترا للتكلم لقال أثقل ؛ لأن حرف المضارعة الموضوع للدلالة على التكلم هو الهمزة ، قلنا : إن أصل نظم الكلام : وقد جعلت أثقل ثوبى ، فلما أبدل ثوبى من الضمير المستتر أو من التاء جاز إعادة الضمير على البدل ؛ لأنه هو المقصود بالحكم ، فافهم .

٨٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَلَاحِجٌ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيَا *

ولم أعر له على نسبة إلى قائل معين ، وسينشده المؤلف مرة أخرى في الكلام على خبر أفعال المقاربة ، للاستشهاد به على أن الفعل المضارع الواقع خبرا لفعل من أفعال الشروع يمتنع اقترانه بأن .

الإعراب : «هبيت» هب : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه «ألوم» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر هب «القلب» مفعول به لألوم «في طاعة» جار ومجرور متعلق بألوم ، وطاعة مضاف ، و «الهوى» مضاف إليه «فلج» الفاء عاطفة ، لج : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى القلب «كأني» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وباء التكلم اسمه «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه ، «باللوم» جار ومجرور متعلق بقوله مغريا الآتي «مغريا» خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره في محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله «هبيت ألوم» فإن قوله «هب» بتشديد الباء — فعل من أفعال الشروع يعمل عمل كان فيرفع الاسم وينصب الخبر ، وقد رفع الاسم الذي هو تاء التكلم ، ونصب الخبر الذي هو جملة ألوم .

٨٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وسينشد المؤلف هذا البيت =

وهذان الفعلان أغْرَبُ أفعال الشروع ، وطفِقَ أشهرها ، وهى التى وقعت فى التنزيل ، وذلك فى موضعين : أحدهما : (وطفِقاً يَخْصِفَانِ) ^(١) أى : شرعاً يَخْصِفَانِ ورقةً على أخرى كما تُخْصَفُ الثُّعَالُ ليستترا بها ، وقرأ أبو السمال العدوى (وطفِقاً) بالفتح وهى لغة حكاها الأخفش ، وفيها لغة ثالثة طَبِيقٌ — بياء مكسورة مكان الفاء — والثانى : (فطفِقَ مَسْحاً) ^(٢) أى شَرَعَ يمسح بالسيف سُوْقَهَا وأعناقَهَا مَسْحاً : أى يقطعها قطعاً .

ثم قلت : السَّابِعُ اسْمُ مَا حَمَلَ عَلَى « لَيْسَ » وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : « لَاتَ » فى لغةٍ

= مرة أخرى فى باب خبر أفعال المقاربة من هذا الكتاب .

الإعراب : « وطفنا » فعل وفاعل « ديار » مفعول به ، وديار مضاف و« المعتدين » مضاف إليه « فهلهمت » الفاء حرف عطف ، هلهل : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « نفوسهم » نفوس : اسم هلهل ، وهو مضاف والضمير العائد إلى المعتدين مضاف إليه « قبل » ظرف متعلق بقوله تزهق الآتى ، وهو مضاف و« الإمامة » مضاف إليه « تزهق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم هلهل وهو نفوس ، والجملة فى محل نصب خبر هلهل . الشاهد فيه : قوله « هللمات نفوسهم تزهق » فإن هلهل فعل من أفعال الشروع — على ما ذكر المؤلف ههنا — يعمل عمل كان ؛ فيرفع الاسم وينصب الخبر ، وقد رفع فى هذا البيت الاسم الذى هو قوله « نفوس » ونصب الخبر ، الذى هو جملة المضارع المجرد من أن وفاعله ، فافهم ذلك .

هذا ، والمعروف عن العلماء الأثبات — ومنهم المؤلف — أن « هلهل » إنما يدل على دنو الخبر ، ولا نعلم أحداً ذكر أن هذا الفعل يدل على الشروع إلا المؤلف فى هذا الموضع وفيما يلى عند الكلام على خبر أفعال المقاربة حيث يذكر هذا الفعل فى عداد أفعال الشروع التى يمتنع اقتران المضارع الواقع خبراً لها بأن الصدرية ، وقد ذكر فى غير هذا الكتاب أنه يدل على الدنو كما قلنا ؛ فلا بد أنه اطلع على ما لم نطلع عليه ، ولذلك تراه يقول عن هب وهلهل « وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع » .

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ٢٢ ؛ ومن سورة طه ، من الآية ١٢١ .

(٢) من سورة ص ، من الآية ٣٣ .

الجميع ، ولا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحِينِ بِكَثْرَةٍ ، أَوْ السَّاعَةِ أَوْ الْأَوَانِ بِقِلَّةٍ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْئَيْهَا ، وَالْأَكْثَرُ كَوْنُ الْمَحْذُوفِ اسْمَهَا ، نَحْوُ (وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ) و « ما » و « لَا » النَّافِيَتَانِ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ ، وَ « إِنْ » النَّافِيَةُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْعَالِيَةِ ، وَشَرَطُ إِعْمَالِهِنَّ نَفْيُ الْخَبَرِ ، وَتَأْخِيرُهُ ، وَأَنْ لَا يَبْيَهِنَّ مَعْمُولُهُ وَلَيْسَ ظَرْفًا وَلَا مَجْرُورًا ، وَتَنْكِيرُ مَعْمُولِي « لَا » وَأَنْ لَا يَقْتَرِنَ اسْمُ « مَا » بِإِنْ الزَّائِدَةِ ، نَحْوُ (مَا هَذَا بَشَرًا) وَ :

* وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِبَا *

و « إِنْ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارُّكَ »

وأقول : السابِعُ من المرفوعات : اسمُ مَاحِلٍ — في رفع الاسم ونصب الخبر — على « ليس » ، وهى أحرف أربعة نافية ، وهى : « ما » و « لا » و « لَات » و « إِنْ » فأما « ما » فإنها تعملُ هذا العملَ بأربعة شروط : أحدها : أن يكون اسمها مُقَدَّمًا وخبرها مؤخرًا ، والثانى : أن لا يقترن الاسم بِإِنْ الزَّائِدَةِ ، والثالث : أن لا يقترن الخبر بِإِلَّا ، والرابع : ألا يليها معمولُ الخبر وليس ظرفًا ولا جارا ومجرورا فإذا استوفتْ هذه الشروطَ الأربعة عملت هذا العملَ ، سَوَاءً أَكَلَنَ اسْمُهَا وَخَبْرُهَا نَكْرَتَيْنِ ، أَوْ مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ كَانَ الْاسْمُ مَعْرِفَةً وَالْخَبْرُ نَكْرَةً ؛ فَاَلْمَعْرِفَتَانِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُنَّ) ^(١) وَالنَّكْرَتَانِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) ^(٢) فَ (مَاحِدٌ) اسْمُهَا ، وَ (حَاجِزِينَ) خَبَرُهَا ، وَ (مِنْكُمْ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ أَعْنَى ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ أَحَدًا فَاعِلٌ « مِنْكُمْ » لِعِظْمَادِهِ عَلَى النَّفْيِ ، وَ (حَاجِزِينَ) نَعْتُهُ عَلَى لَفْظِهِ . فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ يُوصَفُ الْوَاحِدُ بِالْجَمْعِ ؟ وَكَيْفَ يُخْبَرُ بِهِ عَنْهُ ؟

قلت : جوابهما أنه اسم عام ، ولهذا جاء (لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ) ^(٣)

والمختلفان كقوله تعالى : (ما هذا بشراً) ^(٤) ولم يقع في القرآن إعمال « ما » صَرِيحًا

(١) من سورة المجادلة من الآية ٢ . (٢) من سورة الحاقة من الآية ٤٧ .

(٣) من سورة البقرة من الآية ٢٨٥ . (٤) من سورة يوسف من الآية ٣١

في غير هذه المواضع الثلاثة ، على الاحتمال المذكور في الثاني ، وإعمالها لغة أهل الحجاز ، ولا يُجيزونه في نحو قوله :

٩٠ — بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

٩٠ — هذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠١) وفي القطر (رقم ٥٠) .
اللغة : « غدانة » بضم الغين المعجمة بعدها دال مهملة وبعد الألف نون موحدة —
حتى من بني يربوع « صريف » هو الذهب « الخرف » الفخار الذي يعمل من الطين ثم يشوى بالنار .

الإعراب « بنى » منادى بحرف ، نداء محذوف ، والأصل يا بنى ، وبنى مضاف و « غدانة » مضاف إليه « ما » نافية « إن » زائدة « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « صريف » معطوف بالواو على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « الخرف » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

الشاهد فيه : قوله : « ما إن أنتم ذهب » فإن « ما » هذه نافية ، وقد وقع بعدها « إن » فإذا اعتبرت « إن » هذه زائدة أبطلت عمل ما ؛ فرفضت بعدها المبتدأ والخبر ؛ لأن من شرط عملها عند الحجازيين ألا تقع بعدها « إن » الزائدة ، وإن اعتبرت « إن » هذه نافية : فإما أن تجعلها مؤكدة للنفي للاستفاد من ما من باب التوكيد اللفظي بإعادة الأول بلفظ برادفه في المعنى نحو قولك « نعم جبر » وإما أن تجعلها نافية لنفي « ما » فيكون ما بعدها مثبتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ؛ فعلى الثاني يبطل عمل ما أيضاً ؛ لأن من شرط العمل بقاء النفي ، وعلى الأول تعملها ، وقد وردت الرواية في هذا البيت بنصب « ذهب » ورفعه ؛ فتخرج رواية نصبه على وجه واحد ، هو جعل « إن » نافية مؤكدة لنفي « ما » وتخرج رواية رفعه على أحد وجهين : إما على جعل « إن » زائدة ، وإما على جعلها نافية للنفي الذي أفادته ما ، غير أن المعنى لا يلتئم مع هذا الوجه الأخير ، فافهم ذلك كله ، ثم اعلم أن المؤلف راعى أشهر الروایتين واعتبر « إن » زائدة ؛ ففضى عليك بإهمال ما فاعرفه أيضاً .

ومثله قول فروة بن مسيك الرادي ، وهو من شواهد سيبويه (٤٥٥/١) والكامل للبهرد (٢٠٠/١) .

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ ، وَلَكِنْ مَنَابِنَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَ

لاقتران الاسم بإن ، ولا في نحو قوله سبحانه : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(١) (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ)^(٢) لاقتران الخبر بإلاً ، ولا في نحو قولهم في المثل : « مَأْسِيَةٌ مِّنْ أَعْتَبَ »^(٣) لتقدم خبرها ، ولا في نحو قوله :

٩١ — وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِّنَى وَمَا كُلٌّ مِنْ وَافَى مِّنَى أَنَا عَارِفٌ

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٤ (٢) من سورة القمر ، من الآية ٥٠ (٣) هذا من أمثال العرب ، ومسيء : اسم فاعل من الإساءة ، وهو خبر مقدم ، وأعتب : أى أتى بما يزيل العتاب ويذهب به فعل ما يرضى ، ومن : اسم موصول مبتدأ مؤخر ، وجملة « أعتب » صلة .

٩١ — هذا البيت مطلع قصيدة لمزاحم بن الحارث العقيلي ، وهو من شواهد سييويه (ج ١ ص ٣٦ و ٧٣) والأشموقي (رقم ٢١٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠٥) .
اللغة : « تعرفها » تطلب معرفتها واسأل الناس عنها « المنازل » جمع منزل ، وهو مكان النزول « منى » بكسر الميم — بليدة على مسافة فرسخ من مكة .

الإعراب : « قالوا » فعل ماض وفاعله « تعرفها » تعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، وأصله بالمنازل « من منى » جاز ومجروح متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « كل » تروى هذه الكلمة مرفوعة وتروى منصوبة ؛ فمن رواها مرفوعة جاز أن يجعلها مبتدأ وعليه تكون ما تيمية ، وجاز أن يجعلها اسم ما النافية الحجازية ، ومن رواها منصوبة جعلها مفعولا به لقوله عارف الآنى في آخر البيت ، ورواية النصب هى التى رواها شراح الألفية ، وهى التى يعنىها المؤلف هنا ، وكل مضاف ، و« من » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وافى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى من « منى » مفعول به لوافى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « عارف » خبر المبتدأ ، ثم إذا قرأت « كل » بالرفع واعتبرت « ما » تيمية مفعلة فجملة هذا المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو « كل » وإذا قرأت « كل » بالرفع أيضاً وجعلت ما حجازية فكل اسم ما ، وجملة أنا عارف فى محل نصب خبر ما الحجازية ، فإن قرأت « كل » بالنصب كانت جملة « أنا عارف » لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية . ويكون أصل الكلام : وما أنا عارف كل من وافى منى .
الشاهد فيه : قوله « ما كل من وافى منى أنا عارف » بنصب كل ؛ فإن « ما » ههنا نافية ، وقد وجب إهمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها ؛ فخيرها هو قوله « عارف » ومعموله هو قوله « كل » =

لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور .
ولا يُعملها بنو تميم ولو استوفت الشروط الأربعة ، بل يقولون : « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ »
وقرىء على لغتهم (مَا هَذَا بَشَرٌ) ^(١) و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ) ^(٢) بالرفع ، وقرىء أيضاً :
(بَأْمِهَاتِهِمْ) بالجر بباء زائدة ، وتحتمل الحجازية والتميمية ، خلافاً لأبي على والزخشرى
زَعَمَا أَنَّ الْبَاءَ تَخْتَصُ بِلُغَةِ النَّصَبِ ^(٣) .

وأما « لا » فإنها تعمل بالشروط المذكورة لِمَا ، إِلَّا شَرْطَ انْتِفَاءِ اقْتِرَانِ « إِنْ »
بالاسم فلا حاجة له ؛ لأن « إِنْ » لا تُزَادُ بعد « لا » ويضاف إلى الشروط الثلاثة
الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كقوله :

٩٢ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

= لأن عارفاً اسم فاعل يعمل عمل الفعل فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً ، وهذا كله على
رواية نصب « كل » أما إذا رفعته فإن الإعمال جائز بأن تجعل « كل » اسم ما وجملة « أنا
عارف » في محل نصب خبر ما ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ على هذا الوجه ضمير
منصوب بعارف محذوف ، والتقدير : وما كل من وافى منى أنا عارفه .

فقد عرفت أنه يجوز في هذا البيت ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب : اثنان على رواية
رفع « كل » وواحد على رواية نصب كل ، وعرفت أن وجهاً واحداً تكون فيه ما حجازية
عاملة ، وهو إنما يتأتى على رواية رفع « كل » ووجهين تكون في كل واحد منهما « ما »
تميمية مهملة : واحد منهما يتأتى مع رفع كل ، والثاني مع نصب كل ، والوجه الممتنع هو
أن تنصب « كل » على أنه مفعول لعارف وتجعل « ما » حجازية . والخلاصة أنه يجب في
رواية نصب « كل » إهمال « ما » ويجوز في رواية رفع « كل » إهمال « ما » كما يجوز إعمالها .
(١) من سورة يوسف ، من الآية ٣١ . (٢) من سورة المجادلة ، من الآية ٢ .
(٣) مما يدل على أن بني تميم ياحقون الباء الزائدة بخبر المبتدأ الواقع بعد « ما » النافية
قول الفرزدق ، وهو أحد بني تميم :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِنَارِكَ حَقُّهُ وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنُ وَلَا مُتَيْسِّرُ

٩٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٣)
والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠٨) وفي القطر (رقم ٥١) وابن عقيل (رقم ٧٩) وسينشده
المؤلف مرة أخرى عند الكلام على خبر ما حمل على ليس من هذا الكتاب للاستشهاد به
على أن « لا » العاملة عمل ليس تنصب الخبر .

وربما علمت في اسم معرفة ، كقوله :

٩٣ — أَنْكَرْتَهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَاراً وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَاناً

اللغة : «تعز» تصبر وتجلد «وزر» يفتح الواو والزاي — هو في الأصل الجبل ، ثم عم استعماله في كل ما يعتصم به الإنسان ويلجأ إليه «واقيا» حافظا ومانعا . الإعراب : «تعز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنت «فلا» الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسم لا «على الأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء «باقياً» خبر لا «ولا» الواو عاطفة ، لا : نافية عاملة عمل ليس أيضاً «وزر» اسم لا «مما» من : حرف جر ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن «قضى الله» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بقضى محذوف ، والتقدير : بما قضاه الله «واقيا» خبر لا ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة بالواو على جملة لا الأولى واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله «لا شيء باقياً» وقوله «لا وزر واقياً» حيث أعمل لا النافية عمل ليس في الموضعين ؛ فرفع بها الاسم ، ونصب الخبر ، واسمها وخبرها نكرتان في الموضعين جميعاً . ٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : «أنكرتها» أراد لم أعرفها بسبب دثور آياتها وانحفاء العلامات الدالة عليها «أعوام» جمع عام «مضين لها» أراد مررن على رؤيق لها . المعنى : يصف دارا كان يليق أحباءه فيها قبل مضى أعوام بأنه لما مر به لم يعرفها لتغيرها وذهاب معارفها .

الإعراب : «أنكرتها» فعل ماض ، فاعله ضمير المتكلم ، وضمير الغائبة مفعول به «بعد» ظرف زمان منصوب على الظرفية ، عامله أنكر «أعوام» مضاف إليه «مضين» فعل وفاعل ، والجملة في محل جر صفة لأعوام «لها» جار ومجرور متعلق بمضى «لا» نافية عاملة عمل ليس «الدار» اسم لا مرفوع بها «دارا» خبر لا منصوب بها «ولا» الواو عاطفة ، لا : نافية أيضاً «الجيران» هو اسم لا هذه مرفوع بها «جيرانا» خبر لا منصوب بها ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة على جملة لا الأولى .

الشاهد فيه : قوله «لا الدار دارا» وقوله «لا الجيران جيرانا» حيث أعمل لا في الموضعين عمل ليس مع أن اسمها في الموضعين معرفة ؛ إذ هو محلى بأل ، والمؤلف ههنا قد جعل عملها في هذه الحال قليلا ، وفي كتابه القطر جعله غير جائز ، وحكم على المتنبي بأنه أخطأ في بيته الآتي (رقم ٩٤) ، وسندكر هذا الكلام بإيضاح في شرحه .

وعلى ذلك قول المتنبي :

٩٤— إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

٩٤ — هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي ، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية فلا يحتاج بشعره ، ولكن المؤلف أنشده على سبيل التمثيل ، وليبين أنه مشابه للبيت السابق وقد أنشده في كتابه القطر (رقم ١٩٤) .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « الجود » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا لم يرزق الجود « لم » نافية جازمة « يرزق » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجود ، والجملة لا محل لها تفسيرية « خلاصاً » مفعول ثان ليرزق ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل « من الأذى » جار ومجرور متعلق بخلاص « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : نافية « الحمد » اسم لا مرفوع بها « مكسوباً » خبر لا النافية منصوب بها « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية أيضاً « المال » اسم لا « باقياً » خبر لا ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة على الأولى واسمها وخبرها ، ولا محل لهما من الإعراب ؛ لوقوعهما جواباً لشرط غير جازم ، ومعطوفا عليه .

التمثيل به : في قوله « لا الحمد مكسوباً » وقوله « ولا المال باقياً » حيث أعمل لا النافية عمل ليس في الموضعين ؛ فرفع بها الاسم ، ونصب بها الخبر ، مع أن الاسم في الموضعين معرفة لأنه محلي بأل .

وقد اضطربت كلمة النحاة في هذا الموضع ؛ فمنهم من منع أن يكون اسم « لا » النافية العاملة عمل ليس معرفة ، وحكم بأن ما جاء عن العرب الذين يصح الاستشهاد بكلامهم مما ظاهره ذلك فهو شاذ أو مؤول ، وما ورد عن لا يجوز الاستشهاد بكلامهم كأبي الطيب المتنبي فهو خطأ ، وهذا هو مذهب الجمهور من النحاة ، ومنهم من أجاز القياس على ذلك ، ولكنه مع ذلك يعترف بأن الأكثر الأشهر أن يكون اسمها نكرة ، ومن هؤلاء العلامة الحقيق أبو الفتح ابن جنى والشريف أبو السعادات ابن الشجري . وقد اضطربت كلمة ابن هشام مؤلف كتابنا هذا ؛ فهو في بعض كتبه يجرى على مذهب ابن الشجري وابن جنى فيرى أن مجيء اسم لا معرفة قليل لا شاذ ، كما فعل في كتابه الذي معنا ، ويجرى في بعض كتبه على أنه شاذ كما في كتابه « قطر الندى » ، وهو في اضطرابه هذا تابع لاضطراب كلمة ابن مالك صاحب الألفية في كتبه ، على وفق ما ذكر ابن عقيل في شرحه على الألفية ، ووفق ما =

وإعمالُ « لا » العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضاً ، وأما بنو تميم فيهملونها ، ويوجبون تكريرها .

وأما « إن » فتعمل بالشروط المذكورة ، إلا أن اقتران اسمها بإن ممتنع ؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه ، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة ، قرأ سعيد بن جبير رحمه الله (إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ) ^(١) بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء الساكنين ، ونصب (عباداً) على الخبرية ، و (أمثالكم) على أنه صفة لعباداً ، وفي نكرتين ، سُمِعَ « إِن أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ » وفي معرفتين ، سُمِعَ « إِن ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارَكَ » .

وإعمالُ « إن » هذه لغة أهل العالية ^(٢) .

وأما « لَات » فإنها تعمل هذا العمل أيضاً ، ولكنها تختص عن أخواتها بأمرين : أحدهما : أنها لاتعمل إلا في ثلاث كلمات ، وهى « الحين » بكثرة ، و « الساعة » « والأوان » بقلة .

== ذكره الأشموني أيضاً ؛ فإنهما قالوا : إن ابن مالك أجاز في شرح التسهيل القياس على مجيء اسم لا معرفة ، وحكم في كتابه شرح الكافية بشذوذه ، وتأول ما جاء عن العرب مما ظاهره ذلك ، ونحن نقول : إن ابن مالك لم تضطرب كلمته في هذا الموضع ، بل كلامه في عامة كتبه على أن مجيء اسم لا النافية العاملة عمل ليس معرفة شاذ ، ومع هذا فإننا نرجح أنه ليس بشاذ ، بل هو قليل ، على ما هو مذهب ابن جنى وابن الشجرى وأبى حيان ويبدل لذلك أنه قد جاء في جملة صالحة من الشعر ؛ فمنها البيت الذى أنشده المؤلف ، ومنها قول النابغة الجعدي :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَبَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٩٤

(٢) العالية - بالعين المهملة - المراد بها ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها ، وقد اختلف النحاة في جواز إعمال « إن » النافية : فذهب أكثر الكوفيين والكسائي وأبو بكر وأبو على وأبو الفتح إلى جواز إعمالها ، وذهب أكثر البصريين والفراء إلى المنع ، ونقل السهيلي أن سيمويه يجيز إعمالها والمبرد لا يجيزه ، ونقل النحاس عنهما عكس مانقله السهيلي ، ونقل ابن مالك عنهما القول بجواز إعمالها .

والثاني : أن اسمها وخبرها لا يجتمعان ، والغالب أن يكون المحذوفُ اسمها والمذكورُ خبرها ، وقد يعكس .

فالأول كقوله تعالى : (كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَا تَحِثْ مِنْهُمْ) (١) .

الواو للحال (لا) نافية بمعنى ليس ، والتاء زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه ، كالتاء في راوية ، أو لتأنيث الحرف ، واسمها محذوف ، و (حِينَ مَنْصِبٍ) خبرها ، ومضاف إليه ، أى : فنادوا والحال أنه ليس الحينُ حينَ مَنْصِبٍ ، أى : فَرَّارٍ وتأخير .

والثاني كقراءة بعضهم (وَلَا تَحِثْ) (١) بالرفع ، أى : وليس حينُ مَنْصِبٍ حيناً موجوداً لهم عند تناديهم ونزول ما نزلَ بهم من العذاب .

ومن إعمالها في « الساعة » قولُ الشاعر :

٩٥ - نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَا تَسَاعَاةٌ مَنَدِمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

(١) من سورة ص ، من الآية ٣ .

٩٥ — نسب جماعة هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يعينوه ، وقال العيني : قاله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد التيمي ، ويقال : مهلهل بن مالك السكناني ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٨) .

اللغة : « البغاة » جمع باغ ، وهو الذي يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من رتع في المكان — من باب فتح — إذا جعله ملهى ، وأصل الرتع أن تأكل الماشية ما شاءت . ثم استعير للانسان . وفي القرآن الكريم في قصة يوسف : (أرسله معنا غدا يرتع ويلعب) .

الإعراب : « ندم البغاة » فعل وفاعل « ولات » الواو واو الحال ، لات : حرف نفي يعمل عمل ليس ، واسمه محذوف « ساعة » خبر لات ، وهو مضاف ، و« مندم » مضاف إليه ، والجملة من لات واسمه وخبره في محل نصب حال « والبغى » الواو للاستئناف ، والبغى : مبتدأ أول « مرتع » مبتدأ ثان ، وهو مضاف ، ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ، ومبتغى مضاف وضمير الغائب العائد إلى البغى مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

وفي «الأوان» قوله :

٩٦ — طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

الشاهد فيه : قوله «ولات ساعة مندم» حيث أعمل لات في لفظ دال على الزمان، وهو ساعة ، ولم يعمله في لفظ الحين ، وللعلماء في إعمال لات رأيان : أحدهما أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، والثاني أنها تعمل فيه وفيما رادفه من الساعة والأوان ومثل بيت الشاهد ما أشده ابن السكيت في كتاب الأضداد :

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَاتِقًا مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٍ

٩٦ — هذا البيت من كلمة لأبي زيد الطائي ، وكان رجل من شيان اسمه المكاء نزل برجل من طيء ، فأضافه وسقاه خمراً ، فلما سكر وثب إليه الشيباني بالسيف فقتله ، ونفى بذلك بنو شيان ، وفي هذه الحادثة يقول أبو زيد كلمته التي أولها قوله :

خَبَرْتَنَا الرُّكْبَانُ أَنْ قَدْ فَرَحْتُمْ وَفَخَرْتُمْ بِبَصْرَةِ الْمَكَاءِ
وَلَعَمْرِي لَعَارُهَا كَانَ أَذْنِي لَكُمْ مِنْ تُقَى وَحُسْنِ وَفَاءِ

والبيت المستشهد به من شواهد الأشموني (رقم ٢٢٩) .

الإعراب : «طلبوا» فعل وفاعل «صلحنا» صلح : مفعول به ، و صلح مضاف والضمير مضاف إليه «ولات» الواو واو الحال ، لات : حرف نفي يعمل عمل ليس ، واسمه محذوف «أوان» خبر لات مبني على الكسر في محل نصب ، ونون لأجل الضرورة ، وجملة لات واسمه وخبره في محل نصب حال « فأجبنا » الفاء عاطفة ، أجبنا : فعل وفاعل « أن » تفسيرية «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه محذوف « حين » خبره ، وهو مضاف ، و « بقاء » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «ولات أوان» حيث أعمل «لات» النافية في لفظ الأوان وهو من معنى الحين وليس هو لفظه ؛ فهو رد على سيويوه وجماعة ، حيث اشترطوا في إعمال لات أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين .

واعلم أن جماعة ذهبوا إلى أن « لات » في هذا البيت عاملة عملي ليس ، وأن قوله «أوان» مبني على الكسر لشبهه في الوزن بزال ، وأن تنوينه للضرورة ، وهذا كله ادعاء أبي سعيد السيرافي وأبي العباس المبرد ؛ فعندهما أن الكسرة التي تراها على نون أوان =

وأصله ليس الحينُ أوانَ صلح ، أو ليس الأوانُ أوانَ صلح ، فحذف اسمها على القاعدة ، وحذف ما أضيف إليه خبرها ، وقدّر ثبوتهُ ، فبناه كإبني قبلُ وبعدُ ، إلا أن أواناً شبيهٌ بنزالٍ فبناه على الكسر ، ونوّنه للضرورة .

ثم قلت : الثامنُ خبرُ « إن » وأخواتها : أن ، ولكن ، وكأن ، وليت . ولعل ، نحو (إن الساعة آتيةٌ) ولا يجوز تقدّمه مطلقاً ، ولا توسّطه إلا إن كان ظرفاً أو مجزوراً ، نحو (إن في ذلك لَعِبْرَةٌ) (إن لدينا أنكالا) .
وأقول : الثامنُ من المرفوعات : خبرُ « إن » وأخواتها الخمسة ، فإنهم يدخلون على

= ليست كسرة إعراب ، بل هي إما كسرة بناء ، وإما كسرة التخلص من التقاء الساكنين ، وهذا التنوين ليس تنوين التكمين الذي يكون في آخر الاسم المتمكن ، ولكنه إما تنوين العوض الذي يلحق نحو « إذ » عند حذف الجملة التي تضاف إذ إليها ، كما في قوله تعالى (يومئذ تحدث أخبارها) من سورة الزلزلة ، الآية ٤ ، وإما تنوين الضرورة الذي يلحق بعض المبنيات ، كما مر في شرح الشاهدين (رقم ٥٣٥٢) .

وأصل الكلام على الأول : ولات الأوان أوان طلبوا صلحنا ، فأوان مضاف والجملة الفعلية مضاف إليه ، فحذفت هذه الجملة ، ثم بنى أوان : إما على السكون كما هو الأصل في المبنيات . وإما على الكسر لشبهه في الوزن بنزال ، ثم أتى بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة ؛ فإن قدرت بناءً على السكون فإنما حرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وكون هذا التنوين تنوين التعويض هو اختيار جار الله الزخشري ، وكونه تنوين الضرورة هو ما اختاره المؤلف في معنى اللبيب ، وصرح به ههنا وتبعه عليه الأشموني .

وزعم الفراء أن « لات » في هذا البيت ونحوه حرف جر ، وهذه الكسرة التي تراها على نون « أوان » هي كسرة الإعراب التي تراها على دال زيد في قولك : مررت بزيد ، وهذا التنوين هو تنوين التكمين ، ولات هي التي أحدثت هذه الكسرة ؛ لأنها كما قلنا حرف جر .

وقد أشبعنا القول في الاستدلال والتخريج في شرحنا على الأشموني ، وهذه العجالة لا تتسع لأكثر مما ذكرنا .

لمبتدأ والخبر؛ فينصبن المبتدأ كما سيأتى فى باب المنصوبات ويسمى اسمها ، ويرفعن خبره كما نذكره الآن ويسمى خبرها ، نحو (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ)^(١) (اَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)^(٢) (كَانَتْهُمْ خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ)^(٣) (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ)^(٤) .
لا تتقدم أخبارهنَّ عليهن مطلقاً ، وقد أشار إلى ذلك الشيخُ شرفُ الدين ابنِ عَنِين حيث قال :

٩٧ — كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنْ ، وَلَمْ يُجَزْ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ
عَسَى حَرْفٌ جَرَّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِي إِلَيْكَ ؛ فَإِنِّي مِنْ وَصَالِكَ مُعَدِّمًا

(١) من سورة طه من الآية ١٥ .

(٢) من سورة المائدة من الآية ٩٨ ، ومن سورة البقرة من الآية ١٩٦ .

(٣) من سورة المناققين من الآية ٤ (٤) من سورة الشورى من الآية ١٧

٩٧ — هذات البيتان من كلام ابن عَنِين ، وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين الحسين بن عَنِين ، الأنصارى ، الكوفي الأصل ، الدمشقي المولد والوفاة ، ولد فى سنة ٥٤٩ هـ ، وتوفى فى سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وقد أنشد المؤلف أولهما فى القطر (رقم ٦٣) .

الإعراب : « كَأَنِّي » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وباء التكلم اسمه « من أخبار » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن ، وأخبار مضاف ، و« إِنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يجز » فعل مضارع مجزوم بلم « له » جار ومجرور متعلق بيجز « أحد » فاعل يجز « فى النحو » جار ومجرور متعلق بيجز « أن » حرف مصدرى ونصب « يتقدما » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى خبر إن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به ليجز « عسى » فعل ماض ناقص دال على الرجاء « حرف » اسم عسى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و« جر » مضاف إليه « من نذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحرف جر « يجرُّنِي » يجر فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حرف جر ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر عسى ، وكان الأوفق أن يقرن المضارع بأن المصدرية « إليك » جار ومجرور متعلق بيجز « فَإِنِّي » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، وباء التكلم اسمه « من وصالك » جار ومجرور متعلق بمعدِّم الآتى ، =

ولا على أسمائهن ؛ فإن الحروف محمولة في الأعمال على الأفعال ، فلكونها فرعاً في العمل لا يليق التوسّع في معمولاتها بالتقديم والتأخير ، اللهم إلا إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فيجوز توسّطه بينها وبين أسمائها ، كقوله تعالى : (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً)^(١) (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى)^(٢) وفي الحديث « إن في الصلّة لسُغلاً » و « إن من الشّعْر لحكماً » ويروى « لحكمة » فأما تقديمه عليها فلا سبيل إلى جوازه ، لا نقول : في الدار إن زيداً .

ثم قلت : وتُكْسَرُ « إن » في الابتداء ، وفي أول الصلّة والصفة والجُمْلَةِ الحَالِيَةِ ، والمُضَافِ إِلَيْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالْجُمْلِ ، وَالْمَحْكِيَّةِ بِالْقَوْلِ ، وَجَوَابِ الْقَسَمِ ، وَالْمُخْبِرِ بِهَا عَنْ أَسْمِ عَيْنٍ ، وَقَبْلِ اللَّامِ الْمُعْتَقَةِ ، وَتُكْسَرُ أَوْ تُفْتَحُ بَعْدَ « إِذَا » الْفَجَائِيَّةِ وَالْفَاءِ الْجَزَائِيَّةِ ، وَفِي نَحْوِ « أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ » وَتُفْتَحُ فِي الْبَاقِي .

وأقول : لأن ثلاث حالات : وجوب الكسر ، وجوب الفتح ، وجواز الأمرين : فيجب الكسر في تسع مسائل :

إحداها : في ابتداء الكلام نحو (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)^(٣) (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)^(٤) .

الثانية : أن تقع في أول الصلّة ، كقوله تعالى : (وَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ

== « بعدما » خبر إن ، وقد جاء به على لغة من ينصب بها الاسم والخبر جميعاً ، كقوله : * إن حراسنا أسدا * فتنبه .

سبب ذكرهما : ذكر المؤلف هذين البيتين استملاحاً لمعناها ، ولأن صاحبهما قرر القاعدة النحوية في أسلوب ظريف ؛ وهي أن الخبر في باب إن لا يتقدم أصلاً ، ولا يتوسط إلا إن كان جاراً ومجروراً .

(١) من سورة المزمل من الآية ١٢ (٢) من سورة النازعات من الآية ٢٦

(٣) من سورة الكوثر الآية ١ (٤) من سورة القدر الآية ١

لَتَنْفُوهُ^(١) (ما) مفعول ثانٍ لآتيانه ، وهى موصول بمعنى الذى ، و (إنَّ) وما بعدها صلة ، واحترزتُ بقولى «أول الصلاة» من نحو «جاء الذى عندي أنه فاضل» فإنَّ واجبة الفتح وإن كانت فى الصلاة ، لكنها ليست فى أولها^(٢).

الثالثة : أن تقع فى أول الصفة ، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ» ولو قلت : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ» لم تكسر ؛ لأنها ليست فى ابتداء الصفة .
والرابعة : أن تقع فى أول الجملة الحالية ، كقوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ)^(٣) واحترزت بقيد الأولية من نحو «أَقْبَلَ زَيْدٌ وَعِنْدِي أَنَّهُ ظَافِرٌ» .

الخامسة : أن تقع فى أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجل ، وهو إذ وإذا وحيث نحو «جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ» وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح «إن» بعد حيث وهو لحن فاحش^(٤) ، فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة ، و «أن» المفتوحة ومعمولاها فى تأويل المفرد ، واحترزتُ بقيد الأولية من نحو «جَلَسْتُ حَيْثُ اعْتَقَدُ زَيْدٌ أَنَّهُ مَكَانٌ حَسَنٌ» .

ولم أر أحداً من النحويين اشترط الأولية فى مسألتى الحال وحيث ، ولا بد من ذلك .
السادسة : أن تقع قبل اللام المعلقة ، نحو (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ

(١) من سورة القصص من الآية ٧٦

(٢) لو قال «لكونها ليست فى أولها» لكان أدق ، فتأمل .

(٣) من سورة الأنفال من الآية ٥

(٤) ليس الأمر كما قال المؤلف ، بل هو جائز ، وله تخريج حسن ؛ أما تخريجه على قول من أجاز أن تضاف إلى المفرد كما فى قول الشاعر * ... حيث لى العائم * فظاهر ؛ لأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة وما بعدها مفرد مجرور بإضافة حيث إليه ، وأما الذين أوجبوا إضافة حيث إلى الجملة — وهم الجمهور — فعلى مذهبهم يكون المصدر المنسبك من أن وما بعدها مفرداً مرفوعاً على أنه مبتدأ ، وخبره محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة حيث إليها ؛ فلو فتحت الهمزة فى المثال الذى ذكره المؤلف كان التقدير : جلست حيث جلوس زيد حاصل ؛ فجلوس زيد : هو المصدر المنسبك من أن المفتوحة وما بعدها ، وحاصل : هو الخبر المحذوف ؛ فتكون «إن» بعد حيث مثلها بعد إذا الفجائية .

إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ^(١) فاللام من (لرسوله) ومن (لكاذبون) مُعْلَقَانِ لِفِعْلِي الْعَلَمِ والشهادة، أى : مانعان لهما من التسلُّطِ على لفظ ما بعدها ؛ فصار لما بعدها حكم الابتداء ؛ فذلك وجب الكسر ، ولولا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى : (وَأَعْمُوا أُنْمًا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ)^(٢) و (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)^(٣) .

السابعة : أن تقع محكية بالقول ، نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)^(٤) (وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلَذِكَ تَجْزِيهِ جَهَنَّمُ)^(٥) (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ)^(٦) .

الثامنة : أن تقع جواباً للقسم ، كقوله تعالى : (حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)^(٧) .

التاسعة : أن تقع خبراً عن اسم عين ، نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ » وقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٨) .

وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأملوه .

ويجب الفتحُ في ثمان مسائل :

إحداها : أن تقع فاعلةً ، نحو (أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)^(٩) ، أى : إِنْزَلْنَا .

الثانية : أن تقع نائبةً عن الفاعل ، نحو (وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ)^(١٠) (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ)^(١١) .

الثالثة : أن تقع مفعولاً لغير القول ، نحو (وَلَا تَخَافُون أَنْ كُفِّرْتُمْ بِاللَّهِ)^(١٢) .

(١) من سورة المنافقين من الآية ١ (٢) من سورة الأنفال من الآية ٤١

(٣) من سورة آل عمران من الآية ١٨ (٤) من سورة مريم من الآية ٣٠

(٥) من سورة الأنبياء من الآية ٢٩ (٦) من سورة سبأ من الآية ٤٨

(٧) من سورة الدخان الآيات ٣-١ (٨) من سورة الحج من الآية ١٧

(٩) من سورة العنكبوت من الآية ٥١ (١٠) من سورة هود من الآية ٣٦

(١١) من سورة الجن من الآية ١ (١٢) من سورة الأنعام من الآية ٨١

الرابعة : أن تقع في موضع رفع بالابتداء ، نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً)^(١) .

الخامسة : أن تقع في موضع خبر اسم معني ، نحو « اَعْتَقَادِي أَنْتَ فَاضِلٌ » .

السادسة : أن تقع مجرورة بالحرف ، نحو (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)^(٢) .

السابعة : أن تقع مجرورة بالإضافة ، نحو (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)^(٣) .

الثامنة : أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا ، نحو (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ)^(٤) ونحو (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ)^(٥) فإنها في الأولى معطوفة على المفعول ، وهو (نعمتي) ، وفي الثانية بدل منه ، وهو (إحدى) .

ويجوز الوجهان في ثلاث مسائل في الأشهر :

إحداها : بعد « إذا » الفجائية ، كقولك : « خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا بِالْبَابِ »

قال الشاعر :

٩٨ — وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدٌ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

(١) من سورة فصلت من الآية ٣٩

(٢) من سورة الحج من الآية ٦ والآية ٦٢ ، ومن سورة لقمان من الآية ٣٠

(٣) من سورة الذاريات من الآية ٢٣ (٤) من سورة البقرة من الآية ٤٧

(٥) من سورة الأنفال من الآية ٧

٩٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد شيخ النجاة سيوييه (ج ١ ص ٤٨٢) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٦٢) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٣٤) وابن عقيل (رقم ٩٨) .

اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة — بكسر اللام والزاي وبينهما هاء ساكنة — وهي طرف الحلقوم ، ويقال : هي عظم نائيء تحت الأذن ، وقوله : « عبد القفا واللهازم » كناية عن الخسة والمهانة والذلة ؛ لأن العبد يصفع على قفاه حتى يتورم ، ويلسكز حتى ينتأ له تنوء . الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض نافص ، وتاء المتكلم اسمه « أرى » فعل مضارع بمعنى أظن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا =

يروي بفتح « إن » وبكسرها .

الثانية : بعد الفاء الجزائية ، كقوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ)^(١) قرىء بكسر « إن » وفتحها .
الثالثة : في نحو « أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ » وضابط ذلك : أن تقع خبراً عن قول وخبرها قول كآحمد ونحوه ، وفاعل القولين واحدٌ ، فما استوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أولُ قولي حمدُ الله ، والكسرُ على جعل « أولُ قولي » مبتدأ ، و « إني أحمد الله » جملةٌ أخبر بها عن هذا المبتدأ ، وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ ؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى ، فكأنه قيل : أولُ قولي هذا الكلام المفتتح بإني ، ونظيرُ ذلك قوله سبحانه : (دَعَوْهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ)^(٢) وقولُ النبي صلى الله عليه وسلم : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

ثم قلت : التَّاسِعُ خَبَرٌ « لَا » الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ، نَحْوُ « لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْ

= تقديره أنا « زيدا » مفعول أول « كما قيل » الكاف حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالكاف ، وقيل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة الفعل ونائب فاعله صلة « سيدا » مفعول ثانٍ لأرى « إذا » فجائية « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى زيد اسم أن « عبد » خبر أن ، وهو مضاف ، و « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه عبد القفا » حيث روي فيه بوجهين : الأول بفتح همزة أن ، على اعتبار أنها مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ ، واختلف العلماء حينئذ في خبره : فقال المبرد والأعلم : إذا ظرف وهو متعلق بمحذوف خبر ، وقال قوم منهم ابن مالك : إذا حرف ، وخبر المبتدأ محذوف ؛ والوجه الثاني بكسر همزة إن على تقدير أن ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شيء .

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ٥٤ .

(٢) من سورة يونس ، من الآية ١٠ .

زَيْدٍ « وَيَجِبُ تَنْكِيرُهُ كَالِاسْمِ ، وَتَأْخِيرُهُ وَلَوْ ظَرْفًا ، وَيَكْثُرُ حَذْفُهُ إِنْ عَلِمَ ، وَتَمِيمٌ لَا تَذَكُّرُهُ حِينَئِذٍ .

وأقول : التاسع من المرفوعات : خبرٌ « لا » التي لنفي الجنس .

اعلم أن « لا » على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون ناهيةً ؛ فتحْتَصُّ بالمضارع وتجزمه ، نحو (وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا) ^(١) (فَلَا يُسْرِفِ فِي الْقَتْلِ) ^(٢) (لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) ^(٣) وتستعار للدعاء فتجزم أيضاً ، نحو (لَا تُؤَاخِذْنَا) ^(٤) .

الثاني : أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها ؛ فلا تعمل شيئاً ، نحو (مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ) ^(٥) أى : أن تسجد ، بدليل أنه قد جاء في مكان آخر بغير « لا » وقوله تعالى : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) ^(٦) وقوله تعالى : (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) ^(٧) .

الثالث : أن تكون نافيةً ، وهي نوعان : داخلية على معرفة فيجب إعمالها وتسكراؤها نحو « لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو » وداخلية على نكرة ، وهي ضربان : عاملة عمل ليس وترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم ، وهو قليل ، وعاملة عمل « إِنَّ » فتنصب الاسم وترفع الخبر ، والكلام الآن فيها ، وهي التي أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال .

وشرطُ إعمالها هذا العمل أمران ^(٨) : أحدهما : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما

(١) من سورة الإسراء ، من الآية ٣٧ ، ومن سورة لقمان ، من الآية ١٨

(٢) من سورة الإسراء ، من الآية ٣٣ (٣) من سورة التوبة ، من الآية ٤٠

(٤) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦ (٥) من سورة الأعراف ، من الآية ١٢

(٦) من سورة الحديد ، من الآية ٢٩ (٧) من سورة الأنبياء ، من الآية ٩٥

(٨) وبقي من شروط إعمال لا هذا العمل ألا يدخل عليها حرف جر ؛ فإن دخل عليها

حرف جر نحو « جئت بلا زاد » و « غضبت من لاشيء » كانت « لا » زائدة بين الجار ومجروره

بيننا ، والثاني : أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً ، وذلك كقولك « لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ » و « لا طالعاً جبلاً حاضراً » .

فلو دخلت على معرفة أو على خبر مُقَدَّم وَجَبَ إهمالها وتكرارها .

فالأول كما تقدم من قولك « لا زَيْدٌ في الدار ولا عَمْرُو » وأما قول [بعض] العرب « لا بَصْرَةَ لكم » وقول عُمَرَ « قَضِيَّةٌ ولا أَباحَسَنٍ لها » يريد على بن أبي طالب رضي الله عنهما ، وقول أبي سفيان يوم فتح مكة « لا قُرَيْشَ بعدَ اليوم » وقول الشاعر :

٩٩ — أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمَيَّةَ فِي الْبِلَادِ

٩٩ — هذا البيت من كلام عبد الله بن الزبير — بفتح الزاي — الأسدي ، يقوله في أبي خبيب عبد الله بن الزبير — بضم الزاي — بن العوام ، وكان قد طلب جدواه فلم يمنحه شيئاً وهو من شواهد الأشموني (رقم ٢٩٢) .

اللغة : « أبو خبيب » هو عبد الله بن الزبير بن العوام ، وأمه ذات النطاقين أسماء بنت أبي بكر الصديق — رضي الله تعالى عنهم أجمعين ! — وكان قد وثب على خلافة بني أمية ؛ وصار أميراً للمؤمنين ، واستولى على الحجاز ومصر والعراق ، كنى بأبى كبرأ ولاده « نكدن » فعل ماض من النكد ، وهو شدة العيش وتعسره وضيقه ، وفي عامة نسخ الشرح « يكدن » بالياء المثناة — وهو تصحيف ، وكذلك وقع مصحفاً في أصول نسخ الأشموني .

الإعراب : « أرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً بتقديره أنا « الحاجات » مفعول أول لأرى « عند » ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات ، وهو مضاف ، و « أبي » مضاف إليه ، وأبي مضاف ، و « خبيب » مضاف إليه « نكدن » نكد : فعل ماض ، ونون النسوة فاعله ، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ لأرى « ولا » الواو واو الحال ، لا : نافية للجنس « أمية » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب « في البلاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « لا أمية » حيث أوقع اسم « لا » معرفة ؛ لأن أمية علم ، وهو في الحقيقة مؤول ، إما بان المراد ما اشتهر به هذا العلم من الصفات ، فكأنه قال : ولا كريم في البلاد ؛ وإما بتقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كمثل ، فكأنه قال : ولا مثل أمية في البلاد ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، والوجه الثاني من وجهي التأويل المذكورين هو الذي ذكره المؤلف ههنا .

فمؤول بتقدير « مثل » أى : ولا مثل أبى حسن ، ولا مثل البصرة ، ولا مثل قریش ، ولا مثل أمية .

والثانى كقول الله سبحانه وتعالى : (لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ)^(١) .
ويكثر حذف الخبر إذا علم ، كقول الله سبحانه وتعالى : (وَلَوْ تَرَى إِذْ فُزِعُوا فَلَا فَوْتَ)^(٢) أى : فلا فَوْتَ لهم ، وقوله تعالى : (لَا ضَيْرَ)^(٣) أى : لا ضَيْرَ علينا ، وبنو تميم يُوجِبُونَ حَذْفَهُ إذا كان معلوماً ، وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد فضلاً عن أن يجب ، وذلك نحو « لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

ثم قلت : العاشرُ الْمُضَارِعُ إذا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ .
وأقول : العاشرُ من المرفوعات — وهو خاتمتها — الفعلُ المضارعُ إذا تجرد من ناصبٍ وجازم ، كقولك : « يَقُومُ زَيْدٌ » و « يَقْعُدُ عَمْرُو » .
فأما قول أبى طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم :
١٠٠ — مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسُكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا

- (١) من سورة الصافات ، من الآية ٤٦ (٢) من سورة سبأ ، من الآية ٥١
(٣) من سورة الشعراء ، من الآية ٥٠

١٠٠ — هذا البيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٠٨) ولم ينسبه ، ولا نسبه الأعلام ، وأنت ترى المؤلف قد نسبه إلى أبى طالب ، ومن الناس من ينسبه إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب .

اللغة : « التبال » سوء العاقبة أو الهلاك ، وهو بفتح التاء — بزنة سحاب — وأصل تائه واو ؛ فأصله الوبال ، فقلبت الواو الواقعة فى أول الكلمة تاء ، وهذا القلب قليل فى الواو المفتوحة ، ولكنه يكثر فى المضمومة : فمن ذلك قولهم « جلست تجاه فلان » فإن أصل هذه التاء الواو ؛ لأنه من المواجهة ، وكذا قولهم « تخمة » فإن أصل هذه التاء واو ؛ لأنه من الوخامة ، فأصل تخمة وخمة ، فأبدلت الواو تاء قصداً للتخفيف

الإعراب : « محمد » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل الكلام : يا محمد « تفد » فعل مضارع مجزوم بلام دعاء محذوفة ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها =

فهو مقرون بجازم مقدر ، وهو لام الدعاء ، وقوله « تَبَالَا » أصله « وبالا » فأبدل الواو تاء ، كما قالوا في وُرَاث وُوَجَاه : ثُرَاث وُنَجَاه .

وأما قول امرئ القيس :

١٠١ — فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِنْمَاءً مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

== «نفسك» نفس : مفعول به لتفد ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « كل » فاعل تفد ، وهو مضاف و«نفس» مضاف إليه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «ما» زائدة «خفت» فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «من أمر» جار ومجرور متعلق بخاف «تبالا» مفعول به لخاف ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله «تفد» فإنه فعل مضارع لم يتقدمه في اللفظ ناصب ولا جازم ، ولكنه جاء على صورة المجزوم ، ولذلك قدره العلماء مجزوماً بلام أمر محذوفة ، وأصله لتفد ، قال الأعمى : « الشاهد فيه إضمار لام الأمر في تفد ، والمعنى : لتفد نفسك ، وهذا من أقبح الضرورة ؛ لأن الجازم أضعف من الجار ، والجار لا يضر ، وقد قيل : إنه مرفوع حذفت لاه ضرورة واكتفى بالكسرة ، وهذا أسهل في الضرورة وأقرب » اه كلامه .

١٠١ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي .

اللغة : «مستحقب» أصله الذي يجمع حاجاته في الحقيقة ، والمراد غير مكتسب «واعل»

هو الذي يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى إلى مشاركتهم .

الإعراب : « اليوم » ظرف زمان متعلق بأشرب « أشرب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن للتخفيف ، على ما ستعرفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « غير » حال من فاعل أشرب ، وغير مضاف و«مستحقب» مضاف إليه ، وفي مستحقب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل «إعماً» مفعول به لمستحقب «من الله» جار ومجرور ، متعلق بمحذوف حقه لإثم «ولا» الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي «واعل» - معطوف على مستحقب .

الشاهد فيه : قوله « أشرب » فإنه فعل مضارع لم يتقدمه جازم ، وهو مع ذلك ساكن الآخر ، وللعلماء في تخرج هذا الإسكان وجهان : الأول : أنه ضرورة دعا إليها النظم ، والثاني : أنه لما توالى في الكلمة مع ما بعدها ثلاث حركات : أولها فتحة وهي حركة الراء ، وثانيها ضمة وهي حركة الباء ، وثالثها فتحة وهي حركة العين ، لم توال هذه الحركات الثلاث أشبهت عضداً في وجود فتحة تتبعها ضمة ، والعرب تجوز تسكين

فليس قوله «أشرب» مجزوماً ، وإنما هو مرفوع ، ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل «رَبَعَ» بالضم من قوله «أشربُ غير» منزلةً عَضِدٍ - بالضم - فإنهم قد يُجْزَوْنَ المنفصل مُجْزَى المتصل ، فكما يقال في عَضِدٍ بالضم : عَضِدٌ بالسكون ، كذلك قيل في «رَبَعَ» بالضم : «رَبَعَ» بالإسكان .

ولما أنهيت القول في المرفوعات شرعت في المنصوبات فقلت :
بابُ ، الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةُ عَشَرَ : أَحَدُهَا الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَهُوَ : مَا وَقَعَ عَلَيْهِ
فِعْلُ الْفَاعِلِ ، «ك» «ضَرَبْتُ زَيْدًا» .
وأقول : المنصوباتُ محصورة في خمسةَ عَشَرَ نوعاً : وبدأتُ منها بالمفاعيل لأنها
الأصلُ ، وغيرها محمولٌ عليها ومُشَبَّهٌ بها ، وبدأتُ من المفاعيل بالمفعول به كما فعل
الفارسي وجماعة منهم صاحباً المقرب والتسهيل ، لا بالمفعول المطلق كما فعل الزنجشري
وابنُ الحاجبِ ، ووجهُ ما اخترناه أن المفعول به أحوَجُ إلى الإعراب ؛ لأنه الذي يقع
بينه وبين الفاعل الالتباسُ .
والمراد بالوقوع التعلق المعنوي ، لا المباشرة ، أعني تعلقه بما لا يُعْقَلُ إلا به ،

== ضاد عضد ونحوه ، فلما أشبهت هذه الأحرف الثلاثة عضداً استساغ لنفسه أن يسكن وسطها
كما يسكن وسط عضد ، وهذا بيان كلام المؤلف فافهمه .

هذا ، وقد روى أبو العباس البرد في الكامل (ج ١ ص ١٤٣) بيت الشاعر على وجه
غير الوجه الذي يرويه النحاة عليه ، ولا يتحقق فيه شيء مما ذكره ، وهذا الوجه هو :

حَلَّتْ لِي الْخُمُرُ وَكُنْتُ أَمْرًا عَنْ شُرْبِهَا فِي شُغْلٍ شَاغِلٍ
فَالْيَوْمَ أَسْقَى غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

وربما كانت إحدى الروایتين مصنوعة ؛ إذ يحتمل أن أحد النحاة جاء برواية «أشرب
غير مستحقب» ليستدل على أن من العرب من لا يلتزم حركات الإعراب المقررة حين
يخطر إلى تركها لإقامة وزن ، ويحتمل أن بعض الرواة جاء برواية «أسقى غير مستحقب»
ليصلح من فساد البيت ؛ ليدل على أن العرب لا يتكلمون إلا بالصحيح .

ولذلك لم يكن إلا الفعل المتعدي ، ولولا هذا التفسيرُ خَرَجَ منه نحو « أَرَدْتُ السَّفَرَ » : لعدم المباشرة ، وخرج بقولنا « ما وقع عليه » المفعول المطلق ؛ فإنه نفسُ الفعلِ الواقع . والظرف ؛ فإن الفعل يقع فيه ، والمفعول له ؛ فإن الفعل يقع لأجله ، والمفعول معه ؛ فإن الفعل يقع معه لا عليه .

ثم قلت : وَمِنْهُ مَا أَضْمَرَ عَامِلُهُ : جَوَازاً نَحْوُ (قَالُوا خَيْرًا) ، وَوُجُوباً فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا بَابُ الْإِشْتَغَالِ نَحْوُ (وَكَلَّ إِنْسَانُ الزَّمَنَاءُ) .

وأقول : الذي ينصبُ المفعول به واحدٌ من أربعة : الفعلُ المتعدي ، ووصفه ^(١) ، وَمَصْدَرُهُ ، واسمُ فعله ، فالفعل المتعدي نحو (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ) ^(٢) ووصفه نحو (إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ) ^(٣) ومصدره نحو (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) ^(٤) واسمُ فعله نحو (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ) ^(٥) .

وكونه مذكوراً هو الأصلُ ، كما في هذه الأمثلة ، وقد يُضْمَرُ جَوَازاً إِذَا دُلَّ عَلَيْهِ دليلٌ مقاليٌّ أو حاليٌّ : فالأول نحو (قَالُوا خَيْرًا) ^(٦) أى : أَنْزَلَ رَبُّنَا خَيْرًا ، بدليل (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) ^(٦) والثاني نحو قولك لمن تأهب لسفر : « مَكَّةَ » بإضمار تريد ، ولمن سددَ سهماً : « الْقِرْطَاسَ » بإضمار تُصِيبُ .

وقد يُضْمَرُ وجوباً في مواضع : منها باب الاشتغال ، وحقيقته : أن يتقدم اسمٌ . ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله ، مشتغلٌ عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو مُلَابِسِهِ .

(١) المراد وصف الفعل المتعدي ، والمراد به اسم فاعل الفعل المتعدي لواحد كضارب وبالغ ، واسم مفعول الفعل المتعدي لاثنتين نحو « زيد معطى درهما » وكذا المراد مصدر الفعل المتعدي واسم الفعل النائب عن فعل متعد

(٢) من سورة النمل ، من الآية ١٦ (٣) من سورة الطلاق ، من الآية ٣ .

(٤) من سورة البقرة من الآية ٢٥١ ، ومن سورة الحج من الآية ٤٠ .

(٥) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٥ . (٦) من سورة النحل ، من الآية ٣٠ .

فمثالُ اشتغال الفعل بضمير السابق « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » وقوله تعالى : (وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ)^(١) .

ومثالُ اشتغال الوصف « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ » ، الآن أو غداً .

ومثالُ اشتغال العامل بمَلَبَس ضمير السابق « زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ » و « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُ غُلَامِهِ » ، الآن أو غداً .

فالتنصبُ في ذلك وما أشبهه بعاملٍ مضميرٍ وجوباً ، تقديره : ضربت زيدا ضربته ، وألزمنا كل إنسان ألزمناه .

وإنما كان الحذفُ هنا واجباً لأن العامل المؤخَّر مفسَّرٌ له ، فلم يجمع بينهما^(٢) .

هذا رأى الجمهور ، وزعم الكسائي أن نصب المتقدم بالعامل المؤخَّر على إلغاء العائد ، وقال الفراء : الفعلُ عاملٌ في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر .

ورُدَّ على الفراء بأن الفعل الذي يتعدى لواحد يصير متعدياً لاثنتين ، وعلى الكسائي بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق ، كـ « ضربت غلامه » فلا يستقيم إلغاؤه .

ثم قلت : وَمِنْهُ الْمُنَادَى ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِذَا كَانَ مُضَافًا أَوْ شَبَّهَهُ أَوْ نَكِرَةً مَجْهُولَةً ، نَحْوُ « يَا عَبْدَ اللَّهِ » و « يَا طَالِعًا جَبَلًا » وقول الأعمى « يَا رَجُلًا خَذُ بِيَدِي » . وأقول : المنادى نوعٌ من أنواع المفعول به ، وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولاً به أن قولك « يَا عَبْدَ اللَّهِ » أصله يا أدعو عبد الله ، فـ « يا » حرف تنبيه ، و « أدعو » فعل مضارع قُصِدَ به الإنشاء ، لا الإخبار ، وفاعله مستتر ، و « عَبْدَ اللَّهِ » مفعول به ومضاف إليه ، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أَوْجَبُوا فيه حذف الفعل اكتفاءً بأمرين : أحدهما : دلالة قرينة الحال ، والثاني :

(١) من سورة الإسراء ، من الآية ١٣ .

(٢) لأن العامل المؤخَّر المفسر للمحذوف ، كالعوض من المحذوف ، وهم لا يجمعون بين الكلام بين العوض والمعوّض منه على ما عرفت .

الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه ، وهو « يا » وأخواتها .
وقد تميّن بهذا أن حقّ المَنَادِيَاتِ كلها أن تكون منصوبة ؛ لأنّها مفعولات ، ولكن
النصب إنّما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً ، وإنّما يكون مبنياً إذا أشبه الضمير كونه مفرداً
معرفه ؛ فإنه حينئذ يبنى على الضمة أو نائبها ، نحو « يَازَيْدُ » و « يَازِيدَانِ » و « يَازِيدُونَ » ،
وأما المضافُ والشبيهُ بالمضافِ والنكرةُ غيرُ المقصودة فإنهن يستوجِبْنَ ظهورَ النصبِ ،
وقد مضى ذلك كله مشروحاً مثلاً في باب البناء ، فمن أحبّ الوقوف عليه فليرجع إليه .

ثم قلت : والمنصوبُ بأخصِّ بعدَ ضميرٍ متكلمٍ ، وَيَكُونُ بِأَلِ نَحْوُ « نَحْنُ
الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » ومُضَافاً نَحْوُ « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ ،
مَاتَرَكْنَا صَدَقَهُ » و « إِيَّا » فَيَلْزِمُهَا مَا يَلْزِمُهَا فِي النِّدَاءِ ، نَحْوُ « أَنَا فَاعِلُ كَذَا
أَيُّهُ الرَّجُلُ » وعاملاً قليلاً ؛ فنَحْوُ « بَكَ اللَّهُ تَرْجُو الْفَضْلَ » شاذٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ .
والمنصوب بالزم أو باتقٍ إنْ تَكَرَّرَ ، أَوْ عُطِفَ عَلَيْهِ ، أَوْ كَانَ « إِيَّاكَ » نَحْوُ
« السَّلَاحَ السَّلَاحَ » « الْأَخَ الْأَخَ » وَنَحْوُ « السَّيْفَ وَالرَّمْحَ » وَنَحْوُ « الْأَسَدَ الْأَسَدَ »
أَوْ « نَفْسَكَ نَفْسَكَ » وَنَحْوُ (نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا) و « إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ » .
والمحذوفُ عامِلُهُ ، وَالْوَاقِعُ فِي مَثَلٍ أَوْ شَبْهِهِ ^(١) ، نَحْوُ « الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ »
و « أَنْتَ خَيْرٌ لَكَ » .

وأقول : من المفعولات التي التزمَ معها حذفُ العاملِ : المنصوبُ على الاختصاصِ ،
وهو كلامٌ على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأنه خبر بلفظ النداء .

وحقيقتهُ : أنه اسمٌ ظاهرٌ معرفة قصِدَ تخصيصه بحكم ضميرٍ قبله .

والغالبُ على ذلك الضميرُ كونه لمتكلمٍ - نحو أنا ونحن - وَيَقِلُّ كونهُ لمخاطَبٍ ،
ويمتنعُ كونه لغائبٍ .

(١) في بعض النسخ « والمحذوف عامله الواقع في مثل أو شبهه » بدون واو قبل الواقع
على أن هذه العبارة يراد بها شيء واحد ، وفي بعض النسخ بالواو على أن المراد بالعبارة شيان :
أحدهما : الواقع في مثل كالذي مثل له المصنف ، والآخر : المحذوف عامله وجوباً كالمصدر
النائب عن فعله وكالحال المؤكدة لمضمون جملة

والباعثُ على هذا الاختصاص : فخره ، أو تواضعه ، أو بيان .
فالأول كقول بعض الأنصار :

١٠٢ — لَنَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ بِإِرْضَائِنَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَحْمَدًا
المؤثَّلُ : الذي له أصل .

ومثالُ الثاني قوله :

١٣ — جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنِّي أَيُّهَا الْعَبْدُ إِلَى الْعَفْوِ يَا إِلَهِي فَقِيرٌ

١٠٢ — لم أجد من عين هذا الأنصارى قائل هذا البيت .

اللغة : « معشر » المعشر : الجماعة « مؤثَّل » - بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد اللام المثلثة - هو المجد الأصيل العظيم ، وقد فسره الشارح بماله أصل ، وقال امرؤ القيس :

وَلَسَكِمًا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلُ أَمْثَالِي

الإعراب : « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معشر » منصوب على الاختصاص .
معل محذوف ، وهو مضاف ، و « الأنصار » مضاف إليه « مجد » مبتدأ مؤخر « مؤثَّل »
صفة لمجد « بإرضائنا » الباء حرف جر ، إرضاء : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
سنة لمجد ، وإرضاء مضاف وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مضاف إليه ، مبنى على السكون في
محل جر ، وله محل رفع آخر ؛ لأنه فاعل المصدر الذي هو إرضاء « خير » مفعول به
للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « البرية » مضاف إليه « أحمدًا » بدل
أو عطف بيان لخير البرية ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « معشر الأنصار » حيث نصبه على الاختصاص ليفيد به الفخر .

١٠٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « جد » فعل دعاء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعفو » جار ومجرور متعلق بمجد « فإنني » الفاء حرف دال
على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، ويا المتكلم اسمه مبنى على السكون في محل نصب
« أيها » أى : مفعول به لفعل محذوف ، مبنى على الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه
« انعبد » نعت لأى بمرعاة لفظه ، مرفوع بالضممة الظاهرة « إلى العفو » جار ومجرور متعلق
بقوله « فقير » الآتى آخر البيت « يا إلهي » يا : حرف نداء ، إله : منادى مضاف ليا المتكلم =

ومثالُ الثالثِ :

* إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لَأَبٍ * — ١٠٤

= فهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « فقير » خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « أيها العبد » حيث نصب « أيها » محلا على الاختصاص ؛ لقصد الدلالة على التواضع .

١٠٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* عَنْهُ ، وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا *

وهذا البيت من أبيات رواها أبو تمام في أوائل ديوان الحماسة ، ونسبها لبشامة بن حزن النهشلي ، وأول هذه الأبيات قوله :

إِنَّا مُحْيُوكَ يَا سَلَمِي فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيْتَ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا
وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلِيٍّ وَمَكْرُمَةٍ يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا

ومن الناس من ينسبها لرجل من بني قيس بن ثعلبة ، من غير أن يعينه ، ويروى صدر بيت الشاهد « إِنَّا بَنِي مَالِكٍ » .

الإعراب : « إِنَّا » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المتكلم ومعه غيره اسم إن مبني على السكون في محل نصب ، والأصل إِنَّا « بَنِي » منصوب على الاختصاص بفعل محذوف . وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « نَهْشَلِ » مضاف إليه « لا » نافية « ندعى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن . والجملة في محل رفع خبر إن « لأب » جار ومجرور متعلق بـ « ندعى » « عنه » جار ومجرور متعلق بـ « ندعى » أيضاً « ولا » الواو عاطفة لا : نافية « هو » ضمير منفصل مبتدأ « بِالْأَبْنَاءِ » جار ومجرور متعلق بـ « يشرى » « يشرينا » يشري : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بَنِي نَهْشَلِ » حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف للدلالة على =

وتعريفه « بآل » نحو « نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » التقدير : نحن
أخصُّ العرب ، وتعريفه بالإضافة كقوله :

١٠٥ — نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسْلِ
الأسل: الرماح

= المدح ، قال أبو زكريا التبريزي : وانتصاب بنى على إضمار فعل ، كأنه قال : أذ كر بنى نهشل
وهذا على الاختصاص والمدح . وخبر إن « لاندعى » ولو رفع فقال إنا بنو نهشل — على
أن يكون خبراً — لكان « لاندعى » في موضع الحال ، والفرق بين أن يكون اختصاصاً
وبين أن يكون خبراً صراحاً وهو أنه لو جعله خبراً لكان قصده إلى تعريف نفسه عند
المخاطب ، وكان لا يخلو فعله لذلك من خمول فيهم أو جهل من عند المخاطب بشأنهم ؛ فإذا جعل
اختصاصاً فقد أَمِنَ من الأمرين جميعاً » . اهـ كلامه بلفظه .

١٠٥ — هذا الشاهد قد رواه أبو تمام في حماسه ، ونسبه إلى الأعرج المعنى ، نسبة
إلى معنى طيء ، ومعنى : بفتح اليم وسكون العين المهملة ، وقال أبو زكريا التبريزي (ج ١
ص ٢٨٠) : « وقيل الصحيح أنها لعمر بن يثرب » اهـ ، والبيت من شواهد الأشموني
في باب الاختصاص .

اللغة : « بنى ضبة » قبيلة أبوهم ضبة بن أد « الجمل » يريد به الجمل الذي ركبته أم المؤمنين
عائشة بنت أبي بكر السديقي يوم خرجت تطالب بثأر عثمان بن عفان رضى الله عنه « ننعى »
فعل مضارع من النعى وهو الإخبار بالموت ، وتقول : نعى الميت ينعاه ، إذا أخبر بموته ،
ووقع في نسخ الشرح كلها « نبقى » على أنه فعل مضارع من بغاه يبغيه إذا طلبه ، وهو تحريف
تصويبه عن ديوان الحماسة وشروحه « الأسل » الرماح .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « بنى » منصوب على الاختصاص بفعل
محذوف ، وبنى مضاف و « ضبة » مضاف إليه « أصحاب » خبر المبتدأ ، وأصحاب مضاف
و « الجمل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « ننعى » فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة في محل رفع خبر ثان « ابن »
مفعول به لننعى ، وابن مضاف و « عفان » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة
لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، ويجوز أن يكون مصروفاً ؛ فيكون مجروراً =

ومن تعريفه بالإضافة قوله صلى الله عليه وسلم « إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة »
و « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة » .

وقد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضى الكشف عنه ، وهو أن « ما » من
قوله « ما تركنا » موصول بمعنى الذى محله رفع بالابتداء ، و « تركنا » صلاته ، والعائد
محذوف : أى تركناه ، و « صدقة » خبر ما هذه على رواية الرفع ، وهو أجود ؛ لموافقة
لرواية « ما تركنا [ه] فهو صدقة » وأما النصب فتقديره : ما تركنا مبذول صدقة ،
فحذف الخبر لسد الحال مسده مثل (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) ^(١) ويجوز فى « ما » أن تكون

== بالكسرة الظاهرة مع التنوين ، ولا يضر ذلك بوزن البيت « بأطراف » جار ومجرور
متعلق بنعنى ، وأطراف مضاف ، و « الأسل » مضاف إليه ، وسكنه للوقف .
الشاهد فيه : قوله « بنى ضبة » حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف ، وهو مركب
إضافى تعرف فيه المضاق لإضافته إلى معرفة بالعلمية .

وقال أبو زكريا التبريزى : « انتصاب بنى ضبة بفعل مضمر ، والقصد فيه الاختصاص
والمدح ، وخبر المبتدأ - الذى هو نحن - « أصحاب » والتقدير : نحن - أذكر بنى ضبة -
أصحاب الجمل ، وهذا الكلام ينبه على أنهم مجدون فى طلب دم عثمان ، ولو قال نحن بنو
ضبة ، لكان يسقط فخامة الذكر وتعظيمه ، وكان يصير « أصحاب الجمل » صفة وبنو خيرا ،
أو كان يجوز أن يكونا جميعاً خبرين ، ويجوز أن يكون أصحاب بدلا من بنو » انتهى
كلامه بحروفه .

وحاصله أنك لو قلت « نحن بنى ضبة أصحاب الجمل » على ما هى الرواية المشهورة - كان
لك فيها وجه واحد من وجوه الإعراب ، وهو أن يكون نحن مبتدأ ، وبنى ضبة : منصوبا
على الاختصاص ، وأصحاب الجمل : خبر المبتدأ ، فإن قلت « نحن بنو ضبة أصحاب الجمل »
فنحن : مبتدأ أيضاً ، ولك فيما بعده ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب : إحداها : أن يكون
بنو ضبة خبر المبتدأ ، وأصحاب الجمل صفة له ، والثانى أن يكون بنو ضبة خبر المبتدأ ،
وأصحاب الجمل بدلا منه ، والثالث : أن يكون بنو ضبة خبراً أول ، وأصحاب الجمل
خبراً ثانياً .

(١) من سورة يوسف ، من الآية ١٤ - والتنظير بهذه الآية الكريمة على قراءة نصب
« عصبه » على أنه حال ، وخبر المبتدأ - الذى هو نحن - محذوف ، وأصل الكلام : ==

موصولا اسمياً كما تقدم ، وأن تكون شرطية ، فما على الأول في محل رفع ، وعلى الثاني في محل نصب^(١) ، والمعنى : أى شئ تركناه فهو صدقة .

= ونحن نرى عصبه ، فأما على القراءة المشهورة برفع «عصبه» فنحن مبتدأ خبره «عصبه» ولا كلام لنا فيها . ومثل الآية في قراءة النصب قولهم : حكمك لك مسمطا ، ومعناه : حكمك لك مثبتا ، فمسمطا : حال ، والخبر محذوف ، والتقدير : حكمك حاصل لك حال كونه مثبتا .

(١) اعلم أنك إذا رويت الحديث هكذا « ما تركناه فهو صدقة » جاز لك وجهان في « ما » أحدهما : أن تكون موصولا اسميا بمعنى الذى مبتدأ ، وجملة « تركناه » صلة لا محل لها من الإعراب ، وجملة « فهو صدقة » من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « ما » الموصولة ، واقتران خبر المبتدأ بالفاء على هذا الوجه جائز ؛ لشبه الموصول بالشرط ، فأنت تقول « الذى يؤدى واجبه فله عندى مكافأة سنية » بدون أن تجد في ذلك حرجا ، الوجه الثانى : أن تكون ما اسم شرط ، وتركناه فعل الشرط وفاعله ومفعوله ، وجملة « فهو صدقة » في محل جزم جواب الشرط ، واقتران هذه الجملة بالفاء على هذا الوجه واجب ؛ لأن جواب الشرط إذا كان جملة اسمية وجب أن تقترن بالفاء . وحينئذ يكون قول المؤلف « فما على الأول في محل رفع ، وعلى الثانى في محل نصب » ليس مستقيما ؛ لأن ما على الوجهين في محل رفع ، أما على اعتبارها موصولا اسميا فظاهر ، وأما على اعتبارها شرطية فلأن فعل الشرط إذا كان متعديا واستوفى مفعوله كانت ما في محل رفع بالابتداء ، وإذا كان فعل الشرط متعديا ولم يستوف مفعوله فإن ما تكون مفعولا به مقدما لهذا الفعل ، فلو أنك رويت الحديث هكذا « ما تركناه فهو صدقة » لكان كلام المؤلف مستقيما : إن جعلت « ما » موصولا اسميا بمعنى الذى ، فهو في محل رفع مبتدأ ، وإن جعلتها اسم شرط فهو في محل نصب مفعول به تقدم على عامله ، والذى وجدناه في جميع النسخ هو إثبات الهاء هكذا « ما تركناه فهو صدقة » ونحن نعتقد أن هذه الهاء زيادة من المتأخرين على المؤلف ممن وقع الكتاب بأيديهم لانهم ظنوا أنها ضرورية لتمام استدلال المؤلف على أنه رأى كون « ما » موصولا اسميا مبتدأ صلته « تركناه » و« صدقة » خبره ، وذلك على الرواية الأولى التى هى « ما تركناه صدقة » أجود مع أننا نقرر أن الهاء لا تلزم لكى يتم هذا الاستدلال ، وبيان ذلك أنه يريد أن يقول : إن جعل صدقة مرفوعا على أنه خبر ما أجود وأقوى لأنه يوافق الرواية الأخرى التى هى « فهو صدقة » إذ يلزم أن يكون قوله « فهو صدقة » خبرا إذا قدرت ما موصولا اسميا ولا يجوز جعل « فهو صدقة » حالا ؛ فالغرض إنما هو نفي أن يكون صدقة حالا ؛ لأن جملة الحال لا تقترن بالفاء ، فتنبه لهذا فإنه مما لا ينبغي الإعراض عنه .

ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ « أَيْ » فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء : مِنَ التَّزَامِ بِنَائِهَا عَلَى الضَّمَّةِ ، وتَأْنِيثِهَا مَعَ الْمُؤَنَّثِ ، والتَّزَامِ إِفْرَادِهَا ؛ فَلَا تُثْنَى وَلَا تَجْمَعُ بِاتِّفَاقٍ ، ومَفَارِقَتِهَا لِلإِضَافَةِ لِفِظًا وَتَقْدِيرًا ، وَلِزُومِ « هَا » التَّنْبِيهِ بَعْدَهَا ، وَمِنْ وَضْفِهَا بِاسْمٍ مُعَرَّفٍ بِأَلٍ لَازِمِ الرِّفْعِ ، مِثَالُ ذَلِكَ « أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ » وَ « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتَهَا الْعِصَابَةُ » الْمَعْنَى : أَنَا أَفْعَلُ كَذَا مَخْصُوصًا مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ ، وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مَخْتَصِّينَ مِنْ بَيْنِ الْعِصَابِ ، وَيَقِلُّ تَعْرِيفُهُ بِالْعَلَمِيَّةِ ، فَفِي « يَا اللَّهُ تَرَجُّوْا الْفَضْلَ » شَذُوذَانِ : كَوْنُهُ بَعْدَ ضَمِيرِ مُخَاطَبٍ ، وَكَوْنُهُ عَلَمًا ^(١).

وَمِنَ الْمَحذُوفِ عَامِلُهُ : الْمَنْصُوبُ بِالزَّمِ ، وَيُسَمَّى إِغْرَاءً .

وَالْإِغْرَاءُ : تَنْبِيهُ الْمُخَاطَبِ عَلَى أَمْرِ مَحْمُودٍ لِيَلْزِمَهُ ، نَحْوُ :

١٠٦ — أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنَّ لَا أَخَالَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

(١) اختلف النحاة في إعراب « أيها » و « أيتها » في الاختصاص ؛ فذهب الجمهور إلى أنهما مبنيان على الضم في محل نصب بفعل محذوف وجوبا كما ذكره المؤلف ، وتقديره أخص ، وذهب الأخفش إلى أنهما مناديان بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يَا أَيُّهَا ، وَيَأَيَّتُهَا وليس يبدع أن ينادى الإنسان نفسه ، كما لا يستنكر أن يخاطب الإنسان نفسه ، فقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال « كل الناس أققه منك يا عمر » وذهب السيرافي إلى أن « أيتها » مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا ، أو خبر لمبتدأ محذوف ١٠٦ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٩) وقد نسبه الأعمش إلى إبراهيم بن هرمة القرشي ، وليس كما ذكر ، بل هو من كلمة لمسكين الدارمي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٨٥) وفي القطر (رقم ١٣٣) وأنشده ابن عبد ربه في العقد (٢ — ٣٠٤ للجنة) مع بيت آخر ، ولم ينسبهما . وانظر الأغاني (١٨ — ٧٠ بولاق) وخزانة الأدب (١ — ٤٦٦ بولاق)

الإعراب : « أَخَاكَ » أَخَا : مَفْعُولٌ بِهِ لِفَعْلٍ مَحذُوفٍ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ : الزَّمِ أَخَاكَ ، وَهُوَ مِضَافٌ وَالْكَافُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ مِضَافٌ إِلَيْهِ « أَخَاكَ » تَأْكِيدٌ لِلأَوَّلِ « إِنْ » حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصَبٌ « مِنْ » اسْمٌ مُوصُولٌ اسْمُ إِنْ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ « لَا » نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ « أَخَا » اسْمٌ لَا ، مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحٍ مُقَدَّرٍ عَلَى الأَلْفِ مَنَعٌ مِنْ ظُهُورِهِ التَّعَذُّرُ « لَهُ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ =

وإنما يلزم حذف عامله إذا تكرر كما سبق في البيت ، أو عطف عليه نحو «المُرُوءَة والنَجْدَة» فإن فَعَدَ التكرارَ والعطفَ جاز ذِكْرُ العامل وحذفهُ ، نحو «الصَّلَاةَ جَامِعَةً» فـ«الصَّلَاةَ» منصوبٌ باحْضُرُوا مقدراً ، و«جامعة» منصوب على الحال .

ويمكن أن يكون من هذا النوع قولُ الشاعر :

١٠٧ - أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمِلَّةٍ يُجِبْكَ كَمَا تَبْغِي وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغِي
وإِنْ تَجْفُهُ يَوْمًا فَلَيْسَ مُكَافِئًا قَيْطَمَعِ ذُو التَّزْوِيرِ وَالْوَشْيِ أَنْ يُضْنِي

= بمحذوف خبرلا ، وفي هذا التعبير كلام طويل وخلافات كثيرة لانرى أن نذكرها في هذه العجالة ، وقد اخترنا لك أقرب الأعراب إلى ذهنك ، وجملة «لا» واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا ، بغير» جاران ومجروران يتعلق كل منهما بساع ، وغير مضاف و«سلاح» مضاف إليه . الشاهد فيه : قوله «أخاك أخاك» فإن الشاعر ذكرها على سبيل الإغراء ، وهذا من النوع الذى يجب معه حذف العامل ؛ لأنه كرر اللفظ المغرى به ، ألا ترى أنه ذكر «أخاك» مرتين .

١٠٧ - لم أجد من نسب هذين البيتين إلى قائل معين .

اللغة : «مامة» بضم الميم وكسر اللام وتشديد الميم الثانية — أصله اسم فاعل من قولهم «ألم فلان بالقوم» إذا نزل بهم ، ومنه قول الشاعر :

* مَتَى تَأْتِنَا تُلَمِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا *

ويراد بها النازلة من نوازل الدهر «يجبك» هو مضارع أجاب ، حذفت الياء منه للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأن الباء لما سكنت للجازم التقت ساكنة مع الياء التي هي عين الفعل ، وتقول : أجاب فلان دعاء الداعى يجبيه ، فإذا جزمته قلت : لم يجب فلان دعاء الداعى «تبغى» مضارع بغى الشيء يبغيه ، إذا قصده وطلبه ، ومنه قوله تعالى : (ذلك ما كنا نبغى) من سورة الكهف ، من الآية ٦٤ «ويكفك من يبغي» يكفيك : يقوم بكفائتك ونصرك وحمايتك ، ومنه قوله تعالى : (فسيكفيهم الله) من سورة البقرة من الآية ١٣٧ ، ويبغي ههنا مضارع بغى عليك يبغي ، إذا جار عليك وظلمك وجاوز معك حدود النصفة والعدل ، ومنه قوله تعالى : (إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم) من سورة القصص من الآية ٧٦ «تجفه» مضارع جفاه إذا انحرف عنه ومال عن وداده =

== «ذو الوشى» هو الذى ينمق كلامه يقصد به الإفساد بين المحبين ويزين لهم الخلاف «أن يصغى» أراد أنه لو بدرت منك بادرة جفاء لم يعاملك بما تستوجه حتى يطمع المفسدون بين الأحبة فى أن يصغى إلى إفسادهم وتزويرهم .

الإعراب: «أذاك» أذا : مفعول به لفعل محذوف ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «الذى» اسم موصول نعت للأخ ، مبنى على السكون فى محل نصب «إن» شرطية تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه «تدعه» تدع : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به «للمة» جار ومجرور متعلق بتدعو «يجبك» يجب : فعل مضارع جواب الشرط . مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب وجملة الشرط والجواب لا محل لها صلة الموصول «كما» الكاف حرف جر ، وما : اسم موصول مجرور محلاً بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقديره الكلام : يجبك إجابة مماثلة لما تريد وتقصده «تبغى» فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة ما ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتبغى : أى كما تبغيه «ويكفك» الواو حرف عطف ، يكف : فعل مضارع معطوف على يجب ، مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول ليكني «من» اسم موصول مفعول ثان ليكني «يبغى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة «وإن» الواو عاطفة ، إن : شرطية «تجفه» تجف : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وانتهاء ضمير الغائب مفعول به «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه تجفو «فليس» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «مكافئاً» خبر ليس ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط . وجملة الشرط والجواب لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة الصلة التى هى جملة الشرط والجواب السابقة «فيطمع» الفاء فاء السببية ، يطمع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء ==

على تقدير الزم أخاك الذى من صفته كذا، ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره، وجاء على لغة مَنْ يستعمل الأخ بالالف فى كل حال، وتسمى لغة القصر، كقولهم: «مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ»^(١).

ثم قلت: الثَّانِي الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، وَهُوَ: الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمَوْكَدُ لِعَامِلِهِ أَوْ الْمُبَيَّنُ لِنَوْعِهِ أَوْ لِعَدَدِهِ، كـ«ضَرَبْتُ ضَرْبًا» أَوْ «ضَرَبَ الْأَمِيرُ» أَوْ «ضَرَبَتَيْنِ» وَمَا يَمَعْنَى الْمَصْدَرِ مِثْلُهُ، نَحْوُ (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ) (وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا) (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً).

= السببية فى جواب النفي بليس «ذو» فاعل يطمع مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، و«الزور» مضاف إليه «والوشى» معطوف على الزور «أن» حرف مصدرى ونصب «يصغى» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة؛ لأن الفتحة تظهر على الياء لحقتها، كما علمت سابقاً، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: فى إصغائه، والجار والمجرور متعلق بقوله يطمع. الشاهد فيه: قوله «أخاك» حيث يجوز أن يكون نصبه على الإغراء من غير أن يكون مكرراً. واعلم أن الفرق بين نصب المكرر ونصب غير المكرر من وجهين: الأول: أن نصب المكرر واجب، فى كل كلام، لا يعدل عنه إلا فى ضرورة شعرية كقول الشاعر:

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا هُ عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّقَّاحُ
لَجْدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ: السَّلَاحُ

فأما نصب غير المكرر فإنه جائز، بل هو أقل من رفعه. والوجه الثانى: أن عامل النصب مع المكرر لا يجوز إظهاره، فأما غير المكرر فإن إظهار العامل معه جائز لا معابة فيه على من نطق به.

(١) هذا مثل من أمثال العرب، وأول من قاله رجل اسمه أبو حنشى، وكان قوم من أشجع قد قتلوا إخوته، وعلم خاله أن ناساً من قتلة أخيه يشربون فى غار، فاحتال عليه حتى أدخله الغار عليهم، ثم قال له: ضرباً أباحنشى، فلم يكن له بد من أن يجد فى ضربهم، فقال بعض من شاهده: إن أباً حنشى لبطل، فقال: مكره أخاك لا بطل.

وأقول : الثانى من المنصوبات : المفعولُ المطلقُ .

وسمى مطلقاً لأنه يقع عليه اسمُ المفعولِ بلا قيدٍ ، تقول : ضَرَبْتُ ضَرْباً ؛ فالضرب مفعول لأنه نفسُ الشيء الذى فعلته ، بخلاف قولك « ضَرَبْتُ زَيْداً » فإن « زيدا » ليس الشيء الذى فعلته ، ولكنك فعلت به فعلاً وهو الضرب ؛ فلذلك سُمى مفعولاً به . وكذلك سائرُ المفاعيل ، ولهذا العلة قَدَّمَ الزمخشريُّ وابنُ الحَاجِبِ فى الذكرِ المفعولَ المطلقَ على غيره ؛ لأنه المفعول حقيقة

وحَدَّه ما ذكرت فى المقدمة ؛ وقد تبين منه أن هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور : أحدها : التوكيدُ . كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، وقول الله تعالى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)^(١) (وَيَسْمِعُوا تَسْلِيمًا)^(٢) (صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)^(٣) . الثانى : بيانُ النوعِ ، كقوله تعالى : (فَأَخَذْنَاَهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ)^(٤) وكقولك : جلستُ جلوسَ القاضى ، وجلستُ جلوساً حسناً ، و« رَجَعَ الْقَهْقَرَى »^(٥) . الثالث : بيان العدد ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ ، أو ضرباتٍ ، وقول الله تعالى : (فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً)^(٦) .

وقولى « الفضلة » احترازٌ من نحو قولك : رُكُوعُ زَيْدٍ رُكُوعٌ حَسَنٌ ، أو طویلٌ ؛ فإنه يفيد بيان النوع ، ولكنه ليس بفضلة .

وقولى « المؤكَّد لعامله » مخرجٌ لنحو قولك : كَرِهْتُ الْفُجُورَ الْفُجُورَ ؛ فإن الثانى مصدر فضلة مفيد للتوكيد ، ولكن المؤكَّد ليس العامل فى المؤكَّد .

ثم قلت : الثالثُ المفعولُ له ، وهو : الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمَعْلُومَةُ لِخِدْثِ شَارِكِهِ فى

(١) من سورة النساء من الآية ١٦٤ (٢) من سورة النساء من الآية ٦٥

(٣) من سورة الأحزاب من الآية ٥٦ (٤) من سورة القمر من الآية ٤٢

(٥) من هذه الأمثلة يتبين أن المصدر المبين لنوع عامله إما أن يكون مضافاً كالأية

لسكرية والمثال الأول ، وإما أن يكون موصوفاً كالمثال الثانى ، وإما أن يكون هو نفسه نوعاً من جنس يدل عليه العامل كالمثال الثالث ، وكقولهم : قعد القرفصاء . وسار الخجب

(٦) من سورة الحاقة من الآية ١٤

الزَّمانِ وَالْفَاعِلِ ، كـ: «قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ» وَيَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُجَرَّ بِحَرْفِ التَّغْلِيلِ ، وَيَجِبُ فِي مُعَكَّلٍ فَقَدْ شَرْطًا أَنْ يُجَرَّ بِاللَّامِ أَوْ نَائِبِهَا .

وأقول : الثالثُ من المنصوباتِ : المفعولُ له ، ويسمى المفعول لأجله ، والمفعول من أجله .

وهو : ما اجتمع فيه أربعة أمورٍ ، أحدها : أن يكون مصدرًا ، والثاني : أن يكون مذكورًا للتعليل ، والثالث : أن يكون المَعْلَلُ به حَدَثًا مُشَارِكًا له في الزمان ، والرابع : أن يكون مُشَارِكًا له في الفاعل .

مثالُ ذلكُ قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ^(١) فالخائرُ : مصدرٌ مُسْتَوْفٍ لما ذكرنا ، فلذلك انتصب على المفعول له ، والمعنى لأجل حذر الموت .

ومتي دَلَّتْ الكلمة على التعليل وقُدِّ منها شرطٌ من الشروط الباقية فليست مفعولاً له ، ويجب حينئذ أن تُجَرَّ بِحَرْفِ التَّغْلِيلِ ^(٢) .

فمثالُ ما فَقَدَ المصدرية قولُك : جِئْتُكَ لِلْمَاءِ وَالْعُشْبِ ، وقوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) ^(٣) وقول امرئ القيس :

١٠٨ — وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْفَى لِأَذْنِي مَعِيشَةً كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

(١) من سورة البقرة من الآية ١٩

(٢) الحروف الدالة على التعليل هي : اللام ، ومن ، وفي ، والكاف ، والباء ، نحو قوله تعالى : (فَبَطَلْكُمْ مِنَ الدِّينِ هَادُوا) وقوله : (واذكروه كما هداكم) وقوله : (لمسكم فيما أفنهم فيه عذاب أليم) وقوله : (الذي أحلنا دار المقامة من فضله) وقد مثل المؤلف للام

(٣) من سورة البقرة من الآية ٢٩

١٠٨ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر السكندی ، من قصيدته التي مطلعها :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْنِي مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ اخْطَالِي

وقد أنشده المؤلف في القطر (رقم ٨١) وأنشد مجزه الأشموني (رقم ٤٠٧) .

الإعراب : «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية ، «أسعى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأذني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن =

ومثال ما فقد الاتحاد في الزمان قولك : جئت اليوم للسفر غداً ، وقول امرئ القيس أيضاً :

١٠٩ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

= مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : ولو ثبت كون سعي ... إلخ ، وأدنى مضاف و « معيشة » مضاف إليه « كفاني » كفي : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « أطلب » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وله مفعول محذوف يرشد إليه معنى الكلام « قليل » فاعل كفي « من المال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة قليل ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ، ولم أطلب الملك .

الشاهد فيه : قوله « لأدنى » فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل ، لكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله المصطلح عليه ؛ لأن شرط ما يسمى مفعولاً لأجله أن يكون مصدرًا ، والذي معنا ليس بمصدر ، بل هو أفعل تفضيل .

ويأتى النحاة بهذا البيت في باب التنازع لتقرير أنه — وإن تقدم فيه فعلا وهما كفاني ولم أطلب ، وتأخر عنهما معمول وهو قليل من المال — لا يجوز أن يكون من باب التنازع ؛ لأنه لا يصح تسليط كل واحد من الفعلين على المفعول المتأخر ، محافظة على المعنى المراد ، وهو ما قدرناه في آخر إعراب البيت ؛ فتنبه .

١٠٩ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، صاحب الشاهد السابق ، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد في أوضح المسالك (رقم ٢٥٢) وكذلك في القطر (رقم ١٠١)

اللغة : « نضت » — بالنون بعدها ضاد معجمة مخففة فيكون نضا ينضو مثل دعا يدعو أو مشددة فيكون نض ينض مثل شد يشد — معناه خلعت ، « لدى » أى : عند « لبسة المتفضل » يريد غلالة رقيقة هي التي يقيها من يتبدل ويستعد للنوم .

الإعراب : « جئت » فعل وفاعل « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « نضت » نض : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في محل نصب حال « لنوم » جار ومجرور متعلق بنض « ثيابها » ثياب : مفعول به لنض =

فَإِنْ زَمَنْ النُّومَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ زَمَنِ خَلْعِ الثَّوبِ ،
ومثال ما فقد الاتحادَ في الفاعل قولك : قمت لأمرِك إياي ، وقول الشاعر :
١١٠ — وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ كَمَا أُتْفَضُ الْعُصْفُورُ بِلَلِّهِ الْقَطَرُ

= وثباب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان منصوب بفتح مقدرة على الأنف ، والعامل فيه نض ، ولدى مضاف ، و«الستر» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء من ثيابها ، ولبسة مضاف و «المتفضل» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «لنوم» ؛ فإن النوم علة لخلع الثياب ، وفاعل النوم والنض الذي هو الخلع شخص واحد ، والنوم مصدر ، ولكن زمان النوم غير زمان الخلع ؛ لأنها تخلع قبل أن تنام ، فلما لم يتحد زمان العامل الذي هو نضت ، وزمان المصدر الذي هو نوم — وجب أن يحرف بحرف التعليل ، ولم يحزله أن ينصبه على أنه مفعول لأجله ، وقد فعل الشاعر ذلك .

١١٠ — هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي ، من قصيدته التي منها بيت الشاهد (رقم ٩١) السابق ذكره في باب البناء عند الكلام على الظرف المبني ، وقد أنشده المؤلف في أوضح المسالك (رقم ٢٥٣) ، وكذلك في قطر الندى (رقم ١٠٢) ، وأنشده ابن عقيل (رقم ٢٠٤) .

اللغة : «تعروني» تنزل بي وتصيني «ذكراك» الذكري — بكسر الهمزة — التذكير والخطور بالبال «هزة» بكسر الهاء أو فتحها — حركة واضطراب «انتفض» تحرك واضطرب «القطر» المطر .

الإعراب : «إني» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه «تعروني» اللام هي اللام النحلقة ، وما بعدها فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها لتحمل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «لذكراك» اللام جارية ، ذكرى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بتعرو ، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه من إضافة لمصدر لمفعوله ، وفاعل المصدر محذوف ، وأصل الكلام : لذكري إياك «هزة» فاعل تعرو «كما» الكاف حرف جر ، وما : مصدرية «انتفض» فعل ماض «العصفور» فاعله ، وما لمصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة ، وتقدير الكلام : هزة كائنة كاتفاض العصفور «بلله» بلل : فعل =

فإن فاعل « تَعْرُونِي » هو الهزّة وفاعل الذّكرى هو المتكلم ؛ لأن التقدير
لذكري إياك .

ثم قلت : الرابعُ الْمَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ : مَا ذَكَرَ فَضْلَةً لِأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فِيهِ :
مِنْ زَمَانٍ مُطْلَقًا ، أَوْ مَكَانٍ مُبْتَهَمٍ ، أَوْ مُفِيدٍ مِقْدَارًا ، أَوْ مَادَّةُ مَادَّةٍ عَامِلَةٍ .
كَـ « صُمْتُ يَوْمًا » أَوْ « يَوْمَ الْخَمِيسِ » وَ « جَلَسْتُ أَمَامَكَ » وَ « سِرْتُ فَرَسًا »
وَ « جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ » وَالْمَكَانِيُّ غَيْرُهُنَّ يُجْرَى بِفِي كـ « صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ » وَنَحْوُ
« قَالَا خَيْمَتِي أُمٌّ مَعْبَدٍ » وَقَوْلِهِمْ « دَخَلْتُ الدَّارَ » عَلَى التَّوَسُّعِ .
وأقول : الرابعُ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ : الْمَفْعُولُ فِيهِ ، وَيُسَمَّى الظَّرْفَ .
وهو عبارة عما ذُكِرَ .

== ماض ، والهاء ضمير الغائب مفعول به « القطر » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل
والمفعول في محل نصب حال ، والكثير في مثلها أن تكون مقترنة بقَد ، فتقول : كما انتفض
العصفور قد بلله القطر ، أو بقَد والواو جميعاً ، نحو قوله سبحانه وتعالى : (وَيَسْتَعْجِلُونَكَ
بِالْحُسْنَةِ قَبْلَ السَّيِّئَةِ وَقَدْ خَلْتَ مِنْ قِبَلِهِمُ الْمَثَلَاتِ) مِنْ سُورَةِ الرَّعْدِ ، مِنَ الْآيَةِ ٥ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ
جَلْ ذَكَرَهُ : (وَالَّذِي قَالَ لَوْلَا ذِيهِ أَفْ لَسَا أَتَعْدَانِي أَنْ أَخْرَجَ وَقَدْ خَلَتْ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي)
مِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ مِنَ الْآيَةِ ١٧ ، وَقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : (وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذَا نَذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ
وَقَدْ خَلَتْ النُّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ) مِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ أَيْضًا ، مِنَ الْآيَةِ ٢١ ، أَوْ بِالْوَاوِ
وَحْدَهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا) مِنْ سُورَةِ
آلِ عِمْرَانَ مِنَ الْآيَةِ ١٦٨ .

الشاهد فيه : قوله « لَذَكَرَاك » فإن اللام حرف دال على التعليل ، وقد وجب على الشاعر
أن يجز به الذّكرى ، لما اختلف فاعل الذّكرى وفاعل العامل ، وبيان ذلك أن الذّكرى
مصدر ، وهو علة لعرو الهزّة ، لكن فاعل الذّكرى هو المتكلم ، وفاعل تعرو — الذى
هو العامل — هو قوله هزّة ، فلما اختلف فاعل المصدر — الذى هو علة — وفاعل
المعلل وجب أن يجز بحرف دال على التعليل ، ولم يجز له أن ينصبه مفعولاً لأجله .
وهكذا فعل .

والحاصلُ أن الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه ، ولا هو زمان ولا مكان ، وذلك كزيداً في « ضَرَبْتُ زَيْدًا » وقد يكون إنما ذكر لأجل أمر وقع فيه ، ولكنه ليس بزمان ، ولا مكان ، نحو « رَغِبَ الْمُتَّقُونَ أَنْ يَفْعَلُوا خَيْرًا » فإن المعنى في أن يفعلوا ، وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالى : (وَتَرَوْهُمُ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)^(١) وقد يكون العكس ، نحو (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا)^(٢) ونحو (لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ)^(٣) (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ)^(٤) ونحو (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)^(٥) فهذه الأنواع لا تسمى ظرفاً في الاصطلاح ، بل كلٌّ منها مفعولٌ به ، وَقَعَ الفعلُ عليه ، لا فيه . يظهر ذلك بآدنى تأمل للمعنى ، وقد يكون مذكوراً لأجل أمر وقع فيه ، وهو زمان أو مكان ؛ فهو حينئذٍ منصوبٌ على معنى « في » وهذا النوعُ خاصةً هو المسمى في الاصطلاح ظرفاً ، وذلك كقولك : صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ .

وأشْرْتُ بالتمثيل بيوماً ويوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهماً وأن يكون مختصاً ، وفي التنزيل : (سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا)^(٦) (النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا)^(٧) (وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا)^(٨) .

وأما ظرفُ المكانِ فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون مبهماً ، ويعنى به ما لا يختصُّ بمكان بعينه ، وهو نوعان : أحدهما : أسماء الجهات الست ، وهى : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وأمام ، وخلف ، قال الله تعالى : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)^(٩) (فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا)^(١٠) في قراءة مَنْ

(١) من سورة النساء من الآية ١٢٧

(٢) من سورة غافر من الآية ١٥

(٣) من سورة غافر من الآية ١٨

(٤) من سورة الأنعام من الآية ١٢٤

(٥) من سورة غافر من الآية ٤٦

(٦) من سورة غافر من الآية ٤٦

(٧) من سورة يوسف من الآية ٧٦

(٨) من سورة مريم من الآية ٢٤

(٩) من سورة الإنسان من الآية ١٠

(١٠) من سورة الأحزاب من الآية ٤٢

فَتَحِمْ (مَنْ) (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ) ^(١) وَقَرِءَ (وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ) (وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَّاورُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرُّضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ) ^(٢) وأصل (تزاور) تتزاور ، أى : تمايل ، مشتق من الزور — بفتح الواو — وهو الميل ، ومنه زاره ، أى : مال إليه ، ومعنى (تقرضهم) تقطعهم ، من القطيعة ، وأصله من القطع والمعنى تُقرض عنهم إلى الجهة المسماة بالشمال ، وحاصل المعنى أنها لا تصيبهم فى طلوعها ولا فى غروبها ، وقال الشاعر :

١١١— صَدَدَتِ الْكَأْسَ عَنَّا أُمُّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا

(١) من سورة الكهف من الآية ٧٩ .

(٢) من سورة الكهف من الآية ١٦ .

١١١ — هذا البيت مروى فى معلة عمرو بن كلثوم ، أحد بنى تغلب بن وائل ، وبعده قوله :

وَمَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ أُمُّ عَمْرٍو بِصَاحِبِكَ الذِّى لَا تَصْبَحِينَا

وقال التبريزى بعد ذكر البيتين « بعضهم يروى هذين البيتين لعمرو ابن أخت جذية الأبرش ، وذلك لما وجده مالك وعقيل فى البرية ، وكانا يشربان ، وأم عمرو هذه المذكورة تصد الكأس عنه ، فلما قال هذا الشعر سقياه وحملاه إلى خاله جذية ، ولها حديث « اه بيت الشاهد من أبيات سيديوه (ج ١ ص ١٣ و ص ٢٠١) ونسبه فى المرتين إلى عمرو ابن كلثوم ، وذكر الأعلام فى شرحه مثل ما ذكرنا عن التبريزى .

الإعراب : «صدت» فعل وفاعل «الكأس» مفعول به لصد «عنا» جار ومجرور متعلق بصد «أم» منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأم مضاف و «عمرو» مضاف إليه «وكان» الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص «الكأس» اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة «مجرها» مجرى : مبتدأ مرفوع بضممة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، ومجرى مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الكأس مضاف إليه «اليمين» ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ، ويجوز أن يكون قوله «مجرها» بدلا من الكأس ، وقوله «اليمين» ظرفا متعلقا بمحذوف خبر كان ، وألف «اليمين» للاطلاق .

يجوز كون « مجراها » مبتدأ ، و « اليمين » ظرف مخبر به : أى مجراها فى اليمين ، والجملة خبر كان ، ويجوز كون « مجراها » بدلا من الكأس بدلا اشتغال ؛ فاليمين أيضا ظرف ؛ لأن المعتمد فى الإخبار عنه إنما هو البديل لا الاسم ، ويجوز فى وجه تقدير اليمين خبر كان لا ظرفا ، وذلك على اعتبار المبدل منه دون البديل ، وقال الآخر :
 ١١٢ — لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفُقٌ وَهَبَتْ شَمَالًا

= الشاهد فيه : قوله « اليمين » حيث نصبه على الظرف ، وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب اليمين على الظرف ، وكونه فى موضع الخبر عن المجرى ، والتقدير : وكان الكأس جريها على ذات اليمين ، ويجوز أن يكون مجراها بدلا من الكأس وقوله اليمين خبرا عنه على أن يجعلها هى المجرى على السعة » اه كلامه ، وقال سيويه فى باب ترجمته هذا باب ما ينصب من الأماكن والوقت : « ومن ذلك أيضا : هو ناحية من الدار ، وهو ناحية الدار ، وهو نحوك ، وهو مكانا صالحا ، وداره ذات اليمين ، وشرق كذا ، وقال جرير :

هَبَّتْ جَنُوبًا فِدِ كَرَى مَا ذَكَرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَقِي حُورَانَا
 وقالوا : منازلهم يمينا ويسارا وشمالا ، وقال عمرو بن كلثوم * صددت الكأس * البيت — أى : على ذات اليمين ، حدثنا بذلك يونس عن أبى عمر ، وهو رأيه « اه . كلامه بحروفه .

١١٢ — هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترقى فيها أخاها عمرا الملقب ذا الكلب ، وبعده قولها :

بَأْنُكَ رَيْسٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ النَّمْلَا

وهذا البيت الذى أنشدناه من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٤٨) وفى القطر (رقم ٥٨) والأشمونى (رقم ٢٨١) .

اللغة : « المرملون » جمع مرمل ، وهو اسم فاعل من أرمـل إذا نقد زاده ، وأراد بهم المحتاجين « اغبر أفق » كنت بذلك عن مجيء الشتاء ؛ لأن الشتاء عندهم زمان الحاجة .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علم الضيف » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « والمرملون » الواو عاطفة ، المرملون : =

النوعُ الثاني : ما ليس اسمَ جهةٍ ، ولكن يشبهه في الإبهام ، كقوله تعالى :
(أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا) ^(١) (وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا) ^(٢) .

والقسم الثاني : أن يكون دالاً على مساحة من الأرض ، كـ « سِرْتُ قَرْسَخًا »
و « مَيْلًا » و « بَرِيدًا » وأكثرهم يجعل هذا من المبهم ، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاماً
واختصاصاً : أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، وأما الاختصاص فمن جهة
دلالة على كمية معينة ؛ فعلى هذا يصح فيه القولان .

والقسم الثالث : اسم المكان المشتق من المصدر ، ولكن شرطُ هذا أن يكون
عامُله من مادته ، كـ « جَلَسْتُ بِجَلْسِ زَيْدٍ » و « ذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو » (وَأَنَا كُنْتُ
نَقَعْدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ) ^(٣) ولا يجوز « جَلَسْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو » ونحوه .

وما عدا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يكون انتصابه على الظرف :
فلا تقول « صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ » ولا « أَقَمْتُ السُّوقَ » ولا « جَلَسْتُ الطَّرِيقَ » ؛ لأن هذه
الأمكنة خاصّةٌ ، ألا ترى أنه ليس كل مكان يسمى سوقاً ولا طريقاً ؟ وإنما حكمك
في هذه الأمكنة ونحوها أن تُصَرِّحَ بحرف الظرفية وهو « في » ، وقال الشاعر - وهو رجل

= معطوف على الضيف « إذا » ظرفية متعلقة بعلم ، ومحلها النصب « اغبرأفق » فعل وفاعل .
والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « وهبت » الواو عاطفة لجملة على جملة ، هب : فعل ماضٍ
والهاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الريح المفهومة
من الكلام « شمالاً » منصوب على الظرفية متعلق بهب .

الشاهد فيه : قولها « شمالاً » حيث نصبته على الظرفية ، لما كان المراد هبوب الريح
من ناحية الشمال ، ولم يكن مرادها هبوب الشمال نفسها ، على نحو ما قررناه في
الشاهد السابق .

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٩ .

(٢) من سورة الفرقان ، من الآية ١٣ .

(٣) من سورة الجن من الآية ٩ .

من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يَرَوْا شخصه - يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضى الله عنه حين هاجرا :

١١٣ — جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيَّمَتِي أُمُّ مَعْبِدٍ
هُمَا نَزَلَا بِالْبَرِّ ثُمَّ تَرَحَّلَا فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدٍ
فِيَا لِقْصَى مَا رَوَى اللَّهُ عَنْكُمْ بِهِ مِنْ فِعَالٍ لَا تُجَازَى وَسُودَدِ

١١٣ — قد ذكر المؤلف صاحب هذه الأبيات ، وقصتها مشهورة في هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، حدثت ذات النطاقين أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنهما قالت : لما خفي علينا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أتاني نفر من قريش فيهم أبو جهل بن هشام ، فخرجت إليهم ، فقال : أين أبوك ؟ فقلت : والله لا أدري أين أبى ! قالت : فرفع أبو جهل يده — وكان فاحشاً خبيثاً — فلطم خدى لظمة خرج منها قرطى « والقرط — بضم فسكون — حلية الأذن » قالت : ثم انصرفوا ، ولم ندر أين توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أتى رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه ، وهو يشهد — ثم ذكرت الأبيات الثلاثة التي ذكر المؤلف — وذكرت بعدها :

لِيَهْنِ بَنِي كَعْبٍ مَكَانُ فِتَاتِهِمْ وَمَقْعَدُهَا لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَرْصَدٍ
سَلُّوا أَحْتَكُمُ عَنْ شَاتِهَائِهَا فَإِنَّكُمْ إِنْ تَسْأَلُوا الشَّاةَ تَشْهَدُ

اللغة : «رفيقين» ثنية رفيق ، وهو الذى يرافقك فى عمل ما ، وأراد بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه فى الهجرة من مكة إلى المدينة أبا بكر الصديق رضى الله عنه ، «قالا» أراد نزلا فى وقت القيولة ، وهى حين يشتد الحر «أم معبد» امرأة من بنى كعب اسمها عاتكة بنت خالد الخزاعية «بالبر» يروى بفتح الباء وكسرهما ، فإن كسرتها فعناه الإحسان والباء ، للمصاحبة ، وإن فتحت الباء جاز أن يكون البر بمعنى الإحسان أيضا كما يجوز أن يكون البر الذى هو مقابل البحر «ترحلا» أراد ظعنا وفارقا هذا المكان ، وتقول : ترحل القوم ، وارتحلوا «يالقصى» أراد آل قصى بن حكيم بن مرة ، وهو أحد أجداده صلوات الله وسلامه عليه «مازوى الله عنكم» يريد أى شىء صرفه عنكم من الحمد والرفعة بسبب خلافكم عليه وإلجائكم إياه إلى الهجرة والخروج من بلدكم «سودد» بضم السين =

= وسكون الواو مهموزة أو غير مهموزة وضم الدال المهملة بعدها أو فتحها ؛ فهذه أربع لغات ، والسؤدد : خصال الرفعة والمجد والكرم .

الإعراب : « جزی الله » فعل وفاعل « رب » صفة للفظ الجلالة ، وجعله قوم بدل كل من كل من لفظ الجلالة ، وهو عندنا بعيد ؛ لأن الرب ههنا مشتق بمعنى الربى ، ورب مضاف و « الناس » مضاف إليه « خير » مفعول به ثان لجزی ، وخير مضاف وجزاء من « جزائه » مضاف إليه ، وجزاء مضاف والضمير العائد إلى الله مضاف إليه « رفيقين » مفعول أول لجزی « قالاً » قال : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل نصب صفة لرفيقتين « خيمتي » منصوب على الظرفية السكانية ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف ، و « أم » مضاف إليه ، وأم مضاف و « معبد » مضاف إليه « هما » ضمير منفصل مبتدأ « نزل » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بالبر » جار ومجرور متعلق بنزل « ثم » حرف عطف « ترحلاً » فعل وفاعل وجملة في محل رفع معطوفة على جملة الخبر « فأفلق » الفاء عاطفة ، أفلق : فعل ماض ، « من » اسم موصول فاعل أفلق ، مبنى على السكون في محل رفع « أمسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقدير هو يعود إلى من « رفيق » خبر أمسى ، وهو مضاف و « محمد » مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يا » حرف نداء واستغاثة « لقصى » اللام حرف جر ، قصى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف نابت عنه يا ، أو بنفس يا ، على خلاف مشهور ، وجعل بعضهم يا حرف نداء ، واللام بقية آل منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وقصى مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « زوى الله » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر ، والرباط ضمير محذوف منصوب بزوى ، والتقدير : أى شئ زواه الله « عنكم » جار ومجرور متعلق بزوى « به » جار ومجرور متعلق بزوى أيضاً « من فعال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما » الاستفهامية الواقعة مبتدأ على رأى سيبويه الذى يجزى مجيء الحال من المبتدأ ، أو حال من الضمير المنصوب بزوى العائد إلى ما « لا » نافية « تجازى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على فعال ، والجملة في محل جر صفة لفعال « وسؤدد » معطوف على فعال .

الشاهد فيه : قوله « قالاً خيمتى أم معبد » فإنه نصب « خيمتى » على معنى فى : أى قالاً =

وكان حقه أن يقول « قالوا في خَبَمَتِي أَمْ مَعْبَدٍ » أى : قِيلَ فِيهَا^(١) ، ويروى حَلَاً بدل قالوا ، والتقدير : حَلَاً في خَبَمَتِي ، ولكنه اضطر فأسقط « في » ، وأوصل الفعل بنفسه ، وكذا عملوا في قولهم : « دَخَلْتُ الدَّارَ ، والمسجِدَ » ونحو ذلك ، إلا أن التوسع مع « دخلت » مُطَرَّد ؛ لكثرة استعمالهم إياه .

ثم قلت : الخَامِسُ الْمَفْعُولُ مَمَّهُ ، وَهُوَ : الْأَسْمُ ، النَّصْلَةُ ، التَّالِي وَآوَالُ الْمَصَاحِبَةِ مَسْبُوقَةٌ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَحُرُوفُهُ ، كـ « سِرْتُ وَالنَّيْلَ » و « أَنَا سَائِرُ وَالنَّيْلَ » وأقول : الخَامِسُ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ الْمَفْعُولُ مَعَهُ .

وإنما جُعِلَ آخرها في الذكر لأمرين : أحدهما أنهم اختلفوا فيه ، هل هو قياسي أو سماعي ؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي ، والثاني : أنَّ العامل إنما يَصِلُ إليه بواسطة حرفٍ ملفوظٍ به ، وهو الواو ، بخلاف سائر المفعولات وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور : أحدها أن يكون اسماً ، والثاني : أن يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة ، والثالث : أن تكون تلك الواو مسبوقةً بفعلٍ أو ما فيه معنى الفعل وحروفه .

وذلك كقولك « سِرْتُ وَالنَّيْلَ » و « اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ » و « جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ » وكقول الله تعالى : (فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشَرَكَاءَكُمْ)^(٢) أى : فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ مع شركائكم ، ف(شركاءكم) مفعول معه ؛ لاستيفائه الشروط الثلاثة ، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً على (أمركم) لأنه حينئذ شريكٌ له في معناه ؛ فيكون التقدير : أَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَأَجْمَعُوا شَرَكَاءَكُمْ ، وذلك لا يجوز ؛ لأنَّ أَجْمَعَ إنما يتعلق بالمعاني

= في خيمتي أم معبد ، ونصب مثل ذلك ضرورة وقعت في شعر بعض من يحتاج بكلامهم ولا يجوز أن يقاس عليها .

(١) أى : نزلاً فيها وقت القيولة ، وهى : وقت اشتداد الحر عند منتصف النهار .

(٢) من سورة يونس ، من الآية ٧١ .

دون الذوات ، تقول : أجمعت رأيي ، ولا تقول : أجمعت شركائي ، وإنما قلت « على ظاهر اللفظ » لأنه يجوز أن يكون معطوفا على حذف مضاف : أى وأمر شركائكم ، ويجوز أن يكون مفعولا لفعل ثلاثى محذوف ، أى : وأجمعوا شركاءكم ، يوصل الألف ، ومن قرأ (فأجمعوا) بوصل الألف صحَّ العطف على قراءته من غير إضمار ؛ لأنه من « جمع » وهو مشترك بين المعانى والذوات ، تقول : جمعت أمرى ، وجمعت شركائى ، قال الله تعالى : (فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى) ^(١) (الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ) ^(٢) ويجوز على هذه الفراءة أن يكون مفعولا معه ، ولكن إذا أمكن العطف فهو أولى ؛ لأنه الأصل .

وليس من المفعول معه قولُ أبى الأسود الدؤلى :

١١٤ — يَأْيُهَا الرَّجُلُ الْمَعْلَمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ
أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَأَنْهَهَا عَنْ غِيَّهَا فَإِذَا أُتْنَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ
فَمَنْهَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُسْتَقَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمِ
لَا تَمْنَهُ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتَى مِثْلُهُ غَارَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

(١) من سورة طه ، من الآية ٦٠ . (٢) من سورة المعةزة ، من الآية ٢ .

١١٤ — هذه الأبيات من كلام أبى الأسود الدؤلى . وقد أنشد البيت الرابع جماعة من البحاة : منهم سيبويه (ج ١ ص ٤٢٤) ونسبه للأخطى ، وذكر الأعمى فى شرح شواهد . أنه لأبى الأسود ، ومنهم الأشمونى فى باب إعراب الفعل ، والمؤلف فى أوضحه (رقم ٤٩٩) وفى القطر (رقم ٢٣) وابن عقيل (رقم ٣٢٤) وقد نسبوه أبو هلال العسكري فى جمهرة الأمثال (٢٧٦/٢) إلى المتوكل الليثى من أبيات ذكرها ، وأنشد ابن عبد ربّه فى العقد (٣٠٠/٢) البيت الرابع من هذه الأبيات ونسبه إلى المتوكل الليثى أيضا ، وذكر الرابع فالثانى (٣١١/٢) غير منسوبين إلى معين ، ووجد فى بعض نسخ الشرح زيادة بيتين بعد البيت الأول ، وهما قوله :

تَصِفُ الدَّوَاءَ لِنَدَى السَّقَامِ وَذِي الضَّنَى كَيْمَا يَصِحَّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمٌ
وَأَرَاكَ تُلْقِحُ بِالرَّشَادِ عُقُولَنَا أَبَدًا وَأَنْتَ مِنَ الرَّشَادِ عَدِيمٌ

وسينشد المؤلف هذه الآيات مرة أخرى في باب نواصب المضارع للاستشهاد على انتصاب
لمضارع بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب انتهى .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أى : منادى مبنى على الضم في محل نصب ، ها :
حرف تنبيه « الرجل » نعت لأى ، مرفوع بالضممة الظاهرة « المعلم » نعت للرجل ، وفيه ضمير
مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله « غيره » غير : مفعول به للمعلم ، وغير مضاف
و ضمير الغائب مضاف إليه « هلا » أداة تضيض « لنفسك » الجار والمجرور متعلق بكان ،
ونفس مضاف ، و ضمير المخاطب مضاف إليه « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل « ذا » اسم
إشارة فاعل كان « التعليم » بدل من اسم الإشارة أو نعت له أو عطف بيان عليه ، ويجوز
أن يكون قوله كان فعلاً ناقصاً واسم الإشارة اسمه ، والجار والمجرور المقدم متعلق بمحذوف
خبره « ابدأ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنفسك » جار
ومجرور متعلق بإبدأ ، ونفس مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فانهما »
لفاء عاطفة ، انه : فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله ، و ضمير
الغائبة مفعول به « عن غيرها » الجار والمجرور متعلق بانه ، وعن مضاف و ضمير الغائبة
العائد إلى النفس مضاف إليه « وإذا » الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط
« انتهت » انتهى : فعل ماض ، والتاء دالة على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هى يعود إلى النفس ، والجملة في محل جر باضافة إذا إليها « فأنت » الفاء واقعة في
جواب إذا ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « حكيم » خبر المبتدأ « هناك » هنا : ظرف مكان
متعلق بيسمع ، والكاف حرف خطاب « يسمع » فعل مضارع مبنى للجھول « ما » اسم موصول
تائب فاعل يسمع مبنى على السكون في محل رفع « تقول » فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والرباط ضمير منصوب بتقول محذوف
والتقدير : يسمع ما تقوله « ويشقى » الواو عاطفة ، يشقى : فعل مضارع مبنى للجھول « بالقول »
جار ومجرور متعلق بيشقى ، وهو نائب فاعله « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من
القول « وينفع » الواو عاطفة . ينفع : فعل مضارع « التعليم » فاعله « لا » ناهية « تنه » فعل مضارع
محذوم بلا . وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بتهنى « وتأتى » الواو بمعنى مع ، تأتى : فعل =

الشاهد في قوله « وتأتى مثله » فإنه ليس مفعولا معه وإن كان بعد واو بمعنى مع .. أى : لآتته عن خلق مع إتيانك مثله — لأنه ليس باسم ، ونحو قولك « بعثك الدار بأثاثها والعبد بتيابه » وقول الله سبحانه وتعالى : (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ)^(١) وقولك : جاء زيد مع عمرو ، فإن هذه الأسماء وإن كانت مصاحبة قبلها لكنها ليست بعد الواو ، ولا نحو قولك : مَزَجْتُ عَسَلًا وَمَاءً ، وقول الشاعر :

١١٥ — عَلَقْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى غَدَتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

= مضارع منصوب بأن المصدرية بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى خلق مضاف إليه « عار » مبتدأ « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « فعلت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « عظيم » نعت لعار ، وهو الذى سوغ الابتداء به ، ويجوز أن يكون « عار » خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هذا عار عظيم عليك ، واسم الإشارة يعود إلى التهى عن خلق مع الإتيان بمثله المفهوم من قوله « لآتته عن خلق وتأتى مثله » ولكن الوجه الذى ذكرناه أولا أولى ؛ وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا فعلت فإنه عار عظيم عليك .

الشاهد فيه : قوله « وتأتى » فإن هذه الكلمة مسبوقة بواو دالة على المعية ، ومع ذلك لا يجوز أن تسمى مفعولا معه ؛ لأنها فعل ، وليست باسم .

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٦١ .

١١٥ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٨) ! وأنشد صدره ابن عقيل (رقم ١٦٥) والأشموني (رقم ٤٤١) ويروى صدره عجزاً في بيت آخر هكذا :

لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا عَلَقْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

اللغة : « علقها » تقول : علفت الدابة — من باب ضرب — وأعلقها بالعمزة إذا أطعمتها « تبنا » هو بكسر التاء المثناة وسكون الباء الموحدة — قصب الزروع بعد أن يداس « همالة » صيغة مبالغة من قولهم : هملت عين فلان ، إذا أرسلت دمعها إرسالا .

الإعراب : « علقها » فعل وفاعل ومفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » الواو =

عاطفة الجملة على جملة ، ماء : مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : وسقيتها ماء ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة ، وستعرف كلاما آخر في ذلك « باردا » صفة لماء « حتى » حرف غاية وجر « غدت » غدا : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « همالة » حال من فاعل عدت « عيناها » عينا : فاعل غدت ، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مشئ ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وغدت مع ما بعده في تأويل مصدر مسبوك بأن محذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بعلف ، وتقدير الكلام : علفتها تبنا وسقيتها ماء إلى غدوها همالة عيناها .

الشاهد فيه : قوله « وماء » ؛ فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ؛ لكون العامل في المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معناه على حاله .

وللعلماء ثلاثة آراء في تخریج هذا البيت ونحوه :

أحدها : أن قوله « وماء » لا يجوز أن يكون مفعولا معه كما لا يجوز أن يكون معطوفا على ما قبله عطف مفرد على مفرد ، بل هو مفعول لفعل محذوف يناسبه ، وهذا الوجه هو الذى ذكره المؤلف ههنا ، وهو الذى أعربنا البيت على مقتضاه ، وهو قول الفارسى والفراء وجماعة ، وإنما لم يحز عند هؤلاء جعله مفعولا معه لأن الواو التى قبله ليست بمعنى مع ، وستعرف فى بيان الوجه الثانى عدم صلاحيتها للدلالة على معنى مع .

الوجه الثانى : أنه مفعول معه ؛ لأنه إذا لم يصح العطف فى الاسم الذى بعد الواو لما منع لفظى أو معنوى انتصب على أنه مفعول معه ، وقد ذكر هذا الوجه ابن عقيل ؛ فأما المؤلف فى أوضحه فقد أنكر ذلك ، ووجه الإنكار أن كونه مفعولا معه يقتضى أن تكون الواو الداخلة عليه واو المعية ، وواو المعية تقتضى أن يكون ما بعدها مصاحبا لما قبلها فى انصباب العامل عليهما ، ومعنى ذلك أن يكون وقت تسلط العامل على ما قبل الواو هو وقت تسلطه على ما بعدها ، ولا شك أن ذلك منتف ههنا ، ضرورة أنه يعطيها العلف فى وقت غير الوقت الذى يقدم لها فيه الماء .

والوجه الثالث : أنه معطوف على ما قبله عطف مفرد على مفرد ، ولكن بعد تضمين الفعل الذى هو قوله « علفتها » معنى يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعا ، وهذا رأى الجرمى والملازنى والمبرد وأبى عبيدة والأصمعى واليزيدى ، وتقدير الكلام عندهم : أنلتها تبنا وماء ، أو قدمت لها تبنا وماء ، أو نحو ذلك ، فافهمه والله يرشدك ويتولاك .

وقول الآخر :

١١٦ — إِذَا مَا الْغَايَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

١١٦ — هذا البيت من كلام الراعى النخري ، من قصيدة له مطلعها قوله :

أَبَتْ آيَاتُ حُبِّي أَنْ تُبَيِّنَا لَنَا خَبْرًا وَأُبْكَيْنَ الْحَزِينَا

وقد استشهد بهذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٩) والأشتموني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٢) .

اللغة : « آيات حبي » الآيات : جمع آية ، وهي العلامة ، وأراد علامات دار الحبيب وما بقي من آثارها ، وقد حرت عادتهم أن يستخبروا الرسوم ويسألوا الأطلال ؛ إظهاراً لشدة جزعهم « الغايات » جمع غانية ، وهي المرأة التي استغنت بحمالها عن الزينة ، ويقال : هي التي استغنت ببيت أبيها ، ويقال : هي التي استغنت بزوجها عن التطلع إلى الرجال « برزن » ظهرن « زججن » رققن ودققن .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « ما » زائدة « الغايات » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، أي : إذا ما برز الغايات ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها مفسرة « يومًا » ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله برز « وزججن » الواو حرف عطف ، زججن : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة برز الغايات « الحواجب » مفعول به لزججن « والعيونا » الواو حرف عطف ، العيونا : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وكحلن العيون ، وهذا الفعل مع فاعله ومفعوله جملة معطوفة بالواو على جملة زججن الحواجب ، وجواب إذا في بيت بعد بيت الشاهد وهو قوله :

أَنْخَنَ جِمَاهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ الْكَدُونَا

الشاهد فيه : قوله « والعيونا » فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفاً على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ؛ لاتقاء اشتراك المعطوف - وهو العيون - مع المعطوف عليه - وهو الحواجب - في العامل - وهو زججن - لأن التزجيج الذي هو التدقيق والترقيق يكون للحواجب دون العيون ، ولا يصلح قوله « والعيون » أن يكون مفعولاً معه لأن الإخبار بالمعية ههنا لا يفيد شيئاً ، ولذلك أوجب فيه المؤلف - تبعاً لجماعة من النحاة - واحداً من أمرين ، فإما أن تضمن العامل - وهو زججن - معنى فعل آخر يصح تسليطه عليهما ، =

لأن الواو ليست بمعنى مع فيهن ، وإنما هي في المثال الأول لعطف مفرد على مفرد واستفيدة المعية من العامل - وهو « مَزَجَتْ » - وفي المثالين الأخيرين لعطف جملة على جملة ، والتقدير : وسقيتها ماء ، وكلمن العيونا ، فحذف الفعل والفاعل وبقي المفعول ، ولا جائز أن يكون [الواو] فيهما لعطف مفرد على مفرد ؛ لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل ؛ لأن « عَلَّقْتُ » لا يصح تسليطه على الماء ، و « رَجَّجَنْ » لا يصح تسليطه على العيون ، ولا أن تكون للمصاحبة ؛ لانتفاءها في قوله « عَلَّقْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً » ولعدم فائدتها في « وَرَجَّجَنْ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا » ؛ إذ من المعلوم لكل أحد أن العيون مصاحبة للحواجب ، ولا نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » ؛ لأنه وإن كان أسماً واقعاً بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا في معناه ، ولا نحو « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » ونحوه على أن يكون « أَبَاكَ » مفعولاً معه منصوباً بما في « هَا » من معنى أَنَبَةٍ ، أو بما في « ذَا » من معنى أَشِير ، أو بما في « لَكَ » من معنى اسْتَقَرَّ ؛ لأن كلاً من « هَا » و « ذَا » و « لَكَ » فيه معنى الفعل دون حروفه ، بخلاف « سِرْتُ وَالنَّيْلَ » و « أَنَا سَاثِرٌ وَالنَّيْلَ » فإن العامل في الأول الفعل ، وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه ، قال سيبويه رحمه الله : « وأما نحو هذا لَكَ وَأَبَاكَ فقييح ؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما في معناه » وقالوا : مراد بالقييح الممتنع .

== مثل جملن وحسن ونحوهما ، وحينئذ يكون الثاني معطوفاً على الأول ، وقد بينا مثل هذا في الشاهد السابق .

ومن جميع ما بينه المؤلف وبيناه في شرح هذا الشاهد والذي قبله تعلم أن للاسم الواقع بعد الواو أربع حالات : الأولى : أن يكون بحيث يجب عطفه على ما قبل الواو ، والثانية : أن يكون بحيث يجب نصبه على أنه مفعول معه ، والثالثة : أن يكون بحيث يجوز فيه الأمران جميعاً : عطفه على ما قبله ، ونصبه على أنه مفعول معه ، والرابعة : أن يكون بحيث يمتنع فيه الأمران جميعاً ، ولا يعسر عليك بعد ذلك استخراج مواطن كل واحد من هذه الحالات .

ثم قلت : السَّادِسُ الْمُسَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، نَحْوُ « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » وسيأتى .
وأقول : السادسُ من المنصوبات : المُسَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وهو المنصوب بالصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدى إلى واحد ، وذلك في نحو قولك « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بنصب
الوجه ، والأعلَى « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بالرفع ؛ فزيد : مبتدأ ، وحسن : خبر ، ووجهه :
فاعل لمحسن ؛ لأن الصفة تعملُ عملَ الفعل ، وأنت لو صرَّحتَ بالفعل فقلت حسنٌ
— بضم السين وفتح النون — لوجب رفع الوجه بالفاعليَّة ؛ فكذلك حقُّ الصفة أن
يجب معها الرفع ، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة ، فحوَّلوا الإسناد عن الوجه إلى
ضمير مستتر في الصفة راجعٍ إلى زيد ؛ ليقضى ذلك أن الحسن قد عمَّه بجملته ، فقل
« زيد حسنٌ » أى هو ، ثم نصب وجهه ، وليس ذلك على المفعولية ؛ لأن الصفة إنما تعدى
تَبَعًا لَتَعْدَى فعلها ، وحسن الذى هو الفعل لا يتعدى ، فكذلك صفته التى هى فرعه ،
ولا على التمييز ؛ لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير ، ومذهب البصريين — وهو الحق —
أن التمييز لا يكونه معرفة ، وإذا بطلَ هذان الوجهانِ تَعَيَّنَ ما قلنا من أنه مشبه بالمفعول
به ، وذلك أنه شَبَّهَ حَسَنٌ بضاربٍ فى أن كلا منهما صفة ثنئى وتجمع [وتذكر]
وتؤنث ، وهى طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلها ؛ فنُصِبَ الوجهُ على التشبيه بعمرو فى
قولك : « زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا » فحسن مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمراً ، وسيأتى الكلام
على الباب بأبسط من هذا إن شاء الله فى موضعه .

ثم قلت : السَّابِعُ الْحَالُ ، وَهُوَ : وَصَفَ فَضْلَةً مَسْوُوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ أَوْ
تَأْكِيدِهِ أَوْ تَأْكِيدِ عَامِلِهِ ، أَوْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ ، نَحْوُ (فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا)
(لَأَمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) (فَتَبَسَّمَ صَاحِكًا) (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)
وَ * أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي *

وَيَأْتِي مِنَ الْفَاعِلِ ، وَمِنَ الْمَفْعُولِ ، وَمِنْهُمَا — مطلقاً ، وَمِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ :
إِنْ كَانَ الْمُضَافُ بَعْضُهُ نَحْوُ (لَحِمَ أَخِيهِ مَيْتًا) أَوْ كَبَعَضِهِ نَحْوُ (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)

أَوْ عَامِلًا فِيهَا ، نَحْوُ (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا) .
وَحَقًّا أَنْ تَكُونَ نَكِيرَةً ، مُنْتَقَلَةً ، مُشْتَقَّةً ، وَأَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً بِحَقِّهِ ،
أَوْ خَاصًّا ، أَوْ عَامًّا ، أَوْ مُؤَخَّرًا ، وَقَدْ يَتَخَلَّفَنَّ .

وأقول : السابِع من المنصوبات : الحالُ ، يُذَكِّرُ وَيُؤْنِثُ وهو الأَفْصَح ، يقال :
حَالٌ حَسَنٌ ، وَحَالٌ حَسَنَةٌ ، وَقَدْ يُؤْنِثُ لَفْظُهَا فَيَقَال : حَالَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
١١٧ — عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ

١١٧ — هذا البيت من كلام الفرزدق يفخر بإشارته بالماء غيره ، وقوله :

فَأَثَرُهُ بِالْمَاءِ لَمَّا رَأَيْتُ الَّذِي بِهِ عَلَى الْقَوْمِ أَخْشَى لَأَحِقَاتِ الْمَلَاوِمِ
وقد رواه البردق في الكامل (١ — ١٣٨) وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب البدل
من هذا الكتاب ، للاستشهاد به على أنه قد يبدل الاسم الظاهر من الضمير ، على تفصيل في
ذلك يذكركه هناك ، ويروى « ضننت به نفس حاتم » .

الإعراب : « على حالة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله
آثرته في البيت الذي أنشدناه « لو » حرف تعليق « أن » حرف توكيد ونصب « في القوم »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن تقدم على اسمه « حاتمًا » اسم أن ، وأن واسمه وخبره
في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت كون حاتم موجوداً
وهذا الفعل وفاعله شرط لو « على جوده » الجار والمجرور متعلق بقوله ضمن الآتي ، وعلى
هنا بمعنى مع ، وجود مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه « لضمن » هذه اللام واقعة في جواب
لو ، ضمن : فعل ماض « بالماء » جار ومجرور متعلق بضمن « حاتم » فاعل مرفوع بالضممة
الظاهرة ، وعلى ذلك يكون في البيت إقواء ، وهو اختلاف حركات الروي ؛ فإنك رأيت أن
الروي مخفوض في البيت الذي أنشدناه ، ولكن بعض الناس يرويه هكذا :

على حالة لو أن في القوم حاتمًا على جوده ضننت به نفس حاتمٍ
والذي في ديوانه (ص ٨١٢) إنشاد هذا البيت هكذا :

على ساعة لو كان في القوم حاتمٌ على جوده ضننت به نفس حاتمٍ
ومن العلماء من يرويه كما رواه المؤلف ولكنه يجر « حاتم » ليتخلص من الإقواء ،
وتخريج ذلك عندهم أن يكون « حاتم » بالجر بدلا من الضمير المجرور محلا بالإضافة في =

وَحَدَّثَهُ فِي الاصطلاح ما ذكرت ؛ فقولى « وصف » جنس يدخل تحته الحال والخبرُ
والصفة ، وقولى « فضلة » فصل يُخْرِجُ للخبر نحو « زيد قائم » وقولى « مسوق لبيان
هيئة ما هو له » مخرج لأمرين : أحدهما : نعت الفضلة من نحو « رأيت رجلاً طويلاً »
و « مررت برجلٍ طويلٍ » فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يُسَقْ لبيان الهيئة ، وإمّا
سِيقٌ لتقييد الموصوف ، وجاء بيان الهيئة ضمناً ، والثانى : بعض أمثلة التمييز ، نحو « لله
دره فارساً » فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يُسَقْ لبيان الهيئة ، ولكنه سيق لبيان
جنس التعجب منه ، وجاء بيان الهيئة ضمناً ، وقولى « أوتأ كيده - إلى آخره »
تَمَّتْ به ذكر أنواع الحال :

والحاصل أن الحال أربعة أقسام : مبينة للهيئة ، وهى التى لا يستفاد معناها بدون
ذكرها ، ومؤكدة لعاملها ، وهى التى لو لم تذكر لأفاد عاملها معناها ، ومؤكدة لصاحبها .
وهى التى يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها ، ومؤكدة لمضمون الجملة ، وهى الآتية
بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين ، وهى دالة على وصف ثابت مستفاد من
تلك الجملة .

فالمبينة للهيئة كقولك « جاء زيدٌ راكباً » و « أقبلَ عَبْدُ اللَّهِ فَرِحاً » وقول الله
تعالى : (فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا)^(١) .

== « جوده » وسبأنى فى باب البدل أن ينشد المؤلف هذا البيت بجر حاتم على هذا التخرىج . ونرى
فى ذلك التخرىج من التكلف ومخالفة الظاهر ما يمنع الأخذ به . والرواية إما أن تكون على
ما ذكرنا من رواية الديوان التى قبلها ، وإما على ما يذكر هؤلاء مع التزام الإقواء ، والإقواء :
- وإن يكن عيباً من عيوب القافية بحيث يجب ألا يقع فى شعر الفحول من الشعراء - قد وقع
فيه الكثيرون من شعراء الجاهلية ، كالنابغة الذبياني ، والكثيرون من شعراء صدر الإسلام
فلا داعى إلى تنزيه الفرزدق فى هذه الكأمة عنه . تكلف الأمور البعيدة .

الشاهد فيه : الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع فى قوله « حالة » حيث أنث لفظ
الحال بالتاء ، وهى لغة فيه .

(١) من صورة القصص ، من الآية ٢١ .

والمؤكد لصاحبها كقوله تعالى : (لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كَلِمَتُكُمْ جَمِيعًا)^(١) وقولك « جاء الناسُ قَاطِبَةً » أو « كَافَّةً » أو « طُرًّا » وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين ، ومثال ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها ، وهو سَهْوٌ .

والمؤكد لعاملها كقولك « جاء زَيْدٌ آتِيًّا » و « عَاثَ عَمْرُو مُفْسِدًا » وقول الله تعالى : (وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ الْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ)^(٢) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب ، فكل مُزْلَفٍ قريبٌ ، وكل قريب غير بعيد ، وقوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)^(٣) (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا)^(٤) (وَلَىٰ مُدَبِّرًا)^(٥) (وَلَا تَعْمُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)^(٦) فإنه يقال : عَمِيَ بالكسر يَعْنِي بالفتح إذا أفد .

والمؤكد لمضمون الجملة كقولك « زَيْدٌ أَبوك عَطُوفًا » وقول الشاعر :

١١٨ — أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ ؟

- | | |
|--------------------------------|--------------------------------|
| (١) من سورة يونس من الآية ٩٩ | (٢) من سورة ق من الآية ٣١ |
| (٣) من سورة النساء من الآية ٧٩ | (٤) من سورة النمل من الآية ١٩ |
| (٥) من سورة القصص من الآية ٣١ | (٦) من سورة البقرة من الآية ٩٥ |
- ١١٨ — هذا البيت لسالم بن دارة ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٨٩) وشواهد الأشعوني في باب الحال (رقم ٤٩١) .

اللغة : « دارة » أ كثر العلماء على أن دارة اسم أم سالم ، وبيت الشاهد يؤكد ، ومن الناس من قال : دارة لقب جده واسمه يربوع ، وهو سالم بن مسافع بن يربوع ، وقيل : مسافع بن عقبة بن يربوع .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « دارة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « معروفًا » حال « بها » جار ومجرور متعلق بمعروف « نسبي » نسب : نائب فاعل لمعروف ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وهل » حرف استفهام إنكارى « بدارة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « يا » حرف نداء « للناس » اللام لام الاستغاثة ، وهي حرف جر ، الناس : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذى نابت عنه يا ، أو نفس يا ، على الخلاف المشهور ، وجملة الاستغاثة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب « من » حرف جر زائد « عار » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضممة =

وأَشْرُتُ بقولى « قبله » إلى أنه لا يجوز أن يقال « عطوفاً زيد أبوك » ولا « زيد عطوفاً أبوك » .

ثم بينت أن الحال تارةً يأتى من الفاعل ، وذلك كما [كنتُ] مثلت به من قوله تعالى : (فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا) ^(١) فَإِنْ (خَائِفًا) حال من الضمير المستتر فى (خَرَجَ) العائد على موسى عليه السلام .

وتارة يأتى من المفعول كما [كنتُ] مثلت به من قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) ^(٢) فَإِنْ (رسولاً) حال من الكاف التى هى مفعول أرسلنا وأنه لا يتوقف مجئ الحال من الفاعل والمفعول على شرط .

وإلى أنها تجيء من المضاف إليه ، وأن ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور : أحدها : أن يكون المضافُ بعضاً ، كما فى قوله تعالى : (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا) ^(٣) فَمَيْتًا : حال من الأخ ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه ، والمضاف بعضه ، وقوله تعالى : (وَزَعَنَّا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا) ^(٤) .

والثانى : أن يكون المضاف كـبعضٍ من المضاف إليه فى صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه ، وذلك كقوله تعالى : (بَلْ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) ^(٥) فـ(حَنِيفًا) حال من (إِبْرَاهِيمَ) وهو مخفوض بإضافة الملة إليه ، وليست الملة بعضه ، ولكنها كـبعضه فى صحة الإسقاط والاستغناء به عنها ، ألا ترى أنه لو قيل : بل اتبعوا إبراهيم حنيفاً -

== مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « معروفاً » فإنه حال أكدت مضمون الجملة التى قبلها .

(١) من سورة القصص ، من الآية ٢١ (٢) من سورة النساء من الآية ٧٩

(٣) من سورة الحجرات من الآية ١٢ (٤) من سورة الحجر من الآية ٤٩

(٥) من سورة البقرة من الآية ١٣٥

كما أنه لو قيل : أوجب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً ، ونزعنا ما فيهم من غل إخواناً — كان صحيحاً .

الثالث : أن يكون المضافُ عاملاً في الحال ، كما في قوله تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً) ^(١) و (جميعاً) حالٌ من الكاف والميم المحفوضة بإضافة المرجع ، والمرجع هو العامل في الحال ، وصَحَّحَ له أن يعمل لأن المعنى عليه مع أنه مصدر ؛ فهو بمنزلة الفعل ، ألا ترى أنه لو قيل : إليه ترجعون جميعاً ، كان العاملُ الفعلُ الذي المصدرُ بمعناه .

ثم بينت أن للحال أحكاماً أربعة ، وأن تلك الأربعة ربما تخلفت .
فالأولُ : الانتقالُ ، ونعني به أن لا يكون وصفاً ثابتاً لازماً ، وذلك كقولك « جاء زيدٌ ضاحكاً » ألا ترى أن الضحك يُزِيلُ زبداً ، ولا يلزمه ، هذا هو الأصل ، وربما جاءت دالة على وصفٍ ثابتٍ ، كقول الله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا) ^(٢) أي : مبيناً ، وقول العرب « خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا » فالزرافة — بفتح الزاى - مفعولٌ خَلَقَ ، ويديها : بدلٌ منها [بَدَلٌ] بعضٌ من كل ، وأطول : حال من الزرافة ، ومن رجليها : متعلق بأطول .

وقد عاب بعضُ الجهال ما جَرَمْتُ به من فتح الزاى ، وقال : فيها الفتح والضم ، فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوبٌ بن الجواليقي في كتابه فيما تغلط فيه العامة ، فقال في باب ما جاء مفتوحاً والعامة تضمه ما نصه : وهى الزَّرَافَةُ — بفتح الزاى — لهذه الدابة التى جمعت فيها خلق شتى ، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس « زَرَّافَةٌ » بالفتح ، وهو الوجه ، والعامة تضمها ، انتهى كلامه ، واللغات الشاذة لا تُخْصَى ، وإنما يُعْمَلُ على ما عليه الفُصَحَاءُ الموثوقُ بلغتهم .

(١) من سورة يونس ، من الآية ٤ .

(٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١١٤ .

الثانى : الاشتقاق ، وهو أن تكون وصفاً مأخوذاً من مصدر ، كما قدمناه من الأمثلة ، وربما جاءت اسماً جامداً كقوله تعالى : (فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ ^(١)) ذ (ثبات) حالٌ من الوافى فى (انفروا) وهو جامد ، لكنه فى تأويل المشتق ، أى : متفرقين : دليل قوله تعالى : (أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعاً ^(١)) وقد اشتملت هذه الآية على مجئ الحال جامدة وعلى مجئها مشتقة .

الثالث : أن تكون نكرة ، كجميع ما قدمناه من الأمثلة ، وقد تأتى بلفظ المعرف بالألف واللام ، كقولهم : « ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَلَاوَلَّ » و « أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ » ^(٢) و « جَاءُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ » ^(٣) أى : جميعا ، وأل فى ذلك كله زائدة ، وقد تأتى بلفظ

(١) من سورة النساء ، من الآية ٧١ .

(٢) وقعت هذه الكلمة قطعة فى بيت من الشعر ، وهو قول لبيد بن ربيعة العامرى :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَقْصِ الدِّخَالِ

يصف هذا الشاعر حمار وحش ألقاً أنه إلى أن ترد الماء مجتمعاً يدفع بعضها بعضاً : فالضمير المستتر فى « أرسلها » للحمار ، والبارز للأنثى ، والعراق : أى معتركة يدفع بعضها ، ولم يذذها : أى لم يمنعها عن ذلك الاعتراك ، ونقص الدخال : أى تنقصها من مداخلة بعضها فى بعض بسبب ازدحامها على الماء طلباً للشرب .

(٣) يقال : جاء القوم الجماء الغفير ، ويقال أيضاً : جاءوا جماء غفيرا ، بالتنكير فى الصفة والموصوف جميعا ، ويقال أيضا : جاءوا جماء الغفير ، بالإضافة ، ويقال أيضا : جاءوا جماء الغفير ، بالوصف ، والجماء — بفتح الجيم وتشديد الميم — وصف من الجموم ، وهو الكثرة ، ومنه قوله سبحانه : « وَتَحِبُّونَ الْمَالَ حُبَّ جَمٍّ » من سورة الفجر ، الآية ٢٠ ، وإنما أنشوا الجماء لأنه فى الأصل وصف المؤنث ، وكأن أصل الكلام : جاء القوم الجماعة الجماء ، والغفير : فعيل بمعنى فاعل من الغفر ، وهو الستر ، وصفت الجماعة الكثيرة من الناس بذلك لأنهم يسترون وجه الأرض ، وكان حق الكلام أن يقال : جاءوا الجماء الغفيرة ؛ لأن فعلا إذا كان بمعنى فاعل تلحقه تاء التأنيث إذا كان الموصوف به مؤنثا ، إلا أنهم ربما حذفوا التاء تشبيهاً لفعيل بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول =

المُعَرَّفِ بِالْإِضَافَةِ ، كقولهم : « اجْتَهِدْ وَخَذْكَ » أى : منفرداً ، و « جاءوا قَضَيْهِمْ بِقَضِيضِهِمْ » ^(١) : أى جميعاً ^(٢) .

وقد تاتى بلفظ المعرفة بِالْعَامِيَّةِ ، كقولهم : « جَاءَتِ الْخَيْلُ بِدَادٍ » أى : متبددةً ، فإن بداد فى الأصل علم على جنس التبدد ، كما أن فجار علم للفَجَرَةِ .

الرابع : أن لا يكون صاحبها نكرةً مَحْضَةً ، كما تقدم من الأمثلة ، وقد تاتى كذلك كما روى سيبويه من قولهم « عَلَيْهِ مِائَةٌ بَيْضًا » وقال الشاعر ، وهو عنتره العبسى :
 ١١٩ — فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سَوْدًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ .

= فى عدم لحاق التاء مع الوث ، كما قال الله تعالى : (إن رحمة الله قريب من المحسنين) وقالوا : ربيع خريق .

(١) القى فى الأصل : مصدر بمعنى الكسر ، والمراد به ههنا معنى اسم الفاعل ، والياء فى قولهم « بقضيضهم » بمعنى مع ، فيصير حل العبارة : جاءوا قاضهم مع قضيضهم : أى كاسرهم مع مكسورهم ، ولو رفعت « قضهم » لجاز على أن يكون بدلا من واو الجماعة فى « جاءوا » أو مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والجملة حال .

(٢) أشار المؤلف بقوله « أى جميعا » فى هذا الموضع وفى الموضع السابق وغيره ما ذكره من التأويل بنكرة ، إلى أنه يختار أن الحال إذا وقعت فى كلام العرب معرفة فى على التأويل بنكرة ، وهذا مذهب جمهور البصريين الذين يوجبون أن تكون الحال نكرة ، وفى المسألة قولان آخران : أحدهما قول يونس بن حبيب شيخ سيبويه وجمهور البغداديين ، وحاصله أنه يجوز مجئ الحال معرفة مطلقا ، نعى سواء أكانت فى معنى الشرط أم لم تكن ، وثانيهما وهو قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنه يجوز مجئ الحال معرفة إذا كانت بمعنى الشرط ، نحو قولك : محمد الراكب أوجه منه الماشى — بنصب كل من الراكب والماشى — وهو بمعنى إذا ركب وإذا مشى .

١١٩ — هذا البيت من معلقة عنتره بن شداد العبسى التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارُ بَعْدَ تَوَهُّمٍ

اللغة والرواية : « حلوبة » أى محلوبة ، وهو فى الأصل صفة لموصوف محذوف ، والحلوبة تستعمل بلفظ واحد والواحد والثنى والجمع ، ويروى فى مكانه « خلية » والخلية أن =

خلوبة : لتمييز العدد ، وسوداً : إما حالٌ من العدد ، أو من حلوبة ، أو صفة لحلوبة وعلى هذين الوجهين ففيه حملٌ على المعنى ؛ لأن حلوبة بمعنى حلائب ؛ فلهذا صح أن يحمل عليها سوداً ، والوجه الأول أحسن^(١) .

== يعطف على الحوار ثلاث نياق، ثم يتخلى الراعى بوحدة منهن ، فتلك الخلية «سودا» بروى بالرفع وبالنصب ، وسنين وجه الروائيتين « تخافية » للطائر أربع خواف ، وهو ريش الجناح مما يلي الظهر «الأسحم» الأسود .

الإعراب : «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اثنتان » مبتدأ مؤخر «وأربعون» معطوف عليه «حلوبة» تمييز «سودا» من رواه بالنصب فهو يحتمل ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون صفة لحلوبة ، الثانى : أن يكون حالا من العدد ، الثالث : أن يكون حالا من حلوبة ، ومن رواه بالرفع فهو نعت لقوله اثنتان وأربعون ، قال التبريزى فإن قيل : كيف جاز أن ينعتهما وأحدهما معطوف على صاحبه ؟ قيل : لأنهما قد اجتمعا ، فصار بمنزلة قولك : جاءنى زيد وعمرو الظريفان ، اه كلامه « تخافية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لسود ، وخافية مضاف ، و « الغراب » مضاف إليه « الأسحم » نعت للغراب .

الشاهد فيه : قوله «سودا» على رواية النصب فى بعض تخریجاتها ؛ فإنه حال صاحبه نكرة محضة ، وهو قوله حلوبة . وذلك كما لا يخفى عليك بعد الذى ذكرناه فى إعراب البيت أحد ثلاثة أوجه فى تخرج هذه الكلمة على هذه الرواية .

(١) اعلم أن حلوبة على زنة فعولة ، وأنها بمعنى مفعولة . وأن الأصل فى فِعُول بمعنى مفعول أن يذكر إذا كان الموصوف به مذكراً ، ويؤنث إذا كان الموصوف به مؤنثاً ، ويثنى إذا كان الموصوف به مثنى ، ويجمع إذا كان الموصوف به جمعا ، واعلم أن الحال وصف لصاحبه كالحبر والنعت ، ومتى علمت هذا سهل عليك أن تفهم السر فى كون الوجه الأول أحسن الوجوه الثلاثة ، وبيانه أن «سودا» جمع سوداء، فلوجعته حالا من اسم العدد لكان فيه ما يشبه وصف الجمع بالجمع ، وهو صحيح بلا حاجة إلى تأويل ، ولوجعته «سودا» حالا من حلوبة أو وصفاً له لكان فيه وصف ما هو مفرد بما هو جمع لفظاً ؛ فلا بد له من التأويل ؛ لأن التطابق بين الوصف والموصوف ضرورى ؛ ولهذا كان من اللازم أن نقول : إن الحلوبة بمعنى الحلائب ، نعى أنه إذا كان فى اللفظ مفرداً فهو فى المعنى جمع ؛ لأن العدد الذى هو اثنتان وأربعون ملحوظ فيه .

وفي الحديث : « صَلَّى رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلم جالساً وصلى وراءهُ رجالٌ قياماً » فجالساً : حال من المعرفة ، وقياماً : حال من النكرة المحضة^(١) .

وإنما الغالبُ—إذا كان صاحبُ الحال نكرةً—أن تكون عامة أو خاصة، أو مؤخّرة عن الحال فالأول كقوله تعالى : (وما أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ)^(٢) فإن الجملة التي بعد (إلا) حال من (قرية) وهي نكرة عامة ؛ لأنها في سياق النفي .

والثاني نحو (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا)^(٣) فـ (أَمْرًا) — إذا أعرب حالا — فصاحبُ الحال إما المضاف فالمسوغ أنه عام أو خاص : أما الأول فمن جهة أنه أخذُ صِيغِ العموم ، وأما الثاني فمن جهة الإضافة ، وإما المضاف إليه فالمسوغ أنه خاص ؛ لوصفه بحكيم ، وقرأ بعضُ السلف (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا)^(٤) بالنصب ؛ فجعله الزمخشري حالا من (كتاب) لَوْضَفِهِ بِالظَرْفِ ، وليس ما ذكره بل لازم ؛ لجواز أن يكون حالا من الضمير المستتر في الظرف .
والثالثُ كقوله :

* لِمِئَةٍ مُوحِشًا طَلُّ *^(٥)

فهذه المواضع ونحوها تجيءُ الحال فيها من النكرة قياسيً ، كما أن الابتداء بالنكرة

(١) روى البخارى في كتاب الصلاة ، في باب ترجمته « إنما جعل الإمام ليؤتم به » حديثاً عن عائشة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها ، أنها قالت : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك ، فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً ، وفي هذه العبارة أيضاً دليل لما ساق المؤلف الحديث للاستدلال عليه به .

(٢) من سورة الشعراء ، من الآية ٢٠٨ .

(٣) من سورة الدخان ، من الآيتين ٥٥٤ .

(٤) من سورة البقرة ، من الآية ٨٩ .

(٥) قد سبق شرح هذا (ص ٢٤) فارجع إليه هناك تجد أننا قد استوفينا الكلام

عليه بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء في هذا الموضوع .

في نظائرها قياسي ، وقد مضى ذلك في باب المبتدأ^(١) فقس عليه هنا .

ثم قلت : الثامن التَّمْيِيزُ ، وَهُوَ : اُسْمٌ ، نَكِرَةٌ ، فَضْلَةٌ ، يَرْفَعُ إِبْنَهُامَ اُسْمٍ ،
أَوْ إِبْجَالَ نُسْبَةٍ .

فَالأَوَّلُ بَعْدَ الْعَدَدِ الْأَحَدِ عَشَرَ فَمَا فَوْقَهَا إِلَى الْمِائَةِ ، وَ « كَمْ » الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ نَحْوُ
« كَمْ عَبْدًا مَلَكَتَ » وَبَعْدَ الْمَقَادِيرِ كَ « رِطْلٍ زَيْتًا » وَكَ « شَبْرًا أَرْضًا » وَ « قَفِيزَ
بُرًّا » وَشِبْهَهُنَّ مِنْ نَحْوِ (مِنْقَالٌ ذَرَّةٌ خَيْرًا) وَ « نَحْيٌ سَمْنًا » وَ « مِثْلُهَا زُبْدًا » وَ « مَوْضِعٌ
رَاحَةٌ سَحَابًا » وَبَعْدَ فُرْعِهِ نَحْوُ « خَاتَمٌ حَدِيدًا » .

وَالثَّانِي : إِمَّا مُحْوَرٌّ عَنِ الْفَاعِلِ نَحْوُ (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) أَوْ عَنِ الْمَفْعُولِ ،
نَحْوُ (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) أَوْ عَنِ غَيْرِهَا نَحْوُ (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا) أَوْ غَيْرُ
مُحْوَلٍ ، نَحْوُ « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » .

وَأَقُولُ : الثامن من المنصوبات : التَّمْيِيزُ .

وهو والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة وأصلاً ، وهو في اللغة بمعنى فَصِّلَ
الشَّيْءَ عَنْ غَيْرِهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ)^(٢) أَيْ : انفصلوا
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (تَكَادُ تَتَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ)^(٣) أَيْ يَنْفَصِلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، وَهُوَ فِي
الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور ، وهي المذكورة في المقدمة .

وفهم مما ذكرته في حُدُودِ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ أَنَّ التَّمْيِيزَ وَإِنْ أَشْبَهَ الْحَالُ : فِي كَوْنِهِ مَنْصُوبًا ،
فَضْلَةٌ ، مَبْنِيًا لِإِبْنِهِامِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَفَارِقُهُ فِي أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْحَالُ إِنَّمَا يَكُونُ وَصْفًا إِمَّا
بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقُوَّةِ ، وَأَمَّا التَّمْيِيزُ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِالْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ كَثِيرًا ، نَحْوُ « عِشْرُونَ دِرْهَمًا »

(١) ارجع إلى ذلك في صفحة ١٨٢ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٢) مِنْ سُورَةِ يَسَ ، مِنَ الْآيَةِ ٥٩ .

(٣) مِنْ سُورَةِ الْمَلِكِ ، مِنَ الْآيَةِ ٨ .

و « رطل زيتا » وبالصفات المشتقة قليلاً كقولهم : « لله درّه را كبا » الثانى : أن
لحل لبيان الهيآت ، والتمييز يكون تارة لبيان الذوات ، وتارة لبيان جهة النسبة .

وَقَسَمْتُ كَلَامًا مِنْ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

فأما أقسام التمييز المبين للذات فأحدها : أن يقع بعد الأعداد ، وقسمت العدد
إلى قسمين : صريح ، وكناية ؛ فالصريح الأَحَدَ عَشَرَ فما فوقها إلى المائة ، تقول :
« عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا » و « تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا » وقال الله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ
أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) ^(١) (وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا) ^(٢) (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ
لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَرْنٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) ^(٣) (فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ
إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا) ^(٤) (فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) ^(٥) (ذَرَعُهَا سَبْعُونَ
ذِرَاعًا) ^(٦) (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) ^(٧) (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً) ^(٨)
وفى الحديث « إن لله تسعة وتسعين اسما » وأردت بقولى « إلى المائة » عدم دخول
الغاية فى المفعيّا ، وهو أحد احتمالى حرف الغاية .

والكناية هى « كم » الاستفهامية ، تقول : كم عبداً ملكت ، فكم : مفعول مقدم ،
وعبداً : تمييز واجب النصب والإفراد ، وزعم الكوفى أنه يجوز جمعه ، فتقول : كم عبداً
ملك ، وهذا لم يسمع ، ولا قياس يقتضيه ، ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية ،
وذلك مشروط بأمرين : أحدهما : أن يدخل عليها حرف جر ، والثانى : أن يكون

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٤ . (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١٢ :

(٣) من سورة الأعراف ، من الآية ١٤٢ . (٤) من سورة العنكبوت ، من الآية ١٤ .

(٥) من سورة المجادلة ، من الآية ٤ . (٦) من سورة الحاقة ، من الآية ٣٢ .

(٧) من سورة النور ، من الآية ٤ . (٨) من سورة ص ، من الآية ٢٣ .

تمييزها إلى جانبها، كقولك: بِكُمْ دِرْهَمٌ اشْتَرَيْتَ، وَعَلَى كَمْ شَيْخٍ اشْتَقَلْتَ، والجر حينئذٍ عند جمهور النحويين بمن مضرة، والتقدير: بكم من درهم وعلى كم من شيخ، وزعم الزجاج أنه بالإضافة.

القسم الثاني: أن يقع بعد المقادير، وقسمتها على ثلاثة أقسام: أحدها: ما يدل على الوزن، كقولك: رطل زَيْتًا، وَمَنْوَانٍ سَمًا، وَالْمَنْوَانِ: ثنية مَنْأً، وهو لغة في الْمَنْ^(١)، وقيل في ثنيته: مَنْوَانٍ، كما يقال في ثنية عَصَا: عَصَوَانٍ، الثاني ما يدل على مساحة، كقولك: شبر أرضًا، وجَرِيبٌ نَحْلًا، وقولهم: ما في السماء مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا، الثالث: ما يدل على الكَيْل، كقولهم: قَفِيزٌ بُرًّا، وصاعٌ تَمْرًا.

القسم الثالث: أن يقع بعد شبه هذه الأشياء، وذكرت لذلك أَرْبَعَةَ أَمْثَلَةٍ: أحدها قولُ الله تعالى (مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا)^(٢) فهذا يعد شبه الوزن، وليس به حقيقة؛ لأن مِثْقَالَ الذرة ليس اسمًا لشيء يوزن به في عُرْفِنَا، الثاني قولهم: عندى نَحْيٌ سَمْنًا، والنَّحْيُ - بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة - اسمٌ لوعاء السمن، وهذا يُعد شبه الكيل، وليس به حقيقة؛ لأن النَّحْيَ ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره، إنما هو اسمٌ لوعائه، فيكون صغيراً وكبيراً، ومثله قولهم: وَطْبٌ لَبَنًا، وَالْوَطْبُ - بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة - اسمٌ لوعاء اللبن، وقولهم: سِقْلًا مَاءً، وَزِقٌ خَمْرًا، وَرَاقُودٌ خَلًّا، الثالث: قولهم: ما في السماء مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا، فسحابًا: واقع بعد «موضع راحة» وهو شبهه بالمساحة، والرابع قولهم: على التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا، فزبدا: واقع بعد «مثل» وهى شبهة إن شئت بالوزن وإن شئت بالمساحة.

والقسم الرابع: أن يقع بعد ما هو متفرع منه، كقولهم: هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا، وذلك لأن الحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه؛ فهو فَرْعُهُ، وكذلك «بَابٌ سَاجًا» و«جُبَّةٌ خَزًّا» ونحو ذلك.

(١) انظر ص ١٨٢ من هذا الكتاب. (٢) من سورة الزلزلة، من الآية ٧:

وأما أقسام التمييز المبين لجملة النسبة فأربعة :

أحدها : أن يكون مُحَوَّلًا عن الفاعل ، كقول الله عز وجل : (وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ مُنَبِّئًا)^(١) أصله : واشتعل شيبُ الرأس ، وقوله تعالى : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَنُفْسًا)^(٢) أصله : فإن طابت أنفسهنَّ لكم عن شيء منه ، فحوَّلَ الإسناد فيهما عن اللضاف - وهو الشيب في الآية الأولى ، والأنفس في الآية الثانية - إلى المضاف إليه - وهو الرأس وضمير النسوة - فارتفعت الرأس ، وجيء بدلَ الهاء والنون بنون النسوة ، ثم جيء بذلك المضاف الذى حوَّلَ عنه الإسناد فضلةً وتميزاً ، وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعة ؛ لأن التمييز إنما يطلب فيه بيان الجنس ، وذلك يتأدى بالمفرد .

الثانى : أن يكون محولا عن المفعول ، كقوله تعالى : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)^(٣) قيل : التقدير [وفجرنا] عيون الأرض ، وكذا قيل فى « غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا » - ونحو ذلك .

الثالث : أن يكون مُحَوَّلًا عن غيرها ، كقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا)^(٤) أصله : مالى أكثر ، فحذف المضاف - وهو المال - وأقيم المضاف إليه - وهو ضمير المتكلم - مقامه ، فارتفع وانفصل ، وصار : أنا أكثر منك ، ثم جيء بالحذف وتميزاً ، ومثله « زيد أحسن وجهاً » و « عمرو أنقى عرضاً » وشبه ذلك ، التقدير : وجهُ زيدٍ أحسن ، وعرض عمرو أنقى .

الرابع : أن يكون غير مُحَوَّلٍ ، كقول العرب : « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » و « حَسْبُكَ بِهِ فَاَصْرًا » وقول الشاعر :

* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ * — ١٢٠ —

(١) من سورة مريم من الآية ٤ (٢) من سورة النساء من الآية ٤

(٣) من سورة القمر من الآية ١٢ (٤) من سورة الكهف من الآية ٣٤

١٢٠ — هذا نصف بيت للأعشى أبى بصير ميمون بن قيس ، ومن العلماء من =

(١٧ — شذور الذهب)

« يا » حرف نداء « جارتنا » منادى مضاف للياء ، وأصله « يا جارتى » فقلبت الياء كسرة فتحة والياء ألفاً « ما » مبتدأ ، وهو اسم استفهام ، و « أنت » خبره ، والمعنى عظمت ، كما يقال : زيدٌ وما زيدٌ ، أى : شئ عظيم ، « جاره » تمييز ، وقيل : حالٌ وقيل « ما » نافية و « أنت » اسمها ، و « جاره » خبر ما الحجازية : أى لست جارة ، بل أنت أشرف من الجارة ، والصواب الأول ، ويدلُّ عليه قولُ الشاعر :

١٢٨ — يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّاءُ الْكَنَافِ رَحْبَ الدَّرَاعِ

= جعل هذا عجز البيت ، وجعل صدره قوله :

* بَأَنْتَ لِحِزْنُنَا عَفَاةٌ *

ومنه من عكس ؛ فجعل المذكور فى الكتاب صدرًا ، وجعل الذى ذكرناه عجزًا ، وهو المروى فى ديوانه (ص ١١١ طبع فىنا) .

اللغة : « بانت » فارقت « لتحزننا » تقول : حزنه يحزنه - مثل نصره ينصره — إذ أورثه الحزن ، ومنه قوله تعالى : (إني ليحزننى أن تذهبوا به) من سورة يوسف من الآية ١٣ « عفارة » اسم امرأة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « جارتنا » جارة : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المنقلبة ألفاً ، وجارة مضاف وباء التكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ما » اسم استفهام مبتدأ « أنت » ضمير منفصل خبر المبتدأ « جاره » تمييز نسبة غير محمول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وهذا الذى ذكرناه هو أفضل الأعراب فى مثل هذا التركيب .

الشاهد فيه : قوله « جاره » فإنه تمييز جىء به لرفع إبهام وقع فى نسبة قبله ، وليس محولاً عن فاعل أو مفعول أو غيرهما ؛ فهو رد على من زعم أن تمييز النسبة لا يكون إلا محولاً . ومن زعم أنه حال يرده دخول من عليه فى بعض الشواهد ، كما سيأتى فى شرح الشاهد الآتى (رقم ١٢١) .

١٢١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى القطر

(رقم ١٤٤) .

اللغة : « موطأ الأكناف » الأكناف : جمع كنف — على مثال سبب وأسباب وبطل =

و « من » لا تدخل على الحال ، وإنما تدخل على التمييز .

ثم قلت : التَّاسِعُ الْمُسْتَنْتَى بِلَيْسَ ، أَوْ بِلَا يَكُونُ ، أَوْ بِمَا خَلَا ، أَوْ بِمَا عَدَا ، مُطْلَقًا ، أَوْ بِإِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ تَامٍ مُوجِبٍ ، أَوْ غَيْرِ مُوجِبٍ ، وَتَقَدَّمَ الْمُسْتَنْتَى ، نَحْوُ : (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) .

* وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً *

وغيرُ المُوجبِ إنْ تَرِكَ فِيهِ الْمُسْتَنْتَى فَلَا أَثَرَ فِيهِ إِلَّا ، وَيُسَمَّى مُفْرَعًا ، نَحْوُ « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ » ، وَإِنْ ذُكِرَ : فَإِنْ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا فَاتِّبَاعُهُ

= وأبطال وجهل وأجمال — والكنف : الجانب والناجبة ، ويقال : أنا في كنف فلان ، إذا كنت تنزل في جواره وتستظل بظله ، ويقال : فلان موطأ الأكناف ، إذا كان مهادها ، وكان يسهل النزول في حماه والاستجارة به « رجب الذراع » هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه .

الإعراب : « يا » حرف نداء « سيداً » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « أنت » ضمير منفصل خبر المبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « من سيد » تمييز ، وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التمييز على معناها « موطأ » نعت للمنادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن ؛ لأن تابع التمييز المجرور بمن يجوز فيه مراعاة لفظه وهو ظاهر ، ويجوز فيه مراعاة معناه وهو النصب قال الخطيئة :

طَافَتْ أَمَامَهُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةٌ يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبًا

معطف « منتقبا » بالنصب على « قوام » وهو تمييز مجرور بمن ، مراعاة لأصله ، وموطأ مضاف ، و « الأكناف » مضاف إليه « رجب » صفة أخرى يجوز فيها جميع ما جاز في السابقة ورجب مضاف و « الذراع » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف . المشاهد فيه : قوله « من سيد » فإن دخول من في هذه العبارة يدل على أن النكرة الواقعة بعدها تمييز ، لا حال ؛ إذ كان التمييز هو الذي يكون على معنى من ، وأما الحال فهو على معنى في ؛ فيكون قول من قال إن « جارة » في البيت السابق حال باطلا .

لِلْمُسْتَنَى مِنْهُ أَرْجَحُ ، نَحْوُ : (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) ، أَوْ مُنْقَطِعاً فَتَعَيَّنَ تَجْيِيزُ
إِتِّبَاعُهُ إِنْ صَحَّ التَّفَرُّيغُ ، وَالْمُسْتَنَى بِغَيْرِ وَسْوَى مَخْفُوضٌ ، وَبِخِلَافِ وَعَدَا وَحَاشَا مَخْفُوضٌ
أَوْ مَنْصُوبٌ ، وَتَعَرَّبَ غَيْرُ بَاتِّفَاقٍ وَسْوَى عَلَى الْأَصَحِّ إغْرَابُ الْمُسْتَنَى بِإِلَّا .

وأقول : التاسع من المنصوبات المستنَى .

وإنما يجب نصبه في خمس مسائل :

إحداها : أن تكون أداة الاستثناء « ليس » كقولك : قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، وقول
النبي صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ أَمْرُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنُّ
وَالظَّفَرُ » فليس هنا بمنزلة إلا في الاستثناء ، والمستنَى بها واجبُ النصب مطلقاً بإجماع .
والثانية : أن تكون أداة الاستثناء « لا يكون » كقولك : قَامُوا لَا يَكُونُ زَيْدًا ؛ فلا يكون
أيضاً بمنزلة إلا في المعنى ، والمستنَى بها واجبُ النصب مطلقاً ، كما هو واجب مع ليس .
والعلة في ذلك فيهما أن المستنَى بهما خَبَرُهُمَا ، وسيأتى لنا أن كان وليس
وأخواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر .

فإن قلت : فأين اسمهما ؟

قلت : مستتر فيهما وجوباً ، وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق ، وكأنه
قيل : ليس بعضهم زَيْدًا ، ولا يكون بعضهم زَيْدًا ، ومثله قوله تعالى : (يُوصِيكُمُ اللَّهُ
فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ)^(١) أى : فإن
كانت البنات ، وذلك لأن الأولاد قد تقدم ذكرهم ، وهم شاملون للذكور والإناث ،
فكانه قيل أولاً : يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم ، ثم قيل : فإن كن ، وكذلك هنا^(٢) .

(١) من سورة النساء من الآية ١١ .

(٢) اعلم أولاً أنه لا خلاف بين النحويين في أن المستنَى بليس ولا يكون واجب النصب ،
ولا في أن هذا المنصوب خبرها ، ولا في أن اسمها واجب الاستتار ؛ ليكون ما بعدها في
صورة المستنَى بعد إلا ، ولأنه لو برز لكان ضميراً منفصلاً فيقع بعد أداة الاستثناء ويفصل
به بين الأداة الضعيفة وبين المستنَى بها ، وذلك لا يجوز ، والخلاف بينهم في مرجع هذا
الضمير : فالجمهور على أنه يعود على البعض المفهوم من كله السابق على ما بينه الشارح =

الثالثة : أن تكون الأداة « ما خلا » ، كقولك : جاء القوم ما خلا زيداً ،
وقول لبيد بن ربيعة العامري الصحابي :

١٢٢ — أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

= وهذا هو الصحيح ، ومن العلماء من قال : الضمير عائذ على الوصف المفهوم من الفعل السابق ؛ فإذا قلت : قام القوم ليس زيداً « فتقدير الكلام : قام القوم ليس هو — أى القائم — زيداً ، وإذا قلت « أكرمت القوم ليس زيداً » فتقدير الكلام : أكرمت القوم ليس هو — أى المكرم — زيداً ؛ فالقائم اسم فاعل فهم من قام السابق ، والمكرم اسم مفعول فهم من أكرمت السابق ، وقال بعضهم : الضمير عائذ على الفعل المفهوم من الكلام السابق ؛ فإذا قلت « قام القوم ليس زيداً » فتقدير الكلام : قام القوم ليس هو — أى فعلهم — فعل زيد ، وقد حذف المضاف قبل المستثنى ، وهذا الرأى ضعيفان ، ولهذا لم يتعرض الشارح لهما .

١٢٢ - هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٧) وفي القطر (رقم ١١٠) .

اللغة : « لامحالة » لاحتياال ، والمراد لافرار ولا مهرب من زوال كل نعيم .
الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « كل » مبتدأ « شئ » مضاف إليه « ما » مصدرية « خلا » فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو ، وقد بين المؤلف مرجعه « الله » منصوب على التعظيم ، وفي الصناعة اللفظية مفعول به لخلا ، والجملة من الفعل الذى هو خلا وفاعله ومفعوله لامحل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « باطل » خبر المبتدأ « وكل » الواو عاطفة : كل مبتدأ « نعيم » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « محالة » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها محذوف ، والجملة لامحل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « زائل » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد « ما خلا » ؛ فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً ، وذلك لأن ما هذه مصدرية ، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل ؛ فإذا وجب أن يكون خلا فعلاً وجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه مفعول به ؛ إذ أن فاعله واجب الاستتار ، فإن ذهبت إلى أن « ما » ليست مصدرية بل هى زائدة — لم يجب حينئذ أن يكون خلا فعلاً ، بل يجوز — على هذا — أن يكون خلا حرفاً ؛ بسبب أن ما الزائدة لا تخص نوعاً من الكلمات دون نوع ، وجاز حينئذ جر ما بعده ، وهذا هو الذى حكاه المؤلف عن الجرمى والربرى ، وذكر أنه لم يخفل بذكره فى المقدمة التى هى متن شذور الذهب .

ولما انتهيت إلى هنا استطردت في بقية أنواع المستثنى ، وإن كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة ، وبعضه متردد بين باب المنصوبات وغيرها ؛ فذكرت أن الكلام إذا كان غير إيجاب - وهو النفي والنهي والاستفهام - فإن كان المستثنى منه محذوفاً فلا عمل لإلا ، وإنما يكون العمل لما قبلها ، ومن ثم سَمَّوه استثناء مُقَرَّغاً ؛ لأن ما قبلها قد تَفَرَّغَ للعمل فيما بعدها ، ولم يشغله عنه شيء ، تقول : ما قام إلا زيدٌ ، فترفع زيدا على الفاعلية ، وما رأيتُ إلا زيدا ، فتنصبه على المفعولية ، وما مَرَرْتُ إلا بزيدٍ ، فتخفضه بالباء ، كما تفعل بهنّ لو لم تذكر إلا ، وإن كان المستثنى منه مذكوراً : فإما أن يكون

اللغة : « طربت » الطرب : هزة تأخذ الإنسان عند حدوث أمر غريب « البيض » جمع بيضاء ، وأراد الحسان من النساء ، وقوله في بيت الشاهد « شيعه » هم الأنصار والأشباع « مذهب الحق » يروى في مكانه « مشعب الحق » والمراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « أحمد » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية ووزن الفعل « شيعه » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو المستثنى منه « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة « الحق » مضاف إليه « مذهب » مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى في الموضعين ؛ لأنه متقدم على المستثنى منه ، وأصل نظم البيت : وما لى شيعه إلا آل أحمد ، وما لى مذهب إلا مذهب الحق .

وإنما لم يحز فيه إلا النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأنه لو جاز فيه شيء آخر غير النصب على الاستثناء لكان هذا الشيء الآخر هو البديلة من المستثنى منه ، ولا يجوز أن يتقدم البديل على المبدل منه ؛ لأنه تابع ، والتابع لا يكون إلا متأخراً عن المتبوع ، وحيث لم يحز في المستثنى المقدم على المستثنى منه أن يكون بدلا لم يبق إلا النصب على الاستثناء ؛ إذ ليس لنا في المستثنى من وجوه الإعراب إلا النصب على الاستثناء أو الإتيان ، ويكون الإتيان حين تجرزه على البديلة ، ويكون إتيانه على البديلة هو مذهب البصريين ، وهو الحق ، ولهذا لم يذكر الشارح غيره ، وقد ذهب الكوفيون إلى أنه معطوف على المستثنى منه ، وإلا عندهم في هذا الموضع حرف عطف .

الاستثناء متصلاً - وهو أن يكون [المستثنى] داخلاً في جنس المستثنى منه - أو منقطعاً - وهو أن يكون غير داخل - فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان : أحدهما - وهو الراجح - أن يُعَرَّبَ بإعراب المستثنى منه ، على أن يكون بدلاً منه بدل بعض من كل ، والثاني النصب على أصل الاستثناء ، وهو عربيٌ جيد ، مثال ذلك في النفي قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ)^(١) أجمعت السبعة على رفع (أنفسهم) وقال تعالى : (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)^(٢) قرأ السبعة إلا ابن عامر برفع (قليل) على أنه بدل من الواو في (فعلوه) كأنه قيل : ما فعله إلا قليل منهم ، وقرأ ابن عامر وحده (إلا قليلاً) بالنصب ، ومثاله في النفي قوله تعالى : (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ)^(٣) قرئ بالرفع والنصب ، ومثاله في الاستفهام قوله تعالى : (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ)^(٤) أجمعت السبعة على الرفع على الإبدال من الضمير المستتر في (يقنط) ولو قرئ (الضالين) بالنصب على الاستثناء لم يمتنع ، ولكن القراءة سنة متبعة ، وإن كان منقطعاً فالجواز يوجبون نصبه ، وهي اللغة العليا ؛ ولهذا أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)^(٥) وقوله تعالى : (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى)^(٦) ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع (إلا اتباع) و (إلا ابتغاء) ؛ لأن كلا منهما في موضع رفع ، إما على أنه فاعل بالجار والجرور المعتمد على النفي ، وإما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه ، والتميمون يجيزون الإبدال ، ويختارون النصب ، قال الشاعر :

١٢٥ — وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

- (١) من سورة النور ، من الآية ٦ . (٢) من سورة النساء من الآية ٦٦ .
 (٣) من سورة هود ، من الآية ٨١ . (٤) من سورة الحجر ، من الآية ٥٦ .
 (٥) من سورة النساء ، من الآية ١٥٧ . (٦) من سورة الليل ، الآيتان ١٩ و ٢٠ .
 ١٢٥ — هذا البيت من أرجوزة لعامر بن الحارث المعروف بجران العود ، وهكذا يرويه النحاة من سيبويه إلى اليوم ، لكن الرواية في ديوانه هكذا : =

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس ، وليس من جنسه
وذكرت أيضا أن المستثنى بغير وسوى مخفوض دائماً ؛ لأنها ملازمان للاضافة

= قَدْ نَدَعَ الْمَنْزِلَ يَا لِمَيْسُ يَعْتَسُ فِيهِ السَّبْعُ الْجَرُوسُ
الذُّبُّ أَوْ ذُو لَبْدٍ هُمُوسُ بَسَابِئًا ، لَيْسَ بِهِ أَنْيسُ
إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ وَبَقَرٌ مُنَمَّعٌ كُنُوسُ

والبيت الشاهد من أبيات سيويه (ج ١ ص ١٣٢ و ٣٦٥) وقد رواه المؤلف في أوضحه

(رقم ٢٦١) .

اللغة : « ليس » اسم امرأة « يعتس » يطلب ما يأكل فيذهب ويحجى بغية الوصول
لفرضه ، ومنه العسس — بفتح العين والسين المهملتين — وهم حراس الليل ، سموا بذلك
لكثرة ما يذهبون ويحيثون « الجروس » — بفتح الجيم — المصوت « ذولبد » يعنى به الأسد
ولبدته : شعره الذى بين كتفيه « هموس » خفيف الوطاء « بسابسا » جمع بسبس ، وهو
القفر « اليعافير » جمع يعفور — بفتح الياء أو ضمها — وهو الظبي الأعفر : أى الذى لونه
لون التراب « العيس » الإبل « ملع » فيها ملع بياض وسواد « كنوس » أى : داخله فى
كنسها ، والكنس — بضمين — جمع كناس مثل كتاب وكتب ، وهو بيت الظبي
فى الشجر .

الإعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص « بها » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « أنيس » اسم ليس ، والجملة من ليس واسمه صفة
بلدة ، وخبر المبتدأ — على هذه الرواية — محذوف ، وتقدير الكلام : سكنها ، أوجبها
« إلا » أداة استثناء « اليعافير » بدل من أنيس « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : أداة استثناء
« العيس » معطوف على اليعافير ؛ فهو بدل أيضا من أنيس .

الشاهد فيه : « إلا اليعافير وإلا العيس » حيث رفع اليعافير والعيس على أنهما بدل من
قوله « أنيس » مع أهمها لهما من جنس الأنيس ، لكن الذى ذهب إليه سيويه أنه ينبغى
التوسع فى المستثنى منه — وهو الأنيس ههنا — حتى يعم المستثنى وغيره ؛ فيصبح استثناء
متصلا ، فكأنه قال : ليس بها شيء إلا اليعافير وإلا العيس ، أو يتوسع فى المستثنى حتى
يجعل من جنس الأنيس : أى ما يؤنس به ، فافهم ذلك وتدبره ، والله يعصمك .

لما بعدها ؛ فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان إليه ؛ فلذلك يلزمه الخفض .
وأن المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب ؛ فالخفض على أن يُقدَّرْنَ
حروف جرٍّ ، والنصب على أن يقدرن أفعالا استتر فاعلهن ، والمستثنى مفعول ، هذا
هو الصحيح ، ولم يجوزُ سيبويه في المستثنى بعدا غير النصب ؛ لأنه يرى أنها لا تكون
إلا فعلا ، ولا في المستثنى بحاشا غير الجر ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا حرفا .

ثم قلت : وَالْبَوَاقِي خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ كَادَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَيَجِبُ كَوْنُهُ
مُضَارِعًا مُؤَخَّرًا عَنْهَا ، رَافِعًا لِضَمِيرِ أَهْمَائِهَا ، مُجَرَّدًا مِنْ « أَنْ » بَعْدَ أَفْعَالِ الشَّرُوعِ
وَمَقْرُونًا بِهَا بَعْدَ حَرَى وَأَخْلَوَقَ ، وَنَدَّرَ تَجَرَّدُ خَبَرِ عَسَى وَأَوْشَكَ ، وَاقْتِرَانُ خَبَرِ
كَادَ وَكَرَبَ ، وَرُبَّمَا رُفِعَ السَّبَبِيُّ بِخَبَرِ عَسَى ، فَفِي قَوْلِهِ :
* وَمَاذَا عَسَى الْحِجَّاحُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ *

فَيَمَنْ رَفَعَ « جُهْدُهُ » شُدُوزَانِ ، وَخَبَرُ مَا حَمَلَ عَلَى لَيْسَ ، وَاسْمُ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا .
وأقول : العاشر من المنصوبات خبر « كان » وأخواتها ، نحو (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) ^(١)
(فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا) ^(٢) (لَيْسُوا سَوَاءً) ^(٣) (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ
مَا دُمْتُ حَيًّا) ^(٤) .

الحادي عشر : خبر كاد وأخواتها ، وقد تقدم في باب المرفوعات أن خبرهن لا يكون
إلا فعلا مضارعًا ، وذكر هنا أنه ينقسم باعتبار اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام :
أحدها : ما يجب اقترانه بها ^(٥) ، وهو حَرَى وأخْلَوَقَ ، تقول « حَرَى زَيْدٌ

(١) من سورة الفرقان ، من الآية ٥٤ . (٢) من سورة آل عمران ، من الآية ١٠٣ .

(٣) من سورة آل عمران ، من الآية ١١٣ . (٤) من سورة مريم ، من الآية ٣ .

(٥) ههنا أمران : الأول : أن تعرف لماذا كان خبر هذين الفعلين واجب الاقتران بأن =

أَنْ يَفْعَلَ » و « اَخْلَوْلَتْ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ » ولا أعرف من ذَكَرَ « حَرَى » من النحويين غير ابن مالك ، وتوهم أبو حيان أنه وَهَمَ فيها ، وإنما هي حَرَى بالتنوين اسماً لا فعلاً ، وأبو حيان هو الواهم ، بل ذكرها أصحابُ كتب الأفعال من اللغويين كالسَّرْقُسْطِيِّ وابن طريف ، وأنشدوا عليها شعراً ، وهو قول الأعشى :

١٢٦- إِنْ يَقْلُ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَاكَ وَكَانَا

= المصدرية ، وجواب ذلك أن تقول لك : إن هذين الفعلين يدلان على رجاء التكلم وقوع خبرهما ، والفعل المرجو الذي هو الخبر لا يكون حصوله في زمن التكلم ، وإنما يتراخى حصوله عن وقت الكلام ، والأصل في الفعل المضارع الصلاحية للحال وللإستقبال ؛ فاحتيج إلى أن تقترن به أن المصدرية التي تمحضه للإستقبال ؛ لكي يتطابق زمنه مع زمن وقوعه بالنظر إلى كونه مرجو الحصول .

وأما الأمر الثاني فهو أن المصدر الذي ينسبك من الفعل المضارع وأن المصدرية اسم حدث ، وأسماء هذين الفعلين قد تكون أسماء من أسماء الذوات ، كالمثالين اللذين مثلهما المؤلف ؛ فينتج عن ذلك أن يقع الاسم الدال على الحدث خبراً عن اسم دال على ذات ، وقد سبق للمؤلف أن بين أن ذلك لا يصح إلا على تأويل ، ونحن نجيب على ذلك بأن الكلام هنا على تأويل ، وذلك بواحد من ثلاثة أوجه : أولها أن تقدر مضافاً هو اسم معنى قبل اسم هذين الفعلين ؛ فحقو « حرى زيد أن يفعل » يصير تأويله : حرى أمر زيد الفعل ، وثانيهما أن تقدر مضافاً هو اسم ذات قبل الخبر ؛ فيصير تأويل هذا المثال : حرى زيد صاحب الفعل ، والثالث : ألا تقدر مضافاً لا قبل الاسم ولا قبل الخبر ، ولكن قصد المبالغة ؛ فكأنك بالغت في زيد حتى جعلته نفس الفعل وبالغت في السماء حتى جعلتها نفس الإمطار .

١٢٦ - ينسب المؤلف هذا الشاهد إلى الأعشى ميمون تبعاً للجماعة ، والبيت ليس مما ثبتت روايته عن الأعشى ، ولذلك لا تجده في ديوانه الذي شرحه أبو العباس ثعلب .

الإعراب : « إن » شرطية « يقل » فعل مضارع مجزوم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه « هن » ضمير منفصل مبتدأ « من بنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول ، وبنى مضاف ، و « عبد » مضاف إليه ، وهو =

القسم الثاني : ما الغالبُ اقترانهُ بها ، وهو عَسَى وأَوْشَكَ^(١) ، مثالُ ذكر « أن » قولُ الله تعالى : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ)^(٢) وقولُ الشاعر :

مضاف و « شمس » مضاف إليه « فحري » الفاء واقعة في جواب الشرط ، حري : فعل ماض ناقص « أن » حرف مصدرى ونصب « يكون » فعل مضارع تام منصوب بأن ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر حري « ذاك » ذا : اسم إشارة اسم حري ، مبنى على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب « وكنا » الواو عاطفة ، كان : فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « حري أن يكون ذاك » حيث استعمل حري فعلا دالا على الرجاء ، وجاء بخبره مضارعا مقرونا بأن ، والمؤلف يرد بهذا على من أنكر ثبوت هذا الفعل .

ويقول أبو رجاء عفا الله عنه : إن في دلالة هذا البيت مقالا ؛ فإنه لم يثبت في ديوان الأعشى الذي رواه وشرحه أبو العباس ثعلب ، وأيضا فبعد تسليم ثبوته لا يكون نصا فيما زعمه المؤلف ؛ لجواز أن يكون « حري » اسما منونا أيضا ، وهو خبر مقدم ، و « أن يكون » في تأويل مصدر هو مبتدأ مؤخر ، فإن قلت : فالرواية عند هؤلاء بغير تنوين ، قلت : لا يبعد أن يكون حذف التنوين على نية الوقف كما يقولون ، والحاصل أن النفس غير مطمئنة إلى الاستدلال بهذا البيت .

(١) الذي ذكره المؤلف — من أن الغالب في المضارع الواقع خبرا لعسى أن يقترن بأن المصدرية ، وغير الغالب أن يتجرد منها — هو مذهب سيدييه ، وهو الذي اختاره العلامة ابن مالك في الألفية ، وذهب جمهور البصريين إلى أن تجرد المضارع الواقع خبراً لعسى من أن المصدرية خاص بضرورة الشعر ، وهذا المذهب هو الموافق للقياس ، وهو الذي ينطبق على التعليل الذي ذكرناه في وجوب اقتران خبر حري واخلوق بأن المصدرية ؛ فإن عسى فعل دال على الرجاء مثلهما ، وأما أوْشَكَ فلكونها تأتي أحيانا للدلالة على الرجاء فتكون مثل عسى ، وأحيانا تأتي للدلالة على مقارنة حصول الخبر — وهذا المعنى الثاني هو الذي ذكره المؤلف فيها — لم تصر بمنزلة فعل الرجاء حتى يتعين في خبرها أن يقترن بأن المصدرية ، ولو أنه لوحظ فيها أحد المعنيين بخصوصه لما كان ذلك حكما ؛ فلو لوحظ دلالتها على المقاربة لترجح تجرد خبرها عن أن المصدرية ككرب وكاد الآتين ، ولو لوحظ دلالتها على الرجاء وحده لوجب اقتران خبرها بأن كحري .

(٢) من سورة الإسراء ، من الآية ٨ .

١٢٧ — وَلَوْ سِئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا .

إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا فَيَمْنَعُوا

ومثال تركها قول الشاعر :

١٢٨ — عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ ؛ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ

١٢٧ — هذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ١٢٣) وابن عقيل (رقم ٩٠) وأنشده ثعلب في أماليه ولم ينسبه ، والأشعوني (رقم ٢٣٨) ، وقبل بيت الشاهد قوله :

أَبَا مَالِكٍ لَا تَسْأَلِ النَّاسَ ، وَأَلْتَمِسْ بِكَفِّكَ فَضْلَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ

اللغة : « يملوا » يعترهم الملل والسأم ويضجروا من إعطاء التراب الذي هو أنفه الأشياء وأحقرها ، فكيف لو أنك طلبت إليهم شيئاً ذا خطر ، ويروى « ويمنعوا » .

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أنفه الأشياء وأهونها خطراً وأقلها قيمة لما استجابوا للسائل ، بل إنهم يمنعون السائل ويمنون السؤال ،

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « سئل » فعل ماض مبني للمجهول « الناس » نائب فاعل ، وهو المفعول الأول لسئل « التراب » مفعول به ثان لسئل « لأوشكوا » اللام واقعة في جواب لو ، أوشك : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، والجملة في محل رفع مقول قيل ، وجملة قيل مع نائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف تدل عليه جملة أوشك واسمه وخبره ، وجملة الشرط مع فعل الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب ، معترضة بين أوشك مع مرفوعه وبين خبره « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر أوشك ، وأصل نظام البيت هكذا : لو سئل الناس التراب لأوشكوا أن يملوا ويمنعوا أوشكوا أن يملوا ويمنعوا « فبمنعوا » فعل مضارع معطوف على السابق بالفاء ، وواو الجماعة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « لاوشكوا أن يملوا » حيث أتى بخبر أوشك فعلاً مضارعاً مقترناً بأن المصدرية على ما هو الغالب في خبر هذا الفعل .

١٢٨ — نسبوا هذا البيت لمحمد بن إسماعيل ، وذكروا قبله بيتين ، وهما :

وقول الآخر : *يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ*

١٢٩ — *يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَفِّقُهَا*

= *عَلَيْكَ إِذَا ضَاقَتْ أُمُورُكَ وَالتَّوَتَ بِصَبْرٍ ؛ فَإِنَّ الضِّيقَ مِفْتَاحُ الصَّبْرِ وَلَا تَشْكُونُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ وَخُدَّهُ قَمِنْ عِنْدِهِ تَأْتِي الْفَوَائِدُ وَالْيُسْرُ*
والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٨٨) .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسم عسى « يأتى » فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بـ « يأتى » « الله » فاعل يأتى ، والجملة خبر عسى « إنه » إن : حرف تأكيد ونصب ، والضمير اسم « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » ظرف زمان منصوب على انظرية متعلق بمحذوف حال إما من أمر الآتى وإما من ضميره المستتر فى الجار والمجرور ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه « فى خلقته » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال أيضا صاحبه هو صاحب الحال السابق ، وخلقته مضاف والضمير مضاف إليه « أمر » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « عسى فرج يأتى به الله » حيث أتى بخبر عسى فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية ، وذلك نادر فى خبر هذا الفعل ، وفى البيت كلام لا تتسع له هذه العجالة .

ومثله قول الشاعر ، وأنشده أبو العباس المبرد فى الكامل (٣٩٣/١) :

عَسَى فَارِجُ الْكَرْبِ عَنْ يَوْسُفَ بَسْخَرُ لِي رَبَّةَ الْمَخْمَلِ

١٢٩ — نسب جماعة — منهم أبو العباس المبرد فى الكامل (٤٤/١) — هذا البيت لأمية بن أبى الصلت أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، ولم يسمه ، وقد نسبته أبو الحسن فى تعليقاته على الكامل للمبرد (٤٤/١) إلى رجل من الخوارج قتله الحجاج بن يوسف الثقفى ، وذكر أن ذلك هو الصحيح عن الأصمعي (الكامل : ١ ، ٤٤ ، ٢٠١) وذكر معه ثلاثة أبيات ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٩١) وهو من أبيات سيديوه (ج ١ ص ٤٧٩) ، وأنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٢٥) ، وقد وجدت بيت الشاهد فى ديوان شعر أمية بن أبى الصلت ، وقبله وهو كلام تظهر فيه روح أمية ويتفق مع المعانى التى كان يطرقها كثيرا :

بَأْتَتْ هُمُومِي نَسْرِي طَوَارِقَهَا أَكْفُ عَيْنِي وَالْدَمْعُ سَابِقَهَا
وَرَغْبَةُ النَّسْرِ فِي الْحَيَاةِ ، وَإِنْ عَاشَتْ طَوِيلًا فَلَمَوْتُ لَاحِقَهَا

القسمُ الثالثُ : ما يترجح تجرُّدُ خبره من « أنْ » وهو قِلانٌ : كاد ، وكرب ، مثالُ التجرد منها قوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)^(١) ، وقولُ الشاعر :
١٣٠ — كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يُذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُهُ غَضُوبَ

قَدْ أُنْبِئْتُ أَنَّهَا تَعُودُ كَمَا كَانَ بَدِيثًا بِالْأُنْسِ خَالِقَهَا
وَأَنَّ مَا جَمَعَتْ وَأَعْجَبَهَا مِنْ عَيْشِهَا مَرَّةً مُفَارِقَهَا

اللغة : « غراته » بكسر الغين - جمع غرة ، وهى الغفلة « منيته » هى الموت .
المعنى : إن الذى يفر من الموت فى الحرب لقريب الوقوع بين برائه فى بعض غفلاته .
الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك ، مبنى على السكون فى محل رفع « فر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة « من منيته » جار ومجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والضمير مضاف إليه « فى بعض » جار ومجرور متعلق بيوافق ، وبعض مضاف وغرات من « غراته » مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « يوافق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، وضمير المؤنث العائد إلى النية مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر يوشك .

الشاهد فيه : قوله « يوشك من فر . . . يوافقها » حيث أتى بخبر يوشك الذى هو مضارع أوشك فعلا مضارعا مجرداً من أن المصدرية ، وذلك نادر فى خبر هذا الفعل .
(١) من سورة البقرة ، من الآية ٧٠ :

١٣٠ - نسب قوم هذا البيت إلى رجل من طيء ، ولم يعينوه ، وقال الأخفش : إنه للكلعبة البربوعى أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٩٢) . وأنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٠٦) والأشمونى (رقم ٢٤٢) :

اللغة : « جواه » الجوى : شدة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو النمام الساعى بالافساد بين الأحبة ، والذى يستخرج أحاديث المحبين بلطف ، ويروى فى مكانه « العذول » وهو الذى يلوم الحب ويعنفه « غضوب » من الصفات التى يستوى فيها المذكر والمؤنث ، لأنه فعول بمعنى فاعل ، ونظيره صبور وعذول وخثون ولجوج وشكور ، قال الشاعر :
وَلَنْ يَمْنَعَ النَّفْسَ اللَّجُوجَ عَنِ الْهَوَى مِنْ النَّاسِ إِلَّا وَاحِدُ الْفَضْلِ كَامِلُهُ

ومثال الاقتران بها قول الشاعر :

١٣١ — كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ مُذْ تَوَى حَشَوَ رِيْطَةَ وَرُودِ

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » جار ومجرور متعلق بـ يذوب ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة في محل نصب خبر كرب « حين » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه قوله يذوب أو قوله كرب « قال الوشاة » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، والجملة في محل نصب مقول القول .

١٣١ — هذا البيت من كلمة لمحمد بن منذر ، أحد شعراء البصرة ، يرثي فيها رجلا اسمه عبد الحميد ، وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ يَوْمَ تَوَى هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ

لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّعْسِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ

وأشدد ابن قتيبة البيت الشاهد في أدب الكاتب ، ونسبه ابن السيد البطليوسي لأبي زيد الطائي يرثي اللجلج الحارثي ، وقد أشدد هذا البيت أيضاً ابن عقيل (رقم ٨٩) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٢٧) والأشمنوني (رقم ٢٣٥) .

اللفظة : « تفيض » من قولهم : فاضت نفس فلان ، ويروى « تفيض » بالطاء ، وكل العلماء يجيز لك أن تقول : فاضت نفس فلان ، إلا الأصمعي فإنه أبى إلا أن تقول : فاض فلان ، من غير أن تذكر لفظ النفس ، أو تقول : فاضت نفس فلان ، بالضاد « مذ توى » يروى في مكانه « إذ غدا » وقوله « ريطة » هو بفتح الراء المهملة وسكون الياء المثناة — الملاءة إذا كانت قطعة واحدة « برود » جمع برد — بضم الباء وسكون الراء وآخره دال مهملة — وهو الثوب ، وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « النفس » اسم كاد « أن » حرف مصدرى ونصب « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى النفس ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر كاد « عليه » جار ومجرور متعلق بتفيض « إذ » ظرف للزمان الماضي متعلق بقوله تفيض ، مبنى على =

وقوله :

١٣٢ — سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَرْقَ تَقَطَّعًا

== السكون في محل نصب «ثوى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ،
الجملة في محل جر بإضافة إذ إليها ، ومن رواء «مذ ثوى» فمذك ذلك ظرف ، والجملة في
محل جر بإضافة «حشو» حال من فاعل ثوى ، وهو مضاف و «ريطة» مضاف إليه .
«وبرود» معطوف على ريطة .

الشاهد فيه : قوله «كادت النفس أن تفيض» حيث أتى بخبر كاد فعلا مضارعاً مقترناً
بأن ، وهذا نادر في خبر ذلك الفعل .

١٣٢ — هذا البيت من كلمة لأبي زيد الأسلمى ، يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل
ابن هشام بن المغيرة وإلى المدينة ، وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته فلم يعطه وزاد على
ذلك أن أمر به فعذب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلذَّيْ مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثًا فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعَّرَعَا .
وقد روى أبو العباس المبرد هذه الأبيات ، وذكر كلمة أبي زيد ، وفيها بيت الشاهد
(أنظر الكامل ج ١ ص ١٠٩) والبيت الشاهد قد أنشده ابن عقيل (رقم ٩٣) والمؤلف
في أوضحه (رقم ١٢٨) والأشمنوني (رقم ٢٤١) .

اللغة : «عروقا» العروق : جمع عرق — بكسر فسكون — وأصله عرق الشجرة
الضارب في الأرض «مصت الثرى حديثاً» أراد أنها ذاق طعم الغنى حديثاً ، والثرى في
الأصل : التراب ، فأما الغنى فهو الثراء — ممدوداً — وعبر بالثرى لمناسبة العروق «لم تههم»
تقول : هم فلان بأمر كذا ، إذا اعتزم أن يفعله وصمم على ذلك «بأن تترعرا» بأن تنمو
وتزيد ، يريد أنها لم تسكن على استعداد لذلك لضالة أصلها «ذوو الأحلام» أى : أصحاب
العقول ، ويروى في مكانه «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء ، ويعنى بذوى الأرحام
هشام بن عبد الملك بن مروان الخليفة ، وكان إبراهيم بن هشام الذي قيل فيه هذا البيت
حاله «سجلاً» السجل — ففتح السين وسكون الجيم — الدلو العظيمة المملوءة ماء . وقيل :

لإعراب : «سقاها» سقى : فعل ماض . وضمير الغائبة العائد إلى العروق في البيت =

« تَقَطَّعَ » فعل مضارع ، وأصله تنقطع فحذف إحدى التائين ، ولم يذكروا سيويته في خبر « كَرَبَ » إلا التجرد .

القسم الرابع : ما يمتنع اقتران خبره بأن ، وهو أفعالُ الشروع : طَفِقَ ، وَجَعَلَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ، وَأَنشَأَ ، وَهَبَّ ، وَهَلْهَلَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ)^(١) وقال الشاعر :

٨٧ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ^(٢)
وقال الشاعر :

١٣٣ — فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي وَفِي الْأَعْتِبَارِ إِجَابَةٌ وَسُؤَالُ

= الذى أنشدناه مفعول به أول « ذُوو » فاعل سقى ، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم ، وذوو مضاف و « الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقى « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « تقطعا » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأعناق ، والألف للاطلاق ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر كرب .

الشاهد فيه : قوله « كربت أعناقها أن تقطع » حيث جاء بنجر كرب فعلا مضارعا مقترنا بأن المصدرية ، وهذا نادر في خبر هذا الفعل .

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ٢٢ ، ومن سورة طه ، من الآية ١٢١ .

(٢) قد سبق الكلام على هذا الشاهد بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء من القول عليه فانظره في (ص ١٩٠ أثناء الكلام على المرفوعات من هذا الكتاب) .

١٢٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « أخذت » أخذ : فعل ماض دال على الشروع ، والتاء ضمير المتكلم اسمه « أسأل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر أخذ « والرسوم » أنوار وعاطفة أوحالية ، والرسوم : مبتدأ « تجيبني » تجيب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الرسوم ، والنون للوقاية ، وباء التكلم مفعول به ، والجملة =

وقال الآخر :

* أَرَاكَ عَلَقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجْرْنَا * — ١٣٤

== في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال إن جعلت الواو حالية ، ولا محل لها من الإعراب إن جعلت الواو عاطفة ؛ لأن الجملة المعطوف عليها لا محل لها ، والأحسن أن تجعل الواو حالية ؛ لأن الجملتين لم يتوافقا من جهة الفعلية والاسمية « وفي الاعتبار » الواو للاستئناف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إجابة » مبتدأ مؤخر « وسؤال » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « أخذت أسأل » حيث أتى بخبر الفعل الدال على الشروع فعلا مضارعا مجرداً من أن المصدرية ، وذلك واجب في خبر هذا الفعل وأخواته .
١٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَظَلُمُ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْمُجِيرِ *

وهذا البيت من شواهد الأشموني (رقم ٢٤٣) وقد شرحناه هناك شرحاً وافياً .
اللغة : « علق » أخذت وشرعت « تظلم » تجاوز الحد وتعتدى « أجرنا » قصد به معنى حميناه وجعلناه بمنزلة جارنا الذي تلاصق داره دارنا في تعظيم حقه والانتصار له .

الإعراب : « أراك » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول لأرى « علق » علق : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « تظلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر علق ، والجملة من علق واسمه وخبره في محل نصب مفعول ثان لأرى ، « من » اسم موصول مفعول به لتظلم ، مبنى على السكون في محل نصب « أجرنا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بأجار محذوف ، والتقدير : تظلم من أجرناه « وظلم » الواو للاستئناف ، ظلم : مبتدأ ، وهو مضاف و « الجار » مضاف إليه « إذلال » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « المجير » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « علق تظلم » حيث جاء بخبر علق الدال على الشروع في الخبر فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وذلك واجب في خبر هذا الفعل وأخواته .

وقال :

— ١٣٥ — * أَنْشَأْتُ أَعْرَبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونًا *

وقال :

— ٨٨ — * هَبَيْتُ أَلُومُ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهُوَى * ^(١)

وقال :

١٣٥ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* لَمَّا تَبَيَّنَ مَيِّنُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ *

اللغة : «تبين» ظهر بعد ما كان في طى الخفاء «مين» بفتح الميم وسكون الياء اللثناة هو الكذب ، ومنه قول الشاعر :

* وَالْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنًا *

«الكاشحين» المبغضين ، واحد هم كاشح «أنشأت» شرعت «أعرب» أظهر «مكنونا» مستورا خافيا .

الإعراب : «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب ، والعامل فيه أنشأ الآتى «تبين» فعل ماض «مين» فاعل تبين ، وهو مضاف و«الكاشحين» مضاف إليه «لكم» جار ومجرور متعلق بالكاشحين ، واللام للتقوية ، أو متعلق بتبين ، وجملة تبين مع فاعله في محل جر بإضافة لما الحينية إليها «أنشأت» أنشأ : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير التكلم اسمه «أعرب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر أنشأ «عما» عن : حرف جر ، ما : اسم موصول مجرور محلا بعن ، والجار والمجرور متعلق بأعرب «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «مكنونا» خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «أنشأت أعرب» حيث أتى بخبر أنشأ فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية ، وذلك واجب في هذا الفعل وسائر أخواته .

(١) قد سبق القول على هذا الشاهد بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء من الكلام عليه ؛ فارجع إليه في أثناء باب المرفوعات من هذا الكتاب (ص ١٩١) .

٨٩ — وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلَمْتُمْ نَفُوسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَامَةِ تَرْهَقُ^(١)

النوع الثاني عشر : خبر ماحمل على ليس ، وهو أربعة :

أحدها : « لات » كقوله تعالى : (فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)^(٢) .

والثاني : « ما » كقوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا)^(٣) .

والثالث : « لا » كقول الشاعر :

٩٢ — نَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا^(٤)

والرابع : « إن » النافية ، كقول الشاعر :

١٣٦ — إِنَّهُ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ الْمُجَانِينِ

(١) قد سبق القول على هذا الشاهد بما لا نرى معه حاجة إلى تكرار القول عليه ؛ فانظره في أثناء باب المرفوعات من هذا الكتاب (ص ١٩١) .

(٢) من سورة ص ، من الآية ٣ . (٣) من سورة يوسف من الآية ٣١ .

(٤) وهذا الشاهد أيضا قد مضى قولنا في شرحه . وبيان مكان الاستشهاد منه ؛ فأرجع

فيه في أثناء باب المرفوعات من هذا الكتاب (ص ١٩٦) .

١٣٦ — يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ولم ينسبه أحد إلى قائل معين ، وهو من

شواهد ابن عقيل (رقم ٨٣) والأشموني (رقم ٢٢٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ١١١) .

اللغة والرواية : يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة : إحداها التي رواه بها المؤلف

والثانية * إلا على حزبه الملاعين * والثالثة * إلا على حزبه الناحيس *

المعنى : يصف رجلا بالعجز وضعف التأثير ، فيقول : إنه ليس غالباً لأحد من الناس

ولا مؤثراً فيه ، إلا أن يكون ذلك المغلوب والمؤثر عليه من ضعاف العقول .

الإعراب : «إن» نافية تعمل عمل ليس «هو» ضمير منفصل اسم إن النافية «مستولياً»

خبر إن النافية «على أحد» جار ومجرور متعلق بمستول «إلا» أداة استثناء «على أضعف»

جار ومجرور في موضع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف و «المجانين»

مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «إن هو مستولياً» حيث أعمل «إن» النافية إعمال ليس ؛ فرفع بها =

وقد تقدم شرح شروطهن مستوفى في باب المرفوعات .

النوع الثالث عَشَرَ : اسمُ « إن » وأخواتها ، نحو : « إنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ » .
و « لَعَلَّ عَمْرًا قَادِمٌ » ، و « لَيْتَ بَكْرًا حَاضِرٌ » .

ثُمَّ قُلْتُ : وَإِنْ قُرِنَتْ بِمَا الْمَزِيدَةُ أُلْفِيَتْ وَجُوبًا ، إِلَّا لَيْتَ فَجَوَازًا
وأقول : مثالُ ذلك : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ) ^(١) (كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى
الْمَوْتِ) ^(٢) ، وقولُ الشاعر :

١٣٧ — أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

= الاسم ، وهو الضمير المنفصل ، ونصب بها الخبر ، وهو قوله « مستولياً » ويؤخذ من
هذا الشاهد أن « إن » النافية مثل « ما » في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا »
فإن الاسم في البيت ضمير ، وقد صرح المؤلف رحمه الله بذلك فيما مضى (ارجع إلى الكلام
على ذلك في أثناء باب المرفوعات من هذا الكتاب) .

(١) من سورة النساء ، من الآية ١٧١ .

(٢) من سورة الأنفال ، من الآية ٦ .

١٣٧ — هذا البيت للفرزدق ، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس ، وهو
رجل من عدى بن جندب بن العنبر ، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفخر فيها ، وقد
أنشد المؤلف هذا البيت في كتابه القطر (رقم ٥٥) وأنشده الأشموني (رقم ٣٧٢) .

الإعراب : «أعد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نظرا» مفعول
به لأعد «يا» حرف نداء «عبد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و«قيس»
مضاف إليه «لعلم» لعل : حرف ترج ونصب ، وما : كافة «أضاءت» أضاء : فعل ماض
والتاء علامة التأنيث «لك» جار ومجرور متعلق بأضاء «النار» فاعل أضاء «الحمار»
مفعول به لأضاء «المقيدا» نعت للحمار ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لعلماً أضاءت » حيث اقترنت « ما » الزائدة بلعل فكفها عن
العمل في الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجرم الاسمية ، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية
وهي جملة « أضاءت » مع فاعله ، وذلك واضح بأدنى تأمل إن شاء الله .

يُرْوَى بِنَصْبِ « الحما » ورفعه ، على الإعمال والإهمال ، وذلك خاص بليت ، أما الإعمال فلا أنهم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا : « لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » ولم يقولوا لَيْتَمَا قام زيد ، وأما الإهمال فللحمل على أخواتها .

ثم قلت : وَيُخَفَّفُ ذُو الثَّوْنِ مِنْهَا : فَتُلْفَى لَكِنَّ وَجُوبًا ، وَكَانَ قَلِيلًا ، وَإِنْ غَالِيًا ، وَيَغْلِبُ مَعَهَا مُهْمَلَةٌ اللَّامُ وَكَوْنُ الْفِعْلِ التَّالِي لَهَا نَاسِخًا ، وَيَجِبُ اسْتِنَارُ اسْمٍ أَنْ ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً ، وَكَوْنُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا دُعَائِيًّا أَوْ جَامِدًا أَوْ مَفْضُولًا بِتَنْفِيسٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ قَدْ أَوْ لَوْ ، وَيَغْلِبُ لِكَانَ مَا وَجَبَ لِأَنْ ، إِلَّا أَنْ الْفِعْلَ بَعْدَهَا دَائِمًا خَبَرِيٌّ مَفْضُولٌ بِقَدْ أَوْ لَمْ خَاصَّةً .

واسمُ « لَا » النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِنْ كَانَ مُضَافًا أَوْ شَبْهَهُ ، نَحْوُ « لَا غُلَامَ سَفَرٍ عِنْدَنَا » و « لَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ » .

وأقول : يجوز في إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكان أن تُخَفَّفَ ؛ استثقالًا للتضعيف فيما كثر استعماله ، وتخفيفها بحذف نونها المحركة ؛ لأنها آخر .

ثم إن كان الحرفُ المخففُ « إنَّ » المكسورة جاز الإهمالُ والإعمالُ ، والأكثرُ

== بمعنى الواو « نصفه » نصف : معطوف على اسم الإشارة ، ويروى مرفوعاً ومنصوباً ، فهو على التوجيهين اللذين ذكرناهما ، ونصف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحما مضاف إليه « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : إن حصل ذلك فهو كاف لنا .

الشاهد فيه : « لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا » حيث يروى بنصب الحما ورفعه ، أما النصب فعلى أن ليت عاملة وهو بدل من اسمها ، وأما الرفع فعلى أن ليت مهملة واسم الإشارة مبتدأ والحما بدل منه ، على نحو ما قررناه في الإعراب ؛ فيدل مجموع الروايتين على أن ليت إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها وجهان : الإعمال ، والإهمال ، بخلاف سائر أخواتها ، حيث لا يجوز في واحدة منهن مع اقترانها بما الزائدة إلا الإهمال ، وهذا أمر في غاية الوضوح .

الإهمال ، نحو (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(١) فيمن خَفَّفَ مِم (لما) وأما مَنْ شَدَّهَا فَإِنْ نَافِيَةٌ ، وَلَمَّا بِمَعْنَى إِلَّا ، وَمِنْ إِيْمَالِ الْخَفَفِ قِرَاءَةُ بَعْضِ السَّبْعَةِ : (وإِنْ كَلَّا لَمَّا كَيُوفَيْنَهُمْ)^(٢) .

وإن كان الخففُ « أَنْ » المفتوحة وجب بقاء عملها ، ووجب حذف اسمها . ووجب كون خبرها جملة^(٣) ، ثم إن كانت اسمية فلا إشكال ، نحو (أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٤) وإن كانت فعلية وجب كونها دُعائية ، سواء كان دعاء بخير نحو (أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ)^(٥) أو بشر ، نحو (وَالْخَاسِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)^(٦) فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع الله ، أو كَوْنُ الْفَعْلِ جامداً ، نحو

(١) من سورة الطارق ، من الآية ٤ ، وإعرابها « إِنْ » محففة من الثقيلة مهملة حرف دال على التوكيد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نفس » مضاف إليه « لما » اللام هي الفارقة بين إن النافية وإن المؤكدة ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : زائدة « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حافظ » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كل .

(٢) من سورة هود ، من الآية ١١١ .

(٣) قد ورد في الشعر اسم أن المحففة مذكورا وخبرها مفردا أو جملة ، وذلك في قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمَرْمُلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا
بَأَنْكَ رَيْعٌ وَغَيْثٌ مُرْبِعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالًا

ففي « بَأَنْكَ رَيْعٌ » وقع اسمها ضميراً مذكورا وخبرها مفردا ، وفي « وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالًا » وقع اسمها ضميراً مذكورا وخبرها جملة ، وهذا مما لا يصح القياس عليه .

(٤) من سورة يونس ، من الآية ١٠ .

(٥) من سورة النمل ، من الآية ٨ .

(٦) من سورة النور ، من الآية ٩ .

(وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) ^(١) (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) ^(٢)
أو مفصلاً بواحد من أمور : أحدها : النافي ، ولم يُسمع إلا في أن ولم ولا ، نحو (أَيْحَسَبُ
أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ) ^(٣) (أَيْحَسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) ^(٤) (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ
فِتْنَةً) ^(٥) فيمن قرأ برفع (تكون) ، والثاني : الشرط ، نحو (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي
السِّكِّتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا) ^(٦) الآية ، والثالث : قد ، نحو (وَنَعْلَمَ
أَنْ قَدْ صَدَّقَتْنَا) ^(٧) والرابع : لو ، نحو (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاكُمْ بِذُنُوبِهِمْ) ^(٨) والخامس :
حرف التنفيس ، وهو السين نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) ^(٩) وسوف ، كقوله :
١٣٩ — وَاعْلَمَ فَعِلِمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

- (١) من سورة النجم ، من الآية ٣٩ (٢) من سورة الأعراف ، من الآية ١٨٥ .
(٣) من سورة البلد ، من الآية ٥ (٤) من سورة البلد ، من الآية ٧
(٥) من سورة المائدة ، من الآية ٧١ (٦) من سورة النساء ، من الآية ١٤٠
(٧) من سورة المائدة ، من الآية ١١٣ .

ومن الفصل بقدر كآلية قول المكبر الضبي (الكامل للبدر ٤٩/١)

أَخْبَرُ مَنْ لَا قِيَتُ أَنْ قَدْ وَفَيْتُمْ وَلَوْ شِئْتُ قَالَ الْمُخْبِرُونَ أَسَاءُوا

- (٨) من سورة الأعراف ، من الآية ١٠٠
(٩) من سورة المزمل ، من الآية ٢٠

١٣٩ — أنشد أبو علي هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وهو من شواهد الأشموني

(رقم ٢٨٣) وابن عقيل (رقم ١٠٧) .

الإعراب : «اعلم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعل» الفاء
حرف دال على التعليل ، علم : مبتدأ ، وهو مضاف و«المرء» مضاف إليه «ينفعه» ينفع : فعل
مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى علم هو فاعله ، وضمير الغائب العائد إلى المرء
مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها معترضة بين اعلم
ومفعوليه «أن» مخففة من الثقيلة ، وهي مؤكدة عاملة النصب والرفع ، واسمها ضمير محذوف ،
والتقدير : أنه ، أي : الحال والشأن «سوف» حرف دال على التسويف يراد منه تأكيد
نسبة الفعل إلى فاعله «يأتي» فعل مضارع «كل» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف =

وإن كان الحرف «كأن» فيغلب لها ما وجب لأن، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها، وقد روي قوله :

١٤٠ — وَيَوْمًا تُوَافِنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

= و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبنى على السكون في محل جر «قدرا» فعل ماض مبنى للمجهول، والألف الإطلاق. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول، وجملة يأتي مع فاعله في محل رفع خبر أن، وأن مع معموليها سدت مسد مفعولى اعلم.

الشاهد فيه : قوله «اعلم أن سوف يأتي - إلخ» حيث استعمل فيه أن المؤكدة الخفيفة من الثقيلة، وأعملها في اسم هو ضمير الشأن محذوفاً وخبر هو جملة «يأتي» مع فاعله، وفصل بين أن وجملة خبرها بحرف التسوية الذي هو سوف.

١٤٠ — هذا البيت من كلام باغت بن صريم - بغير معجمة وتاء مشاة - ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء الشكري، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشعري (رقم ٣٨٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٥١) وفي القطر (رقم ٥٩) والمبرد في الكامل (ج ١ ص ٥٠).

اللغة : «توافينا» تحيينا «بوجه مقسم» أراد بوجه جميل حسن، مأخوذ من التسام - بفتح كل من القاف والسين - وهو الجمال «تعطو» تمد عنقها «وارق السلم» أي : شجر السلم المورق.

الإعراب : «يوما» منصوب على الظرفية بتوافي «توافينا» توافي : فعل مضارع، مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي. ونا : مفعول به «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافي «مقسم» نعت لوجه «كأن» حرف تشبيه ونصب «ظبية» اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة «تعطو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ظبية، والجملة في محل نصب صفة لظبية، وخبر كأن محذوف، ولك في تقديره طريقان ذكرهما المؤلف «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو، ووارق مضاف و«السلم» مضاف إليه، وسكنه لأجل الوقف، هذا كله على رواية من روى البيت بنصب ظبية، وفيه رواية بالرفع، وأخرى بالجر، وذكر المؤلف إعرابهما، وسنشير إليهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه : قوله «كأن ظبية تعطو - إلخ» حيث روى على ثلاثة أوجه اثنان منها =

بنصب الظبية على أنه اسم كأن ، والجملة بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : كأن ظبية عاطية هذه المرأة ، على التشبيه المعكوس ، وهو أبلغ ، ورفع الظبية على أنها الخبر ، والجملة بعدها صفة ، والاسم محذوف ، والتقدير : كأنها ظبية ، وبجر الظبية على زيادة « أن » بين الكاف ومجرورها ، والتقدير : كظبية .

وإذا حُذِفَ اسمُها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفواصل ، نحو قوله :

١٤١ — وَوَجْهٌ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حَقَانِ

== نستدل بهما في هذا الباب : الوجه الأول : نصب ظبية على أنه اسم كأن ، والوجه الثانى : رفع ظبية على أنه خبر كأن واسمها محذوف ، والتقدير : كأنها ظبية ؛ فدلّت الروايتان معا على أنه إذا خفف كأن جاز ذكر اسمه وجاز حذفه ، إلا أن الحذف أكثر من الذكر ، والوجه الثالث : جر ظبية بالكاف على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور .

١٤١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) وأنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٥٢) وفى القطر (رقم ٦٠) وأنشده الأشمونى (رقم ٢٧٦) وابن عقيل (رقم ١٠٩) .

اللغة والرواية : « ووجه » يروى فى مكانه « وصدر » وهى أحسن مما ذكره المؤلف ؛ لأن روايته تحتاج إلى تقدير محذوف عند قوله « كأن ثدياه » أى كأن ثديا صاحبه « حقان » تثنية حق ، وهو قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى ، شبه بهما الثديين فى نهودهما واكتنازهما .

الإعراب : « ووجه » يروى بالرفع على أن الواو للعطف ، ووجه معطوف على مذكور فى بيت سابق ، وبالجر على أن الواو واو رب ، ووجه : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « مشرق » صفة لوجه ، وهو مضاف ، و« اللون » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخفف من الثقل ، واسمه ضمير شأن محذوف ، أى : كأنه « ثدياه » ثديا : مبتدأ ، وهو مضاف والضمير العائد إلى الوجه — بتقدير مضاف على ما بينا — مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « حقان » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله « كأن ثدياه حقان » حيث خفف كأن ، وحذف اسمه ، وجاء بخبره جملة اسمية من المبتدأ وخبره ، وهى قوله « ثدياه حقان » على ما فصلناه فى الإعراب ، ولما كانت جملة الخبر اسمية لم يحتج إلى فاصل يفصلها من كأن ، فافهم ذلك .

أَوْفَعِيَّةً فُصِّلَتْ بِقَدِّ ، نَحْوِ .

١٤٢ — لَا يَهُودُوكَ اضْطَلَّاهُ لَطَى الْحَرْبِ بِرِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا
أولم ، نحو (كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ)^(١)

وإن كان الحرفُ « لَسِكَنَّ » وجب إلغاؤها ، نحو (وَلَسَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ)^(٢)
فيمن قرأ بتخفيف النون ، وعن يونس والأخفش إجازةً إعمالها ، وليس بمسموع ،

١٤٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد الأشموني
(رقم ١٧٨) وأوضح المسالك (رقم ١٥٣)

اللغة : « لا يهودوك » لا يفزعك ولا يزعجك « اضطلاء » مصدر اضطلى بالنار « لظى
الحرب » ناراها « ألما » من الإلمام ، وهو الزول : أى نزل بك .

الإعراب : « لا » ناهية « يهودوك » يهول : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
في محل جزم بلا الناهية ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب
« اضطلاء » فاعل ، وهو مضاف ، و « لظى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « الحرب » مضاف إليه
« فمحذورها » الفاء حرف دالٌّ على السببية ، محذور : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد
إلى الحرب مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخفف من الثقيل ، واسمه ضمير شأن
محذوف « قد » حرف تحقيق « ألما » ألم : فعل ماض ، والألف حرف إطلاق ، والفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى محذور ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر كأن ،
وجمله كأن واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن المخفف من الثقيل ، وأعماله
في اسم هو ضمير الشأن ، وفي خبر هو جملة « ألما » مع فاعله ، ولما كانت هذه الجملة الواقعة
خبراً جملة فعلية غير مراد بها النفي فصل بينها وبين كأن بقد .

ومثل هذا البيت قول النابغة الذبياني :

أَفَدَّ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِّ

إلا أنه حذف الفعل الذي هو من دخول قد لدلالة ما قبله عليه ، وأصل الكلام : وكأنها
قد زالت .

(١) من سورة يونس من الآية ٢٤ . (٢) من سورة الأنفال من الآية ١٧ .

ولا يقتضيه القياس ؛ لزوال اختصاصها بالجلل الأسمية ، نحو (وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ
بِظُلْمٍ)^(١)

النوع الرابع عَشَرَ : اسمُ « لا » النافية للجنس ، وهو ضربان : معرب ، ومبني
فالمعرب ما كان مضافاً نحو « لا غُلَامَ سَفَرٍ عِنْدَنَا » أو شبيهاً بالمضاف ، وهو ما
انَّصَلَ به شيء من تمامه : إما مرفوع به نحو « لَأَحْسَنًا وَجْهَهُ مَذْمُومٌ » أو منصوب به نحو
« لا مُفِيضًا خَيْرَهُ مَكْرُوهٌ » و « لا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ » أو مخفوض بخافض متعلق به
نحو « لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا »

والمبني ما عدا ذلك ، وحكمه أن يُبْنَى على ما ينصب به لو كان معرباً ، وقد تقدم
ذلك مشروحاً في باب البناء^(٢) .

ثم قلت : وَالْمَضَارِعُ بَعْدَ نَاصِبٍ ، وَهُوَ « لَنْ » أو « كَيْ » الْمَصْدَرِيَّةُ مُطْلَقًا ، وَ « إِذَنْ »
بِنِ صُدِّرَتْ وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا بِالْقَسَمِ أَوْ بِلَا ، أَوْ بَعْدَ « أَنْ »
الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) إِنْ لَمْ تَسْبِقْ يَعْلَمُ ، نَحْوُ (عَلِمَ أَنْ
سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) فَإِنْ سَبَقَتْ بَيَّنَّ فَوْجَهُمَا نَحْوُ (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً)
وأقول : هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عَشَرَ ، وهو الفعل المضارع التالي
ناصباً ، والنواصب أربعة : لَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذَنْ ، وَأَنْ .

فأما « لَنْ » فإنها حرف بالإجماع ، وهي بسيطة خلافاً للخليل في زَعَمِهِ أنها مركبة
من « لا » النافية و « أَنْ » الناصبة ، وليست نونها مُبْدَلَةٌ مِنْ أَلِفٍ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ فِي زَعَمِهِ
أَنَّ أَصْلَهَا « لَا »^(٣) وهي دالة على نفي المستقبل ، وعاملة النصب دائماً بخلاف غيرها من أخواتها

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٥٧ .

(٢) ارجع إلى ذلك في ص ٨٣ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٣) رد العلماء مذهب الفراء بوجهين : أحدهما أن « لَنْ » حرف عامل ؛ فإنه ينصب =

الثلاثة ؛ فلماذا قدمتها عليها في الذكر ، قال الله عز وجل : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ)^(١)
 (فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ)^(٢) (أَيْحَسْبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)^(٣) (أَيْحَسْبُ الْإِنْسَانُ
 أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ)^(٤) و « أَنْ » في هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة ، وأصلها أنه ،
 وليست الناصبة ؛ لأن الناصب لا يدخل على الناصب .

وأما « كى » فشرطها أن تكون مصدرية لا تعليلية .
 ويتعين ذلك في نحو قوله تعالى : (لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ)^(٥) فاللام
 جارة دالة على التعليل ، وكى مصدرية بمنزلة أن ، لا تعليلية ؛ لأن الجار لا يدخل على الجار
 ويمتنع أن تكون مصدرية في نحو « جِئْتُكَ كَيْ أَنْ تُكْرِمَنِي » ؛ إذ لا يدخل
 الحرف المصدرى على مثله ، ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر ، كقوله :

= المضارع ويختص به ، و« لا » حرف مهمل لا يعمل شيئاً ، ويدخل على الاسم والفعل ؛ فلو
 كانت « لن » أصلها « لا » لبقى لها ما كانت عليه من الإيهام وعدم الاختصاص ؛ لأن إبدال
 حرف من حروف الكلمة بغيره لا يقلب وضعها ولا يغير حالها ؛ فلما وجدنا هذا الفرق بينهما
 علمنا أنهما أصلان مختلفان ، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه ، واشترأ كهما في المعنى العام
 — وهو النفي — لا يفيد شيئاً ؛ فإن حروف النفي كثيرة ، وليس أحدها فرعاً عن الآخر ،
 الوجه الثاني : أن دعوى الفراء تتضمن قلب أوضاع العربية ومخالفة أصولها المتلثة ؛ وذلك
 لأنه يدعى أن ألف « لا » قد انقلبت نونا فصارت الكلمة « لن » والمعهود في العربية هو
 انقلاب النون ألفاً ، بعكس ما ذهب إليه الفراء ، ألا ترى أن نون التنوين في النصب في
 نحو « رأيت زيداً » تنقلب عند الوقف ألفاً ، ونون التوكيد الخفيفة في نحو قوله تعالى :
 (لنسفناً بالناصية) من سورة العلق من الآية ٥١ — تنقلب كذلك ألفاً عند الوقف ،
 وليس لنا في العربية ألف تنقلب نوناً في سوى هذه الكلمة على دعوى الفراء حتى نحمل
 هذه الكلمة عليها .

(١) من سورة طه ، من الآية ٩١ (٢) من سورة يوسف ، من الآية ٨٠

(٣) من سورة البلد من الآية ٥ (٤) من سورة القيامة من الآية ٣

(٥) من سورة الأحزاب من الآية ٣٧

١٤٣ - فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا

لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْتَ تَغَرُّ وَتَخْدَعَا

ولا يجوز في النثر ، خلافاً للكوفيين .

وتقول : « جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي » فتحتمل « كَيْ » أن تكون تعليلية فتكون جَارَةً والفعل بعدها منصوباً بأن محذوفة ، وأن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة ^(١)

١٤٣ - البيت من كلام جميل بن معمر العذري ، وقد استشهد به المؤلف في أوضحة (رقم ٤٩٠) والأشموني (رقم ٥٢١) .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، وقال : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « أكل » الهمزة للاستفهام ، كل : مفعول أول لقوله مانحاً الآتي ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وكل مضاف و « الناس » مضاف إليه « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « مانحاً » خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « لسانك » لسان : مفعول ثانٍ لمانح ، وهو مضاف : وضمير المخاطب مضاف إليه « كَيْمَا » كي : حرف تعليل ، وما : زائدة « أن » حرف مصدرى ونصب « تغر » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وتخدعا » الواو عاطفة ، تخدع : معطوف على تغر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « كَيْمَا أَنْ تَغَرُّ » حيث أدخل كي على أن ؛ فلزم اعتبار كي حرفاً دالاً على التعليل ، واعتبار أن مصدرية ناصبة ، ولا يجوز اعتبار كي مصدرية ؛ لثلاثا يتوالى حرفان بمعنى واحد ، وهو غير مرضى على ما ستعرفه .

(١) ذكر المؤلف لكي ثلاثة أحوال : أولها : أن تكون كي فيها مصدرية لا غير ، وثانيها : أن تكون فيها تعليلية لا غير ، وثالثها : أن تكون محتملة للوجهين جميعاً .

وتلخيص ضابط الحالة الأولى : أن « كي » تكون مصدرية لا غير إذا تقدمت عليها اللام التعليلية لفظاً ، نحو قولك : زرتك لكي تكرمني ، ونحو قوله تعالى : (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) من سورة الأحزاب ، من الآية ٣٦ ، وإنما تعينت كي في هذه الحالة للمصدرية لأنها لو لم تجعل مصدرية لكانت تعليلية ، في حين أن اللام التي قبلها للتعليل ؛ فيلزم على اعتبارها تعليلية أن يتوالى حرفان بمعنى واحد ، وهو غير جائز في العربية إلا في باب التوكيد والضرورة ، واعتبارها مصدرية أكثر فائدة من اعتبارها تعليلية مؤكدة لمعنى اللام . =

وقولى «مطلقاً» راجع إلى «لَنْ» و «كَيْ» المصدرية ؛ فإن النصب لا يتخلف عنهما ؛ ولما كانت كى تنقسم إلى ناصبة - وهى المصدرية - وغير ناصبة - وهى التعليلية - أَخَرْتَهَا عَنْ لَنْ .

وأما «إِذَنْ» فللنصب بها ثلاثة شروط :
أحدها : أن تكون مُصَدَّرَةً ؛ فلا تعمل شيئاً فى نحو قولك : «أَنَا إِذَنْ أَكْرِمُكَ» لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر وليست صَدْرًا ، قال الشاعر :
١٤٤ - لَيْتَ عَادِلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

== وتلخيص ضابط الحالة الثانية : أن كى تكون تعليلية لا غير فى إحدى حالتين : الأولى إذا وقعت بعدها أن المصدرية فى اللفظ ، نحو قولك «جئت كى أن تكرمنى» وإنما تعينت كى فى هذه الحالة للتعليلية لأننا لو لم نعتبرها تعليلية للزم اعتبارها مصدرية ، فى حين أن أن التى بعدها مصدرية ؛ فيلزم توالى حرفين بمعنى واحد ، وهو لا يجوز كما قلنا ، والثانية من الحالتين اللتين تكون كى فيهما تعليلية لا غير : إذا وقعت بعدها لام التعايل ، نحو قولك : جئت كى لأقرأ ، وإنما وجب اعتبارها تعليلية لأننا لو لم نعتبرها تعليلية لوجب اعتبارها مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها ، والحروف الناصبة من العوامل الضعيفة التى لا تقوى على العمل مع الفصل بينها وبين معمولها ، وههنا قد فصل بين كى والمضارع باللام ؛ فالذى ألجأنا إلى قبول توالى حرفين بمعنى واحد هو الفرار من أمر ممتنع ، وهو الفصل بين العامل الضعيف ومعموله .

وتلخيص ضابط الحالة الثالثة : أن كى تحتل المصدرية والتعليلية إذا لم تذكر اللام قبلها ولا بعدها ، ولم تذكر بعدها أن ، نحو قولك : جئت كى أعلم ؛ فيمكن اعتبارها تعليلية ، وحينئذ تقدر أن بعدها ، ويمكن اعتبارها مصدرية ، وحينئذ تقدر اللام قبلها .
ومن هنا تعلم أن كى تكون مصدرية لا غير فى موضع واحد ، وتعليلية لا غير فى موضعين ، ومحملة لهما فى موضع واحد .

١٤٥ - هذا الشاهد من كلام كثير بن عبد الرحمن ، المشهور بكثير عزة ، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته ، فقال له : احتكم ، فطلب أن يكون كاتبه ، وصاحب أمره . فطرده . وغضب عليه . وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٩٤) .

فالرفع لعدم التصدر ، لا لأنها فُصِلَتْ عن الفعل ؛ لأن فَصْلَهَا بلا مغفركا يأتي .
والثاني : أن يكون الفعلُ بعدها مُسْتَقْبَلًا ؛ فلو حدثك شخصٌ بحديثٍ فقلت له :
« إِذَنْ تَصْدُقُ » رفعت ؛ لأن نواصب الفعل تقتضي الاستقبال ، وأنت تريد الحال ،
فَتَدَّأَفَعَا .

الثالث : أن يكون الفعل إما متصلاً أو منفصلاً بالقسم أو بلا النافية ؛ فالأول
كقولك : « إِذَنْ أَكْرَمَكَ » والثاني نحو « إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ » وقول الشاعر :
١٤٥ - إِذَنْ وَاللَّهِ تَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « عاد » فعل ماض فعل الشرط ،
مبنى على الفتح في محل جزم « لى » جار ومجرور متعلق بعاد « عبد » فاعل عاد ، وهو مضاف
و « العزيز » مضاف إليه « بعثلها » الجار والمجرور متعلق بعاد ، ومثل مضاف والضمير
مضاف إليه « وأمكنى » الواو عاطفة ، أمكن : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء
مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عبد العزيز « منها »
جار ومجرور متعلق بأمكن « إذن » حرف جواب وجزاء « لا » نافية « أقيلها »
أقيل : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به ، والجملة لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط
محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله « إذن لا أقيلها » حيث رفع الفعل المضارع الواقع بعد إذن ؛ ليكون
إذن غير مصدرة ، ومن شرط النصب بها أن تكون في صدر الكلام .

١٤٥ - — نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله تعالى عنه ،
وهو في نسخ ديوانه المطبوع بيتاً مفرداً لا سابق له ولا لاحق ، ولم يذكر معه من قيل فيه
وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٦) وفي القطر (رقم ١٣) .

الإعراب : « إذن » حرف جواب وجزاء ونصب « والله » الواو حرف قسم وجر ،
ولفظ الجلالة مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، وجملة القسم
لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله « ترميهم » ترمى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به « بحرب » جار ومجرور
متعلق برمى « يشيب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حرب =

والثالث : نحو « إذن لا أفعل »

فلو فصلَ بغير ذلك لم يحز العمل ، كقولك « إذن يا زيدُ أكرمك » .

وأما « أن » فشرط التنصب بها أمران :

أحدهما : أن تكون مَصْدَرِيَّةً ، لازائدة ، ولا مُفسَّرة .

الثاني : أن لا تكون مخففة من الثقيلة ، وهى التابعةُ علماً أو ظناً نَزَلَ منزلته .

مثالُ ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ) ^(١) (واللهُ يُريدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ) ^(٢) .

ومثالُ ما اتفق عنه الشرطُ الأولُ قولك : « كَتَبْتُ إليه أَنْ يَفْعَلَ » إذا أردت

بأن معنى أئى ؛ فهذه يرتفع الفعل بعدها ؛ لأنها تفسير لقولك كتبت ؛ فلا موضع لها ولما دخلت عليه ، ولا يجوز لك أن تنصب كما لا تنصب لو صرحت بأى ؛ فإن قدّرت

= « الطفل » مفعول به منصوب بقوله يشيب « من قبل » جار ومجرور متعلق بيشيب ، وقبل مضاف و « المشيب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إذن والله نرميهم » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو رمى بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم ، وهو قوله والله ، وقد ذكر المؤلف أن الفصل لا يغتفر إلا إذا كان الفاصل القسم كما فى هذا البيت أو « لا » النافية ، وقد أصر المؤلف على ذلك فى جميع كتبه ، ولكن بعض العلماء جعل الفصل بين إذن والمضارع مغتفراً فى مواضع أخرى غير هذين ؛ فجوز ابن عصفور الفصل بالظرف أو الجار والمجرور ، نحو قولك : إذن أمام الأستاذ — أو فى البيت — أكرمك ، وجوز ابن بابشاذ الفصل بالنداء أو بالدعاء ؛ فالأول كقولك : إذن يا محمد أكرمك ، والثانى كقولك : إذن غفر الله لك أكرمك ، وجوز الكسائى وهشام الفصل بعمول الفعل المضارع ، نحو قولك : إذن صديقك أكرم ، والذى ذهب إليه المؤلف رحمه الله — من عدم اغتفار الفصل إلا فى الحالتين اللتين ذكرهما — خير مما ذهب إليه هؤلاء جميعاً ؛ إذ لم يسمع عن العرب الذين يحتج بكلامهم إعمال إذن مع الفصل بشئ مما ذكروه زيادة على ما ذكره هو ، وإنما زادوا هم هذه الأشياء قياساً على ما ذكره المؤلف ؛ لأنهم وجدوها مما يكثر الاعتراض به بين العامل والمعمول — نحو قولك : أرأيت يا زيد ما فعل محمد ، وقولك : أسمع غفر الله لك ما قال خالد — فأجازوا الاعتراض بها بين إذن ومعمولها من أجل ذلك ، والاعتماد فى اللغة على النص أقوى من الاعتماد على القياس .

(١) من سورة الشعراء ، من الآية ٨٢ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٢٧

معها الجار — وهو الباء — فهي مصدرية ، ووجب عليك أن تنصب بها .
 وإنما تكون مفسرةً بثلاثة شروط : أحدها : أن يتقدم عليها جملة ، والثاني :
 أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه ، والثالث : أن لا يدخل عليها
 حرف جر لا لفظاً ولا تقديرًا ، وذلك كقوله تعالى : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ
 الْفُلَّ)^(١) (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْخَوَارِجِ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي)^(٢) (وَأَنْطَلِقَ
 الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمِسُوا)^(٣) ، أى : انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام ؛ وبخلاف نحو :
 (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ اتَّخَذُوا اللَّهَ رَبًّا أَلْعَالَمِينَ)^(٤) ؛ فإن التقدم عليها غير
 جملة ، وبخلاف نحو : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ)^(٥) ؛
 فليست « أن » فيها مفسرة لقلت بل لأمرتنى ، وبخلاف نحو : « كَتَبْتُ إِلَيْهِ
 بِأَنْ أَفْعَلَ » .

ومثال ما انتفى عنه الشرط الثاني قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى)^(٦)
 (أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)^(٧) (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً)^(٨) فيمن
 قرأ برفع (تكون) ألا ترى أنها فى الآيتين الأولى وقعت بعد فعل العلم ، أما فى الآية
 الأولى فواضح ، وأما فى الآية الثانية فلا أن مرادنا بالعلم ليس لفظ ع ل م ، بل مادل على
 التحقيق ؛ فهى فىهما مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها فى موضع رفع على
 الخبرية ، والتقدير علم أنه سَيَكُونُ ، أفلا يرون أنه لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ، وفى الآية الثالثة
 وقعت بعد الظن ؛ لأنَّ الْحُسْبَانَ ظَنٌّ ، وقد اختلف القراء فيها ؛ فمنهم من قرأ بالرفع ،
 وذلك على إجراء الظن مجزئ العلم ؛ فتكون مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة

-
- | | |
|--------------------------------------|--------------------------------------|
| (١) من سورة المؤمنين ، من الآية ٢٧ . | (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١١١ . |
| (٣) من سورة ص ، من الآية ٦ . | (٤) من سورة يونس ، من الآية ١٠ . |
| (٥) من سورة المائدة ، من الآية ١١٧ . | (٦) من سورة المزمل ، من الآية ٢٠ . |
| (٧) من سورة طه ، من الآية ٨٩ . | (٨) من سورة المائدة ، من الآية ٧١ . |

بعدها خبرها ، والتقدير وحسبوا أنها لا تكون فتنة ، ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظن على أصله وعدم تنزله منزلة العلم ، وهو الأرجح ؛ فلهذا أجمعوا على النصب في نحو (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ) ^(١) (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا) ^(٢) (أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) ^(٣) (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) ^(٤) ويؤيد القراءة الأولى أيضاً قوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) ^(٥) (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ) ^(٦) (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) ^(٧) ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة ؛ إذ لا يدخلُ الناصبُ على ناصب آخر ولا على جازم .

ثم قلت : وتُضَمَّرُ « أَنْ » بَعْدَ ثَلَاثَةِ مِنْ حُرُوفِ الْجُرِّ ، وَهِيَ كَتَى نَحْوُ (كَتَى لَا يَكُونُ دَوْلَةً) وَحَتَّى : إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا نَحْوُ (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) وَ « أَسْمَلْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ » ، وَاللَّامُ : تَغْلِيلِيَّةٌ مَعَ الْمُضَارِعِ الْمَجْرَدِ مِنْ لَا ، نَحْوُ (لِيَغْفَرَ لَكَ اللَّهُ) بِخِلَافِ (لِيَلَّا يَعْلَمَ) ، أَوْ جُحُودِيَّةٌ نَحْوُ « مَا كُنْتُ — أَوْ لَمْ أَكُنْ — لِأَفْعَلْ » .

وَبَعْدَ ثَلَاثَةِ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، وَهِيَ « أَوْ » الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ « لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَفْضِيئِي حَتَّى » أَوْ إِلَّا نَحْوُ « لَأَقْتُلَنَّه أَوْ يُسَلِّمَ » وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقِينَ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِغَيْرِ اسْمِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ (لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمَؤُنَا) (وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ) وَنَحْوُ (لَا تَطْمَؤُنَا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) .

* لَا تَنَنَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ *

وَبَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ وَثُمَّ ، إِنْ عَطَفْنَا عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ، نَحْوُ (أَوْ يُرْسِلْ رَسُولًا)

* لِلْبُسْ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي *

- | | |
|-------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٤ . | (٢) من سورة التوبة ، من الآية ١٦ . |
| (٣) من سورة العنكبوت ، من الآية ٢ . | (٤) من سورة القيامة ، من الآية ٢٥ . |
| (٥) من سورة القيامة ، من الآية ٣ . | (٦) من سورة البلد ، من الآية ٥ . |
| (٧) من سورة البلد ، من الآية ٧ . | |

وَلَكَّ مَعَهُنَّ وَمَعَ لَامِ التَّغْلِيلِ إِظْهَارُ أَنْ .
وأقول: اختصت «أن» بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومقدرة، بخلاف أخواتها الثلاثة؛
فإنها لا تنصب إلا ظاهرة، وإنما تضر في الغالب بعد حرف جر، أو حرف عطف^(١)؛
فأما حروف الجر التي تضر بعدها فتلاثة: حتى، واللام، وكي التعليلية.
أما «حتى» فنحو (حتى تَنِيَّ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ)^(٢) (حتى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)^(٣)
وليس النصب بحق نفسها، خلافاً للكوفيين، ولا يجوز إظهار أن بعدها في شعر ولا نثر^(٤)
ويشترط لإضمار أن بعدها: أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان
مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم، أو لا؛ فالأول كقوله تعالى: (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ
حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)^(٥) ألا ترى أن رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر
(١) قد ورد شذوذاً إضمار «أن» المصدرية في غير هذه المواضع مع بقاء عملها
— وهو النصب — فمن ذلك قراءة بعضهم: (بل تَقْدِفْ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ) سورة
الأنبياء الآية ١٩، في قراءة من قرأ بنصب (يدمغ) ومن ذلك قولهم في المثل: تسمع
بالمعدي خير من أن تراه، بنصب «تسمع» وتقدم الكلام عليه تفصيلاً (انظر ص ١٩
و ١٨٠ من هذا الكتاب)، ومن ذلك قول طرفة بن العبد البكري في معلقته:
أَلَا أَهْذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي
ينصب «أحضر» وهو الشاهد (رقم ٧١) الذي سبق لنا شرحه، ومن ذلك قول بعض
العرب: خذ اللص قبل يأخذك، بنصب «يأخذ». وإنما كان ذلك شاذاً لأن الناصب ضعيف كالجار
والجازم، والعامل الضعيف إنما سبيله أن يعمل مذكوراً، فإن حذف لم يبق له عمل،
(٢) من سورة الحجرات، من الآية ٩. (٣) من سورة طه، من الآية ٩١.
(٤) اعلم أن «حتى» التي تنصب الفعل المضارع بعدها لها معنيان: الأول التعليل، وهذا إذا
كان ما قبلها علّة لما بعدها، والمراد بالعلّة في هذا الموضع الأمر الذي يفضي ويؤدي إلى آخر، نحو
قولك: اسلم حتى تدخل الجنة، وقولك: ذاكر حتى تنجح، وقولك: اصدق حتى يشق بك الناس،
ألا ترى أن الإسلام يؤدي إلى دخول الجنة والمذاكرة تؤدي إلى النجاح والصدق يؤدي إلى ثقة الناس
بالبصديق، والثاني من معني حتى الغاية، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها: أي أن ما قبلها
لا ينقطع إلا عند حصول ما بعدها، نحو قولك: لأسيرن حتى تطلع الشمس، ولأذاكرن حتى
أتقن الدرس، ولأوأبن على العمل حتى أدرك غاية الأمل، والآية الأولى من الآيتين
السكريتين تحتل حتى فيها كل واحد من المعنيين، أما الآية الثانية فتحق فيها للغاية لبس غير.

إلى ما قبل حتى ، وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل ، وكذلك قولك « أَسَأَلْتُ
حتى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ » والثاني كقوله تعالى : (وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)^(١) في
قراءة مَنْ نصب (يقول) فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبلٌ بالنظر إلى الزلزال ،
لا بالنظر إلى زمن الإخبار ؛ فإن الله عز وجل قَصَّ علينا ذلك بعد ما وقع .

ولو لم يكن الفعل الذي بعد « حتى » مستقبلاً بأحد الاعتبارين امتنع إضمار أن ، وتعين
الرفع ، وذلك كقولك « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، ومن ذلك
قولهم : « شَرِبَتِ الْإِبِلُ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجْرُ بَطْنَهُ » و « مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ »
فإن المعنى حتى حالة البعير أنه يجيء يجر بطنه وحتى حالة المريض أنهم لا يرجونه . ومن
الواضح فيه أنك تقول : « سَأَلْتُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَتَّى لَا أَحْتَاجُ إِلَى السُّؤَالِ » أى :
حتى حالتي الآن أننى لا أحتاج إلى السؤال عنها .

وأما اللام فلها أربعة أقسام :

أحدها : اللام التعليلية ، نحو (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ)^(٢) ومنه
(إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ)^(٣) .
فإن قلت : ليس فتح مكة علةً للغفرة .

قلت : هو كما ذكرت ، ولكنه لم يجعل علة لها ، وإنما جعل علة لاجتماع الأمور
الأربعة للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهى : المغفرة ، وإتمام النعمة ، والهداية إلى الصراط
المستقيم ، وحصول النصر العزيز ، ولا شك [فى] أن اجتماعها له عليه السلام حصل
حين فتح الله تعالى مكة عليه .

وإنما مثلت بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليل فيها على مَنْ لم يتأملها .

الثانية : لامُ العاقبة ، وتسمى أيضاً لامَ الصَّيْرُورَةِ ، ولا مَ الْمَالِ ، وهى التى يكون

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٤ . (٢) من سورة النحل ، من الآية ٤٤ .

(٣) من سورة الفتح ، من الآيتين ١ ، ٢ .

مابعداها تقيضاً لمقتضى ما قبلها ، نحو (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً)^(١) ، فإن التقاطع لهم إنما كان لرأفتهم عليه ، ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحداً إلا أحبه ، فقصدوا أن يصيروه قرّة عين لهم ، قال بهم الأمر إلى أن صار عدواً لهم وحزناً .

الثالثة : اللام الزائدة ، وهي الآتية بعد فعل متعد ، نحو (يريد الله ليبين لكم)^(٢) (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس)^(٣) (وأمرنا لنسلم لرب العالمين)^(٤) فهذه الأقسام الثلاثة يجوز لك إظهار « أن » بعدهن^(٥) قال الله تعالى : (وأمرت لأن أكون)^(٥) الرابعة : لام الجحود ، وهي الآتية بعد كون ماضٍ منفي ، كقول الله تعالى : (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه)^(٦) (وما كان الله ليطلعكم على الغيب)^(٧) وهذه يجب إضمار « أن » بعدها^(٨) .

وأما « كي » ففي نحو « جئتكم كي تكرمني » إذا قدرتها تعليلية بمنزلة اللام ، والتقدير : جئتكم كي أن تكرمني ، ولا يجوز التصريح بأن بعدها إلا في الشعر^(٨) ، خلافاً للكوفيين ، وقد مضى ذلك .

وأما حروف العطف فأربعة ، وهي : أو ، والواو ، والفاء ، وثم ، وهذه الأربعة

-
- (١) من سورة القصص من الآية ٨ (٢) من سورة النساء من الآية ٢٦
(٣) من سورة الأحزاب من الآية ٣٣ (٤) من سورة الأنعام من الآية ٤٩
(٥) من سورة الزمر من الآية ١٢ (٦) من سورة آل عمران من الآية ١٧٩
(٧) من سورة آل عمران من الآية ١٧٩ أيضاً .
(٨) من هذا الكلام وما سيذكره الشارح في مباحث حروف العطف التي تضر أن بعدها يتبين لك أن إضمار أن على ثلاثة أقسام :

الأول : إضمار واجب ، على معنى أنه لا يجوز لك أن تأتي بأن في الكلام ، وذلك مع حق ، وكى التعليلية ، وواو المعية ، وفاء السببية .

الثاني : إضمار ممتنع ، وذلك على معنى أنه يجب عليك أن تأتي بأن في الكلام ، وذلك فيما إذا سبقها لام التعليل وأنت بعدها لا النافية نحو قوله تعالى : (لا يعلم أهل الكتاب) فإن « أن » ههنا موجودة في اللفظ إلا أنها مدغمة في لام « لا » النافية ، وبعد الحروف العاطفة على اسم خالص .

الثالث : إضمار جائز ، على معنى أنه يجوز لك أن تأتي بأن في الكلام ويجوز لك ألا تأتي بها ، وذلك بعد لام التعليل إذا لم تقع بعدها لا النافية ، نحو إذا كررت نجح ، ويجوز لأن تنجح .

منها مالا يجوز معه الإظهار ، وهو أو ، ومنها مالا يجب معه الإضمار^(١) ، وهو ثم ، ومنها ما تارة يجب معه الإضمار وتارة يجوز معه الإضمار والإظهار ، وهو الفاء والواو ، وهذا كله يفهم مما ذكرت في المقدمة^(٢) .

فأما « أو » فينتصب المضارع بأن مضرة بعدها وجوباً ، إذا صح في موضعها إلى أو إلّا ؛ فالأول كقولك : « لأزمنك أو تقضيني حق » وقوله :
١٤٦ - لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمَتَى فَمَا أَتَقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

(١) أى : بل يجوز معه إظهار أن ويجوز إضمارها .

(٢) يجب الإضمار إذا كانت الفاء للسببية والواو للمية في أحد الأجوبة الثمانية التي سيدكرها ، ويجوز الإضمار والإظهار إذا كان كل من الفاء والواو للعطف على اسم خالص وسيدكره ، وإذا حققت وجدت « أو » كالفاء والواو لها حالتان : حالة يجب فيها الإضمار ، وذلك إذا كانت بمعنى إلى أو إلّا ، وحالة يجوز فيها الإضمار والإظهار ، وذلك إذا كانت للعطف على اسم خالص ، وعبرة المصنف في المتن تنادى بذلك .

١٤٦ — لم أجد أحداً من الناس نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٧) وفي القطر (رقم ١٦) وابن عقيل (رقم ٢١٨) .

اللفظة : « لأستسهلن » استسهل الشيء : أن تعده سهلاً « الصعب » الذي يعسر عليك أن تدركه ، وهو ضد السهل « المتى » جمع منية - بضم فسكون ، مثل مدية ومدى - والمنية : اسم لما يتعمده الإنسان « اتقادت » اتقياد الآمال : حصولها ، فكأنها خضعت وذلت لطالبها وآملها « لصابر » اسم فاعل من الصبر ، وهو حبس النفس على المسكاره .

الإعراب « لأستسهلن » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، أستسهل : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف لا محل له « الصعب » مفعول به « أو » حرف بمعنى إلى « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن المضرة وجوباً بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا « المتى » مفعول به لأدرك « فما » الفاء حرف عطف ، ما : نافية « اتقادت » اتقاد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « الآمال » فاعل اتقاد « إلّا » أداة حصر لا محل لها من الإعراب « لصابر » جار ومجرور متعلق باتقاد .

الشاهد فيه : قوله « وأدرك » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو أدرك ، بعد « أو » وقد ذكر جماعة من العلماء أن « أو » في هذا البيت بمعنى إلى ، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب وفي القطر ، وذكر بعضهم أن « أو » بمعنى حتى ، ومنهم المؤلف في أوضحه ، وابن عقيل والأشموني ، ولا خلاف بين هذين الكلامين ، وإنما هو من باب اختلاف =

والثاني كقولك : « لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » وقوله :

١٤٧ — وَكَنتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

= العبارة والمعنى واحد : فإن إلى وحتى جميعاً معناها الغاية . وذكر السيوطى أن « أو » في هذا البيت بمعنى إلا ، وهذا مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد .

واعلم أن ضابط أو التى بمعنى إلى أن يكون انقضاء ما بعدها يحصل على التدرج شيئاً فشيئاً وضابط أو التى بمعنى إلا أن يكون ما بعدها ينقضى دفعة واحدة .

واعلم أيضاً أن عذر السيوطى فيما ذكره أن سيبويه لم يذكر أن «أو» ترد بمعنى إلى، وإنما ذكر أنها تأتي بمعنى إلا ، وتبعه على ذلك جماعة من المحققين منهم رضى الدين فى شرح الكافية . واعلم أن لأوالتى ينتصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبا ثلاثة معان : الأول الغاية ، وهو الذى يعبر عنه بأن تكون بمعنى إلى ، الثانى الاستثناء وهو الذى يعبر عنه بأن تكون بمعنى إلا . والثالث التعليل بمنزلة كي ، نحو قولك : لأعبدن الله أو يعافينى ، ألا ترى أن المعنى لىكى يعافينى ، وأنه لا يصح أن تكون أو فى هذا المثال للغاية ولا للاستثناء؛ لأن كلا هذين المعنيين يفيد أنك تقطع العبادة إذا حصلت المعافاة ؟ .

١٤٧ — هذا البيت لزيادة الأعمج ، وقد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ٢٤٧) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٤٩٨) وفى القطر (رقم ١٧) وفى المعنى فى (مباحث أو) وابن عقيل (رقم ٣١٩) . اللغة : « غمزت » الغمز : جس باليد يشبه النخس « قنات » أراد الرمح « كعوبها » الكعوب : جمع كعب ، وهو طرف الأنبوبة الناشز « تستقيما » تعتدل .

المعنى : قال الشمنى : « اختاف فى معنى البيت ؛ ف قيل : المعنى أن من لم تصاح له الملاينة توليناه بالخاشنة إلا أن يستقيم ، وقيل : المعنى إذا هجوت قوماً أيدهم بالهجرة إلا أن يتركوا هجائى ، وقيل : المعنى إذا اشتد على جانب قوم رأيت نيلينهم حتى يستقيموا ؛ إذ لو تعمدت الكسر لم يستقم أبداً » اهـ ، ولا يخفى عليك أن هذه المعانى كلها مجازية ، وليست المعنى الذى وضع له اللفظ المستعمل .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص . وضمير المتكلم اسمها ، مبنى على الضم فى محل رفع « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « غمزت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « قنات » مفعول به لغمز ، وقنات مضاف و « قوم » مضاف إليه « كسرت » فعل وفاعل « كعوبها » كعوب : مفعول به ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها جواب إذا ، وجملة الشرط وجوابه فى محل نصب خبر كان « أو » حرف بمعنى إلا « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى قنات قوم والألف للاطلاق . الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله تستقيم ، بأن المضمرة بعد أو التى بمعنى إلا ؛ وتأخير المعنى : كسرت كعوبها فى كل حال لإحالة استقامتها .

أى : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها إلى أن تستقيم ؛ لأن الكسر لا استقامة معه .

وأما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدها وجوباً بشرطين لا بد منهما :

أحدهما : أن تكون الفاء بسببية والواو للمعية ، فلهذا رفع الفعل في قوله :

* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ * — ١٤٨

١٤٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بَيْدَاءَ سَمَلَقْ *

والبيت من كلام جميل بن معمر العذري ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠٢).

اللغة : « القواء » الحالى من الأهل « ييداء » هى الصحراء ، وسميت بذلك لأنها تئيد من يسلكها ، أى : تهلكه « سملق » بوزن جعفر — هى الأرض التى لا تثبت شيئا مطلقا .

الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تَسْأَلِ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الربيع » مفعول به لتسأل « القواء » نعت للربيع « فينطق » الفاء حرف دال عن الاستثنا ، ينطق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الربيع « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « تخبرنك » تخبر : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به لتخبر « ييداء » فاعل تخبر « سملق » نعت لييداء .

الشاهد فيه : قوله « فينطق » حيث رفع الفعل المضارع ، الذى هو ينطق ، بعد الفاء مع كون هذه الفاء مسبوقه بالاستفهام ، وذلك بسبب أن هذه الفاء ليست دالة على السببية وإلا لنصب الفعل بعدها ، وليست عاطفة وإلا لجزم الفعل بعدها ؛ لكونه حينئذ يكون معطوفا على مجزوم وهو تسأل ، وإنما هذه الفاء فى هذا الموضع حرف دال على الاستثنا .

وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها ؛ فلما ارتفع دل على أنها للاستئناف ، وقال الله تعالى : (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)^(١) الفاء هنا عاطفة كما سيأتي .

الثاني : أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب ؛ فلا يجوز النصب في نحو « زيدٌ يأتينا فيحدهُ ذنأ » فأما قوله :

١٤٩ — سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

(١) من سورة المرسلات من الآية ٣٦ ، والفاء في الآية الكريمة عاطفة غير دالة على السببية ، ومن أجل عدم دلالتها على السببية ارتفع المضارع بعدها .
١٤٩ — هذا البيت من كلام المغيرة بن حبياء ، وحبياء : أمه .

اللغة : « أترك منزلي » يريد أنه يفارقه ولا يقيم فيه « لبني تميم » كنى بتركه منزله لهم عن أنهم لا يحافظون على حرمة جارهم ولا يرعون حقوقه « أستريحَا » أراد أنه يقدر هناك لنفسه السلامة من التكدير والتنعيص .

الإعراب : « سأترك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منزلي » منزل : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ومنزل مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « لبني » جار ومجرور متعلق بأترك ، وبني مضاف ، و « تميم » مضاف إليه « وألحق » الواو عاطفة ، ألحق : فعل مضارع معطوف على أترك مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، « بالحجاز » جار ومجرور متعلق بألحق « فأستريحَا » الفاء حرف دال على السببية ، أستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والألف حرف إطلاق ،

الشاهد فيه : قوله « فأستريحَا » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو أستريح ، بعد فاء السببية ، مع أنها ليست مسبوقة بطلب أو نفي ، وذلك ضرورة من الضرورات التي لاتقع إلا في الشعر على سبيل الندرة .

وقد زعم بعض العلماء أن قوله « أستريحَا » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وقد ذكر المؤلف هذا التخريج وأنكره وذكر علة إنكاره ؛ فتدبر ذلك والله يرشدك .

فضرورة ، وقيل : الأصل فاستريحن ، بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلت في الوقف ألفاً كما تقف على (لَنَسْفَعاً)^(١) بالألف ، وهذا التخريج هروب من ضرورة إلى ضرورة ؛ فإن توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة .

وقولنا « طلب » يشمل : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والعرض ، والتخصيض ، والتمنى ، والاستفهام ، فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية^(٢) .
وهذه المسألة التي يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية ، ولكل منها نصيب من القول يخصه ، فلتتكم على ذلك بما يكشف إشكاله فنقول :

أما النفي فنحو قولك : « ما تأتيني فأكرمك » ، ولك في هذا أربعة أوجه :
أحدها : أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها ؛ فيكون شريكه في إعرابه ، فيجب هنا الرفع ؛ لأن الفعل الذي قبلها مرفوع ، والمعطوف شريك المعطوف عليه ؛ فكأنك قلت : ما تأتيني فمأكرمك ؛ فهو شريكه في النفي الداخل عليه ، وعلى هذا قوله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ، وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)^(٣) فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا ، والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق ، فكأنه قيل : لا يؤذن لهم فلا يعتذرون .

الثاني : أن تقدر الفاء لمجرد السببية ، ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفاً ، ومع استئنافه يقدر مبنياً على مبتدأ محذوف ؛ فيجب الرفع أيضاً ؛ لخاو الفعل عن الناصب

(١) من سورة العلق من الآية ١٥

(٢) قد جمع بعضهم هذه الثمانية في بيت من الشعر ، فقال :

مر ، وادع ، وانه ، وسل ، واعرض ، لحضهم

تمن ، وارج ، كذاك النفي ، قد كمال

(٢) من سورة المرسلات من الآيتين ٣٥ و ٣٦

والجازم ؛ فنقول : « ما تأتيني فأكرمك » بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتني ، وذلك إذا كنت كارها لإتيانه ، ويوضح هذا أنك تقول : « ما زيدٌ قاسياً فيعطِفُ على عبده » أى : فهو لا تنفء القسوة عنه يعطف على عبده ، والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح ؛ لأن الوجه الأول شملَ النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها ، وهذا الوجه أنصبَّ النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها ، وذلك لأنك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذى بعدها على النفي الذى قبله فيكون شريكه فى النفي ، وإنما أخلصتها للسببية .

ويذكر النحويون هذين الوجهين فى قولك « ما تأتينا فتحدثنا » ، وهذا سهو ؛ إذ يستحيل أن ينتفى الإتيانُ ويوجدَ الحديثُ ، والصوابُ ما مثلتُ لك به .

الثالث : أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر^(١) الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ، وتقدر النفي منصّباً على المعطوف دون المعطوف عليه ؛ فيجب حينئذٍ النصب بأن مضرة وجوبا ، والتقدير : ما يكون منك إتيان فأكرام منى ، أى : ما يكون منك إتيان فيعقبه منى إكرام ، بل يكون منك إتيان ولا يكون منى إكرام .

الرابع : أن تقدر أيضاً الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ، ولكن تقدر النفي منصّباً على المعطوف عليه ، فينتفى المعطوف ؛ لأنه مسبب عنه ، وقد انتفى ، ويكون معنى الكلام ما يكون منك إتيان فكيف يكون منى إكرام وهذان الوجهان سائغان فى « ما تأتينا فتحدثنا » إذ يصح أن يقال : ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث ، وأن يقال : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟

وتلخص أن لنا فى الرفع وجهين ، وفى النصب وجهين .
فإن قلت : هل يجوز أن يقرأ (ولا يؤذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُوا)^(٢) بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب ؟

(١) فى هذه العبارة نوع قاق ، ولو قال : « عاطفة لمصدر الفعل الذى بعدها » لكان ذلك خيراً مما قاله .

(٢) من سورة المرسلات من الآية ٣٦

قلت : نعم يجوز على الوجه الثانى ، وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أى : لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ؟ ويمتنع على الوجه الأول - وهو ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث - ألا ترى أن المعنى حينئذ لا يؤذن لهم فى حالة اعتذارهم ، بل يؤذن لهم فى غير حالة اعتذارهم ، وليس هذا المعنى مراداً .

فإن قلت : فإذا كان النصب فى الآية جائزاً على الوجه الذى ذكرته ، فما باله لم يقرأ به أحدٌ من القراء المشهورين ؟

قلت : لوجهين ، أحدهما : أن القراءة سنة متبعة ، وليس كل ما تجوزُهُ العربية تجوز القراءة به ، والثانى : أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآى ، والنصب بخذفها فيزول التناسب .

ومن محىء النصب بعد النفى قولُ الله عز وجل : (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(١) والنصب هنا على معنى قولك : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، لا على قولك : ما تأتينا محدثاً بل غير محدث .

ولو قلت « ما تأتينا إلا فتحدثنا » أو « ما تزال تأتينا فتحدثنا » وجبَ الرفع ، وذلك لأن النفى فى المثال الأول قد انتقض يالاً ، وفى المثال الثانى هو داخل على زال ، وزال للنفى ، ونفى النفى إيجاب .

وأما الأمر فكقوله :

(١) من سورة فاطر من الآية ٣٦ .

١٥٠ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا
 وشرطه أمران : أحدهما ، أن يكون بصيغة الطلب ؛ فلو قلت « حَسْبُكَ حَدِيثُ
 قَيْنَامَ النَّاسِ » بالنصب - لم يحز ، خلافاً للكسائي ، والثاني : أن لا يكون بلفظ اسم
 الفعل ؛ فلا يجوز أن تقول : « صَهْ فَنُكْرِمَكَ » بالنصب ، هذا قول الجمهور ، وخالفهم
 الكسائي ؛ فأجاز النصب مطلقاً ، وفصل ابنُ جنى وابنُ عصفور : فأجازاه إذا كان
 اسمُ الفعل من لفظ الفعل ، نحو : « تَزَالُ فَتُحَدِّثُكَ » وَمَنْعَاهُ إذا لم يكن من لفظه ، نحو
 « صَهْ فَنُكْرِمَكَ » وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً .

١٥٠ — هذا البيت لأبي النجم النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة ، وهو من
 شواهد سيويوه (ج ١ ص ٤٢١) وقد أنشده المؤلف في أوضح المسالك (رقم ٥٠٠) وفي
 القطر (رقم ١٨) وأنشده أيضاً الأشموني في باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٠)
 اللغة : «ناق» مرخم ناقة «عنقا» بفتح العين والنون جميعاً - ضرب من السير السريع
 «فسيحاً» واسع الخطى «سليمان» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان «نستريحاً» نلتقينا
 تعب السفر .

المعنى : يأمر ناقته أن تسرع السير به حتى يصل إلى ممدوحه ؛ ليعطيه العطاء الجزل الذي
 يرتاح بعده من عناء الأسفار لتحصيل المال .

الإعراب : «يا» حرف نداء «ناق» منادى مرخم مبنى على الضم في محل نصب «سيري»
 فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله «عنقا» مفعول مطلق مبين للنوع ، وأصله صفة لموصوف
 محذوف ، وتقدير الكلام : سيري سيراً عنقا «فسيحاً» صفة لعنقا «إلى سليمان» جار
 ومجرور متعلق بسيري «فستريحاً» الفاء فاء السببية ، ونستريحاً : فعل مضارع منصوب
 بأن المضمر وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ،
 والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله «نستريحاً» حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو نستريح ، بأن
 مضمره وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله سيري .

وأما النهي فكقولك : « لَا تَفْعَلْ شَرًّا فَأَعاقِبَكَ » وقول الله تعالى : (لَا تَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ)^(١) (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(٢) ولو نقضت النهي بالإلّا قبل الفاء لم تنصب ، نحو « لَا تَضْرِبْ إِلَّا عَمْرًا فَيَغْضَبُ » فيجب في « يغضب » الرفع .

وأما الدعاء فكقولك : « اللَّهُمَّ تَبْ عَلَيَّ فَاتُوبَ » وقول الله تعالى : (رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِيَّ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ)^(٣) وقول الشاعر :
 ١٥١ — رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

- (١) من سورة طه من الآية ٥١ . (٢) من سورة طه من الآية ٨١ .
 (٣) من سورة يونس من الآية ٨٨ .

١٥١ — هذا الشاهد من الآيات التي لا يعلم قائلها ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٢١) والأشمنوني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في شرح قطر الندى (رقم ١٩) .
 اللغة : « وقفني » أراد اهدني وأرشدني « أعدل » أميل « سنن » بفتح السين والنون جميعاً — هو الطريق « الساعين » جمع ساع ، وهو السائر .
 الإعراب : « رب » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل ياربني ، حذف ياء التكلم ، اكتفاء بالكسرة التي قبلها « وقفني » وفق : فعل دعاء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فلا » الفاء فاء السببية ، ولا : نافية « أعدل » فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « عن سنن » جار ومجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف و« الساعين » مضاف إليه « في خير » جار ومجرور متعلق بالساعين ، وخير مضاف و « سنن » مضاف إليه ، محرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « فلا أعدل » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله « أعدل » بأن المضمره وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء الذي هو قوله وفق ، ومنه تبين لك أيضاً أن الفصل بلا النافية بين الفاء والفعل لا يمنع من عمل النصب .

وشرطه أن يكون بالفعل ؛ فلو قلت « سَقِيَا لَكَ فَيُرْوِيكَ اللَّهُ » لم يجز النصب .

وأما الاستفهام فشرطه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد ؛ فلا يجوز النصب في نحو « هَلْ أَخُوكَ زَيْدٌ فَأَكْرِمُهُ » بخلاف « هَلْ أَخُوكَ فَأَكْرِمُهُ » ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا)^(١) والاستفهام بالاسم نحو (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ)^(٢) يقرأ برفع (يضاعف) ونصبه، وفي الحديث حكاية عن الله تعالى « مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرُ لَهُ » والاستفهام بالظرف نحو « أَيْنَ يَبْتَكَ فَأُزورك ؟ » و « متى تَسِيرُ فَأُرَافِقُكَ ؟ » و « كَيْفَ تَكُونُ فَأُصَحِّبُكَ ؟ » .

فإن قلت : فما بَالُ الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)^(٣) .

قلت : لوجهين ، أحدهما : أن الاستفهام هنا معناه الإثبات ، والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء ، والثاني : أن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام ، وهو رؤية المطر ، وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه ؛ فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب .

فإن قلت : يردُّ هذا الوجهَ قوله تعالى : (أَعْجَزْتَ أَنْ أكونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِي سَوَاءَهُ أَخِي)^(٤) ؛ فإن مَوَاراة السوأة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام ؛ لأن العَجَزَ عن الشيء لا يكون سبباً في حصوله .

(١) من سورة الأعراف من الآية ٥٢ . (٢) من سورة البقرة من الآية ٢٤٥ .

(٣) من سورة الحج من الآية ٦٣ . (٤) من سورة المائدة من الآية ٣١ .

قلت : ليس (أوارى) منصوباً في جواب الاستفهام ، وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب ، وهو (أكون) .

فإن قلت : فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام !
قلت : هو غلطٌ في ذلك .

وأما العَرَضُ فكقول بعض العرب : « أَلَا تَقَعُ [في] الْمَاءِ فَتَسْبَحَ » وكقولك « أَلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » وقول الشاعر :

١٥٢ — يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

١٥٢ — وهذا الشاهد مما لم أقف على نسبته إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في القطر (رقم ٢١) وابن عقيل (رقم ٣٢٢) .
اللغة : « الكرام » جمع كريم ، ويراد به الجواد ، كما يراد به الأصيل « تدنو » تقرب ، وأراد به هنا النزول عليهم « راء » اسم فاعل فعله رأى بمعنى أبصر .

المعنى : يقول مخاطبه : لقد حدثك الناس عنا ، وزعموا لك أنا قوم نكرم الضيف ، وننزله خير منزل ، فأنا أعرض عليك أن تزورنا وتلم بدارنا لتعرف حقيقة ماسمعه من أفواه المتحدثين عنا ، ولتكون معرفتك بحالنا معرفة أكيدة ؛ فإن المعرفة عن طريق السماع ليست كالمعرفة عن طريق المعاينة والمشاهدة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و « الكرام » مضاف إليه « ألا » أداة عرض ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تدنو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل « فتبصر » الفاء فاء السببية ، تبصر : فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعدفاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعل تدنو وتبصر ضمير مستتر في كل منهما وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول بمعنى الذي : مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون في محل نصب « قد » حرف تحقيق « حدثوك » حدث : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير المخاطب مفعول به أول ، ولهذا الفعل مفعول ثان محذوف هو رابط الصلة بالموصول ، والتقدير : فتبصر الذي =

وأما التحضيض فكقولك : « هَلَّا أَتَيْتَ اللَّهَ تَعَالَى فَيَغْفِرَ لَكَ » و « هَلَّا أَسْمَتَ فَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ » وهو والعَرَضُ متقاربان ، بجمعهما التنبيهُ على الفعل ، إلا أن في التحضيض زيادةً توكيدٍ وَحْثٌ ^(١) .

وأما قوله تعالى : (لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ) ^(٢) فمن باب النصب في جواب الدعاء ، ولكن استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء .

وأما التَّمَنَّى فكقولهُ تعالى : (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا) ^(٣) وقول الشاعر :

١٥٣ — * أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنْهَا فَيُخَيِّرَنَا *

— حدثوكه ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فَمَا » حرف دال على التعليل وما : نافية « رَأَى » مبتدأ « كُنْ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « سَمِعَا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من المجرورة محلاً بالكاف ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلاً بالكاف .

الشاهد فيه : قوله « فتبصر » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو قوله تبصر ، بأن المضمر وجوباً بعد فاء السببية في جواب العرض المدلول عليه بقوله « ألا ... »

(١) اعلم أن بين العرض والتحضيض اجتماعاً واقتراحاً ؛ فهما يجتمعان في أن كل واحد منهما طلب ، على معنى أن المتكلم طالب من المخاطب أن يحدث الفعل الذي بعد أداة العرض والتحضيض ، وهما يختلفان في أن العرض طاب مع لين ورفق ، والتحضيض طلب مع حث وإزعاج ، ولكل منهما مواضع تليق به .

(٢) من سورة المنافقين من الآية ١٠ .

(٣) من سورة النساء من الآية ٧٣

١٥٣ — هذا صدر بيت لأمية بن أبي الصلت ، وعجزه قوله :

* مَا بُعِدُ غَايَتَنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا *

وهو من شواهد سيدييه (ج ١ ص ٤٢٠) .

اللغة : « ألا رسول لنا منها » رواية سيدييه والأعلم « ألا رسول لنا منا » وكلتا الروايتين صحيحة ، وضمير المؤنثة في « منها » على هذه الرواية يعود إلى المقابر ، مثلاً « غايتنا » أصل الغابة في سباق الخيل الأمد الذي جعل مسافة للتسابق « رأس مجرانا » =

فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية في هذه المواضع الثمانية .

وأما النصب بعد واو المعية في المواضع المذكورة فسمِع في خمسة ، وقاسه النحويون في ثلاثة .

فالخمس المسموع فيها أحدها النفي ، كقوله تعالى : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)^(١) والمعنى والله أعلم إنكم تجاهدون ولا تصبرون ، وتطمعون أن تدخلوا الجنة ، وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم ، والواو من قوله تعالى (ولما) واو الحال ، والتقدير : بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالكم هذه الحالة .

= أول ومبدأ إجرائنا الخيول ، والمجرى — بضم اليم وسكون الجيم — مصدر ميمي بمعنى الإجراء ، وتقول : أجرى الفارس فرسه إجراء ، وقد ضرب الغاية والمجرى مثلاً . المعنى : يقول : إن الإنسان إذا مات لم يعرف مدة إقامته إلى أن يبعث ؛ فتمنى أن يحياه رسول من الأموات يخبره بحقيقة ذلك .

الإعراب : «ألا» كلة أصلها مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية للجنس ، وصار معناها التني ، وبقي لا بعد ذلك التركيب ما كان لها قبله ، وهو الإعمال « رسول » اسم ألا مبني على الفتح في محل نصب « لنا منها » جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر ألا ، ويجوز تعليق الأول بمحذوف صفة لرسول ، والثاني بمحذوف خبر ألا « فيخبرنا » الفاء فاء السببية ، يخبر : فعل مضارع منصوب بأن المضرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رسول ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مفعول به ليخبر « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « بعد » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وبعد مضاف ، وغاية من « غايئنا » مضاف إليه ، وغاية مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « من رأس » جار ومجرور متعلق ببعث ، ورأس مضاف ومجرى من « مجرانا » مضاف إليه ، ومجرى مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فيخبرنا » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو يخبر ، بأن المضرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب التني المدلول عليه بقوله « ألا ... »

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٢ .

والثاني : الأمر ، كقوله :

١٥٤ — قَعْلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُوَ إِنْ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

١٥٤ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؛ فنسبه سيويه (ج ١ ص ٤٢٦) إلى الأعشى ، وبغشت ديوانه فوجدته في زيادات الديوان ، ولم يروه أبو العباس ثعلب فيما رواه من شعر الأعشى ميمون ، ونسبه الأعلام في شرح شواهد إلى الخطيئة ، ونسبه آخرون إلى دثار بن شيان النخري ، ونسبه قوم إلى ربيعة بن جشم ، ونسبه القالي إلى الفرزدق ، والبيت من شواهد ابن عقيل أيضا (رقم ٣١٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ٥٠١) .

قال أبو رجاء غفر الله له : وقد روى أبو السعادات ابن الشجري في أثناء مختار شعر الخطيئة كلمة عدتها ثلاثة عشر بيتا نسبها إلى دثار بن شيان النخري ، أحد بن النمر ابن قاسط ، يقولها في هجاء بني قريع ، والبيت الشاهد تاسع أبياتها .

وقد رواه أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف (ص ٣٠٦) برواية أخرى « ادعى وأدع فإن أندى » وهى رواية ابن الشجري ، ومجازها عندهما أن « وأدع » مجزوم بلام الأمر محذوفة ، أى : ادعى ولأدع — إلخ .

اللغة « أندى » أفعل تفضيل من قولهم : ندى صوته يندى ندى — من باب فرح — إذا بعد أمده وامتد .

الإعراب : « قلت » قال : فعل ماض ، وضمير المتكلم فاعله « ادعى » فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله ، والجملة في محل نصب مقول القول « وأدعو » الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أندى » اسم إن « لصوت » جار مجرور متعلق بأندى ، وقيل : اللام زائدة ، وأندى مضاف وصوت مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « داعيان » فاعل ينادى ، وأن مع دخلت عليه في تأويل مصدر خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله أدعو ، بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله « ادعى » .

والثالث : النَّهْيُ ، كقول الشاعر^(١) :

١١٤ — يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمَعْلَمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ
أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَها عَنْ غَيِّها فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ
فَهَذَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيَسْتَفِي بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وتقول : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » فإذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جازمت الثاني ، وكان شريك الأول في النهي ، وكأنك قلت : لا تفعل هذا ولا هذا ، وحينئذ فيلتقي سا كنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين ، وإن أردت عطف مصدر الفعل على مصدرٍ مقدرٍ مما قبله نصبت الفعل بأن مضمرة ، وكان النهي حينئذ عن الجمع بينهما ، وإن أردت الاستئناف رفعت الثاني .

والرابع : التَّمْنَى ، كقوله تعالى : (يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)^(٢) .

والخامس : الاستفهام ، كقوله ، وهو الخطيئة :

١٥٥ — أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

(١) قد سبق ذكر هذه الأبيات كلها في (ص ٢٣٨) وبيننا ما فيها من قول ، ولا حاجة بنا إلى إعادة شيء منه ههنا — ومحل الشاهد هنا قوله « وتأتي » حيث نصب الفعل المضارع — الذي هو قوله تأتي — بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي المدلول عليه بقوله « لآلته ... »

(٢) من سورة الأنعام ، من الآية ٢٧ . وقد قرأ حمزة وحفص في هذه الآية الكريمة بنصب (نكذب) ونصب (نكون) والاستشهاد لما نحن فيه يصلح بكل واحدة من الكلمتين خلافا لمن زعم أن الاستشهاد لا يكون إلا في (ونكون) .

١٥٥ — هذا الشاهد من كلمة للخطيئة يهجو فيها الزبرقان بن بدر وقومه ، ويمدح آل بغيض بن شماس ، وهذا البيت أنشده سيويوه (ج ١ ص ٤٢٥) والمؤلف في القطر (رقم ٢٢) والأشمونى في باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٥) .

وينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً ، لا وجوباً ، بعد أربعة أحرف ، وهى : الفاء ، وثم ، والوا ، وواو ، وذلك إذا عطفن على اسم صريح .

مثال ذلك بعد « أو » قول الله تعالى : (وَمَا كَانَ لِنَبِّئِهِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ)^(١) يقرأ فى السبع برفع (يرسل)

الإعراب « ألم » الهمزة للاستفهام التقريرى ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « جاركم » جار : خبر أك منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجار مضاف ، وضمير جماعة المخاطبين مضاف إليه « ويكون » الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية « بينى » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبينكم » ظرف معطوف بالواو على الظرف السابق ، وضمير المخاطب مضاف إليه « المودة » اسم يكون « والإخاء » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله يكون ، بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة فى جواب الاستفهام .

واعلم أن ههنا ثلاثة أشياء ، الأول : أن الرواة متفقون على رواية هذا البيت بنصب « ويكون » والثانى : أن العلماء يختلفون فى جواز نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وواو المعية فى جواب الاستفهام التقريرى ، فمنهم من قال : نصب المضارع فى جواب الاستفهام خاص بالاستفهام الحقيقى ، والثالث : أن الاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب من يرى التسوية بين الاستفهام التقريرى والاستفهام الحقيقى ، فأما على رأى من قال : إنما ينتصب المضارع بعد الفاء أو الواو فى جواب الاستفهام الحقيقى — فلا يكون فى هذا البيت شاهد لما نحن فيه ، ويكون انتصاب « يكون » بعد الواو فى جواب النفى ، وهو شاهد غير الذى أنشد الشارح البيت من أجله .

والخلاصة أن « يكون » فى هذا البيت منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية البتة ، غاية ما فى الباب أنه فى جواب الاستفهام عند قوم ، وفى جواب النفى عند قوم آخرين ، ومن هنا تعرف السر فى اتفاق الرواة على النصب .

ونصبه ، وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ رحمه الله : قرئ (لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي) ^(١) بنصب (آوِي) ولا وجه له ، ورد عليه ابنُ جنى في مُحْتَسِبِهِ وَغَيْرُهُ ، وقالوا : وَجْهٌ كوجه قراءة أكثر السبعة (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) بالنصب ، وذلك لتقدم الاسم الصريح ، وهو (قُوَّة) فكانه قيل : لو أن لي بكم قوة أو إيواء إلى ركن شديد .

ومثال ذلك بعد الواو قولُ مَيْسُونَ بِنْتِ بَحْدَل :

١٥٦ — لَلْبَسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) من سورة هود ، من الآية ٨٠ .

١٥٦ — هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبي سفيان ونقلها إلى الحاضرة ، فكانت تكثر من الخنن إلى أهلها ، ويشتهر بها الوجد إلى حالتها الأولى . والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام في شرح شواهد ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠٤) وفي القطر (رقم ١٥) والأشموني في باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٦) .

الإعراب : «اللبس» اللام لام الابتداء ، لبس : مبتدأ ، وهو مضاف و«عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو عاطفة ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد واو العطف «عيني» فاعل تقر ، وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً ، ولبس مضاف و«الشفوف» مضاف إليه . الشاهد فيه : قوله «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع — وهو قوله «تقر» — بأن المضمرة جوازاً بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله لبس ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، يعني أنه يجوز لك أن تقول : ولبس عباءة وأن تقر عيني ، وإذا كان الاسم السابق مقدراً بالفعل لم يحز نصب المضارع بعد الواو ، والاسم الذي يقدر بالفعل هو الوصف الصريح المقترب بآل ، نحو «الحاضر فيحصل لي السرور أخى» فإن قولك الحاضر في تقدير قولك الذي يحضر ؛ فلا يجوز نصب المضارع الذي بعده ، وهو يحصل .

ومن مجموع ما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن السابق على الواو أو الفاء إما أن يكون اسماً صريحاً ، وإما أن يكون اسماً غير صريح ، بل هو فعل في تأويل الاسم ؛ نحو قولك : ما تأتينا فتحدثنا ، فإن هذا الكلام في تأويل قولك =

الرواية فيه بنصب « تَقَرَّ » وذلك بأن مُضْمَرَةً ، على أنه معطوف على اللبس ، فكأنه قال : لبس [عباءة] وقرة عيني .
ومثال ذلك بعد الفاء قوله :

١٥٧ — لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِرَابًا عَلَى تَرَبِّ

= ما يكون منك إتيان حديث ، فإن كان اسماً صريحاً : فإما أن يكون خالفاً من التقدير بالفعل — وهو المصدر — وإما أن يكون مقدرًا بالفعل — وهو الوصف المقرون بأل — فإن كان الاسم السابق غير صريح فإضمار أن المصدرية بعده واجب ، ولا بد حينئذ من تقديم نفي أو طلب ، وإن كان الاسم السابق صريحاً وكان مع ذلك خالفاً من التقدير بالفعل فإضمار أن المصدرية بعده جائز ، وإن كان الاسم السابق صريحاً وكان مع ذلك مقدرًا بالفعل فإضمار أن المصدرية بعده ممتنع ؛ فإضمار أن المصدرية بعد الواو والفاء حينئذ على ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز ، وممتنع .
١٥٧ — البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠٥) والأشمونى في باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٨) .

اللغة : « توقع » ارتقاب وانتظار « معتَرٍّ » هو الفقير الذى يتعرض للمعروف « أوثر » أفضل وأرجح « إِرَابًا » مصدر أَرَبَ الرجل إذا استغنى « ترَب » بفتحين — وهو الفقر والحاجة ، وهو مصدر ترَبَ الرجل — من باب فرح — إذا افتقر .
الإعراب : « لولا » حرف يقتضى امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، تقديره موجود ، وتوقع مضاف ، و « معتَرٍّ » مضاف إليه « فأرضيه » الفاء عاطفة ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها جواب لولا « إِرَابًا » مفعول به لأوثر « على ترَب » جار ومجرور متعلق بأوثر .

الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله « أرضى » بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة ؛ لأنها مسبوقه باسم خالص من التقدير بالفعل وهو قوله توقع الذى هو مصدر ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، وقد بينا ذلك بإيضاح في شرح الشاهد السابق .

ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر :

١٥٨ — إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

وكانت العرب إذا رأت البقر قد عافت ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء ، ولا تمتنع منه ؛ فراراً من الضرب أن يصيبها ، وإنما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله ، بخلاف الثور .

١٥٨ — هذا البيت من كلام أنس بن مدركة الخثعمي ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠٧) والأشمنوني في باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣١٨) وانظره مع أبيات أخرى في معناه في كتاب الحيوان للجاحظ (١-١٨) .

اللفظة : «سليكا» هو بضم السين وفتح اللام - وهو سليك بن السليكة - بزنة همزة - وهو أحد ذؤبان العرب وشذاذهم ، وكان من حديثه أنه مر بيت من خثعم وأهله خلوف ، فرأى امرأة شابة بضة فقال منها ، فعلم بهذا أنس بن مدركة ، فأدركه فقتله «أعقله» أي : أودى ديتة «الثور» ذكر البقر «عافت البقر» كرهت ، وقد ذكر المؤلف سبب هذا التعبير ، وقد ذكر الجاحظ في الموضع الذي يبناه من الحيوان جملة صالحة من كلام العرب في ذلك . ويقال : الثور صرب من نبات الماء تراه البقر فتعاف الورود استقذاراً ، فيضربه البقار لينحيه لكي ترد .

الإعراب : «إني» إن : حرف توكيد ونصب ، وباء المتكلم اسمه «وقتلي» الواو عاطفة ، قتل : معطوف على اسم إن ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله «سليكا» مفعول به للمصدر «ثم» حرف عطف «أعقله» أعقل : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد ثم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به «كالثور» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة في محل نصب حال من الثور «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب عامله يضرب «عافت» عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عاف ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة لما الحينية إليها .

الشاهد فيه : قوله «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو قوله «أعقل» بأن المضمرة جوازاً بعدهم ، المسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله «قتل» الذي هو مصدر .

وقولى « اسم صريح » احترازاً من نحو « ما تأتينا فتحدثنا » فإن العطف فيه وإن كان على اسم متقدم ، فإننا قد قدمنا أن التقدير ما يكون منك إتيان فحديث ، لكن ذلك الاسم ليس بصريح ، فإضمار أن هناك واجب لاجاز ، بخلاف مسألتنا هذه ، فإن إضمار أن جائز ، بل نص ابن مالك في شرح العمدة على أن الإظهار أحسن من الإضمار .

ثم قلت : باب — المَجْرُورَاتُ ثَلَاثَةٌ : أَحَدُهَا : الْمَجْرُورُ بِالْحَرْفِ ، وَهُوَ : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَفِي — مُطْلَقًا ، وَالْكَافُ ، وَحَتَّى ، وَالْوَاوُ — لِلظَّاهِرِ مُطْلَقًا ، وَالنَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ مُضَافًا لِلْكَعْبَةِ أَوْ الْيَاءُ ، وَكَانَ لِمَا الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ أَوْ أَنَّ الْمَضْمَرَةَ وَصَلَتْهَا وَمُذْ وَمُنْذُ لَزَمَنِ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ وَلَا مُبْتَهَمٍ ، وَرَبِّ لِضْمِيرٍ غَيْبِيَّةٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ يُمَيِّزُ بِمُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى قَلِيلًا وَلِئِنْ كَرِهَ مَوْصُوفٍ كَثِيرًا .

وأقول : لما أُنْهِيَتْ الْقَوْلُ فِي الْمَرْفُوعَاتِ وَالْمَنْصُوبَاتِ شَرَعْتُ فِي الْمَجْرُورَاتِ ، وَقَسَمْتُهَا إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مَجْرُورٌ بِالْحَرْفِ ، وَمَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ ، وَمَجْرُورٌ بِمَجَاوِرَةِ مَجْرُورٍ ، وَبَدَأْتُ بِالْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَإِنَّمَا لَمْ أَذْكَرِ الْمَجْرُورَ بِالتَّبَعِيَّةِ كَمَا فَعَلَ جَمَاعَةٌ لِأَنَّ التَّبَعِيَّةَ لَيْسَتْ عِنْدَنَا هِيَ الْعَامِلَةُ ، وَإِنَّمَا الْعَامِلُ عَامِلُ التَّبَعِ ، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْبَدَلِ ، وَعَامِلٌ مَحْذُوفٌ فِي بَابِ الْبَدَلِ ، فَارْجِعِ الْجُرْ فِي بَابِ التَّوَابِعِ إِلَى الْجُرْ بِالْحَرْفِ وَالْجُرْ بِالْإِضَافَةِ .

وقسمت الحروف الجارة إلى ستة أقسام :

أحدها : مَا يَجْرُ الظَّاهِرُ وَالْمَضْمَرُ ، وَبَدَأْتُ بِهِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَهُوَ سَبْعَةُ أَحْرَفٍ : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَفِي ، وَمِنْ أَمْثَلُهُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ) ^(١) (إِلَى اللَّهِ مَرَجُكُمْ) ^(٢) (إِلَيْهِ مَرَجُكُمْ) ^(٣) (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) ^(٤)

(١) من سورة الأحزاب ، من الآية ٧ . (٢) من سورة المائدة ، من الآيتين ٤٨ و ١٠٥

(٣) من سورة الأنعام ، من الآية ٦٠ . (٤) من سورة الانشقاق ، من الآية ١٩ .

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) ^(١) (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) ^(٢) (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) ^(٣) (آمِنُوا بِهِ) ^(٤) (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) ^(٥) (لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) ^(٦) (كُلُّ لَهْ قَاتِنُونَ) ^(٧) (وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ) ^(٨) (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ) ^(٩).

والثاني : ما لا يجرُّ إلا الظاهر ، ولا يختص بظاهر معين ، وهو ثلاثة : الكاف ، وحتى ، والواو .

والثالث : ما يجرُّ لفظتين بعينهما ، وهو التاء ؛ فإنها لا تجرُّ إلا اسم الله عز وجل ورباً مضافاً إلى الكعبة أو إلى الياء ، قال الله تعالى : (تَاللَّهِ تَفْتَوْ تَذَكُّرُ) ^(١٠) (تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا) ^(١١) (وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) ^(١٢) وقالت العرب « تَرَبَّ الكعبة » و « تَرَبَّيْ لَأَفْعَلَنَّ » .

الرابع : ما يجرُّ فرداً خاصاً من الظواهر ، ونوعاً خاصاً منها ، وهو كي ، فإنها لا تجرُّ إلا أمرين : أحدهما « ما » الاستفهامية ، وهي الفردُ الخاصُّ ، يقال لك « جِئْتُكَ أَمْسَ » فتقول في السؤال عن علة المجيء : « لِمَ ؟ » أو « كَيْمَ ؟ » فكما أن « لِمَ » جار ومجرور كذلك « كَيْمَ » والأصل ما وكما ، ولكن « ما » الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوباً كما قال الله تعالى : (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا) ^(١٣) (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) ^(١٤) (بِمَا يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) ^(١٥) وحسن أن تردف بهاء السكت ، كما قرأ البرزئى في هذه

-
- | | |
|--|---------------------------------------|
| (١) من سورة المائدة من الآية ١١٩ . | (٢) من سورة المؤمنين ، من الآية ٢٢ . |
| (٣) من سورة النساء . من الآية ١٣٦ . | (٤) من سورة الإسراء ، من الآية ١٠٧ . |
| (٥) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٤ . | (٦) من سورة البقرة ، من الآية ٢٥٥ . |
| (٧) من سورة البقرة ، من الآية ١١٦ . | (٨) من سورة النازعات ، من الآية ٢٠ . |
| (٩) من سورة الزخرف ، من الآية ٧١ ، والضمير يعود إلى الجنة دار النعيم . | |
| (١٠) من سورة يوسف ، من الآية ٨٥ . | (١١) من سورة يوسف ، من الآية ٩٣ . |
| (١٢) من سورة الأنبياء ، من الآية ٥٧ . | (١٣) من سورة النازعات ، من الآية ٤٣ . |
| (١٤) من سورة النبأ ، من الآية ١ . | (١٥) من سورة النحل ، من الآية ٣٥ . |

المواضع وغيرها ، الثانى : « أن » المضمرة وصلتها ، وذلك هو النوع الخاص ، وتقول : « جِئْتُكَ كَيْ تَكْرِمَنِ » فإن قدرت كى تعليليةً فالنصب بأن مضمرة ، وأن مع هذا الفعل فى تأويل مصدر مجرور بكى ، وكأنك قلت : جِئْتُكَ للافادة .

الخامس : ما يحجر نوعاً خاصاً من الظواهر ، وهو مُنْذُ وَمُنْذُ ؛ فإن مجرورها لا يكون إلا اسم زمان ، ولا يكون ذلك الزمان إلا معيناً ، ولا يكون [ذلك] المعين إلا ماضياً أو حاضراً ، لا مستقبلاً ، تقول : « مارأيتهُ منذُ يومِ الجمعة » و « مُنْذُ يومِ الجمعة » و « منذُ يومنا » و « مديومنا » ولا تقول : « لا أراه منذُ غد » ولا « مدي غد » وكذا لا تقول « مارأيتهُ منذُ وقت » .

السادس : ما يحجر نوعاً خاصاً من المضمرات ، ونوعاً خاصاً من المظهرات ، وهو رُبٌّ فَإِنِهَا إِن جرت ضميراً فلا يكون إلا ضمير غيبة مفرداً مذكراً مراداً به المفرد المذكور وغيره ، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز ، نحو « رُبُّه رَجُلًا لَقِيْتُ » و « رُبُّهُ رَجُلَيْنِ » و « رُبُّهُ رَجُلًا » و « رُبُّهُ امْرَأَةً » و « رُبُّهُ امْرَأَتَيْنِ » و « رُبُّهُ نِسَاءً » ، وكلُّ ذلك قليل ، وإن جرت ظاهراً فلا يكون إلا نكرة موصوفة ، نحو « رُبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُ » ، وذلك كثير .

فإن قلت : قد كان من حقك أن تؤخر التاء فى الذكر عن الحروف المذكورة بعدها ؛ لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورب الكعبة ، واختصاصهن إيمانوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فصلت ، وأصل حرف الجر أن لا يختص ، والمختص بنوع أقرب إلى الأصل من مختص بفرد ، وكان ينبغى أن يتقدم المختص بنوعين ، وهو رب ، على المختص بفرد ونوع ، وهى كى . قلت : إنما ذكرت التاء إلى جانب الواو لأنها شريكتهما فى القسم ، فتأخيرها عنها قطعٌ للنظير عن نظيره ، ولما أردت أن أذكر شيئاً من أحكام رُبٍّ اقتضى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلابين هذه الحروف ، وأيضاً فإننى ذكرت حكم رب فى الحذف وذكرت حكم بقية الحروف فى ذلك ، فلو كانت رب مقدّمة كان ذلك أيضاً قطعاً للنظير عن النظير بالنسبة إلى الأحكام .

ثم قلت : وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مَعَهُ ؛ فَيَجِبُ بَقَاءُ عَمَلِهَا ، وَذَلِكَ بَعْدَ الْوَاوِ كَثِيرٌ ،
وَالْفَاءُ وَبَلَّ قَلِيلٌ ، وَحَذْفُ اللَّامِ قَبْلَ كَي ، وَخَافِضٍ أَنْ وَأَنْ مُطْلَقًا .
وأقول : لما ذكرت أن « رُبَّ » تدخل على النكر بينت أنه يجوز حذفها معه ،
وأشرت بهذا التقييد إلا أنها لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة ، ثم بينت أنها
إذا حذفت وجب بقاء عملها ، وأن هذا الحكم — أغنى حذفها وبقاء عملها — على
نوعين : كثير ، وقليل ؛ فالكثير بعد الواو ، كقوله :

١٥٩ — وَبَلَدٍ مُّغَبَّرَةٍ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

١٥٩ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، التميمي ، البصري ، أمضغ شعراء
العرب للشيخ والقيصوم ، والمروى في ديوان أراجيزه :
* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

الإعراب : « وبلد » الواو واو رب ، بلد : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « مغبرة » بالجر نعت لبلد باعتبار لفظه « أرجاؤه »
أرجاء : فاعل بمغبرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه ، والبلد يجوز تذكيره
وتأنيثه ، وقد ورد بهما في القرآن الكريم ، قال تعالى : (والبلد الطيب) من سورة
الأعراف ، من الآية ٥٨ ، وقال جل شأنه : (بلدة طيبة) من سورة سبأ ، من الآية ١٥
« كأن » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كأن ، ولون مضاف ، وأرض من « أرضه »
مضاف إليه ، وأرض مضاف وضمير الغائب العائد إلى البلد مضاف إليه « سماؤه » سماء : خبر
كأن ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه . وهذا من عكس التشبيه ؛ لأن القصد تشبيه السماء —
وقد ثار الغبار عليها — بلون الأرض ، والتشبيه المقلوب مما يستملح عند علماء البلاغة إن
اشتمل على نكتة لطيفة .

الشاهد فيه : قوله « وبلد » حيث حذف حرف الجر الذي هو « رب » وأبقى عمله كما
تري ، بعد الواو ، وذلك في العربية كثير جداً ، والشواهد عليه من كلام الموثوق به ربيهم
لا يأتى عليها الحصر ؛ فمن ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته :

وَبَيْضَةُ خَدْرِ لَا يُرَامُ خِيَاؤُهَا تَمْتَعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلٍ

ومنها الشاهد رقم ١٦٠ الآتى ، وقوله في هذه المعلقة أيضا :

وَوَادٍ كَجَوْفِ الْعَبِيرِ قَفَرٍ قَطَعَتْهُ بِهِ الذُّبُّ يَعْوِي كَالْخَالِيعِ الْمُعِيلِ

١٦٠ — وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَى بَأْنَوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي
وقوله :

١٦١ — وَدَوِّيَّةٍ مِثْلُ السَّمَاءِ اعْتَسَفَتْهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادٍ

١٦٠ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣١٤) والأشْمُونِي (رقم ٥٧٨) .

الإعراب : «وليل» الواو واو رب ، ليل : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «كموج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل ، وموج مضاف ، و«البحر» مضاف إليه «أرخی» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى الليل «سدوله» سدول : مفعول به لأرخی ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه «على» جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأرخی ، وأنواع مضاف ، و«الهموم» مضاف إليه «ليبتلي» اللام لام التعليل ، ويبتلي : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد اللام ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة ؛ لأن الفتحة خفيفة على الياء ، كما علمت مما سبق .

الشاهد فيه : قوله «وليل» حيث حذف حرف الجر الذي هو «رب» وأبقى عمله ، بعد الواو ، وذلك كثير جداً كما ذكرنا في شرح الشاهد السابق .

١٦١ — هذا البيت من كلام ذى الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، العدوى ، المصرى . اللغة : «دوية» هى الصحراء ، سميت بذلك لأن الأرياح وأصوات الوحوش تدوى فيها «اعتسفتها» أى : قطعتها على غير قصد واضح .

الإعراب : «ودوية» الواو واو رب ، دوية : مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «مثل» صفة لدوية ، ومثل مضاف و«السماء» مضاف إليه «اعتسفتها» فعل ماض وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر لىبتدأ «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «صبغ» فعل ماض «الليل» فاعل صبغ «الحصى» مفعول به لصبغ «بسواد» جار ومجرور متعلق بصبغ ، والجملة فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «ودوية» حيث حذف حرف الجر الذى هو «رب» وأبقى عمله ، بعد الواو ، وقد بينا مثله فى شرح الشاهد السابق .

والقليلُ بعد الفاء وبَلْ ، مثالُ ذلك بعد الفاء قولُ امرئ القيس :

١٦٢ — فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرُضِعٌ فَأَلْهَمْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوِلٌ

في رواية من روى بجر « مثل » و « مرضع » وأما من رواه بنصبهما فمثلك مفعولٌ طرقت ، وحبلٌ بَدَل منه .

١٦٢ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٨) والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٣١٣) والأششوني (رقم ٥٧٦) ، وقد رواه سيبويه « ومثلك بكرا قد طرقت وثيا » .
اللغة : « طرقت » جئت ليلاً « تمائم » جمع تيممة ، وهى التعويذة التى توضع للصبي لتمنعه العين في زعمهم « محول » اسم فاعل من قولهم : أحول الصبي ، إذا أتى على ولادته حول ، الإعراب : « مثلك » الفاء حرف نائب عن رب ، مثل : روى هذا اللفظ منصوباً ، ويروى مخفوضاً ، وعلى الروایتين جميعاً يجوز أن يكون مفعولاً مقديماً عاملاً قوله طرقت الآتى ، فإن نصبته فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وإن خفضته فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « حبلى » بدل من مثلك أو نعت له « قد » حرف تحقيق « طرقت » فعل وفاعل « ومرضع » معطوف على حبلى ، ويجوز في رواية الجر وحدها أن يكون مثل مبتدأ مرفوعاً بضممة مقدرة . وجملة قد طرقت في محل رفع خبر ، والرباط محذوف ، والتقدير : قد طرقتها . وهذا الوجه أضعف وجوه الإعراب في هذه الكلمة ؛ لاحتياجه إلى تقدير رباط ، وحذف الرباط مما اختلف النحاة في تجويره « فألهمتها » الفاء حرف عطف ، وما بعده فعل وفاعل ومفعول به « عن ذى » جار ومجرور متعلق بألهى ، وذى مضاف ، و « تمائم » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع « محول » صفة لذى تمائم . الشاهد فيه : قوله « مثلك » حيث حذف حرف الجر ، الذى هو رب ، وأبقى عمله ، بعد نساء ، وهذا إتمام على رواية جر « مثل » سواء أ جعلت « مثل » مفعولاً به تقدم على عامله . وهو الأرجح — أم جعلته مبتدأ خبره الجملة التى بعده ، مع ما فى هذا الوجه من الضعف على ما قدمنا بيانه ومن العلماء من ذكر أن « رب » لم تضمّر بعد الفاء إلا فى بيتين أحدهما هذا البيت على اختلاف فى روايته كما ذكرنا لك عند الكلام على نسبته وتخرجه ، والآخر قول الشاعر :

فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٌ نَوَاعِمٌ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ

ومثاله بعد « بَلْ » قوله :

١٦٣ — * بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ * *

ثم يثبت أن حذف حرف الجر لا يختص برُبِّ ، بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص ، وفي جميع الحروف في موضعين خاصين .
أما الأول ففي لام التعليل ، فإنها إذا جرَّتْ كى المصدرية وصلَّتْها جاز لك حذفها قياساً مطرداً ، ولهذا تسمع النحويين يميزون في نحو « جِئْتُ كى تُكْرِمَنِ » أن تكون [كى] تعليلية وأن مضمرة بعدها ، وأن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها .

١٦٣ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٩) والأشْمُونِي (رقم ٥٧٤) .

اللغة : « الفجاج » جمع فج ، وهو الطريق الواسع ، ومنه قوله تعالى : (يأتوك من كل فج عميق) « قتمه » أصله قتامه ، تخففه بحذف الالف ، والقتام - بزنة سحاب - الغبار ، وبعد الشاهد قوله :

* لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُهُ *

والكتان : معروف ، والجهرم - بزنة جعفر - البساط .
الإعراب : « بَلْ » حرف نائب عن رب « بَلَدٍ » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد الذى هو رب المحذوف « ملء » مبتدأ ثان ، وهو مضاف و « الفجاج » مضاف إليه « قتمه » قتم : خبر المبتدأ الثانى ، ويجوز في هذه الجملة العكس ، وقتم مضاف ، وضمير الغائب يضاف إليه ، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع أو جر صفة لبلد « لا » نافية « يشتري » فعل مضارع مبنى للجهول « كتانه » كتان : نائب فاعل ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل في بيت من أبيات القصيدة يقع بعد الشاهد بكثير (انظر ديوان أراجيزه ص ١٥٠) .

الشاهد فيه : قوله « بَلْ بَلَدٍ » حيث حذف حرف الجر ، الذى هو رب ، وأبقى عمله بعد بل ، وذلك قليل ، ومثله قول رؤبة بن العجاج أيضاً :

* بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ إِثْرَ مَهْمَةٍ *

وأما الثاني فإذا كان المجرور أن وصلتها أو أن وصلتها؛ فالأول كقولك «عَجِبْتُ أَنْكَ فَاضِلٌ» أى: من أنك، وقال الله تعالى: (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي) ^(١) (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا) ^(٢) أى: بأن لهم جنات، ولأن المساجد لله، والثاني كقولك «عَجِبْتُ أَنْ قَامَ زَيْدٌ» أى: من أن قام، وقال الله تعالى: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا) ^(٣) أى: في أن يطوف بهما (يُخْرِجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ) ^(٤) أى: لأن تؤمنوا، وقيل في (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا) ^(٥): إن الأصل لثلاثوا؛ فحذفت اللام الجارة ولا النافية، وقيل: الأصل كراهة أن تضلوا؛ فحذف المضاف، وهذا أسهل، وقال الله تعالى: (وَتَرَوْا غُيُوبَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) ^(٦) أى: في أن تنكحوهن، أو عن أن تنكحوهن، على خلاف في ذلك بين أهل التفسير.

ثم قلت: الثاني المجرورُ بِالإضافةِ كـ «غَلَامُ زَيْدٍ» وَيُجَرَّدُ الْمُضَافُ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ نُونٍ تُشَبِّهُهُ مُطْلَقًا، وَمِنْ التَّعْرِيفِ إِلَّا فِيمَا مَرَّ، وَإِذَا كَانَ الْمُضَافُ صِفَةً وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولًا لَهَا سُمِّيَتْ لَفْظِيَّةً وَغَيْرَ مَحْضَةٍ، وَلَمْ تُقَدْ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا، كـ «ضَارِبِ زَيْدٍ» وَ «مُعْطَى الدِّينَارِ» وَ «حَسَنَ الْوَجْهِ» وَإِلَّا فَمَعْنَوِيَّةٌ مَحْضَةٌ، تُفِيدُهُمَا، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ شَدِيدَ الْإِبْهَامِ كَغَيْرِ وَمِثْلِ وَخِذْنِ، أَوْ مَوْضِعُهُ مُسْتَحَقًّا لِلنَّكَرَةِ كـ «جَاءَ [زَيْدٌ] وَخُدَّةٌ» وَ «كَمْ نَاقَةٌ وَفَصِيلَةٌ لَكَ» وَ «لَا أَبَالَهُ» فَلَا يَتَعَرَّفُ، وَتُقَدَّرُ بِمَعْنَى «فِي» فِي نَحْوِ (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) وَ «عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ» وَبِمَعْنَى «مِنْ» فِي نَحْوِ

(١) من سورة البقرة، من الآية ٣٥ (٢) من سورة الجن، من الآية ١٨

(٣) من سورة البقرة، من الآية ١٥٨ (٤) من سورة المتحنة، من الآية ١

(٥) من سورة النساء، من الآية ٢٧ (٦) من سورة النساء، من الآية ١٢٧

« خَاتَمَ حَدِيدٍ » وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ فِي الثَّانِي وَإِتْبَاعُهُ لِلأَوَّلِ ، وَبِمَعْنَى اللَّامِ فِي الْبَاقِي .

وأقول : الثاني من أنواع المجرورات : المجرورُ بالإضافة .

والإضافة في اللغة : الإسنادُ ، قال امرؤ القيس :

١٦٤ — فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ

أى : لما دخلنا هذا البيتَ أسندنا ظهورنا إلى كل رَحَلٍ منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق .

وفي الاصطلاح : إسنادُ اسمٍ إلى غيره ، على تنزيل الثاني من الأول منزلةً تنوينه ، أو ما يقوم مقام تنوينه ، ولهذا وجب تجريدُ المضافِ من التنوين في نحو « غُلَامٌ زَيْدٌ » ومن النون في نحو « غُلَامِي زَيْدٌ » و « وَضَارِبِي عَمْرٍو » قال الله تعالى :

١٦٤ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدته التي فاخر بها علقمة الفحل ، وقد سبق ذكر مطاعها مع شرح الشاهد (رقم ٧٣) فارجع إليها في (ص ١٥٦ من هذا الكتاب) وقبل البيت بيتين قوله :

فَقُلْنَا لِقَتِيَّانِ كِرَامٍ : أَلَا أَنْزِلُوا ، فَعَالُوا عَلَيْنَا فَضْلَ ثَوْبٍ مُطْنَبٍ

اللغة : « عالوا » رفعوا « مطنب » مشدود بالجرال « أضفنا » أسندنا « الحارِي » المنسوب إلى الحيرة ، وأراد رحالا تصنع بها « مشطب » مخطط .

الإعراب : « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق بقوله أضفنا الآتي ، وهي مبنية على السكون في محل نصب « دخلناه » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها « أضفنا » فعل وفاعل « ظهورنا » مفعول به لأضاف ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « إلى كل » جار ومجرور متعلق بأضف ، وكل مضاف و « حارِي » مضاف إليه « جديد مشطب » نعتان لكل حارِي .

الشاهد فيه : قوله « أضفنا » فإن معناه أسندنا ؛ فيكون معنى الإضافة — التي هي مصدر أضاف — الإسناد ، وذلك ظاهر .

(تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) ^(١) (إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ) ^(٢) (إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ) ^(٣)

وذلك لأن نون الثننى والمجموع على حَدِّه قَامَةٌ مقامَ تنوينِ المفردِ

وإلى هذا أَشَرْتُ بقولى « ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه » .

واحترزتُ بقولى « تشبهه » من نون المفرد وجمع التكسير ، كشيطان وشياطين ،

تقول : شيطانُ الإنسِ شرٌّ مِنْ شَيَاطِينِ الجنِّ ؛ فتثبت النون فيهما ، ولا يجوز غير ذلك .

وقولى « مطلقاً » أَشَرْتُ [به] إلى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شىء ، بخلاف

القاعدة التى بعدها .

وكما أن الإضافة تستدعى وجوبَ حذفِ التنوينِ والنونِ المشبهةِ له ، كذلك تستدعى

وجوبَ تجريدِ المضافِ من التعريفِ ، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوى :

فلا تقول : الغلامُ زيدٌ ، ولا زيدٌ عمروٌ ، مع بقاء زيد على تعريف العالمية ، بل يجب

أن تجرد الغلام من أل ، وأن تعتقد فى زيد الشيوعَ والتكثير ، وحينئذ يجوز لك

إضافتهما ^(٤) ، وهذه هى القاعدة التى تقدمت الإشارة إليها آنفاً .

والذى يُستثنى منها مسألة « الضَّارِبِ الرَّجُلِ » و « الضَّارِبِ رَأْسِ الرَّجُلِ »

و « الضَّارِبُ زَيْدٍ » و « الضَّارِبُ زَيْدٍ » وقد تقدم شرحُهنَّ فى فصل الحلى بآل ^(٥) .

فأغنى ذلك عن إعادته ؛ فلذلك قلت « إلا فيما استثنى » أى : إلا فيما تقدم لى استثناءؤه

ثم بينتُ بعد ذلك أن الإضافة على قسمين : مَحْضَةٌ ، وغير مَحْضَةٌ

وأن غير المحضة عبارةٌ عما اجتمع فيها أمران : أمر فى المضاف ، وهو كونه صفةً ،

وأمر فى المضاف إليه ، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة ، وذلك يقع فى ثلاثة أبواب : اسم

(١) من سورة المسد ، من الآية ١ (٢) من سورة القمر ، من الآية ٢٧

(٣) من سورة العنكبوت ، من الآية ٣١ .

(٤) وذلك كما فى قول الشاعر ، وهو من شواهد الأشموى (رقم ١٣٠) .

عَلَّازٍ يَدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ أَسَ زَيْدٍ كُمْ بِأَبْيَضٍ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِ

(٥) انظر (ص ١٥٥ وما بعدها من هذا الكتاب) .

الفاعل ، كـ « ضَارِبِ زَيْدٍ » واسم المفعول ، كـ « مُعْطَى الدِّينَارِ » والصفة المشبهة ، كـ « حَسَنِ الْوَجْهِ » وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً . أما أنه لا يستفيد تعريفاً قبل الإجماع ، ويدل عليه أنك تصف به النكرة فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ زَيْدٍ » وقال الله تعالى : (هَدِيًّا بِالْعِصْيَةِ)^(١) (هَذَا عَارِضٌ مُّطَرُّنَا)^(٢) . إن لم تعرب (مطرنا) خبراً ثانياً ، ولا خبراً لمبتدأ محذوف ، وأما أنه لا يستفيد تخصيصاً فهو الصحيح ، وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيدة ، بناء على أن « ضارب زيد » أخص من « ضارب » والجواب أن « ضارب زيد » ليس فرعاً عن « ضارب » حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص ، وإنما هو فرع عن « ضارب زيداً » بانتوين والنصب ، فالتخصيص حاصلٌ بالمعمول أضفت أم لم تُضَفْ ، وإنما سُمِّيت هذه الإضافة غير محضة لأنها في نية الانفصال ؛ إذ الأصل « ضارب زيداً » كما بينا ، وإنما سميت لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً ، وهو التخفيف ، فإن « ضارب زيد » أخف من « ضارب زيداً » وأن الإضافة المحضة عبارة عما انتفى منها الأمران المذكوران أو أحدهما ، مثال ذلك « غلام زيد » فإن الأمرين فيهما منتفیان ، و « ضارب زيد » فإن المضاف إليه وإن كان معمولاً للمضاف لكن المضاف غير صفة ، و « ضارب زيد أمس » فإن المضاف وإن كان صفة لكن المضاف إليه ليس معمولاً لها ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ؛ فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة فيها محضة - أي : خالصة من شائبة الانفصال - ومعنوية ؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً ، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو « غلام زيد » وتخصيصه إن كان نكرةً نحو « غلام امرأة » اللهم إلا في مسألتين ؛ فإنه لا يتعرف ، ولكن يتخصص .

إحداها : أن يكون المضاف شديد الإبهام ، وذلك كغير ومثل وشبه وخدن - بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة - بمعنى صاحب ، والدليل على ذلك أنك

(١) من سورة المائدة من الآية ٩٥ (٢) من سورة الأحقاف من الآية ٢٤ .

تَصِفُ بِهَا النِّكَرَاتِ فَنَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ، وَبِرَجُلٍ مِثْلِكَ ، وَبِرَجُلٍ شَبِهِكَ ،
وَبِرَجُلٍ خِذْنِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ)^(١)
الثانية : أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة ، كأن يقع حالا أو تمييزاً
أو اسماً للنافية للجنس ؛ فالحال كقولهم « جَاءَ زَيْدٌ وَحَدَهُ » والتمييز كقولهم « كَمْ
نَاقَةٍ وَفَصِيلَهَا » فكم : مبتدأ ، وهي استفهامية ، وَنَاقَةٌ : منصوب على التمييز ، وفصيلها :
عاطف ومعطوف ، والمعطوف على التمييز تمييز ، واسم « لا » كقولك « لَا أَبَا زَيْدٍ »
و « لَا غُلَامِي لَعَمْرُو » ؛ فإن الصحيح أنه من باب المضاف ، واللام مُقَحِّمَةٌ ؛ بدليل
سقوطها في قول الشاعر :

١٦٥ - أَبَا لَمُوتٍ الَّذِي لَا بُدَّ أُنَى مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تَخَوِّفِينِي

(١) من سورة فاطر ، من الآية ٢٧ .

١٦٥ - هذا الشاهد من كلام أبي حية النخري .

الإعراب : « أَبَا لَمُوتٍ » الهمزة للاستفهام ، بالموت : جار ومجرور متعلق بقوله تخوفيني
في آخر البيت « الذي » اسم موصول نعت للموت ، مبنى على السكون في محل جر « لا »
نافية للجنس « بد » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب « أنى » أن : حرف تأكيد ونصب
وياء للتكلم اسمه « ملق » خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بحرف
جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، ولا مع اسمها وخبرها جملة لا محل
لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بملاق ، أى : أَبَا لَمُوتٍ الَّذِي لَا فَرَارَ مِنْ كَوْنِي
ملاقية « لا » نافية للجنس « أَبَاكَ » أبا : اسم لا ، منصوب بالألف نيابة عن الفتح لأنه من
الأسماء الخمسة ، والسكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والجملة لا محل لها
معترضة بين المعمول الذي هو الجار والمجرور والعامل الذي هو قوله تخوفيني « تخوفيني »
فعل مضارع مرفوع ، النون المحذوفة تخفيفاً ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ،
والياء مفعول به .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما يتعلق به غرض المؤلف ، وهو في قوله
« لا أَبَاكَ » حيث استعمل كلمة « أبا » اسماً للنافية للجنس ، وأضافها إلى ضمير المخاطبة ،
فيكون قولهم « لا أَبَاكَ » من باب الإضافة واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، وهذا =

فهذه الأنواع كلها نكرات ، وهى فى المعنى بمنزلة قولك : جاء زيدٌ منفرداً ، ولم
نَقَّةً وفصيلاً لها ، ولا أباً لك .

ثم بينت أن الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام : مُقدِّرة بنى ، ومقدرة بمن ، ومقدرة باللام .
فالمقدرة بنى ضابطها : أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو قول الله تعالى :

« أحد أقوال كثيرة فى هذا التعبير ، وليس من شأننا فى هذه العجالة أن نفصل لك الأقوال ،
وبحسبنا أن نبين لك كلام المؤلف ، ولم يجيء فى العربية مثل بيت الشاهد مما أضيف
فيه « أباً » صراحة إلا قول مسكين الدارمى فى بعض رواياته :

وَقَدْ مَاتَ شِمَاخٌ وَمَاتَ مُزَرَّدٌ وَأَيْ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ مُحَمَّدُ
والشاهد الثانى — وليس مما يتعلق به غرض المؤلف فى هذا الموضع — فى قوله :
« تخوفينى » حيث حذف نون الرفع ، وأبقى نون الوقاية ، والذى سوغ له هذا الحذف
هو اجتماع المثلين ، وأصل العبارة « تخوفينى » بنونين إحداها نون الرفع والثانية نون
الوقاية ، وللعرب فى مثل هذا ثلاث طرق :

الأولى : أن يثبتوا النونين جميعاً بحالهما ؛ فيقولون : أتخوفوننى أيها الرجال ، وتقول :
أتخوفيننى يا هند ، وهذه الطريق هى الأصل ، وعليها غالب استعمالهم ، وعلى ذلك جاء قوله
تعالى : (أتعذرنى أن أخرج) من سورة الأحقاف من الآية ١٧ .
الطريق الثانية : أن يثبتوا النونين جميعاً أيضاً ، ولكنهم يدغمون إحداها فى الأخرى
وقد جاءت هذه اللغة فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : (قل أغير الله تأمرونى أعبد
أيها الجاهلون) من سورة الزمر ، الآية ٦٤ .

والطريق الثالثة : أن يحذفوا إحدى النونين ، وللعلماء خلاف فى المحذوفة منهما ،
والصحيح أن المحذوفة منهما هى نون الرفع ، وقد وردت على هذه الطريقة جملة صالحة من
الشواهد . منها هذا البيت الذى استشهد به المؤلف ههنا ، وقد قرئ قوله تعالى : (فيم
تبشرونى) من سورة الحجر من الآية ٥٤ — بنون واحدة قبل الياء على هذه اللغة .
ومن شواهد هذه الطريقة قول شاعر الحماسة :

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ
الأصل : أنا الذى يجدونى ، وقول الآخر :

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيَّنِي تَذْكَي شَعْرَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكْرِي
فإن الأصل : وتبينتن تذكى شعرك — إلخ .

(بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ^(١) (تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) ^(٢) ونحو قولك «عُثْمَانُ شَهِيدُ الدار» و«الحُسَيْنُ شَهِيدُ كَرْبَلَاءَ» و«مَالِكٌ عَالِمُ الْمَدِينَةِ» وأكثر النحويين لم يثبت مجيء الإضافة بمعنى في .

والمقدرة بمن ضابطها : أن يكون المضاف إليه كلاً للمضاف وصالحاً للاخبار به عنه ،
نحو قولك «هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٍ» ألا ترى أن الحديد كل ، والخاتم جزء منه ، وأنه يجوز أن يقال : الخاتم حديد ؛ فيخبر بالحديد عن الخاتم .

وبمعنى اللام فيما عدا ذلك ، نحو «يَدُ زَيْدٍ» و«غُلَامٌ عَمْرٍو» و«تَوْبٌ بَكْرٍ»

ثم قلت : الثالثُ المجرورُ للمجاورة ، وهو شاذُّ نحو «هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٍ» .
وقوله :

* يَا صَاحِبَ بَلْعٍ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهْمُ *

وَلَيْسَ مِنْهُ (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) عَلَى الْأَصَحِّ .

وأقول : الثالث من أنواع المجرورات : ما جَرَّ لمجاورة المجرور ، وذلك في بابي النعت والتأكيد ، قيل : وبابِ عطفِ النَّسَقِ .

فأما النعتُ ففي قولهم : «هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٍ» ^(٣) روى بخفض «خرِبٍ» لمجاورته للضب ، وإنما كان حقه الرفع ؛ لأنه صفة للرفوع ، وهو الجُحْرُ ، وعلى الرفع أكثر العرب .

وأما التوكيد ففي نحو قوله :

(١) من سورة سبأ ، من الآية ٣٣ . (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٢٦ .

(٣) قد ورد من ذلك قول امرئ القيس :

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلَهٍ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي مَجَادٍ مُزْمَلٍ

فخفض «مزمل» مع أنه وصف «كبير» المرفوع ؛ لمجاورته «مجاد» المنخفض .

١٦٦ — يَأْصَاحُ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ
أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عَرَى الذَّنْبِ

فكلهم : تأكيد لذوى ، لا للزوجات ، وإلا لقال كلهن ، وذوى : منصوب على
المفعولية ، وكان حق « كلهم » نصب ، ولكنه خفض لمجاورة المحفوض .

وأما المعطوف فكتوبه تعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ
إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) (١) في قراءة من جر الأرجل
لمجاورته للمحفوض وهو الرؤوس ، وإنما كان حقه نصب ، كما هو في قراءة جماعة آخرين ،
وهو [منصوب] بالعطف على الوجوه والأيدي ، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء

١٦٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم ، وأصله صاحب ، وقيل : صاحي
« بلغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواب تقديره أنت « ذوى » مفعول به لبلغ منصوب الياء
نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « الزوجات » مضاف إليه « كلهم »
كل : تأكيد لذوى ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة
المجاورة ، وكل مضاف و ضمير الغائبين مضاف إليه « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف
والتقدير : أنه ، أى الحال والشأن « ليس » فعل ماض ناقص « وصل » اسم ليس ، وخبرها
محذوف ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن « إذا » ظرفية تضمنت معنى
الشرط « انحلت » انحل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عرى » فاعل انحلت ، وهو
مضاف ، و « الذنب » مضاف إليه ، وجملة انحلت وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها ،
وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وتقدير العبارة : إذا انحلت عرى الذنب
فليس وصل موجودا .

الشاهد فيه : قوله « كلهم » فإن الرواية في هذه الكلمة بجر كل ، مع أنها تأكيد
لذوى المنصوب على المفعولية ، والتوكيد يتبع المؤكد في إعرابه ؛ فكان حقه أن ينصب كلا
لذلك ، ولكنه لما وقع مجاوراً للزوجات المجرور بالإضافة جره لمناسبة الجوار ، ويسمى
ذلك الجر بمجاورة المجرور ، وهو شاذ لا يقاس عليه .

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٦ .

وخالَفهم في ذلك المحققون ، ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في العطف ؛ لأن حرف العطف حَاجِزٌ بين الاسمين ومُبْطِلٌ للمجاورة ، نعم لا يمتنع في القياس الخفضُ على الجوار في عطف البيان ؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع ، وينبغي امتناعه في البدل ؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى ، فهو محجوز تقديرًا ، ورأى هؤلاء أن الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس ، فقيل : الأرجلُ مغسولةٌ لأمسوحة ، فأجابوا على ذلك بوجهين ، أحدهما : أن المسح هنا الغسلُ ، قال أبو علي : حكى لنا مَنْ لا يُتهم أن أبا زيد قال : المسحُ خفيفُ الغسلِ ، يقال : مسحت للصلاة ، وخصَّت الرجال من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقصد في صب الماء عليهما ؛ إذ كانتا مَظَنَّةً للاسراف ، والثاني : أن المراد هنا المسح على الخفين ، وجعل ذلك مسحًا للرجل مجازًا ، وإنما حقيقة أنه مسح للخنْف الذي على الرجل ، والسَّنة يَبَيَّنُ ذلك .

ويرجح هذا القول ثلاثة أمور : أحدها : أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ ؛ فينبغي صون القرآن عنه ، الثاني : أنه إذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والأيدى ؛ فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية ، وهو (وَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) وإذا حمل على العطف على الرؤوس لم يلزم الفصلُ بالأجنبي ، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد ، فضلا عن الجملة ، الثالث : أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور ، وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور ، والحمل على المجاور أولى .

فإن قلت : يدل للتوجيه الأول قراءة النصب .

قلت : لا نسلم أنها عطف على الوجوه والأيدى ، بل على محل الجار والمجرور ، كما قال :

* يَسْلُكْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا * — ١٦٧

١٦٧ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة ، الراجز ، وهو من شواهد سيبويه

(ج ١ ص ٤٩) وبعد هذا قوله :

ثم قلت : باب — الْمَجْزُومَاتُ الْأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ الدَّخِلُ عَلَيْهَا جَازِمٌ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : جَازِمٌ لِفِعْلٍ ، وَهُوَ : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَلَا مَ الْأَمْرِ ، وَلَا فِي النَّهْيِ ، وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ ، وَهُوَ أَدَوَاتُ الشَّرْطِ : إِنْ وَإِذَا ، لِحَرْكِ التَّغْلِيْقِ ، وَهَاتَا حَرْفَانِ ، وَمَنْ لِلْعَاقِلِ وَمَا وَمَهُمَا لِعَیْرِهِ ، وَمَتَى وَأَيَّانَ لِلزَّمَانِ ، وَأَيْنَ وَأَيَّ وَحَيْثُمَا لِلْمَكَانِ ، وَأَيُّ بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ ، وَيُسَمَّى أَوَّلُهُمَا شَرْطًا ، وَلَا يَكُونُ مَاضِي الْمَعْنَى ، وَلَا إِنشَاءً ، وَلَا جَامِدًا ، وَلَا مُقَرَّنًا بِتَنْفِيسٍ ، وَلَا قَدْ ، وَلَا نَافٍ غَيْرِ لَا وَلَمْ ، وَثَانِيَهُمَا جَوَابًا وَجَزَاءً .
وأقول : لما أنهيتُ القولَ في المجزومات شرعتُ في المجزومات ، وبهذا الباب تتم

* فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا *

اللغة « نجد » هو ما ارتفع من الأرض « غور » هو المنخفض منها « فواسق » جمع فاسقة ، وهى الخارجة عما طلب إليها أن تكون عليه « جوائر » مائلات ، وهو جمع جائر .

الإعراب : « يسلكن » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون الإناث فاعله « فى نجد » جارو مجرور متعلق بيسلك « وغورا » الواو عاطفة ، غورا : معطوف على الجار والمجرور باعتبار محله ؛ لأنه فى المعنى مفعول به ؛ فمحله نصب على المفعولية « غائرا » صفة لغور « فواسقا » حال من فاعل يسلك « عن قصدها » الجار والمجرور متعلق بجوائر ، وقصد مضاف والضمير مضاف إليه « جوائر » حال ثانية من نون النسوة .

الشاهد فيه : قوله « وغورا » حيث عطف بالنصب على الجار والمجرور ، وأنت تعرف أن المعطوف يجب أن يشارك المعطوف عليه فى إعرابه ؛ فيسهل عليك أن تستدل بنصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب ألبتة ، ولما لم يكن منصوبا فى اللفظ تعين أن يكون منصوبا فى المحل ، والسرف فى ذلك أن الجار والمجرور عند التحقيق هو مفعول به ومثل هذا الشاهد فى ذلك قول جرير بن عطية يفخر على الفرزدق :

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنْظُورٍ بِنِ سَيَّارِ

الرواية بنصب « مثل » المعطوف بأو على محل قوله « بمثل » .

أنواع المُعْرَبَاتِ ، وَبَيَّنَتْ أَنَّ الْمُجْزَمَاتِ هِيَ الْأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ الدَّخَلُ عَلَيْهَا أَدَاةٌ مِنْ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ ضَرْبَانِ :

ما يَجْزَمُ فِعْلاً وَاحِداً ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ : لَمْ ، نَحْوُ (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ^(١) وَلَمَّا ، نَحْوُ (لَمَّا يَقْضِ مَأْمَرُهُ) ^(٢) (بَلْ لَمَّا يَدْخُلِ الْغُدُوقُ أَعْدَابِ) ^(٣) (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ) ^(٤) وَلَامُ الْأَمْرِ ، نَحْوُ (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) ^(٥) وَلَا فِي النَّهْيِ نَحْوُ (لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) ^(٦) وَقَدْ يُسْتَعَارَانِ لِلدَّعَاءِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رِشْكًا) ^(٧) (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا) ^(٨) .

وما يَجْزَمُ فِعْلَيْنِ ، وَهُوَ الْإِحْدَى عَشْرَةَ الْبَاقِيَّةُ ، وَقَدْ قَسَمْتَهَا إِلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ :
أَحَدُهَا : مَا وَضَعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَجْرَدِ تَعْلِيْقِ الْجَوَابِ عَلَى الشَّرْطِ ، وَهُوَ إِنْ وَإِذَا مَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ) ^(٩) وَتَقُولُ « إِذَا تَقَمُّ تَقَمُّ أَقَمُّ » وَهِيَ حَرْفَانِ ، أَمَّا إِنْ فَبِالْإِجْمَاعِ ، وَأَمَّا إِذَا مَا فَعِنْدَ سَبْيُوِيهِ وَالْجُمْهُورِ ، وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ وَابْنُ السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيُّ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ .

وَفَهِمَ مِنْ تَخْصِيصِي هَذَيْنِ بِالْحَرْفِيَّةِ أَنَّ مَاعِدَاهُمَا مِنَ الْأَدَوَاتِ أَسْمَاءٌ ، وَذَلِكَ بِالإِجْمَاعِ فِي غَيْرِ « مَهْمَا » وَعَلَى الْأَصَحِّ فِيهَا ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (مَهْمَا تَاْتَا بِهٍ مِنْ آيَةٍ) ^(١٠) فَعِبَادُ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ عَلَيْهَا ، وَلَا يَعُودُ إِلَّا عَلَى اسْمٍ .

الثَّانِي : مَا وَضَعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ ، ثُمَّ ضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَهُوَ مَنْ ، نَحْوُ (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) ^(١١) .

- | | |
|---------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) من سورة الصمد. من الآيتين ٤ و ٣ . | (٢) من سورة عبس ، من الآية ٢٣ |
| (٣) من سورة ص ، من الآية ٨ . | (٤) من سورة آل عمران ، من الآية ٤٢ |
| (٥) من سورة الطلاق ، من الآية ٧ | (٦) من سورة التوبة ، من الآية ٤٠ |
| (٧) من سورة الزخرف ، من الآية ٧٧ | (٨) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦ |
| (٩) من سورة الأنفال ، من الآية ١٩ | (١٠) من سورة الأعراف ، من الآية ١٣٢ |
| (١١) من سورة النساء ، من الآية ١٣٣ | |

الثالث : ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضُمن معنى الشرط ، وهو ما ومهما ، نحو قوله تعالى : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ) ^(١) (مِمَّا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آية) ^(٢) الآية .

الرابع : ما وضع للدلالة على الزمان ، ثم ضُمن معنى الشرط ، وهو متى وأيان ، كقول الشاعر :

١٦٨ — وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً وَلَسَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفَادَ

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٩٧ (٢) من سورة الأعراف ، من الآية ١٣٢

١٦٨ — هذا البيت من كلام طرفة بن العبد البكرى ، من معلقته المشهورة التي مطلعها قوله :

لِحَوْلَةِ أَطْلَالٍ بِبُرْقَةٍ شَمَمِدٍ تَلُوحُ كَبَابِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ
اللغة : « التلاع » بكسر التاء المثناة — جمع تلعة بفتح فسكون ، وهى : ما ارتفع من الأرض « يسترفد القوم » يطلبوا الرغد — بكسر فسكون — وهى العطية « أرفد » أعطى ، وتقول : رفده يرفده — من باب ضرب — يريد متى يستعينوا بى أعظم .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « بحلال » الباء حرف جر زائد ، حلال : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وحلال مضاف و « التلاع » مضاف إليه « مخافة » مفعول لأجله « ولسكن » الواو عاطفة ، لسكن : حرف استدراك « متى » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بيسترفد « يسترفد » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « القوم » فاعل يسترفد مرفوع بالضمة الظاهرة « أرفد » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسرة لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « متى يسترفد القوم أرفد » حيث جزم بمتى فعلين : أولهما فعل الشرط ، وهو قوله يسترفد ، وثانيهما جواب الشرط وجزاؤه ، وهو قوله أرفد ، وأصل متى ظرف زمان ، ثم تضمنت معنى الشرط .

وقول الآخر :

١٦٩ — أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمِنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا

لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

الخامس : ما وضع للدلالة على المكان ، ثم ضُءُ معنى الشرط ، وهو ثلاثة :
أَيَّنَ ، وَأَيَّ ، وَحَيْثُ ، كقوله تعالى : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ)^(١)

وقول الشاعر :

١٧٠ — خَلِيلِي أُنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكَمَا لَا يُحَاوِلُ

١٦٩ — هذا البيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٣٥) .

اللغة : «نؤمنك» نعطك الأمان «حذرا» خائفا وجلا .

الإعراب : « أَيْانَ » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب ، والعامل فيه قوله تأمن «نؤمنك»
نؤمن : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بآيان ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « تأمن » فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « غيرنا » غير : مفعول به لتأمن ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « وإذا » الواو عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تدرك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « الأمن » مفعول به لتدرك « منا » جار ومجرور متعلق بتدرك « لم » نافية جازمة « زل » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حذرا » خبر ليس والجملة لا محل لها جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « أَيْانَ نؤمنك تأمن » حيث جزم بآيان فعلين : أولهما قوله نؤمن ، وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله تأمن ، وهو جواب الشرط ، وقد ظهر هذان الإعراب .
(١) من سورة النساء ، من الآية ٧٨ .

١٧٠ — وهذا البيت أيضا لم أجد أحدا نسبته إلى قائل معين ، وهو من شواهد

ابن عقيل (رقم ٣٣٩) .

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مثنى ، والياء الثانية ضمير =

وقوله :

١٧١ — حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

= المتكلم مضاف إليه « أنى » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف مكان مبنى على السكون فى محل نصب بتأنيأ الثانى « تأنيأى » تأنيأ : فعل مضارع فعل الشرط محزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « تأنيأ » فعل مضارع جواب الشرط محزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعله « أخا » مفعول به لتأنيأ منصوب بالفتحة الظاهرة « غير » مفعول به ليحاول مقدم عليه ، وغير مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « رضىكما » رضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المستتر فى رضى العائد على ما الموصولة « لا » نافية « يحاول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والجملة فى محل نصب صفة لأخ ، وتقدير الكلام : تأنيأ أخا لا يحاول غير الأمر الذى رضىكما .
الشاهد فيه : « أنى تأنيأى تأنيأ » حيث جزم بأنى فعلين : أولهما قوله تأنيأى وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله تأنيأ وهو جواب الشرط وجزاؤه ، ولا يقال إنه قد اتحد هنا الشرط والجواب ، لأننا نقول : الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته ، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان .

١٧١ — وهذا الشاهد أيضا لم أجد أحداً نسبه إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٣٨) والمؤلف فى القطر (رقم ٢٨) والأشمونى فى جوازم المضارع .
اللغة : « تستقيم » تعادل وتسرى فى الطريق المستقيم « يقدر » يريد يبلغك ويوصلك ، « نجاحا » ظفراً بما تحب ونبلا لما تريد « غابر الأزمان » باقيا .

الإعراب : « حيثما » اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو مبنى على الضم فى محل نصب لأنه ظرف مكان ، وعامله قوله يقدر « تستقيم » فعل مضارع فعل الشرط ، محزوم بحيثما ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يقدر » فعل مضارع جواب الشرط ، محزوم وعلامة جزمه السكون « لك » جار ومجرور متعلق بيقدر « الله » =

السادس : ما هو مُتَرَدِّدٌ بين الأقسام الأربعة ، وهى أى^١ ؛ فإنها بحسب ما تضاف إليه ؛ فهى فى قولك : « أَيْهَمْ يَقُمْ أَقُمْ معه » من باب مَنْ ، وفى قولك : « أَى الدَّوَابِّ تَرَكَّبَ أَرَكَّبَ » من باب ما ، وفى قولك : « أَى يَوْمٍ تَصُمُ أَصُمُ » من باب متى ، وفى قولك : « أَى مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ » من باب أين .

ثم بَيَّنَّتْ أن الفعل الأول يسمى شرطاً ، وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثانى ، والعلامة تسمى شرطاً ، قال الله تعالى : (فقد جاء أَشْرَاطُهَا)^(١) [أى : علاماتها] والأشراط فى الآية جمع شَرَطٍ - بفتحين - لا جمع شَرْط - بسكون الراء - لأن فَعْلًا لا يجمع على أفعال قياساً إلا فى معتل الوسط كاثوابٍ وأبنيات .

ثم بينت أن فعل الشرط يشترط فيه ستة أمور :
أحدهما : أن لا يكون ماضى المعنى^(٢) ؛ فلا يجوز : « إن قام زيد أمسِ أَقُمْ معه »

= فاعل يقدر « نجاحا » مفعول به ليقدر « فى غابر » جار ومجرور متعلق إما يقدر وإما يحذوف صفة لقوله نجاحا ، وغابر مضاف و « الأزمان » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « حيثما تستقم يقدر » حيث جزم بخيما فعلين : أولهما قوله تستقم وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله يقدر وهو جواب الشرط وجزاؤه .

(٢) من سورة محمد (القتال) من الآية ١٨ .

(٢) قد يكون الشرط والجواب مضارعين ، وهو الأصل ، نحو قوله تعالى : (وإن تَعَوَّدُوا نَعْد) وقد يكونان ماضيين نحو قوله سبحانه : (وإن عدتم عدنا) وقد يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً نحو قوله جل شأنه : (من كان يريد حرث الدنيا نَزِدْ لَهُ فى حَرِثِهِ) وقد يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ، وخص الجمهور هذا النوع بالضرورة ، وذهب الفراء وابن مالك إلى جوازه فى الاختيار ، وهو الذى نرجحه ، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد : من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له » ومن ذلك قول عائشة رضى الله عنها فى مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم =

وأما قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ)^(١) فالعنى إن يتبين أنى كنت قلته ، كقوله :

* إِذَا مَا أَنْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَثِيْمَةً * — ١٧٢

= واستخلافه أباهما أبا بكر الصديق رضى الله عنه : « إن أبا بكر رجل أسيف متى يقيم مقامك رق » ، ومن ذلك قول قعب بن أم صاحب من قصيدة له رواها الشريف ابن الشجرى :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مَنِي ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا
ومن ذلك قول الشاعر :

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصِلُوا
مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

ومن ذلك قول أبي زيد الطائي :

مَنْ بَكَدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَقْمِهِ وَالْوَرِيدِ
(١) من سورة المائدة من الآية ١١٦ .

١٧٢ — هذا صدر بيت لزائد بن صعصعة الفقعسى ، والبيت بكامله مع بيت سابق عليه هكذا :

رَمَتْنِي عَنْ قَوْسِ الْعَدُوِّ ، وَنَاعَدَتْ عُبَيْدَةً ، زَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا !

إِذَا مَا أَنْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَثِيْمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقَرَّرِي بِهَا بُدًّا

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « انتسبنا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهذه الجملة هى شرط إذا « لم » نافية جازمة « تلدنى » تلد : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة لا محل لها جواب إذا ؛ لأن جواب الشرط غير الجازم لا محل له « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تجدى » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « من » حرف جر « أن » حرف مصدرى ونصب « تقرى » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة =

فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط .

الثاني : أن لا يكون طلباً ؛ فلا يجوز « إن قُمْ » ولا « إن لِيَقُمْ » أو « إن لا يَقُمْ » .

الثالث : أن لا يكون جامداً ؛ فلا يجوز « إن عَسَى » ولا « إن لَيْسَ » .

الرابع : أن لا يكون مقروناً بتنفيس ؛ فلا يجوز « إن سَوْفَ يَقُمْ » .

الخامس : أن لا يكون مقروناً بقَدْ ؛ فلا يجوز « إن قد قام زيد » ولا « إن قد يقيم » .

السادس : أن لا يكون مقروناً بحرف نفى ؛ فلا يجوز « إن لَمَّا يقيم » ولا « إن لَنْ يقيم » .

ويستثنى من ذلك لم ولا ؛ فيجوز اقترانه بهما ، نحو : (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ)^(١)

ونحو : (إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ)^(٢) .

ثم بينت أن الفعل الثاني يسمى جواباً وجزءاً ، تشبيهاً له بجواب السؤال وجزءاً

= فاعل ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق

بقوله بدا الآتي « بها » جار ومجرور متعلق بتقرى « بدا » مفعول به لتجدي .

الشاهد فيه : قوله « إذا ما انتسبنا لم تلدني » فإن ظاهره أن جواب الشرط وهو قوله

« لم تلدني » ماض في المعنى ، وإن كان فعلاً مضارعاً في اللفظ ، وذلك بسبب أن « لم » إذا

دخلت على الفعل المضارع عملت فيه ثلاثة أشياء : أولها أنها تجعله منفيًا ، والثاني أنها تقلب

معناه ماضياً بعد أن كان صالحاً للحال والاستقبال ، والثالث أنها تجزئمه ، وأيضاً فإن ولادته

قد حصلت منذ أزمان بعيدة ، لكن هذا الظاهر غير مراد ؛ لأن الشاعر يريد أن يقول :

إتنا إذا تفاخرنا بأنسابنا تبين أنني لم تلدني لثيمة ، والتبين مستقبل لا ماض ؛ فجواب الشرط

في هذا البيت ماض في المعنى قبل هذا التأويل ، وبهذا التأويل صار مستقبلًا ، وفعل الشرط

في الآية كذلك ، وغرض المؤلف الاستدلال بهذا البيت على أن الفعل قد يكون ماضٍ

المعنى في ظاهر الأمر ، ولكنه عند التأمل يرى مستقبلًا ، أعم من أن يكون هذا الفعل فعل

الشرط أو جوابه ، وإذا علمت هذا لم يسغ لك أن تقول : إن الكلام في فعل الشرط

فكيف ساغ للمؤلف أن يجيء بشاهد لا يكون موطن الاستدلال فعل الشرط ؟ . على أن

المؤلف نفسه صرح بذلك في قوله « فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط »

فتنبه لهذا والله يعصمك .

(١) من سورة المائدة من الآية ٦٧ . (٢) من سورة الأنفال من الآية ٧ .

الأعمال ، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول ، كما يقع الجواب بعد السؤال ، وكما يقع الجزء بعد الفعل المُجَازَى عليه

ثم قلت : وَقَدْ يَكُونُ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ ؛ فَيَقْتَرِنُ بِالْفَاءِ ، نَحْوُ : (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقْتُ) الآية (فَمَنْ يُوْثِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَفُ بَخْسًا) أَوْ جُمْلَةً أُسْمِيَّةً فَيَقْتَرِنُ بِهَا أَوْ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ ، نَحْوُ (فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) وَنَحْوُ (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

وأقول : قد يأتي جوابُ الشرط واحدًا من هذه الأمور الستة التي ذكرتُ أنها لا تكون شرطًا ؛ فيجب أن يقترب بالفاء .

مثالُ ماضى المعنى (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقْتُ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتُ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ) ^(١) .

ومثالُ الطلبِ قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) ^(٢) (فَمَنْ يُوْثِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَفُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا) ^(٣) فيمن قرأ (فَلَا يَخَفُ بَخْسًا) بالجرمِ على أن لا ناهية ، وأما من قرأ (فَلَا يَخَفُ) بالرفع فلا نافية ، ولا النافية تقترب بفعل الشرط كما بينا ؛ فكان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ، ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو لا يخاف ؛ فالجمله اسمية ، وسيأتي أن الجملة الأسمية تحتاج إلى الفاء أو إذا ، وكذا يجب هذا التقدير في نحو : (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) ^(٤) أى : فهو ينتقم الله منه ، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء .

ومثالُ الجامدِ قوله تعالى : (إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّى أَنْ

(١) من سورة يوسف من الآيتين ٢٦ و ٢٧ . (٢) من سورة آل عمران من الآية ٣١ .

(٣) من سورة الجن من الآية ١٣ . (٤) من سورة المائدة من الآية ٩٥ .

يُؤْتِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ (١) (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) (٢) (وَمَنْ يَكُن الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا) (٣).

ومثال المقرون بالتنفيس قوله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ عِيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) (٤) (وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا) (٥).

ومثال المقرون بقْدْ قوله تعالى : (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) (٦).

ومثال المفرون بنافٍ غير لاوْلَم (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ) (٧) (وَمَا يَنْفَعُوكُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) (٨) (وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا) (٩).

وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين : إما بالفاء أو « إذ » : الفجائية ؛ فالأول كقوله تعالى : (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخَيْرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (١٠) والثاني كقوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَبَآ قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ) (١١).

ثم قلت : وَيَجُوزُ حَذْفُ مَا عِلِمَ مِنْ شَرْطٍ بَعْدَ « وَإِلَّا » نَحْوُ « أَفْعَلْ هَذَا وَإِلَّا عَاقِبَتُكَ » أَوْ جَوَابِ شَرْطِهِ مَاضٍ ، نَحْوُ (فَإِنْ أُسْتَطِغَتْ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ) أَوْ جُمْلَةٍ شَرْطٍ وَأَدَاتِهِ إِنْ تَقَدَّمَ طَلَبٌ وَلَوْ بِاسْمِيَّةٍ أَوْ بِاسْمٍ فَعَلٍ أَوْ بِمَا لَفْظُهُ انْخَبَرُ نَحْوُ (تَعَالَوْا أَتْلُ) وَنَحْوُ « أَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرُكَ » وَ « حَسْبُكَ الْخُدَيْثُ يَنْمُ النَّاسُ » وَقَالَ :

(١) من سورة الكهف من الآيتين ٣٩ و ٤٠ .

(٢) من سورة البقرة من الآية ٢٧١ (٣) من سورة النساء من الآية ٣٨

(٤) من سورة التوبة من الآية ٢٨ (٥) من سورة النساء من الآية ١٧٢

(٦) من سورة يوسف من الآية ٧٧ (٧) من سورة المائدة من الآية ٦٧

(٨) من سورة آل عمران من الآية ١١٥ (٩) من سورة آل عمران من الآية ١٤٤

(١٠) من سورة الأنعام من الآية ١٧ (١١) من سورة الروم من الآية ٣٦

* مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي *

وَشَرَطُ ذَلِكَ بَعْدَ النَّهْيِ كَوْنُ الْجَوَابِ مُحْبُوبًا ، نَحْوُ « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ »

وأقول : مسائلُ الحذفِ الواقعِ في باب الشرط والجزاء ثلاثة :

المسألة الأولى : حذفُ الجوابِ وحده ، وشرطه أمران : أحدهما : أن يكون معلوما ، والثاني : أن يكون فعلُ الشرط ماضياً ، تقول : أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ ؛ لوجود الأمرين ، ويمتنع « إن تقم » و « إن تقعد » ونحوُهما حيث لا دليل ؛ لانتفاء الأمرين ، ونحو « إن قت » حيث لا دليل لانتفاء الأمر الأول ، ونحو « أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ » ؛ لانتفاء الأمر الثاني ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كَانَ كِبُرُ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أُسْتَعْطِيتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ ^(١)) تقديره : فافعل ، والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن ؛ لأنه قد انضم لوجود الشرطين طولُ الكلام ، وهو مما يحسن معه الحذف .

المسألة الثانية : حذفُ فعل الشرط وحده ، وشرطه أيضاً أمران : دلالة الدليل عليه ، وكونُ الشرط واقعاً بعد « وإلا » كقولك : « تُبْ وَإِلَّا عَاقِبَتُكَ » أى : وإلا تَنْبُ عَاقِبَتُكَ ، وقول الشاعر :

١٧٣ — فَطَلَقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ

(١) من سورة الأنعام من الآية ٣٥

١٧٣ — هذا الشاهد من كلام الأحوص ، واسمه محمد بن عبد الله الأنصارى ، والأحوص هو صاحب الشاهد (رقم ٥٣) الذى تقدم ذكره مشروحاً في باب البناء عند الكلام على بناء النادى (انظر ص ١١٣ من هذا الكتاب) والبيت الشاهد الذى معنا من نفس القطعة التى منها ذلك الشاهد المتقدم ، والشاهد الذى معنا من شواهد ابن عقيل أيضاً (رقم ٣٤٥) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٥١٥) .

اللغة : « كفء » — بضم الكاف وسكون الفاء — هو النظير المكافئ « مفرق » بفتح الميم وراؤه مكسورة وقد تفتح — هو وسط الرأس « الحسام » السيف .

أى : وإلا تُطْلَقْهَا يَعْلُ .

وقد لا يكون بعد « وإلا » فيكون شاذاً ، إلا في نحو « إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ » فقياسٌ كما مر في بابه ^(١) ، على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بحملتها ، بل بعضُها ، وكذلك نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) ^(٢) فليست مما نحن فيه ، وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية ، كما مثلت .

المسألة الثالثة : حذف أداة الشرط وفعل الشرط .

وشرطه أن يتقدم عليهما طلبٌ بلفظ الشرط ومعناه ، أو بمعناه فقط ؛ فالأول نحو « ائْتِنِي أَكْرَمَكَ » تقديره : ائْتِنِي فَإِنْ تَأْتَيْ أَكْرَمَكَ ، فأكرمك : مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعلُ الطلب المذكورُ ، هذا هو المذهب الصحيح ^(٣) ، والثاني

الإعراب : « طَلَقْهَا » طلق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به مبني على السكون في محل نصب « فليست » الفاء حرف دال على التعليل ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه ، مبني على الفتح في محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بقوله كفف الآتي « بكفف » الباء حرف جر زائد ، كفف : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو عاطفة . إلا : كلمة مركبة من حرفين ، الأول : إن ، وهو حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، والثاني : لا ، وهو حرف نفى . وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « مفركك » مفرك : مفعول به ليعل ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعل .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط ؛ لكونه معلوماً من سابق الكلام ، ولكون أداة الشرط إن المدغمة في لا النافية ، وليس يجوز حذف الشرط إلا على مثل هذه الصورة ، وهو مع ذلك قليل بالنسبة لحذف الجواب المدلول عليه ، على نحو ما ذكره المؤلف .

(١) انظر (ص ١٨٧) من هذا الكتاب . (٢) من سورة التوبة من الآية ٦

(٣) الذي ذكره المؤلف — من أن المضارع المجزوم بعد الطلب مجزوم بأداة شرط =

نحو قوله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّكُمْ عَلَيْكُمْ)^(١) أى ، تعالوا فإن تأتوا أتلُ ، ولا يجوز أن يقدر فإن تعالوا ؛ لأن تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى ، حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل .

ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا ، وكونه باسم الفعل كقول عمرو ابن الإطنابة — وغلط أبو عبيدة فنسبة إلى قَطَرِيَّ بن الفُجَاءَة : —

١٧٤ — أَنْتَ لِي عِفِّي وَأَلِي بَلَائِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالشَّيْنِ الرِّيحِ
وإِمْسَاكِ عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْنِي هَامَةَ الْبَطَلِ الشُّبَّاحِ
وَقَوْلِي كَلِمَا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي
لِإِدْفَاعٍ عَنْ مَا تَرَى صَالِحَاتٍ وَأُحْيَى بَعْدُ عَنْ عَرَضٍ صَحِيحِ

= محذوفة مع فعل شرط موافق للطلب المتقدم فى معناه وحده أوفى معناه ولفظه جميعاً — هو مذهب الجمهور من العلماء ، وقد حكم المؤلف بأنه هو المذهب الصحيح ، ومقابله ما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدى وسيبويه شيخ النحاة وأبوسعيد السيرافى شارح كتاب سيبويه وأبو على الفارسى الفسوى شيخ ابن جنى ، ومذهب هؤلاء جميعاً أن الجازم لهذا المضارع هو نفس الطلب المتقدم عليه ، ومع اتفاقهم على هذا المقدار تجددهم يختلفون فى تعليل المسألة : فأما الخليل وسيبويه فيعللان ذلك بأن الطلب المتقدم إنما جزم المضارع المتأخر عنه لكون ذلك الطلب قد تضمن معنى حرف الشرط ، ونظير ذلك أسماء الشرط كمتى وحينما ، فإنها إنما جزمت لأنها تضمنت معنى حرف الشرط الذى هو إن ، وأما السيرافى والفارسى فيعللان ذلك بأن الطلب إنما جزم المضارع المتأخر عنه لكونه قد ناب عن حرف الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به فى نحو قولك « ضرباً زيداً » لأنه نائب عن حرف الشرط فعل الأمر ووقع موقعه ، هكذا قالوا ، وكلا التعليلين غير مستقيم ، لا جرم كان مذهب الجمهور هو الصحيح .

(٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١٥١ .

١٧٤ — هذه الأبيات — كما قال المؤلف — لعمر بن الإطنابة ، والإطنابة : اسم أمه ، وهو عمرو بن زيد مناة ، وقد أنشد المؤلف عجز ثالث هذه الأبيات فى أوضحه (رقم ٥٠٤) =

= وفي القطر (رقم ١١٧) وسينشد عجز ثالثمارة أخرى في باب اسم الفعل من هذا الكتاب ، (ص ٤٠٩) والأبيات الأربعة بحملتها رواها ابن عبدربه في العقد الفريد (١-٢٢٢ اللجنة) وروى الثلاثة الأولى فيه (ج ٢ ص ٢٩٣) وعنده في الموضعين أول الثاني « وإجشامى على المكروه .. »

الإعراب: «أبت» أبى: فعل ماض، والتاء للتأنيث «لى» جار ومجرور متعلق بأبى «عفى» عفة: فاعل أبى، وعفة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وأبى» الواو عاطفة، أبى: فعل ماض «بلائى» بلاء: فاعل أبى، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وأخذى» الواو عاطفة، أخذ: معطوف على بلائى، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الحمد» مفعول به لأخذ «بالتن» جار ومجرور متعلق بأخذ «الرييح» صفة للشم «وإمساكى» الواو عاطفة، إمساك: معطوف على أخذ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أيضاً «على المكروه» جار ومجرور متعلق بإمساك «نفسى» نفس: مفعول به لإمساك، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وضربى» الواو عاطفة، ضرب: معطوف على أخذ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «هامة» مفعول به لضرب، وهامة مضاف و «البطل» مضاف إليه «المشيح» صفة للبطل «وقولى» الواو عاطفة، قول: معطوف على أخذ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «كلما» ظرف زمان متعلق بقول «جشأت» جشأ: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «وجاشت» الواو حرف عطف، جاش: فعل ماض، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى، والتاء للتأنيث، والجملة معطوفة على الجملة السابقة، وكتاتهما فى محل جر؛ لإضافة الظرف إلى الجملة الأولى، ولكون الثانية معطوفة على المجرور «مكانك» اسم فعل أمر بمعنى انبى، لا محل له من الإعراب «تحمدى» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم فى جواب الأمر المدلول عليه باسم الفعل، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة نائب فاعله مبنى على السكون فى محل رفع «أو» حرف عطف «تستريحى» فعل مضارع مبنى للعلوم معطوف على تحمدى. مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة نائب فاعله «لأدفع» اللام لام التعليل. أدفع: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد لام التعليل، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام التعليل، والجار والمجرور متعلق بقولى «عن مآثر» جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع، متعلق بأدفع «صالحات» =

فحزم « تحمدى » بعد قوله « مكانك » وهو اسم فعل بمعنى اثبت .
 وشرط الحذف بعد النهى كون الجواب أمراً محبوباً ، كدخول الجنة والسلامة في
 قولك : « لا تكفرْ تَدْخُلِ الجنةَ » و « لا تدنُ من الأسدِ تسلِمَ » فلو كان أمراً
 مكروهاً ، كدخول النار وأكل السبع في قولك « لا تكفرْ تَدْخُلِ النارَ » و « لا
 تدنُ من الأسدِ يا كلكَ » تعين الرفع ، خلافاً للكسائى ، ولا دليل له في قراءة بعضهم
 (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) ^(١) ؛ لجواز أن يكون ذلك موصولاً بنية الوقف ، وسهّل ذلك
 أن فيه تحصيلاً لتناسب الأفعال المذكورة معه ، ولا يحسن أن يقدر بدلاً مما قبله ، كما
 زعم بعضهم ؛ لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الأول على الثانى .

ثم قلت : وَيَجِبُ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِهِ مُتَقَدِّمًا لَفْظًا نَحْوُ
 « هُوَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلَ » أَوْ ذِيَّةٌ نَحْوُ « إِنْ قُمْتَ أَقُومُ » وَمِنْ ثُمَّ أُمْتَنَعَ فِي النَّثْرِ « إِنْ
 تَقُمْ أَقُومُ » وَبِجَوَابِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلَقًا ، أَوْ قَسَمٍ ، إِلَّا إِنْ سَبَقَهُ ذُو خَبَرٍ ؛
 فَيَجُوزُ تَرْجِيحُ الشَّرْطِ الْمُؤَخَّرِ .

وأقول : حذف الجواب على ثلاثة أوجه :

ممتنع ، وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما .

= صفة لما أثر مجرور بالكسرة الظاهرة « وأحمى » الواو عاطفة ، أحمى : فعل مضارع
 معطوف على أذفع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
 أنا « بعد » ظرف مبنى على الضم في محل نصب متعلق بأحمى « عن عرض » جار ومجرور
 متعلق بأحمى « صحيح » صفة لعرض .

الشاهد فيه : قوله « مكانك تحمدى » حيث جزم تحمدى في جواب شرط مدلول عليه
 باسم الفعل الدال على الأمر ، وتقدير الكلام : مكانك إن تثبتى تحمدى ، وليس بين العناء
 خلاف في جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر إذا لم يكن المضارع مقترنا بالفاء ، كما في
 هذا الشاهد ، فافهم ذلك والله ينفعك به .
 (١) من سورة المدثر ، من الآية ٦ .

وجائز، وهو ما وجدنا فيه، ولم يكن الدليل الذى دل عليه جملة مذكورة فى ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظاً أو تقديرًا .

وواجب، وهو ما كان دليلاً الجملة المذكورة .

فالمقدمة لفظاً كقولهم « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ »^(١) والمقدمة تقديرًا لها صورتان :

(١) اعلم أن النحويين قد اختلفوا فى الجملة المتقدمة على أداة الشرط وفعله : أهى نفس الجواب ، أم هى دليل الجواب وليست الجواب نفسه ؛ فذهب سيويه وجمهور النحاة إلى أن الجملة المتقدمة ليست بالجواب ، ولكنها دليل عليه ، وهذا هو الذى ذهب إليه المؤلف، وذهب أبو العباس المبرد وأبو زيد وجمهرة الكوفيين إلى أن هذه الجملة هى جواب الشرط ، والذى ذهب إليه سيويه والجمهور أصح دليلًا ، وأقرب مأخذًا ، والدليل على ذلك من وجوه :

أولها : أن الجملة المتقدمة قد تكون جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ولا بإذا الفجائية ، كالمثال الذى ذكره المؤلف . والجملة الاسمية التى بهذه المنزلة لاتصلح لأن تكون جوابًا ، كما علمت فيما سبق ، وكذلك الجملة الفعلية التى فعلها جامد ، كما لو قلت : عسى أن تنجح إن اجتهدت . والوجه الثانى : أن الجوازم من العوامل الضعيفة ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو متأخر عن معموله .

والوجه الثالث : أنه لو كان المتقدم هو الجواب لوجب - إذا كان فعلاً مضارعاً - أن يكون مجزوماً ، والعرب تقول نحو قولك « يراك الناس أهلاً للمودة إن صدقت » فلا يجزمون المضارع المتقدم .

والوجه الرابع : أنهم لا يصنعون ذلك إلا إذا كان فعل الشرط التالى للأداة ماضياً لفظاً ومعنى ، كالأمثلة التى سقناها ، أو كان ماضياً معنى فقط ، نحو قولك : أنت محبوب إن لم تخن أماتك ، وهذا هو الموضع الذى يحذف فيه جواب الشرط ، فلما وجدناهم يلتزمون ما ضوية فعل الشرط علمنا أنهم يرون الجواب محذوفاً .

فإن قلت : هل هناك فرق معنوى بين أن أقول : أنت ظالم إن فعلت ذلك، وأن أقول : إن فعلت ذلك فأنت ظالم ، كما كان بين الكلامين هذا الفرق الصناعى الذى ذكرته فى مذهب سيويه والجمهور ، وبعبارة أخرى : هل ثمة فرق بين أن أبى الكلام على شرط يتأخر عنه جوابه وبين أن أبى الكلام على دليل جواب متقدم على أداة الشرط وفعله ؟ فالجواب : أن بين الكلامين فرقاً واضحاً ، وتلخيصه أنك إذا قلت «أنت ظالم إن =

إحداها : قولك « إن قامَ زيدُ أقومُ » وقول الشاعر :

١٧٥ — وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبُ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

= فعلت « فإنما بنيت كلامك في أول الأمر على الإخبار بظلم المخاطب ، قاطعاً به ، جازماً بثبوته له ، ثم بدا لك أن تعلقه على فعل من الأفعال ، أما إذا قلت « إن فعلت ذلك فأنت ظالم » فإنما بنيت كلامك من أول الأمر على التردد في ثبوت الظلم لمخاطبك والشك فيه ، سواء أكان المترجح عندك ثبوته له أم انتفاؤه عنه ، بحسب ما تستعمله من أدوات الشرط ، وهذا الفرق المعنوي يؤيد أن بينهما فرقاً صناعياً ؛ فافهم ذلك واحرص عليه ، وانظر في هذا المبحث الكامل للببرد (١ - ٧٨) .

١٧٥ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدة له يمدح فيها هرم ابن سنان المري ، ومطلعها :

قِفْ بِالذَّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقَدَمُ كَلَى ، وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيمُ
وبيت الشاهد من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٣٦) وابن عقيل (رقم ٣٤١) والمؤلف في أوضحه (رقم ٥١٠) والببرد في الكامل (١ - ٧٨) .

اللغة : « خليل » صاحب خلة - بفتح الحاء - وهى الفقر ، فالخليل هنا الفقير المحتاج « مسألة » طلب للعتاء « حرم » بفتح الحاء المهملة وكسر الراء - أى : ممنوع .
الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « أتاه » أتى : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على الألف في محل جزم ، وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مفعول به « خليل » فاعل أتى « يوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية بأتى ، ويوم مضاف ، و « مسألة » مضاف إليه ، « يقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « لا » نافية عاملة عمل ليس ، أو مهملة لا عمل لها « غائب » اسم لا ، أو مبتدأ « مالى » مال : فاعل بغائب سد مسد خبر لا أو مسد خبر المبتدأ ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « حرم » خبر مبتدأ محذوف ، أى : ولا أنت حرم ، أولاً زائدة لتأكيد النفي ، وحرم معطوف على غائب .
الشاهد فيه : قوله « يقول » وقد اختلف العلماء فيه ، ولهم في ذلك مذهبان مشهوران :

أحدهما : مذهب سيويه رحمه الله ، ذهب إلى أن هذا الفعل المضارع المرفوع ليس جواباً لشرط السابق ، ولكنه دليل على الجواب . وهو على نية التقديم ، وإن كان فى =

فإن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه ، والأصل أقوم إن قام ، ويقول إن أتاه خليل ، والمبرد يرى أنه هو الجواب ، وأن الفاء مقدرة .

والثانية : أن يتقدم على الشرط قسم نحو « وَاللَّهِ إِنْ جَاءَنِي لِأَكْرِمَنَّهُ » فإن قولك « لَأَكْرِمَنَّهُ » جواب القسم ؛ فهو في نية التقديم إلى جانبه ، وحذف جواب الشرط لدلالته عليه ، ويدل على أن المذكور جواب القسم تأكيد الفعل في نحو المثال ، ونحو قوله تعالى : (وَلَكِنَّ نَصَرُوهُمْ لَبَأُوْلُنَّ الْأُذْبَارَ)^(١) ورفع في قوله تعالى : (ثُمَّ لَا يَنْصَرُونَ) .

ثم أشرت إلى أنه كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم — يجب العكس في نحو « إِنْ تَقُمْ وَاللَّهِ أَقُمْ » وأنه إذا تقدم عليهما شيء يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر ، نحو « زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ أَقُمْ » .

== اللفظ متأخراً ، فكأنه قال : يقول لا غائب مالى إن أتاه خليل .

وثانئهما : مذهب المبرد وأبي زيد والكوفيين ، ذهبوا إلى أن هذا الفعل المضارع هو نفس الجواب ، إلا أنه على تقدير الفاء .

واعلم أن محل هذا كله إذا كان فعل الشرط ماضياً ، كما في مثال المؤلف وفي بيت الشاهد ، فأما إذا كان الشرط مضارعاً فقد أجمعوا على أنه لا يجوز إلا جزم الجواب ، تقول : إن تذاكر تنجح ، بالجزم في الشرط والجزاء جميعاً ، ولا يجوز رفع الجواب إلا في ضرورة شعرية مع القبح ، كالذى رواه سيبويه رحمه الله من قول جرير بن عبد الله البجلي :

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
وكالذى رواه من قوله :

قُلْتُ : تَحْمِلُ فَوْقَ طَوِّكَ ؛ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ ، مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا
(١) من سورة الحشر ، من الآية ١٢ .

ثم قلت : وَجَزَمُ مَا بَعْدَ فَاءٍ أَوْ وَاوٍ مِنْ فِعْلٍ تَالِيٍ لِلشَّرْطِ أَوْ الْجَوَابِ قَوِيٌّ ، وَنَصْبُهُ ضَعِيفٌ ، وَرَفْعُهُ تَالِيُ الْجَوَابِ جَائِزٌ .

وأقول : ختمتُ بابَ الجوازمِ بمسألتين : أولاً ما يجوز فيها ثلاثة أوجه ، والثانية يجوز فيها وجهان ، وكلتاها يكون الفعل فيها واقعاً بعد الفاء أو الواو .

فأما مسألة الثلاثة الأوجه ، فضابطها : أن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء ، كقوله تعالى (وَأِنْ تُبَدِّلْ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَافُكُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) ^(١) الآية قرىء (فَيَغْفِرُ) بالجزم على العطف ، و (فَيَغْفِرُ) بالرفع على الاستثناف ، و (فَيَغْفِرُ) بالنصب بإضمار أن ، وهو ضعيف ، وهى عن ابن عباس رضى الله عنهما ! .

وأما مسألة الوجهين فضابطها : أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء ، كقولك « إِنْ تَبَدَّلْتُ وَتَمَشَيْتَ إِلَى أَكْرَمِكَ » فالوجه الجزم ، ويجوز النصب كقوله :

١٧٦ — وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ

[وَلَا يَخْشَ ظُلماً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْماً]

(١) من سورة البقرة من الآية ٢٨٤ .

١٧٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف في

أوضحه (رقم ٥١٤) وابن عقيل (رقم ٣٤٤) .

اللغة : « يقترب » يدنو « يخضع » يستكين ويدل « نؤوه » نزله عندنا « هضماً » ظلماً وضياعاً لحقوقه .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بمن ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منا » جار ومجرور متعلق بـ « يقترب » ، « ويخضع » الواو واوالمعية ، يخضع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واوالمعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من أيضاً « نؤوه » نؤو : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بمن . وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى من مفعول به « ولا » =

ثم قلت : بَابُ فِي عَمَلِ الْفِعْلِ — كُلُّ الْأَفْعَالِ تَرْفَعُ إِمَّا الْفَاعِلَ أَوْ نَائِبَهُ
أَوِ الْمُسْتَبْتَهَ بِهِ ، وَتَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ ، إِلَّا الْمُسْتَبْتَهَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ مُطْلَقًا ، وَإِلَّا الْخَبَرَ وَالتَّمْيِيزَ
وَالْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ فَتَنْصِبُهَا الْوَصْفُ وَالنَّاقِصُ وَالْمَبْنِيُّ أَوْ الْمَعْنَى أَوْ النَّسْبَةُ وَالْمَتَصَرِّفُ
التَّامُّ وَمَصْدَرُهُ وَوَصْفُهُ ، وَإِلَّا الْمَفْعُولَ بِهِ فَإِنَّهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ : مَا لَا
يَتَعَدَّى إِلَيْهِ أَصْلًا : كَالدَّالِّ عَلَى حُدُوثِ ذَاتِ كَحَدَّثَ وَنَبَتَ ، أَوْ صِفَةِ حَسَنَةٍ كَطَالَ
وَخَلَقَ ، أَوْ عَرَضٍ كَعَرِضَ وَفَرِحَ ، وَكَلَمُوا زَيْنَ لَا تَفْعَلُ كَانْكَسَرَ ، أَوْ فَعَلٍ
كَفَرَفَ ، أَوْ فَعَلٍ أَوْ فَعِلَ الَّذِينَ وَصَفُهُمَا عَلَى فِعْلٍ فِي نَحْوِ ذَلَّ وَسَمِنَ ، وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى
وَاحِدٍ دَائِمًا بِالْجَارِ كَغَضِبَ وَمَرَّ ، أَوْ دَائِمًا بِنَفْسِهِ كَأَفْعَالِ الْخَوَاسِّ ، أَوْ تَارَةً وَتَارَةً
كَشَكَرَ وَنَصَحَ وَقَصَدَ ، وَمَا يَتَعَدَّى لَهُ بِنَفْسِهِ تَارَةً وَلَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ أُخْرَى
كَغَفَرَ وَشَجَا ، وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى أَثْنَيْنِ : فِيمَا أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا تَارَةً وَلَا يَتَعَدَّى أُخْرَى
كَنَقَصَ وَزَادَ ، أَوْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا دَائِمًا ، فِيمَا ثَانِيهِمَا كَمَفْعُولِ شَكَرَ كَأَمَرَ وَاسْتَغْفَرَ
وَاخْتَارَ وَصَدَّقَ وَزَوَّجَ وَكُنِيَ وَدَعَا بِمَعْنَاهُ وَكَالَ وَوَزَنَ ، أَوْ أَوْهُمَا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى
كَأَعْطَى وَكَسَا ، أَوْ أَوْهُمَا وَثَانِيهِمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ :

= الواو عاطفة ، لا : نافية « يخش » فعل مضارع معطوف على جواب الشرط ، مجزوم
وعلامه جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى من « ظلمنا » مفعول به ليخش « ما » مصدرية ظرفية « أقام » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مخفوض بإضافة
ظرف محذوف ، وهذا الظرف منصوب بيخش ، والتقدير : ولا يخش ظمناً مدة إقامته
« ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « هضما » معطوف على ظلمنا .

الشاهد فيه : قوله « ويخضع » حيث جاء منصوباً ، وقد توسط بين الشرط وجوابه .
ومثله قول زهير ، وقد أنشده سيوي (ج ١ ص ٤٤٧) .

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلِقِ

ومحل الاستشهاد به قوله « فيثبتيها » فإنه مقترن بالفاء بعد « يقدم رجليه » الذي هو فعل الشرط ،
وقد توسط بين فعل الشرط المذكور وجوابه الذي هو قوله « يزلق » وقد جاء به منصوباً .

ظَنَّ لَا يَمَعْنَى اتَّهَمَ ، وَعَلِمَ لَا يَمَعْنَى عَرَفَ ، وَرَأَى ، وَوَجَدَ لَا يَمَعْنَى حَزَنَ
أَوْ حَقَّدَ ، وَحَبَا لَا يَمَعْنَى قَصَدَ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَخَالَ ، وَجَعَلَ ، وَدَرَى
فِي لُغِيَّةٍ ، وَهَبَ ، وَتَعَلَّمَ يَمَعْنَى أَعْلَمَ ، وَيَلْزَمُ الْأَمْرَ ، وَأَفْعَالُ التَّصْيِيرِ ،
كَجَعَلَ ، وَتَخَذَ ، وَاتَّخَذَ ، وَرَدَّ ، وَتَرَكَ ، وَيَجُوزُ إِلْغَاءُ الْقَلْبِيَّةِ الْمُتَصَرِّفَةِ مُتَوَسِّطَةً
أَوْ مُتَأَخِّرَةً ، وَيَحِبُّ تَغْلِيْقُهَا قَبْلَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ نَفْيٍ بِمَا مُطْلَقًا
أَوْ بِلَا ، أَوْ إِنَّ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ ، أَوْ لَعَلَّ أَوْ لَوْ أَوْ إِنَّ وَكَمْ الْخَبَرِيَّةِ ،
وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَهُوَ أَعْلَمَ وَارَى ، وَمَا ضَمَّنَ مَعْنَاهُمَا مِنْ أَنْبَاءٍ وَنَبَأٍ وَأَخْبَرَ
وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ .

وأقول : عقدتُ هذا البابَ لبيانِ عملِ الأفعالِ ، فذكرتُ أن الأفعالَ كلها —
فاصِرَها ومُتَعَدِّيَها تامَّها وناقصَها — مشتركة في أمرين :

أحدهما : أنها تعملُ الرفعَ ، وبيانُ ذلك أن الفعلَ إما ناقصٌ فيرفعُ الاسمَ ، نحو :
« كان زيدٌ فاضلاً » وإما تامٌّ آتٍ على صيغته الأصلية فيرفعُ الفاعلَ نحو « قامَ زيدٌ »
وإما تامٌّ آتٍ على غير صيغته الأصلية فيرفعُ النائبَ عن الفاعلِ ، نحو (وَقُضِيَ الْأَمْرُ) ^(١)
وقد تقدم شرحُ ذلك كله .

الثاني : أنها تنصبُ الأسماءَ غيرَ خمسة أنواعٍ ؛ أحدها : المشبَّهُ بالمفعولِ به : فإنما
تنصبه عند الجمهورِ الصفاتُ نحو « حَسَنٌ وَجْهُهُ » والثاني : الخبرُ ؛ فإنما ينصبه الفعلُ
الناقصُ وتصاريْفُهُ نحو « كان زيدٌ قائماً » و« يعجبني كونه قائماً » ولم أذكر تصاريْفَهُ
في المقدمة لوضوح ذلك ، والثالث : التمييزُ ؛ فإنما ينصبه الأسمُ المبهمُ المعنى كـ « رطل
زيتاً » أو الفعلُ المجهولُ النسبةِ كـ « طابَ زيدٌ نفساً » وكذلك تصاريْفُهُ ، نحو « هو
طيبٌ نفساً » والرابع : المفعولُ المطلقُ ؛ وإنما ينصبه الفعلُ المتصرفُ التامُّ وتصاريْفُهُ ،
نحو « قُمْ قِيَاماً » و« هُوَ قائمٌ قِيَاماً » ويمتنعُ « ما أَحْسَنَهُ إِحْسَاناً » و« كنت قائماً

(١) من سورة هود ، من الآية ٤٤ .

«كوناً» والخامس : المفعول به ؛ وإنما ينصبه الفعل المتعدي بنفسه ، كـ «ضربت زيدا» وقد قسّمتُ الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعاً ، فذكرتُ أنه سبعة أنواع : أحدها : ما لا يطلب مفعولاً به البتّة ، وذكّرتُ له علامات : إحداهما : أن يدلّ على حدوثِ ذاتٍ ، كقولك «حَدَثَ أمرٌ» و «عَرَضَ سفرٌ» و «نَبَتَ الزَّرْعُ» و «حَصَلَ الخِصْبُ» وقوله :

١٧٧ إذا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَدْفُتُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْرِمُهُ الشَّتَاءُ
فإن قلت : فإنك تقول : حدث لي أمرٌ ، وعَرَضَ لي سفرٌ ^(١) .

فعندي أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر ، تقدم عليه فصار حالاً ، فتعلقه أولاً وآخره بمحذوف وهو الكون المطلق ، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله ، والكلام في المفعول به .

١٧٧ — هذا البيت من كلام الربيع بن ضبع الفزاري ، وكان من المعمرين .

اللغة : «كان الشتاء» يريد حدث وجاء هذا الوقت الذي يشتد فيه البرد «أدفتوني» أهبسوني الثياب الوثيرة أو أوقدوا لي النار ليحصل لي الدفء والحرارة «الشيخ» أصله من بلغ الأربعين من عمره ، وأراد به الذي تقدمت به السن حتى ضعف وعجز عن احتمال البرد «يهرمه» يورثه الهرم وشدة الضعف .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، «كان الشتاء» فعل تام وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «أدفتوني» الفاء واقعة في جواب إذا ، أدفتوا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «فإن» الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «الشيخ» اسم إن «يهرمه» يهرم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مفعول به تقدم على الفاعل «الشتاء» فاعل يهرم ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «كان الشتاء» فإن هذا الفعل لا يحتاج إلى مفعول به ؛ لكونه دالاً على مجرد حصول حدث ، أي : إذا حصل الشتاء ، ونحو ذلك .

(١) هذا اعتراض وارد على قوله «إن هذا النوع لا يطلب مفعولاً به البتّة» ووجه الاعتراض أن الجار والمجرور يقع بعد هذا النوع من الأفعال متعلقاً بها ، وقد علم أن الجار والمجرور المتعلق بفعل ما مفعول به في المعنى . وحاصل الجواب من وجهين : أولهما نمنع أن الجار والمجرور متعلق بالفعل ، بل هو متعلق بمحذوف ، وثانيهما : أن نسلم أنه متعلق بالفعل ، لكن لا على جهة وقوعه عليه ، بل لكونه سبباً وعلّة في حدوث الفعل .

الثانية : أن يدل على حدوث صفة حسية ، نحو : طَالَ الليلُ ، وقَصُرَ النهارُ ،
وَحَاقَ الثوبُ ، ونَظَفَ ، وطَهَّرَ ، وَنَجَسَ ، واحتَرَزَت بالحسية من نحو علم وفهم وفرح ،
ألا ترى أن الأول منها متعدّد لاثنتين ، والثاني لواحد بنفسه ، والثالث لواحد بالحرف ،
تقول : علمتُ زَيْداً فاضلاً ، وفهمتُ المسألةَ ، وفرحتُ بزيد .

الثالثة : أن يكون على وزن فَعَلَ — بالضم — كظَرَفَ وشَرَفَ وكرَّم ولَوَّم ،
وأما قولهم : « رَحِبْتُمْ الطّاعة » ^(١) و « طَلَعَ اليَمَن » فضمنا معنى وَسِعَ وبلغ .

الرابعة : أن يكون على وزن انفعل ، نحو انكسَرَ وانصَرَف .

الخامسة : أن يدلّ على عَرَضٍ ، كمرَضَ زَيْدٌ ، وفرِحَ ، وأشِرَ ، وبَطِرَ .

السادسة والسابعة : أن يكون على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ اللذين وَصَفُهما على فَعِيلٍ ،
كذلّ فهو ذليلٌ ، وسَمِنَ فهو سمينٌ ، ويدلّ على أن ذلّ فَعَلَ بالفتح قولهم يَذِلُّ بالكسر
وقلت « في نحو ذلّ » احترازاً من نحو يَحِلُّ فإنه يتعدى بالجار ، تقول : يَحِلُّ بكذا .

النوع الثاني : ما يتعدى إلى واحد دائماً بالجار ، ك « فَضِيتُ من زيد » و « مررتُ به »
أو « عليه » .

فإن قلت : وكذلك تقول فيما تقدم : ذلّ بالضرب ، وسَمِنَ بكذا .

قلت : المجروران مفعولٌ لأجله ، لا مفعول به ^(٢) .

(١) يروى أن نصر بن سيار — وكان أمير خراسان في الدولة الأموية ، وكانت إقامته
بعرو ، وهو عربي الأصل ؛ لأنه من بني ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف — قال « أرجكم
الدخول في طاعة ابن الكرماني » أي أوْسِعكم ، فعدي رجب — بضم الحاء — وليست
متعدية عند النحاة ، واعتذر جماعة عن ذلك منهم الأزهرى بأن نصر بن سيار ليس بحجة ،
وهي ممذرة لا تقوم على سند ؛ لأن نصراً عربى كما قلنا ، وكان يعيش في العصر الذي يحتاج
بكلام أهله من العرب ، وقال الفارسي : إنما عداه لأنه بمعنى فعل يتعدى وهو وسع ،
وهذه لغة هذيل .

(٢) حاصل هذا الاعتراض كالذي ذكرناه في الاعتراض على النوع الأول ، وحاصل
الجواب عليه كالوجه الثاني من وجهي الجواب على الاعتراض السابق ، والخلاصة أن المراد
بالمفعول : الذي يقع عليه فعل الفاعل ، سواء أكان وقوعه عليه مباشرة أم بواسطة حرف الجر

الثالث : ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً ، كأفعال الحواس ، نحو « رَأَيْتُ الْهَلَالَ » و « شَمِعْتُ الطَّيْبَ » و « ذُقْتُ الطَّعَامَ » و « سَمِعْتُ الْأَذَانَ » و « لَمَسْتُ الْمِرْأَةَ » وفي التنزيل (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ) ^(١) (يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ) ^(٢) (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ) ^(٣) (أَوْ لَا مَسْتَمُ النَّسَاءِ) ^(٤) .

الرابع : ما يتعدى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بالجار ، كشكر ونصح وقصد ، يقول « شَكَرْتُهُ » و « شَكَرْتُ لَهُ » و « نَصَحْتُهُ » و « نَصَحْتُ لَهُ » و « قَصَدْتُهُ » و « قَصَدْتُ لَهُ » و « قَصَدْتُ إِلَيْهِ » قال الله تعالى : (وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ) ^(٥) (أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَلِيِّكَ) ^(٦) (وَنَصَحْتُ لَكُمْ) ^(٧) .

الخامس : ما يتعدى لواحد بنفسه تارةً ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار ، وذلك نحو ففرّ - بالفاء والغين المعجمة - وشحّا - بالشين المعجمة والحاء المهملة - تقول « فَفَرَّاهُ » و « شَحَّاهُ » بمعنى فتحه ، و « فَفَرَّاهُ » و « شَحَّاهُ » بمعنى انفتح .

السادس : ما يتعدى إلى اثنين ، وقسمته قسمين :

أحدهما : ما يتعدى إليهما تارةً ولا يتعدى أخرى ، نحو نقص ، تقول : « نَقَصَ الْمُلُ » و « نَقَصْتُ زَيْدًا دِينَارًا » بالتخفيف فيهما ، قال الله تعالى : (ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا) ^(٨) ، وأجاز بعضهم كون (شَيْئًا) مفعولاً مطلقاً ، أى : نقصاً ما .

- | | |
|--|--------------------------------|
| (١) من سورة الفرقان من الآية ٢٢ | (٢) من سورة ق من الآية ٤٢ |
| (٣) من سورة النحل من الآية ٥٦ | (٤) من سورة النساء من الآية ٤٣ |
| (٥) من سورة النحل من الآية ١٤ | (٦) من سورة لقمان من الآية ١٤ |
| (٧) من سورة الأعراف من الآيتين ٧٩ و ٨٣ | (٨) من سورة التوبة من الآية ٤ |

الثاني ما يتعدى إليهما دائماً ، وقسمته ثلاثة أقسام :
أحدها : ما ثانی مفعوليه كمفعول شكر ، كأمر واستغفر ، تقول : «أمرتك بالخير»
و «أمرتك بالخير» وسيأتي شرحهما بعد .
والثاني : ما أول مفعوليه فاعل في المعنى ، نحو «كسوتهُ جبةً» و «أعطيته ديناراً»
فإن المفعول الأول لا يس وأخذ ، ففيه فاعلية معنوية .

الثالث : ما يتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل ، وهو أفعال
القلوب المذكورة قبل ، وأفعال التصيير ، وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى : (وإني لأظنك
يا فرعون مشهوراً) ^(١) (فإن علمتموهن مؤمنات) ^(٢) (تجدوه عند الله هو خيراً) ^(٣)
(لا تحسبوه شراً لكم) ^(٤) (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناناً) ^(٥)
أى : اعتقدوهم ، وقول الشاعر :

١٧٨ — قَدْ كُنْتُ أَحْبَبُ أَبَا عَمْرٍ وَأَخَا ثِقَةً حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلَمَاتُ

- (١) من سورة الإسراء من الآية ١٠٢ (٢) من سورة الممتحنة من الآية ١٠
(٣) من سورة الزمل من الآية ٢٠ (٤) من سورة النور من الآية ١١
(٥) من سورة الزخرف من الآية ١٩ .

١٧٨ — نسب صاحب الحكم هذا البيت إلى رجل سماه أنا شنبل الأعرابي ، ونسبه
ابن هشام إلى تميم بن أبي بن مقبل ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٢٦) والمؤلف
في أوضحه (١٧٢) .

اللغة : «أحبجو» أراد ههنا معنى أظن «أخا ثقة» يروى بتنوين أخا ونصب ثقة ؛ فهو
من الوصف المصدر ، نظير قوله تعالى : (إن أصبح ماؤكم غوراً) ونظير قولهم : زيد عدل
ورضى ، وقول الخنساء * فإنما هي إقبال وإدبار * ويروى بإضافة «أخا» إلى «ثقة» ؛ فهو
منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لاستكمال شرط الإعراب بالحرف «ألت» نزلت ،
«ملمات» جمع لملة ، وهي النازلة من نوازل الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في الشدائد ، ولسكنى علمت أنه مذق
الوداد ؛ فقد طوحت بي طوايح الدهر فألفيته بعيداً عني ، غير آخذ بناصري .

وقول الآخر :

١٧٩ — * زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ *

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه ، « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كان « أبا » مفعول أول لأحجو ، وهو مضاف ، و « عمرو » مضاف إليه « أبا » مفعول ثان لأحجو ، ويروى بالتنوين فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويروى من غير تنوين فهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة « ثقة » من روى أبا بالتنوين نصبه على أنه صفة له ، ومن روى أبا بغير تنوين خفض ثقة بإضافة أبا إليه « حتى » حرف غية وجر « ألت » ألم : فعل ماض والتاء علامة التأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يوما » ظرف زمان منصوب على الظرفية وعامله ألم « ملات » فاعل ألم ، وألم مع ما بعده في تأويل مصدر بأن محذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحجو .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أبا ثقة » حيث استعمل الفعل المضارع الشؤد من حجا بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « أبا عمرو » والآخر « أبا ثقة » .
واعلم أن العيني رحمه الله حكى أنه لم ينقل أحدا من النحاة أن « حجا يحجو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله ، ثم تبعه مقلدوه وشارحو كلامه ، ومنهم المؤلف رحمه الله تعالى .

١٧٩ — هذا صدر بيت من كلام أبي أمية الحنفى ، واسم أبي أمية أوس ، وعجز البيت قوله :

* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيًّا *

والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٧٥) وفي شرح القطر (رقم ٧٠) والأشعوني (رقم ٣١٩) .

الإعراب : « زعمتى » زعم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث . والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « شيخا » مفعول ثان لزعم « ولست » الراو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناسخ ، وتاء المتكلم اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل نصب حال « إنما » أداة حصر « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « يدب » =

وَالْأَكْثَرُ تَعْدَى زَعَمَ إِلَى أَنْ أَوْ أَنْ وَصَاتَهُمَا ، نَحْوُ (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا) ^(١) وقوله :

* وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا * — ١٨٠

= فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لاجل لها صلة الموصول « ديبيا » مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو يدب .

الشاهد فيه : قوله « زعمتني شيخا » حيث استعمل فيه زعم بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما ياء التثكم ، والثاني قوله شيخاً ، وهو ظاهر من الإعراب .

(١) من سورة التغابن من الآية ٧

١٨٠ — هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة تعتبر من منتخبات شعر كثير عزة ،

وعجزه قوله :

* وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ *

والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٨٦) والأشمنوني (رقم ٣٢٠) .
الإعراب : « قد » حرف تحقيق « زعمت » زعم : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والتاء للتأنيث « أني » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء التثكم اسمه « تغيرت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع اسمه وخبره سد مسد مفعولي زعم .
« بعدها » بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتغير ، وبعد مضاف والضمير مضاف إليه ، « ومن » الواو للاستئناف ، من : اسم استفهام مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « الذي » اسم موصول بدل من اسم الإشارة ، مبني على السكون في محل رفع « يا » حرف نداء « عز » نادى مبني على الضم الملفوظ به — أو الذي على الحرف المحذوف للترخيم — في محل نصب ، وجملة النداء لاجل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته « لا » حرف نفى « يتغير » فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لاجل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أني تغيرت » حيث ورد فيه زعم بمعنى ظن ، وتعدى إلى مفعوليه بواسطة أن المصدرية المؤكدة .

واعلم أن تعدى « زعم » إلى مفعوليه بواسطة أن أو أن كثير جدا ، والشواهد عليه =

وقال :

١٨١- دُرَيْتُ الْوَفَى الْعَهْدِ يَاعُرُوفاً غَتَبْتُ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ
والأكثر في دَرَى أَنْ تتعدى إلى واحد بالباء ، تقول : « دُرَيْتُ بِكَذَا » قال الله

= أكثر من أَنْ يضبطها الحصر . ومنها بيت الشاهد هذا ، وقول عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَجْرَهَا قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَا رَبِّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ
وقد اختلف العلماء في تعدى «زعم» إلى مفعوله بغير أَنْ أو أن ؛ فزعم الأزهري أنه لا يجوز
إلا في ضم ورة الشعر ، ولكن كثرة الشواهد عليه تؤيد صحة جوازه من غير ضرورة ،
ومن شواهد البيت السابق (رقم ١٨٩) ، ومنها قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَإِنْ تَزْعُمِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ
نعم الأكثر في هذا الفعل أَنْ يتعدى إلى مفعوله بواسطة أَنْ أو أن المصدريتين ،
ولكن تعديه إليهما بدونهما لا يصل إلى درجة الضرورة .

١٨١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف في
أوضحه (رقم ١٧١) وابن عقيل (رقم ١٢٠) والأشموني (رقم ٣٢٣) .
اللغة : « دريت » بالباء للمجهول — من « درى » إذا علم « عرو » مرخم عروة ،
وهو علم على رجل « اغتبط » أمر من الاغتباط ، وأراد به السرور .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ، وهو
المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان ، وهو مضاف و « العهد » مضاف إليه « يا » حرف نداء
« عرو » منادى مبني على الضم المذكور أو على الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب « فاغتبط »
الفاء حرف عطف ، اغتبط : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجواباً بتقديره أنت « فَإِنْ »
الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطاً » اسم إن « بالوفاء »
جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى » حيث استعمل فيه درى بمعنى علم ، ونصب به
مفعولين : أولهما تاء المخاطب الواقعة نائباً عن الفاعل ، وثانيهما قوله « الوفى » وقد ظهر
هذا من الإعراب .

تعالى : (ولا أدراكم به)^(١) وإنما تعدت إلى الكاف والميم بواسطة همزة النقل ، وقوله :
 ١٨٢ — فَقُلْتُ أَجْرِنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا

(١) من سورة يونس ، من الآية ١٦ .

١٨٢ — هذا الشاهد من كلام ابن همام السالوي ، وهو من شواهد المؤلف في
 توضحه (رقم ١٧٤) وابن عقيل (رقم ١٢٧) والأشموني (رقم ٣٢٤)
 اللغة «أجرتني» أصل معناه اتخذني لك جاراً تدفع عنه وتحميه وتغيثه . ثم استعمل في
 لازم ذلك ؛ فصار بمعنى أغثنى مما نزل بي «أبا خالد» وقع في بعض الروايات «أنا مالك»
 وقوله «هبنى» معناه اعتقدنى .

الإعراب : «قلت» فعل وفاعل «أجرتني» أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبامضاف
 و «مالك» مضاف إليه «وإلا» الواو للاستئناف ، إن : شرطية جازمة ، لا : نافية ، وفعل
 الشرط محذوف تقديره : وإلا أنجرتني «فهبنى» الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل
 أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول
 «امرأ» مفعول ثانٍ لهب ، منصوب بالفتحة الظاهرة «هالكاً» صفة لقوله امرأ .

الشاهد فيه : قوله «فهبنى امرأ» حيث استعمل هب بمعنى اعتقد ، ونصب به مفعولين :
 أولهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله امرأ .

وههنا أمران يجب أن تعلمهما :

الأول : أن «هب» الذى يدل على معنى اعتقد فعل أمر جامد غير متصرف ؛ فلم يجز
 به ماض ولا مضارع ، فأما قولك : وهب يهب هب فمن الهبة ، ومنه قوله تعالى : (الحمد
 لله الذى وهب لى على الكبر إسماعيل وإسحاق) من سورة إبراهيم ، من الآية ٣٩ ، وقوله
 حل شأنه : (يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور) من سورة الشورى ، من الآية
 ٩٤ ، وقوله سبحانه : (وهب لنا من لدنك رحمة : إنك أنت الوهاب) من سورة آل
 عمران من الآية ٨ ؛ وأما وهب وهب فى نحو قولهم : وهبنى الله فداك ، فبمعنى جعلنى فداك .

والثانى : أن الأكثر تعدى «هب» إلى مفعوليه صراحة كما فى بيت الشاهد ، وقد
 يدخل على أن المؤكدة المصدرية ، واختلف العلماء فى ذلك : فذهب الجرمى وابن سيدة
 والجوهري والحريري إلى أنه لحن . وقال الأتبات من العلماء : ليس لحناً ؛ لأنه واقع فى
 فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر «هب أن أبانا كان حماراً» ومن شواهد تعديده =

أى : اعتقدنى ، وقوله :

١٨٣ — * تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا *

والأكثر في « تعلم » أن يتعدى إلى أن وصلتها ، كقوله :

١٨٤ — * تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُذْرِكِي *

== لاتين صريحين — غير بيت الشاهد الذى معنا — قول عقيبة بن هبيرة الأسدي :

فَمَهْمَا أُمَّةٌ ذَهَبَتْ ضِيَاعًا يَزِيدُ أَمِيرُهَا وَأَبُو يَزِيدَ

وجاء عليه قول الشاعر :

هَبُونِي أَغْضُ إِذَا مَا بَدَتْ وَأَمْنَعُ طَرَفِي فَلَا أَنْظُرُ

١٨٣ — هذا صدر بيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر ، وكان قد خرج هو والنابعة

الديباني يريدان الغزو ، فرأى زيادة جرادة ، فقال : حرب ذات ألوان ، فرجع ، ومنى

النابعة لطيته ، وفيه يقول كمة منها البيت المستشهد بصدده ، وعجز البيت قوله :

* فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ *

والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٦٩) وابن عقيل (رقم ١٢١) والأشعري

(رقم ٣٢٥) .

اللغة : « تعلم » معناه هنا اعلم واستيقن « شفاء النفس » أراد به قضاء مآربها وإذهاب

غيظها « لطف » أراد به الرفق فى الأمور والتأنى لها « التحيل » أخذ الشيء بحيلة .

الإعراب : « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شفاء »

مفعول أول ، وشفاء مضاف و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان ، وقهر

مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى

النفس مضاف إليه « فبالغ » الفاء حرف عطف ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر

فيه وجوبا تقديره أنت « بلطف » فى التحيل « جاران ومجروران يتعلق كل منهما ببائع

« والمكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه تعلم ومعناه اعلم ، وقد

نصب به مفعولين : أولهما قوله « شفاء النفس » وثانيهما قوله « قهر عدوها » .

١٨٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَأَنْ وَعِيداً مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ *

وشاهدُ أفعال التصيير قوله تعالى (فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا) ^(١) (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ

= وهذا بيت من قصيدة طويلة لأنس بن زنيم الديلي ، يقولها بعد فتح مكة ، معذراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم مما كان عمرو بن سالم الخزاعي يقوله فيه وفي أصحابه ، وأولها قوله :

أَنْتَ الَّذِي تُهْدِي مَعْدًى بِأَمْرِهِ بَلِ اللَّهُ يَهْدِيهِمْ ، وَقَالَ لَكَ : أَشْهَدِ
وَمَا حَمَلْتُ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا أَبَرَّ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ

وانظرها في سيرة ابن هشام (٤ — ٤٦ بتحقيقنا) .

الإعراب : « تعلم » فعل أمر بمعنى اعلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رسول » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « أنك » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « مدركي » مدرك : خبر أن ، ومدرك مضاف وباء التكلم مضاف إليه ، وأن مع اسمه وخبره في محل نصب مد مسد مفعولى تعلم .

الشاهد فيه : قوله « تعلم أنك مدركي » حيث استعمل تعلم الذى بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين بواسطة أن المؤكدة المصدرية ، وهذا هو الأكثر في تعدى هذا الفعل . ومن شواهد المسألة قول معد يكرب بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل اللرار :

تَعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ
وقول النابغة الذبياني يرد نلى زياد بن سيار صاحب البيت السابق (رقم ١٨٣) وينكر عليه تطيزه :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيَّرٍ ، وَهُوَ الثُّبُورُ

وقول أنس بن زنيم صاحب بيت الشاهد من نفس الكلمة التى منها الشاهد :

تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ صَرِمٍ مُتْهِمِينَ وَمُنْجِدٍ

ويتعدى هذا الفعل إلى مفعوله بواسطة أن المخففة من الثقيلة أيضا ، كقول الحارث

ابن وعله :

* فَتَعَلَّيْنِي أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ *

(١) من سورة الفرقان ، من الآية ٢٣ .

خَلِيلًا) ^(١) (لَوْ يَرُدُّوْكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا) ^(٢) (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) ^(٣) .

واحترزت من ظن بمعنى اتهم فإنها تتعدى لواحد نحو قولك : « عُدِمَ لِي مَالٌ » فَظَنَنْتُ زَيْدًا » ومنه قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ) ^(٤) أى : ما هو بمتهمٍ على الغيب ، وأما من قرأ بالضاد فعناه : ما هو ببخيل ، وكذلك علم بمعنى عرف ، نحو (وَاللّٰهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) ^(٥) ورأى من رأى ، كقولك : « رَأَى أَبُو حَنِيفَةَ حَلَّ كَذَا ، أَوْ حَرَمَتَهُ » وَحَجًّا بمعنى قصد نحو « حَجَّوْتُ بَيْتَ اللَّهِ » ومن وجد بمعنى حَزَنَ أَوْ حَقَّدَ ؛ فإنهما لا يتعديان بأنفسهما ، بل تقول : « وَجَدْتُ عَلَى الْمَيْتِ » و « حَقَدْتُ عَلَى الْمُسَىءِ » .

ثم اعلم أن لأفعال القلوب ثلاث حالاتٍ : الإعمال ، والإلغاء ، والتعليق .
فأما الإعمال فهو نصبها المفعولين ، وهو واجب إذا تقدمت عليهما ^(٦) ولم يأت بعدها معلق ، نحو « ظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا » ، وجائز إذا توسطت بينهما نحو « زَيْدًا ظَنَنْتُ عَالِمًا » أو تأخرت عنهما ، نحو « زَيْدًا عَالِمًا ظَنَنْتُ » .

وأما الإلغاء فهو إبطال عملها إذا توسطت أو تأخرت ، فتقول « زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمًا » و « زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ » والإلغاء مع التأخر أحسن من الإعمال ، والإعمال مع التوسط أحسن من الإلغاء ، وقيل : هما سيان .

(١) من سورة النساء من الآية ١٢٥ . (٢) من سورة البقرة من الآية ١٠٩ .

(٣) من سورة الكهف ، من الآية ٩٩ . (٤) من سورة التكويد ، من الآية ٢٤ .

(٥) من سورة النحل ، من الآية ٧٨ .

(٦) هذا مذهب البصريين ، وزعم علماء السكوفة أنه يجوز الإلغاء مع تقدم العامل وعدم ذكر معلق بعده ، واستدلوا على ذلك بقوله :

أَرْجُوْاْ وَأْمَلْ أُنْ تَدْنُوْاْ مَوَدَّتْهَا وَمَا إِحَالٌ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ

والبصريون يجعلون هذا البيت إما من قبيل الإلغاء لأن الفعل غير واقع في أول الكلام بسبب تقدم حرف النفي عليه . وأن من شرط وجوب الأعمال زيادة على ما ذكره المؤلف ألا يتقدم على الفعل شيء في الكلام ، فشرط وجوب الأعمال ثلاثة ، وإما أن يكون البيت من قبيل التعليق بتقدير لام الابتداء بين الفعل ومعمولاته . والتقدير : وما إخال لدينامك تنويل .

وأما التعليق فهو إبطال عملها في اللفظ دون التقدير ؛ لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها ، وهو واحد من أمور عشرة :
أحدها : لام الابتداء نحو « عَلِمْتُ أَزِيدُ فَاضِلٌ » وقوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ)^(١) .
الثاني : لام جواب القسم ، نحو « عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » أى علمت — والله -- ليقومَنَّ زيدٌ ، وقوله :

١٨٥ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهْمَهَا
الثالث : الاستفهام ، سواء كان بالحرف كقولك : « عَلِمْتُ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٠٢ .

١٨٥ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٧٨) وفي القطر (رقم ٧٢) وأنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦) .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل « لتأتين » اللام واقعة في جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « منيتي » منية : فاعل تأتي ، وهو مضاف وباء التكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن « لا » نافية « تطيش » فعل مضارع « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، وهو مضاف والضمير العائد إلى المنايا مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن .
الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتي » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو علمت ، قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام لنصب هذا الفعل مفعوليه ، فكان يقول : علمت منيتي آتية ، مثلاً ، ولكن وجود اللام منع من ورود هذا النصب في اللفظ ، وهو موجود في التقدير ؛ فهذه الجملة لا محل لها باعتبار كونها جواباً للقسم ، ولها محل نصب باعتبار كونها في مقام مفعولي علمت ، وهكذا حكم الفعل المعلق عن العمل في اللفظ : يكون محل ما بعده نصباً باعتبار كونه واقعاً موقع مفعوليه ، وسيأتى بيان على ذلك في شرح الشاهد الآتي من كلام كثير بن عبد الرحمن ، فانتظره .

عَمَرُوْهُ» وقوله تعالى : (وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ) ^(١) أو بالاسم
سوا كان الاسم مبتدأ نحو (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) ^(٢) (وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ
عَذَابًا) ^(٣) أو خبراً ، نحو : «عَلِمْتُ مَتَى السَّعْرُ» أو مضافاً إليه المبتدأ ، نحو :
«عَلِمْتُ أَبُوْمَنْ زَيْدٌ» أو الخبر ، نحو : «عَلِمْتُ صَدِيقَةَ أَيُّ يَوْمٍ سَقَرُكَ» أو فضلة
نحو (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) ^(٤) فـ «أى» منصوب على
المصدر بما بعده ، وتقديره : ينقلبون أى انقلاب ، وليس منصوباً بما قبله ؛
لأن الاستفهام له الصِّدْرُ فلا يعمل فيه ما قبله ، وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولى :
« استفهام » .

الراح : « ما » النافية ، نحو «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وقوله تعالى : (لَقَدْ عَلِمْتِ
مَا هُوَ لَا يَنْطِقُونَ) ^(٥) .

الخامس : « لا » النافية فى جواب القسم ، نحو «علمتُ والله لا زيدٌ فى الدار
ولا عمرو» .

السادس : « إن » النافية فى جواب القسم ، نحو «علمتُ والله إن زيدٌ قائمٌ»
بمعنى ما زيد قائم .

السابع : « لعلَّ » نحو (وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ) ^(٦) ذكره أبو على فى
التذكرة .

الثامن : « لو » الشرطية ، كقول الشاعر :

١٨٦ — وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفَرٌ

- (١) من سورة الأنبياء ، الآية ١٠٩ . (٢) من سورة الكهف ، من الآية ١٢
(٣) من سورة طه ، من الآية ٧١ . (٤) من سورة الشعراء ، من الآية ٢٢٧ .
(٥) من سورة الأنبياء . من الآية ٦٥ .
(٦) من سورة الأنبياء ، من الآية ١١١ .
- ١٨٦ — هذا البيت من كلام حاتم الطائى الجواد المشهور ، من قصيدة له يعتب فيها =

التاسع : « إن » التي في خبرها اللام ، نحو « عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » ذكر ذلك جماعة من المغاربة ، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام ، لا إن ، إلا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز « علمت إن زيدا قائم » بالكسر مع عدم اللام ، وأن ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلق إن .

العاشر : « كم » الخبرية ، نص على ذلك بعضهم ، وحمل عليه قوله تعالى (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ) ^(١) وقدر « كم » خبرية منصوبة بأهلكنا ، والجملة سادة مسد مفعولي يروا ، و « أنهم » بتقدير بأنهم ، وكأنه قيل : أهلكناهم بالاستئصال ، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان ، لكن لا يمين خبرية « كم » بل يجوز أن تكون استفهامية ، ويؤيده ^(٢) قراءة ابن مسعود (مَنْ أَهْلَكْنَا) وجوز الفراء انتصاب « كم » يروا ، وهو سهو ، سواء قدرت خبرية أو استفهامية ^(٣) ،

== على امرأته ماوية . وكانت ماوية تأمره بالإمساك وكف اليد عن العطاء ، وانظر ديوانه المطبوع في أوربا (ص ٣٩ — ٤٠) والبيت من شواهد الأشموني (رقم ٣٣٧) .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « علم الأقوام » فعل وفاعل « لو » حرف تعليق يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط « أن » حرف تأكيد ونصب « حاتماً » اسم أن « أراد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حاتم ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف يقع شرط لو ، والتقدير : لو ثبت كون حاتم أراد — إلخ « ثراء » مفعول به لأراد ، وثراء مضاف و « المال » مضاف إليه « كان » فعل ماض ناقص « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « وفر » اسم كان ، وجملة كان واسمها وخبره لا محل لها من الإعراب جواب لو . الشاهد فيه : قوله « علم الأقوام — إلخ » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين ، وهو علم ، قبل « لو » فعلقته عن العمل في لفظ الجملة ، على نحو ما قررناه في الشاهد السابق .

(١) من سورة يس ، الآية ٣١ .

(٢) إنما تؤيد قراءة ابن مسعود كون « كم » استفهامية فما لو تعينت « من » الواقعة في قراءته موقع « كم » لأن تكون استفهامية ، لكن ذلك لا يتعين . بل يجوز أن تكون من موصولة .

(٣) لأن « كم » تستوجب الصدارة ؛ فلا يعمل فيها ما قبلها ، خبرية كانت أو استفهامية

وقال سيبويه : « أن » ومعمولاها بَدَلٌ من « كم » وهذا مُشْكَلٌ ؛ لأنه إن قدر « كم » معمولة ليروا لزم ما أوردناه على الفراء من إخراج كم عن صَدْرِيَّتْهَا ، وإن قدرها معمولة لأهلكنا لزم تسلُّطُ أهلكنا على أنهم ، ولا يصح أن يقال : أهلكنا عدم الرجوع ، والذي يصحح قوله عندي أن يكون مراده أنها بدل من كم وما بعدها ، فإن يروا مسيطرة في المعنى على أن وصلتها ... فهذه جملة الملاحظات .

* * *

والجملة المعلَّوَّة عنها العاملُ في موضع نصب بذلك المعلق ، حتى إنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب ، قال كثير :

١٨٧ — وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ
وَلَا مُوجَعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

١٨٧ — هذا الشاهد من كلام كثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٨٨) وفي القطر (رقم ٧٤) وأنشده الأشموني في باب ظن وأخوانها (رقم ٣٣٨) .

الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب بأدرى ، وقبل مضاف و « عزة » مضاف إليه « ما » اسم استفهام مبتدأ « البكى » خبر المبتدأ « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لنا كيد النفي « موجعات » معطوف على محل جملة « ما البكى » منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، وموجعات مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « حتى » حرف غاية وجر « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، وقبل تولت أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأدرى .

الشاهد فيه : قوله « أدرى ما البكى ولا موجعات » فإن أدرى فعل مضارع من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البكى » جملة من مبتدأ وخبر فكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام =

يروي بنصب « مَوْجَعَاتٍ » بالكسرة عطفاً على محل قوله « مَا الْبَكَّى » ومن ثم سمي ذلك تعليقا ؛ لأن العامل مُلغى في اللفظ ، وعاملٌ في المحل ؛ فهو عامل لا عامل ، فسمى معلقاً أخذاً من المرأة المعلقة التي [هي] لا مُزَوَّجَةً ولا مطلقة ، ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللَّقَب لهذا المعنى .

وَلَنُشْرَحَ مَا تَقَدَّمَ الْوَعْدُ بِشَرْحِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِينَ أُولَئِهَا مُسَرَّحٌ دَائِماً ، أَيْ : مُطْلَقٌ مِنْ قَيْدِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَالثَّانِي تَارَةَ مَسْرَحٍ مِنْهُ وَتَارَةَ مَقِيدٍ بِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ مِنْهَا فِي الْمَقْدِمَةِ عَشْرَةَ أَفْعَالٍ :

أحدها : « أَمَرَ » قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ)^(١)

وقال الشاعر :

١٨٨ — أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

فجمع بين اللغتين .

— وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأنه ملازم للتصدر ؛ لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر النصب ، وعمل في محلها ، والدليل على أنه عمل في محلها أنه عطف عليهما قوله « مَوْجَعَاتٍ » بالنصب بالكسرة ، والمعطوف يجب أن يكون كالمعطوف عليه في إعرابه ، كما هو معلوم لك ؛ فيدل نصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب ، ولما لم يكن المعطوف عليه منصوباً لفظاً ولا تقديراً فإننا نثق بأنه منصوب محلاً ، وليس في هذا ما يدعو إلى الإطالة بالشرح والإيضاح ، فافهم .

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٤٤ .

١٨٨ — هذا البيت قد نسبته قوم إلى عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، وهو من شواهد

سيبويه (ج ١ ص ١٧) ومن شواهد مغنى اللبيب في « فصل عقده للتدريب في ما » (١٣ / ٢) ومن شواهد المبرد في الكامل (٢١ / ١) ونسبه إلى أعشى طرود ، واسمه إياس بن عامر .

اللغة : « نسب » النسب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وكأنه أراد بالمال الذي ذكره قبل ذلك الإبل خاصة ؛ لأنها غالب أموال العرب (وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٠ الآتي) .

الثاني : « أَسْتَغْفِرُ » قال الشاعر :

١٨٩ — أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ عَمْدِي وَمِنْ خَطِيئِي

ذَنبِي ، وَكُلِّ أَمْرِي لَأَشْكَّ مُؤْتَرَرُ

الإعراب : « أَمَرْتُكَ » فعل وفاعل ومفعول أول « الخير » مفعول ثان ، واستعرف كلاماً فيه « فافعل » الفاء فاء الفصيحة ، وافعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لافعل ، مبني على السكون في محل نصب « أَمَرْتُ » أمر : فعل ماض مبني على السكون ، وتاء المخاطب نائب فاعل « به » جار ومجرور متعلق بأمر ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « رَكَتَكَ » فعل وفاعل ومفعول أول « ذا » مفعول ثان لترك ، وذا مضاف ، و « مال » مضاف إليه « وذا » الواو عاطفة ، ذا : معطوف على ذا السابق ، وهو مضاف ، و « نشب » مضاف إليه . الشاهد فيه : قوله « أَمَرْتُكَ الخير » وقوله « أَمَرْتُ به » فإن العبارة الأولى قد تعدى فيها الفعل الذي هو أمر إلى مفعولين بنفسه . وفي العبارة الثانية قد تعدى إلى الأول منهما بنفسه ، وهو النائب عن الفاعل ، وإلى الثاني بحرف الجر ، والذي في كلام سيبويه والأعلم رحمهما الله يدل على أنهما يعتبران الأصل في هذا الفعل أنه يتعدى إلى ثاني مفعوليه بحرف الجر . ثم يحذف حرف الجر فيصل الفعل إلى المفعول الثاني بنفسه ، فيدل ذلك على أن النصب عندهما على نزع الحافض ، وأنه يقتصر فيه على المسموع ، قال الأعلم : « أراد الشاعر أَمَرْتُكَ بالخير ، فحذف ووصل الفعل ونصب ، وسوغ الحذف والنصب أن الخير اسم فعل يحسن أن وما عملت فيه في موضعه ، وأن : يحذف معها حرف الجر كثيراً ؛ تقول : أَمَرْتُكَ أن تفعل ، تريد بأن تفعل ... فإن قلت : أَمَرْتُكَ بزيد ، لم يجوز أن تقول : أَمَرْتُكَ بزيداً ، لما بينت لك » اهـ .

١٨٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو فيما يظهر لي من عمل من لا يحتج بقوله .

الإعراب : « أَسْتَغْفِرُ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الله » منسوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول « من عَمْدِي » جار ومجرور متعلق بأستغفر ، وهو المفعول الثاني ، وعمد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « ومن خطيئتي » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وخطأ مضاف والياء التي هي ضمير المتكلم =

وقال الآخر :

١٩٠ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

== مضاف إليه «ذنب» بدل من عمد، وذنب مضاف وياء التكلم مضاف إليه «وكل» الواو واو الحال ، كل : مبتدأ ، وهو مضاف و «أمرى» مضاف إليه «لا» نافية للجنس «شك» اسم لامبني على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف ، والتقدير : لا شك موجود ، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره «مؤثر» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «أستغفر الله من عمدي» حيث عدى الفعل - الذي هو أستغفر - إلى مفعولين ، وعداه إلى الأول الذي هو لفظ الجلالة بنفسه ، وعداه إلى الثاني بحرف الجر الذي هو من ، ولكن المؤلف نفسه قد ذكر في معنى اللبيب أن الحق أن هذا الفعل ينصب للمفعولين بنفسه دائماً ؛ لأن الفعل الثلاثي المجرد - وهو غفر - ينصب مفعولاً ، والسين والتاء لدالان على الطلب يزيدانه مفعولاً ، وقال : «وأما قولهم استغفرت الله من الذنب فهو على ضمن معنى أتوب إليه منه» اه ، فاعرف ذلك وقسه بما ذكره ههنا .

١٩٠ - لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيويوه (ج ١ ص ١٧) . وقد أنشده الأشموني (رقم ٤٠٥) والمؤلف في أوضح المسالك في باب التمييز (٢٨٣) ، وكذلك أنشده ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٥٣٠ بتحقيقنا) .

الأعراب : «أستغفر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول «ذنباً» مفعول ثان «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسم مبنى على الضم في محل رفع «محصى» محصى : خبر ليس ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومحصى مضاف وضمير الغائب العائد إلى ذنب مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب صفة لقوله ذنباً «رب» صفة لله ، ورب مضاف و «العباد» مضاف إليه «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب حال من لفظ الجلالة «والعمل» معطوف على الوجه .

الشاهد فيه : «أستغفر الله ذنباً» حيث نصب بأستغفر مفعولين ، وعداه إليهما بدون توسط حرف جر ، على ما وضع لك من الإعراب .

قال الأعلام الشنمري : «أراد من ذنب ، حذف الجار وأوصل الفعل فنصب ، والذنب ههنا اسم جنس بمعنى الجمع فلذلك قال لست محصى» اه كلامه بحروفه ، وهو رأى سيويوه -

الثالث : « اختار » ، قال الله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا)^(١)
وقال الشاعر :

١٩١ — وَقَالُوا نَأَتْ فَأَخْتَرْنَا مِنَ الصَّبْرِ وَالْبُكَايِ

فَقُلْتُ الْبُكَايِ أَشْفَى إِذْنًا لِفُلَيْحِي

أى : اخترنا من الصبر والبكا أحدهما .

الرابع : « كنى » بتخفيف النون ، تقول « كَنَيْتُهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » ، و « أبى عَبْدِ اللَّهِ » ويقال أيضاً « كَنَوْتُهُ » قال :

١٩٢ — هِيَ الْخُمْرُ لِأَشَكَّ تُكْنَى الطَّلَا كَمَا الذُّبُّ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةَ

= وشبهه بقول المتلمس * آليت حب العراق الدهر أطعمه * يريد جلقت على حب العراق لا أطعمه أبد الدهر ، فأما المؤلف فيرى هنا أن هذا الفعل له حالتان ، وفى معنى اللبيب يرى أن له حالة واحدة على ما سبق فى شرح الشاهد السابق .

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٥٥ .

١٩١ — هذا البيت من قصيدة طويلة لكثير بن عبدالرحمن ، المعروف بكثير عزة .
وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا حَيَّيَا لَيْلَى ، أَجَدَّ رَجِيلِي وَأَذَنَ أَصْحَابِي غَدًا بِقُفُولِ

الإعراب : « قالوا » فعل وفاعل « نأت » نأى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث . والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « فاختر » الفاء حرف دال على التفریع ، اختر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وله مفعول محذوف « من الصبر » جار ومجرور متعلق باختر ، وتقدير الكلام : فاختر من الصبر والبكا واحداً ، أو فاختر ما يريحك منهما ، ونحو ذلك « فقلت » الفاء حرف عطف ، وقلت : فعل وفاعل « البكى » مبتدأ « أشفى » خبر المبتدأ « إذن » حرف جواب وجزاء لا عمل له « لفليحى » الجار والمجرور متعلق بأشفى ، وغليل مضاف وياء التكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فاختر من الصبر والبكا » حيث عدى الفعل ، الذى هو قوله اختر ، إلى المفعولين : أحدهما محذوف يصل إليه الفعل بنفسه ، وثانيهما مذكور ، وقد وصل الفعل إليه بحرف الجر ، وذلك قوله « من الصبر والبكى » وتقدير الكلام : اختر من الصبر والبكا أحدهما .
١٩٢ — هذا البيت من كلام عبيد بن الأبرص ، وهو بيت مفرد ، قاله للنعمان بن المنذر =

== وكان قد قدم عليه في يوم يؤسه، وكان للنعمان يومان : يوم نعيم يعطى فيه كل من قدم عليه ويحبوه ، ويوم يؤس يقتل فيه كل وافد إليه ، واعلم أن أصل الرواية في هذا البيت هكذا :
هِيَ الْخُمْرُ تُسَكِّنِي الطَّلَاءُ كَمَا الدُّبُّ يُكْنِي أَبَا جَعْدَةَ

وهو على ذلك مختل الوزن ، وقد قالوا : إن الخليل رحمه الله أصلحه وزاد فيه فصار صدره * هي الخمر يكونها بالطاء * وقد أصلحه الجواليقي في شرح أدب الكاتب فجعله * هي الخمر تسكني بأم الطلاء * ووقع في المزهري (٥٠٨/١) تصحيحه هكذا * هي الخمر حقاً وتسكني الطلاء * ووقع في اللسان (ط ل ا) تصحيحه بوجه آخر هكذا * هي الخمر يكونها بالطاء ، وفيه أيضاً (ج ع د) تصحيحه هكذا * وقالوا هي الخمر تسكني الطلاء * والذي في إنشاد المؤلف إصلاح آخر للبيت قريب من الذي وقع في المزهري ، ولنا كلام في هذا الإصلاح ذكرناه في شرحنا على أدب الكاتب (ص ١٧٦ بتحقيقنا) فارجع إليه إن شئت .

الإعراب : «هي» ضمير منفصل مبتدأ «الخمر» خبر المبتدأ «لاشك» لا : نافية للجنس ، شك : اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا شك موجود ، وجملة لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها معترضة بين الموصوف الذي هو الخمر وصفته التي هي جملة تسكني ومفعوليه «تسكني» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي «الطاء» مفعول ثان لتسكني ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول ، وجملة الفعل ومفعوليه في محل رفع صفة للخمر ؛ لأنه محلي نال الجنسية فهو شبهه بالنكرة في معناه ، والجملة بعد النكرة أو ما يشبه النكرة تكون صفات «كما» الكاف حرف تشبيه وجر ، م : كافة «الدُّبُّ» مبتدأ «يكني» فعل مضارع مبنى للمجهول . وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الدُّبُّ هو نائب الفاعل ، وهو المفعول الأول «أنا» مفعول ثان ، وهو مضاف و«جعددة» مضاف إليه ، وجملة يكني ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الدُّبُّ .

الشاهد فيه : قوله «تسكني الطلاء» وقوله «يكني أبا جعددة» حيث عدى الفعل في لموضعين — الذي هو قوله يكني — إلى مفعولين من غير أن يوسط بينهما وبين أحدهما حرف الجر . وأول هذين المفعولين هو الضمير المستتر في كل منهما ، وثانيهما الاسم الظاهر الواقع بعد كل منهما ، وهذا ظاهر من الإعراب .

ولنا على البيت في رواية المؤلف ومن تبعه ملاحظة ، وخلاصتها أن قوله «الطاء» ليس كنية بحسب الظاهر ؛ لأنها لم تصدر بأب ولا أم ، فأما من رواه * تسكني بأم الطلاء * فأمره ظاهر .

وقال :

— ١٩٣ —

* وَكَتَمَتْهَا تُكْنَى بِأَمِّ فَلَانٍ *

الخامس : « سَمَى » تقول « سَمَيْتُهُ زَيْدًا » و « سَمَيْتُهُ بَرِيدًا » قال :

١٩٤ — وَسَمَيْتُهُ يُخَيِّ لِيَحْيَا ؛ فَلَمْ يَكُنْ لِأَمْرِ قَضَاءُ اللَّهِ فِي النَّاسِ مِنْ بُدِّ

١٩٣ — لم أجد أحدا ذكر لهذا الشاهد تكملة أو نسبه إلى قائل معين .

الإعراب : « كَتَمَتْهَا » كَتَمَ : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « تَكْنَى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هي نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « بِأَمِّ » جار ومجرور متعلق بتكنى ، وهو المفعول الثاني . وأم مضاف ، و « فَلَانٍ » مضاف إليه ، وجملة تكنى ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « تَكْنَى بِأَمِّ فَلَانٍ » حيث عدى الفعل ، الذى هو قوله تَكْنَى ، إلى مفعولين : أحدهما وصل إليه بنفسه ، وهو الضمير المستتر الذى هو نائب الفاعل ، وثانيهما وصل إليه بحرف الجر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

* رَاهِبَةٌ تُكْنَى بِأَمِّ الْخَيْرِ *

١٩٤ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « ليحيا » أراد لتطول به الحياة « لأمر قضاء الله » أراد به الموت ، وأصل هذا البيت من قولهم : لكل مسمى من اسمه نصيب ، يريد أنه سماه يحيى ليكون له من اسمه نصيب فيطول به العمر ، ولكن الموت عاجله .

الإعراب : « سَمَيْتُهُ » فعل وفاعل ومفعول أول « يُخَيِّ » مفعول ثان ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليحيا » اللام لام التعليل ، يحيى : فعل مضارع منصوب تقديرًا بأن الضمرة جوازا بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يحيى العلم « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون « لأمر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم عنى اسمه « قضاء الله » قضى : فعل ماض ، وضمير الغائب العائد إلى أمر مفعول به ، ولفظ الجلالة فاعل ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لأمر « من » حرف جر زائد « بد » اسم يكن مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل =

السادس : « دعا » بمعنى سَمَّى^(١) ، تقول : « دعوته يزيد » وقال الشاعر :
 ١٩٥ — دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو ، وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا ، وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلْبَانِ

= بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « سمّيته يحيى » حيث عدى الفعل — الذى هو سَمَى — إلى مفعولين صراحة : أولهما هو الضمير المتصل ، وثانيهما قوله يحيى ، وهو علم .

(١) احتراز المصنف بقوله « بمعنى سَمَى » عن « دعا » التى بمعنى ناداه ، كما سنسمعك فى عبارة سيويه آخر شرح الشاهد الآتى (١٩٥) .

١٩٥ — هذا الشاهد من كلام عبدالرحمن بن الحكم ، من كلمة يشبب فيها بامرأة أخيه مروان بن الحكم .

الإعراب : « دعتنى » دعا : فعل ماض . والتاء علامة التأنيث ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « أخاها » أخا : مفعول ثان ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه ، « أم » فاعل دعا ، وهو مضاف و « عمرو » مضاف إليه « ولم » الواو واو الحال ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أخاها » أخا : خبر أكن ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة أكن واسمه وخبره فى محل نصب حال « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أرضع » فعل مضارع مجزوم بلم . وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بلبان » جار ومجرور متعلق بأرضع ، وجملة أرضع وفاعله فى محل نصب بالعطف على جملة الحال السابقة .

الشاهد فيه : قوله « دعتنى أخاها » حيث عدى الفعل — الذى هو دعا — إلى مفعولين من غير توسط حرف جر بينه وبين أحدهما ؛ فأما أول المفعولين فهو ياء المتكلم فى « دعتنى » وأما الثانى فهو قوله « أخاها » وذلك ظاهر من الإعراب بأدنى تأمل .

ودعا ههنا بمعنى سمى فكأنها سمته أخاها ، ونظيره قول الآخر :

وَإِذَا دَعَوْنَكَ عَمَهُنَّ فَإِنَّهُ نَسَبَ يَزِيدُكَ عِنْدَهُنَّ خَبَالًا

فإن كانت دعا بمعنى نادى تعدت إلى واحد ، قال سيويه فى باب « الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين » (ج ١ ص ١٦) « ودعوته زيدا ، إذا أردت دعوته التى تجرى مجرى سمّيته ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا » اهـ .

السابع : « صَدَقَ » بتخفيف الدال - نحو (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ^(١))
(ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ ^(٢)) وتقول : صَدَقْتُهُ في الوعد .

الثامن : « زَوَّجَ » تقول : « زَوَّجْتُهُ هَذَا ، وبهتدٍ » قال الله تعالى :
(زَوَّجْنَا كُهَا) ^(٣) وقال : (وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ) ^(٤) .

التاسع والعاشر : « كَالَّ وَوَزَنَ » تقول : « كَلْتُ لِزَيْدٍ طَعَامَهُ » و « كَلْتُ زَيْدًا طَعَامَهُ » و « وَزَنْتُ لِزَيْدٍ مَالَهُ » و « وَزَنْتُ زَيْدًا مَالَهُ » قال الله تعالى :
(وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) ^(٥) والمفعول الأول فيهما محذوف .

السابع : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو سبعة :

أحدها : « أَعْلَمَ » المنقولة بالهمزة من « عَلِمَ » المتعدية لاثنتين ، تقول « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا » .

الثاني : « أَرَى » المنقولة بالهمزة من « رَأَى » المتعدية لاثنتين نحو « أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا » [بمعنى أعلمته] قال الله تعالى : (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ) ^(٦) فالهاء والميم مفعول أول ، و (أَعْمَالَهُمْ) مفعول ثان ، و (حَسَرَاتٍ) مفعول ثالث والبواقي ما ضَمَّنَ معنى أعلم وأرى المذكورتين ، من « أَنْبَأَ » و « نَبَأَ » و « أَخْبَرَ » و « خَبَرَ » و « حَدَّثَ » تقول : « أَنْبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا » بمعنى أعلمته ، وكذلك تفعل في البواقي .

وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنتين : إلى الأول بنفسها ، وإلى الثاني بالباء أو عن ، نحو (أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ، فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) ^(٧) (نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ) ^(٨) (وَنَبِّئْهُمْ

- (١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٥٢ (٢) من سورة الأنبياء ، من الآية ٩
(٣) من سورة الأحزاب ، من الآية ٣٧ . (٤) من سورة الدخان ، من الآية ٥٤
(٥) من سورة المطففين ، من الآية ٣ . (٦) من سورة البقرة من الآية ١٦٧ .
(٧) من سورة البقرة ، من الآية ٣٣ . (٨) من سورة الأنعام ، من الآية ١٤٣ .

عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ^(١) وقد يحذف الحرف نحو (مَنْ أَنْبَاكَ هَذَا)^(٢).

ثم قلت : وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولٍ فِي بَابِ ظَنَّ ، وَلَا غَيْرِ الْأَوَّلِ فِي بَابِ أَعْلَمَ وَأَرَى ، إِلَّا لِلدَّلِيلِ ، وَبَنُو سُلَيْمٍ يُجَبِّزُونَ إِجْرَاءَ الْقَوْلِ مُجَرِّى الظَّنِّ ، وَغَيْرُهُمْ يَخْصُهُ بِصِيغَةِ « تَقُولُ » بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُنْفَصِلٍ بِظَرْفٍ أَوْ مَعْمُولٍ أَوْ مَجْرُورٍ .
وأقول : ذكرت في هذا الموضع مسألتين تتمتين لهذا الباب :

أحدهما : أنه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما للدليل ، ويمتنع حذفهما لغير دليل ،
مثال حذفهما للدليل قوله تعالى : (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ)^(٣) أى : تزعمونهم شركاء ، كذا قدروا ، والأحسن عندي أن يقدر : أنهم شركاء ، وتكون أَنَّ وصلتها سادة مَسْدَهَا ؛ بدليل ظهور ذلك في قوله تعالى (وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ)^(٤) ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَا لَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ) أى بخلهم هو خيراً لهم ، لحذف المفعول الأول وأبقى ضميرَ الفصل والمفعول الثانى ، وقال عنترة :

١٩٦ — وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِ يَمْدُنْزِلُ لِقِ الْمَحَبِّ الْمُكْرَمِ

(١) من سورة الحجر ، من الآية ٥١ . (٢) من سورة التَّحْرِيمِ ، من الآية ٣ .

(٣) من سورة القصص ، من الآيتين ٦٢ و ٧٤ .

(٤) من سورة الأنعام ، من الآية ٩٤ — وقد تلا المؤلف هذه الآية للاحتجاج على النحاة الذين قدروا المحذوف في قوله تعالى : (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) بقولهم تزعمونهم شركاء ، وتلخيص احتجاجه عليهم أن تقديره خير من تقديرهم ، لوجهين : الوجه الأول : أنهم عدوا « زعم » إلى مفعولها بنفسها ، مع أن الكثير تعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة أن المؤكدة وصلتها ، على ما سبق بيانه قريباً (انظر شرح الشاهد رقم ١٨٠) ، والوجه الثانى : أن القرآن الكريم قد جرى أسلوبه على ذلك ؛ فالأوفق لنظمه أن يقدر في مكان الحذف ما جرت عادته بذكره في الموطن اللائم له .

(٥) من سورة آل عمران ، من الآية ١٨٠ .

١٩٦ = هذا البيت من كلام عنترة بن شداد العبسى ، أحد فرسان العرب وشعرائهم ==

أى : فلا تظنى غيره واقعا ، أو كائنا ، حذف المفعول الثانى .
ولا يجوز لك أن تقول « علمت » أو « ظننت » مقتصرأ عليه من غير دليل .
على الأصح ، ولا أن تقول « علمت زيدا » ولا « علمت قائما » وتترك المفعول الأول
فى هذا المثال والمفعول الثانى فى الذى قبله من غير دليل عليهما ، أجمعوا على ذلك .

الثانية : أن العرب اختلفوا فى إجراء القول مُجرى الظن فى نصب المفعولين
على لغتين :

فبنو سُلَيم يميزون ذلك مطلقا ؛ فيجوزون أن تقول « قُلْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » .
وغيرهم يوجب الحكاية ؛ فيقول « قُلْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ولا يميز إجراء القول مجرى
الظن إلا بثلاثة شروط ؛ أحدها : أن تكون الصيغة « تقول » بقاء الخطاب^(١)

== المجيدىن فى الجاهلية ، والبيت من معلقة له مشهورة ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه
(رقم ١٩٢) وابن عقيل (رقم ١٣٤) والأشمونى (رقم ٣٤١) .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة فى جواب القسم .
قد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها جواب القسم « فلا » ناهية
« تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله
« غيره » غير : مفعول أول لتظن ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، والمفعول الثانى لتظن
محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بنزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق بنزلت أيضا ، ومنزلة
مضاف ، و « المحب » مضاف إليه « المكرم » صفة للمحب .

الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى لتظن اختصارا ، مع
قيام الدليل على ذلك المحذوف ، وتقدير الكلام : ولقد نزلت فلا تظنى غيره واقعا ، وذلك
الحذف جائز ، خلافا لابن ملكون .

(١) قد سوى أبو سعيد السيرافى « قلت » بالمضارع المبدوء بقاء الخطاب ، وسوى
الكوفيون « قل » الذى هو فعل أمر بالمضارع المبدوء بقاء الخطاب ، ووجه التسوية فى
هذين القولين أن الماضى المسند إلى تاء المخاطب والأمر ، كلاهما يشبه المضارع المبدوء بقاء

الثانى : أن يكون مسبوقاً باستفهام^(١) الثالث : أن يكون الاستفهام متصلاً بالفعل ، أو منفصلاً عنه بظرف أو مجرور أو مفعول .

مثال المتصل قولك « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » وقول الشاعر :

١٩٧ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا يَدْنَيْنِ أَمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر :

= الخطاب ، بجامع اشتغال الصيغ الثلاثة على الدلالة على الخطاب ، وقد ورد إجراء الماضى المسند إلى تاء المتكلم مجرى الظن فى قول الحطيئة يصف جملاً :

إِذَا قُلْتُ أَنَّى آيِبُ أَهْلَ بِلْدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْمَجْرِ

ووجه الاستشهاد بهذا البيت أن الرواية فيه بفتح همزة «أنى» فلو لم تكن «قلت» بمعنى ظننت لوجب أن تكسر الهمزة ؛ لما علمت من أن كسر الهمزة واجب بعد القول الذى تقصد به الحكاية ، كما فى قوله تعالى (قال إني عبد الله) من سورة مريم ، من الآية ٣٠ (١) قد ورد إجراء «تقول» مجرى الظن من غير أن يتقدم عليه استفهام فى قول

أمرئ القيس يصف فرساً :

إِذَا مَا جَرَى شَاوَيْنَ وَأَبْتَلَّ عِطْفُهُ تَقُولُ هَزِيرَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ

ووجه الاستشهاد أن الرواية فيه بنصب «هزير الريح» على أنه مركب إضافى مفعول أول لتقول ، وجملة «مرت بأثاب» فى محل نصب مفعول ثان ، والشأوان : مثني شأو ، وهو السبق ، والعطف - بكسر فسكون - الجانب . وابتلال عطفه كناية عن سرعة سيره حتى يتصبب عرقه ، وهزير الريح : دويها عند هبوبها ، وأثاب : اسم جمع واحد أثابة وهى شجرة . ١٩٧ — هذا البيت من كلام هذبة بن خشرم العذرى ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم

١٣٥) والأشمونى فى باب ظن وأخواتها (رقم ٣٤٣) .

اللغة « القلص » جمع قلوص - بفتح القاف - وهى الثشابة الفتية من الإبل ، وورانه صبور وصبر وغفور وغفر « الرواسم » المسرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع .

الإعراب « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب ؛ لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه قوله تقول «تقول» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «القلص» مفعول أول لتقول «الرواسم» صفة للقلص «يدنين» فعل مضارع ، ونون النسوة =

١٩٨ — أَبْعَدَ بَعْدَ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبَعْدَ مَحْتَمًا

[ومثال المنفصل بالجرور « أفى الدار تقول زيدا جالسا »]

ومثال المنفصل بالمفعول قول الشاعر :

== فاعله « أم » مفعول يدينين ، وأم مضاف و « قاسم » مضاف إليه ، وجملة يدينين مع فاعله ومفعوله

فى محل نصب مفعول ثان لتقول « وقاسما » معطوف على أم قاسم .

شاهد فيه : قوله « تقول القاص يدينين » حيث أجرى تقول — وهو مفتتح بـ

المضارعة الدالة على الخطاب ، وقد سبقه استفهام متصل به — مجرى تظن ، فنصب به مفعولين ؛

أحدهما قوله « القاص » وثانيهما جملة قوله « يدينين » ويرويه بعضهم « متى تظن » وهذا مما

يؤيد إعمال القول كالظن ؛ لأن رواية كلمة فى موضع كلمة تدل على أن معنى الكلمتين واحد

وعلى أنهما يجريان مجرى واحدا .

١٩٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف فى

أوضحه (رقم ١٩٧) والأشمونى (رقم ٣٤٤) .

الإعراب : « أبعد » الهمزة للاستفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله

تقول الآتى ، والظرف مضاف و « بعد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر

فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول

ثان لتقول وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « شملى » شمل : مفعول به

لجامعة ، وضمير المتكلم مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بـ جامعة « أم » حرف عطف ،

« تقول » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول

« محتوما » مفعول ثان لتقول .

الشاهد فيه : قوله « أبعد بعد تقول الدار جامعة » حيث أعمل تقول عمل تظن ، وهو

مضارع مبدوء بالتاء الدالة على الخطاب ومسبوق بهمزة الاستفهام ، وقد فصل بينه وبين هذه

الهمزة بالظرف المتعلق بتقول .

وفيه شاهد آخر لإجراء القول مجرى الظن ، وذلك فى قوله « أم تقول البعد محتوما »

فإن تقول فى هذه الجملة نصب مفعولين : أحدهما قوله « البعد » وثانيهما قوله « محتوما »

والفعل فى هذه الجملة مسبوق بـ أم أنعاده الهمزة للاستفهام ، وهذا يدل على أن معادل الاستفهام

مثل الاستفهام فى هذا الموضع .

١٩٩ — أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا أَيُّكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَا
ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية ، نحو « أَأَنْتَ تقول زيدٌ منطلقٌ » .

ثم قلت : باب الأسماء الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ - وَهِيَ عَشْرَةٌ : أَحَدُهَا الْمَصْدَرُ ،
وَهُوَ : اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ ، كَضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ ، وَشَرْطُهُ : أَنْ لَا يُصَغَّرَ ،
وَلَا يُحْدَثَ بِالتَّاءِ [نحو « ضَرْبَتُهُ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ضَرْبَاتٍ »] وَلَا يُتَّبَعَ قَبْلَ الْعَمَلِ ،
وَأَنْ يَخْلُقَهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا ، وَعَمَلُهُ مُذَوَّنًا أَفْيَسُ ، نَحْوُ (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي
مَسْفَاةٍ يَتِيمًا) وَمُضَافًا لِلْفَاعِلِ أَكْثَرُ نَحْوُ (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) وَمَقْرُونًا بِأَلٍ
وَمُضَافًا لِمَفْعُولٍ ذِكْرُ فَاعِلِهِ ضَعِيفٌ ^(١) .

= وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر في هذا أن
المفعولين اللذين نصبهما فعل القول في موضعي الاستشهاد من هذا البيت قد جاءا مفردين
منصوبين بالفتحة الظاهرة .

١٩٩ — هذا البيت للكثير بن زيد الأسدي . وهو من شواهد المؤلف في أوضحه
(رقم ١٨٧) وابن عقيل (رقم ١٣٦) والأشموني (رقم ٣٤٥) واستشهد به من قبلهم جميعاً
سيبويه شيخ النحاة (ج ١ ص ٦٣) .

الإغراب : « أَجْهَالًا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثانٍ لتقول الآتي ، تقدم
عليه « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بني » مفعول أول
لتقول . وبني مضاف ، و « لؤي » مضاف إليه « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ،
وجبره محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمر أيك قسمي ، وعمر مضاف وأبي من « أيك »
مضاف إليه ، وأبي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أم » حرف عطف « متجاهلينا »
معطوف على قوله جهالا ، يريد أهم جهال حقيقة أم هم يتصنعون الجهل .

الشاهد فيه : قوله « أَجْهَالًا تقول بني لؤي » حيث أعملت تقول عمل تظن ، وهو
مضارع مبدوء بالتاء التي تدل على الخطاب ، ومسبوق بهمزة الاستفهام ، وقد فصل بينه وبين
الهمزة بأحد المفعولين ، وهو قوله « جهالا » .

(١) في نسخة « ومقروناً بأل ومضافاً لمفعول قليل » بدون ، « ذكر فاعله » .

وأقول : لما أنهيت حكم الفعل بالنسبة إلى الأعمال أَرَدْتُهُ بما يعمل عمل الفعل من الأسماء ، وبدأت منها بالمصدر ؛ لأن الفعل مُشْتَقٌّ منه على الصحيح .

واحتزرت بقولي « الجارى على الفعل » من اسم المصدر ، فإنه وإن كان اسماً دالا على الحدث ، لكنه لا يجرى على الفعل ، وذلك نحو قولك « أُعْطِيتُ عَطَاءً » فإن الذى يجرى على أُعْطِيت إنما هو إعطاء : لأنه مُسْتَوْفٍ لحروفه ، وكذا « اغتسلت غسلا » بخلاف « اغتسل اغتسالا » وسيأتى شرح اسم المصدر بعد .

وأشرت بتمثيلي بضرب وإكرام إلى مثائى مصدر الثلاثى وغيره .

ومثال ما يخلفه فعلٌ مع أن قوله تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) ^(١) أى : ولولا أن يَدْفَعَ اللَّهُ النَّاسَ ، أو أن دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ ، ومثال ما يخلفه فعل مع ما قوله تعالى : (تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ) ^(٢) أى : كما تخافون أنفسكم ، ومثال ما لا يخلفه فعلٌ مع أحد هذين الحرفين قولهم « مررت به فإذا له صوتٌ صوتٌ حمار » ؛ إذ ليس المعنى على قولك فإذا له أن صَوَّتَ أو أن يُصَوِّتَ أو ما يصوت ؛ لأنك لم ترد بالمصدر الحدث فيكون فى تأويل الفعل ، وإنما أردت أنك مررت به وهو فى حالة تصويت ، ولهذا قدروا للصوت الثانى ناصباً ، ولم يجعلوا صوتاً الأول عاملاً فيه .
وإنما كان عملُ المنون قَيْسَ لأنه يشبه الفعل بكونه نسكرة .

وإنما كان إعمالُ المضاف للفاعل أَكْثَرَ لأن نسبة الحدث لمن أوجده أَظْهَرُ من نسبته لمن أَوْقَعَ عليه ، ولأن الذى يظهر حينئذٍ إنما هو عمله فى الفضلة ، ونظيره أن « لات » لما كانت ضعيفة عن العمل لم يُظْهَرُوا عملها غالباً إلا فى منصوبها .

وإنما كان إعمالُ المضاف للمفعول الذى ذُكر فاعله ضعيفاً لأن الذى يظهر حينئذٍ إنما هو عمله فى العُمدة ، ولقد غلبا بعضهم فزعم فى المضاف للمفعول ثم يذكر فاعله بعد

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٥١ ، ومن سورة الحج من الآية ٤٠

(٢) من سورة الروم من الآية ٢٨

ذلك أنه يختص بالشعر ، كقول الشاعر :
٢٠٠ - أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

٢٠٠ — هذا الشاهد من كلام الأقيشر الأسدي

اللغة : «تلادي» التلاد - بكسر التاء - المال القديم ، ومثله التالذ ، والتلبد «نشب»
بفتح النون والشين - الثابت من الأموال كاللدور والضياح ونحوها (أنظر الشاهد ١٨٨ السابق).
الإعراب : «أفنى» فعل ماض «تلادي» تلاد : مفعول به ، وهو مضاف وباء التكلم مضاف إليه
«وما» الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على تلاد ، مبني على السكون محل نصب «جمعت»
فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف ، والتقدير :
الذي جمعته «من نشب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة «قرع» فاعل أفنى ،
«القواقيز» مضاف إليه ، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله «أفواه» فاعل قرع ،
وأفواه مضاف و«الأباريق» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «قرع القواقيز أفواه» حيث أضاف المصدر - الذي هو قوله
«قرع» - إلى مفعوله - وهو قوله «القواقيز» - ثم أتى بعد ذلك بفاعله - وهو
قوله «أفواه» .

وهذا الاستشهاد إنما يتم على رواية من رفع «أفواه» . أما من نصبه فالإضافة حينئذ
إلى الفاعل ، والمذكور بعد ذلك المفعول ، على عكس الأول . وهو واضح .

ومن إضافة المصدر للفاعل ومجىء المفعول بعد ذلك قول عمرو بن الإطابة :

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بِلَائِي وَأَخَذِي الْحُمْدَ بِالْمَنِّ الرَّبِيحِ

وإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرَبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ

وفي هذين البيتين ثلاثة شواهد لما سقناها من أجله ، ومثل ذلك قول بعض الأزارقة :

وَسَأَلْتُهُ بِالْغَيْبِ عَنِّي وَلَوْ دَرْتُ مُقَارَعَتِي الْأَبْطَالَ طَالَ نَحْبِيهَا

وقول عمرو بن معديكرب الزبيدي يصف صبره وجلده :

أَعَادِلَ ، عُدَّتِي بَرِّي وَرُمَحِي وَكُلُّ مُقَلَّصٍ سَلَسِ الْقِيَادِ

أَعَادِلَ ، إِنَّمَا أَفْنَى شَبَابِي إِجَابَتِي الصَّرِيحَ إِلَى الْمُنَادِي

ومثل ذلك ما أنشده ابن الأعرابي :

يَطْلُونُ أَعْرَاضَ الْفَجَاجِ الْغُبْرِ طَى أَخِي التَّجْرَ بَرُودَ التَّجْرِ

فيمعن روى «الأفواه» بالرفع، ويرد على هذا القائل أنه روى أيضاً بالنصب فلا ضرورة في البيت، وقول النبي صلى الله عليه وسلم «وَحَجَّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^(١).
فإن قلت: فهلا استدلت عليه بالآية الكريمة، آية الحج؟^(٢).

قلت: الصواب أنها ليست من ذلك في شيء، بل الموصول في موضع جر بدل بعض من (الناس) أو في موضع رفع بالابتداء على أن (مَنْ) موصولة ضمنت معنى الشرط، أو شرطية، وحذف الخبر أو الجواب، أى: من استطاع فليحج، ويؤيد الابتداء (وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) وأما المحل على الفاعلية ففسد للمعنى؛ إذ التقدير إذ ذاك: والله على الناس أن يحج المستطيع؛ فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم.

ولو أضيف للمفعول ثم لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك في الكلام عند أحد، نحو:
(لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ)^(٣) أى: من دُعائه الخير.

ومثال إعمال ذى الألف واللام قول الشاعر يصف شخصاً بضعف الرأى والجهن:
٢٠١ — ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يَرَاخِي الْأَجَلَ

(١) هذه قطعة من حديث طويل رواه البخارى وغيره، وهو «بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» والمصادر الخمسة المذكورة في هذا الحديث كلها مضافة إلى المفعول، ولم يذكر الفاعل إلا في الخامس الذى رواه المؤلف، فتفطن لذلك، وتقدير الكلام: وأن يحج البيت من استطاع إليه سبيلاً.

(٢) هى قوله تباركت كلماته: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً، ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين) من سورة آل عمران، من الآية ٩٧.
(٣) من سورة فصلت (السجدة) من الآية ٤٩.

٢٠١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد سيبويه =

ثم قلت : الثاني أَسْمُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ : مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى
الْحُدُوثِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ ، فَإِنْ ضَعُرَ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ صِلَةً
لِأَنْ عَمَلَ مُطْلَقًا ، وَإِلَّا عَمَلَ إِنْ كَانَ حَالًا أَوْ اسْتِقْبَالًا وَاعْتَمَدَ وَلَوْ تَقْدِيرًا عَلَى نَفْيِ
أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ .

وأقول : قولى « ما اشتق من فعل » فيه تجوز ، وحقه ما اشتق من مصدر فعلٍ .

(ج ١ ص ٩٩) وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٣٦٥) وابن عقيل (رقم ٢٤٤)
والأشمونى (رقم ٦٧٨)

اللغة : « النكاية » بكسر النون - مصدر « نكيت فى العدو » إذا أثرت فيه « يخال »
يظن « الفرار » الهرب .

الإعراب : « ضعيف » خبر مبتدأ محذوف ، أى هو ضعيف ، وهو مضاف
و « النكاية » مضاف إليه « أعداءه » أعداء : مفعول به للنكاية ، وهو مضاف
وضمير الغائب مضاف إليه « يخال » فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو « الفرار » مفعول أول ليخال « يراخى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على
الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفرار « الأجل » مفعول به
ليراخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف . وجملة يراخى مع فاعله ومفعوله
فى محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : قوله « النكاية أعداءه » حيث نصب بالمصدر المحيى بأل - وهو النكاية -
مفعولاً ، كما ينصبه بالفعل ، وهذا المفعول هو قوله أعداءه .

وهذا الذى ذكره المؤلف - من القول بإعمال المصدر المقترن بأل - هو ماذهب إليه
الخليل وسيبويه رحمهما الله ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المحلى
بأل ، وإذا وجد اسم منصوب بعده فليس المصدر المحلى بأل هو الناصب له عنده ، وإنما ناصبه
مصدر آخر مجرد من الألف واللام ، فيقدر : ضعيف النكاية نكاية أعداءه - بتنوين
نكاية غير المقترن بأل - وهو تكلف لا داعى له .

ومثل هذا البيت قول المزار الأسدى :

لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَتُكَلِّ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا

وقولى « لمن قام به » مُخْرِجٌ للفعل بأنواعه ؛ فإنه إنما اشتق لتعيين زمن الحدث ، لا للدلالة على مَنْ قام به ، ولا سم المفعول ؛ فإنه إنما اشتق من فعلٍ لمن وقع عليه ، ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل ؛ فإنها إنما اشتقت لما وقع فيها ، لا لمن قامت به ، وذلك نحو « المَضْرِب » بكسر الراء - أسماً لزمان الضرب أو مكانه .

وقولى « على معنى الحدث » مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل : كظريف وأفضَل ؛ فإنهما اشتقا لمن قام به الفعل ، لكن على معنى الثبوت ، لا على معنى الحدث . وأشرتُ بتمثيلي بضارب ومكرم إلى أنه إن كان من فعل ثلاثى جاء على زنة فاعل ، وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع ، بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة ، وكسر ما قبل آخره مطلقاً .

ثم ينقسم اسمُ الفاعلِ إلى مقرونٍ بآل الموصولة ، ومجرد عنها .

فالمقرون بها يعملُ عملَ فعله مطلقاً ، أعنى ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً ، نقول :
« هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسٍ أَوْ الْآنَ أَوْ غَدًا » قال امرؤ القيس :
٢٠٢ — الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْخَلَّاحَ خَيْرٌ مَعَدَّ حَسْبًا وَنَائِلًا

٢٠٢ — هذا البيت من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندى . يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه وخرج يطلب بثأره منهم ، وقبل البيت قوله :

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بِأِطْلًا حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

والبيت من شواهد المؤلف فى القطر (رقم ١٢٧)

اللغة : « أبير » أهلك وأستأصل « مالكا وكاهلا » قبيلتان « الخلاخل » بضم الخاء الأولى السيد الشجاع « حسباً » الحسب : ما يعده المرء من مفاحر آبائه « نائلاً » عطاء وجودا المعنى : يقسم أنه لا يسكت عن الطلب بثأر أبيه فيضيع دمه هدرًا ، ولكنه سيأخذ له من قتلته ، فيهلك هاتين القبيلتين ويفنيهم ويستأصل شأقهم .

الإعراب : « القاتلين » صفة للملك وكاهل المذكورين فى البيت الذى أنشدناه « الملك » مفعول به للقاتلين « الخلاخل » صفة للملك « خير » صفة ثانية ، وهو مضاف و « معد » مضاف إليه « حسباً » تمييز « ونائلاً » معطوف عليه .

فأعمل « القاتلين » مع كونه بمعنى الماضى ؛ لأنه يريد بالملك الحلال أباه ، وفيه دليل أيضاً على إعماله مجموعاً .

والجرد عنها إنما يعمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون للحال أو الاستقبال ، لا للماضى ، خلافاً للكسائى وهشام وابن مضاء ، استدلوا بقوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)^(١) وتأولها غيرهم^(٢)

= الشاهد فيه : قوله « القاتلين الملك » حيث أعمل اسم الفاعل - وهو قوله « القاتلين » - فى المفعول به ، مع كونه دالاً على الماضى ؛ ألا ترى أنهم قتلوه قبل أن يقول ذلك ؟ وإنما عمل فى المفعول - مع ذلك - لكونه مقترناً بأل ، ولو كان مجرداً منها لما أعمله .

(١) من سورة الكهف ، من الآية ١٨

(٢) نقرر لك هذا الموضوع بشئ من البسط فى القول ، فنقول :

اختلفت كلمة النحاة من هذا الموضوع فى مسألتين :

الأولى : هل يحوز فى اسم الفاعل - إن كان بمعنى الماضى - أن يعمل ؟ وجواب ذلك أن الجمهور قالوا : لا يجوز أن يعمل حينئذ ، وذهب الكسائى - وتبعه هشام وابن مضاء - إلى أنه يجوز أن يعمل ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بالآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، ووجه الاستدلال بها أن (باسط) اسم فاعل معناه ماض ؛ ونعنى بمضيه أن زمن حصوله لمخبر عنه به سابق على زمن نزول الآية الكريمة على الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ لأن المخبر عنه به قد مات قبل الإخبار عنه بزمان بعيد ، وقد نصب به - مع ذلك - المفعول به ، وهو قوله سبحانه (ذراعيه) وقد أجاب الجمهور عن استدلال الكسائى ومن معه بهذه الآية الكريمة بأننا لا نسلم أن اسم الفاعل فيها ماض باق على مضيه ، بل هو دال على الحال ، وذلك على حكاية الحال ، ومعناها أن يفرض المتكلم نفسه أو يفرض من يخاطبه موجوداً فى وقت حدوث ما يقص خبره ، ويفرض أنه يحدثه فى ذلك الوقت ، وفى ذلك من البلاغة ما ليس يخفى ، والدليل أن الكلام فى هذه الآية على ما ذكرناه من حكاية الحال أمران : الأول أن الواو فى قوله تعالى (وكلبهم باسط) واو الحال ، وإنما يحسن أن تقول بعد واو الحال وكلبهم يبسط ، ولا يحسن أن تقول : بسط ، والأمر الثانى : أنه سبحانه قد قال بعد ذلك (ونقلبهم ذات اليمين) فأتى بالفعل المضارع الدال على الحال والاستقبال . =

الثاني : أن يكون معتمداً على واحد من أربعة ، وهى :
النفي ، كقوله :

٢٠٣ - مَارَاعِ الْخِلَانَ ذِمَّةَ نَاكِثٍ بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الْخَلِيلَ خَلِيلًا

= المسألة الثانية : هل قول الجمهور « إن اسم الفاعل إذا كان دالا على المضى لا يعمل » خاص بنصبه المفعول به أم عام يتناول المفعول به والفاعل جميعا ؟ والجواب عن ذلك أن نقول لك : إن معمولات اسم الفاعل على ثلاثة أنواع : النوع الأول : المفعول به ، والثاني الفاعل الظاهر ، والثالث الفاعل المضمر ، أما المفعول به فاتفق النقل عن الجميع بأن اسم الفاعل -- إذا كان ماضياً -- لم ينصبه ، وأما الفاعل الظاهر فقد اختلف الجمهور في رفع اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى إياه ؛ فظاهر كلام سيويه أنه يرفعه . واختار هذا الرأى بن عصفور ، وقال السيوطى : إنه هو الصحيح ، ولكن لا بد لرفعه الظاهر أن يعتمد على شئ ما ذكره المؤلف ، وأما رفع اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى للفاعل المضمر فقد اختلف النقل فيه عن الجمهور ، فقال جماعة : هو واقع باتفاق الجميع ، وقال قوم : إنه مختلف فيه أيضاً ، ونقل هؤلاء المنع عن ابن خروف وابن طاهر ، والصواب أنه لا خلاف فيه ؛ لأنه يبعد أن يذهب قوم إلى أن تكون صفة مشتة لا فاعل لها ، فافهم ذلك وتدبره واحرص عليه .

٢٠٣ - لم أتف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « ما » نافية « راع » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخاص من التقاء الساكنين « الخلان » فاعل راع أغنى عن خبره مرفوع بالضمه الظاهرة « ذمة » مفعول به لراع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « ناكث » مضاف إليه « بل » حرف إضراب « من » اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « وفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد هو ذلك الضمير المستتر فى وفى « يجد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة أيضاً « الخليل » مفعول أول ليجد « خليلاً » مفعول ثان ليجد ، وجملة يجد وفاعله وفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرباط هو الضمير المستتر فى يجد .

الشاهد فيه : قوله « ما راع الخلان ذمة ناكث » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله راع ، فى المفعول به الذى هو قوله « ذمة ناكث » بعد أن رفع به الفاعل المغنى عن الخبر ، وإنما أعمله فى المفعول لكونه معتمداً على حرف النفي ، وهو ما .

الثاني : الاستفهام ، كقوله :

٢٠٤ — أَنَاوِ رِجَالُكَ قَتَلَ امْرِئًا مِّنَ الْعِزِّ فِي حُبِّكَ أُعْتَاضَ ذُلًّا ؟

الثالث : اسم مخبر عنه باسم الفاعل ، كقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِأَعْمَارِهِ)^(١)

الرابع : اسم موصوف باسم الفاعل ، كقولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا »
وقولى « ولو تقديراً » إشارة إلى مثل قوله :

٢٠٤ — نسب قوم هذا البيت إلى حسان بن ثابت ، وقد زاجعت ديوانه كله فلم أجده فيه . ولا ذكر في الشعر المنحول لحسان رضى الله عنه ! وأقول : إنه لا تظهر عليه مسحة شعر حسان .

اللغة : « ناو » اسم فاعل من مصدر « نوى الشيء ينويه » إذا اعتزم فعله ، وصمم عليه « اعتاض » افتعل من العوض ، والمراد أنه قد صار إلى حالة الذل والانكسار من بعد أن كان عزيزاً .

الإعراب : « أناو » الهمزة للاستفهام ، ناو : مبتدأ ، مرفوع بضمّة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « رجالك » رجال : فاعل بناو ، سد مسد خبره ، ورجال مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « قتل » مفعول به لناو ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « امرئ » مضاف إليه « من العز » جار ومجرور متعلق بقوله اعتاض الآتى ، « فى حبك » الجار والمجرور متعلق باعتاض أيضاً ، وحب مضاف والكاف الذى هو ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « اعتاض » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرئ « ذلاً » مفعول به لاعتاض ، والجملة فى محل جر صفة لامرئ . والرباط هو الضمير المستتر فى اعتاض .

الشاهد فيه قوله : « أناو رجالك قتل » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله « ناو » عمم الفعل ، ورفع به فاعلاً أغنى عن خبره من حيث هو مبتدأ ، ثم نصب به المفعول به ، وهو قتل ؛ لاعتماده على همزة الاستفهام .

(١) من سورة الطلاق ، من الآية ٤ ، والاستشهاد بالآية إنما يتم على قراءة من نون « بالغ » ونصب « أمراء » وقراءة حفص بإضافة « بالغ » إلى « أمره » ولا تكون هذه القراءة محل استشهاد على ما نحن بصدده .

٢٠٥ — كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ
وقوله

٢٠٦ — لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمَ الْعَذْرِ قَوْمِي لِي أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَازِلُونَ

٢٠٥ — البيت من كلام أبي بصير الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٥٤) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧١) .

اللغة : « ليوهنها » ليضعفها ، ويروى في مكان هذه الكلمة « ليوهيا » وهو مضارع « أوهى قرنه » أى أضعفه ، أو كسره « الوعل » بفتح فكسر — هو تيس الجبل .

الإعراب : « كَنَاطِحِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو كَأَنَّ كَنَاطِحِ — إلخ ، وفى ناطح ضمير مستتر هو فاعله « صخرة » مفعول به لِنَاطِحِ « يوما » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه ناطح « ليوهنها » اللام لام التعليل ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ناطح ، والضمير العائد إلى صخرة مفعول به « فلم » الفاء لامصيحة ، لم : نافية جازمة « يضرها » يضر : فعل مضارع مجزوم بلم . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به « وأوهى » الواو عطفة ، أوهى : فعل ماض « قرنه » قرن : مفعول به لأوهى ، وقرن مضاف والضمير مضاف إليه « الوعل » فاعل أوهى .

الشاهد فيه : قوله « كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ » حيث أعمد اسم الفاعل — وهو قوله « ناطح » .. عمل الفعل ؛ فرفع به الفاعل ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب به المفعول وهو قوله صخرة ؛ لكونه معتمداً على موصوف ، وهو وعل ، وأقام الصفة مقامه ، ولولا هذا الموصوف المحذوف وأنه منوى الثبوت لما أعمله .

٢٠٦ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين .

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « شعري » شعر : اسم ليت ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر ليت محذوف ، أى : ليت شعري (أى : على) حاصل ، وقيل : أغف الاستفهام الذى بعدها عن الخبر « مقيم » مبتدأ ، مرفوع بالضمرة الظاهرة « العذر » مفعول به لمقيم « قومي » قوم : فاعل بمقيم سد مسدخيره من حيث هو مبتدأ ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لى » جار ومجرور متعلق بمقيم « أم » حرف عطف « هم » ضمير منفصل مبتدأ —

وقولك « ضارباً عمرأ » جواباً لمن قال : كيف رأيت زيداً ؟ ألا ترى أن هذه عملت لاعتمادها على مقدر ؛ إذ الأصل : كوعل ناطح ، وليت شعري أمقيم ، ورأيت ضارباً .

لـ « في الحب ، لى » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بقوله عاذلون الآتى « عاذلون » خبر المبتدأ . وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بأم على جملة المبتدأ وقاعله المغنى عن الخبر .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان : أحدهما يتعلق به غرض المؤلف من الإتيان بالبيت — وهو فى قوله « مقيم العذر قومى » — حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله مقيم ، عمل الفعل ؛ فرفع به الفاعل — وهو قوله قومى — ونصب المفعول به — وهو قوله العذر — لكونه معتمداً على همزة استفهام محذوفة ، وأصل الكلام : أمقيم قومى العذر ، والذى يدل على هذه الهمزة شيان : الأول : قوله « ليت شعري » ؛ فإن هذه العبارة يقع بعدها الاستفهام ألبتة إما مذكوراً وإما مقدراً ، والثانى « أم » فإنها تعادل همزة الاستفهام ، فإن لم تكن فى الكلام قدرت البتة ، والشاهد الثانى — ولا يتعلق به غرض المؤلف فى هذا الموضع — فى قوله « ليت شعري » وهى كلمة تساق عند التعجب من الأمر وإظهار غرابته وقد اجتمعت كلمة العلماء على أن خبر ليت فى هذا التركيب لا يذكر فى الكلام ، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك : فذهب الرضى رحمه الله إلى أن خبر ليت محذوف وجوبا من غير أن يقوم مقامه شيء ، وعلى هذا تكون جملة الاستفهام التى تذكر بعده فى محل نصب على أنها مفعول به لشعر ، كأنه قال : ليت علمى جواب هذا الاستفهام حاصل ، وقال ابن الحاجب : إن الاستفهام قائم مقام خبر ليت ؛ فهو فى محل رفع ، ومن شواهد هذه المسألة قول رؤبة ابن العجاج :

يَالَيْتَ شِعْرِي بَعْدَ كُمْ حَنِيفًا أَتَحْمِلُونَ بَعْدَنَا الشُّيُوفَا

وقول ليلي صاحبة قيس المعروف بمجنون ليلي :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْخُطُوبُ كَثِيرَةٌ مَتَى رَحَلُ قَيْسٍ مُسْتَقِلٌّ وَرَاجِعٌ

وقول محمد بن منذر أحد شعراء البصرة يرثى رجلا اسمه عبد الحميد (انظر ص ٢٨٣)

من هذا الكتاب :

لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودٍ ؟

ثم قلتُ : : **الثَّالِثُ الْمِثَالُ** ، وَهُوَ : مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالِغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَّالٍ أَوْ مَفْعَالٍ أَوْ فَعُولٍ ، بِكَثْرَةٍ ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلٍ بِقَلَّةٍ .

وأقول : الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل : أمثلة المبالغة ، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة ، محولة عن صيغة فاعل^(١) ؛ لقصد إفادة المبالغة والتكثير ، وحكمها حكم اسم الفاعل ، فتتقسم إلى ما يقع صلة لأل فتعمل مطلقاً ، وإلى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين .

ومثالُ إعمالِ فَعَّالٍ قولهم «أما العسلَ فإنا شَرَّابٌ» وقولُ الشاعر :

٢٠٧ - أَخَا الْحَرْبِ لَبَاسًا إِلَيْهَا جَلَاهَا وَلَيْسَ بِيَوَّلَاجٍ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

(١) الأصل في صيغ المبالغة أن تؤخذ من مصدر الفعل الثلاثي : ولهذا قال عنها «محولة عن صيغة فاعل» وقد وردت بعض كلمات مأخوذة من غير الثلاثي ، من ذلك قولهم دراك وسنار . وهما من أدرك وأسأر ، وقولهم : فلان معطاء ومهوان ، وهما من أعطى وأهان ، وقولهم : سميع ونذير ، من أسمع وأنذر ، وقولهم زهوق ، من أزهق . وهي ألفاظ شاذة عن القياس المثبت في كلام العرب ، فلا يعترض بها على ما ذكره المؤلف .

٢٠٧ — هذا البيت من كلام القلاخ بن حزن بن جناب ، والقلاخ : بضم القاف وبعدهام لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة ، والبيت من شواهد المؤلف في أوضح المسالك (رقم ٣٧٢) وفي القطر (رقم ١٢٦) وابن عقيل (رقم ٢٥٥) ، وقبل البيت الشاهد قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّي بَارْفَعٍ مَاحَوِّلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

اللغة : «أخا الحرب» أراد الملازم لها ، كقولهم : فلان أخو المروءة والنجدة «لباسا» صيغة مبالغة للابس ، ومعناه الكثير اللبس «جلالها» بكسر الجيم - جمع جل . وأراد بها الدروع ونحوها مما يلبس في الحرب «ولاج» كثير الولوج ، وهو الدخول «الخوالف» جمع خالفة ، وأصلها عمود الخيمة ، وأراد بها ههنا الخيمة . من باب إطلاق الجزء على الكل «أعقلا» الأعقل : هو الذي تصطك ركبته من الفزع .

المعنى : يمدح نفسه ، ويفخر على خصمه ، فيقول له : إنك لا تراني في حال من =

ومثالُ إعمالِ مفعَلٍ قولُهُم «إِنَّه لَمُنْحَارٌ بَوَائِكُهَا» أَيْ سِمَانِهَا .

ومثالُ إعمالِ فَعُولٍ قولُ أَبِي طَالِبٍ :

— ٢٠٨ — * ضُرُوبٌ بِنَضْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا *

= الأحوال إلا مؤاخيا للحرب كثير لبس الدروع ؛ لكثرة ما أخوض غمرات الحرب وأصطلى أوارها ، وإذا أوقدت نيران الحرب واستعر لظاها فلن ترانى ألج الأخبية هاربا من الفرسان وخوفا من اقتحام المسآزق ، وقد يكون معنى قوله «ولست بولاج الخوالم» أنه لا يزور النساء ولا يقربهن ، يصف نفسه بالشجاعة والصبر على مكاره الحروب ، وبالاتقطاع عن النساء للتعرض للحرب ، وكأنه يعرض بأن خصمه جبان فرور زير نساء .

الإعراب : «أخا» حال من الضمير المستتر في قوله «بأرفع» في البيت الذى أنشدناه عند نسبة البيت الشاهد ، والضمير المنصوب محلا بيان في قوله «فإنى» من البيت المذكور ، وأخا مضاف و «الحرب» مضاف إليه «لباسا» حال ثانية «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس ، وفي لباس ضمير مستتر هو فاعله «جلالها» جلال : مفعول به للباس ، وهو مضاف . وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه «وليس» الواو عاطفة ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «بولاج» الباء زائدة ، ولج : خبر ليس . وهو مضاف و «الخوالم» مضاف إليه ، من إضافة الوصف العامل إلى مفعوله «أعقلا» خبر ثان لليس .

الشاهد فيه : قوله «لباسا جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهى قوله لباسا ، عمل الفعل ، فرفع بها الفاعل — وهو الضمير المستتر فيه — ونصب بها المفعول ، وهو قوله جلالها .

٢٠٨ — هذا الشاهد صدر بيت لأبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، من كلة له يرى فيها أمية بن المغيرة الحزومى ، وعجزه قوله :

* إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ *

وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٣٧٣) وفى القطر (رقم ١٣٠) .

اللغة : «سوق» جمع ساق «سمان» جمع سميعة ، يريد أنه ينجر للأضياف السمين من إبله ويضرب سوقها بسيفه .

الإعراب : «ضروب» خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو ضروب ، أو أنت ضروب =

وإعمالُ هذه الثلاثة كثيرٌ؛ فلهذا اتفق عليه جميعُ البصريين .
ومثالُ إعمالِ فَعِيلٍ قولُ بعضهم « إن الله سميعٌ دعاءُ مَنْ دَعَاهُ » .
ومثالُ إعمالِ فَعَلَ قولُ زيد الخيل رضى الله عنه :
* أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عِرْضِي * ٢٠٩ —

= ونحو ذلك « ينصل » جار ومجرور متعلق بضروب ، ونصل مضاف ، و « السيف » مضاف إليه « سوق » مفعول به لضروب ، وسوق مضاف وسمان من « سمانها » مضاف إليه وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « عدموا » فعل وفاعل « زاداً » مفعول به لعدموا ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة في جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « عاقر » خبره والجملة من إن واسمه وخبره لا محل لها جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها » حيث أعمل صيغة المبالغة — وهى قوله ضروب — عمل الفعل ؛ فرفع بها الفاعل — وهو الضمير المستتر فيه — ونصب المفعول به ، وهو قوله سوق سمانها .

ومثل هذا البيت قول الراعى النيرى :

عَشِيَّةَ سَعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجَرُّ دُونَهَا وَحَجِيحُ
قَلَّ دِينُهُ وَاهْتَجَّ لِلشُّوقِ ؛ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ
والاستشهاد فى قوله « إخوان العزاء هيوج » حيث أعمل قوله « هيوج » وهو من صيغ المبالغة إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « إخوان العزاء » .

وفى هذا البيت دليل على جواز تقدم معمول صيغة المبالغة عليها كما يتقدم على الفعل .
ومن شواهد إعمالِ فَعُولٍ أيضاً قول ذى الرمة غيلان بن عقبة :

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمُ فى عَيْنِهِ بِالشَّيْحِ يَنْهَضُ

٢٠٩ — هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان اسمه زيد الخيل ، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم — حين وفد عليه — زيد الخير ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ٣٧٥) وابن عقيل (رقم ٢٥٧) والذى رواه المؤلف صدر البيت ، وعجزه قوله :
=

وإعمالهما قليل؛ فلهذا خالف سيبويه فيها قوم^(١) من البصريين^(٢) وواقفه منهم آخرون ، وواقفه بعضهم في فعل^(٣) لأنه على وزن الفعل ، وخالفه في فيعل ؛ لأنه على وزن الصفة المشبهة كظريف ، وذلك لا ينصب المفعول .

* جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ *

اللافة : « جحاش » جمع جحش ، وهو الحمار الصغير « الكرملين » بكسر الكاف والميم بينهما راء مهجلة ساكنة — ثنية كرمل ، وهو اسم ماء بجبل من جبال طيء « فديد » صوت .
المعنى : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضى والنيل منه بالطعن والقدح ، وإنهم عندى بمنزلة الجحاش التى ترد ماء الكرملين وهى تصيح وتصوت ، يريد أنه لا يعبأ بهم ولا يكثر لما يقولونه عنه ؛ لأن كلامهم يشبه أصوات صغار الخمر .

الإعراب : « أتانى » أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « أنهم » أن : حرف تأكيد ونصب ، وضمر الغائبين اسم أن « مزقون » خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « عرضى » عرض : مفعول به لمزقون ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « جحاش » خبر لمبتدأ محذوف ، أى هم جحاش « الكرملين » مضاف إليه « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه جحاش الكرملين الواقع خبراً .

الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضى » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهو قوله مزقون الذى هو جمع مزق — بفتح الميم وكسر الزاى — عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول به — وهو قوله عرضى — على ما تبين فى الإعراب — وفى البيت دليل على أن جمع صيغة المبالغة يعمل كعمل مفرد لها ، وهو ظاهر .

ومن شواهد إعمال فعل قول لبيد بن ربيعة العامرى ، وهو من شواهد سيبويه :

أَوْ مِسْجَلٌ شَنِجٌ عَضَادَةٌ تَمُجَجُ بِسِرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ
وقول الآخر :

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَأَمِنْ مَالَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْمَقْصِدَارِ

(١) خالف سيبويه فى هذا الموضوع أكثر البصريين .

(٢) اشتهر عن الجرمى أنه يوافق سيبويه فى إعمال فعل ؛ لكونه على وزن الفعل نحو علم وفرح وجذل وبطر وممع وقهم وحذر .

وأما الكوفيون فلا يميزون إعمال شيء من الخمسة ، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعدد منصوب أضمرُوا له فعلاً ، وهو تعسف .

ثم قلت : الرابعُ اُسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ : مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ .

وأقول : الرابعُ من الأسماء العاملة عملَ الفعل : اسمُ المفعولِ .
وفى قولى فى حده « ما اشتق من فعل » من المجاز ما تقدم شرحه فى حد اسم الفاعل ، وقولى « لمن وقع عليه » مُخْرِجٌ للأفعال الثلاثة ، ولأسم الفاعل ، ولأسمى الزمان والمكان ، وقد تبين [شَرَحُ] ذلك مما تقدم .

ومثلت بمضروب ومُكْرَمٍ لأنه على أن صيغته من الثلاثى على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور ، ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة [وفتح ما قبل آخره] كَمُخْرِجٍ وَمُسْتَخْرِجٍ .

ثم قلت : وشرطهما كَأَسْمِ الْفَاعِلِ .

وأقول : أى شرط إعمال المثل وإعمال اسم المفعول كشرط إعمال اسم الفاعل ، على التفصيل المتقدم فى الواقع صلة لأن والمجرد منها ، وقد مضى ذلك .

ثم قلت : الخامسُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ ، وَهِيَ : كُلُّ صِفَةٍ صَحَّ تَحْوِيلُ إِسْنَادِهَا إِلَى ضَمِيرٍ مَوْصُوفٍ ، وَتَحْتَصُّ بِالْحَالِ ، وَبِالْمَعْمُولِ السَّبَبِيِّ الْمَوْخَرِ ، وَتَرْفَعُهُ فَاعِلًا أَوْ بَدَلًا ، أَوْ تَنْصِبُهُ مُشَبَّهًا أَوْ تَمَيِّزًا ، أَوْ تَجْرَهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَّا إِنْ كَانَتْ بِأَنَّ وَهُوَ عَارٍ مِنْهَا .

وأقول الخامسُ من الأسماء العاملة عملَ الفعل : الصفةُ المشبهة ، وهى عبارة عما ذكرت . ومثال ذلك قولك « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » بالنصب أو بالجر - والأصل وَجْهُهُ ، بالرفع ؛ لأنه فاعل فى المعنى ؛ إذ الحسَنُ فى الحقيقة إما هو للوجه ، ولكنك أردت المبالغة فحوّلت الإسناد إلى ضمير زيد ، فجعلت زيدا نفسه حسناً ، وأخرت الوجه فضلةً ونصبته

على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن العامل وهو «حَسَنٌ» طالبٌ له من حيث المعنى ؛ لأنه معموله الأصلي ، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية - والحالة هذه - لاستيفائه فاعله ، وهو الضمير ، فأشبهه المفعول في قولك «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا» ؛ لأن ضارباً طالبٌ له ، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية ، فنُصِبَ لذلك .

فالصفة مُشَبَّهَةٌ باسم الفاعل المتعدي لواحد ، ومنصوبُها يشبه مفعولَ اسمِ الفاعل ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا التقدير .

ثم لك بعد ذلك أن تحقظه بالإضافة ، وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضاً ؛ لأن الخفض ناشئ - على الأصح - عن النصب ، لا عن الرفع ؛ لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ؛ إذ الصفة أبداً عينٌ مرفوعةا وغير منصوبها فافهمه .

وتفارقُ هذه الصفة اسمَ الفاعل من وجوه :

أحدها : أنها لا تكون إلا للحال ، وأعني به الماضي المستمر إلى زمن الحال . واسمُ الفاعل يكون للماضي وللحال وللآستقبال .

والثاني : أن معمولها لا يكون إلا سببياً^(١) ، وأعني به ما هو متصل بضمير الموصوف ، لفظاً أو تقديرًا ، واسمُ الفاعل يكون معموله سببياً وأجنيباً ، تقول في الصفة المشبهة : «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» و «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ» أى : الوجه منه أو «وجههُ» فهو إما على نيابة «أل» مناب الضمير المضاف إليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه ، ولا تقول «زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْرًا» كما تقول : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا .

الثالث : أن معمولها لا يكون إلا مؤخراً عنها ، تقول «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» ولا تقول «زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ» ومعمولُ اسمِ الفاعل يكون مؤخراً عنه ومقدماً عليه ، تقول «زَيْدٌ غُلَامَةٌ ضَارِبٌ»^(٢) .

(١) قد جوز عامة العلماء أن تقول : زيد بك فرح ، على أن يكون زيد مبتدأ ، و «بك» جاراً ومجروراً متعلقاً بفرح ، وفرح خبر المبتدأ ، وقد روي أن العرب تقول مثل ذلك . وقد ذهب ابن النازم إلى أن مجويز العلماء ذلك ينقض ما اتفقوا عليه من أن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً : أى اسماً ظاهراً متصلاً بضمير يعود على الموصوف =

الرابع : أنه يجوز في مرفوعها النصب والجر ، ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل إلا الرفع .

ثم بينت أن الخفض له وجه واحد ، وهو الإضافة ، وأن الرفع له وجهان : أحدهما : أن يكون فاعلا ، والثاني : أن يكون بدلا من ضمير مستتر في ^(١)الصفة ، وأن النصب فيه

لفظاً أو تقديرأ ، كما ينقض ما اتفقوا عليه أيضا من أن معمول الصفة المشبهة لا يتقدم عليها ، وذلك لأن « بك » في المثال الذي ذكرناه ليس سببيا ، وهو متقدم على الصفة المشبهة . والذي ذهب إليه ابن الناطم غفلة عما أراده العلماء من معمول الصفة المشبهة الذي اشترطوا سببيته وتأخره ، ويبان ذلك أن معمول الصفة على ضربين : الأول : المعمول الذي تعمل فيه بحق شبهها باسم الفاعل المتعدى فعله إلى واحد ، وذلك هو المفعول به .

والضرب الثاني : المعمول الذي تعمل الصفة فيه بما فيها من معنى الفعل ، وهو الظرف والجار والمجرور .

فالضرب الأول هو الذي اشترط العلماء فيه الشرطين المذكورين ، والضرب الثاني لا يشترط فيه شيء منهما ، وذلك لأن الظرف والجار والمجرور يتعلقان بالفعل التام والناقص ويتعلقان كذلك بالاسم ، ويتعلقان بالحروف إذا تضمنت معنى فعل كحرف النفي ، وبالجملة يكتفيان برأحة الفعل ، و« بك » في المثال المذكور من الضرب الثاني .

(١) ذهب أبو علي الفارسي إلى أنك إذا قلت « زيد حسن الوجه » بتووين حسن ورفع الوجه كان الوجه بدل بعض من كل من ضمير مستتر في حسن عائد على زيد ؛ لأن الوجه بعض زيد ، واستشكل النحاة ذلك الكلام ، وبنوا استشكلهم على ما رواه الفراء من قول العرب « مررت بامرأة حسن الوجه » بتووين حسن ورفع الوجه ، قالوا : لو كان الوجه بدل بعض من كل للزم أمران : الأول أن يقال حسنة بالتأنيث ، والثاني أن يتصل بالبدل ضمير يعود على التبدل منه ، والجواب : أنا لا نسلم صحة هذا المثال ، ثم إذا سلمنا صحته فيما أن نوجب فيه وفي مثله الرفع على الفاعلية . ونجوز البدلية في نحو المثال الذي ذكرناه أولا . وإما أن نجوز البدلية في هذا كما نجوز في غيره ، وندعي أن التذكير باعتبارها شخصا أو نحوه ، وأل في « الوجه » عوض عن الضمير ، فافهم ذلك واحرص عليه .

تفصيل ، وذلك أن المنصوب إن كان نكرة ففيه وجهان : أحدهما : أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به ، والثاني [أن يكون] تمييزاً ، وإن كان معرفة امتنع كونه تمييزاً ، وتعين كونه مشبهاً بالمفعول به ؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة^(١) .

ثم بينت أن جواز الرفع والنصب مطلق ، وأن جواز الخفض مقيد بألا تكون الصفة بآل والمعمول مجرد منها ومن الإضافة لتاليها ، وتضمن ذلك امتناع الجر في « زيد الحسن وجهه » و « الحسن وجهه » و « الحسن وجهه » .

ثم قلت : السَّادِسُ اسْمُ الْفِعْلِ ، نَحْوُ بَلَّ زَيْدًا ، بِمَعْنَى دَعَاهُ ، وَعَلَيْكَه وَبِهِ بِمَعْنَى الزَّمَهُ وَالصَّقَ ، وَدُونِ سَكُهُ ، بِمَعْنَى خُذَهُ ، وَرَوَيْدُهُ وَتَيْدُهُ ، بِمَعْنَى أَمْلَهُ ،

(١) اعلم أن العلماء قد اختلفوا في معمول الصفة المشبهة المنصوب ، ولهم في ذلك أربعة أقوال :

الأول - وهو مذهب جمهور الكوفيين - أن انتصابه على التمييز مطلقاً . نغني سواء أ كان نكرة أم معرفة ، وعندهم أن التمييز قد يكون معرفة ، كما في قول الشاعر :
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسُ يَاقِينَسُ عَنْ عَمْرُو
والقول الثاني - وهو مذهب جمهور البصريين ، واختاره ابن الحاجب - التفصيل بين أن يكون المعمول نكرة وأن يكون معرفة ، فإن كان نكرة فهو منصوب على التمييز لا غير ، وإن كان معرفة فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به لا غير ، وذلك لأنهم لا يسوغون مجيء التمييز معرفة ، ويرون « ال » في قول الشاعر « وطبت النفس » زائدة لا تفيد التعريف .

والقول الثالث : أن معمول الصفة المشبهة المنصوب إنما هو منصوب على التشبيه بالمفعول به مطلقاً ، سواء أ كان معرفة أم نكرة .

والقول الرابع - وهو ما ذكره المؤلف في هذا الكتاب وفي كتاب الجامع وفي كتابه شرح اللوحة - أن المعمول المنصوب إن كان معرفة فله وجه واحد ، وهو أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به ، وإن كان نكرة ففيه وجهان : أن يكون تمييزاً ، وأن يكون مشبهاً بالمفعول به .

وَهَيْهَاتَ وَشَتَانِ بِمَعْنَى بَعْدَ وَأَفْتَرَقَ ، وَأَوْدَهُ وَأَفٍّ بِمَعْنَى أَتَوَجَّعُ وَأَتَضَجَّرُ ، وَلَا يُضَافُ ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ ، وَلَا يُنْصَبُ فِي جَوَابِهِ ، وَمَا نُونُ مِنْهُ فَذِكْرُهُ .

وأقول : السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل : اسمُ الفعل ، وهو على ثلاثة أنواع :
ما سُمِّيَ به الأمر ، وهو الغالب ؛ فلهذا بدأت به ، ومثله بخمسة أمثلة ، وهي « بَلَهَ »
بمعنى دَعَى ، كقول الشاعر في صفة السيوف :

٢١٠ — تَذَرُ الْجُمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقِ

٢١٠ — هذا البيت لكعب بن مالك بن أبي كعب الأنصاري يصف السيوف كما قال المؤلف ، وقبله وأنشده البرد في الكامل (١ - ٦٨) :

نَصَلُ السُّيُوفِ إِذَا قَصُرْنَ بِخَطُونَا قَدَمًا وَنَلَحِقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ

اللغة « تذر » تدع وتترك « الجماجم » جمع جمجمة ، وهي عظام الرأس « ضاحيا » بارزاً ظاهراً « هاماتها » جمع هامة وهي الرأس « بله الأكف » أي : أتركها ولا تذكرها في كلامك لأنها طائفة لا محالة .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى السيوف « الجماجم » مفعول به « ضاحياً » حال من المفعول به « هاماتها » هامات : فاعل بضاع وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه « بله » اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الأكف » مفعول به لبله « كأنها » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد إلى الأكف اسم كأن « لم » نافية جازمة « تخلق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأكف ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كأن .
الشاهد فيه : قوله « بله الأكف » حيث استعمل بله اسم فعل أمر ، ونصب به ما بعده على أنه مفعول به .

واعلم أن الرواة يروون هذه الكلمة على ثلاثة أوجه : (الوجه الأول) بجر الأكف وتخرجها على أن « بله » مصدر بمعنى ترك ، ولا فعل له من لفظه . و « الأكف » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، كما في قوله تعالى : (فضرِب الرقاب) من سورة محمد ، من الآية ٤ . (والوجه الثاني) ينصب الأكف ، وتخرج هذه الرواية على أن « بله » اسم =

أى : دع الأ كف ، وذلك فى رواية من نصب الأ كف ، أما من خفضها قبله مصدره ، بمنزلة قولك « تَرَكَ الأ كف » وأما من رفعها — وهو شاذ — فهى اسم استفهام بمنزلة كيف ، وما بعدها مبتدأ ، وهى خبره .

و « عليكه » بمعنى ألزمه ، وقوله تعالى : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ) ^(١) أى : الزموا شأن أنفسكم ، ويقال أيضاً : « عليك به » ^(٢) قليل : الباء زائدة ، وقيل : اسم لالصق دون الزم .

و « دُونَكُهُ » بمعنى خذه ، كقول صبية لأمها :
 * دُونَكِهَا يَا أُمُّ لَا أُطِيقُهَا * — ٢١١ —

= فعل أمر ، و « الأ كف » مفعول به ، وهذه الرواية هى التى عليها الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع . (والوجه الثالث) برفع الأ كف ، وتخرج هذه الرواية على أن به اسم استفهام فى محل رفع خبر مقدم ، والأ كف مبتدأ مؤخر ، وهذا وجه شاذ .

(١) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٥ .

(٢) قد ورد من ذلك قول الأخطل التغلبى :

فَعَلَيْكَ بِالْحِجَّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

٢١١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقاً ولا لاحقاً .

الإعراب : « دونكها » دونك : اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « يا » حرف نداء « أم » منادى ، وأصله أى خذت ياء المتكلم ، ويجوز فى أم ثلاثة أوجه : أولها الكسر ، وذلك للدلالة على ياء المتكلم المحذوفة ، وثانيها الفتح ، على تقدير أن ياء المتكلم انقلبت ألفا بعد فتح ما قبلها ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة ، وثالثها الضم « لا » نافية « أطيعها » أطيع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به .

الشاهد فيه : قولها « دونكها » حيث استعملت دونك اسم فعل أمر بمعنى خذ .

(٢٦ — شذور الذهب)

و«رويدة» و«تيدَه» بمعنى أمهله^(١).

وما سُمِّيَ به الماضي ، وهو أكثر مما سُمِّيَ به المضارع ؛ فلهذا قدم عليه ، ومثَّلَ له
مثالين : «هيات» بمعنى بُعِدَ ، و«شَتَّانَ» بمعنى افترق ، قال :
٢١٢ — فَهِيَهَاتَ هِيَهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهِيَهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

(١) فسر ابن منظور في اللسان «تيد» بالرفق ، فكأنه إذا كان اسم فعل يكون
بمعنى ترفق به ، وعبارة المؤلف أدق ؛ لأن هذا اللفظ ينصب المفعول به بنفسه كما حكاه
ابن منظور نفسه ، وتُرفق يتعدى بحرف الجر .

ومن شواهد «رويد» قول الشاعر :

رُويِدَ عَايِئًا ، جُدًّا مَا تَذَى أُمِّهِمْ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ وَذُّهُمُ مُتَايِنُ

٢١٢ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه
(رقم ٤٦١) وفي القطر (رقم ١١٤) .

اللغة : «هيات» بعد ، وروى في الأماكن الثلاث «أيهات» بالهمزة المبدلة من
الهاء «العقيق» اسم مكان «خل» بكسر الخاء المعجمة — أى : صديق .

الإغراب : «هيات» اسم فعل ماض بمعنى بعد ، مبني على الفتح لا محل له من
الإغراب «هيات» توكيد للأول «العقيق» فاعل بهيات «ومن» او او عاطفة ، من :
اسم موصول معطوف على العقيق ، مبني على السكون في محل رفع «به» جار ومجرور
متعلق بمحذوف صلة الموصول «وهيات» الواو عاطفة ، هيات : اسم فعل ماض «خل»
فاعل بهيات «بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لخل «نواصله» نواصل :
فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ،
وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لخل .

الشاهد فيه : قوله «هيات العقيق» وقوله «هيات خل» حيث استعمل هيات
في الموضعين اسم فعل ماض بمعنى بعد ، ورفع به فاعلا ، كما كان يرفعه لو وضع موضعه
الفعل الذي يدل اسم الفعل على معناه .

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

إلا كدارِكمُ بذى بقر الحى هياتَ ذو بقرٍ من المُرْدَارِ

وقال :

٢١٣ — شَتَّانَ هَذَا وَالْعَنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

ولك زيادة «ما» قبل فاعل شتان ، كقوله :

٢١٤ — شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

٢١٣ — هذا الشاهد من كلام لقيط بن زرارمة بن عدس ، وهو أخو حاجب بن زرارمة الذي يضرب بقوسه المثل .

اللغة : « شتان » معناه افترق « العناق » المعاقبة « ظل الدوم » هذه رواية أبي عبيدة وفسرها بأن الدوم ههنا هو الشجر المعروف ، وأنكر ذلك الأصمعي قائلاً : إن الشاعر من نجد ، وليس في بلاده شجر الدوم ، وذكر أن الرواية « والظل الدوم » والدوم — على هذه الرواية — مصدر أريد به اسم الفاعل ، أي : والظل الدائم .

الإعراب : « شتان » اسم فعل ماض بمعنى افترق « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة فاعل بشتان « والعناق والنوم والمشرَب » معطوفات على اسم الإشارة « البارد » صفة للمشرَب « في ظل » حار ومجروح متعلق بمحذوف صفة أو حال من المشرَب ، وظل مضاف ، و« الدوم » مضاف إليه ، وإذا رويت رواية الأصمعي كان الظل معطوفاً على اسم الإشارة مشر الأسماء التي قبله ، والدوم : نعت للظل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف . الشاهد فيه : قوله « شتان هذا والعناق الخ » حيث استعمل شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق ، ورفع به فاعلاً كما كان يرفعه بالفعل الذي يدل اسم الفعل على معناه ، ألا ترى أنه غطف على الفاعل لما كان الافتراق لا يكون إلا بين شيئين فصاعداً ؟ .

٢١٤ — هذا البيت من كلام أبي بصير صناجة العرب الأعشى ميمون بن قيس .

اللغة : « شتان » افترق وتباعد أمرها « كورها » الكور — بضم الكاف وسكون الواو — الرحل الذي يوضع فوق الناقة ليركب عليه . ووقع في عامة نسخ النسخ « مانومي » و « نوم حيان » محرفاً .

الإعراب : « شتان » اسم فعل ماض مبنى على المتح لا محل له من الإعراب « ما » رائدة « يومي » يوم : فاعل بشتان ، ويوم مضاف وباء التكلم مضاف إليه « على كورها » الجار والمجرور متعلق بشتان . وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مضاف إليه « ويوم » معطوف على الفاعل وهو مضاف ، و « حيان » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا يتصرف للعلية وزيادة الألف والنون « أخى » بدل من حيان ، مجرور =

ولا يجوز عند الأصمعي « شَتَان مَائِنَ زَيْدٍ وعُرو » وجوزه غيره محتجاً بقوله :

— ٢١٥ — * لَشْتَان مَائِنَ الْيَزِيدِ بْنِ فِي النَّدَى *

= بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأخى مضاف و« جابر » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « شتان ما يومى ويوم حيان » حيث استعمل شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق ،
ورفع به فاعلاً كما كان يرفعه بافتراق نفسه ، وزاد « ما » بين اسم الفعل وفاعله كما هو ظاهر .
٢١٥ — هذا الشاهد صدر بيت اربعة الرقى ، من كمة له يمدح فيها يزيد بن حاتم
المهلبى ويذم يزيد بن أسيد السامى ، وكان قد ورد على الأول يستجديه وهو والى مصر .
فاستبطأ سيده ، فشخص عنه من مصر ، وقال :

أُرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ - رَاجِعًا بَخْفَى حُنَيْنٍ مِنْ نَوَالِ ابْنِ حَاتِمٍ
فبلغ ذلك القول يزيد بن حاتم . فarsل في أثره من يرده إليه ، فلما دخل عليه قال له :
أنت القائل * أُرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ * ؟ قل : نعم ، قال : فهل قلت غير هذا ؟ قال : لا ،
قال : لترجعن بخفى حنين مملوءة مالا ، ثم أمر بخلع نعليه ، وملئت له مالا ، فلما عزل يزيد
ابن حاتم عن مصر وولى مكانه يزيد بن أسيد السامى — قال ربيعة الرقى قصيدة مطلعها :

بَكَى أَهْلُ مِصْرٍ بِالذُّمُوعِ السَّوَاحِمِ غَدَاةٌ غَدَا مِنْهَا الْأَغْرُ ابْنُ حَاتِمٍ
لَشْتَان مَائِنَ الْيَزِيدِ بْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَغْرُ ابْنِ حَاتِمٍ
فَهَمُّ الْفَتَى الْأَزْدِيِّ إِنْفَاقُ مَالِهِ وَهَمُّ الْفَتَى الْقَيْسِيِّ جَمْعُ الدَّرَاهِمِ
فَلَا يَحْسَبُ التَّمَتُّامُ أَنَّ هَجَوْتُهُ وَلَكِنِّي فَضَّلْتُ أَهْلَ الْمَكَارِمِ
وانظر الأغاني (١٤ - ٣٨) والكامل للمبرد (١ - ٢٧٠) والعقد (١ - ٣٣٢) .

الإعراب : « لشتان » اللام لام الابتداء ، وشتان : اسم فعل ماض بمعنى افترق مبنى على النفع
لا محل له من الإعراب « ما » اسم موصول فاعل بشتان مبنى على السكون فى محل رفع « بين » ظرف مكان
متعلق بمحذوف صلة ما ، وبين مضاف و« اليزيدى » مضاف إليه « فى الندى » جار ومجرور متعلق
بمحذوف حال من فاعل شتان « يزيد » بدل من اليزيدى ، وهو مضاف و« سليم » مضاف
إليه « والأغر » معطوف على البدل « ابن » صفة للأغر ، وهو مضاف و« حاتم » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « شتان ما بين ... إلخ » فإن هذا الأسلوب قد أباه الأصمى وأنكر
صحته ، ولكن العلماء قبلوا هذا الأسلوب وخرجوه على الوجه الذى أعربنا البيت عليه . ونحن
نريد أن نبين لك وجهة نظر الأصمعى ، ووجهة نظر غيره من العلماء ؛ ليتضح لك الأمر
غاية الاتضاح ؛ فنقول : إن المعروف عن الأصمعى أنه منع أن يقول القائل « شتان ما بين =

== زيد وعمرو» ولم يؤثر عنه تعليل هذا المنع، وللعلماء في تعليله ثلاثة آراء : الأول : أن وجه الامتناع من جهة ذكر « بين » وليس من قبل « شتان » وبيانه أن الأصل في « بين » أن تضاف إلى متعدد غير مثنى ولا مجموع ، لا تقول : جلست بين الزيدين ، وجلست بين كرام القوم ، ولكن تضيفها إلى متعدد مع التفرق ، فتقول : جلست بين محمد وعمر . وهذا التعليل غير مرضى ؛ لأنه ، بنى على ما ذهب إليه الفراء في « بين » من أنها تضاف إلى متعدد مع التفریق ، ولا تضاف إلى متعدد من غير تفریق كالمثنى والمجموع ، ونحن إنما نرتضى مذهب الجمهور . وعندهم أن المدار على تعدد ما تضاف إليه « بين » سواء أكان التعدد مع التفریق كالفردين المعطوف أحدهما على الآخر أم كان التعدد بدون التفریق كالمثنى والجمع وما أشبههما ، ويدل صحة مذهب الجمهور قوله تعالى : « لا تفرق بين أحد من رسله » والرأى الثانى : أن العلة التى امتنع الأصمعى لأجلها من تجويز هذه العبارة هى أن شتان بكسر النون وادعى هؤلاء أنه مثنى مرفوع على أنه خبر مقدم ، وما زائدة ، وبين مبتدأ مؤخر ، ويلزم على هذا أن يخبر بالمثنى عن المفرد ، ولما كان الإخبار بالمثنى عن المفرد غير جائز وجب أن يمتنع هذا التعبير وهذا التعليل أيضا غير مستقيم ، لأمر : الأول : أن الأفصح في « شتان » فتح النون لا كسرهما . والثانى : أنه لا يلزم على كسر النون أن تكون مثنى ، بل هى مع كسر النون اسم فعل أيضاً ، بدليل فتح نونه فى اللغة الفصحى . والرأى الثالث — وهو تعليل المحقق الرضى — أن العلة التى من أجلها منع الأصمعى هذا التعبير هى أن « ما » تحتل وجهين : الأول : أن تكون زائدة ، والثانى أن تكون موصولة ؛ فإن كانت « ما » زائدة وجب أن يكون « بين » فاعل شتان . ويلزم على هذا أن يكون فاعل شتان واحداً غير متعدد لامع التفریق ولا مع عدمه . وإن كانت « ما » موصولة كانت هى الفاعل ، ويلزم عليه إما المحذور السابق إن اعتبرت « ما » مفرداً . وإما أن يكون « بين » مضافاً إلى غير متساويين فى النسبة ؛ لأن مقصود الشاعر أن يزيدين قد افرقا فى صفتين ، فأحدهما متصف بالبخل ، والآخر متصف بالكرم ، كما يدل عليه البيت الذى يليه . والأصل فى « بين » أن يضاف إلى متساويين فى النسبة ، تقول : بينى وبين زيد قرابة ، والجواب على هذا أن نختار أن « ما » موصولة ، وأنها فاعل شتان ، ولنا وجهان فى تصحيح الكلام : الأول : أن نجعل « ما » عبارة عن المسافة ؛ فكأننا قلنا : إن المسافة التى بين يزيدين بعيدة ، والثانى : أن نجعل « ما » عبارة عن صفة الكرم وحدها . وندعى أن لها حداً فاتقاً بلغ إليه زيد بن حاتم وحداً سافلاً تعلق به زيد بن أسيد ، وكأننا قلنا : افرق يزيدان فى هذه الصفة ، وقد أطلنا عليك فى هذا الموضع لنقربه إليك ، فلا تغفل عنه .

وأما قول بعض المحدثين :

٢١٦ — جَازِيَتُمُونِي بِالْوَصَالِ قَطِيعَةً شَتَانَ بَيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَنِيعِي

= وما ورد فيه هذا الاستعمال قول أبي الأسود الدؤلي :

شَتَانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ ؛ إِنِّي عَلَى كُلِّ حَالٍ أَسْتَقِيمُ وَتَظْلَعُ
وقول البعيث :

وَشَتَانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ خَالِدٍ أُمِّيَّةَ فِي الرِّزْقِ الَّذِي يُتَقَسَّمُ
وقول الآخر :

وَشَتَانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ دُعَاتِيهَا إِذَا صَرَصَ الْعُصْفُورُ فِي الرُّطَبِ الثَّعْدِ
وكثر هذا في هذه القصيدة ، ولدي ذهب إليه الأصمعي من إنكار استعمال هذا الأسلوب .

٢١٦ — لم أقف على ما يعين اسم قائل هذا البيت .

الإعراب : « جازيتموني » فعل وفاعل ومفعول أول « بالوصال » جار ومجرور متعلق
بجازي « قطيعه » مفعول ثان لجازي « شتان » اسم فعل ماض « بين » فاعل شتان ، ولم يرفع
لأنه استكثر أن يخرج عن حاله التي غلب مجيئه عليها وهي النصب : فإن أصله مسوب
على الظرفية ، وبين مضاف ، وصنيع من « صنيعكم » مضاف إليه ، وصنيع مضاف وضمير
المخاطبين مضاف إليه « وصنيعي » الوو عاطفة ، وما بعده معطوف على ما قبله ، وياء النكاه
مضاف إليه ، وهذا الإعراب أحد وجهين يمكن تخريج هذا التعبير عليهما ، وثانتهما تقدير
« ما » موصولة محذوفة فيكون كبيت ربيعة السابق ، وحذف الموصول وبقاء صلته مما أحازه
الكوفيون والبغداديون والأحفش من البصريين ، وارتضاء ابن مالك في التسهيل .

الشاهد فيه : قوله « شتان بين صنيعكم » حيث أتى فيه الشاعر بأسلوب لم تستعمله العرب
— على ما زعم المؤلف — فلا هو ذكر الفاعل المتعدد كالأعشى ومن قبله ، ولا هو ذكر
« ما » قبل « بين » حتى نجعلها موصولة ونحملها على متعدد كما في بيت ربيعة الرقي .

ومثل هذا البيت قول الآخر :

سَارَتْ مُشْرِقَةً وَسِرَتْ مُغْرَبًا شَتَانَ بَيْنَ مُشْرِقٍ وَمُغْرَبٍ
وقول حسان بن ثابت الأنصاري :

وَشَتَانَ بَيْنَكُمْ فِي النَّدَى وَفِي الْبَاسِ وَالْخَيْرِ وَالْمُنْظَرِ
ومثل ذلك ما رواه أبو يزيد في نوادره من قول الشاعر :

شَتَانَ بَيْنَهُمَا فِي كُلِّ مَنْزِلَةٍ هَذَا يُخَافُ وَهَذَا يُرْتَجَى أَبَدًا =

فلم تستعمله العرب ، وقد يُخْرِج على إضمار «ما» موصولة بـ «بين» ، وذلك على قول الكوفيين إن الموصول يجوز حذفه^(١) .

وما سمي به المضارع ، نحو «أَوَّه» بمعنى اتَّوَجَّعُ ، و «أَفَّ» بمعنى اتَّضَجَّر ، وبعضهم أسقط هذا القسم ، وفَسَّر هذين بتوجعت وتضجرت .

* * *

ومن أحكام اسم الفعل : أنه لا يضاف ، كما أن مُسَمَّاءَ - وهو الفعل - كذلك . ومن ثمَّ قولوا : إذا قلت «بَلَّهَ زَيْدٌ» و «رَوَيْدَ زَيْدٍ» بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة إعراب ، وإذا قلت «بَلَّهَ زَيْدًا» و «رَوَيْدَ زَيْدًا» كانا اسمي فعلين . ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين .

ومنها : أن معمولها لا يتقدم عليها . لا تقول «زَيْدًا عَلَيَّكَ» وخالف في ذلك الكسائي . تمسكا بظاهر قوله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(٢) وقول الرازي :

— ٢١٧ — * يَأْتِيهَا الْمَائِحُ دُلْوِي دُونَكَا *

== والشواهد كثيرة على ذلك من كلام العرب المحتج به ؛ فلا تبال مقال المؤلف . فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ .

(١) ويجوز تخريجه على أن «بين» فاعل شتان ، كما ذكرناه في إعراب البيت

(٢) من سورة النساء ، من الآية ٢٤ .

٢١٧ - هذا بيت من الرجز المشطور . وهو من كلام راجز جاهلي من بني أسيد ابن عمرو بن تميم ، ولم يعينه أحد ممن وقف على كلامهم ، وذكر الشيخ خالد أنه لجارية من بني مازن . وليس بشيء . بل الجارية أشدته وضمت إليه شيئاً ، والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤٦٢) وبعده :

* إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ *

اللغة : «المائِح» بالهمزة المنقلبة عن الياء - هو الرجل يكون في أسفل البئر ليستقي الماء . فَمَا الذي يكون في أعلى البئر يجذب الدلو فهو مَائِح - بالتاء المثناة من فوق - وهذا من فروق هذه اللغة الواسعة النطاق .

الإعراب : «يا» حرف نداء «أَمَهَا» أي : منادى مبنى على الضم في محل نصب ، وها . ==

ومنها : أن المضارع لا ينصب في جواب الطلبي منه ؛ لا تقول : « صه فأحدئك » بالنصب^(١) ، خلافاً للكسائي أيضاً ، نعم يُجْزَمُ في جوابه ، كقوله :

== حرف تنبيه « المائح » نعت لأى ، مرفوع بالضمعة الظاهرة « دلوى » مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور بعده ، أى : خذ دلوى « دونكا » اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، وهو فاعله ، وجملة اسم الفعل وفاعله مؤكدة لجملة فعل الأمر وفاعله أو مفسرة للفعل المحذوف في دلوى .

الشاهد فيه : قوله « دلوى دونكا » حيث إن ظاهره يدل على أن مفعول اسم الفعل يحوز أن يتقدم عليه ؛ إذ الظاهر أن « دلوى » مفعول مقدم لقوله « دونكا » وبهذا الظاهر استدل جماعة من العلماء منهم الكسائي ، ووافقه ابن مالك في كتابه التسهيل على جواز أن يعمل اسم الفعل متأخرا في مفعول متقدم عليه ، ولكن هذا الظاهر غير مراد ، بل الاسم المنصوب المتقدم ليس معمولاً لاسم الفعل المتأخر ، بل ولا هو معمول لاسم فعل آخر محذوف يفسره المذكور ويقع في التقدير قبل المعمول ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف . ولكن هذا الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل ، كما قدرنا في الإعراب ، ومن العلماء من قال : إن « دلوى » مبتدأ . و « دونك » اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . والجملة من اسم فعل الأمر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والربط ضمير محذوف منصوب المحل باسم الفعل ، وهو يعود على الدلو ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : دلوى دونكه ، وكأنه قال : دلوى خذه . ولا محذور في وقوع الخبر عن المبتدأ جملة طلبية ؛ لأن الراجح عند العلماء جوازه خلافاً لابن الأنباري .

(١) اعلم أن بين الفعل واسم الفعل وجوهاً من الاتفاق ووجوهاً من الافتراق ، ونحن نذكر لك أهم الوجوه التي يتفقان فيها ، وأهم الوجوه التي يختلفان فيها ، فنقول :

يتفق اسم الفعل والفعل في ثلاثة وجوه :

الأول : دالتهما جميعاً على المعنى الواحد .

والثاني : أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في التعدي وال لزوم غالباً ، ومن غير الغالب نحو « آمين » فإنه لم يحفظ عن العرب تعديه لمفعول ، مع أن الفعل الذي بمعناه — وهو استجب — يتعدى إلى مفعول به ، وكذا « إيه » فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه — وهو زد — متعد .

والثالث : أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار فاعله وإظهاره .

وفارق اسم الفعل الفعل في سبعة أمور :

الأول : أن الأفعال تبرز معها الضائير ؛ فتقول : اسكتنا واسكتوا واسكتي ، واسم الفعل =

١٧٤ — * مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي ^(١) *

ومنها : أن مانون منها نكرة ، ومالم ينون معرفة ، فإذا قلت : « صَه » فمعناه اسكت سكوتاً ما ، وإذا قلت : « صَه » فمعناه اسكت السكوت المعين ^(٢)

٢ لا يبرز معه ضمير أصلاً ؛ فتقول : صه ، بلفظ واحد للفرد والمثنى والجمع ، والمذكور والمؤنث والثاني : أن مفعول الفعل يتقدم عليه ويتأخر عنه ، فتقول : خذ كتابك ، وتقول : كتابك خذ ، واسم الفعل لا يكون معموله إلا متأخراً عنه ، على الأرجح ؛ فتقول : دونك الكتاب ، ولا تقول الكتاب دونك على أن يكون الكتاب مفعولاً مقديماً لدونك ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه .

والثالث : أن الفعل يعمل مذكوراً أو محذوفاً . بل قد يجب حذفه وهو عامل في مدكور . فتقول : لقيت محمداً ، وتقول : إذا محمداً لقيته فأكرمه ، وأما اسم الفعل فلا يعمل إلا مذكوراً .

والرابع : أن الأفعال تتصرف ، وتختلف أبنيتها باختلاف الزمان ؛ فتقول : سكت ويسكت واسكت ، وأما أسماء الأفعال فلا تتصرف ولا تختلف أبنيتها باختلاف الزمان .

والخامس : أنه يجوز توكيد الفعل باسم الفعل ؛ فتقول : اسكت صه ، وانزل نزال ، ولا يجوز أن تؤكد اسم الفعل بالفعل ، فلا تقول : نزال انزل ، ولا صه اسكت .

والسادس : أن الفعل ينصب المضارع في جوابه إذا دل على الطلب ، فتقول : انزل فأكرمك ، ولا ينصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو دل على الطلب ؛ فلا تقول : نزال فنكرمك ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه .

والسابع : أن من النحاة من ذهب إلى أن الفعل أصل الاشتقاق ، وهم الكوفيون ، ولم يذهب أحد إلى أن اسم الفعل أصل الاشتقاق أصلاً .

(١) قد سبق ذكر هذا الشاهد مع شيء من الشعر الوارد ضمنه ، وشرحناه شرحاً لا يحمل معه إعادة شيء منه ههنا ، فارجع إلى ذلك في (ص ٣٤٥) من هذا الكتاب ؛ والله يرشدك .

(٢) أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما هو واجب التنكير ، وذلك نحو ويها وواها .

والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ، وذلك نحو نزال وتراك ، وباهما .

والنوع الثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو صه وإيه وأف ومه .

فما نون منها وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون منها وجوباً أو جوازاً فهو معرفة

ثم قلت : السَّابِعُ وَالذَّامِنُ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ الْمُعْتَمِدَانِ ، وَعَمَلُهُمَا عَمَلُ مُسْتَقَرٍّ .
وأقول : إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرتُ في باب اسم الفاعل - وهو النفي ،
والاستفهام ، والاسم الخبر عنه ، والاسم الموصوف ، والاسم الموصول - عَمَلًا عَمَلُ فَعْلٍ
الاستقرار ، فرفعاً الفاعل المضمَر أَو الظاهر ، تقول : « ما عندك مالٌ » و « ما في الدار
زيدٌ » والأصل : ما استقر عندك مالٌ ، وما استقرَّ في الدار زيدٌ ؛ فحذف الفعل ، وأنيب
الظرف والمجرور عنه ، وصار العمل لهما عند المحققين ، وقيل : إنما العمل للمحذوف ، واختاره
ابن مالك ، ويجوز لك أن تجعلهما خبراً مقدماً وما بعدها مبتدأ مؤخرًا ، والأول أولى ؛
لسلامته من مجاز التقديم والتأخير ، وهكذا العملُ في بقية ما يعتمدان عليه . نحو (أَيْ
لِلَّهِ شَكٌّ) ^(١) ، وقولك : « زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ » ، و « جاء الذي في الدار أخوه » .
و « سررتُ برجلٍ فيه فضلٌ » .

فإن قلت : ففي أي مسألة يعتمد الوصفُ على الموصوف حتى يُحال عليه الظرف والمجرور ؟
قلت : إذا وقع بعداً ، فإنها موصولة والوصف صلة ، ولهذا حُسِّنَ عطفُ الفعلِ عليه في قوله
تعالى (إِنَّ الْمَصْدَقِينَ وَالْمَصْدَقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ) ^(٢)

ثم قلت : التَّاسِعُ اسْمُ الْمَصْدَرِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ اسْمُ الْجِنْسِ الْمَنْقُولُ عَنْ مَوْضُوعِهِ
إِلَى إِفَادَةِ الْحَدَثِ ، كَالْكَلَامِ وَالنَّوَابِ ، وَإِنَّمَا يُعْمَلُهُ الْكُوفِيُّ وَالْبَغْدَادِيُّ ، وَأَمَّا
نَحْوُ « مُصَابِكُ الْكَافِرِ حَسَنٌ » فَخَائِزٌ إِجْمَاعًا ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَعَكْسُهُ نَحْوُ
فَجَارٍ وَحَمَادٍ .

وأقول : التاسع اسم المصدر ، وهو يطلق على ثلاثة أمور :
أحدها : ما يعمل اتفاقاً ، وهو ما بديء بميم زائدة لغير المفاعلة ، كَالْمَضْرِبِ وَالْمَقْتَلِ
وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ، ويسمى المصدر الميمي ، وإِنَّمَا تَمَّوُدٌ أحياناً اسم مصدر

تَجَوَّزاً ، ومن إعماله قول الشاعر :

٢١٨ — أَظْلَمُ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ تَحِيَّةً ظَلُمُ

الهمزة النداء ، وظلوم : اسم امرأة منادى ، ومصابكم : اسم إن ، وهو مصدر بمعنى إصابتكم ، ويسمى اسم مصدر مجازاً ، ورجلا : مفعول بالمصدر ، وأهدى السلام : جملة في موضع نصب على أنها صفة لرجلا ، وتحية : مصدر لأهدى السلام ، من باب قعدت جلوساً ، وظلم : خبر إن ، ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب ^(١) .

٢١٨ — نسب قوم — منهم الخريزى فى الدرّة والمؤلف فى معنى اللبيب — هذا الشاهد إلى العرجى ، ونسبه آخرون — وهو الصواب — إلى الحارث بن خالد الخزومى . والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ٣٦٦) ومن شواهد الأشموني (رقم ٦٨٣) .
اللغة : « ظلوم » أصله مبالغة ظالمة ، وقد يكون باقياً على أصل معناه وهو الوصف ، وقد يكون منقولاً إلى اسم امرأة كما اختاره المؤلف « مصابكم » بضم الميم أوله — مصدر ميمي بمعنى الإصابة .

الإعراب : « أظلم » الهمزة للنداء ، ظلوم : منادى مبنى على الضم فى محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب « مصابكم » مصاب : مصدر ميمي ، وهو اسم إن . ومصاب مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه . من إضافة المصدر إلى فاعله « رجلا » مفعول به للمصدر الميمي « أهدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رجل « السلام » مفعول به « تحية » مفعول مطلق عمله أهدى ، ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله « ظلم » خبر إن ، وجملة أهدى مع فاعله ومنفعله فى محل نصب صفة لرجل .

الشاهد فيه : قوله « مصابكم رجلا » حيث أحمل مصدر الميمي ، الذى هو مصاب ، عمل الفعل ؛ فرفع به الفاعل الذى هو ضمير المخاطب ، ونصب به المفعول ، وهو قول رجلا .
(١) روى أهل الأدب أن أبا عثمان نازنى كان فقيراً ممقاً ذا حاجة ، وأنه جاءه ذات يوم رجل دمي ، وبذل له مائة دينار على أن يقرئه كتاب سيويه فى النحو ، فامتنع أبو عثمان عن قبول ذلك . وكان تلميذه الإمام الكبير أبو العباس البرد يعلم خصاصته وقره واحتياجه إلى المال ، فعاتبه على امتناعه . فأجابته بأنه إنما امتنع لأن كتاب سيويه يشتمل على نكتة وكذا وكذا آية من القرآن الكريم . وأنه لا يحمل به أن يمكن الدمي من قراءة هذه الآيات ، ثم اتفق أن غنت جارية بحضرة أمير المؤمنين الواثق العباسى بهذا البيت ، فنصبت —

والثاني : ما لا يعمل اتفاقاً ، وهو ما كان من أسماء الأحداث علماً كـ « سُبْحَانَ »
علماً للتسبيح ، و « فَجَارٍ » و « حَمَادٍ » علمين للفجرة والحمدة .

والثالث : ما اختلف في إعماله ، وهو ما كان اسماً لغير الحدث ، فاستعمل له ،
كـ « الكلام » فإنه في الأصل اسمٌ للمفوض به من الكلمات ، ثم نُقل إلى معنى التكليم
و « الثواب » فإنه في الأصل اسمٌ لما يُثابُّ به العمالُ ، ثم نقل إلى معنى الإثابة ، وهذا النوع
ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله ، تمسكاً بما ورد من نحو قوله :
٢١٩ — أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَايِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا

= « رجلاً » وكان بالحضرة أبو يعقوب ابن السكيت — ويقال : بل كان بالمجلس اليزيدي
أحد أبناء أبي محمد مؤدب المؤمنين — فأُنكر على الجارية نصب « رجلاً » وقال : إنما هو بالرفع ،
وأصرت الجارية على النصب ، وقالت : إنني هكذا تلقيته على شيخى أبي عثمان المازني ، فأمر
الوائق بإشخاص أبي عثمان إليه من البصرة ، فلما حضر أقر الجارية على ما قالت ، وفسره
بأن المساب مصدر بمعنى الإصابة ، ورجلاً : مفعول ، فاستحسن ذلك الواثق ، وأمر له
بألف دينار ، فلما رجع إلى البصرة ثأل لتلميذه المبرد : تركنا مائة لله فعوّضنا الله
منها ألفاً .

قال أبو رجاء : واعلم أولاً أن هذه الحادثة تروى باختلاف يسير في كثير من كتب
الأدب ، منها درة الغواص للحريزي ، ومنها ثمرات الأوراق لابن حجة الحموي (ص ٢) ومنها
حلبة الكميت للنواجي (٤٩ بولاق) ومنها أدب النديم لكشاجم ، واعلم ثانياً أن وجه ما
ذكره اليزيدي أو ابن السكيت من رفع رجل فهو على أن يكون « مصاب » اسم مفعول فعله
أصاب . وهو اسم إن ، وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مرفوعه ، ورجل
بالرفع خبر إن ، وجملة « أهدي السلام تحية » في محل رفع صفة لرجل ، وظلم في آخر البيت
خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : إن الذي أصبتموه بتجنيسكم عليه رجل موصوف بأنه
أهدى إليكم السلام ، وهذا ظلم ، ولا شك أن فيه تكلفاً ، فضلاً عن أن يكون متعينا كما كان
يذهب إليه اليزيدي على ما يفهم من حاله في تشبته وتخطئه للجارية المغنية .

٢١٩ — هذا البيت للقطامي . واسمه عمير بن شميم ، وهو ابن أخت الأخطل التغلبي ،
من كلمة له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي ، والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه ،
(رقم ٣٦٧) وابن عقيل (رقم ٢٤٧) والأشموني (رقم ٦٨٤) وقد ذكر العباسي في =

وقوله :

٢٢٠ — لَأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جَنَّانٌ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

= معاهد التنقيص (ص ٨٦ بولاق) جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة ومنها بيت الشاهد فانظرها هناك إن شئت .

اللغة : « كفرا » أراد به جحود النعمة وإنكارها « الرتاع » أى : التى ترتع ، وهى التى ترعى حيث شئت ، وكفى بذلك عن سمنها ؛ لأنها إذا لم تكن تمنع من مرعى أرادته أكلت فسمنت .

المعنى : يقول : أأجحد نعمتك على ، وأنكر يدك التى أسديتها إلى ، بعد أن دومت على الموت وهو يهيم بالوقوع على ، وبعد أن أعطيتنى العطية التى تضمن بها النفوس ، وهى مائة ناقة سميئة .

الإعراب : « أ كفرا » الممزعة للاستفهام الإنكارى ، كفراً : مفعول به لفعل محذوف . أى أأضمر كفرا ؟ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف منصوب صفة لكفر ، وبعد مضاف ، و « رد » مضاف إليه ، ورد مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « عنى » جار ومجرور متعلق بـ رد « وبعد » الواو عاطفة ، بعد : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه ، وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « المائة » مفعول به لعطاء الذى هو اسم مصدر « الرتاعا » صفة للمائة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر الذى هو قوله عطاء عمل الفعل . فمتب به المفعول الذى هو قوله المائة بعد إضافته لفاعله وهو ضمير المخاطب .

٢٢٠ — ثم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وأغلب الظن أنه من صنع من لا يحتج بشعره ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٧) .

الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب « ثواب » اسم إن ، وثواب مضاف و « الله » مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « كل » مفعول به لثواب ، وكل مضاف و « موحد » مضاف إليه « جنان » روايته هنا بالرفع على أنه خبر إن ، وستعرف فيه كلاماً « من الفردوس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجنان « فيها » جار ومجرور متعلق بقوله يخلد الآتى « يخلد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل موحد ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع صفة لجنان =

وقوله :

٨ — قَالُوا : كَلَامُكَ هَذَا وَهِيَ مُضْغِيَّةٌ يَشْفِيكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَا ^(١)

ومنع ذلك البصريون ؛ فأضمرُوا لهذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها .

ثم قلت : العَاشِرُ اسْمُ التَّفْضِيلِ ، كَأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ . وَيَعْمَلُ فِي تَمْيِيزٍ ، وَظَرْفٍ ، وَحَالٍ . وَفَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ ، مُطْلَقًا . وَلَا يَعْمَلُ فِي مَصْدَرٍ ، وَمَفْعُولٍ بِهِ ، أَوَّلُهُ ، أَوْ مَعَهُ ، وَلَا فِي مَرْفُوعٍ مَلْفُوظٍ بِهِ — فِي الْأَصَحِّ — إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ السُّكْحَلِ .

وأقول : إنما أَخَرْتُ هذا عن انْظَرَفِ والمَجْرُورِ ، وَإِنْ كَانَ مَأْخُوذًا مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ عَمَلُهُ فِي الْمَرْفُوعِ الظَّاهِرِ لَيْسَ مَطْرُودًا كَمَا تَرَادُ الْآنَ .

وَأَشَرْتُ بِالتَّمْثِيلِ بِأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ إِلَى أَنَّهُ يَبْنِي مِنَ الْقَاعِصِ وَالْمُتَعَدِّ .
ومِثَالُ إِعْمَالِهِ فِي التَّمْيِيزِ (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) ^(٢) (هُمْ أَحْسَنُ أَمَانًا وَرَثِيًّا) ^(٣) .

ومِثَالُ إِعْمَالِهِ فِي الْحَالِ « زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ مُتَبَسِّمًا » و « هَذَا بَشَرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا »

ومِثَالُ إِعْمَالِهِ فِي الظَّرْفِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

= و يروى : « أَنَالَ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحَّدٍ جَنَانًا » فَأَنَالَ : فَعَلَ مَاضٍ ، فَاعِلُهُ ضَمِيرُ مُسْتَتِرٍ فِيهِ ، نَائِدٌ عَلَى مَذْكَورٍ فِي كَلَامٍ سَابِقٍ ، وَثَوَابُ اللَّهِ : مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنَالَ ، وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَكُلُّ مُوَحَّدٍ : مَفْعُودٌ بِهِ لِثَوَابٍ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجَنَانًا : مَفْعُولٌ ثَانٍ لِثَوَابٍ بِمَعْنَى الْإِثَابَةِ .
الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « ثَوَابُ اللَّهِ كُلِّ مُوَحَّدٍ » حَيْثُ أَعْمَلَ اسْمَ الْمَصْدَرِ — الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ ثَوَابٌ — عَمَلَ الْفِعْلِ ؛ فَصَبَّ بِهِ الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ كُلِّ مُوَحَّدٍ ، بَعْدَ أَنْ أَضَافَهُ لِفَاعِلِهِ وَهُوَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ ، وَهَذَا وَاضِحٌ مِنْ إِعْرَابِ الْبَيْتِ .

(١) قَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ هَذَا الْبَيْتِ شَرْحًا وَافِيًا ، فَلَسْنَا فِي حَاجَةٍ إِلَى إِعَادَةِ شَيْءٍ فِي هَذَا الْمَكَانِ ، فَارْجِعْ إِلَيْهِ إِنْ شِئْتَ فِي (ص ٢٧) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

(٢) مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ ، مِنْ آيَةِ ٣٤ . (٣) مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ ، مِنْ آيَةِ ٧٤ .

٢٢١ - فَإِنَّ وَجَدْنَا الْعَرَضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِيْطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمٍ

ومثالُ إعمالِهِ في الفاعل المستتر جميعُ ما ذكرنا .

ولا يعمل في مصدر . لا تقول : زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ حُسْنًا ، ولا في مفعول به ، لا أقول : زَيْدٌ أَشْرَبُ النَّاسِ عَسَلًا ، وإنما تُعَدِّيهِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ ، فتقول : زَيْدٌ أَشْرَبَ النَّاسَ لِلْعَسَلِ ، ولا في فاعل ملفوظٍ به ، لا تقول : مررت برجلٍ أَحْسَنَ مِنْهُ أَبُوهُ ، إلا في لغةٍ ضعيفةٍ حكاهَا سيبويه ، واتفقت العربُ على جوازِ ذلك في مسألة الكحل . وضبطها : أن يكونَ أَفْعَلُ صفةً لاسمِ جنسٍ مسبوقٍ بنفي ، والفاعل مفضلاً على نفسه باعتبارين . وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ » وقول العرب : ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكحلُ مِنْهُ في عين زَيْدٍ . وبهذا المنال ثبَت المسألة بمسألة الكحل . وقوله :

٢٢١ — هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر ؛ وقوله :

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أَنَاثِنَا وَلَوْ زَبَذْنَهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتَرَمَزْ

للغة : «العرض» بكسر فسكون — موضع المدح والذم من الرجل «الصون» مصدر صانه يصونه بمعنى حفظه ودقاه «ريط» بفتح الراء وسكون الياء — الملاءة ، أو جمع ريطة بمعنى الغلالة الرقيقة «مسهم» مخطط أيضا .

الإعراب : «إنا» : «إنا» : حرف توكيد ونصب . وضمير التكلم المعظم نفسه اسمه . والأصل إنا «وجدنا» فعل وفاعل «العرض» مفعول أول لوجد «أحوج» مفعول ثانٍ لوجد ، وجملة وجد وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر إن «ساعة» ظرف زمان منصوب بأحوج «إلى الصون ، من ريط» جارٍان ومجروران يتعلق كل منهما بأحوج أيضاً «يمان» صفة لريط «مسهم» صفة لريط .

الشاهد فيه : قوله «أحوج ساعة إلخ» فإن قوله «أحوج» أفعل تفضيل ، بمعنى أشد احتياجاً وقد علق به ظرف الزمان الذي هو قوله «ساعة» كما تعلق به الجار والمجرور مرتين ، وذلك قوله «إلى الصون» وقوله «من ريط» فدل هذا على أن أفعل التفضيل يتعلق به الظرف وعديله الذي هو الجار والمجرور ، وأن ذلك جائز لا غبار عليه ، وهو نظير قوله تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) .

٢٢٢ — ما رأيت امرأة أحبَّ إليه البذلُّ مِنْهُ إِيَّاكَ يَا ابْنَ سِنَانٍ .

ولم يقع هذا التركيب في التنزيل .

واعلم أن مرفوع « أحبَّ » في الحديث والبيت نائبُ الفاعلِ ؛ لأنه مبنى من فعل المفعول ، لا من فعل الفاعل ، ومرفوع أحسن في المثال بالعكس ؛ لأن بناءه على العكس .

ثم قلت : وَإِذَا كَانَ بِالْ طَائِقَ ، أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مُضَافًا لِنَكِرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ ، أَوْ لِمَعْرِفَةٍ فَالْوَجْهَانِ .

وأقول : استطرَدْتُ في أحكام اسم التفصيل ؛ فذكرت أنه على ثلاثة أقسام : أحدها : ما يجب [فيه] أن يكون طَبِقَ مَنْ هُوَ ، وهو ما كان بالألف واللام . تقول : « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ » و « هَيْدُ الْفُضْلَى » و « الزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ » و « الهندان الفضليان » و « الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ » و « الهندات الفضليَّاتُ » ، أَوِ الْفُضْلُ .
الثاني : ما يجب فيه أن لا يطابق ، بل يكون مفرداً مذكراً على كل حال ، وهو

٢٢٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف في القطر (رقم ١٣٢) ويظنه بعض الناس من شعر زهير بن أبي سلمى المزني الذي أكثر من مدح هرم بن سنان المري ، وهو ظن خاطيء .

الإعراب : « ما » باقية « رأيت » فعل وفاعل « امرأة » مفعول به لرأى « أحب » نعت لامرأة منصوب بالفتحة الظاهرة « إليه » جار ومجرور متعلق بأحب « البذل » فاعل بأحب « منه » إِيَّاكَ « جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأحب « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « سنان » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أحب . . . البذل » حيث رفع أفعال التفضيل — الذي هو قوله « أحب » — الاسم الظاهر غير السببي ، وهو قوله البذل ؛ لكونه وقع وصفاً لاسم جنس وهو قوله امرأة ، مسبوق بنفي وهو المذكور في قوله ما رأيت ، والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين ؛ ألسنت ترى أن البذل باعتبار كونه محبوباً لابن سنان غيره باعتبار كونه محبوباً لمن عدا ابن سنان ؟ وهو مفضل في الحالة الأولى على نفسه في الحالة الثانية ، وذلك هو الذي يعبر عنه العلماء بمسألة الكحل . ولعل العبارة واضحة مفيدة ، فافهمها والله يرشدك

ولم يقل حُسْنِي الثَّقَلَيْنِ ، وَلَا حُسْنَاهُمْ .

وعن ابن السراج إيجابُ تَرْكِ المطابقة ، وَرَدُّ بقوله سبحانه وتعالى : (إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا)^(١) وكذلك جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمًا^(٢) .

ثم قلت : وَلَا يُبْنَى وَلَا يَنْقَاسُ هُوَ وَلَا أَفْعَالُ التَّعَجُّبِ - وَهِيَ : مَا أَفْعَلُهُ ، وَأَفْعِلَ بِهِ ، وَفَعَلَ - إِلَّا مِنْ فَعِلٍ ، ثَلَاثٌ ، مُجَرَّدٌ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، تَائِمٌ ، مُتَّفَاوِتٌ الْمَعْنَى ، غَيْرِ مَنفِيٍّ ، وَلَا مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ .

وأقول : لا يبنى أفعال التفضيل ، ولا مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلَ بِهِ وَفَعَلَ في التعجب ، من جِلْفٍ^(٣) وکَلْبٍ وحمار ؛ لأنها غير أفعال ، وقولهم « ما أجلفه » و « ما أحمره » و « ما أكلبه »

== اللغة : « جيداً » هو العنق « سالمة » هي في لأصل صفحة العنق . ثم استعملت في خصلة الشعر التي تسترسل على الخد « قذالا » بزنة سحاب - ما بين نقرة القفا إلى الأذن .
الإعراب : « مية » مبتدأ « أحسن » خبره ، وهو مضاف و « الثقلين » مضاف إليه « جيداً » تمييز « وسالمة » معطوف على جيداً « وأحسنهم » الواو عاطفة ، أحسن : معطوف على الخبر ، وأحسن مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الثقلين باعتبار أفرادها مضاف إليه « قذالا » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « أحسن ثقلين » وقوله « وأحسنهم » حيث جاء بأفعال التفضيل الجارية على مفرد مؤنث هو مية ، مفرداً مذكراً ، وهو مضاف إلى معرفة في الموضعين ، ألا تراه مضافاً إلى المحلى بأل في الأول . وإلى الضمير في الثاني ، ولو أنه أتى به مطابقاً للذي جرى عليه لقال « مية حسنى الثقلين جيداً » و « حسناهم قذالا » .

(١) من سورة هود ، من الآية ٢٧ .

(٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١٢٣ .

(٣) الجلف - بكسر الجيم وسكون اللام - الرجل الجافي ، وقد أثبت له بعض أهل اللغة فعلاً ، قال المجد في القاموس : « الجلف الرجل الجافي ، وقد جلف كفرح جلفاً وحافة » اهـ . وعلى ذلك لا يكون قولهم « ما أجلف زيدا » مثلاً - بمعنى ما أجفاه وما أغلظه - شاذاً ولا خطأً كما قال المؤلف ، فافهم ذلك .

خطأ ، ولا من نحو دَخَرَجَ ؛ لأنه رباعى ، ولا من نحو انْطَلَقَ واستَخَرَجَ ؛ لأنه وإن كان ثلاثياً لكنه مزيد فيه ، ولا من نحو هَيِّفَ وَغَيِّدَ وَحَوِّلَ وَسَوِّدَ وَعَوِّرَ وَحَمِّرَ وَعَمَّى وَعَرَجَ ؛ لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة فى اللفظ لكنها مزيدة فى التقدير ؛ إذ أَصْلُ حَوِّلَ أَحْوَرَ وَعَوِّرَ اغْوَرَ وَغَيِّدَ أَعْيَدَ ، والدليل على ذلك أن عيناتها لم تقلب ألفاً مع تحريكها وانفتاح ما قبلها ، فلو لا أن ما قبل عيناتها ساكن فى التقدير لوجب فيها القلبُ المذكور ، ولا من كان وظلَّ وبات وصار ؛ لأنها غير تامة ، ولا من نحو ضُربَ ، لأنه مبنى للمفعول ، ولا من نحو ما قام وما عاج بالدواء ؛ لأنه منفى .

وما سُمِعَ مخالفاً لشيء مما ذكرنا لم يُقَسَّ عليه ؛ فمن ذلك قولهم « هُوَ أَلَصُّ مِنْ فَلَانٍ » ^(١) و « أَقْمَنُ مِنْهُ » فَبَنَوُهُ من غير فعل . بل من قولهم : هو لَصٌ ، وَقَمِنَ بكذا ، وقولهم « مَا أَتَقَاهُ » من اتَّقَى ، و « مَا أَخْصَرَ هَذَا الْكَلَامَ » من اخْتَصَرَ ؛ وهما ذور زيادة والثانى مبنى للمفعول ، وفى التنزيل (ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ) ^(٢) وهما من أَقْسَطَ إذا عدلَ ومن أقام الشهادة ، وسيبويه يقيس ذلك إذا كان المزبد فيه أفعل . وفهم من قولى « وَلَا بِنَقَاسٍ » أنه قد يبنى من غير ذلك بالسمع دون القياس ، كما بينته .

ثم قلت : بَابُ - وَإِذَا تَنَازَعَ مِنَ الْفِعْلِ أَوْ شَبَّهِ عَامِلَانِ فَأَكْثَرُ مَا تَأَخَّرَ مِنَ مَعْمُولٍ فَأَكْثَرُ ، فَالْبَصْرِيُّ يَخْتَارُ إِعْمَالَ الْمَجَاوِرِ ؛ فَيُضْمِرُ فِي غَيْرِهِ مَرْفُوعَهُ وَيَحْذِفُ مَنْصُوبَهُ إِنْ اسْتَعْنَى عَنْهُ ، وَإِلَّا آخَرَهُ ، وَالْكُوفِيُّ الْأَسْبَقُ ؛ فَيُضْمِرُ فِي غَيْرِهِ مَا يَحْتَاجُهُ . وأقول : لما فرغتُ من ذكر العوامل أَرَدْتُهَا بِحُكْمِهَا فى التنازع . ويسمى هذا الباب باب التنازع ، و باب الإعمال .

والحاصل أنه يتأتى تنازع عاملين ، وأكثر ، فى معمول واحد وأكثر ، وأن ذلك

(١) قالوا « هو أَلَصُّ من شظاظ » وشظاظ : بزة كتاب ، وهو اسم رجل يضرب به

المثل فى اللصوصية . (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٢ .

بشرطين : أحدهما : أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء ؛ فلا تنازع بين الحروف ^(١) ولا بين الحرف وغيره ، والثاني : ألا يكون المفعول متقدماً ، ولا متوسطاً . بل متأخراً ؛ فلا تنازع في نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ » لتقدمه ، ولا في نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ » لتوسطه ، وجوز ذلك بعضهم فيهما ^(٢) .

(١) أجاز ابن العلي التنازع بين الحرفين ، مستدلاً بقوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا) من سورة البقرة ، من الآية ٢٤ ؛ وبقول الشاعر :

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَانَ أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتِ بَقَرَنُ

فوعم في الآية أن « إن » الشرطية و« لم » النافية تنازعا الفعل الذي بعدهما ، وهو « تفعلوا » ورد ذلك عليه بأن إن تطلب فعلاً مثبتاً ، ولم تطلب فعلاً منفيّاً ، ومن شرط التنازع الاتحاد في المعنى ، والذي في البيت الذي أنشده من باب التوكيد وليس من باب التنازع .

(٢) الضمير المثنى في قوله « فيهما » يعود إلى المفعول المتقدم ، والمفعول المتوسط بين العاملين .

أما الذين أجازوا أن يتنازع العاملان في المفعول المتقدم فهم المغاربة من النحاة ، ومال المحقق الرضى في شرح الكافية إليه ، بشرط أن يكون المفعول منصوباً ، وهاك نص عبارته « وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا كان منصوباً ، نحو : زَيْدًا ضَرَبْتُ وَقَتَلْتُ ، وبك قَتَلْتُ وَقَعَدْتُ » اهـ . ومن تمثيله تفهم أنه أراد بالمنصوب ما يعم المنصوب لفظاً وهو المفعول به ، ومعنى وهو الجار والمجرور ، وقد عرفت فيما تقدم أن الجار والمجرور مفعول به في المعنى .

وأما الذي أجاز التنازع في المفعول المتوسط بين العاملين فهو أبو علي الفارسي الفسوي قال في قول الشاعر :

* مَتَى تُصِيبُ أَفُقًا مِنْ بَارِقٍ تَشْمُ *

إنه يجوز أن يكون من باب التنازع ، وعليه يكون « أفُقًا » مفعولاً لتشم ، ومفعول تصب محذوف ، وهو ضميره .

والذي عليه جمهور النحاة هو ما ذكره المؤلف ، من اشتراط كون المفعول متأخراً عن العاملين جميعاً .

مثالُ تنازعِ العاملين معمولاً قوله تعالى (آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) ^(١) ف(آتوني) و (أفرغ) عاملان طالبان لـ (قطرا) .

ومثالُ تنازعِ العاملين أكثر من معمول «ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْخَمِيسِ»
ومثالُ تنازعِ أكثر من عاملين معمولاً قولُ الشاعر :

٢٢٤ رُجُوْ وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِيًا عَفْوَاً وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ

ومثالُ تنازعِ أكثر من عاملين أكثر من معمول واحد قوله صلى الله عليه وسلم :
تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ « فذكر : ظرف ،
وثلاثاً : مفعول مطلق ، وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة .

ومثالُ تنازعِ الفعلين ما مثلنا ، ومثالُ تنازعِ الأسمين قولُ الشاعر :

٢٢٥ قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيْمِهِ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيْمَهَا

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٩٦ .

٢٢٤ — هذا الشاهد مما لم نقف له على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وأخشى» الواو عاطفة ، أخشى : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وأدعو» الواو عاطفة ، أدعو : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» تنازعه كل من العوامل الثلاثة ، ويجوز أن يجعله معمولاً لأيهما شئت ، والأولى أن يجعله معمولاً لآخرها «مبتغياً» حال من الضمير المستتر في أرجو ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل «عفوا» مفعول به لقوله مبتغياً «وعافية» معطوف على قوله عفواً «في الروح» حار ومجرور متعلق بحذوف صفة لعافية «والجسد» معطوف على الروح .

الشاهد فيه : قوله «رُجُوْ وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ» حيث تنازع ثلاثة عوامل ، وهي الأفعال الثلاثة المتعاقبة ، معمولاً واحداً ، وهو لفظ الجلالة .

٢٢٥ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة وهو من شواهد

المؤلف في أوضحه (رقم ٢٤١) والأشموني (رقم ٤١١) .

== الإعراب : قد اختلف في إعراب هذا البيت ، وسنعر به لك على الوجه الذى يتحقق به الاستشهادُ هنا ، ثم نبين لك ما فيه ، فنقول : « قضى » فعل ماض « كل » فاعل ، وهو مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف و « دين » مضاف إليه « فوفى » الفاء حرف عطف ، وفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وعزة » الواو واو الحال . عزة : مبتدأ « ممطول » خبر المبتدأ « معنى » خبر ثان « غريمها » غريم : نائب فاعل تنازعه كل من العاملين ، وهما ممطول ومعنى ، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ممطول معنى غريمها » حيث تنازع عاملان اسمان ، وهما قوله ممطول ومعنى ، معمولان واحدا ، وهو قوله غريمها ، وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا هو ما رجحه جماعة من النحاة منهم ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف .

وقد رد المؤلف نفسه فى أوضحه أن يكون هذا البيت من باب التنازع ؛ فقال : وليس من التنازع قوله :

* وعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمِهَا *

بل غريمها مبتدأ ، وممطول معنى خبران ، أو ممطول خبر ومعنى صفة له ، أو حال من ضميره . اه كلامه . وذلك لأنه اختار مذهب البصريين ، ومذهبهم أنك إن أعملت الأول أضمرت فى الثانى جميع ما يحتاجه ، وإن أعملت الثانى أضمرت فى الأول المرفوع ، وهذا لم يضمن فيه مطلقاً ، مع أن المعمول مرفوع ، فلو أنه كان من باب التنازع عند البصريين لوجب الإضمار ، سواء أعمل الأول أم أعمل الثانى ؛ فكان يقول على إعمال الثانى : وعزة ممطول (هو) معنى غريمها ، وعلى إعمال الأول : وعزة ممطول معنى (هو) غريمها ، وهذا الضمير أبرزناه لك لتعلم علمه . وهو فى الأصل يكون مستتراً فى اسم المفعول . ولكن هذا الضمير عائد إلى الغريم ، لا إلى عزة ، بمقتضى التنازع . وأنت تعلم أن الخبر يجب إن كان مشتقاً أن يشتمل على ضمير يعود إلى نفس المبتدأ ؛ فمن حق الضمير الذى استتر فى ممطول أن يعود إلى عزة ؛ لأنك جعلت عزة مبتدأ وممطولا خبراً عنه ؛ فإن كان الضمير الذى يتحملة الخبر عائداً على غير المبتدأ وجب إبرازه ؛ فكان ينبغى هنا أن تبرز الضمير لعوده على نائب الفاعل المرفوع به ، لاعلى ==

في أحد القولين .

ومثالُ تنازع الفعلِ والاسمِ (هَآؤُمْ أَقْرَأُ كِتَابِيَهٗ) ^(١) .

وانفق الفريقان على جواز إعمال أى العاملين شئت ، ثم اختلفوا في المختار : فاختار الكوفيون إعمال الأول لتقدمه ، والبصريون إعمال المتأخر لمجاورته المعمول ، وهو الصوابُ في القياس ، والأكثرُ في السماع .

فإذا أعمل الثاني نظرت ، فإذا احتاج الأول لمرفوع أضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه ، نحو « قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » و « قَامُوا وَقَعَدَا إِخْوَتُكَ » و « قُمْنَا وَقَعَدَا نِسْوَتُكَ » وهذا إجماع من البصريين ، وإن احتاج لمنصوب فلا يخلو : إما أن يصح الاستغناء عنه أولاً ، فإن صح الاستغناء عنه وجبَ حذفه ، نحو « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ولا يجوز أن تضمّره فتقول : ضربته وضربني زيد ، إلا في ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

٢٢٦ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدِّ

== المبتدأ ؛ لذلك لم يجمعه من باب التنازع ، وهو الصحيح عند ابن مالك ، ولهذا اشترط ألا يكون المعمول المتنازع فيه سببياً مرفوعاً ، ومعنى كونه سببياً أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد على اسم سابق ، و « غريمها » سببى مرفوع ، أما كونه مرفوعاً فظاهر ، وأما كونه سببياً فلائنه اسم ظاهر مضاف إلى ضمير يعود إلى عزة ، ولسكون المؤلف لا يرى هذا البيت من باب التنازع قال بعد إنشاده « في أحد القولين » فافهم ذلك .

(١) من سورة الحاقة ، الآية ١٩ .

٢٢٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف في

كتابه أوضح المسالك (رقم ٢٤٥) وابن عقيل (رقم ١٦٤) والأشموني (رقم ٤١٧) .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » فعل ماض ناقص واسمه « ترضيه » ترضى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائب مفعول به . والجملة في محل نصب خبر كان « ويرضيك » التواو عاطفة ، يرضى : فعل مضارع ، وضمير المخاطب مفعول به « صاحب » فاعل ، وهذه الجملة في محل نصب موطوفة على خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذا إليها « جهاراً » منصوب على الظرفية عاملة أحد الفعلين =

وإن لم يَصِحَّ وجب تأخيرُهُ ، نحو « رَغِبْتُ وَرَغِبَ فِيَّ الزَّيْدَانِ عَنْهُمَا » .

وإذا أعمل الأول أضمر في الثاني ما يحتاجه : من مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور ، فنقول : « قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ » ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعاً باتفاق ، ولا إذا كان منصوباً إلا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

٢٢٧ — بِعُكَاظٍ يُعِشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ مَحُوا شِعَاعَهُ

== السابقين «فكن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن «أحفظ» خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة «للعهد» جار ومجرور متعلق بأحفظ .
الشاهد فيه : قوله «ترضيه ويرضيك صاحب» حيث تنازع كل من العاملين الاسم الذي بعدها ، وهو صاحب . والأول يطلبه مفعولاً ، والثاني بطلبه فاعلاً ، وقد أعمل فيه الثاني ، فرفعه به على الماعلية ، ثم أضمر مع الأول ضميره ، وهذا ما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ لأن حق هذا الباب إذا أعملت الثاني واحتاج الأول إلى غير مرفوع وأمكن أن تستغنى عنه — أن تركه ؛ لأننا لو أثبتنا بالضمير المنصوب مع العامل الأول لكان هذا الضمير عائداً على متأخر لفظاً ومعنى وحكماً . ونحن إنما أضمرنا فيه المرفوع للحاجة إليه ؛ إذ هو فاعل ، والفاعل لا يجوز أن يحذف على الراحح عند النحاة ، والحاجة تتقدر بقدرها ، وهذا واضح إن شاء الله .

٢٢٧ — هذا البيت من كلام عائكة بنت عبدالمطلب بن هاشم عممة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ٢٤٤) وابن تقييل (رقم ١٦٢) والأشمونى (٤١٩) وقبل بيت الشاهد قولها :

سَائِلُ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلَيْكَفٍ مِنْ شَرِّ سَمَاعُهُ
قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شِمَاعُهُ

اللغة : « يعشى » فعل مضارع من الإعشاء . وهو إصابة العين بضعف البصر ليلاً ، «لحوا» نظروا «شعاعه» بضم الشين — وهو ما تراء من الضوء مقبلاً عليك .

ومن ثم قلنا في قوله تعالى : (آتُونِي أَقْرَبَ عَلَيْهِ قِطْرًا)^(١) إنه أعمل الثاني :
لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال « آتُونِي أَقْرَبَهُ عَلَيْهِ قِطْرًا » وكذا في بقية آي
التنزيل الواردة من هذا الباب .

ثم قلت : باب — إذا شَفَّ فِعْلاً أَوْ وَصَفًا ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ أَوْ مُلَابِسٍ لِضَمِيرِهِ
عَنْ نَصْبِهِ ، وَجَبَ نَصْبُهُ بِمَحْذُوفٍ مُثَالٍ لِلْمَذْكُورِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَانِ
الشَّرْطِيَّةِ وَهَلَا وَمَتَى ، وَتَرَجَّحَ إِنْ تَلَا مَا الْفِعْلُ بِهِ أَوَّلَى كَالْهَمْزَةِ وَمَا النَّافِيَةِ
أَوْ عَاطِفًا عَلَى فِعْلِيَّةٍ غَيْرِ مَفْضُولٍ بِأَمَّا نَحْوُ (أَبَشَرْنَا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ) (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا
لَكُمْ) أَوْ كَانَ الْمَشْغُولُ طَلَبًا ، وَوَجَبَ رَفْعُهُ بِالْأَبْتِدَاءِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَذَا
الْفَحَائِثِ . أَوْ نَلَاهُ مَالَهُ الصَّدْرُ كـ « رَبِّدْ هَلْ رَأَيْتَهُ » وَهَذَا خَارِجٌ عَنْ أَصْلِ هَذَا

الإعراب : « بعكاظ » حار ومجرور متعلق قولها جمعوا في البيت الذي قبل بيت الشاهد
« يعشى » فعل مضارع « الناظرين » مفعول به يعشى « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط
« لخوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « شعاعه » شعاع : فاعل يعشى . وشعاع مضاف
وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قولها « يعشى ... لخوا شعاعه » حيث تنازع العاملان ، وهما قولها يعشى
وقولها لخوا ، معمولوا واحدا ، وهو قولها شعاعه ، والأول يطلبه فاعلا ، والثاني يطلبه
مفعولا ، ثم أعملت العامل الأول فيه ، وحذفت ضميره من الثاني ، وهذا مما لا يجوز إلا في
ضرورة الشعر ، فإن حق هذا الباب أنك إذا أعملت الأول أضمرت في الثاني كل شيء
يحتاجه ؛ لأنه لا يلزم على الإضمار في الثاني محذور ، بخلاف الإضمار في الأول ؛ فإنه يلزم
عليه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، فاغتفرناه في المرفوع لشدة الحاجة إليه ، ولم
نعفّرهُ في غيره ؛ لعدم الحاجة ، على ما سبق بيانه في شرح الشاهد السابق . وليس بعد
ذلك إيضاح ، فتفهّمه والله يرشدك .

البَاب ، مِثْلُ (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) و « زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ » ، وَتَرَجَّحَ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، وَاسْتَوَيْتَا فِي نَحْوِ « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌ أَكْرَمْتُهُ » .

وأقول : هذا الباب المسمى بباب الاشتغال ، وحقيقته : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه عامل ، هو فعل أو وصف ، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أو محلاً كـ « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » أو لما لا يصب ضميره ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ » أو « مَرَرْتُ بِغُلَامِهِ » .

والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان : أحدهما : أن يرفع على الابتداء ؛ فالجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، والثاني : أن ينصب بفعل محذوف وجوباً فيفسر الفعل المذكور ؛ فلا موضع للجملة بعده ؛ لأنها مفسرة .

وفهم من قولي « فعلٌ أو وصفٌ » أن العامل إن لم يكن أحدهما لم تكن المسألة من باب الاشتغال ، وذلك نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ » و « عَمْرٌو كَأَنَّهُ أَسَدٌ » ، وذلك لأن الحرف لا يعمل فيما قبله ، وكذلك نحو « زَيْدٌ دَرَاكِهٌ » و « عَمْرٌو عَلَيَّكَ » ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، ومن ثم لم يحز النصب على الاشتغال في نحو (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) ^(١) وقولك « زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ » ؛ لأن (فَعَلُوهُ) صفة ، والصفة لا تعمل في الموصوف ، وفعل التعجب جامد ؛ فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله ، لا سيما وبينهما « ما » التعجبية ، ولها الصِّدْرُ ، وكذلك « زَيْدٌ أَنْ الضَّارِبُ » لأن أَل موصولة ؛ فلا يتقدم عليها معمولٌ صلَّتها .

ثم الاسم الذي تقدم ، وبعده فعلٌ أو وصفٌ ، وكل منهما ناصب لضميره أو لسببيه ؛ ينقسم خمسة أقسام :
أحدها : ما يترجَّحُ نصبه ، وذلك في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون الفعل المشغول طلباً ، نحو « زَيْدًا أَضْرِبْهُ » و « عَمْرًا لَا تُهِنِّهُ »
 الثانية : أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل ، نحو (أَبْشَرْنَا مِنَّا وَاحِدًا
 نَذِيْعُهُ)^(١) .

الثالثة : أن يقترن الاسم بعاطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية لم تُبْنِ على مبتدأ ، كقوله
 تعالى : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ)^(٢)
 الثانى : ما يترجَّح رفعه بالابتداء ، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً
 أَوْ رَجْحَانًا ، نحو « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، وذلك لأن النصب محجوج إلى التقدير ولا طاب
 له ، والرفع غنى عنه ، فكان أولى ؛ لأن التقدير خلاف الأصل ، ومن ثم منعه بعض
 النحويين ، ويردُّه أنه قرئ (جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا)^(٣) (سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا)^(٤) بنفس
 (جَنَّاتٍ) و (سُورَةٍ) .

الثالث : ما يجب نصبه ، وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب ،
 نحو « إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ فَاكْرَمْهُ » .

الرابع : ما يجب رفعه ، وذلك إذا تقدم عليه ما يختصُّ بالجلل الأسمية كإذا الفجائية
 نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَصْرِفُهُ عَمْرُو » وإجازة أكثر النحويين النصب بعدها سهوً
 أَوْ حَالًا^(٥) بين الاسم والفعل شئاً من أدوات التصدير ، نحو « زَيْدٌ قَالَ رَأَيْتُهُ »
 و « عَمْرُو مَالَقِيْتُهُ » .

الخامس : ما يستوى فيه الأمران ، وذلك إذا وقع الاسم بعد عاطفٍ مسبوقٍ بجملة
 فعلية مبنية على مبتدأ ، نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ » ، وذلك لأن الجملة السابقة اسمية
 الصِّدْرِ فعلية العَجْزِ ، فإن راعيت صدرها رفعت ، وإن راعيت مجزها نصت ؛ فللمناسبة

(١) من سورة القمر من الآية ٢٤ (٢) من سورة النحل من الآيتين ٤ و ٥

(٣) من سورة الرعد من الآية ٢٤ (٤) من سورة النور من الآية ١

(٥) « حال » بمعنى فصل فعل ماضٍ معطوف على « تقدم » فى قوله : « وذلك إذا
 تقدم ... إلخ » .

حاصلة على كلا التقديرين ؛ فلذلك جاز الوجهان على السواء ، وقد جاء التنزيل بالنصب ، قال الله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ) ^(١) الآيات - الرحمن : مبتدأ ، وعلم القرآن : جملة فعلية خبر ، والمجموع جملة اسمية ذات وجهين ، والجلتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر ، وجملتا : (وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ) ^(٢) معترضتان (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) ^(٣) عطف على الخبر أيضاً ، وهى محل الاستشهاد .

ثم قلت : باب - يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ فِي الْإِعْرَابِ خَمْسَةٌ : أَحَدُهَا : التَّوَكُّيدُ ، وهو : تَأْيِيدُ يَقَرَّرُ أَمْرَ الْمُتَّبِعِ فِي الدَّسِمَةِ أَوِ السُّمُولِ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ « جَاءَ نِي زَيْدٌ نَفْسُهُ » و « الزَّيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا » و « الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ » و « الْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ » وَالْعَيْنُ كَالنَّفْسِ ، وَالثَّانِي نَحْوُ « جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » و « الْهِنْدَانِ كِلَتَاهُمَا » و « اشْتَرَبْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ » و « الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ » و « الْأَمَةَ كُلَّهَا » و « الْإِمَاءَ كُلَّهِنَّ » وَلَا تُؤَكَّدُ نَكْرَةً مُطَقَّماً ، وَتُؤَكَّدُ بِإِعَادَةِ اللَّفْظِ أَوْ مُرَادِفِهِ نَحْوُ (دَكَّا دَكَّا) و (فِجَاجًا سُبَيْلًا) وَلَا يُعَادُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَلَا عَرَفٌ غَيْرُ جَوَابِيٍّ إِلَّا مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ . وَأَقُولُ : إِذَا اسْتَوْفَتِ الْعَوَامِلُ مَعْمُولَاتِهَا فَلَا سَبِيلَ لَهَا إِلَى غَيْرِهَا إِلَّا بِالتَّبَعِيَّةِ .

والتَّوَكُّدُ خَمْسَةٌ : نَعْتٌ ، وَتَوَكُّيدٌ ، وَعَطْفٌ بَيَانٌ ، وَبَدَلٌ ، وَعَطْفٌ نَسْقٌ ، وَقِيلَ : أَرْبَعَةٌ ؛ فَأَدْرَجَ هَذَا الْقَائِلُ عَطْفَ الْبَيَانِ وَالنَّسْقِ تَحْتَ قَوْلِهِ وَالْعَطْفُ ، وَقَالَ آخَرُ : سِتَّةٌ ؛ فَجَعَلَ التَّأْيِيدَ اللَّفْظِي بَابًا وَحْدَهُ ، وَالتَّأْيِيدَ الْمَعْنَوِي كَذَلِكَ .

ومثالُ المقرر لأمر المتبوع في النسبة « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » فإنه لولا قولك « نفسه » لجَوَّرَ السامِعُ كَوْنَ الْجَائِي خَبْرَهُ أَوْ كِتَابَةً ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَجَاءَ رَبُّكَ) ^(٤) أَيْ أَمْرُهُ

(١) و (٢) و (٣) من سورة الرحمن ، من الآيات ١ - ٧ .

(٤) من سورة الفجر من الآية ٢٢ .

ومثال المقرر لأمره في الشمول قوله عز وجل : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(١) ؛ إذ لولا التأكيد لجوز السامع كون الساجد أكثرهم .
ويجب في المؤكد كونه معرفة ، وشذ قول عائشة رضي الله عنها : « ماصم رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً كله إلا رمضان » وقول الشاعر :
٢٢٨ — لَكِنَّهُ شَاقُّهُ أَنْ قِيلَ ذَارَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ

(١) من سورة الحجر ، من الآية ٣٠ .

٢٢٨ — هذا البيت من كلمة لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي ، رواها ياقوت في معجم البلدان وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في مجالسه (ص ٧٥) وروى بعضها في تاريخ دمشق (انظر المختصر ٤٠٧/٣) وأول هذه الكلمة قوله :

يَا لِلرَّجَالِ لَيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ! أَمَا يَنْفَكُ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ الشَّهْرِ طَرَبًا
إِذْ لَا يَزَالُ غَزَالٌ فِيهِ يَفْتِنُنِي يَأْتِي إِلَى مَسْجِدِ الْأَحْزَابِ مُنْتَقِبًا
وقافية بيت الشاهد في رواية الأدباء هذه الكلمة منصوبة . ولكن النحاة يروونها بالرفع ، ومستعرف ما في ذلك .

اللغة : « شاقه » أعجبه وأثار شوقه ، والشوق : زرع نفس الإنسان إلى الشيء .
الإعراب : « لكنه » لكن : حرف استدراك ونصب ، وضمير الغائب اسمه « شاقه » شاق : فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « أن » ، صدرية « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « ذا » اسم إشارة مبتدأ « رجب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل . وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل شاق ، وتقدير الكلام : لكنه أعجبه قول الناس هذا رجب « يا » حرف نداء ، والنادى به محذوف ، والتقدير : يا قوم ، أويهاؤلا ، وحوذلك « ليت » حرف تمن ونصب « عدة » اسم ليت . وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه « كله » كل : توكيد لحول . وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « رجب » خبر ليت مرفوع بالاضمة الظاهرة على رواية النحاة ، أما رواية الأدباء فإن « رجا » خبر ليت أيضا ، وأنى به منصوبا على لغة من ينصب بها الجزءين كما في ظاهر قول الراجز * ياليت أيام الصبار واجعا * .

الشاهد فيه : قوله « حول كله » حيث أكد النكرة — التي هي قوله حول — بكل ؛ وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا وفي القطر ، لكنه في أوضحه — تبعا لابن مالك في التسهيل والكافية والخلاصة — قد اختار صيغة توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ، وقال : « إن المائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة » وأنشد هذا البيت على =

== أنه ما حصلت فيه الفائدة ، وخلاصة أقوال العلماء في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا في تأكيد النكرة ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول — وهو لجمهور البصريين — أنه لا يجوز تأكيد النكرة مطلقا ، أفاد تأكيدها أو لم يفد ، وهذا هو الذي جرى عليه المؤلف هنا وفي كتابه قطر الندى ، والقول الثاني — وهو لبعض الكوفيين — أنه يجوز تأكيد النكرة مطلقا ، والقول الثالث — وهو قول الأخفش وجمهور الكوفيين — أنه يجوز تأكيد النكرة إن أفاد تأكيدها ، ويمتنع إن لم يفد . وهذا الرأي الأخير أرجح الآراء الثلاثة ؛ لأنه الموافق لما تقول عن العرب ؛ فقد وردت عنهم جملة صالحة من الشواهد التي تؤيده : فمنها الحديث الذي رواه المؤلف عن أم المؤمنين عائشة ، ومنها بيت الشاهد الذي معنا ، ومنها قول الراجز :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَسَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

الاستشهاد في قوله « حولا أكتعا » حيث أكد النكرة — التي هي قوله « حولا » — بأكتع ، ومنها قول راجز آخر :

إِنَّا إِذَا خَطَّافًا تَفَعَّقَعَا قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

والاستشهاد به في قوله « يوما أجمعا » حيث أكد النكرة — التي هي قوله « يوما » — بأجمع والذين جوزوا تأكيد النكرة بشرط حصول الفائدة قالوا : إن الفائدة تحصل إذا اجتمع أمران : أولهما في النكرة ، وهو أن تكون زمنا محدودا : أي موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء ، مثل أسبوع وشهر وحول وسنة وعام ويوم ؛ فإن لم تكن محدودة لم يصح مثل زمن ومدة ووقت ولحظة وساعة ، وثانيهما في لفظ التوكيد : وهو أن يكون من ألفاظ الشمول ، مثل كل وجميع وأجمع وأكثع .

وأما البصريون الذين منعوا تأكيد النكرة مطلقا فقالوا : إن جميع ألفاظ التوكيد معرفة ، وإنه يجب أن يتوافق التوكيد والمؤكد في التعريف ؛ فلو جوزنا تأكيد النكرة للزم اختلاف التوكيد والمؤكد .

فتاخيص الخلاف إذن هو أنه هل يشترط اتحاد التوكيد والمؤكد في التعريف ؟ قال جمهور البصريين : نعم يشترط ذلك ، وقال جبهة الكوفيين : لا يشترط ذلك ، وإنما يشترط حصول الفائدة ، ومن اختار مذهب الكوفيين — غير ابن مالك — المحقق الرضوي والعلامة الشاطبي .

وأنشده ابن مالك وغيره « ياليت عدة شهر » وهو تحريف .

ويجب في التأكيـد كونه مضافاً إلى ضمير عائد على المؤكـد مطابق له ، كما مثلنا ، ويستثنى من ذلك « أجمع » وما تصرف منه ، فلا يُضَفَّنَ لضمير ، تقول : « اشتريت العبد كله أجمع » و « الأمة كلها جمعاء » و « العبيد كلهم أجمعين » و « الإماء كلهن جمع » .

ويجب في النفس والعين إذا أُكـد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد نحو « جاء زيد نفسه عينه » و « جاءت هـند نفسها عينها » مجموعين مع الجمع نحو « جاء الزيدون أنفسهم أعينهم » و « الهندات أنفسهن أعينهن » وأما إذا أُكـد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغات : أفصحها الجمع ، فنقول : « جاء الزيدون أنفسهم أعينهما » ودونه الإفراد ، ودون الإفراد التثنية ، وهى الأوجهُ الجارية في قولك : « قَطَعْتُ رَءُوسَ الْكَبْشَيْنِ » .

مسألة : قال بعض العلماء في قوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(١) : فائدة ذكر (كل) رفعُ وَهُمْ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنْ السَّاجِدَ الْبَعْضُ ، وفائدة ذكر (أجمعون) رفعُ وَهُمْ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْجُدُوا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، بل سجدوا في وقتين مختلفين ، والأول صحيح ، والثاني باطل ؛ بدليل قوله تعالى : (لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٢) لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد ؛ فدلَّ على أَنَّ (أجمعين) لاتعرض فيه لاتحاد الوقت ، وإنما معناه كمنى كل سواء ، وهو قول جمهور النحويين ، وإنما ذكر في الآية تأكيداً على

(١) من سورة الحجر من الآية ٣٠

(٢) من سورة الحجر ، من الآية ٣٩ ، ومن سورة ص من الآية ٨٢ .

تأكيد ، كما قال تعالى : (فَهَلْ السَّكَارِيُّ أَمْ لَهُمْ رَسُولٌ)^(١) .

ثم قلت : الثاني التعت ، وهو : تابع مشتق أو مؤول به ، يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيد أو ترخم عليه ، ويتبعه في واحد من أوجه الإعراب ، ومن التعريف والتأكيد ، ولا يكون أخص منه ؛ فنحو « بالرجل صاحبك » بدل ، ونحو « بالرجل الفاضل » و « يزيد الفاضل » نعت ، وأمره في الإفراد والتذكير وأضدادهما كالفعل ، ولكن يترجع نحو « جاءني رجل قعود غلمانه » على « قاعد » وأما « قاعدون » فضعيف ، ويجوز قطعه إن علم متبوعه بدونه : بالرفع ، أو بالنصب .

وأقول : مثال المشتق « مرت رجل ضارب » أو مضروب ، أو حسن الوجه ، أو خير من عمرو » ومثال المؤول به « مرت رجل أسد » أي شجاع ، ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ)^(٢) ومثال ما يفيد مدحه (اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٣) ومثال ما يفيد ذمه « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ومثال ما يفيد الترخم عليه « اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمُسْكِينُ » ومثال ما يفيد التوكيد (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)^(٤) و (عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ)^(٥) و (لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ)^(٦) وزعم قوم من أهل البيان أن (اثنين) عطف بيان ، ويحتاج شرح ذلك إلى بسط طويل^(٧) .

(١) من سورة الطارق الآية ١٧ . (٢) من سورة النساء من الآية ٩ .

(٣) من سورة الفاتحة الآية ١ . (٤) من سورة الحاقة من الآية ١٣ .

(٥) من سورة البقرة من الآية ١٩٦ . (٦) من سورة النحل من الآية ٥١ .

(٧) تلخيص القول في هذا الموضوع أن العلماء قد اختلفوا في جواز مجيء عطف البيان في النكرات ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول : لا يكون عطف البيان في النكرات ، وعليه لا يكون قوله سبحانه (اثنين) عطف بيان .

والقول الثاني : يجوز أن يكون عطف البيان في النكرات ، لكن بشرط أن يكون =

وقد لِهَجَّ العربون بأن النعت يتبعُ المنعوتَ في أربعة من عشرة ، والتحقيقُ أن الأمر على النصف في العدين ، وأنه إنما يتبع في اثنين من خمسة ^(١) ، وهما واحد من أوجه الإعراب الثلاثة — التي هي الرفع والنصب والجر — وواحدٌ من التعريف والتذكير ، فلا تُنَعَّتْ نكرةٌ بمعرفة ، ولا العكس ، لا تقول : « مرتُّ برجلِ الفاضلِ » ولا « يزيدُ فاضلٌ » كما أنه لا يُتَّبَعُ المرفوعُ بمنصوبٍ ولا مجرور ، ولا نحو ذلك .

ويجب عند جماهير النحويين كونُ الموصوفِ إما أعرفَ من الصفة ، أو مساوياً لها ؛ فلا يجوز أن يكون دونها : فالأولُ كقولك « مرتت يزيدُ الفاضلِ » فإن العلمَ أعرفُ من المعرفة باللام ، والثاني نحو « مرتت بالرجلِ الفاضلِ » فإنهما معرفتان باللام ؛ والثالثُ نحو « مرتت بالرجلِ صاحبك » فصاحبك : بدلٌ عندهم ، لا نعت ؛ لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم ؛ وكلاهما أعرف من المعرفة باللام .

وأما الأفراد وُضِدَّاه — وهما التثنية والجمع — والتذكير وُضِدَّه وهو التأنيث — فإن النعت يُعطى من ذلك حُكْمُ الفعلِ الذي يحل محله من ذلك الكلام ؛ فنقول : « مرتت بامرأة حسنٍ أبوها » بالتذكير ، كما تقول « حَسَنٌ أبوها » وفي التنزيل : (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ لِأَهْلِهَا) ^(٢) ولا « برجل حسنٍ أمه » بالتأنيث ، كما تقول « حَسَنَتْ أمه » وتقول « برجلٍ حسنٍ أبواه » و « برجلٍ حسنٍ آبؤه » ولا تقول

== البيان أجلى وأوضح من المبين ، وعليه لا يكون قوله (اثنين) عطف بيان أيضاً ؛ لكونه ليس أوضح من متبوعه .

والقول الثالث : يجوز أن يحىء عطف البيان في النكرات وإن لم يكن البيان أجلى ولا أوضح من المبين ؛ لجواز أن يكون الإيضاح باجتماع البيان والمبين ، وعلى هذا القول وحده يجوز أن يكون قوله جل ذكره (اثنين) عطف بيان على قوله (إلهين) .

(١) الخلاف بين المؤلف والمحاسة الذين لهجوا بما ذكره عنهم خلاف لفظي ؛ لأن غرضهم أن النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة ، وكلامه في النعت مطلقاً ، سواء أ كان حقيقياً أم كان سببياً .

(٢) من سورة النساء من الآية ٧٥ .

« حَسَنَيْنِ » ولا « حَسَنَيْنِ » إلا على لغة من قال « أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ » وعلى ذلك فَقَسَ ، إلا أن العرب أَجَرُوا جَمَعَ التَّكْسِيرِ مُجَرَّي الواحد ؛ فأجازوا فصيحاً « مررت برجل قُودٍ غِلْمَانُهُ » كما تقول « قَاعِدِ غِلْمَانُهُ » وقومٌ رَجَّحُوهُ عَلَى الْإِفْرَادِ ، وإليه أذهب ، وأما جمع النصحيح فإنما يقوله من يقول « أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ » .

وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت نحو « مررت بامرئ القيس الشاعر » جار لك فيه ثلاثة أوجه : الإنباع فيخفض ، والنقطع بالرفع بإضمار هو ، والنصب بإضمار فعل ، ويجب أن يكون ذلك الفعل أخصُّ أو أعنى في صفة النوصيح ، وأمدح في صفة المدح ، وأدُمُّ في صفة الذم ؛ فالأول كما في المثال المذكور ، والثاني كما في قول بعض العرب « الحمد لله أهل الحمد » بالنصب ، والثالث كما في قوله تعالى : (وأمرأته حمالة الحطب)^(١) يقرأ في السبع (حمالة الحطب) بالنصب بإضمار أدُمُّ ، وبالرفع إما على الإنباع ، أو بإضمار هي .

ثم قلت : الثالث : عطف البيان ، وهو : تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه نحو * أَقْدَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ * ونحو (أو كفارة طعام مساكين) ويتبعه في أربعة من عشرة ، ويجوز إعرابه بدل كل إن لم يجب ذكره كـ « هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوها » ولم يمتنع إحلاله محل الأول نحو « يازيد الخارث » .

* أَنَا ابْنُ النَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشْرِ *

* يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا *

وَيَمْتَنِعُ فِي نَحْوِ (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) وَفِي نَحْوِ « يَا سَعِيدُ كُرْزُ » وَ « قَرَأَ قَالُونُ عِيسَى » وأقول : قولي « تابع » جنسٌ يشمل التوابع كلها .

(١) من سورة المسد ، من الآية ٤ .

وقولى « غير صفة » مُخْرِج للصفة ؛ فإنها توافق عطف البيان فى إفادة توضيح المتبوع إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة ؛ فلا بد من إخراجها ، وإلا دَخَلَتْ فى حد البيان .

وقولى « يوضح متبوعه أو يخصصه » مُخْرِج لما عدا عطف البيان .
ومثال الموضح قولُه :

٢٢٩— أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ تَقَبٍّ وَلَا دَبَرٍ
والمراد بعمر : ابنُ الخطاب ، رضى الله عنه ! .

٢٢٩ - - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن كيسة — بفتح الكاف وسكون الياء وبعدها سين مهملة فباء موحدة تخمية — وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن أهلى بعيد ، وإن ناقتى دبراء نقباء فاحملنى ، فقال عمر : كذبت ، والله ما بها تقب ولا دبر ، فانطلق ، فحل ناقتة ، ثم استقبل بها البطحاء ، وجعل يشد هذا الرجز . وعمر يسمعه ، فأقبل عليه فأخذ بيده ، وقال : ضع عن راحتك ، فلما تبين له صدقه حماله وزوده وكساه ، هكذا يحكى النحاة والأدباء ! والبيت الشاهد من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٨٨) والأولاب فى أوضحه (رقم ٤٠) اللغة : « تقب » بفتح الون وانقاف جميعاً — هو رقة خف الباقة ، وبابه فرح « دبر » بفتح الدال والباء جميعاً — هو الجرح يكون فى ظهر البعير ، وبابه فرح أيضاً « حفص » هو من أسماء الأسد ، وكنى به عمر رضى الله عنه لشدة جرائنه وشجاعته .

الإعراب : « أقسم » فعل ماض « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و« حفص » مضاف إليه « عمر » عطف بيان مرفوع بالضممة ، وسكنه لأجل الوقف « ما » نافية « مسها » مس : فعل ماض ، وضمير الغائبة للعائد إلى الناقية المفهومة من سياق القصة مفعول به « من » حرف جر زائد « تقب » فاعل مس ، مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « دبر » معطوف على تقب ، وجملة « ما مسها » مع فاعله لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث جاء بقوله « عمر » لإيضاح ما قبله ، وهو عطف بيان عليه . وفيه أيضاً دليل على أنه إذا اجتمع اسم وكنية كأبى حفص جاز تقديم الكنية على الاسم ، ولم يجب تأخيرها عنه .

ومثالُ العطفِ المخصَّصِ قوله تعالى: (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) ^(١) فيمن نَوَّزَ الكفارة ورفع الطعام .

وحكم العطف أنه يتبع المعطوف عليه في أربعة من عشرة ، وهى : واحد من الرفع والنصب والجر ، وواحد من التعريف والتذكير ، وواحد من الأفراد والثنية والجمع ، وواحد من التذكير والتأنيث .

وكل شئ جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلاً ، أعنى بدل كل من كل . إلا إذا كان ذكره واجباً ، كـ « يَهْدُ قَامَ زَيْدٌ أَخُوها » ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هُند والجملة الواقعة خبراً لا بُدَّ لها من رابطٍ يربطها بالخبر عنه ، والرابط هنا الضمير في قوله « أَخُوها » الذى هو تابع لزيد ، فلو أسقط لم يصح الكلام ؛ فوجب أن يعرب بياناً . لا بدلاً ؛ لأنَّ البديل على نية تكرار العامل ، فكأنه من جملة أخرى ، فتخلو الجملة الخبر بها عن رابط ، وإلا إذا امتنع إحلاله محلَّ المتبوع ، ولذلك أمثلة كثيرة : منها قولك « يَا زَيْدُ الْحَارِثُ » فهذا من باب البيان ، وليس من باب البديل ؛ لأنَّ البديل فى نية الإحلال محلَّ المبدل منه ؛ إذ لو قيل « يَا الْحَارِثُ » لم يحز : لأنَّ « يَا » و « أَل » لا يجتمعان هنا ^(٢) ، ومنها قول الشاعر :

٢٣٠ — أَمَا ابْنُ النَّارِكِ الْبَكْرِىَّ يَشْمُ
عَلَيْهِ الطَّيْرِ تَرْقُبُهُ وَقُوْعَا

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٩٥ . والقراءة المستشهد بها قراءة حفص .

(٢) إنما يجوز اجتماع « يَا » و « أَل » فى موضعين : أحدهما اسم الله تعالى ، نقول : « يَا اللَّهُ » وثانيهما : ما سُمى به من الجمل الاسمية ، نقول « يَا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ » لمن سمّيته بذلك .

٢٣٠ -- هذا البيت من كلام المرار بن سعيد بن فضالة بن الأشتر الفقعسى . من كلام يفخر فيه بأن جده خالد بن فضالة قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكرى ، وبشر هذا هو زوج الحرنق أخت طرفة بن العبد البكرى الشاعر المشهور صاحب المعلقة ، وكان مقتل بشر فى يوم الكلاب ، وبیت الشاهد من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ٤١١) وفى =

فـ «بشر» عطف بيان على «البكرى» وليس بدلا ؛ لامتناع «أنا ابن التارك» بشر ؛ إذ لا يُصاف مافيه الألف واللام إلى المجرد منها ، إلا إن كان المضاف صفة مُثناة أو مجموعة جمع المذكر السالم ، نحو «الضارب زيدا» و «الضارب زيدا» ولا يجوز «الضارب زيدا» خلافاً للفراء .

ومنها : قولُ الراجز ، وهو ذوالرمة :

٢٣١ — إني وأسطرٍ سطرٌ سطرًا لقائلٍ يا نصرُ نصرُ نصرًا

= القطر (رقم ١٣٨) كما استشهد به ابن عقيل (رقم ٢٨٥) .

الإعراب : «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وهو مضاف و «التارك» مضاف إليه . والتارك مضاف و «البكرى» مضاف إليه «بشر» عطف بيان على البكرى «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الطير» مبتدأ مؤخر «ترقبه» ترقب : فعل مضارع . وفيه ضمير مستتر حوازا تقديره هو ، وهذا الضمير هو فاعله ، والضمير البارز المنصل العائد إلى بشر مفعول به «وقوعه» حال من الضمير المستتر في ترقبه الذي هو فاعل والذي هو عائد إلى الطير .

الشاهد فيه : قوله «التارك البكرى بشر» فإن قوله «بشر» عطف بيان على قوله «البكرى» ، ولا يجوز أن يكون بدلا منه ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلا أن يجوز لك أن تدخل العامل في المبدل منه - وهو قوله التارك هنا - على البدل ، فتقول . أنا ابن التارك بشر ، بإضافة التارك إلى بشر ، كما كان مضافا إلى البكرى ، ويلزم على ذلك محذور لا يرتضيه أكثر العلماء ، وهو إضافة الاسم المحلى بأل إلى سم خال منها ومن الإضافة إلى المحلى بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز ، على ما قدم لنا في باب الإضافة ، نعم قد جوز النراء إضافة الوصف المفرد المقترن بأل إلى العلم ؛ فعلى مذهبه يجوز أن يكون «بشر» في هذا البيت بدلا . ولكن هذا المذهب غير مقبول عند جمهور العلماء وهو الذي جرى عليه المؤلف :

٢٣١ - . هذا البيت من شواهد سيويه ، وقد نسبته إلى رؤبة بن العجاج ، ووافق

على هذه النسبة الأعلام في شرح شواهد (ج ١ ص ٣٠٤) . ولكن الصاغاني لم يوافق سيويه ولا الأعلام على نسبته إلى رؤبة . وقد رأيت المؤلف ينسبه إلى ذى الرمة ، وسينشد المؤلف بحوز هذا البيت مرة أخرى في باب تابع المبادئ (ص ٤٥٠ من هذا الكتاب) .

اللغة والرواية : «بانصر نصر نصرًا» لدى رواة سيويه «بانصر نصر نصرًا» بضم =

لأن نصراً الثاني مرفوع ، والثالث منصوب ؛ فلا يجوز فيهما أن يكونا بدلين ؛ لأنه لا يجوز « يانصر » بالرفع ، ولا « يانصراً » بالنصب ، قالوا : وإنما نصر الأول عطف بيان على اللفظ ، والثاني عطف بيان على المحل ، واستشكل ذلك ابن الطراوة ؛ لأن الشيء لا يبين نفسه ، قال : وإنما هذا من باب التوكيد اللفظي ، وتابعه على ذلك الحمداني ابنا مالك ومُعْطَى .

== المنادى ونصب ما بعده ، ونصر المنادى هو نصر بن سيار . واختلف فيما بعده على ثلاثة أقوال : الأول : أن الاثنين جميعاً هما نفس المنادى ، والمراد بهما نصر بن سيار أيضاً ، وهذه هي التي يصح كلام المؤلف عليه ، وهو الذي درج عليه سيوييه . والثاني : أن المراد بهما نصر آخر هو حاجب نصر بن سيار المنادى ، وانتصابهما جميعاً على هذا بفعل محذوف ، فهو من باب الإغراء ، والثالث : أن المراد بهما مصدر نصره ينصره ، وانتصابهما حينئذ على أن الأول مفعول مطلق عامله محذوف ، والثاني توكيده .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب . والياء اسمه « وُسْطَار » لو أو حرف قسم وجر ، أَسْطَار : مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « سطرن » سطر : فعل ماض مبني للمجهول ، ونون النسوة العائدة إلى أَسْطَار ناء . فعل وأجمله في محل جر صفة لأَسْطَار « سطرأ » مفعول مطلق مؤكّد لعامله « لقائل » الم هي الالم المزحلقة ، قائل : خبر إن « يا » حرف نداء « نصر » منادى مبني على الضم في محل نصب « نصر » عطف بيان على نصر باعتبار لفظه ، مرفوع بالضمة الظاهرة « نصراً » عطف بيان على المنادى باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا نصر نصر نصراً » فإن قوله « نصر » الأول منادى . وقوله « نصر » الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه ، وقوله « نصراً » الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله ، ولا يجوز في واحد من الثاني والثالث أن يجعل بدلاً من المنادى ، وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل كما قلنا في شرح البيت السابق ، وأنت لو أدخلت حرف النداء الذي عمل في المبدل منه على واحد من هذين لم جاز مع رفع الأول ونصب الثاني ؛ إذ كل منهما علم مفرد . والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم ، سكن عطف البيان ليس كذلك ، بل يجوز فيه الإتيان على اللفظ فيؤتى به مرفوعاً منوناً كالأول ، والإتيان على المحل فيؤتى به منصوباً منوناً كالثاني ، فمن أجل ذلك صح في هذا البيت أن يكون « نصر نصراً » عطف بيان ، ولم يصح جعل واحد منهما بدلاً .

فإن قلت «ياسعيدُ كرزُ» بضم «كرز» وجب كونه بدلا ، وامتنع كونه بيانا ؛ لأن البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل ، و «كرز» إذا نودي ضم من غير تفوين ، وأما البيان المفرد التابع لمبنى فيجوز رفعه ونصبه ، ويمتنع ضمه من غير تنوين ، ومثله في ذلك النعت والتوكيد ، نحو «يازيدُ الفاضلُ» و «الفاضلُ» و «ياقيمُ أجمعون» و «أجمعين» .

وكذلك يمتنع البيان في قولك «قرأ قالونُ عيسى» ونحوه مما الأولُ فيه أوضح من الثاني ، وإنما قال العلماء في قوله تعالى : (آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ)^(١) إنه بيان ؛ لأن فرعون كان قد ادعى الربوبية ؛ فلو اقتصرنا على قوله (رب العالمين) لم يكن ذلك صريحا في الإيمان بالرب الحق سبحانه وتعالى .

ثم قلت : الرابعُ البدلُ ، وهو : التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا واسطةٍ ، وهو إما بدلٌ كُلٌّ نَحْوُ (صِرَاطَ الَّذِينَ) أو بَعْضٌ نَحْوُ (مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) أو أَشْتَمَالٌ نَحْوُ (قِتَالٍ فِيهِ) أو إِضْرَابٌ نَحْوُ « مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثَلَاثُهَا بَعْهَا » أو نِسْيَانٌ أو غَلْطٌ كـ « جَاءَ نِي زَيْدٌ عَمْرُو » و « هَذَا زَيْدٌ حَارٌّ » ، وَالْأَحْسَنُ غُطِفَ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ بِبَلٍ ، وَيُؤَافِقُ مَتَّبِعُوهُ وَيُخَالِفُهُ ، فِي الْإِظْهَارِ وَالتَّعْرِيفِ وَضِدِّيهِمَا ، وَلَكِنْ لَا يُبَدِّلُ ظَاهِرٌ مِنْ ضَمِيرٍ حَاضِرٍ ، إِلَّا بَدَلَ بَعْضٍ أَوْ أَشْتَمَالَ مُطْلَقًا . أَوْ بَدَلَ كُلٍّ إِنْ أَفَادَ الْإِحَاطَةَ . وأقول : البدلُ في اللغة العِوَضُ ، وفي التنزيل (عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا)^(٢) وفي الاصطلاح ما ذكر .

و «التابع» جنسٌ يشمل [جميع] التوابع .

و «المقصود بالحكم» فَضْلٌ مُخْرِجٌ لِلنَّعْتِ وَالْبَيَانِ وَالتَّأْكِيدِ ؛ فَإِنَّهُنَّ مَتَمِّمَاتٌ لِلْمَقْصُودِ بِالْحُكْمِ ، لَا مَقْصُودَةٌ بِالْحُكْمِ ، وَلِنَحْوِ «جاء القومُ لزيدٍ» ، فإن زيدا منفى عنه الحكم ؛ فلا يصح أن يقال إنه المقصود بالحكم ، ولنحو «عمرُو» في «جاء زيد»

(١) من سورة الشعراء من الآيتين ٤٨ و ٤٦
(٢) من سورة القلم من الآية ٣٣

وعمره « أو « فعمرو » أو « ثم عمرو » أو « القوم حتى عمرو » ؛ فإنه مقصود بالحكم مع الأول ، فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم .

و « بلا واسطة » مُخْرِجٌ للمعطوف عطف النسق في نحو « جاء زيد بل عمرو » ؛ فإنه وإن كان المقصود بالحكم ، لكنه إنما يتبع بواسطة حرف العطف .

وأقسامه ستة : بدل كل من كل ، وبدل بعض من كل ، وبدل اشتغال ، وبدل إضراب ، وبدل نسيان ، وبدل غلط .

فبدل الكل نحو (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ)^(١) فالصراط الثاني هو نفس الصراط الأول .

وبدل البعض نحو (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَابُ الْبَيْتِ مِنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٢)

١. (مَن) في موضع خفص على أنها بدل من (الناس) والمستطيع بعض الناس لا كلهم

وبدل الاشتغال نحو (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٣) فـ (قتال) بدل

من (الشهر) وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه ، ولكنه ملابس له ؛ لوقوعه فيه .

وبدل الإضراب كقوله عليه الصلاة والسلام « إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ مَا كَتَبَ

لَهُ نِصْفَهَا ثَلَاثَهَا رُبُعُ » إلى العشر ، وضابطه : أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين

قصداً صحيحاً ، وليس بينهما توافق كما في بدل الكل^(٤) ، ولا كلية وجزئية كما في بدل

البعض^(٥) ، ولا ملابسة كما في بدل الاشتغال .

وبدل النسيان كقولك « جاءني زيد عمرو » إذا كنت إنما قصدت زيدا أولاً ،

ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمراً .

(١) من سورة الفاتحة من الآيتين ٧٥٦ (٢) من سورة آل عمران من الآية ٩٧

(٣) من سورة البقرة من الآية ٢١٧ .

(٤) إدخال « ال » على كلتي « كل » و « بعض » مما لا يرتضيه أ كبر الغويين والنحاة

ونص المؤلف نفسه في شرح القطر على امتناعه .

وبدل الغلط كقولك « هذا زيدٌ حمارٌ » والأصلُ أنك أردت أن تقول : هذا حمار ، فسبقتَ لسانك إلى زيد ؛ فرفعت الغلط بقولك : حمار ، وسماه النحويون بدل الغلط ، على معنى بدل الاسم الذي هو غلط ، ألا ترى أن الحمار بدلٌ من زيد ، وأن زيدا إنما ذكر غلطاً .

ويصح أن يمثل لهذه الأبدال الثلاثة بقدرتك : جاءني زيد عمرو ؛ لأن الأول والثاني إن كانا مقصودين قصداً صحيحاً فبدلٌ إضراب ، وإن كان المقصود إنما هو الثاني فبدل غلط ، وإن كان الأول قصد أولاً ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان .

ثم اعلم أن البديل والمبدل منه ينقسمان بحسب الإظهار والإضمار أربعة أقسام ، وذلك لأنهما إما يكونان ظاهرين ، ومضميرين ، ومختلفين . وذلك على وجهين :

فإبدال الظاهر من المظهر نحو « جاءني زيدٌ أخوك » .

وإبدال المضمير من المضمير نحو « ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ » إياه : بدلٌ أو توكيد ، وأوجبَ ابن مالك الثاني ، وأسقط هذا القسم من أقسام البديل ، ولو قلت « ضَرَبْتُهُ هُوَ » كان بالاتفاق توكيداً لا بدلاً .

وإبدال المضمير من الظاهر نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ » وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضاً من باب البديل . وزعم أنه ليس بمسموع ، قال : ولو سمع لأعرب توكيداً لا بدلاً ، وفيما ذكره نظر : لأنه لا يؤكد القوى بالضعيف . وقد قالت العرب « زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ » وجوز النحويون في « هو » أن يكون بدلاً ، وأن يكون مبتدأ ، وأن يكون فصلاً . وإبدال الظاهر من المضمير فيه تفصيل ، وذلك أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير غيبية جاز مطلقاً ، كقوله تعالى : (وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) ^(١) ف (مَا) أن أذكره (بدل من الهاء في (أَنَسَانِيهِ) بدل اشتغال ، ومثله (وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ) ^(٢) وقول الشاعر :

(١) من سورة الكهف من الآية ٦٣ . (٢) من سورة مريم من الآية ٨٠ .

١١٧— عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمًا^(١)
إلا أن هذا بدل كل من كل .

وإن كان ضمير حاضر ، فإن كان البدل بعضاً أو اشتراكاً جاز نحو « أعجبتني وجهك » و « أعجبتني علمك » وقوله :

٢٣٢ أُوْعِدْنِي بِالسَّجْنِ وَالْأْدَاهِمِ رَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد شرحاً وافياً لا يحتاج معه إلى إعادة شيء من القول عليه في هذا الموضع . فانتظره إن شئت في (ص ٢٤٥) من هذا الكتاب . ولكننا نبين لك ههنا أن استشهاد المؤلف بهذا البيت للموضوع الذي نحن فيه الآن لا يتم إلا على هذه الرواية التي ذكرها مع جر « حاتم » في آخر البيت ؛ لأن القصيدة كلها مجرورة القو في كما قدمنا بيانه ، ويكون قوله « حاتم » بالجر بدلاً من الضمير الذي أضيف إليه الجود في قوله « على جوده » . ونحن في الموضع الذي أحلناك عليه قد ذكرنا هذا الوجه على وجه يشعر بضعفه ، وجعلنا « حاتم » فاعلاً لضم ، والتزمنا أن يكون في البيت إقواء . ثم ذكرنا لك الرواية الصحيحة في هذا البيت بالرجوع بك إلى ديوان الشاعر وروايه الأتبات من العلماء ، وهذه الرواية الصحيحة تخرج البيت عن الاستشهاد به لما هنا . وتنفى عنه عيب الإقواء أيضاً . وانظر مع ذلك كامل البرد (ج ١ ص ١٣٨) .

٢٣٢ — نسب العيني تبعاً لياقوت هذا الشاهد إلى العديل بن الفرخ . وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفي ، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم ، واستنجد بالقيصر . فثماه ، فلما علم الحجاج بأمره بعث إلى القيصر يهده . فأرسله إليه ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٩٩) .

اللغة : « أُوْعِدْنِي » تهددني بشر « السجْن » الحبس « الأْدَاهِم » جمع أدھم . وهو القيد « شَتْنَةُ » غليظة « المناسِم » جمع منسم . بزنة مجلس — وأصله ظرف خف البعير ، فاستعمله في الإنسان ، وإنما حسن ذلك أنه أراد وصف رجله بالقوة والجلادة والصبر على احتمال القيد . الإعراب : « أُوْعِدْنِي » أُوْعِدَ : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به « بالسجن » جار ومجرور متعلق بأُوْعِدَ « والأْدَاهِم » الواو عاطفة ، الأْدَاهِم : معطوف على السجن « رَجُلِي » رجل : بدل من باء المتكلم في أُوْعِدْنِي ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبله ، المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « فرجلى » =

فـ «رجلى» : بدل بعض من ياء «أوعدنى» ، وقوله :

٢٣٣ — ذَرِينِي إِنْ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَاً

فـ «حلمى» : بدل اشتمال من ياء «ألفيتنى» .

وإن كان بدل كل فإما أن يدل على إحاطة ، أولاً ، فإن دل عليها جاز نحو (تَكُونُ لَنَا عِيداً لَأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) ^(١) وإن كان غير ذلك امتنع نحو «قُمْتُ زَيْدًا» و «رَأَيْتَكَ زَيْدًا» وجوز ذلك الأخفش والكوفيون ، تمسكا بقوله :

٢٣٤ — بِكُمْ قُرَيْشٍ كَيْفِينَا كُلِّ مُعْضَلَةٍ وَأُمَّ نَهَجِ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

= الفاء فاء الفصيحة ، رجل : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «شئته» خبر المبتدأ ، وهو مضاف و«المناسم» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «أوعدنى ... رجلى» حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله رجلى من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم ، بدل بعض من كل ، وهو واضح بأدنى تأمل .

٢٣٣ — هذا البيت من كلام عدى بن زيد العبادى . وهو من شواهد ابن عقيل (٢٩٨)

اللغة : «ذرينى» معناه اتركينى ، وهو فعل أمر لامرأة «ألفيتنى» وجدتنى .

الإعراب : «ذرينى» درى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «إن» حرف تأكيد ونصب «أمرك» أمر : اسم إن ، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه «لن» حرف نفى ونصب واستقبال «يطاعا» فعل مضارع مبنى للمجهول ، والألف الاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أمر ، وبجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر إن «وما» الواو عاطفة ، ما : نافية «ألفيتنى» ألفى : فعل مض ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول مبنى على السكون فى محل نصب ، «حلمى» حلم : بدل من ياء المتكلم منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مضاعاً» مفعول ثانٍ ، لأننى . الشاهد فيه : قوله «ألفيتنى حلمى» حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله حلمى ، من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم التى وقعت مفعولاً أول لأننى ، بدل اشتمال ، وذلك لانحنى على متأمل

(١) من سورة المائدة من الآية ١١٤

٢٣٤ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتنكير إلى معرفتين نحو (اِهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ)^(١) ونكرتين نحو (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَارِجَ حَدَائِقٍ)^(٢) ومتخالفين
فإذا أن يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو (إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ)^(٣)
أو يكونا بالعكس نحو (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ)^(٤) وقول الشاعر :

— ٢٣٥ —

* إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَوَا *

لغة : « قريش » أعظم قبائل العرب ، وأصحاب الإبرة عليهم في الجاهلية ، ومنهم
الرسول صلى الله عليه وسلم « كفينا » أى : وقينا « معضلة » بكسر الضاد - اسم فاعل من
أعضل الأمر ، إذا اشتد وصعب المخرج منه « أم » قصد « نهج الهدى » طريقه « ضليلا »
بكسر الضاد وتشديد اللام مكسورة — الشديد الضلال .

الإعراب : « بكم » جار ومجرور متعلق بقوله كفينا الآتى « قريش » بدل من كاف
المخاطبين المجرورة محلا بالباء « كفينا » كفى : فعل ماض مبنى له مجهول ، وضمير المتكلم عن نفسه
وعيره نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « كل » مفعول ثان لكفى ، وكل مضاف
و « معضلة » مضاف إليه « وأم » الواو حرف عطف . أم : فعل ماض « نهج » مفعول به
لأم . ونهج مضاف و « الهدى » مضاف إليه « من » اسم موصول : فاعل أم ، مبنى على
السكون فى محل رفع « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
يعود إلى من « ضليلا » خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول .
الشاهد فيه : قوله « بكم قريش » حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله قريش ، من
ضمير الحاضر . وهو ضمير المخاطبين المجرور محلا بالباء ، بدل كل من كل ، من غير أن
يدل البدل على الإحاطة ، وهذا النوع من الإبدال محل خلاف بين العلماء ، فلم يشبهه جمهور
البصريين ، وأثبتته الكوفيون وأخفش تمسكا بمثل هذا البيت .

- (١) من سورة الفاتحة من الآيتين ٧ و ٦ (٢) من سورة النبأ من الآيتين ٣١ و ٣٢
(٣) من سورة الشورى من الآيتين ٥٣ و ٥٢ (٥) من سورة العلق من الآيتين ١٥ و ١٦
٢٣٥ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

* لَا تَقْلُواهَا وَادْلُواهَا دَلْوًا *

وفى بعض نسخ النسخ ذكر هذا البيت أيضاً مع الشاهد ، وقد أنشد ابن برى ذلك ولم ينسبه لمعين
اللغة : « لا تقلواها » أراد لا تسوق هذه الإبل سوقاً شديداً يعجزها . وتقول : قلا =

ثم قلت : الخَامِسُ : عَطْفُ النَّسَقِ ، وَهُوَ بِالْوَاوِ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ ، وَبِالْفَاءِ لِلْجَمْعِ
وَالترْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ ، وَبِشَمٍّ لِلْجَمْعِ وَالتَّرتِيبِ وَالْمَهْمَلَةِ ، وَبِحَتَّى لِلْجَمْعِ وَالْغَايَةِ ،
وَبِأَمٍّ الْمُتَّصِلَةِ ، وَهِيَ الْمَسْبُوقَةُ بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ أَوْ بِهَمْزَةِ يُطْلَبُ بِهَا وَبِأَمٍّ التَّعْيِينِ ،
وَهِيَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ [مُنْقَطِعَةٌ] مُخْتَصَّةٌ بِالْجَمَلِ وَمُرَادِفَةٌ لِبَلٍّ ، وَقَدْ تُضْمَنُ مَعَ ذَلِكَ
مَعْنَى الْهَمْزَةِ ، وَبِأَوٍّ بَعْدَ الطَّلَبِ لِلتَّخْيِيرِ أَوْ الْإِبَاحَةِ ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ لِلشَّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ
أَوْ التَّقْسِيمِ ، وَبِبَلٍّ بَعْدَ النَّفْيِ أَوْ النَّهْيِ لِتَقْرِيرِ مَتْلُوهَا وَإِبْتَاتِ نَقِيضِهِ لِتَالِيهَا ، كَلَسِكِنْ ،
وَبَعْدَ الْإِبْتَاتِ وَالْأَمْرِ لِنَقْلِ حُكْمٍ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا ، وَبِبَلٍّ لِلنَّفْيِ ، وَلَا يُعْطَفُ غَالِبًا
عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٍ ، وَلَا يُؤَكَّدُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِالْعَيْنِ إِلَّا بَعْدَ تَوْكِيدِهِ بِمَنْفَصِلٍ
أَوْ بَعْدَ فَاصِلٍ مَا ، وَلَا عَلَى ضَمِيرٍ خَفَضٍ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ .

وأقول : معنى كون الواو لمطلق الجمع : أمها لا تمتنضي ترتيباً ، ولا عكسه ، ولا معية ،
بل هي صالحة بوضعها لذلك كله ؛ فمثل استعمالها في مقام الترتيب قوله تعالى : (وَأَوْحَيْنَا

إِلَيْهِ يَقُولُهَا ، إِذَا لَمْ يَرَفُقْ بِهَا ، وَكَانَ يَعْنِفُ عَامِلًا إِذَا سَاقَهَا » ادلواها » نقول : دلا الإبل
يدلواها إذا كان يسوقها سوقاً خفيفاً لا عنف فيه « غدوا » بفتح الغين وسكون الدال — هو
العد ، والغد : أصله غدو ، خذفت منه الواو لغير غلة تصريفية ، وهو ما يسمى الحذف
اعتباطاً ، وقد ردها هذا الراجز إلى الأصل كما ردها لبيد بن ربيعة في قوله :

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدَّيَّارِ ، وَأَهْلُهَا بِهَا يَوْمَ حَلَاوِهَا ، وَغَدَوًا بِلَا قَعٍ

الإعراب : « لا » ناهية « تقلواها » تقلاوا : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه
حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مفعول به « وادلواها »
الواو عاطفة ، ادلوا : فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والضمير
العائد إلى الإبل أيضاً مفعول به « دلوا » مفعول مطلق « إن » حرف توكيد ونصب « مع »
ظرف متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمه ، ومع مضاف و« اليوم » مضاف إليه « أخاه »
أخا : اسم إن منصوب بالألف نياية عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف وضهير
الغائب العائد إلى اليوم مضاف إليه « غدوا » بدل من قوله أخاه ، وب بدل المنصوب منصوب .
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أخاه غدوا » حيث أبدل النكرة ، وهي قوله « غدوا » من معرفة
وهي قوله « أخاه » وإنما كان معرفة لأنه اسم مضاف إلى الضمير وذلك ظاهر بأدنى تأمل .

إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ^(١) ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو (وَعِدْتِي وَأَيُّوبَ)^(٢) (كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ)^(٣) (اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ)^(٤) (أَقْنَتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِعِينَ)^(٥) ، ومثال استعمالها في المصاحبة : (فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِّ)^(٦) ونحو : (فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ)^(٧) ونحو (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ)^(٨) .

ومثال إفادة الفاء للترتيب والتعقيب وشم للترتيب والمهلة قوله تعالى : (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ)^(٩) فعطف الإقبار على الإماتة بالفاء ، والإشارة على الإقبار بثم ، لأن الإقبار يعقب الإماتة ، والإشارة يتراخى عن ذلك .

ومعنى « حتى » الغاية ، وغاية الشيء : نهايته ، والمراد أنها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القلة ، والزيادة إما في المقدار الحسى كقولك : « تَصَدَّقَ فُلَانٌ بِالْأَعْدَادِ السَّكِينَةِ حَتَّى الْأُلُوفِ الْكَثِيرَةِ » أو في المقدار المعنوى كقولك : « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ » وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسى كقولك « اللَّهُ — سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى! — يُحْصِي الْأَشْيَاءَ حَتَّى مِثَايِلَ الذَّرِّ » ، وتارة في المقدار المعنوى كقولك « زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الْحُجَّامُونَ » . و « أم » على قسمين : متصلة ، ومنقطعة وتسمى أيضاً منفصلة .

فالمتصلة هي المسبوقة إما بهمزة التسوية ، وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو (سِوَاهُمْ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)^(١٠) ألا ترى أنه يصح أن يقال : سواء عليهم الإذار وعدمه ، أو بهمزة يُطلب بها وبأم التعيين ، نحو « أَرَيْتَ فِي الدَّارِ

(١) و (٢) من سورة النساء من الآية ١٦٣ .

(٣) من سورة الشورى من الآية ٣ . (٤) من سورة البقرة من الآية ٢١ .

(٥) من سورة آل عمران من الآية ٤٣ . (٦) من سورة الشعراء من الآية ١١٩ .

(٧) من سورة القصص من الآية ٤٠ . (٨) من سورة البقرة من الآية ١٢٧ .

(٩) من سورة عبس من الآيتين ٢٢ و ٢١ .

(١٠) من سورة البقرة من الآية ٦ — ومن سورة يس من الآية ١٠ .

أَمْ عَمْرُو « وسميت «أم» في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر والمقطعة ما عدا ذلك ، وهى بمعنى بَلْ ، وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة ، وقد لانضممه ؛ فالأول نحو (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا خَلَقُ بَنَاتٍ)^(١) أى : بل اتَّخَذَ ، بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الإنكارى ، ولا يصح أن تكون فى التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور ، وإلزام إثبات الاتخاذ المذكور ، وهو مُحَال ، والثانى كقوله تعالى : (هَلْ يَسْمَوِ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرَ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)^(٢) أى : بل هل تستوى ، وذلك لأن « أم » قد اقترنت بهل : فلا حاجة إلى تقديرها بالهمزة .

و «أو» لها أربعة معان : أحدها التخيير ، نحو (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)^(٣) الثانى : الإباحة ، كقوله تعالى : (وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ)^(٤) وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الطلب ، والثالث : الشك ، نحو (لَبِثْنَا بَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(٥) والرابع : التشكيك ، وهو الذى يُعبر عنه بالإبهام ، نحو (وَإِنَّ أَوْ يَأْتِيَكُمْ كَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)^(٦) وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الخبر .

وأما «بل» فيعطف بها بعد النفي ، أو النهى ، ومعناها حينئذ : تقرير ما قبلها بحال وإثبات نقيضه لما بعدها ، نحو « مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » و « لَا يَقُمُ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » وبعد الإثبات أو الأمر ، ومعناها حينئذ : نقل الحكم الذى قبلها للاسم الذى بعدها ، وجعل الأول كالمسكوت عنه وأما « لكن » فلا يعطف بها إلا بعد النفي أو النهى ، ومعناها كمعنى بل . وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الإثبات قياساً على بل ، وأباه غيرهم لأنه لم يُسمع .

وأما « لا » فإنها تنفى الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها ؛ فذلك لا يُعطف بها إلا بعد الإثبات ، وذلك كقولك « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » .

ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد (لَقَدْ كُنتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ

- | | |
|------------------------------------|---------------------------------|
| (١) من سورة الزخرف من الآية ١٦ . | (٢) من سورة الرعد من الآية ١٦ . |
| (٣) من سورة المائدة من الآية ٨٨ . | (٤) من سورة النور من الآية ٦١ . |
| (٥) من سورة المؤمنين من الآية ٦١ . | (٦) من سورة سبأ من الآية ٢٤ . |

في ضلّالٍ مُبينٍ^(١) ومثاله بعد الفصل [بالمفعول] : (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ)^(٢) ،
 فـ « مَنْ » : عطف على الواو من « يدخلونها » ، وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول ،
 ومثال العطف من غير توكيدٍ ولا فصلٍ قولُ النبي صلى الله عليه وسلم : « كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ
 وَعُمَرُ » ، « فَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ » وقول بعضهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاءٍ وَالْعَدَمُ »
 فـ « سِوَاءٍ » صفة لرجل ، وهو بمعنى مُسْتَوٍ ، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل ، و « العدمُ »
 معطوف على ذلك الضمير ، ولا يقاس على هذا ، خلافاً للكوفيين^(٣) .

(١) من سورة الأنبياء من الآية ٥٤ . (٢) من سورة الرعد من الآية ٢٣ .

(٣) مذهب جمهور البصريين التفصيل ، وحاصله أن الضمير المرفوع إما أن يكون
 بارزاً منفصلاً وإما أن يكون بارزاً متصلاً . وإما أن يكون مستتراً في رافعه . فإن كان منفصلاً
 جاز العطف عليه بغير فصل بينه وبين المعطوف ، تقول : ما أكرمك إلا أنا وخالد ، وإن
 كان متصلاً أو مستتراً في رافعه لم يحز العطف عليه إلا مع الفصل بينه وبين المعطوف ،
 ويكثر الفصل بواحد من ثلاثة أشياء : أولها الضمير المنفصل ، نحو قوله تعالى : (لقد سئِم
 أنتم وآبائكم) من سورة الأنبياء من الآية ٥٤ - ونحو قوله جل ذكره : (اسكن أنت
 وزوجك الجنة) من سورة البقرة من الآية ٢٥ - وثانيها مفعول رافع الضمير ، نحو قولك
 أكرمك وزيد ، وقوله تعالى : (يدخلونها ومن صلح من آبائهم) من سورة الرعد من
 الآية ٢٣ - وثالثها لا السلفية نحو قوله جل شأنه (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) من
 سورة الأنعام ، من الآية ١٤٨ - ومذهب جمهور السكوفيين أنه يجوز العطف على الضمير
 المرفوع بارزاً كان أو مستتراً ، منفصلاً كان أو متصلاً ، مع الفصل بينه وبين المعطوف ومن
 غير الفصل بينهما ؛ واستدلوا على ذلك بمجيئه في كلام العرب الموثوق بعريتهم ؛ فمن ذلك
 ما حكاه سيويه رحمه الله من قولهم : مررت برجلٍ سواءٍ والعدم برفع العدم معطوفاً على
 الضمير المستتر في سواء ؛ لأنه بمعنى اسم الفاعل - ومن ذلك ما رواه البخاري من حديث
 ابن عباس ، قال : إني لواقف مع قوم ندعو الله لعمر بن الخطاب - وقد وضع على سريه -
 إذا رجل من خلفي مرققه على منكبي يقول : رحمك الله ! إني كنت لأرجو أن يجعلك الله مع
 صاحبك ؛ لأنني كثيراً ما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كنت وأبو بكر
 وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر ، قال ابن عباس : فالتفت فإذا هو على بن أبي طالب ،
 ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض [قوله تعالى] : (قَالِ لَهَا
وَلِلْأَرْضِ)^(١) (قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ)^(٢) (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ
تُحْمَلُونَ)^(٣) ولا يجب ذلك خلافاً لأكثر البصريين ؛ بدليل قراءة حمزة رحمه الله :
(وَاَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)^(٤) بخفض (الأرحام) وحكاية قطرب
« مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » .

ثم قلت : فصل — وإذا أتبع المنادى ببديل أو نسق مجرّد من « أل » فهو
كالمنادى المستقلّ مطلقاً ، وتابع المنادى المبنيّ غيرهما يُرفع أو يُنصب ، إلاّ تابع
« أئ » فيُرفع ، وإلاّ التابع المضاف المجرّد من « أل » فيُنصب ، كتابع المغرب .
وأقول : لتوابع المنادى أحكام تخصها ؛ فلهذا أفردتها بفصل .

والحاصل أن التابع إذا كان بدلاً أو نسقاً مجرّداً من « أل » فإنه يستحق حينئذ
ما يستحقه لو كان منادى ، تقول في البديل : « يَازَيْدُ كُرْزُ » بالضم ، كما تقول « يا كُرْزُ »
وكذلك « يَا عَبْدَ اللَّهِ كُرْزُ » وفي النسق « يَازَيْدُ وَخَالِدُ » بالضم ، كما تقول « يا خالد »
وكذلك « يَا عَبْدَ اللَّهِ وَخَالِدُ » لا فرق في البابين المذكورين بين كون المنادى معرباً أو مبنيّاً .
وإن كان التابع غير بدلٍ ونسقٍ مجرّد من « أل » : فإن كان المنادى مبنيّاً فالتابع

= فقوله « وزهر » معطوف على الضمير المرفوع المستتر في قوله « أقبلت » وتقديره هي ،
ومن ذلك قول جرير بن عطية بن الخطمي يهجو الأخطل التغلبي النصراني :

وَرَجَا الْأَخِيطْلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لَيْنَالًا

فقوله « وأب » معطوف بالواو على الضمير المرفوع المستتر في « يكن » وتقديره هو
يعود إلى الأخطل الذي هو تصغير الأخطل .

والبصريون يحملون جميع ذلك على الضرورة ، ونحن نرى أن حمل هذه الشواهد —
مع أن فيها ما ليس من الشعر في شيء — على أنها ضرورة أو شاذة مما لا يحمل الأخذ به ،
وطى هذا يكون مذهب السكوفيين في هذه المسألة أقوم حجة ، وأظهر دليلاً ، من مذهب
البصريين ، وإن نصره المؤلف تبعاً لابن مالك .

(١) من سورة فصلت (السجدة) من الآية ٦٤ (٢) من سورة الأنعام ، من الآية ٦٤

(٣) من سورة المؤمنين ، من الآية ٢٢ (٤) من سورة النساء ، من الآية ١

له ثلاثة أقسام : ما يجب رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يجوز فيه الوجهان :
 فالواجب رفعه نعت « أئ » نحو (يَأْيُهَا الْإِنْسَانُ)^(١) (يَأْيُهَا النَّاسُ)^(٢) . وعن
 المازني إجازة نصبه ، وأنه قرئ (قُلْ يَأْيُهَا الْكَافِرِينَ)^(٣) وهذا إن ثبت فهو من
 الشذوذ بمكان .

والواجب نصبه التابع المضاف ، مثاله في النعت نحو « يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو »
 ومثاله في التوكيد « يَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ » أو « كُلُّكُمْ » ومثاله في البيان « يَا زَيْدُ أَبَاعِدِ اللَّهَ »
 والجارئز فيه الوجهان التابع المفرد ، نحو « يَا زَيْدُ الْفَاضِلُ » ، والفاضل « و » يا تَمِيمُ
 أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ » و « يَا سَعِيدُ كُرْزُ » ، وكُرْزًا » قال ذو الرمة :
 * لَقَارِلُ يَا نَضْرُ نَضْرًا نَضْرًا *^(٤)

وإن كان المنادي معرباً تعين نصب التابع ، نحو « يَا عَبْدَ اللَّهِ صَاحِبَ عَمْرٍو »
 و « يَا بَنِي تَمِيمٍ كُلُّهُمْ » و « يَا عَبْدَ اللَّهِ أَبَا زَيْدٍ » .

وإذا وجب نصب المضاف التابع لمبنى فنصبه تابعا معربا أحق ، قال الله تعالى :
 (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)^(٥) ففاطر : صيغة لاسم الله سبحانه ، وزعم
 سيبويه أنه نداء ثانٍ حُذِفَ منه حرفُ النداء ؛ لأن المنادي الملائم للنداء لا يجوز عنده أن
 يُوصَفَ ، وكلمة « اللَّهُمَّ » لا تستعمل إلا في النداء .

ثم قلت : باب -- مَوَازِعُ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ :
 أَجْمَعُ وَزِنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكِبَ وَزِدْ عِجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا^(٦)

(١) من سورة الانعطار ، من الآية ٦ (٢) من سورة النساء ، من الآية ١
 (٣) من سورة الكافرين ، من الآية ١
 (٤) قد سبق القول على هذا البيت قريبا بما لا نحتاج معه إلى إعادة شيء من القول
 عليه . فانظره في (ص ٤٣٧) من هذا الكتاب (٥) من سورة الزمر ، من الآية ٤٦
 (٦) هذا البيت لبهاء الدين بن النحاس النحوي ، وقبله قوله :
 مَوَازِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا عَوْنًا لَتَبْلُغَ فِي إِعْرَابِكَ الْأَمَلَا

فالتأنيثُ بالألفِ كَبُهْمَى وَصَحْرَاءَ، والجَمْعُ المماثلُ لِمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ، كُلُّ مِنْهُمَا يَسْتَقِلُّ بِالنَّمْعِ، والتَّوَابِي مِنْهَا مَا لَا يَمْنَعُ إِلَّا مَعَ الْعَلَمِيَّةِ، وَهُوَ التَّأْنِيثُ كِفَاطِمَةٌ وَطَلْحَةُ وَزَيْدٌ، وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ هِنْدٍ وَجَهَانٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ سَقَرٍ وَبَلَخٍ وَزَيْدٍ لِامْرَأَةٍ، وَالتَّرَكِيبُ الْمَرْجِيُّ كَمَعْدٍ يَكْرِبُ، وَالْعَجْمَةُ كَأَبْرَاهِيمَ، وَمَا يَمْنَعُ تَارَةً مَعَ الْعَلَمِيَّةِ وَأُخْرَى مَعَ الصِّفَةِ، وَهُوَ: الْعَدْلُ كَعُمَرُ وَزُفَرٌ، وَكَمَثْنَى وَثَلَاثٌ وَأُخْرَى مُقَابِلَ أُخْرَى، وَالْوَزْنُ كَأَحَدٍ وَأَحْمَرٍ، وَالزِّيَادَةُ كَمَثْمَانٍ وَعَضْبَانٍ، وَشَرْطُ تَأْثِيرِ الصِّفَةِ أَصْلَانِهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ؛ فَأَرْزَبٌ وَصَفْوَانٌ بِمَعْنَى ذَلِيلٍ وَقَاسٍ، وَيَعْمَلُ، وَنَدْمَانٌ مِنَ الْمُنَادِمَةِ؛ مُنْصَرَفَةٌ، وَشَرْطُ الْعَجْمَةِ كَوْنُ عِلْمِيَّتِهَا فِي الْعَجْمِيَّةِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، فَنُوحٌ مُنْصَرَفٌ، وَشَرْطُ الْوَزْنِ اخْتِصَاصُهُ بِالْفِعْلِ كَشَمَرٌ وَضَرْبٌ عِلْمَيْنِ، أَوْ أَفْتِتَاحُهُ بِزِيَادَةِ هِيَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى كَأَحْمَرٍ وَكَأَفْسَلٍ عِلْمًا.

وأقول: الأصلُ في الأسماء أن تكون منصرفة — أعني مُنَوَّنَةٌ نَوِينِ التَّمَكِينِ — وَإِنَّمَا تَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ إِذَا وُجِدَ فِيهَا عِلْتَانِ مِنْ عِلَلِ تِسْعٍ، أَوْ وَاحِدَةٍ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهَا، وَالْبَيْتُ الْمَنْظُومُ لِبَعْضِ النَحْوِيِّينَ، وَهُوَ يَجْمَعُ الْعِلَلَ الْمَذْكُورَةَ: إِمَّا بِصَرِيحِ اسْمِهَا، أَوْ بِالِاشْتِقَاقِ. وَالَّذِي يَقُومُ مَقَامَ عِلْتَيْنِ شَيْئَانِ: التَّأْنِيثُ بِالْأَلْفِ: مَقْصُورَةٌ كَانَتْ كَبُهْمَى، أَوْ مَمْدُودَةٌ كَصَحْرَاءَ، وَالْجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ — أَي: لَا مَفْرَدَ عَلَى وَزْنِهِ — وَهُوَ مَقَابِلُ كَمَسَاجِدَ، وَمَقَابِلُ كَمَصَابِيحَ وَدَتَايَرٍ، وَإِنَّمَا مَثَلَتْ لِلْمَقْصُورَةِ بِهَمْي دُونَ حَبْلِي وَإِنَّمَا مَمْدُودَةٌ بِصَحْرَاءَ دُونَ حَمْرَاءَ لِثَلَاثَتِهِمْ أَنَّ الْمَانِعَ الصِّفَةِ وَالْفِ التَّأْنِيثُ، كَمَا تَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ وَمَا عِدَاهُمَا تَيْنِ الْعِلْتَيْنِ لَا يُوْثِرُ إِلَّا بِانْضِمَامِ عِلَّةٍ أُخْرَى لَهُ، وَلَكِنْ يَشْتَرِطُ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّرَكِيبِ وَالْعَجْمَةِ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ لِلْمَجْمُوعَةِ لِكُلِّ مِنْهُنَّ الْعَلَمِيَّةُ، وَلِهَذَا صَرَفْتُ صَنِجَةً وَقَائِمَةً، وَإِنْ وَجَدَ فِيهَا عِلَّةٌ أُخْرَى مَعَ التَّأْنِيثِ، وَهِيَ الْعَجْمَةُ فِي صَنِجَةٍ وَالصِّفَةُ فِي قَائِمَةٍ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ التَّأْنِيثَ وَالْعَجْمَةَ لَا يَمْنَعَانِ إِلَّا مَعَ الْعَلَمِيَّةِ، وَكَذَلِكَ أَذْرَبِيجَانُ — اسمُ بَلَدَةٍ — فِيهِ الْعَلَمِيَّةُ وَالْعَجْمَةُ وَالتَّرَكِيبُ وَالزِّيَادَةُ، قِيلَ: وَعِلَّةٌ خَامِسَةٌ وَهِيَ التَّأْنِيثُ؛ لِأَنَّ الْبَلَدَةَ مُؤَنَّنَةٌ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ: لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ عِلَّ لِحُطْوَاهُ فِيهِ الْبَقْعَةُ أَوِ الْمَكَانُ، وَلَوْ قُدِّرَ خُلُوهُ مِنَ الْعَلَمِيَّةِ وَجِبَ صَرْفُهُ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ وَالتَّرَكِيبَ وَالْعَجْمَةَ شَرْطُ اعْتِبَارِ كُلِّ مِنْهُنَّ

العلمية كما ذكرنا ، والألف والنون إذا لم تكن في صفة كسُكْرَانٍ فلا تمنع إلا مع العلمية كسَلْمَانٍ ، ولا وصفية في أَذْرِيحَانَ فتعينت العلمية ، ولا علمية إذا نكرته ؛ فوجب صرفه ومثلت للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينب لأبَيْنِ أَنَّهُ على ثلاثة أقسام : لفظي ومعنوي ، ولفظي لا معنوي ، ومعنوي لا لفظي .

وأما بقية العلل فإنها تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصفة .
مثالُ العدل مع العلمية عُمَرُ وَزُفْرُ وَزُحْلُ وَجَمَحُ وَدَلْفُ ؛ فإنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامح ودالف ، وطريقُ معرفة ذلك أن يُتَلَقَّى من أفواههم ممنوعَ الصرف وليس فيه مع العلمية علةٌ ظاهرة ؛ فيحتاج حينئذ إلى تكلفٍ دعوى العدل فيه .
ومثاله مع الصفة أَحَادُ وَمَوْحَدٌ ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى ، وَثَلَاثٌ وَمَثَلَتْ ، وَرُبَاعٌ وَمَرْبَعٌ ؛ فإنها معدولة عن واحد واحد ، واثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، قال تعالى : (أُولَى أَجْنَبَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعٍ)^(١) فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لأنها صفة لأجنبه ، وهي ممنوعة الصرف ؛ لأنها معدولة عما ذكرنا ؛ فلهذا كان خفضها بالفتحة ، ولم يظهر ذلك في مَثْنَى لأنه مقصور ، وظهر في ثَلَاثَ وَرُبَاعَ لأنهما اسمان صحيحا الآخر ، ومن ذلك « آخِرُ » في نحو قوله تعالى : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)^(٢) فأخر : صفة لأيام وهي معدولة عن آخَرَ - بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف - لأنها جمعُ أخرى ، وأخرى أنتى آخر بالفتح ، وقياس فعلِي أَفْعَلُ أن لا تستعمل إلا مضافة إلى معرفة أو مقرونة بلام التعريف ، فأما مالا إضافة فيه ولا لام فقياسه أَفْعَلُ كأَفْضَلَ ، تقول : « هُنْدٌ أَفْضَلُ » و « الْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ » ولا تقول فَضْلِي وَلَا فَضْلَ ، فأما آخِرُ فصفة معدولة ؛ فلهذا خفضت بالفتحة ، فإن كانت أخرجعَ أُخْرَى أنتى آخِرٍ - بكسر الخاء - فهي مصروفة ، تقول « مَرَرْتُ بِأَوَّلٍ وَأُخْرٍ » بالصرف ؛ إذ لا عدل هنا .

ومثالُ الوزن مع العلمية أَحْمَدُ وَيَزِيدُ وَيَشْكُرُ ، ومع الصفة أَحْمَرُ وَأَفْضَلُ ، ولا يكون الوزنُ المانعُ مع الصفة إلا في أَفْعَلٍ ، بخلاف الوزن المانع مع العلمية .

(١) من سورة فاطر ، من الآية ١

(٢) من سورة البقرة ، من كل من الآيتين ١٨٤ و ١٨٥ .

ومثالُ الزيادة مع العلمية سَلَمَانُ وَعُمَرَانُ وَأَصْبَهَانُ ، ومثالها مع الصفة سَكْرَانُ وَغَضْبَانُ ، ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فعلان ، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية .

ويشترط لتأثير الصفة أمران : أحدهما : كونها أصلية ؛ فيجب الصرف في نحو قولك « هذا قَلْبٌ صَفْوَانٌ » بمعنى قاسٍ ، و « هذا رَجُلٌ أَرْنَبٌ » بمعنى ذليل ، أى ضعيف ، والثانى : عدمُ قبولها التاء ، ولهذا انصرف نحو نَدْمَانٍ وَأَرْمَلٍ ؛ لقولهم نَدْمَانَةٌ وَأَرْمَلَةٌ ، قال الشاعر :

٢٣٦ — وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيًّا سَقَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

٢٣٦ — هذا البيت من كلام البرج بن مسهر ، والبرج بضم الباء وسكون الراء ، ومسهر بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء ، وذكر في الأغاني أنه البرج بن الحلاس الطائى ، من أبيات يقولها فى الحصين بن الحمام المرى ، وكانا نديمين ، وبعده قوله :

دَفَعْتُ بِرَأْسِهِ وَكَشَفْتُ عَنْهُ بِمُعْرِقَةِ الْمَلَأَمَةِ مَنْ يَلُومُ

اللفظة : « ندمان » بفتح النون وسكون الدال المهملة — هو الذى ينادمك على الشراب ويشاركك فيه « الكأس » هو بهمز وسطه ، وهو مؤنث وإن لم تكن معه علامة تأنيث . قال تعالى : (يطاف عليهم بكأس من معين بيضاء) من سورة الصافات ، من الآيتين ٤٥ ٤٦ — ولا يقال كأس إلا أن يكون فيها شراب ، فإذا كانت لا شراب فيها فهى كوب « تغورت النجوم » غربت .

الإعراب : « وندمان » الواو واو رب ، ندمان : مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « يزيد » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى ندمان ، وهو فاعله « الكأس » مفعول أول ليزيد « طيبا » مفعول ثان ليزيد ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليهِ صفة لندمان « سقيت » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ندمان ، والرباط ضمير منصوب بسقيت محذوف ، ويجوز جعل ندمان مفعولا به لسقيت تقدم عليه « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « تغورت » تغور : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التانيث « النجوم » فاعل تغور ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال .

ويشترط لتأثير العجمة أمران : أحدهما : كون علميتها في اللغة العجمية ؛ فنحو
 إِبْجَامٌ وَفَيْرُوزٌ - عَمَيْنٌ لِمَذْكَرَيْنِ - مصروفٌ ، والثاني : الزيادة على الثلاثة ؛ فنوحٌ
 وَلُوطٌ وَهُودٌ ونحوهن مصروفةٌ وَجْهًا واحدًا ، وهذا هو الصحيح ، قال الله تعالى :
 (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ) ^(١) وقال تعالى : (وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ) ^(٢)
 وقال تعالى : (أَلَا بُعْدًا لِإِعَادِ قَوْمِ هُودٍ) ^(٣) وليس مما نحن فيه ؛ لأنه عربي ، وليس
 في أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عربي غيره وغير صالح وشعيب ومحمد صلى الله
 عليه وسلم ، وزعم عيسى بن عمرو ابن قُتَيْبَةَ والجرجاني والزخشرى أن في نوح ونحوه
 وجهين ، وهو مردود ؛ لأنه لم يرد بمنع الصرف سماعٌ مشهورٌ ، ولا شاذ .
 وشرطُ الوزنِ كونهُ إما مُخْتَصَصًا بالفعل ، أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم : فالأول
 نجو شَمَرٌ وَضُرِبَ علمين ، قال الشاعر :

— ٢٣٧ — * وَجَدَى يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَرًا * *

= الشاهد فيه : قوله « ندمان » حيث صرفه مع أنه وصف في آخره ألف ونون زائدتان ،
 وذلك بسبب أن مؤنث ندمان هذا ندمانة بالتاء ، ومن شرط تأثير الوصفية ألا يكون الوصف
 مما مؤنثه بزيادة التاء عليه ؛ فلو كان ندمان من الندم امتنع من الصرف ؛ لأن مؤنثه ندى
 مثل سكران وسكرى ، فافهم هذا واحفظه ، والندمان الذي يوافقك ويرافقك ويشاربك
 ويقال فيه نديم أيضاً .

(١) من سورة الشعراء ، الآية ١٠٥ (٢) من سورة الحج . من الآيتين ٤٣ و ٤٤
 (٣) من سورة هود ، من الآية ٦٠ .

٢٣٧ — هذا الشاهد عجزييت رواه السيد المرتضى شارح القاموس - تبعاً لابن منظور -
 ونسبه المرتضى وحده إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، صاحب بئينة ، وصدره قوله :
 * أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ * *

والبيت من شواهد الأثمنوني (رقم ٧٠) .

اللغة : « حباب » بضم الهاء — أى : خبيث ما كر « يا حجاج » روى في اللسان مكانه
 « يا عباس » وقوله « شمر » ههنا اسم فرس ، وقد سموا به ناقة أيضاً ، وعليه جاء قول
 التماخ بن ضرار العطفاني :

والثاني نحو أَحْمَرَّ صفة أو علماً ، وأفكَل علماً ، والأفكَل : اسم للرعدة ، فإن هذا الوزن وإن كان يوجد في الأسماء والأفعال كثيراً ، ولكنه في الأفعال أولى منه في الأسماء ؛ لأنه في الأفعال يدل على التكلم كأذهب وأنطَق ، وفي الأسماء لا يدل على معنى ، والدالُّ أصل لغير الدال .

واعلم أن المؤنث إن كان تأنيثه بالألف كبهْمَى وصَحْرَاء امتنع صرفه ، ولم يحتاج لعلامة أخرى ، وقد مضى ذلك ، وقول أى على إن حمراء امتنع صرفه للصفة وألف التأنيث منتقضٌ بمنع صرف صحراء .

ولَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ عَرْشَ هَوِيَّةٍ تَسَلَّيْتُ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ بِشَمْرًا
قل أبو على القالى فى الأمالى (١ — ٢٦٤) : « يقول : لما رأيت الأمر شديداً ركبته شمر ، وشمر اسم ناقته » اهـ .

الإعراب : « أبوك » أبو : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « حباب » خبر المبتدأ « سارق » صفة لحباب أو خبر ثان ، وهو مضاف ، و « الضيف » مضاف إليه ، وقد ذهب العلامة الصبان إلى أن إضافة سارق إلى الضيف من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ، والمعنى عليه : أنه يرمى أباه بالجبن حتى إن الضيف الذى من عاداته أن يكون خجلاً مستكيناً وكأنه أسير عند مضيفه ليسرق برده . والذى رجحه أن إضافة سارق إلى الضيف من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وهو أقوى فى معنى الهجاء ، والمراد على ذلك أنه خبيث دنى ، حتى إنه ليضيف الناس ليخدعهم عن أموالهم ويسرقها منهم « برده » برد : بدل من الضيف على لفظه أو على محله ، وجعله الصبان مفعولاً به لسارق بناء على ما ذهب إليه « وجدى » الواو حرف عطف ، جد : مبتدأ مرفوع بضممة مقصورة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « يا » حرف نداء « حجاج » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « فارس » خبر المبتدأ الذى هو جد ، وفارس مضاف ، و « شمرا » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « شمر » حيث منعه من الصرف لكونه علماً موازناً للفعل ؛ فهو على وزن قدم وكرم وكلم ونحو ذلك ، وهذا وزن لا يكون إلا فى الفعل .

وإن كان بالتاء امتنع صرفه مع العالمية ، سواء كان لذكر كطلحة وحزمة ، أو لمؤنث كفاطمة وعائشة ، وقول الجوهري إن (هاوية) من قوله تعالى : (فأمة هاوية) ^(١) اسم من أسماء النار معرفة بغير الألف واللام خطأ ؛ لأن ذلك يوجب منع صرفه .
وإن كان بغير التاء امتنع صرفه وجوباً إن كان زائداً على ثلاثة كسعاد وزينب ، أو ثلاثاً بحرك الوسط كسقر وأطى ، قال الله تعالى : (ما سلككم في سقر) ^(٢) (كلاً إنهما لطى) ^(٣) أو ساكن الوسط أعجمياً كحمأة وجور وخص وبلخ — أسماء بلاد — أو عربياً ولكنه منقول من المذكر إلى المؤنث نحو زيد وبكر وعمر — أسماء نسوة — وهذا قول سيبويه ، وذهب عيسى بن عمر إلى أنه يجوز فيه الوجهان ، وإن لم يكن منقولاً من المذكر إلى المؤنث فالوجهان كهند ودعد وجمل ، ومنع الصرف أولى ، وأوجه الزجاج ، وقد اجتمع الوجهان في قوله :

٢٣٨ — لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ

(١) من سورة القارعة ، من الآية ٩ (٢) من سورة المدثر ، من الآية ٤٢ .

(٣) من سورة المعارج ، من الآية ١٥ .

٢٣٨ — هذا البيت قد نسبته جماعة منهم الأعمى إلى جرير بن عطية ، وقد نسبته آخرون إلى عبد الله ابن قيس الرقيات ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٢٢) والمؤلف في القطر (١٤٣) اللغة : « تلافع » تتلفع ، ويقال : التلافع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد « العلب » جمع علبة ، وهو وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب .

المعنى : يصف امرأة اسمها دعد بأنها حضرية ناعمة العيش لا تلبس لبس الأعراب ولا تعتدي غداءهم الإعراب : « لم » نافية جازمة « تلافع » فعل مضارع مجزوم بلم « بفضل » جار ومجرور متعلق بتلافع ، وفضل مضاف ومثزر من « مثزرها » مضاف إليه ، ومثزر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه « دعد » فاعل تلافع « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تسق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم « دعد » نائب فاعل تسق « في العلب » جار ومجرور متعلق بتسق .

الشاهد فيه : قوله « دعد » فإنه قد ذكره في البيت مرتين ، وهو علم مؤنث ساكن الوسط عربي الأصل ، وقد أتى به الشاعر في المرة الأولى منونا ، وأتى به في المرة الثانية غير منون ؛ فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً ، وكان مع ذلك ساكن الوسط ، ولم يكن أعجمياً ولا منقولاً عن مذكر ، جاز فيه الصرف وعدمه ، وهذا واضح إن شاء الله

ثم قلت : بَابُ الْعَدَدِ - الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ وَمَا وَازَنَ فَأَعْلًا كَثَالِثٍ وَالْعَشْرَةُ مُرَكَّبَةٌ يَدْكَرْنَ مَعَ الْمَذَكَّرِ وَيُؤَنَّثْنَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ ، وَالثَّلَاثَةُ وَالتَّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا ، مُطْلَقًا ، وَالْعَشْرَةُ مُفْرَدَةٌ ، بِالْعَكْسِ ، وَتُمَيِّزُ الْمِائَةَ وَمَا فَوْقَهَا مُفْرَدٌ مَخْفُوضٌ ، وَالْعَشْرَةُ مُفْرَدَةٌ وَمَا دُونَهَا مَجْمُوعٌ مَخْفُوضٌ ، إِلَّا الْمِائَةُ فَمُفْرَدَةٌ ، وَكَمْ الْخَبَرِيَّةُ كَالْعَشْرَةِ وَالْمِائَةِ ، وَالْأَسْتَفْهَامِيَّةُ الْمَجْزُورَةُ كَالْأَحَدِ عَشَرَ وَالْمِائَةِ ، وَلَا تُمَيِّزُ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ ، وَ « ثِنْتَا حَنْظَلٍ » ضَرُورَةٌ .

وأقول : العدد في أصل اللغة اسمٌ للشيء العدود ، كَالْقَبْضِ وَالنَّقْصِ وَالْخَبْطِ ، بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط ؛ بدليل (كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ)^(١) والمراد به هنا الألفاظ التي تعدُّ بها الأشياء .

والكلام عليها في موضعين : أحدهما : في حكمها في التذكير والتأنيث ، والثاني : في حكمها بالنسبة إلى التمييز .

فأما الأول فإنها فيه على ثلاثة أقسام .

القسم الأول : ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائماً ، كما هو القياس ، وذلك الواحد والاثنان ، تقول في المذكر : واحد ، واثنان ، وفي المؤنث : واحدة ، واثنتان ، قال الله تعالى : (وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ)^(٢) (الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ)^(٣) (حِينَ الْوَصِيَّةِ ائْتَانِ)^(٤) (رَبَّنَا أَمَتَنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ)^(٥) وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثَالِثٍ وَرَابِعٍ وَثَالِثَةٌ وَرَابِعَةٌ ، إلى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث ، قال الله تعالى : (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُهُمْ كَلْبُهُمْ)^(٦) أى : هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)^(٧) - أى : والشهادة الخامسة .

القسم الثاني : ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائماً ، وهو الثلاثة والتسعة

- | | |
|---------------------------------------|--------------------------------------|
| (١) من سورة المؤمنين ، من الآية ١١٢ . | (٢) من سورة البقرة ، من الآية ١٦٣ . |
| (٣) من سورة النساء ، من الآية ١ . | (٤) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٦ . |
| (٥) من سورة غافر ، من الآية ١١ . | (٦) من سورة الكهف ، من الآية ٢٢ . |
| (٧) من سورة النور ، من الآية ٩ . | |

وما بينهما ، سواء كانت مركبة مع العشرة ، أولاً ، تقول في غير المركبة : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ ،
 بالتاء ، إلى تسعة رجال ، قال الله تعالى : (آيَتُكَ أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)^(١)
 وتقول : ثَلَاثُ نِسْوَةٍ ، قال الله تعالى : (آيَتُكَ أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ)^(٢)
 وتقول في المركبة « ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا » بالتاء في ثلاثة ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ أَمْرًا »
 بحذف التاء من ثلاث ، قال الله تعالى : (عَذِيبُهَا نِسْفَةَ عَشَرَ)^(٣) أى : ملسكا أو خازنا
 القسم الثالث : ما فيه تفصيل ، وهو العشرة ، فإن كانت غير مركبة فهي كالتسعة
 والثلاثة وما بينهما : تذكر مع المؤنث ، وتوثن مع المذكر ، وإن كانت مركبة جَرَتْ
 على القياس : فذكرت مع المذكر ، وأثنت مع المؤنث ، قال الله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ
 أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا)^(٤) (فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا)^(٥) وتقول : « عِنْدِي
 إِحْدَى عَشْرَةَ أَمْرًا » و « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا » .

وأما الثانى - وهو التمييز - فإنها فيه على أقسام خمسة :

أحدها : مالا يحتاج لتمييز أصلاً ، وهو الواحد والاثنان ، لا تقول : واحد رجل ،
 ولا اثنا رجلين ، وأما قوله :

— ٢٣٩ — * . . . فِيهِ ثَلَاثَا حَنْظَلٍ *

فضرورة

- (١) من سورة آل عمران ، من الآية ٤١ (٢) من سورة مريم ، من الآية ١٠
 (٣) من سورة المدثر ، الآية ٣٠ (٤) من سورة يوسف ، من الآية ٤
 (٥) من سورة البقرة ، من الآية ٦٠ .

٢٣٩ — هذه قطعة من بيت من بحر الرجز أنشده أبو عمرو ، وحكاه في اللسان مع أبيات
 من القطعة ونسبها إلى امرأة من غير أن يعينها ، وقد عينا جماعة منهم السيرافي بأنهما السماء
 الهذلية ، واستبعده البغدادى ، وقد استشهد بهذا البيت صاحب الفصل فى المثنى وفى باب
 العدد ، كما استشهد به العلامة رضى الدين فى شرح الكافية ، والبيت بكامله هكذا :

كَأَنَّ خُصْيِيَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفٌ عَجُوزٍ ، فِيهِ ثَلَاثَا حَنْظَلٍ

والثاني : ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض ، وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما ، تقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » و « عَشْرُ نِسْوَةٍ » وكذا ما بينهما ، ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة « المائة » فإنها يجب إفرادها ، تقول : « عِنْدِي ثَلَاثُمِائَةٍ » ولا يجوز « ثَلَاثُ مِائَةٍ » ولا « ثَلَاثُ مِائِينَ » إلا في ضرورة .

والثالث : ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب ، وهو الأَحدَ عَشَرَ والتَّسْعَةَ والتَّسْعُونَ وما بينهما ، نحو : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)^(١) (وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا)^(٢) (وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَنَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)^(٣) (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً)^(٤) وأما قوله تعالى : (وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا)^(٥) فليس (أسباطًا) تمييزاً ، بل بدلٌ من (اثْنَتَى عَشْرَةَ) ، والتمييز محذوف ، أى : اثنتي عشرة فرقة .

والرابع : ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض ، وهو المائة والألف ، تقول : « عِنْدِي مِائَةُ رَجُلٍ ، وَأَلْفُ رَجُلٍ » .

اللغة : « خصييه » الخصيان : من أعضاء التناسل « التدليل » الترهل « ظرف عجوز » وعاء من جلد « ثننا حنظل » تريد حنظلتين .

الإعراب : « كَانَ » حرف تشبيه ونصب « خصييه » خصي : اسم كان ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « من التدليل » جار ومجرور متعلق بكان لما فيه من معنى التشبيه « ظرف » خبر كان وظرف مضاف و « عجوز » مضاف إليه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثننا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وثننا مضاف و « حنظل » مضاف إليه . الشاهد فيه : قوله « ثننا حنظل » حيث ذكر الثنتين مع المعداد ، وليس ذلك مسنملاً في العربية ، وإنما الاستعمل أن يثنى المعداد ، فيقال فيه : حنظلتان ، فافهم ذلك والله يوفقك .

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٤ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١٢

(٣) من سورة الأعراف ، من الآية ١٤٢ (٤) من سورة ص ، من الآية ٢٣

(٥) من سورة الأعراف ، من الآية ١٦٠

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، والحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى ، ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير .

ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزُهُ تمييزُ « كم » الاستفهامية ، وهى بمعنى أى عدد ، ولا يكون تمييزها إلا مفرداً ؛ تقول « كم غلاماً عندك » ولا يجوز « كم غلاماً » ، خلافاً للكوفيين .

ويلتحق بالعدد المحفوض تمييزُهُ تمييزُ « كم » الخبرية ، وهى اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار ، يُستعمل للتكثير ؛ ولهذا إنما يستعمل غالباً فى مقام الافتخار والتعظيم ، ويفتقر إلى تمييز بين جنس المراد به ، ولكنه لا يكون إلا مخفوضاً كما ذكرنا ، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما ، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة والألف وما فوقهما .

والخامس : ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض ، وهو « كم » الاستفهامية المجرورة ، نحو « بكم درهم اشتريت » فالنصب على الأصل ، والجرب من مضمة ، لا بالإضافة ، خلافاً للزجاج .

وإنما لم أذكر فى المقدمة أن تمييزكم الاستفهامية وتمييز الأحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لأننى قد ذكرته فى باب التمييز ؛ فلذلك اختصرت إعادته فى هذا الموضع من المقدمة .

والحمد لله على إحسانه ، وقد أتيت على ما أردتُ إرادته فى شرح هذه المقدمة ، والله — سبحانه وتعالى ! — الحمدُ والمنَّةُ ، وإياه أسأل أن يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصاً مصروفاً ، وعلى النفع به موقوفاً ، وأن يغفر لى خطيئتي يوم الدين ، وأن يدخلى برحمته فى عباد الصالحين ، بمنه وكرمه آمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

قال المعتز بالله تعالى وحده أبو رجاء محمد محيي الدين بن الشيخ عبد الحميد ابن إبراهيم المنذرى :

أحمد الله الذى يمنُّ على من يشاء من عباده ، وأصلى وأسلم على سيد المرسلين ، وإمام المتقين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وأحبابه ، وبعد ، فقد تم ما أردت من التعليق على شرح شذور الذهب لابن هشام فى منتصف ليلة الخميس الخامس من شهر رمضان المعظم أحد شهور عام ١٣٥٥ من الهجرة النبوية ، وأنا أسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يثيبني عليه بمقدار ما عانيتُ فيه والناسُ نيام ، وأن يجعله مقرباً إليهِ . ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا ، ربنا لا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والعاملين من أمته ، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

ثم إننى - بعد أن تَفِدَّتْ جميعُ نُسَخِهِ ، وكثر الإلحاح على لإعادة نشره - قد راجعته مرة أخرى ، فرأيت أن أزيد فى تعليقاتى زياداتٍ أَحَبَّتْ ألا يغفل عنها طالب العلم ، وقدرت أول الأمر أن تكون هذه الزيادة قليلة ، ولكن مجال القول كان ذا سعة فَجَالَ القلم جولاتٍ صارت بها الزيادة قريبة من قدر الأصل ، وسميت شرحى هذا « منتهى الأرب ، بتحقيق شرح شذور الذهب » ، وإنى لأرجو أن ينفع الله به ، وأن يجعله لفا عنده فى ميزان الحسنات ، يوم تجد كل نفس ما عملت من خير مُخَضَّراً ، وما عملت من سوء تود لو أن بَيْنَهَا وبينه أمداً بعيداً .

اللهم يا موفق الطائعين وفقنا لما تحب وترضى ، يا أرحم الراحمين .

١ - فهرس الموضوعات

الواقعة في كتاب « شرح شذور الذهب » لابن هشام

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤	خطبة مؤلف « منتهى الأرب »	٣٣	حد الإعراب ، وبيان معناه اللغوى
٦	ترجمة ابن هشام		والاصطلاحى
١٠	خطبة صاحب الشذور	٣٥	أنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب،
١١	لغات الكلمة ثلاثة ، ومعناها		وجر ، وجزم
	اثنان	٣٧	خرج عن الأصل فى الإعراب
١١	حد القول		سبعة أبواب :
١١	حد المفرد	٣٧	الأول : الاسم الذى لا ينصرف
١٢	« كلا » فى العربية على ثلاثة أوجه	٣٩	الثانى : ما جمع بالألف والتاء
١٣	تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف	٤٠	الثالث : الأسماء الستة
١٤	لكل واحد من هذه الأقسام معنى	٤٢	الأفصح فى « هن » النقص
	لغوى ومعنى اصطلاحى	٤٤	الرابع : المثنى
١٥	للإسم ثلاث علامات	٤٦	تخرىج القراءات التى فى قوله تعالى
٢٠	الفعل ثلاثة أنواع ، ولكل نوع		« إن هذين لساحران »
	علامة تخصه	٥٢	يلحق بالمثنى خمسة ألفاظ
٢٠	علامة الماضى قبول تاء التأنيث	٥٤	الخامس : جمع المذكر السالم
	الساكنة	٥٥	يلحق بهذا الجمع ألفاظ
٢٢	علامة الأمر دلالة على الطلب	٦١	السادس : الأفعال الخمسة
	وقبول الياء	٦٢	السابع : الفعل المقتل الآخر
٢٤	علامة المضارع قبول « لم »	٦٣	الإعراب التقديرى ثلاثة أنواع :
٢٦	الحرف ما لا يقبل شيئاً من علامات	٦٣	الأول : ما تقدر فيه الحركات الثلاث
	الاسم ، ولا شيئاً من علامات الفعل		وهو نوعان : المقصور ، والمضاف
٢٧	معنى الكلام الاصطلاحى		للياء
٢٧	للكلام فى اللغة ثلاثة معان	٦٦	الثانى : ما يقدر فيه حركتان ،
٣١	ينقسم الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء		وهو نوعان : المنقوص ، والفعل
			المقتل بالألف

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٩٤	الرابع : العلم المؤنث الموازن لفعال عند أهل الحجاز	٦٧	الثالث : ما تقدر فيه حركة واحدة وهو الفعل المعتل بالواو أو الياء
٩٤	للعرب في هذه الأسماء ونحوها ثلاث لغات	٦٧	حد البناء
٩٨	الخامس : لفظ « أمس » عند الحجازيين ، إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك	٦٨	المبنى على السكون نوعان
١٠٢	المبنى على الضم أربعة أنواع	٧٠	المبنى على السكون أو نائبه نوع واحد
١٠٢	الأول : الظروف المهمة المنقطعة عن الإضافة لفظا لا معنى	٧١	المبنى على الفتح سبعة أنواع :
١٠٦	الثاني : ما ألحق بهذه الظروف من نحو « ليس غير »	٧١	الأول : الماضي المجرد
١٠٦	الثالث : ما ألحق بها من نحو « عل »	٧١	الثاني : المضارع الذي باشرته نون التوكيد
١٠٨	الرابع : أى الموصولة بشرطين	٧٢	الثالث : ماركب تركيب مزج من الأعداد
١١٠	المبنى على الضم أو نائبه المنادى المفرد ، وتفصيل الكلام في المنادى بأنواعه	١٢	الرابع : ما ركب كذلك من الظروف
١١٤	يجوز في المنادى أن يفتح فتحة إتباع بشروط	٧٥	الخامس : ماركب كذلك من الأحوال
١١٥	المبنى على شيء غير معين نوعان : الحرف ، والأسماء غير المتمكنة	٧٨	السادس : الزمن المهم المضاف للجملة
١٣٠	ينقسم الاسم إلى نكرة ومعرفة	٨١	السابع : المهم المضاف للمبنى
١٣٠	علامة النكرة أن تقبل « رب »	٨٢	المبنى على الفتح أو نائبه اسم لا المفرد
١٣٣	دخول « رب » على الضمير في نحو « ربه رجلا »	٨٦	إذا نعت اسم لا المفرد بمفرد متصل به جاز في ذلك النعت ثلاثة أوجه
١٣٤	المعرفة ستة أنواع : الأول المضمّر	٨٦	العطف على اسم لا مع التكرار
١٣٥	لا بد للضمير من مفسر يبين المراد به	٨٩	المبنى على الكسر خمسة أنواع
		٨٩	الأول : العلم المختوم بويه
		٨٩	الثاني : اسم الفعل الموازن لفعال كخادم
		٩٢	الثالث : ما وازن فعال من سب الأنثى في النداء
		٩٣	يجوز صوغ فعال لأحد المعنيين ما اجتمع فيه ثلاثة أشياء

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٦	قد يكون مرجع ضمير الغيبة متأخراً في اللفظ والرتبة ، وذلك في سبعة مواضع	١٦٧	الثالث : أن أحدها لا يكون جملة خلافا لقوم
١٣٨	الثاني من المعارف : العلم	١٦٩	الرابع : أن عاملهما يؤنث لتأنيتهما
١٣٩	الثالث : اسم الإشارة	١٧٦	الخامس : أن عاملهما لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع
١٤١	الرابع : الاسم الموصول	١٧٩	الثالث من المرفوعات : المبتدأ وهو نوعان
١٤١	صلة الموصول واحد من أربعة أشياء	١٨٢	لا يبتدأ بنكرة إلا إن عمت أو خصت
١٤٣	ألفاظ الموصول ستة أقسام	١٨٣	الرابع من المرفوعات : خبر المبتدأ
١٤٥	الموصولات العامة	١٨٣	لا يكون الخبر زمانا والمبتدأ اسم ذات
١٤٩	الخامس من المعارف : المحلى بال	١٨٤	الخامس : اسم كان وأخواتها ، وهن ثلاثة أنواع
١٥٠	يجب ثبوت آل في موضعين : الأول فاعل نعم ، والثاني نعت اسم الإشارة أو أى في النداء	١٨٦	تحذف كان وحدها بخمسة شروط
١٥٤	يجب حذف آل من المنادى ومن المضاف	١٨٧	تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها بعد إن أو لو الشرطيتين
١٥٦	السادس من المعارف : المضاف لمعرفة	١٨٨	تحذف نون كان بأربعة شروط
١٥٨	المرفوعات عشرة : الأول الفاعل	١٨٩	السادس من المرفوعات : اسم أفعال المقاربة ، وهى باعتبار معانيها على ثلاثة أقسام
١٥٩	الثاني : نائب الفاعل	١٩٢	السابع : اسم الحروف العاملة بعمل ليس ، وهى أربعة
١٦٠	تغير صيغة الفعل عند الإسناد لنائب الفاعل	١٩٣	أولها « ما » في لغة الحجازيين ، ولإعمالها عندهم أربعة شروط
١٦٠	ينوب عن الفاعل واحد من أربعة أشياء	١٩٦	ثانيها « لا » ولعملها هذا العمل أربعة شروط
١٦٤	الأصح أنه لا يجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده	١٩٩	ثالثها « إن » في لغة أهل العالية
١٦٥	للفاعل ونائبه خمسة أحكام	١٩٩	رابعها « لات ، » في الحين أو الساعة أو الأوان
١٦٥	الأول : أنهما لا يحذفان ، خلافا للكسائي والسهيلي	٢٠٢	الثامن من المرفوعات : خبر إن وأخواتها
١٦٦	الثاني : أن عاملهما يجوز حذفه وقد يجب		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٠٤	تيسر همزة إن في تسع مسائل	٢٤٩	للحال أربعة أحكام :
٢٠٦	يجب فتح همزة إن في ثمان مسائل	٢٤٩	الأول : الانتقال
٢٠٧	يجوز في همزها الوجهان في ثلاث مسائل	٢٥٠	الثاني : الاشتقاق
٢٠٨	التاسع من المرفوعات : خبر لا النافية للجنس	٢٥٠	الثالث : أن تكون نكرة
٢١١	العاشر : المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم	٢٥١	الرابع : أن يكون صاحبها معرفة وربما جاء نكرة
٢١٣	النصوبات خمسة عشر	٢٥٤	الثامن من النصوبات : التمييز
٢١٣	الأول : المفعول به	٢٥٤	وجوه اتفاق الحال والتمييز ، وجوه اقترانها
٢١٤	قد يضم عامل المفعول به جوازا ، أو وجوبا في مواضع : منها باب الاشتغال	٢٥٥	التمييز على نوعين ، وكل منهما على أربعة أقسام
٢١٥	من المفعول به : النادى	٢٥٩	التاسع من النصوبات : المستثنى
٢١٦	من المفعول به المحذوف عامله : المنصوب على الاختصاص	٢٦٠	يجب نصبه في خمس مسائل
٢٢٢	من المحذوف عامله : المنصوب على الإغراء	٢٦٤	استطراد في ذكر بقية أنواع المستثنى
٢٢٥	الثاني من النصوبات : المفعول المطلق	٢٦٧	العاشر من النصوبات : خبر كان وأخواتها .
٢٢٦	الثالث : المفعول له	٢٦٧	الحادى عشر : خبر كاد وأخواتها
٢٣٠	الرابع : المفعول فيه	٢٦٧	اقتترانه بأن وعدمه على أربعة أقسام
٢٣٧	الخامس : المفعول معه	٢٧٨	الثاني عشر من النصوبات : خبر الحروف النافية
٢٤٤	السادس : المنصوب بالصفة المشبهة	٢٧٩	الثالث عشر : اسم إن وأخواتها
٢٤٤	السابع : الحال	٢٧٩	إذا اقترنت إن وأخواتها بما الزائدة ألغيت وجوبا ، إلا ليت فجوازا
٢٤٦	الحال على أربعة أقسام	٢٨١	يخفف ذو النون منها
٢٤٨	تأتى الحال من الفاعل ومن المفعول بلا شرط ، ومن المضاف إليه بواحد من ثلاثة شروط		

الموضوع	ص
الرابع : ثم ، وينصب المضارع بعدها أو بعد الثلاثة السابقة إذا عطف على اسم صريح	٣١٣
المجرورات ثلاثة : الأول المجرور بالحرف	٣١٧
الحروف الجارة على ستة أقسام	٣١٧
يجوز حذف « رب » وبقاء عملها	٣٢٠
يجوز حذف لام التعليل إذا جرت كي المصدرية وصلتها	٣٢٣
يجوز حذف حرف الجر قبل أن أو أن	٣٢٤
الثاني من المجرورات : المجرور بالإضافة	٣٢٤
الإضافة قسمان : محضة ، وغير محضة	٣٢٦
الإضافة المحضة على ثلاثة أقسام	٣٢٩
الثالث من المجرورات : المجرور بالمجاورة ، وذلك واقع في باين ، ويقال : ثلاثة أبواب	٣٣٠
المجرومات : الأفعال المضارعة إذا سبقها جازم	٣٣٣
الجوازم نوعان : الأول ما يحزم فعلاً واحداً ، وهو أربعة أحرف	٣٣٤
الثاني : ما يحزم فعلين ، وهو ستة أقسام	٣٣٤
يشترط في فعل الشرط ستة أمور	٣٣٨
إذا كان الجواب غير صالح لأن يقع شرطاً اقترن حتماً بالفاء أو وإذا	٣٤١
يجوز حذف فعل الشرط وحده ، وجواب الشرط وحده ، ولكل واحد من الحذفين شروط	٣٤٣

الموضوع	ص
فأما إن المكسورة فإعمالها أكثر	٢٨١
وأما أن المفتوحة فلا يجوز إعمالها	٢٨٢
وأما كان فالتعاليب إعمالها	٢٨٤
وأما لكن فيجب إلغاؤها	٢٨٦
الرابع عشر من المنصوبات : اسم لا	٢٨٧
الخامس عشر : الفعل المضارع إذا سبقه ناصب من أربعة	٢٨٧
الأول : لن ، وهو حرف بالإجماع	٢٨٧
الثاني : كي المصدرية ، وبيان موضع تعيينها للمصدرية ، وموضع تعيينها للتعليلية ، والموضع الذي يجوز فيه الأمران	٢٨٨
الثالث : إذن ، بثلاثة شروط	٢٩٠
الرابع : أن المصدرية ، وبيان أنواع أن	٢٩٢
تضمن أن بعد ثلاثة من حروف الجر	٢٩٥
الأول : حتى ، بشرط استقبال ما بعدها	٢٩٥
الثاني : اللام ، واللام على أربعة أقسام	٢٩٦
الثالث : كي التعليلية	٢٩٧
وتضمن أن بعد أربعة من حروف العطف	٢٩٧
الأول : أو بمعنى إلى أو إلا	٢٩٨
الثاني والثالث : و أو المعية ، وفاء السببية ، بعد نفى أو طلب	٣٠٠

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٤٤	يجوز حذف أداة الشرط وفعل الشرط إن تقدمها طلب من لفظ الشرط أو معناه	٣٤٤	الثانية : الإلغاء
٣٤٧	حذف الجواب إما ممتنع ، وإما جائز ، وإما واجب ، وتفصيل القول في الواجب	٣٦٤	الثالثة : التعليق ، إذا وقع بعدها واحد من عشرة أمور
٣٥١	حكم الفعل المقترن بالفاء أو بالواو إذا وقع بين الشرط والجواب ، أو بعدها	٣٧٦	النوع السابع من الأفعال : ما ينصب ثلاثة مفاعيل ، وهو سبعة أفعال
٣٥٢	باب في عمل الفعل	٣٧٧	يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ، ويمتنع ذلك لغير دليل
٣٥٣	بيان ما يشترك فيه جميع الأفعال وما ينفرد به بعضها من العمل	٣٧٨	إجراء القول مجرى الظن في نصب مفعولين ، واختلاف لغات العرب في مواضع ذلك
٣٥٤	الأفعال بالنسبة للمفعول به على سبعة أنواع	٣٨١	الأسماء التي تعمل عمل الفعل عشرة
٣٥٤	النوع الأول : ما لا يطلب المفعول أصلاً ، وله ست علامات	٣٨٢	الأول : المصدر
٣٥٥	الثاني : ما يتعدى دائماً إلى مفعول واحد بواسطة الحرف	٣٨٥	الثاني : اسم الفاعل
٣٥٦	الثالث : ما يتعدى بنفسه دائماً إلى واحد	٣٨٦	ينقسم اسم الفاعل إلى ما يعمل مطلقاً ، وما لا يعمل إلا بشرط
٣٥٦	الرابع : ما يتعدى لواحد : تارة بنفسه ، وتارة بالحرف	٣٩٢	الثالث : مثال المبالغة
٣٥٦	الخامس : ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ، ولا يتعدى أصلاً تارة أخرى	٣٩٦	الرابع : اسم المفعول
٣٥٦	السادس : ما يتعدى إلى اثنين وهو على قسمين	٣٩٦	الخامس : الصفة المشبهة
٣٦٤	لأفعال القلوب ثلاث حالات	٣٩٧	الصفة المشبهة تفارق اسم الفاعل من أربعة أوجه
٣٦٤	الأولى : الأعمال ، وهو واجب وجائز	٣٩٩	السادس : اسم الفعل
		٤١٠	السابع والثامن : الظرف والمجرور المعتمدان
		٤١٠	التاسع : اسم المصدر
		٤١٤	العاشر : اسم التفضيل
		٤١٩	التنازع
		٤٢٥	الاشتغال
		٤٢٨	التوابع خمسة : أولها التوكيد

الموضوع	ص	الموضوع	ص
العدد	٤٥٧	الثاني : النعت	٤٣٢
الأعداد بالنسبة للتذكير والتأنيث	٤٥٧	الثالث : عطف البيان	٤٣٤
على ثلاثة أقسام		الرابع : البذل	٤٣٩
الأعداد بالنسبة للتمييز على خمسة	٤٥٨	الخامس : عطف النسق	٤٤٥
أقسام		فصل في أحكام تابع المنادى	٤٤٩
		موانع الصرف	٤٥٠

تمت فهرست الموضوعات ، والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلواته وتحياته على سيدنا محمد وآله

٢ - فهرست الآيات والشواهد

الواردة في كتاب «شرح شذور الذهب» لابن هشام

مرتبة بحسب قوافيها على حروف المعجم

حرف الهمزة

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٢٤	٧٦	ولولا يوم يوم ما أردنا جزاءك ، والقروض لها جزاء
٤٦	١٠٣	إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاءك إلا من وراء وراء
٧٦	١٦٧	لعلك ، والموعود حق لقاءه ، بدا لك في تلك القلوص بداء
٩٦	٢٠١	طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبتنا : أن ليس حين بقاء
١٥٥	٣١٢	ألم أك جاركم ويصكون بيني وبينكم السوداء والإخاء
١٥٩	٣٢٠	وبله مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه
١٧٧	٣٥٤	إذا كان الشتاء فأدفلوني فإن الشيخ يهرمه الشتاء

حرف الباء

١١	٣٠	فعاوجوا فأتوا بالذي أنت أهله ولو سكتوا أثنت عليك الخفاف
٣٠	٨٥	إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نكاد ، ولا لذات للشيب
٣١	٨٦	هذا للمرمر الصغار بعينه لا أم لي ، إن كان ذلك ، ولا أب
٤٤	١٠١	فإني وقفت اليوم والأمس قبله يبابك حق كادت الشمس تغرب
٦٥	١٣٣	ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائيا فأجابوا
٧٣	١٥٦	(فأدرك لم يجهد ولم يشن شأوه يمر) تحذروا الوليد الثقب
٨٢	١٧٨	تج الربيع محاسنا ألحقها غر الصحائب
١٢٤	٢٦٣	وما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب
١٣٠	٢٧٢	كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب
١٤٥	٢٩١	إذن والله زميم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب
١٥٧	٣١٥	لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوتر إرابا على ترب

الشاهد

رقم
ص
العامد

١٦٤ ٣٢٥	فلما دخلناه أضفنا ظهورنا	إلى كل حارى جديد مشطب
١٦٦ ٣٣١	يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلمهم	أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب
١٧٩ ٣٥٨	زعمتني شيخاً ولست بشيخ	(إنما الشيخ من يدب ديباً)
١٨٨ ٣٦٩	أمرتك الخير فافعل ما أمرت به	فقد تركتك ذا مال وذا نسب
٢٢٨ ٤٢٩	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	يأليت عدة حول كله رجب
٢٣٨ ٤٥٦	لم تتلفع بفضل مئزرها	دعد، ولم تسق دعد في العلاب

حرف التاء

٤٧ ١٠٤	فساغ لى الشراب وكنت قبلا	أكاد أغص بالماء الفرات
١٧٨ ٣٥٧	قد كنت أحجوا بأعمرو أختاقة	حق ألت بنا يوماً ملات
١٨٧ ٣٦٨	وما كنت أدري قبل عزة ما البكى	ولا موجعات القلب حق تولت
١٩٢ ٣٧٢	هى الحمر لا شك تكفى الطلا	كما الذئب يكفى أبا جعدة

حرف الحاء المهملة

٧٧ ١٦٩	إن السباحة والروءة ضمنا	قبراً عمرو على الطريق الواضح
١٠٦ ٢٢٢	أخاك أخاك إن من لا أخا له	كساع إلى الهيحا بغير سلاح
١٤٩ ٣٠١	سأترك منزلى لبني تميم	وألق بالحجاز فاستريحوا
١٥٠ ٣٠٥	يا أفاق لا سيري عنقا فسيحا	إلى سليمان فاستريحوا
١٧٤ ٣٤٥ أبت لى عفى وأبى بلائى وإمساكى عن المكره نفسى وقولى كلا جشأت وجاشت لأدفع عن مآثر صالحات		وأخذى الحمد بالثمن الريح
		وضربى هامة البطل الشيخ
		مكانك محمدى أو تستريحى (١)
		وأحمى بعد عن عرض صحيح

(١) وانظر هذا البيت وحده فى مباحث اسم الفعل .

الشاهد

رقم
الشاهد ص

حرف الـدال

٢١	٧٣	آت الرزق يوم فأجمل	طلبنا وابغ للقيامه زادا
٥٦	١١٧	(تباعد عني فطحل إذ دعوته)	أمين فزاد ما بيننا الله بعدا
٦٧	١٤٢	سعاد التي أضناك حب سعادا	وإعراضها عك استمر وزادا
٧١	١٥٣	ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى	وأن أشهد للذات هل أنت مخلصى
٩٩	٢١٠	أرى الحاجات عند أبى خبيب	نككدن ، ولا أمية فى البلاد
١٠٢	٢١٧	لنا معشر الأنصار مجد مؤئل	يارضائنا خير البرية أحمدا
١١٣	٢٣٥	جزى الله رب الناس خير جزائه هما نزلا بالبر ثم ترجلا فيا لقصى ما زوى الله عنكم	رفيقين قالوا خيمتى أم معبد فأفلق من أمسى رفوق محمد به من فعال لا تجازى وسؤدد
١٣١	٢٧٣	كادت النفس أن تفيض عليه	إذ غدا حشو ربطة وبرود
١٣٧	٢٧٩	أعد نظراً يا عبد قيس لعلنا	أضاءت لك النار الحمار المقيدا
١٣٨	٢٨٠	قالت ألاتنا هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه فقد
١٦١	٣٢١	ودوية مثل السماء اعتسفها	وقد صبغ الليل الحصى بسواد
١٦٨	٣٣٥	ولست بحلال التلاع مخافة	ولكن متى يسترفد القوم أرفد
١٧٢	٣٣٩	إذا ما اتقينا لم تلدنى لثيمة	ولم تجدى من أن تقرى بها بدا
١٨١	٣٦٠	درت الوفى العهد يا عروفا غتبط	فإن اغتباطاً بالوفاء حميد
١٨٤	٣٦٢	تعلم رسول الله أنك مدركى	(وأن وعيدنا منك كالأخذ باليد)
١٩٤	٣٧٤	وسميت به يحيى ليحيا ؟ فلم يكن	لأمر قضاء الله فى الناس من بد
٢٠٩	٣٩٤	أتانى أنهم مزقون عرضى	(جحاش الكرملين لها فديد)
٢٢٠	٤١٣	لأن ثواب الله كل موحد	جنان من الفردوس فيها يخلد
٢٢٤	٤٢١	أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا	عفوا وعافية فى الروح والجسد
٢٢٦	٤٢٣	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود

حرف الـراء

١٦	٥٧	لقد ضجت الأرضون إذ قام من بنى	سدوس خطيب فوق أعواد منبر
٣٤	٩٠	حذار من أرمأنا حذار

الشاهد

رقم
الشاهد

أديهم يرمى المستجير المعورا	مقي تردن يوما سفار تجدد بها	٩٦	٣٩
أودى بها الليل والنهار	ألم تروا إرما وعادا		
فهل صكت جهرة وبار	ومر دهر على وبار	٩٧	٤٠
فما شربوا بعداً على لذة نحرها	ونحن قتلنا الأسد أسد خفية	١٠٥	٤٨
(إن الحديث عن الأحباب أشهار)	إيه أحاديث نعان وساكنه	١١٨	٥٧
فبينما العصر إذ دارت قناسير	استقدر الله خيزاً وارضين به	١٢٦	٦٠
وأخرى بذات الجزع آياتها سطر	لسلى بذات الحال دار عرقها		
وقد مر للدارين من بعدنا عصر	كأنهما ملائكة لم يتغيرا	١٢٨	٦١
إلا وكان لمرتاع بها وزرا	نعم امرأ هرم لم تعر ثاقبة	١٥١	٧٠
به وقيت الشر مستطيراً	أتيح لي من العدى نذيراً	١٦٣	٧٥
وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر	تعي ابتأي أن يعيش أبوها	١٧٠	٧٨
بعدي وبعذك في الدنيا لمغرور	إن امرأ غره منسكن واحدة	١٧٤	٧٩
فأعرضن عني بالحدود النواضر	رأين الغواني الشيب لاخ بعارضى	١٧٩	٨٣
ثوبى فأنهض نهض للشارب السكر	وقد جعلت إذا ماقت يشقلى		
فصرت أمشى على أخرى من الشجر	وكنيت أمشى على رجلين معتدلاً	١٩٠	٨٧
يا إلهي فقير	جد بعفو فإني أيها العبد إلى العفو	٢١٧	١٠٣
كما انتفض العصفور ببله القطر	وإني لتعروني لذكراك هزة	٢٢٩	١١٠
وهل بدارة يا للناس من عار	أنا ابن دارة معروفها نسبي	٢٤٧	١١٨
يا جارتا ما أنت جارة	(بانت لتعزتنا عفارها)	٢٥٧	١٢٠
له كل يوم في خليقته أمر	عسى فرج يأتي به الله؛ إنه	٢٧٠	١٢٨
(وظلم الجار إذلال الجير)	أراك عقلت تظلم من أجرتا	٢٧٦	١٣٤
أن سوف يأتي كل ما قدرا	واعلم فعلم المرء ينفعه	٢٨٣	١٣٩
فما اتقادت الآمال إلا لصار	لأستسلمن الصعب أو أدرك للمني	٢٩٨	١٤٦
كالثور يضرب لما عافت البقر	إني وقتلي سليكا ثم أعقله	٣١٦	١٥٨
(فواسقا عن قصدها جواراً)	يسلكن في نجد وغورا غاراً	٣٢٢	١٦٧

لم تدرك الأمن منا لم تزل حذراً	أيان تؤمنك تأمن غيرنا ، وإذا	٣٣٦	١٦٩
(ومن ذا الذي ياعز لا يتغير)	وقد زعمت أنى تغيرت بعدها	٣٥٩	١٨٠
(فبالغ بلطف في التحيل والمسكر)	تعلم شفاء النفس قهر عدوها	٣٦٢	١٨٣
أراد ثراء المال كان له وفر	وقد علم الأرقام لو أن حاتمنا	٣٦٦	١٨٦
ذنبى ، وكل امرئ لاشك مؤثر	أستغفر الله من عمدي ومن خطئي	٣٧٠	١٨٩
(إذا عدموا زاداً فإنك عاقر)	ضروب بصل السيف سوق سمانها	٣٩٣	٢٠٨
ويوم حيان أخى جابر	شتان ما يوحى على كورها	٤٠٣	٢١٤
ما منها من تقب ولا دبر	أقسم بالله أبو حفص عمر	٤٣٥	٢٢٩
لقائل يانصر نصر نصرأ (١)	إني وأسطار سطرن سطرأ	٤٣٧	٢٣١
وجدى يا حجاج فارس شمرا	أبوك حباب سارق الضيف برده	٤٥٤	٢٣٧

حرف السين المهملة

منع البقاء تقلب الشمس	وطلوعها من حيث لا تسمى	٩٨	٤١
(اليوم أعلم ما يجيء به	ومضى بفصل قضائه أمس		
لقد رأيت عجباً مذ أمتا	عجائزاً مثل السعالى خمسا	٩٩	٤٢
يا كلن ما فى رحلهن همسا	لا ترك الله لهن ضرما		
* ولا لقين الدهر إلا تعسا *			

مرت بنا أول من أموس	تميس فينا ميسة العروس	١٠٠	٤٣
وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس	٢٥٦	١٢٥

حرف الضاد المعجمة

ليس	دين	الله	بالمضى	٦٠	١٨
-----	-----	------	--------	----	----

حرف العين المهملة

على حين عاتبت المشيب على الصبا	قلقت : ألما أصبح والشبب وازع	٧٨	٢٥
--------------------------------	------------------------------	----	----

٢٨	٨٣	تعز فلا إلفين بالعيش متعا	ولكن لوراد النون ثابغ
٣٢	٨٧	لا نسب اليوم ولا خلة	اتسع أنخرق على الراقع
٣٧	٩٢	أطوف ما أطوف ثم آوى	إلى بيت قعيدته لكع
٥٨	١١٨	وقضنا قفلنا : إيه عن أم سالم	(وما بال تكليم الديار البلاقع ؟)
٦٢	١٢٩	أما ترى حيث سهيل طالعا	(نجما يضئ كالشهاب لامعا)
٦٣	١٣١	رب من أنضجت غيظا قلبه	قد تمنى لي موتا لم يطع
٨٤	١٨٠	خليلى ماواف بعهدى أنا	إذا لم تسكونا لي على من أقاطع
٨٦	١٨٦	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	فإن قومي لم تأكلهم الضبع
١٢١	٢٥٨	ياسيدا ما أنت من سيد	موطأ الأكفاف رجب الذراع
١٢٣	٢٦٢	عمل الندامى ماعدانى ؟ فإننى	بكل الذى يهوى ندعى مولع
١٢٧	٢٧٠	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا	إذا قيل هاتوا أن يملوا ويعنعوا
١٣٢	٢٧٤	سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما	وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٤٣	٢٨٩	قالت : أكل الناس أصبحت مانحا	لسانك كما أن تعز وتخدعا ؟
١٥٢	٣٠٨	يا ابن الكرام ألا تدنو قنبرما	قد حدثوك قمارا كمن سمعا
٢١٦	٤٠٦	جازيمونى بالوصال قطيعة	شتان بين صنيعكم وصنيعى
٢١٩	٤١٢	أكفراً بعد رد الموت عنى	وبعد عطائك المائة الرثاعا ؟
٢٢٧	٤٢٤	بعكاظ يعيش الناظرين	إذا هم لمحوا شعاعه
٢٣٠	٤٣٦	أنا ابن التارك البكرى بشر	عليه الطير ترقبه وقوعا
٢٣٣	٤٤٣	ذرى ؟ إن أمرك لن يطاعا	وما ألفتى حلى مضاعا

حرف العين المعجمة

١٠٧	٢٢٣	أحاك الذى إن تدعه لمة	يجبك كما تبغى ، ويكفك من ينعى
		وإن تحفه يوما فليس مكافئا	فيطمع ذو التزوير والوشى أن يصنعى

حرف الفاء

٩٠	١٩٤	بنى غدانة ما إن أتم ذهب	ولا صريف ولكن أتم الخزف
٩١	١٩٥	وقالوا : تعرفها المنازل من منى ،	وما كل من وافى منى أنا أعارف

١٥٦ ٣١٤ للبي عباءة وتقر عني أحب إلى من لبس الشفوق
حرف القاف

٣	٢٠	ألت فحيت ثم قامت فودعت	فلما تولت كادت النفس تزهق
٥٢	١١٢	ضربت صدرها إلى وقالت :	ياعديا لقد وقتك الأواقي
٦٩	١٤٧	(عدس مالعباد عليك إمارة)	نجوت وهذا تحملين طليق
٨٩	١٩١	وطئنا ديار المعتدين فهلمت	نفوسهم قبل الإماتة تزهق (١)
١٢٩	٢٧١	يوشك من فرمن منيته	في بعض غراته يوافقها
١٤٨	٣٠٠	ألم تسأل الربع القواء فينطق	(وهل تخبرنك اليوم بيداء سلق)
٢٠٠	٣٨٣	أفنى تلادى وما جمعت من نشب	قرع القواقيز أفواه الأباريق
٢١٠	٤٠٠	تذر الجماجم ضاحيا هاماتها	بله الأكف كأنها لم تخلق
٢١١	٤٠١	دونكها يا أم لا أطيحها

حرف الكاف

١٩	٦٥	أبدا يحركني إليه تشوق	شوق إليه وأنى مملوكه
٣٥	٩٠	تراكها من إبل تراكها	(أما ترى الموت لدى أوراكها)
٣٦	٩١	هي الدنيا تقول بلاء فيها :	حذار حذار من بطشى وقتكى
١٨٢	٣٦١	قللت : أجرني أبا مالك ،	فقلولى مضحك والفعل مبكى
٢١٧	٤٠٧	يا أيها النائح دلوى دونكا	(إني رأيت الناس يمدونكا)

حرف اللام

٢ ١٦ ما أنت بالحكم الترضى حكومته
ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

الشاهد

رقم
الشاهد

٥	٢٢	إذا قلت هاتي نولينى تمايلت	على هضم الكشح ربا المخلخل
٦	٢٣	(أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا)	تعالى أقاتمك الموم تعالى
٧	٢٤	لمية موحشا طلل	ياوح كانه خلل (١)
٩	٢٨	{ لا يعجبك من خطيب خطبة [إن الكلام لى القواد ، وإنما]	حتى يكون مع الكلام أصيلا جعل اللسان على القواد دليلا
١٢	٣٦	يذيب الرعب منه كل غضب	فلولا الغمد يمسكه لسالا
٢٠	٧٢	ومن لا يصرف الواشين عنه	صباح مساء يغوه خبالا
٢٣	٧٥	يساقط عنه روقه ضارياهما	سقاط شرار القين أخولا
٤٥	١٠٣	لعمرك ما أدري ، وإني لأوجل ،	على أينما تعدو المنية أول
٤٩	١٠٧	ولقد سددت عليك كل ثنية	وأنت فوق بنى كليب من عل
٥٠	١٠٧	(مكر مفر مقبل مدبر معا)	بكلود صخر حطه السيل من عل
٥٩	١٢٢	أبى الله للشم الألاء كأنهم	سيوف أجاد القين يوما صفالها
٦٤	١٣٢	{ لا تضيقن بالأمور فقد تكشفت غماؤها بغير احتيال ربما تسكره النفوس من الأمـسر له فرجة كحل العقال	
٦٦	١٣٧	جزى ربه عني عدى بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
٦٨	١٤٦	وقصيدة تأتي الملوك غريبة	قد قلتها ليقال من ذا قالها
٧٢	١٥٤	أيهذان كلا زاديكا	(ودعاني واغلا فيمن يغل)
١٠٠	٢١١	محمد فقد نفست كل نفس	إذا ما خفت من أمر تبالا
١٠١	٢١٢	فاليوم أشرب غير مستحقب	إنما من الله ولا واغل
١٠٥	٢١٩	نحن بنى ضبة أصحاب الجمل	ننعي ابن عفان بأطراف الأسل
١٠٨	٢٢٧	ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفاني ، ولم أطلب ، قليل من المال
١٠٩	٢٢٨	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	لدى الستر إلا لبسة التفضل
١١٢	٢٣٢	لقد علم الضيف والمرمون	إذا اغبر أفق وهبت شمالا
١٢٢	٢٦١	ألا كل شيء ما خلا الله باطل	وكل نعيم لاعماله زائل
١٣٣	٢٧٥	فأخذت أسأل والرسوم تحبيني	وفي الاعتبار إجابة وسؤال

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١٤٤	٢٩٠	لئن عادلى عبد العزيز بمثلها
١٦٠	٣٢١	وليل كعوج البحر أرخى سدوله
١٦٢	٣٢٢	فثلثك جبلى قد طرقت ومرضع
١٧٠	٣٣٦	خليلى أنى تأتيا فى تأتيا
١٩٠	٣٧١	أستغفر الله ذنباً لست محصيه
١٩١	٣٧٢	وقالوا نأت فاختر من الصبر والبكى
٢٠١	٣٨٤	ضعيف النكاية أعداءه
٢٠٢	٣٨٦	القاتلين اللك الحلاحلا
٢٠٣	٣٨٨	ماراع الخلائ ذمة فاكث
٢٠٤	٣٨٩	أناو رجالك قتل امرئ
٢٠٥	٣٩٠	كناطح صخرة يوما ليوهنا
٢٠٧	٣٩٢	أخا الحرب لباساً إليها جلالها
٢١٢	٤٠٢	فهيهات هيهات العقيق ومن به
٢٢٣	٤١٧	ومية أحسن الثقلين جيداً
٢٣٤	٤٤٣	بكم قريش كميتا كل معضلة
٢٣٩	٤٥٨	(كأن خضيه من التدلل
		ظرف عجوز) فيه ثنتا حظل

حرف الميم

١	١٥	الحيل والليل والبيداء تعرفنى	والسيف والرمح والقرطاس والقلم
١٠	٢٩	أشارت بطرف العين خيفة أهلها	إشارة محزون ولم تسكلم
		فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً	وأهلاً وسهلاً بالحبيب المنيم
١٤	٤٧	تزود منا بين أذناه طعنة	(دعته إلى هانى التراب عقيم)
١٧	٥٨	ثم انقضت تلك السنون وأهلها	فكأنها وكأنهم أحلام
٣٣	٨٨	فلا لعو ولا تأنيم فيها	وما فاهوا به أبداً مقيم
٣٨	٩٥	إذا قالت حذام فصدقوها	فإن القول ما قالت حذام
٥٣	١١٣	سلام الله يامطر عليها	وليس عليك يامطر السلام
٧٤	١٦١	فعدت كلا الفرجين تحسب أنه	مولى الخافة خلفها وأمامها
٨٠	١٧٦	ما برئت من رية وذم	فى حربنا إلا بنات العم

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٨١	١٧٧	تولى قتال المارقين بنفسه
٩٥	٢٠٠	ندم البغاة ولات ساعة مندم
٩٧	٢٠٣	كأنى من أخبار إن ، ولم يحز عسى حرف جر من نذاك يجرنى
٩٨	٢٠٧	وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً
١١٤	٢٣٨	يا أيها الرجل المعلم غيره أبدأ بنفسك فانها عن غيرها فهنالك يسمع ما تقول ويشقى لأنه عن خلق وتأتى مثله
١١٧	٢٤٥	على حالة لو أن فى القوم حاتم
١١٩	٢٥١	فيها اثنتان وأربعون حلوبة
١٤٠	٢٨٤	ويوما توافينا بوجه مقسم
١٤٢	٢٨٦	لا يهولك اصطلاء لظى الحر
١٤٧	٢٩٩	وكنت إذا غمزت قناة قوم
١٦٣	٣٢٣	بل بلد ملء الفجاج قنمه
١٧٣	٣٤٣	فطلقها فلست لها بكفء
١٧٥	٣٤٩	وإن أناه خليل يوم مسغبة
١٧٦	٣٥١	ومن يقترب منا ويخضع نووه
١٨٥	٣٦٥	ولقد علمت لتأتين منيقي
١٩٦	٣٧٧	ولقد نزلت فلا تظنى غيره
١٩٧	٣٧٩	مضى تقول القلص الرواسم
١٩٨	٣٨٠	أبعد بعد تقول الدار جامعة
٢١٣	٤٠٣	شتان هذا والعناق والنوم
٢١٥	٤٠٤	لشتان ما بين اليزيدى فى الندى
		(يزيد سليم والأغراب حاتم)

(١) واضطره أيضا فى نواصب المضارع

(٢) واضطره أيضا فى باب البدل

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٢١٨	٤١١	أظلم إن مصابكم رجلا أهدي السلام تحية ظلم
٢٢١	٤١٥	فإننا وجدنا العرض أحوج ساعة إلى الصون من ريط يمان مسهم
٢٢٥	٤٢١	قضى كل ذي دين فوق غريمه وعزة مظلوم معنى غريمها
٢٣٢	٤٤٢	أوعدني بالسجن والأداهم رجلى؛ فرجلى شئنة الناسم
٢٣٦	٤٥٣	وندمان يزيد الكأس طيباً سقيت وقد تغورت النجوم
		حرف النون
٤	٢١	نعمت جزاء المتقين الجنة دار الأمانى والمنى والله
٨	٢٧	قالوا: كلامك هذا وهى مصغية يشفيك؟ قلت: صحيح ذلك لو كانا ^(١)
١٣	٤٥	إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعى إلى ترجمان
٢٢	٧٤	نحسمى حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين يئنا
٢٦	٨٠	تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دأى
٢٧	٨١	ألم تريا أنى حميت حقيقى وباشرت حد الموت والموت دونها
٢٩	٨٤	يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنهم شئون
٥٤	١١٤	ياطلحة بن عبيد الله قد وجبت لك الجنان وبوئت لها العينا
٥٥	١١٦	يارب لا تسلبنى حبها أبدا ويرحم الله عبدا قال آمينا
٥٧	١١٨	إيه أحاديث نعمان وساكنه
٨٥	١٨١	أقاطن قوم سلمى أم نووا طعنا إن يظعنوا فمجب عيش من قطنا
٩٣	١٩٦	أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الداردارا ولا الجيران جيرانا
١٠٤	٢١٨	إننا بنى نهشل لا ندعى لأب (عنه، ولا هو بالأبناء يشرينا)
١١١	٢٣٢	صددت الكأس عنا أم عمرو وكان الكأس مجراها اليمينا
١١٦	٢٤٢	إذا ما الغائيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا
١٢٦	٢٦٨	إن يقل هن من بنى عبد شمس فخرى أن يكون ذلك، وكاما
١٣٥	٢١٧	(لما تبين من الكاشحين لكم) أنشأت أعرب عما كان مكنونا
١٣٦	٢٧٨	إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

الشاهد

رقم
الشاهد ص

٢٨٥	١٤١	ووجه مشرق اللون	كان ثدياه حقا—ان
٣٦	١٥١	رب وقفى فلا أعـدل عن	سنن السـماعين في خير سنن
٣٠٩	١٥٣	ألا رسـول لنا منها فيخبرنا	(ما بعد غايتنا من رأس مجرانا)
٣١١	١٥٤	فقلت ادعى وأدعو؛ إن أندى	لصوت أن يـدعى ادى داعيان
٣٢٨	١٦٥	أبالـصوت الذى لا بد أنى	مـلاقى ، لأبالك ، تخوفينى ؟
٢٣٧	١٧١	حيثما تستقيم يقـدر لك اللـه	نجاحا في غابر الأزمان
٣٧٤	١٩٣	وكتماها تكفى بأم فلان
٣٧٥	١٩٥	دعنى أخاها أم عمرو، ولم أكن	أخاها، ولم أضع لها بلبان
٣٨١	١٩٩	أجهـالا تقول بنى لؤى	لعمري أيـهـك أم متجاهلينا
٣٩٠	٢٠٦	ليت شعري مقيم العذر قوى	لى أم هم فى الحب لى عاذلونا ؟
٤١٦	٢٢٢	ما رأيت امرأ أحب إليـه	الـبذل منه إليك يا ابن سـنان

حرف الهاء

٤٨	١٥	إن أباه وأبا أباه	قد بلغا فى المجـد غايتها
٢٤٠	١١٥	علقتـها تبنأ وماء باردأ	حتى غـدت همالة عيناها

حرف الواو

٤٤٤	٢٣٥	(لا تقلوها وادلوها دلو)	إن مع اليوم أخاه غدوا
-----	-----	---------------------------	-----------------------

حرف الياء

١١١	٥١	أيا راكبأ إما عرضت فبلغن	ندامى من نجران أن لا تلاقيا
١٩١	٨٨	هبت ألوم القلب فى طاعة الهوى	(فالج كأنى كنت باللوم مغربا) ^(١)
١٩٦	٩٢	تعز فلاشئ على الأرض باقيا	ولا وزر مما قضى الله واقيا ^(٢)
١٩٨	٩٤	إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى	فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

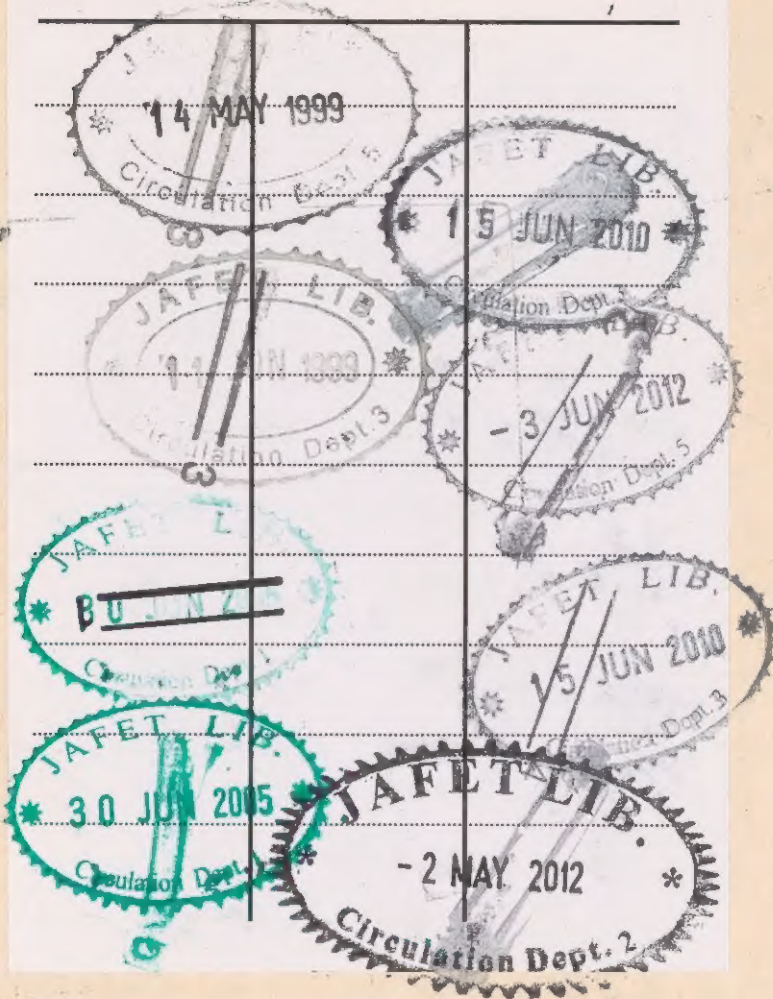
(١) وانظره فى باب النصبات أيضاً

(٢) وانظره أيضاً فى باب النصبات

تمت فهرست الشواهد ، والحمد لله أولا وآخراً ، وصلواته وتسليماته على سيدنا محمد وآله



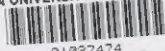
DATE DUE



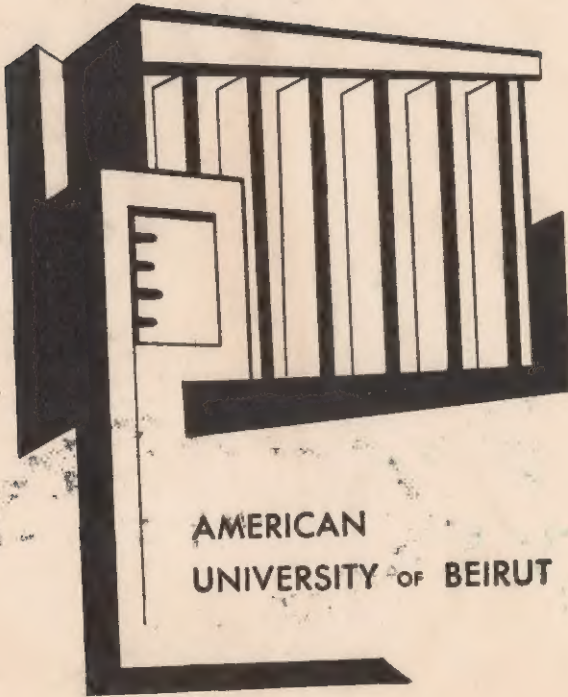
492.75:1139s6A:c.1

عبد الحميد، محمد محي الدين
شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01027474



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

